وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

رقم التسجيل: .....

الشعبة: **علـــوم إقتصاديـــة**

الموضـوع

التسيير المندمج للمناطق الساحلية والتنمية المستدامة في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (L.M.D) في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد الخدمات وتنمية الأقاليم

من إعداد
يفور وسـام

تحت إشراف
أ.د. بوخمخم عبد الفتاح

أعضـاء لجنـة المناقشـة

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
شكور سعيد شوقي	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل
بوخمخم عبد الفتاح	مقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل
عمر الشريف	عضوا	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة
بوجعدار خالد	عضوا	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 02
ناجي بن حسين	عضوا	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 02
بوحيضر رقية	عضوا	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل

السنة الجامعية 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾
لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ
وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث العلمي، وألهمني الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المُشْرِف **عبد الفتاح بوخمخم**، على كل ما قدمه لي من توجيهات ساهمت في إثراء هذا البحث.

شكرا للأستاذ **شكور سعيد شوقي** المسؤول عن مشروع الدكتوراه على كل المساعدة والتوجيهات والمراجع التي قدمها.

شكرا لكل الجهات التي استقبلتني أثناء إعداد هذا العمل وأخص بالذكر
الأستاذ **قريمس سمير** مدير القسم المكلف بالساحل في الوزارة المكلفة بالبيئة.

شكرا لكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد
خاصة **زوجي** وتحفيزه لي لإتمام الأطروحة.

كما أشكر قرة عيني **"أبي، وأمي" الحبيبين**، عائلتي الصغيرة والكبيرة خاصة عمي
محمد الصالح و**جدتي وجدي –رحمه الله –** اللذين لم يبخلوا علي بالدعاء.

كما أوجه شكرا خاصا للسيدة **بغول صونية**.

وأشكر جميع أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالاطلاع على هذا البحث وتقييمه.

إهداء

إلى أغلى من أملك إلى من سهرا على تربيتي وتعليمي،

إلى **أمي وأبي** الغاليين،

إلى أُختَيَّ **"منى"** و **"سلاف"**،

إلى أخوَيَّ **"رابح"** و **"أمين"**،

إلى زوجي العزيز **"قاسم"**.

إلى جميع **صديقاتي**،

إلى مجموعة الدكتوراه تخصص

اقتصاد الخدمات وتنمية الأقاليم.

إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في تعليمي،

وإلى كل من ساعد في إعداد هذا البحث.

إليك أيها القارئ، أهدي هذا العمل.

الفهـارس

فـــهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....	أ- د
قائمة الجداول.....	هـ- و
قائمة الأشكال.....	ز- ي
قائمة الاختصارات.....	ك- ل
المقدمة.....	1- 08
الفصل الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة للمناطق الساحلية	**09-65**
تمهيد	10
المبحث الأول: ماهية المناطق الساحلية.....	11
المطلب الأول: أساسيات حول البيئة.....	11
المطلب الثاني: مفهوم المناطق الساحلية.....	15
المطلب الثالث: خصائص ومميزات المناطق الساحلية.....	22
المطلب الرابع: تحديات ومشاكل المناطق الساحلية.....	27
المبحث الثاني: التنمية المستدامة للمناطق الساحلية	32
المطلب الأول: التنمية المستدامة	32
المطلب الثاني: أساليب تسيير وتنمية المناطق الساحلية	41
المطلب الثالث: الإطار القانوني الدولي لتنمية المناطق الساحلية	47
المبحث الثالث: مدخل إلى مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية.....	51
المطلب الأول: مفهوم التسيير المندمج للمناطق الساحلية.....	51
المطلب الثاني: أساسيات التسيير المندمج للمناطق الساحلية.....	55
المطلب الثالث: المراحل الرئيسية لتجسيد التسيير المندمج للمناطق الساحلية	59
خلاصة.....	65
الفصل الثاني: أسس التجسيد العملي لمقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية	**66-121**
تمهيد	67
المبحث الأول: متطلبات تجسيد مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية.....	68
المطلب الأول: المتطلبات السياسية، التشريعية والتنسيقية	68
المطلب الثاني: المتطلبات التقنية (نظام المعلومات الجغرافي)	74
المطلب الثالث: المتطلبات الاقتصادية والمالية.....	80
المطلب الرابع: متطلبات المراقبة والتقييم.....	85
المبحث الثاني: توجهات قطاعات النشاط وفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية	91
المطلب الأول: قطاع السياحة وفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية	91

المطلب الثاني: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية حسب مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية	97
المطلب الثالث: التهيئة العمرانية والنشاطات الاقتصادية حسب مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية..	103
المطلب الرابع: الانشغالات البيئية وفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية.....	114
خلاصة.....	121
الفصل الثالث: واقع المناطق الساحلية في الجزائر : مقومات وتحديات	**173-122**
تمهيد	123
المبحث الأول: الخصائص التنظيمية والبيئية للساحل الجزائري.....	124
المطلب الأول: التقسيم الإداري للساحل الجزائري	124
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني للساحل الجزائري.....	126
المطلب الثالث: المقومات البيئية للساحل الجزائري.....	128
المبحث الثاني: الإطار الاجتماعي والاقتصادي للساحل الجزائري	134
المطلب الأول: الإطار الاجتماعي والثقافي للساحل الجزائري.....	134
المطلب الثاني: الاستثمار والهياكل القاعدية في الساحل الجزائري.....	140
المطلب الثالث: القطاعات التنموية بالساحل الجزائري.....	145
المبحث الثالث: الضغوط والتهديدات في الساحل الجزائري.....	155
المطلب الأول: التلوث والنفايات في الساحل الجزائري.....	155
المطلب الثاني: الضغوط والتهديدات حسب قطاعات النشاط في الساحل الجزائري.....	161
المطلب الثالث: فقدان الموارد الطبيعية والثقافية في الساحل الجزائري.....	166
المطلب الرابع: الكوارث الطبيعية في الساحل الجزائري.....	170
خلاصة.....	173
الفصل الرابع: تحليل الإشكاليات التنموية للمناطق الساحلية الجزائرية	**221-174**
تمهيد	175
المبحث الأول: تحليل التنظيم الإداري الجزائري وسياساته في المناطق الساحلية.....	176
المطلب الأول: تحليل النظام الإداري المركزي ذي الصلة بالساحل (الهيئات الفاعلة الرئيسية)	176
المطلب الثاني: السياسات والمخططات القطاعية ذات التأثير على للمنطقة الساحلية.....	185
المطلب الثالث: تحليل فعالية الأجهزة الإدارية المركزية ذات العلاقة بقضايا المنطقة الساحلية.....	189
المبحث الثاني: تحليل التنظيم التشريعي الجزائري ومساهمة مختلف الأطراف ذات العلاقة في المناطق الساحلية الجزائرية.....	193
المطلب الأول: تحليل النظام التشريعي ذي الصلة بالساحل	193
المطلب الثاني: تحليل مشاركة المجتمع المحلي والمدني والفاعلين التنمويين في قضايا الساحل الجزائري...	200

المبحث الثالث: استخدام أسلوبي المؤشرات وتحليل سووت (SWOT) لتحليل الإمكانيات التنموية المستدامة للمناطق الساحلية الجزائرية.....	205
المطلب الأول: تحليل الإمكانيات الساحلية الجزائرية باستخدام أسلوب المؤشرات	206
المطلب الثاني: تحليل الإمكانيات التنموية الساحلية بإستخدام أسلوب سووت (SWOT)	219
خلاصة.....	221
الفصل الخامس: الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر: عرض وتحليل	**275-222**
تمهيد	223
المبحث الأول: تبني مقاربة التسيير المندمج لمعالجة القضايا التنموية للمناطق الساحلية الجزائرية.....	224
المطلب الأول: المبادرات الأولية لتبني مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر	224
المطلب الثاني: الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر(2015-2030).....	230
المطلب الثالث: المتطلبات البشرية والمالية لتجسيد الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية.....	236
المبحث الثاني: وسائل وأدوات تجسيد توجيهات الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية.....	241
المطلب الأول: التخطيط المكاني المستدام.....	241
المطلب الثاني: آليات التسيير المستدام للمياه والنفايات والرصد البيئي.....	246
المطلب الثالث: برامج التهيئة الساحلية	251
المبحث الثالث: التوجيهات الاستراتيجية حول تفعيل الحوكمة، وتعزيز الأطر التنظيمية وسبل استدامة قطاعات النشاط.....	258
المطلب الأول: آليات التنسيق والحوكمة حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC	258
المطلب الثاني: تعزيز وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC	263
المطلب الثالث: سبل استدامة قطاعات النشاط حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC	267
خلاصة	275
الفصل السادس: دراسة ميدانية حول الاستراتيجية الوطنية لـGIZC ونماذج مشاريع مندمجة في الجزائر	**325-276**
تمهيد	277
المبحث الأول: مشاريع مندمجة في الحظائر الوطنية الجزائرية الساحلية: الحظيرة الوطنية لتازة نموذجا	278
المطلب الأول: المناطق البحرية والساحلية المحمية بالجزائر وتوجيهات الاستراتيجية الوطنية لـGIZC حولها	278
المطلب الثاني: مشروع المنطقة المحمية البحرية (AMP) في الحظيرة الوطنية لتازة- جيجل.....	281
المطلب الثالث: المشروع النموذجي (SEA-Med) في الحظيرة الوطنية لتازة	287

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية حول الاستراتيجية الوطنية لـ GIZC	301
المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....	301
المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بإدراك مكانة المنطقة الساحلية وتحدياتها.....	305
المطلب الثالث: تحليل النتائج المتعلقة بإدراك مفهوم التسيير المندمج للمنطقة الساحلية.....	310
المطلب الرابع: تحليل النتائج المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية.....	317
خلاصة	325
الخاتمة.....	337-326
قائمة المراجع	348-338
الملاحق	357-349
الملخصات	358

قائمة الــجــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع الصراعات في المناطق الساحلية	27
02	مظاهر ردم وتغير خطوط الساحل في بعض الدول	106
03	القوانين والمراسيم التنفيذية المرتبطة بقضايا الساحل في الجزائر	126
04	الأودية الشاطئية في الولايات الساحلية الجزائرية	129
05	التنوع البيولوجي في الحظائر الساحلية الجزائرية	131
06	أهم المناطق الرطبة المصنفة في الولايات الساحلية الجزائرية	133
07	الحظائر الوطنية في الولايات الساحلية الجزائرية	133
08	تطور عدد سكان الجزائر في الفترة بين عامي 1987 و2008	135
09	شبكة الطرق الممتدة في الساحل والوطن ككل	143
10	نسبة المساحات المخصصة للأشجار المثمرة في الولايات الساحلية الجزائرية	146
11	توزيع طاقة الاستقبال في الولايات الساحلية لسنة 2011	147
12	إحصائيات موسمي الإصطياف 2013- 2014	150
13	الناتج الداخلي الخام حسب القطاع وحسب المنطقة	154
14	طول الشاطئ لكل فرد بالأمتار	167
15	الأنظمة البيئية الطبيعية وأهم عوامل تدهورها	168
16	توزيع الزلالزل والهزات الأرضية في الجزائر	171
17	مهام أهم الوزارات ذات الصلة بالمناطق الساحلية	181
18	أهم القوانين ذات الصلة بالمناطق الساحلية	197
19	أهم المؤسسات البحثية المعنية بقضايا الساحل في الجزائر	204
20	المؤشرات السبع والعشرون لرصد حالة التنمية المستدامة للمناطق الساحلية	207

21	حالة مؤشرات التنمية المستدامة للمناطق الساحلية الجزائرية	217
22	تحليل إمكانيات التنمية المستدامة للمناطق الساحلية االجزائرية اعتمادا على أسلوب تحليل SWOT	220
23	ملخص للمبادرات الأولية الأربعة حول التسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر	229
24	نفقات وإيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل	239
25	مقارنة بن الإيرادات المقترحة والحالية للصندوق الوطني للبيئة والساحل	240
26	مقترحات الاستراتيجية الوطنية لـGIZC حول معالجة أنواع النفايات	248
27	خيارات السيناريو البديل لبرنامج تهيئة ساحل حاضرة الجزائر العاصمة	253
28	إجراءات دعم سياسة اتصال وتوعية شاملة ومبتكرة	260
29	نشاطات مشروع التطوير البيئي لمشتى الشريعة	288
30	تكوين العينة المستهدفة	302
31	المعرفة المسبقة لعينة الدراسة حول مصطلح التسيير المندمج للمناطق الساحلية	313
32	الإطلاع المسبق لعينة الدراسة حول الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC""	316
33	نوعية المشاركة المعتمدة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC"	318
34	الفترة الزمنية للمشاركة خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC"	319

قائمة الأشـــكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	ملخص لإشكالية البحث وفرضياته	03
02	العلاقات التبادلية بين البيئة والنظام الاقتصادي	13
03	أجزاء المنطقة الساحلية	17
04	الضغوط المؤثرة على المناطق الساحلية	19
05	فوائد النظام البيئي البحري والساحلي	23
06	أبعاد التنمية المستدامة	40
07	العوامل الرئيسية المحددة لإطار عمل التخطيط الساحلي	43
08	الدور التوازني للتنمية المستدامة للسواحل	44
09	الركائز الثلاث لحوكمة الأقاليم حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD	46
10	أهداف التنمية المستدامة حسب جدول أعمال الأمم المتحدة 2030	50
11	الاندماج والتكامل حسب مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية	58
12	معالجة الصعوبات الناجمة عن تعدد الأطراف ذات المصلحة	59
13	مخطط للمراحل الرئيسية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية	64
14	ملخص لمحتويات ومضامين الفصل الأول	65
15	حلول مقترحة للمعوقات السياسية	69
16	المعوقات الرئيسية للجوانب التشريعية والقانونية لمقاربة GIZC وسبل مواجهتها	71
17	توجيهات مقترحة لمواجهة الصعوبات المتعلقة بمشاركة المجتمعات المحلية	72
18	حلول مقترحة لتفعيل دور المؤسسات	73
19	مزايا استخدام نظم المعلومات الجغرافية في المناطق الساحلية	77
20	مثال عن تطبيق نظام المعلوماتي الجغرافي في إطار التسيير المندمج للمناطق الساحلية : نموذج ملائمة الأراضي للتوسع العمراني في محافظة اللاذقية السورية	79

21	شكل بياني يوضح كيفية تحديد المستوى الأمثل للتلوث	82
22	حلول مقترحة لمجابهة المعوقات المالية	84
23	مراحل تقييم الأثر البيئي	88
24	تأثيرات وانعكاسات السياحة الساحلية	92
25	متطلبات القطاع السياحي ضمن رؤية مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية	94
26	عناصر منهجية التفكير في خطة السياحة والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية	95
27	تداعيات ضعف إدارة المناطق الساحلية على الموارد السمكية	99
28	تطور أساليب إدارة قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية	100
29	أصناف تقسيم الفضاءات الساحلية وفق مقاربة GIZC	107
30	القطاع الصناعي وفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية	111
31	قطاع النقل البحري ووفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية	113
32	المناطق البحرية المحمية في العالم حتى سنة2013	117
33	مراحل تأسيس المحميات البحرية	119
34	خريطة التقسيم الإداري للساحل الجزائري (الولايات الساحلية وبلدياتها الساحلية)	125
35	خريطة التقسيم المناخي للشمال الجزائري	130
36	تطور عدد سكان كل ولاية ساحلية حسب إحصائيات وتوقعات (1987-2020)	136
37	خريطة توزيع التجمعات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن 50000 نسمة حسب التعداد السكاني لسنة 2008	137
38	أهمية الوحدات الاقتصادية حسب الفئة في الولايات الساحلية في المنطقة الشمالية وعلى مستوى البلاد	141
39	توزيع النسب المئوية للقطاعات الاستثمارية الكبرى في الولايات الساحلية	141
40	الوحدات الاقتصادية حسب كل ولاية ساحلية وحسب قطاعات النشاط	142
41	أهم المنشآت القاعدية المتوفرة بشمال البلاد	144
42	عدد الليالي السياحية في الولايات الساحلية حسب تصنيف الفنادق لسنة 2014	148
43	توافد السياح على الولايات الساحلية الجزائرية مقارنة بالعدد الإجمالي للسياح 2007 - 2014	149

44	نسبة الليالي السياحية الساحلية مقارنة بإجمالي الليالي السياحية في البلاد 2007 - 2014	149
45	تقييم الموارد الصيدية في الأعماق الجزائرية خلال سنوات 1974- 1979- 1982- 2004	151
46	تطور حجم إنتاج الموارد السمكية في الفترة 2009- 2015	152
47	تطور إنتاج الأحياء المائية بين سنتي 2005 و2015	153
48	توزيع حجم مياه الصرف حسب الولاية الساحلية لسنة 2012	155
49	الوضعية الميكروبيولوجية، والفيزيوكيماوية للشواطئ سنة 2009	159
50	مدى تحول المناطق الساحلية إلى شكل غير طبيعي (artificialisation)	162
51	معدل الاستيلاء على مواقع ومناطق التوسع السياحي لصالح نشاطات غير سياحية في الولايات الساحلية	163
52	خريطة النشاط الزلزالي في شمال الجزائر	172
53	مستويات وأدوات التخطيط المكاني في الجزائر	187
54	شكل توضيحي للإشكاليات التنموية في المناطق الساحلية الجزائرية	221
55	التوزيع الجغرافي للمشاريع التعاونية المتوسطية الرئيسية في المنطقة الساحلية الجزائرية في العقد الأول من القرن 21	228
56	التسلسل الزمني لإجراءات إعداد الاستراتيجة الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية	231
57	أهم مبادئ وأهداف ومنافع الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية	233
58	التوجيهات العشرة المحورية للاستراتيجية الوطنية لـGIZC	235
59	تكامل التخطيط المكاني البري والبحري حسب منهج الاستراتيجية الوطنية لـGIZC	245
60	تسلسل مستويات استخدام أدوات تخطيط وإدارة المناطق الساحلية في الجزائر	251
61	برنامج ربط المجتمع المدني بالسكان المحليين حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC	261
62	مرتكزات الزراعة الساحلية حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC	271
63	المناطق المحمية الساحلية والبحرية الموجودة والتي في قيد الإنجاز والمخطط لإنجازها	279
64	حدود موقع الحظيرة الوطنية لتازة في ولاية جيجل	281
65	الأهداف الإقليمية والمحلية للمشروع النموذجي للمنطقة المحمية البحرية في حظيرة تازة	282
66	تقسيمات مناطق المحمية البحرية المستقبلية للحظيرة الوطنية لتازة	283

67	مخطط العمل لتنمية السياحة البيئية في الحظيرة الوطنية لتازة 2014-2017	287
68	خريطة الممشى الغابي بمنطقة الشريعة	290
69	تطور إنتاج الموارد الصيدية لولاية جيجل (2011-2016)	292
70	تقدير رقم أعمال الصيادين الحرفيين كدالة لحصة نشاط البيسكاسياحة وكدالة للزمن	295
71	دور البيسكا سياحة في دعم فعالية المحميات البحرية	296
72	مراحل سير مشروع الصيد السياحي البحري في الحظيرة الوطنية لتازة	296
73	توزيع عينة الدراسة حسب مجال الانتماء	303
74	إجابات العينة حول المقصود بمصطلح المنطقة الساحلية	305
75	أهم مميزات المنطقة الساحلية حسب توجهات الفاعلين المبحوثين	306
76	نوعية نظام المنطقة الساحلية حسب توجهات الفاعلين المبحوثين	307
77	إجابات الفاعلين حول الوضعية البيئية والاقتصادية المنطقة الساحلية	308
78	أسباب تدهور المنطقة الساحلية حسب منظور الفاعلين	309
79	الأنشطة التنموية الأكثر تدميرا للمناطق الساحلية حسب إجابات الفاعلين	309
80	وتيرة اللجوء إلى التنسيق حسب الفاعلين المبحوثين	310
81	كيفيات التنسيق المعتمدة من طرف الفاعلين المبحوثين	311
82	أسباب محدودية التنسيق حسب الفاعلين المستجوبين	312
83	منظور الفاعلين المبحوثين للتسيير المندمج للمناطق الساحلية	314
84	المقصود بالاندماج حسب رؤية الفاعلين المستجوبين	314
85	الهدف الرئيسي للتسيير المندمج للمناطق الساحلية حسب منظور الفاعلين المبحوثين	315
86	مشاركة الفاعلين المبحوثين في إعداد الاستراتيجية الوطنية	317
87	الفترة الزمنية للمشاركة خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"gizc"	319
88	مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية ميدانيا حسب منظور الفاعلين المبحوثين	320

قائمة الاختصارات

الاختصار	التسمية كاملة باللغة الأجنبية	التسمية كاملة بالعربية
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
PIB	Produit Intérieur Brut	الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد
PNUD	Programme des Nations Unies pour le Développement	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNEP	United Nations Environment Programme	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
ICZM	Integrated Coastal Zones Management	التسيير المندمج للمناطق الساحلية
GIZC	Gestion Intégrée des Zones Côtières	التسيير المندمج للمناطق الساحلية
IMCAM	Integrated Marine and Coastal Area Management	الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية
EUCC	European Union for Coastal Conservation (EUCC) -Coastal and Marine Union-	الاتحاد الساحلي والبحري
GESAMP	Joint Group of Experts on the Scientific Aspects of Marine Environmental Protection	المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية
MedPAN	Mediterranean Marine Protected Areas Network	شبكة المناطق البحرية المحمية في البحر المتوسط
WWF	World Wildlife Fund	الصندوق العالمي للطبيعة
ANRE	Agence Nationale des Resource en Eau	الوكالة الوطنية للموارد المائية
ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصاء
ZEST	Zone d'Expansion et Site Touristique	مناطق التوسع والمواقع السياحية
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الضريبة على القيمة المضافة
APPL	Agence de Promotion et de Protection du Littoral	وكالة لتعزيز وحماية السواحل
SWOT	Strengths, Weaknesses, Opportunities, and Threats Analysis	تحليل رباعي: القوة، الضعف، الفرص والتهديدات
SNAT	Schéma National d'Aménagement du Territoire	المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
SDAL	Schéma Directeur d'Aménagement du Littorale	المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل
SDAT	Schéma Directeur d'Aménagement Touristique	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية
IMP-MED	Integrated Maritime Policy for the Mediterranean	السياسة البحرية المتكاملة للبحر المتوسط
UMA	Union du Maghreb Arabe	الاتحاد من أجل المغرب العربي
ENSSMAL	École Nationale Supérieure des Sciences de la Mer et de L'Aménagement du Littoral	المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل

خطة العمل من أجل المتوسط	Plan d’action pour la Méditerranée	PAM
مبادرات مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية	Centre d'Activités Régionales pour le Programme d'Actions Prioritaires	CAR/PAP
برنامج العمل البيئي قصير ومتوسط الأجل لبلدان المتوسط	Short and Medium Term Environmental Action Program	AMIS SMAP III
نظام المعلومات الجغرافية	Geographic Information System	GIS
وزارة تهيئة الاقليم والبيئة	Ministère d’Aménagement de Territoire et d’Environnement	MATE
الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية	Fonds Français pour l'Environnement Mondial	FFEM
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	ANSEJ
المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية	centre national de développement des ressources biologiques	CNDRB
الوكالة الوطنية للنفايات	Agence Nationale des Déchets	AND
المركز الوطني للتكنولوجيات الأنظف	Centre National des Technologies de Production plus Propre	CNTPP
الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم	Agence Nationale à l'Aménagement et à l'Attractivité des Territoires	ANAAT
المركز الوطني للتكوين البيئي	Conservatoire National des Formations à l'Environnement	CNFE
المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة	Observatoire National de l'Environnement et du Développement Durable	ONEDD
الوكالة الوطنية لتغيرات المناخ	Agence Nationale des Changements Climatiques	ANCC
مخططات التهيئة الولائية	Plan d’aménagement de Wilaya	PAW
المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme	PDAU
مخططات فضاءات البرمجة الإقليمية	Schémas de l’Espace de Programmation Territoriale	SEPT
المؤسسات العامة ذات الطبيعة الصناعية والتجارية	Entreprises Publique Industriels et Commerciales	EPIC
مركز الردم التقني	Centre d’Enfouissement Technique	CET
المحافظة الوطنية للساحل	Commissariat National du Littoral	CNL
الوكالة الوطنية للسياحة	Agence National de Tourisme	ANDT
المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط	Specially Protected Areas of Mediterranean Importance	SPAMI
المنطقة المحمية البحرية	Aire Marine Protégée	AMP

المقدمة

المقدمة:

تنفرد المناطق الساحلية على مستوى العالم بخصائص متنوعة تميزها عن باقي المناطق بيئيا وجغرافيا وتنمويا جعلت منها مرتكزًا للتقدم الحضاري والاقتصادي، ومصدرًا دائما للثروات الحية وغير الحية، ونقطة جذب محورية للعديد من المشروعات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي ذات الوقت مركزا للصراعات المستمرة بين القطاعات والمصالح المختلفة. فحسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن الضغط السكاني على السواحل سيتزايد إلى أن يصل إلى ما يقارب 6 ملايير نسمة سنة 2030، أي أن حوالي نسبة 75% من الساكنة العالمية ستعيش على السواحل.

وعلى غرار باقي دول العالم، يعد إقليم الساحل في الجزائر واجهة البلاد والمنطقة الأكثر حظوة، بسبب مناخه المتوسطي وموارده المتنوعة وموقعه الاستراتيجي، وانفتاحه على باقي أنحاء العالم عن طريق البحر الأبيض المتوسط.

وتتميز المناطق الساحلية بالجزائر باستقطاب قوي للسكان، ما تسبب في ضغط ديموغرافي كبير في هذه المناطق الضيقة جغرافي التي لا تتعدى مساحتها نسبة 2% (45000 كم^2) من مساحة البلاد. إذ تقدر الكثافة السكانية على الساحل بـ274ن/كم^2 بينما لا تتجاوز على المستوى الوطني 12ن/ كم^2؛ زيادة على ما يرافق هذا التمركز السكاني من الضغط العمراني الكبير خاصة بوجود ثلاث مدن من بين المدن الأربعة الأكبر للوطن (الجزائر العاصمة، وهران، عنابة).

كما تعرف هذه المناطق تركز المنشآت الاقتصادية والصناعية، إضافة إلى التجهيزات الكبرى على غرار منشآت النقل والمواصلات، وخاصة الموانئ الكبرى، والمرافق الأخرى الضرورية، ومختلف النشاطات المرتبطة بوجود الإنسان (فلاحة، صناعة، صيد)، إضافة إلى تدفق السياح بكثافة على هذه المناطق الساحلية خاصة في موسم الاصطياف؛ الأمر الذي جعل من هذا الوسط الساحلي الضيق جغرافيا محلا لمنافسة شديدة بين مختلف القطاعات.

ولا يزال هذا التركيز في استغلال الوسط الساحلي الجزائري في تزايد مستمر، وهو ما كان له بالدرجة الأولى انعكاسات سلبية متعددة على بيئة الساحل. نتيجة لذلك، وضعت السلطات الجزائرية منذ أواخر القرن العشرين على عاتقها مسؤولية تبني خيار الاستدامة في تنمية وتطوير كافة إقليم البلاد.

ورغم ذلك، استمرت الانعكاسات السلبية للتنمية الفوضوية على السواحل، بطريقة نتج عنها تدهور جلي لبيئات المناطق الساحلية الهشة وزوال بعض الموارد الطبيعية والثقافية أيضا، لاسيما زوال وتراجع عدة أصناف من التنوع البيولوجي البحري والبري. ناهيك عن انتشار التلوث بمختلف أنواعه، والاستغلال المفرط للموارد المائية، وفقدان الأراضي الخصبة وتحولها إلى شكل اصطناعي جراء التمدد العمراني الفوضوي والأنشطة الاقتصادية، وتزايد صراعات الاستغلال بين القطاعات والأطراف ذات المصلحة.

ولذلك، أضحت حماية الساحل الجزائري وموارده الطبيعية "مسألة وطنية" بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، غير أن تحقيق هذا الهدف الوطني لا يمكن معه تثبيط أو منع النشاطات التنموية القائمة. وعليه، برزت الحاجة إلى وضع ترتيبات جديدة وجادة تأخذ بالاعتبار الترابط الوظيفي العميق للنظم

البيئية الساحلية وخصائصها الفريدة الجذابة وطبيعتها الحساسة من ناحية، ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية للحياة الكريمة للإنسان من ناحية أخرى.

إشكالية البحث:

في سبيل الحصول على مناطق ساحلية مزدهرة اقتصاديا ومستقرة إجتماعيا وسليمة بيئيا، اتجهت الجزائر للبحث عن أحدث السبل والمقاربات العلمية بغية إيجاد طريقة التسيير والتنمية الأمثل لمناطقها الساحلية وذلك من خلال تطبيق أحدث المقاربات العلمية المعتمدة عالميا في مجال حوكمة وتنمية هذه المناطق بشكل مستدام؛ من أهمها مقاربة " **التسيير المندمج للمناطق الساحلية** ". ولكن التساؤل الرئيسي الذي يتبادر هنا هو:

كيف يمكن للتسيير المندمج أن يساهم في تفعيل التنمية المستدامة في المناطق الساحلية الجزائرية؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تستوجب الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمناطق الساحلية وما هي أهم خصائصها وتحدياتها؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- أي تنمية من أجل المناطق الساحلية؟
- فيم تتمثل المقاربة المندمجة لتسيير المناطق الساحلية؟
- ما هي أهم مقومات المناطق الساحلية الجزائرية، وفيم تتمثل أهم التحديات التي تعترضها؟
- ما هي أهم الإشكاليات التنموية المختلفة في المناطق الساحلية الجزائرية؟ وإلام تعزى أسبابها؟
- هل مضامين الاستراتيجية الجزائرية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية كافية لمعالجة مشاكلها التنموية؟
- هل تساهم المناطق المحمية البحرية والساحلية باعتبارها إحدى أدوات مقاربة التسيير المندمج في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما مدى إدراك مختلف الأطراف ذوي العلاقة للاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية؟ وما هي الآفاق المستقبلية لهذه الاستراتيجية؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية السابقة الذكر سنعتمد الفرضيات التالية:

1- لم تتمكن السياسات التنموية من كبح التدهور المستمر للمناطق الساحلية الجزائرية.

2- سيسمح التنسيق والاندماج بين مختلف الفاعلين المركزيين والمحليين والأطراف ذات المصلحة بتحسين فعالية السياسات التنموية.

3- يساهم تحسين وتجسيد مضامين الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية في تفعيل التنمية المستدامة.

ويمكن تلخيص إشكالية البحث وفرضياته في الشكل الموالي:

شكل رقم (01): ملخص لإشكالية البحث وفرضياته

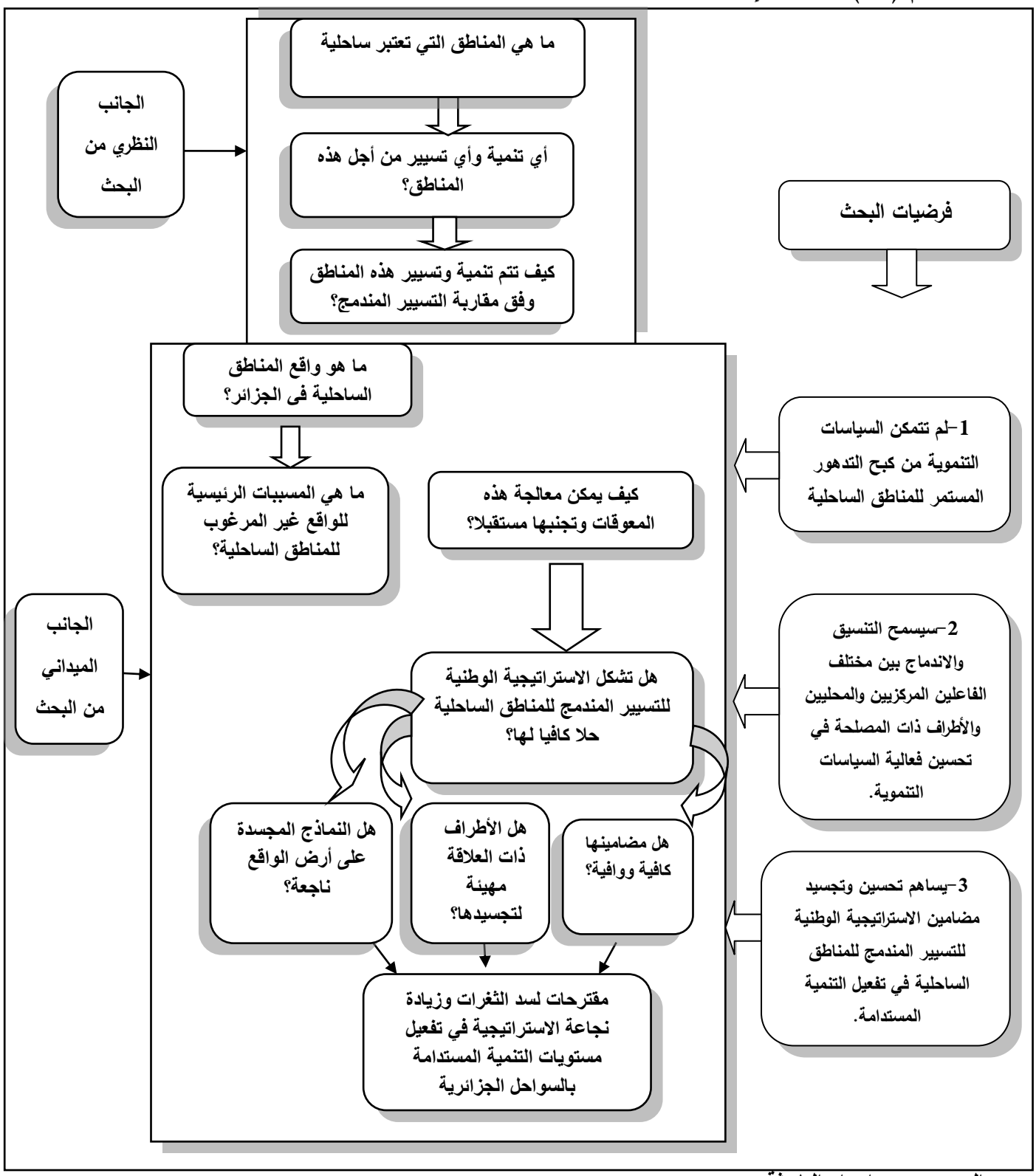

المصدر: من إعداد الباحثة

أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهميته من خلال معالجته لإحدى أحدث المقاربات العلمية في مجال التنمية المستدامة على المستوى الدولي، والتي لطالما عولجت من جوانب علمية أخرى كالجوانب البيئية والقانونية والجغرافية، بينما يقل تناولها في مجالات التسيير والاقتصاد؛ ألا وهي المقاربة المندمجة التي تنطلق من نبذ التسيير الأحادي، وتعمل على بحث كيفيات إدماج مصالح وتوجهات مختلف أصحاب المصلحة في المناطق الساحلية وجمعها ضمن مشاريع موحدة تضمن تحقيق المنفعة العامة. كما أن الأهمية الاستراتيجية والمركز الهام الذي تشغله المناطق الساحلية الجزائرية على مستوى إقليم البلاد ككل، مقابل الضغوط والتهديدات المتزايدة التي تعاني منها، والأساليب العشوائية المعتمدة لتنميتها يدفع بنا للبحث بصورة عاجلة عن كل السبل والأدوات اللازمة لحمايتها وتطويرها وفق مختلف المبادئ العالمية المستدامة، وذلك في سبيل تعظيم العوائد الاقتصادية المرجوة منها في الاقتصاد الوطني، وكذا تحقيق الرفاهية الاجتماعية اللازمة لسكانها، مع توفير أقصى حماية ممكنة لنظمها ومواردها البيئية.

أهداف البحث:

نرمي من خلال هذا البحث إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- ضبط وتوضيح مفهوم المناطق الساحلية وأهم خصائصها التي تميزها عن غيرها من المناطق وتجعل منها فضاءا فريدا سواء من حيث أساليب تنميته العلمية أو الميدانية.
- تشخيص وتحليل واقع الأقاليم الساحلية في الجزائر، وأهم مقوماتها، والتحديات التي تواجهها.
- تحليل الإشكاليات التنموية التي تعاني منها المناطق الساحلية الجزائرية، بغية إيجاد مواقع الخلل والثغرات التي يجب معالجتها، وذلك بهدف صياغة حلول ناجعة تعمل على تركيز وتوجيه الجهود مباشرة إلى تصحيح أسباب الاختلال.
- البحث عن السبل الناجعة للاستفادة المثلى من مقاربة التسيير المندمج في تفعيل التنمية المستدامة بالمناطق الساحلية الجزائرية.
- تناول الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية من كافة جوانبها بالعرض والتحليل، بهدف استخلاص أهم نتائجها ودروسها من جهة، ومن جهة أخرى بهدف تقييم مضامينها ونقد نقائصها من أجل اقتراح تعديل وتطوير ما يجب تطويره منها لضمان فعالية أنجع وأسرع عند تجسيدها على أرض الواقع.
- تقييم التجارب الأولى لتجسيد مقاربة التسيير المندمج في الجزائر ضمن الحظائر الوطنية الساحلية والبحرية، وبالتحديد على مستوى الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل.

حدود البحث:

يمكن تقسيم الحدود المكانية والزمانية للبحث كما يلي:

- **الحدود المكانية:**

ستكون دراستنا منصبة على كافة الأقاليم الساحلية الجزائرية كوحدة واحدة، وبالتالي فهي تأخذ بعدا وطنيا كليا، مع الاستعانة بالنماذج والتجارب المتوفرة على المستويات المحلية على حسب مكان توفرها على طول الساحل الجزائري.

- **الحدود الزمانية:**

ارتكزت الحدود الزمانية لدراستنا في نقطة بدايتها ونهايتها على البيانات المتاحة من طرف الهيئات الرسمية والتي شهدت تباينا كبيرا، وتبدأ في أغلبها في نهايات القرن العشرين وتمتد مع آفاق الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية إلى غاية سنة 2030.

منهجية البحث:

لإنجاز الجوانب النظرية من البحث تم اتباع المنهج الوصفي والتاريخي عند ضبط مفهوم المناطق الساحلية، ووصف مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية ومراحل تبلور مفهومها، وتفصيل أسس تبنيها.

أما فيما يخص الجانب الميداني للدراسة، فقد تم اتباع المنهج الاستنباطي حيث تم التركيز على دراسة وتحليل مفصلين للبيانات المتوفرة عن واقع الأقاليم الساحلية في الجزائر وإشكالياتها التنموية لضبط أسباب المحدودية التنموية من خلال مجموعة من أساليب التحليل من: بينها أسلوب المؤشرات، وتحليل سووت(SWOT). كما تم اعتماد نفس الأسلوب لتحليل مضامين الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية، وبحث المتطلبات والشروط الواجب توفرها من أجل ضمان التنسيق والتكامل بين الأطراف ذات المصلحة.

وفي سبيل ذلك، تمت الاستعانة بالمصادر العلمية باللغات الثلاث (العربية، الفرنسية، الانجليزية)، والتي تنوعت بين كتب أكاديمية، دوريات متخصصة، رسائل جامعية ومقالات، قوانين ومراسيم وطنية واتفاقيات دولية، تقارير ومنشورات رسمية، وإحصائيات صادرة عن هيئات وطنية ودولية. فضلا عن استخدام بعض أدوات البحث مثل الملاحظة، المقابلات والاستبيان مع أهم الفاعلين الرئيسيين ذوي العلاقة؛ وإجراء بعض الزيارات الميدانية لوزارتي البيئة والصيد البحري، وكذا للمقر الرئيسي للمحافظة الوطنية للساحل بالجزائر العاصمة وكذا فرع ولاية جيجل.

صعوبات البحث:

– يتميز هذا البحث بتعددية وتداخل التخصصات التي تناقشه، ولذلك كان من الصعب الحصول على مراجع تعالجه من وجهة نظر تقترب من تخصصنا، فأغلب المراجع على المستوى الدولي تعنى بالجوانب البيئية أو الجغرافية بالدرجة الأولى. ناهيك عن تكرار نفس المعلومات في العديد من مراجع البحث باللغات الثلاث.

– تعدد المصطلحات البحثية المختلفة التخصصات، مما سبب مشاكل دقة المصطلحات والمفاهيم عند ترجمتها إلى اللغة العربية وخاصة بسبب انعدام التراجم العربية الموحدة.

– صعوبات في الحصول على معطيات وإحصائيات رسمية دقيقة متعلقة بالمناطق الساحلية الجزائرية لوحدها، فأغلب المعطيات تخص البلاد ككل، أو متباينة الفترات الزمنية بشكل واضح، وأحيانا محدودة جدا، فقد تقتصر على سنة أو حتى على ثلاثي واحد فقط.

الدراسات السابقة:

1) أطروحة دكتوراه للباحثة عبير محمد جلال الدين في الهندسة المعمارية تخصص التخطيط العمراني، بعنوان "**نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم الساحلية المصرية من خلال التعدد الاقتصادي لمدنها**"، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر،2012:

تناولت الباحثة في هذا البحث سبل تحقيق التنمية في الأقاليم الساحلية المصرية من خلال التركيز على التطور والتنوع الاقتصادي للمدن المتواجدة بها. كما ركزت على سبل التخطيط الاقتصادي والعمراني للمدن كعينة جغرافية محددة لدراستها، فقامت باستعراض الحالة التنموية غير المرضية لبعض المدن الساحلية المصرية، ثم تناولت بعض نماذج التنمية الناجحة للمدن الساحلية الأجنبية، ومن ثم قامت باقتراح منهجية عمل لتنمية هذه المدن من الجوانب الإجتماعية والبيئية وخاصة الاقتصادية.

- **تموقع الدراسة في بحثنا:** تلتقي هذه الدراسة مع بحثنا في جزء من الجانب النظري المتعلق بمقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية، إضافة إلى كون منهجية العمل المقترحة كنتيجة في هذا البحث تنطلق من أسس ومبادئ هذه المقاربة؛ غير أنها تختلف في معظمها مع بحثنا كونها ركزت على المدن الساحلية فحسب وكذا كيفيات تخطيطها وذلك تبعا لتخصص الباحثة.

2) أطروحة دكتوراه للباحث قدري صلاح الدين في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد الخدمات وتنمية الأقاليم، بعنوان "**التنمية المستدامة لقطاعي السياحة والصيد البحري في الجزائر، مقاربة مدمجة–دراسة حالة–**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016–2017:

ارتكز الباحث في دراسته على المقاربة التنموية المندمجة ومبادئ الحوكمة، وخاصة بين قطاعي السياحة والصيد البحري، وفي هذا السياق ركز على نشاط البيسكاسياحة كنشاط حديث يدمج كلا من قطاعي الصيد والسياحة ويعود بالفائدة على كليهما في إطار مستدام.

- **تموقع الدراسة في بحثنا:** تلتقي هذه الدراسة مع بحثنا في بعض الجوانب النظرية المتعلقة بمقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية، زيادة على تركيزها على قطاعي السياحة والصيد البحري الذي تم تناول بعض جوانبهما في بحثنا. من جهة أخرى تمت الاستعانة في بحثنا ببعض نتائج هذه الدراسة المتعلقة بنشاط البيسكاسياحة ضمن تجربة الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل.

3) أطروحة دكتوراه للباحث: واري ميرادي (Ouari MERADI) في العلوم الاقتصادية، تخصص: الإقليم، التنمية والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بجاية، 2015-2016، بعنوان:

"La Gestion Intégrée des Zones Côtières comme outil de Développement Durable des espaces littoraux : application à l'espace littoral ouest de la wilaya de Béjaïa -réalités, défis et perspectives"

تناول الباحث مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحية باعتبارها إحدى أدوات التنمية المستدامة للسواحل، حيث بحث إمكانيات تطبيقها على ثلاثة بلديات ضمن الساحل الغربي لولاية بجاية، من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات التنموية بالبلديات الثلاث ومدى تأثيرها وتحكمها في عمليات التنمية بالمنطقة باستخدام طريقة تحليل المكونات الرئيسية (Analyse en Composantes Principales (ACP)).

- **تموقع الدراسة في بحثنا:** تعتبر هذه الدراسة الوحيدة على مستوى الجزائر (على حسب معلوماتنا) التي تناولت موضوع التسيير المندمج للمناطق الساحلية في تخصص تنمية الإقليم في مجال العلوم الاقتصادية، تلتقي مع دراستنا في كثير من الجوانب النظرية، وكذا في توجيه استبيان الدراسة الميدانية إلى مجموعة مصغرة من الفاعلين الرئيسيين في منطقة الدراسة؛ غير أنها تختلف عنها من حيث توجهات معالجة الموضوع إذ ركزت على الجوانب الجزئية المحلية وبالضبط ثلاثة بلديات من الساحل الغربية لولاية بجاية بينما ركز بحثنا على الجوانب الكلية، كما لم تتناول الدراسة الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية التي ركزنها عليها في بحثنا.

هيكل البحث:

لمعالجة موضوع الدراسة تم تقسيم البحث إلى ستة فصول خصص أول فصلين منها للجزء النظري، بينما خصصت الفصول الأربعة الأخرى لدراسة حالة المناطق الساحلية الجزائرية:

- تم في الفصل الأول التطرق إلى مجموعة من الأساسيات حول البيئة والتنمية المستدامة، والمناطق الساحلية وأهم مميزاتها ومعوقاتها وأساليب تنميتها القديمة والحديثة، إضافة ضبط المفاهيم والمبادئ النظرية التي ترتكز عليها مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية.

- أما الفصل الثاني فخصص لبحث تجسيد مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية بشيء من التفصيل من ناحية الأدوات والمراحل والمعوقات، إضافة إلى انعكاسات المقاربة على مختلف قطاعات النشاط.

- وأما الفصل الثالث فتم فيه تحليل واقع المناطق الساحلية في الجزائر، من خلال عرض وتشخيص ما تتوفر عليه من مقومات وفرص، وما تعاني منه من تهديدات وضغوط.

- بينما في الفصل الرابع تم تحليل الإشكاليات التنموية للمناطق الساحلية الجزائرية بهدف إيجاد الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها وبالتالي العمل على تفاديها.

- أما الفصل الخامس فتم تخصيصه للاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية، انطلاقا من التطرق إلى تسلسل تبني هذه المقاربة في الجزائر، ومن ثم مناقشة ونقد وتقييم مختلف مضامينها.

– وأما الفصل السادس والأخير فتم في الجزء الأول منه اختيار الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل كعينة ممثلة للتجارب التنموية المندمجة المنجزة في الجزائر. أما الجزء الثاني منه فخصص لدراسة ميدانية باستعمال أداتي المقابلة والاستبيان على مستوى هيئات اتخاذ القرار ومختلف الفاعلين الرئيسيين، بهدف تحليل مدى وعي الفاعلين الرئيسيين بالتسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر، وتموقعهم ضمن استراتيجيته الوطنية، ومدى استيعابهم لها والتحديات التي يفرضها تطبيقها.

مصطلحات البحث:

نظرا لأصالة البحث باللغة العربية ارتأينا ضبط بعض مصطلحات الدراسة حتى يتسنى فهمها بالشكل المطلوب:

1- التسيير المندمج للمناطق الساحلية ((Gestion Intégrée Des Zones Côtières (GIZC)) :

عملية ديناميكية ممنهجة لتسيير المناطق الساحلية وتنميتها على نحو مستدام، قائمة على مقاربة علمية وخبرات ميدانية، متعددة المراحل والأساليب والأدوات، ترتكز على مبادئ حوكمة الأقاليم من خلال تقليل الصراعات بين مختلف الأطراف المعنية عن طريق ضمان المشاركة والتنسيق المستمر بينهم، ودمج وتكامل رؤاهم وأهدافهم.

2- حوكمة الأقاليم الساحلية (gouvernance des territoires littoraux) :

تندرج حوكمة المناطق الساحلية تحت إطار حوكمة الأقاليم **(gouvernance des territoires)** التي تأخذ الإقليم كوحدة رئيسية لحدوث عملية التنمية، تهدف إلى النهوض بالمنطقة الساحلية من الداخل اعتمادا على مواردها الداخلية انطلاقا من المستوى المحلي، وذلك من خلال السعي إلى توحيد مصالح الأطراف ذوي العلاقة والسعي لتقليل صراعاتهم عن طريق عمليات التحكيم (Arbitrage).

3- الأطراف ذات العلاقة/ الأطراف ذات المصلحة/ الفاعلون الرئيسيون:(les parties prenantes):

هي مختلف الأطراف الفاعلة التي تؤثر في أو تتأثر بنظام ما، وتستمد مصالحها الفرعية منه، وفي بحثنا نركز على الأطراف ذات العلاقة بالمنطقة الساحلية بشكل خاص التي تشكل تفاعلاتها المختلفة ملامح هذه المناطق، وهي نفس الأطراف التي توجه إليها وتقوم عليها مقاربة التسيير المندمج.

الفصل الأول:

أساسيات حول التنمية المستدامة للمناطق الساحلية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية المناطق الساحلية

المبحث الثاني: تنمية وتسيير المناطق الساحلية

المبحث الثالث: مدخل إلى مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

خلاصة

الفصل الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة للمناطق الساحلية

تمهيد:

يعيش الانسان في بيئة طبيعية يؤثر ويتأثر بها، وقد شهدت هذه البيئة تحولات جوهرية على مر العصور خاصة بعد الثورة الصناعية، غيرت شكلها من طبيعي بحت إلى اصطناعي في كثير المناطق. ونتيجة لذلك، تزايدت الدعوات الدولية لحماية البيئة بمختلف أنواعها وكثرت الاتفاقيات والمؤتمرات التي تؤصل لمفهوم التنمية المستدامة وتدعو لتحقيقه؛ كما كثر الحديث في المجتمع الدولي عن المناطق الساحلية على الخصوص وما تتعرض له من مخاطر وتحديات تهدد نظمها، وسبل مواجهتها. الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن ماهية المناطق التي توصف بكونها ساحلية، وعن الذي يميزها عن باقي المناطق الأخرى، وعن كيفية تسيير وتنمية هذه المناطق.

ورغبة في الإجابة عن هذه التساؤلات، برزت الحاجة إلى تحديد واضح ودقيق لمفهوم المناطق الساحلية، ومن ثم إلى تحديد الخصائص التي تميزها عن باقي المناطق والتي جعلت منها فضاء مستقلا بتركيبته وخصائصه الفريدة، الأمر الذي يتطلب إجراءات خاصة ومختلفة عن تلك الموجهة إلى باقي المناطق، إضافة إلى ضبط التهديدات المتفردة التي تعاني منها، والتي قد لا تعاني المناطق الأخرى منها؛ وهو ما تم تناوله في المبحث الأول من هذا الفصل.

أما المبحث الثاني فقد تم فيه التذكير بالتنمية المستدامة، قبل التطرق إلى مختلف أساليب تسيير وتنمية المناطق الساحلية ومن ثم أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بها. وأما المبحث الثالث فتم فيه التركيز على مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية ومضمونها وأهدافها، وما تقوم عليه من مبادئ وأسس تميزها عن باقي المقاربات، وكذا على أهم المراحل التي تمر بها.

وعليه، تمت عنونة المباحث الثلاثة المكونة للفصل الأول، كالتالي:

المبحث الأول: ماهية المناطق الساحلية

المبحث الثاني: تنمية وتسيير المناطق الساحلية

المبحث الثالث :مدخل إلى مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

المبحث الأول: ماهية المناطق الساحلية

يتعلق موضوع دراستنا بمنطقة جغرافية (الساحل) ذات خصائص بيئية غنية فريدة وحساسة على المستوى العالمي، ولذلك ارتأينا الانطلاق من التعرف على موضوع البيئة وأهم قضاياها بشكل عام، قبل أن نعرج إلى التطرق إلى البيئة الساحلية (المنطقة) وأهم خصائصها وتحدياتها.

المطلب الأول: أساسيات حول البيئة

بعد أن كان يُنظر إلى البيئة من جوانبها الفيزيائية والبيولوجية فقط، أصبح يُنظر إليها من جوانبها الاجتماعية والاقتصادية كذلك. فالجوانب البيولوجية والفيزيائية تشكل الأساس الطبيعي للبيئة، بينما تحدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية احتياجات الإنسان العلمية والتقنية لاستخدام الموارد الطبيعية بطريقة سليمة.

الفرع الأول: مفاهيم نظرية حول البيئة

1- مفهوم البيئة:

يستخدم مصطلح "البيئة" في الكثير من العلوم والمجالات المختلفة، ويتغير مفهومه تبعا للموضوع الذي يستخدم فيه والغاية منه. غير أن الشائع أن مصطلح "البيئة" يستخدم للدلالة على مفهومين متمايزين:

- "**علم البيئة المحيطة**" أو"**علم البيئة الإنساني**" **(Environnement)**: هو العلم الذي يدرس علاقة الإنسان بالطبيعة المحيطة به، فتعرف البيئة وفقا لهذا العلم على أنها كل ما يحيط بالإنسان من مكونات عضوية حية مثل : النباتات والحيوان، ومكونات غير عضوية غير حية كالصخور والمياه، ومكونات معنوية كالمناخ؛ ومكونات وضعية تتمثل فيما وضعه الإنسان من منشآت ومرافق. ويؤثر الإنسان في البيئة ويتأثر بها بتفاعل متبادل ومستمر، ويشكل الإنسان جزءا رئيسيا من عناصر البيئة الطبيعية المتداخلة والمعقدة . وقد عرفته الأمم المتحدة سنة 1972م باختصار بأنه: "الإطار الذي يشمل جميع عناصر الحياة التي تحيط بالإنسان [1]
- "**علم البيئة**"" **الإيكولوجيا**"**(Ecology)**: لفظ "**Ecology**" وبالفرنسية "**Écologie**" مشتق من المصطلح اليوناني "OIKOS" الذي يعني بيت أو منزل. ويقصد به العلم الذي يهتم بالعلاقات القائمة والمتبادلة بين الكائنات الحية من جهة وبين بيئاتها من جهة أخرى. ويعد إرنست هيكل (E. Haekel) أول من أستخدم مصطلح الإيكولوجيا سنة 1866م، والذي قصد به دراسة العلاقات المتعددة بين جميع الكائنات التي تعيش في مكان واحد، وتلاؤمها مع البيئة الطبيعية بما فيها الإنسان الذي أصبح أحد الكائنات التي يمكن دراستها مثل سائر الكائنات الأخرى لتشابهه معها في خضوعه للعوامل المحيطة به.[2]

بعد التفريق بين المصطلحين، وجبت الإشارة إلى أن مفهوم "البيئة" الذي سنعتمد دراسته بشكل مبسط في هذا المطلب، وسنشير إليه بشكل عام خلال الأطروحة هو"علم البيئة المحيطة" **(Environnement)**.

2- مفهوم التوازن البيئي والنظم البيئية:

تتميز البيئة الطبيعية بوجود توازن دقيق وصارم قائم بصفة مستمرة بين عناصرها المختلفة، ويتجسد

---

[1] يحي إبراهيم وآخرون، **جغرافية البيئة والتنمية**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص ص: 188،187.

[2] Micheline Hotyat et Jean-Paul Amat, **Mondialisation et environnement**, ellipses édition, Paris, 2009, p.p :11,12.

هذا التوازن في علاقات النظم البيئية (Ecosystèmes)، وهي وحدات طبيعية تتفاعل عناصرها الحية من حيوان ونبات وكائنات مجهرية مع بعضها البعض، ومع عناصر المنطقة الطبيعية غير الحية الفيزيائية والكيمائية بحيث ينشأ نوع من التوازن بين هذه العناصر المختلفة، مما يعطي للنظام البيئي حالة من الاكتفاء الذاتي عن طريق سلسلة من العلاقات الغذائية على مستويات متعددة يتم خلالها انتقال وتوزيع الطاقة.[1]

الفرع الثاني :علاقة البيئة بالتنمية وعلم الاقتصاد

1- علاقة البيئة بالتنمية:

ظهرت العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وأدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور التنمية المستدامة، حيث أشار المبدأ الرابع لقمة الأرض عام 1992 إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية".[2] وتتجلى العلاقة بين التنمية والبيئة في كيفية استعمال الموارد الطبيعية، والكميات المناسبة للمشاريع التنموية، التي إذا تمت بطرق جائرة ستؤدي إلى تدهور البيئة. ويشير الواقع إلى أن العلاقة بين التنمية والمشاكل البيئية علاقة طردية، حيث كلما ازدادت معدلات التنمية ازدادت المشاكل البيئية. لكن هذه العلاقة تبدأ عند الحد الذي لا تستطيع البيئة امتصاص التلوث فيه، وكلما ازدادت المشاكل البيئية انخفضت معدلات التنمية أو ازدادت تكاليفها.[3]

2- علاقة البيئة بعلم الاقتصاد:

ينظر إلى البيئة في علم الاقتصاد على أنها من الأصول الخاصة جدًا، حيث توصف بكونها أصل رأسمالي مركب (Actif Composé/ Composite Asset) يوفر مجموعة من الخدمات تتمثل في نظم الحياة التي تضمن بقاء مختلف الكائنات على قيد الحياة. ولذلك يرغب الاقتصاديون في منع أي تدهور يمكن أن يحدث لقيمة هذا الأصل المركب حتى يستطيع الاستمرار في توفير خدماته للإنسان لأطول فترة ممكنة. وتوصف العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادي بأنها نظام مغلق، فهي تقع تحت قائمة العلاقات التبادلية، حسبما يوضحه الشكل رقم (02)، وذلك لكون: [4]

- البيئة تقدم للاقتصاد الموارد الطبيعية الخام التي تتحول عبر عملية الإنتاج إلى سلع استهلاكية، ثم تعود هذه الموارد الطبيعية والطاقة في النهاية إلى البيئة في صورة مخلفات غير مرغوبة(ملوثات).
- يتلقى المستهلكون أيضاً خدمات بيئية مباشرة كالهواء النقي والمياه العذبة والترفيه، وفي النهاية يستخدمون البيئة كمستودع للتخلص من المخلفات الناتجة عن استهلاك هذه الخدمات البيئية.

---

[1] أحمد ملحة، **الرهانات البيئية في الجزائر**، مطبعة النجاح، الجزائر العاصمة، 2000، ص :134 .

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ، ص: 51.

[3] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص: 64.

[4] جلال البنا، **المعايير الاقتصادية للمشكلات البيئية والقوانين المتعلقة بها**، المكتب العربي للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص:19.

الشكل رقم (02) : العلاقات التبادلية بين البيئة والنظام الاقتصادي

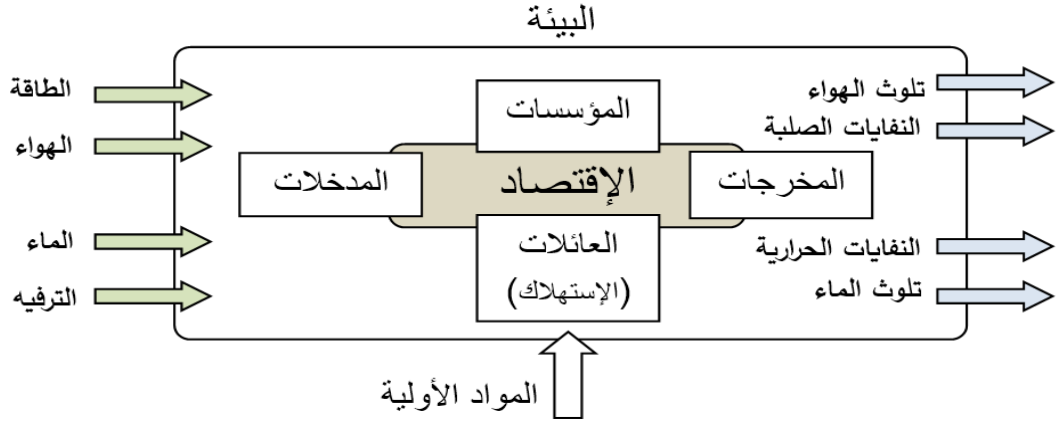

المصدر: دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية(مصر) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والتعاون الايطالي، 2000 ،ص :45.

3- الاقتصاد البيئي:

يُعنى الاقتصاد البيئي- الذي يعتبر حقلا ثانويا من علم الاقتصاد- بدراسة القضايا البيئية، وكيفية تأثير النشاط الاقتصادي والسياسة على البيئة التي نعيش فيها. ويعرف بأنه : "العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستديماً"[1]. ويهتم هذا العلم بالدراسات النظرية أو التجريبية للآثار الاقتصادية للسياسات البيئية، وكذا تكاليف وفوائد السياسات البيئية البديلة لمعالجة تلوث الهواء ونوعية المياه، والمواد السامة، والنفايات الصلبة، والاحتباس الحراري...الخ. وبشكل عام يهتم الاقتصاد البيئي بثلاثة قضايا أساسية، هي: [2]

- معرفة أسباب ومصادر التدهور البيئي، واستخدام الأدوات الاقتصادية التي من شأنها منع حدوثه.
- التقييم المادي والنقدي للأضرار البيئية، وكذلك تقييم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية.
- دراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية، وبين السياسات الاقتصادية والبيئية.

4- اقتصاديات الموارد الطبيعية:

تعد اقتصاديات الموارد الطبيعية أحد فروع علم الاقتصاد التطبيقي التي تختص بتطبيقات الأسس والنظريات الاقتصادية على الموارد الطبيعية. وتعرف الموارد الطبيعية بأنها: "الأشياء المفيدة ذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها، وهي بذلك مادة خام لم يتم تعديلها. وبذلك قد تكون مُدخلا في عملية إنتاجية لمنتج ذي قيمة، أو تستهلك بشكل مباشر." ولهذا فالموارد المفيدة في استخدامها والموجودة بكميات كبيرة جدا مقارنة بالطلب عليها مما يجعل قيمتها مجانية لا تعد موردا اقتصاديا.[3] وتقسم الموارد الطبيعية إلى قسمين رئيسيين:

1- الموارد الطبيعية غير المتجددة أو القابلة للنضوب، مثل: النفط والمعادن، وتكوينات المياه الجوفية.

2- الموارد الطبيعية المتجددة أو القابلة للإكثار، مثل: الحيوانات، الغابات، المراعي، المياه المتجددة...الخ.

---

[1] محمد عبد القادر الفقي، **البيئة :مشاكلها وقضاياها**، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1993 ، ص:10 .

[2] **نفس المرجع**، ص :12.

[3] حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض،2007 ص:20.

والتفريق بين الموارد القابلة للنضوب والمتجددة غير محدد أو دقيق، لأن الموارد القابلة للنضوب تتجدد ويستمر تكوينها ولكن بشكل بطيء، وتستغرق زمنا جيولوجيا لا يدخل في المدى الزمني التخطيطي الاقتصادي؛ كما أن الموارد المتجددة قد تتحول إلى موارد قابلة للنضوب متى ما تم استخراجها أو استهلاكها بمستوى أعلى من معدل نموها وتكاثرها.[1]

الفرع الثالث: المشكلة البيئية وأسبابها

يمكن أن نلخص جملة من الأسباب المتعددة والمتنوعة، التي جعلت مشكلة البيئة تتفاقم بشكل متسارع:[2]

1- أسباب تتعلق بالنمو والتطور: الزيادات السكانية الكبيرة، النمو الاقتصادي الذي يترافق مع استنزاف الموارد الطبيعية وإثقال البيئة، التحولات التقنية الاقتصادية الضارة بالبيئة.

2- أسباب اقتصادية اجتماعية: تتمثل الأسباب الاقتصادية الاجتماعية في النقاط التالية:

أ- **النظر إلى البيئة كملكية عامة مشاعة للجميع:** يمكن القول أن أهم أسباب التدمير البيئي هو كون البيئة الطبيعية ملكية عامة مشاعة مفتوحة أمام الجميع، الأمر الذي جعل قيمة موجوداتها تحسب عند مستوى التعريفة صفر(مجانية). وتتميز السلع البيئية العامة بميزتين رئيسيتين:

الأولى: أن الجزء الأعظم من هذه السلع يصعب تجزئته ولا يمكن أن يباع.

الثانية: أن أي فرد يستطيع وبحرية أن يستخدم هذه السلع وبشكل مجاني، ولذلك فإنه سوف يستهلك منها بقدر ما يستطيع ما دام غير ملزم بدفع أي تكلفة، وبالتالي لا يوجد سوق لمثل هذه السلع.

ب- **وجود التكاليف البيئية الخارجية:** وتعني تلك التكاليف التي يتحملها المجتمع دون أن تظهر، أو يشار إليها في حسابات المنشأة، أو في الحسابات الاقتصادية الوطنية. وتنتج التكاليف الخارجية عن الآثار الجانبية (الخارجية) للنشاط الاقتصادي(من أهمها التأثيرات الكيميائية والفيزيائية..الخ) التي لا تقيم تقييماً نقدياً، مثل: تدهور النظم البيئية الحيوانية والنباتية؛ أضرار صحية ناجمة عن تلوث الهواء أو المياه؛ أضرار في الموجودات المادية كانخفاض قيمة المساكن بسبب التلوث والضوضاء. ورغم تطور الدراسات في هذا المجال إلا أن حصر التأثيرات الجانبية لازال صعباً، كما أن إمكانية التقييم النقدي أصعب.

3- أسباب تتعلق بالسلوك البشري:

اهتمت البلدان النامية بادئا بإشباع الحاجات الأساسية للسكان على حساب الاهتمام بحماية البيئة؛ غير أنها سرعان ما استجابت للدعوات العالمية لحماية البيئة، حيث وجدت نفسها في مفارقة أشد صعوبة بين توفير سبل العيش الكريم لأفرادها وبين الالتزام بمبادئ دعوات صون البيئة. أما البلدان المتقدمة، ورغم مباشرتها في خطط وسياسات حماية البيئة، إلا أن الفرد في هذه الدول بشكل عام غير مستعد للتخلي عن مستوى المعيشة المادي المرتفع مقابل تحسين نوعية البيئة، حيث تشير التقديرات إلى أن الفرد الواحد في البلدان المتقدمة أخطر على البيئة والموارد الطبيعية بمقدار أربعة أمثال نظيره في البلدان النامية.

---

[1] **نفس المرجع**، ص:22.

[2] **الإقتصاد والبيئة صراع المصالح والحقوق**، مجلة الخط الأخضر، (مجلة الكترونية بيئية كويتية):
http://www.greenline.com.kw/PrintArticle.aspx?tp=434، تاريخ ووقت الإطلاع: (2014/01/05، 20h :10mn).

المطلب الثاني: مفهوم المناطق الساحلية

تعتبر المناطق الساحلية فضاء مفتوحا على التأثيرات المباشرة للإنسان، تتركز به الأنشطة البشرية التي ساهمت بشكل كبير في تغيير الأنظمة البيئية والحياتية بهذه المناطق، فتزايدت الدعوات العالمية لحماية وصون السواحل وتنوعت القوانين والاتفاقيات وطرق الإدارة الموضوعة في هذا الإطار. وبالتالي برزت ضرورة إعطاء مفهوم واضح ودقيق لهذه المناطق، وضبط خصائصها التي تميزها عن غيرها من المناطق، وإحصاء مشاكلها وتحدياتها، وذلك كخطوة أولى للمبادرة في تنمية وحماية هذه المناطق المتميزة.

وعليه، سنتطرق في هذا العنصر إلى كيفية تبلور مفهوم المناطق الساحلية، والتعريفات المختلفة لها والتي تتنوع حسب المقاربات ومجالات النشاط المتعددة.

الفرع الأول: تبلور مفهوم المناطق الساحلية

ماعدا ممارسة الصيد به، لم يكن للبحر عبر التاريخ دور كبير سوى كونه طريقا مائيا؛ فلطالما كان ينظر إلى السواحل على أنها ليست سوى عبارة عن حدود بحرية خطرة منذ القدم. وإلى غاية القرن التاسع عشر ظلت المناطق الساحلية المأهولة منحصرة ضمن مجموعة متقطعة من المواقع الجغرافية أغلبها موانئ تمثل نقاط الدخول والعبور بين الدول، بالإضافة إلى بعض التجمعات السكنية على ضفاف البحر؛ حيث لم يكن الساحل في تلك الفترة منطقة مأهولة بقوة. [1] وبحلول القرن العشرين شهدت الحواضر اتجاها كبيرا نحو ضفاف البحر حيث زادت جاذبية السواحل أكثر، وأصبحت تشكل ممتلكات عامة (Bien) " نادرة وغالية". أما مؤخرا مع بدايات القرن 21م، فقد أوضحت العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأن عملية "التسحل/التسحيل" أي توجه الأنشطة البشرية نحو التركز على السواحل ستستمر وستتطور أكثر.

وأما من ناحية الاصطلاح، فإن مصطلح "**Littoral**" الذي يعني "ساحل"، والمشتق من الكلمة اللاتينية «**Litus, Litoris**» والتي تعني «La Rive» أي ضفة وشاطئ، لم يظهر إلا في القرن 18م ليحل مكان لفظتي«Rivage De Mer» «Bord» اللتين تحملان نفس المعنى وكان يتم استخدامهما في هذا الإطار. [2]

ونشير إلى تنوع التعريفات المختلفة التـــي وضعت لتحديد مفهوم واضـح ودقيق للمنطقة الساحليـة، تبعا لاختلاف الانتماء العلمي للباحثين، فتراوحت بين تعريفات: جغرافية؛ بيئية؛ سياسية؛ اجتماعية؛ اقتصادية...الخ .

كما تعددت المصطلحات التي يشار بها إلى ذات المفهوم فنجد:

- **المنطقة الساحلية:** بالفرنسية: La Zone Côtière ، وبالانجليزية: Coastal Zone/ Coastal Area.
- **الساحل:** بالفرنسية: Le Littoral ، وبالانجليزية: The Littoral.
- **الإقليم الساحلي:** بالفرنسية: Le Territoire Côtier/Le Territoire Littoral، وبالانجليزية: Littoral Territories.
- **البيئة الساحلية:** بالفرنسية: L'Environnement Côtier، وبالانجليزية: Littoral Environment.

[1] Bonnot Yvon, Pour une politique globale et cohérente du littoral en France, La documentation Française, Paris, 1995, **p :11.**

[2] LOUIS BRIGAND, **la zone côtière : définition, acteurs, usages et enjeux**, livre des actes du colloque **: activités halieutiques, aménagement et gestion en zone côtière**, IFREMER, Paris, 2003, p : 09.

واتخذت المراجع والدراسات عدة مقاربات لتعريف المناطق الساحلية، من أهمها المقاربة الفيزيوجغرافية التي تنطلق من تحديد أبعاد المنطقة وحدودها الجغرافية ومكوناتها الفيزيائية ونظمها البيئية؛ والمقاربة التفاعلية التي تضبط المنطقة الساحلية حسب نوع الأنشطة التي تمارس فيها ومدى التفاعل اللازم بين البحر والأرض لقيام هذا النشاط؛ إضافة إلى المقاربة القانونية التي تعتمد على النصوص القانونية والحدود الإدارية؛ وكذا المقاربة النظمية التي تنظر إلى المنطقة الساحلية كنظام واحد متكامل. وكلما تم استخدام مقاربات أكثر لتحديد وضبط مفهوم المناطق الساحلية خلصنا إلى تعريفات أشمل.

الفرع الثاني: تعريفات المنطقة الساحلية حسب المقاربة الجغرافية والمادية (الفيزيائية)

اعتمادا على الأسس الجغرافية والفيزيائية عرفت المناطق الساحلية بأنها: "المنطقة الواقعة بين الأرض والبحر أو الخط الفاصل بين الأرض والبحر، وتعتبر هذه المنطقة منطقة متحركة غير ثابتة المساحة نظرا لعوامل المد والجزر، وهي غير محددة الطول والعرض والعمق." [1]

أما تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2008 فيعرفها كالتالي: "المنطقة الساحلية هي عبارة عن نقطة التقاء مياه المحيطات باليابسة، وتشمل الأماكن التي تقع على الشريط إلى جانب المياه الساحلية المجاورة لها؛ كما يمكن أن تضم المناطق الساحلية الدلتا النهرية والسهول الساحلية والأراضي الرطبة والشواطئ والكثبان الرملية والشعاب المرجانية وغابات المانجروف الساحلية والبحيرات الضحلة وغير ذلك من المعالم الساحلية". [2]

أما مشروع "البيئة وتثمين المناطق الساحلية والجزر الصغيرة" الذي أطلقته **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)** سنة 1996 فقد عرفها بكونها: "المكان الذي تلتقي فيه الأرض بالبحر، والماء العذب بالماء المالح، وهي المناطق التي تلعب دور العازل والمصفاة بين الأرض والبحر".[3]

كما عرف Timothy Beately" تيموثي بيتلي" –الباحث والمؤلف الأمريكي الشهير في مجال المدن المستدامة– المناطق الساحلية في كتابه "**An Introduction To Coastal Zone Management**" "**مقدمة في إدارة المناطق الساحلية**" بأنها: "مناطق متحركة فهي مناطق تداخل بين الأرض والماء والغلاف الجوي ، وجميعها تتفاعل مع بعضها في نظام متوازن، وهذا النظام يمكن أن يتغير بتأثير من الطبيعة أو البشر"[4]، حيث ركز بيتلي في تعريفه، على حركية المنطقة الساحلية وقابليته للتغير المستمر؛ وضرورة تحقيق التوازن بها بين النظم البشرية والطبيعية.

وقسمت البروفيسورة الأمريكية المختصة في الإدارة والحوكمة الساحلية "سيسين سان(Cicin Sain)"، في كتابها"Integrated Coastal and Ocean Management: Concepts And Practices" "الإدارة المندمجة للمناطق الساحلية والمحيطات: مفاهيم وتطبيقات"، المناطق الساحلية إلى ستة أجزاء متتابعة ومرتبة حسبما

---

[1] PAUL TETT & others, **Sustaining coastal zone systems**, DUNEDIN academic press, Scotland, 2011, p: 07.

[2] **تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة لسنة 2008**، موقع مستودع وثائق برنامج الأمم المتحدة للبيئة https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/11110/retrieve تاريخ ووقت الإطلاع: (2014/03/05، 20h :10mn).

[3] UNESCO, **la zone côtière, aménagement de systèmes complexes,** environnement et développement, n°6, p : 01.

[4] Timothy Beately & others, **An introduction to coastal zone management,** second edition, ISLAND press, USA, 2002, p: 13.

يوضحه الشكل (03) كالتالي: منطقة اليابسة، الأرض الساحلية، المياه الساحلية، المياه الإقليمية، المياه الدولية.

شكل رقم (03): أجزاء المنطقة الساحلية

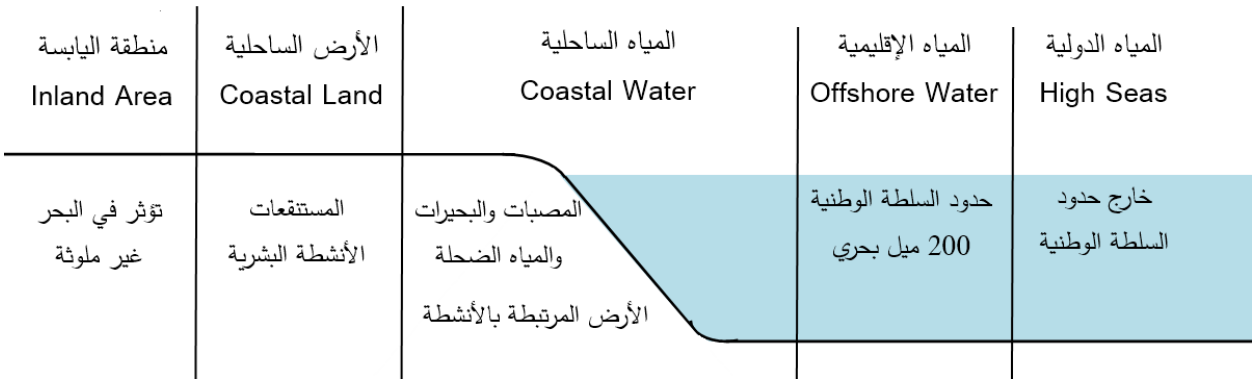

المصدر: Cicin Sain & others, **Integrated Coastal and Ocean Management: Concepts And Practices, ISLAND Press USA, 1998, p:43**.

وتتضمن هذه الأجزاء على:[1]

-**منطقة اليابسة(Inland area)** : تمتد خلف الأراضي الساحلية والأنهار، وغالبا لا يوجد بها تلوث لكنها تؤثر في تلوث البحار والأنهار.

- **الأراضي الساحلية(Coastal Lands)** : وهي الأراضي المتاخمة لمياه الساحل ويغلب على طبيعتها الخلط والتداخل بين اليابس والمياه، وتوصف بكونها مناطق رطبة(Wetland) ويزيد بها تركيز الأنشطة الإنسانية التي تعتمد على البيئة الساحلية.

-**المياه الساحلية(Coastal Water)**: وهي مصب الأنهار والبحيرات والمياه الضحلة حيث يمتد إليها تأثيرات احتياجات الأنشطة الأساسية للأراضي.

- **المياه الإقليمية (Offshore Water)**: وهي تمتد بعمق 200 ميل أي حوالي 322 كم في البحر، ومتاخمة لأراضي الدولة وتخضع لسيادة الدولة وفق القانون الدولي.

- **البحار العالية/ المياه الدولية(High Seas)**: وهي خارج حدود سيادة الدولة.

كما أشار كل من الباحثين روبيرت كاي "Robert Kay" وجاكلين آلدر "Jaqueline Alder" في كتابهما:"**تخطيط وإدارة الساحل**" "Coastal Planning and Management" إلى أن هناك فرقا بسيطا بين مصطلح (Coastal Area) ومصطلح (Coastal Zone). إذ يتضمن مصطلح (Coastal Area) المفهوم الجغرافي أكثر من (Coastal Zone) الذي تستخدمه الدول المتقدمة للتعبير عن معظم البرامج والمشروعات الخاصة بـ" إدارة المناطق الساحلية".[2]

[1] Cicin Sain & others, **Integrated Coastal and Ocean Management: Concepts And Practices,** ISLAND Press, USA, 1998, p: 43.

[2] Robert Kay & Jaqueline Alder, **Coastal Planning & management,** ISLAND Press, USA**,** 1999, P: 04.

وقد فسر كل من" كاي و"آلدر" "اختلاف تعريفات المناطق الساحلية بأن كل تعريف يخدم الهدف الموضوع له ويخدم صناع القرار والحكومات على اتخاذ القرار السليم. وفي هذا الخصوص اتفقت المفوضية الأوروبية **(Commission Européenne)*** على استخدام المصطلح الأكثر دقة لتعريف هذه المناطق وهو **المنطقة الساحلية (La Zone Côtière)**حيث عرفتها بأنها: "شريط بري وبحري يختلف عرضه ومساحته حسب مميزات الوسط البيئي وضرورات التهيئة ".[1]

من جهة أخرى يجب التمييز بين لفظي "الشاطئ" و"الساحل" في اللغة العربية، حيث يقصد بالساحل: "المنطقة التي يلتقي فيها البحر باليابس"، أما الشاطئ فيعبر عن: "الجروف والحوائط الصخرية، أو الامتدادات الرملية، أو الطينية التي تنحصر بين أعلى نقطة يصل إليها ماء البحر وقت المد الربيعي أو الموجات المدية العالية وأدنى مستوى لماء الجزر."[2]

وعموما فإن أهم ما تتفق عليه التعريفات الجغرافية والفيزيائية هو صعوبة تحديد حدود الساحل وقياس أبعاده التي قد تنحصر ضمن 15 كم خلف الشاطئ فقط، وقد تمتد حتى عرض 60 كلم. ويعزى هذا التباين الكبير في ضبط حدود الساحل إلى كونه يتميز بالتغير والتطور جيولوجيا وجغرافيا، بالإضافة إلى التغيرات الناجمة عن تأثيرات الإنسان، كما يتنوع مدى اتساع هذه المنطقة في البحر والأرض حسب الإشكالية المطروحة والأهداف المرجوة.

الفرع الثالث: تعريفات المنطقة الساحلية حسب المقاربة الديناميكية التفاعلية بين الأنشطة

ترتكز تعريفات هذه المقاربة على الدمج بين البعد البيئي الفيزيائي، والبعد البشري الذي يهتم بدراسة تأثير الأنشطة البشرية على تكوين المناطق الساحلية. وفي هذا الإطار عرفها **بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008** بأنها: "المنطقة الجيومورفولوجية الواقعة على كلا جانبي شاطئ البحر والتي يحدث فيها التفاعل بين الأجزاء البحرية والبرية على شكل نظم إيكولوجية ومواردية معقدة مؤلفة من عناصر أحيائية ولا أحيائية تتعايش وتتفاعل مع المجتمعات المحلية البشرية والأنشطة الاقتصادية الاجتماعية المعنية "[3]

أما خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المعروفة بـ"**الخطة الزرقاء Blue Plan**"* والمندرجة تحت إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد عرفت المنطقة الساحلية في تقريرها السنوي الصادر سنة 2005 بأنها: "ليست فقط الخط الذي يفصل بين البحر عن الأرض، بل يتحدد امتدادها حسب طبيعة الساحل وتاريخ

---

*لجنة منتدبة تتكون من 28 عضوا من 28 دولة ينتمون إلى الاتحاد الأوروبي. وهي لجنة مسؤولة عن اقتراح التشريعات وتطبيق القرارات والمعاهدات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الإدارة اليومية لشؤون الاتحاد، وهي تعتبر الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي.

[1] PAUL TETT & others, **op-cit**, p :11.

[2] عصام الحناوي، **الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم UNESSCO EOLSS، 2006، ص:94.

[3] **بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008**، المادة 1، ص:02.

*تضم 21 دولة مطلة على المتوسط، ومن مهامها: إنتاج المعلومات لمساعدة متخذي القرار للحد من المخاطر البيئية وإدراك قضايا التنمية المستدامة.

المجتمعات، فهو يتفاوت من عدة أمتار إلى بضعة كيلومترات".[1] حيث أشار التقرير أن المناطق الساحلية تحدد من جانب البحر من المياه الضحلة بعمق 50م–حيث تقل عمليات التركيب الضوئي للنباتات البحرية كلما ابتعدنا عن هذا العمق–، وحتى 12 ميلا بحريا في الغالب. أما على اليابسة فتتضمن العناصر الطبيعية مثل: الكثبان والغابات والمناطق الزراعية والحضرية.

كما عرض التقرير بعض الضغوط التي تؤثر على المنطقة الساحلية وعلى تحديدها سواء من جهة البحر مثل: تآكل الشواطئ، أو من جهة اليابس: مثل التلوث الناتج عن الأنشطة البشرية. والشكل الموالي يوضح هذه الضغوط وتأثيرها على تحديد المنطقة:

شكل رقم (04) : الضغوط المؤثرة على المناطق الساحلية

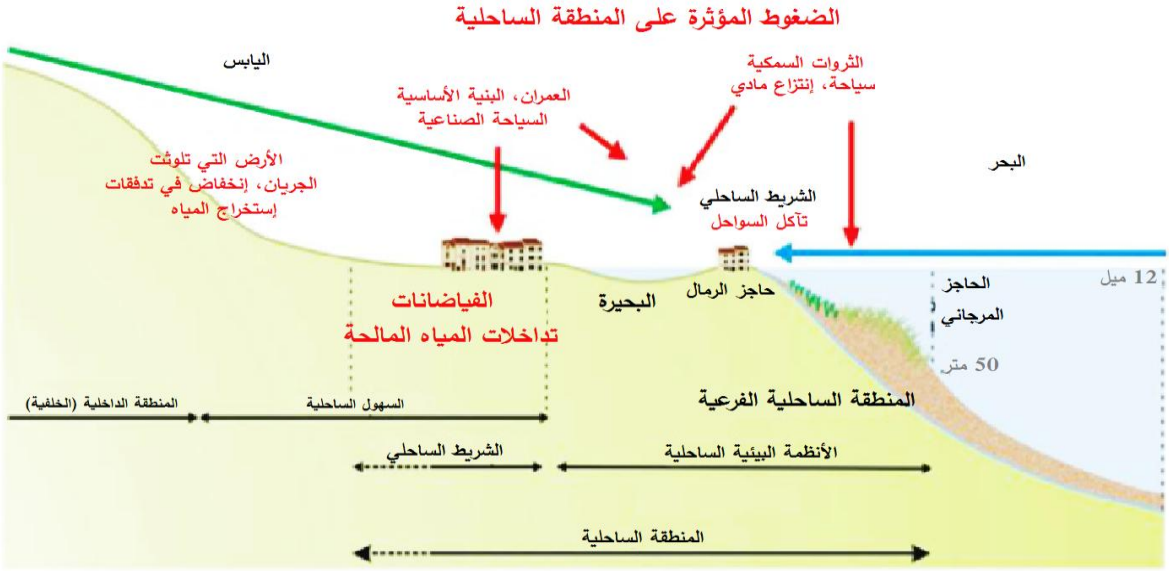

المصدر:The Blue Plane's Environment and Development Outlook, 2005, Chapter 6, Coastal area, P :309

أما **فرنود فيرجير (Fernaud Verger)** عالم الجغرافيا والجيومورفولوجيا الفرنسي فيعتبر أن الساحل هو وحدة إقليمية تتغير عبر الزمن والمساحة حسب العوامل الطبيعية (التآكل، المد والجزر، الترسيب..الخ) والعوامل البشرية (الاستقطاب، إنشاء السدود والموانئ).[2]

وحسب **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE** فإن الحدود الجغرافية للمناطق الساحلية سواء داخل البحر أو اليابس تختلف وفقا للهدف المنشود من وضع هذه الحدود ووفقا للمشاكل المطروحة بها، سواء كانت حدود قانونية إدارية محلية أو دولية كالتقسيم الإداري الذي تتبعه الدول أو لأهداف اقتصادية بحته أو لأهداف تنموية عامة...الخ[3]. كما ذكر تقرير الخطة الزرقاء أن الحدود الرسمية للمناطق الساحلية في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط أغلبها غير دقيقة بسبب اختلاف الأساليب المتبعة لتعريف هذه المناطق، فمنها ما يحددها القانون أو السياسة أو العرف...الخ. كما أشار إلى أن عرض المنطقة الساحلية في أغلب دول العالم لا يتجاوز حوالي 60 كم برا. [4]

[1] **The Blue Plan's Environment and Development Outlook**, 2005, Chapter 6, Coastal area P :305.
[2] MARYVONNE BODIGUEL, **le littoral entre nature et politique**, édition L'harmattant, paris, 1997, p : 14.
[3] OCDE**, gestion des zones côtières, politiques intégrées**, 1993, p : 24.
[4] **The Blue Plans's Environment and Development Outlook**, op-cit, P :305.

الفرع الثالث: التعريفات القانونية للمناطق الساحلية

تتباين التعريفات القانونية للساحل من دولة لأخرى تبعا لاختلاف التشريعات القانونية والأنظمة السياسية والاقتصادية، والأهداف والرؤى التي تسعى إليها كل دولة.

فيعرفه القانون المصري على أنه: "المنطقة الممتدة من شواطئ جمهورية مصر العربية شاملة البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، وتمتد في اليابسة من الشاطئ إلى الداخل شاملة النطاق الذي يتأثر بالبيئة البحرية ويؤثر فيها بما لا يجاوز مسافة "30 كلم" للداخل في المناطق الصحراوية ما لم تعترض هذه المسافة أية عوائق طبوغرافية. وتحدد المحافظات الساحلية المنطقة الساحلية لكل منها في ضوء ظروفها الطبيعية ومواردها البيئية بما لا يقل عن "10 كلم" إلى الداخل من خط الشاطئ".[1] حيث نلاحظ أن المشرع المصري وضع حدودا لعرض الساحل حسب طبيعة المنطقة الجغرافية بما لا يقل عن 10كلم ولا يتجاوز 30كلم في المناطق الصحراوية، كما فتح المجال للمحافظات الساحلية لضبط حدود مناطقها الساحلية حسب معطياتها البيئية المتباينة. [2]

وفي تونس يعرف الساحل قانونيا بأنه:" مثل الشاطئ مع إمكانية التوسع نحو المناطق الداخلية بحدود غير ثابتة تتوقف على درجة التفاعل بين المناخ والطبيعة والإنسان مع البحر".[3] والملاحظ على التشريع التونسي عدم تقييد حدود الساحل بمسافات جغرافية معينة، انطلاقا من توصيفه كمنطقة متغيرة باستمرار تبعا لتفاعل عوامل مختلفة بشرية طبيعية ومناخية.

أما في فرنسا فالساحل بمفهومه القانوني يضم البلديات الشاطئية بالإضافة إلى الخلجان والدلتات، وأسفل الأنهار حتى حدود ملوحة المياه. وهو فيزيائيا محدود إيكولوجيا حساس، يشهد أكثر فأكثر تنافس كبير من طرف مستعمليه والفاعلين فيه.[4] ويعترف التشريع الفرنسي مباشرة بحساسية هذه المنطقة وتعرضها إلى ضغط كبير بسبب محدودية مواردها وكثرة المتنافسين عليها.

وأما في الجزائر فقد خصص قانون كامل لمواضيع الساحل، وهو القانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422هجري الموافق لـ5 فيفري 2002 المتعلق **بحماية الساحل وتثمينه**، والذي عرفه في المادة السابعة منه كالتالي : "الساحل يشمل جميع الجزر والجزيرات والجرف القاري، وكذا شريطا ترابيا بعرض أقله ثمانمائة متر(800 متر) على طول البحر. ويضم:

- سفوح الروابي والجبال المرئية من البحر، وغير المفصولة عن الشاطئ بسهل ساحلي.
- السهول الساحلية التي يقل عمقها عن ثلاثة كيلومترات 3كم ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.
-كامل الأجمات الغابية.

---

[1] **البند 39، قانون رقم 9 لسنة 2009 الصادر بتعديل بعض أحكام قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة1994.**

[2] عبير محمد جلال الدين، **نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم الساحلية المصرية من خلال التعدد الاقتصادي لمدنها**، أطروحة دكتوراه في الهندسة المعمارية تخصص التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، جوان 2012، ص:14.

[3] **المادة 05**، قانون عدد 72- 95 بتاريخ 24 جويلية 1995، والمتعلق بالمجال البحري العمومي التونسي.

[4] Alain Miossec, **les littoraux entre nature et aménagement**, édition SEDES, Paris, 1998, p : 170.

– الأراضي ذات الوجهة الفلاحية.

– المناطق الرطبة وشواطئها التي يقع جزء منها في الساحل ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.

– المواقع التي تضم مناظر طبيعية،أو تحمل طابعا ثقافيا أو تاريخيا." [1]

وركز المشرع الجزائري في تعريفه على الخصائص الجغرافية الفيزيائية للساحل مهملا الخصائص البشرية، وسيتم التطرق بالتحليل لهذا القانون في الفصول المقبلة.

الفرع الرابع: الساحل كنظام متكامل

بينت التعريفات ذات الأبعاد المختلفة: الجغرافية، الفيزيائية، البيولوجية، الاقتصادية، القانونية...الخ أنها لم تكن كافية، لأنها أهملت العلاقات التي تنشأ داخل المنطقة الساحلية. وعليه، أصبح من الضروري تصور الساحل كنظام متكامل " Système " قائم بحد ذاته، تتفاعل فيه العديد من العناصر التي تتضاد أو تكون متكاملة، وتتوطد العلاقات والروابط بين البعد البيئي والإنساني.

ويتضمن أي نظام ثلاثة عناصر رئيسية: مكونات + تفاعلات + ديناميكية، ويتكون من مجموعة معقدة من العناصر والتفاعلات تشارك ضمن ديناميكية موحدة. فالمنطقة الساحلية تحتوي على كافة العناصر التي تجعلها بمثابة نظام شامل قائم بذاته يحتوي على مجموعة من الأنظمة الفرعية طبيعية أو بشرية تتفاعل فيما بينها وتؤثر على بعضها البعض، مفتوحة على التبادلات والتفاعلات مع المناطق والنظم الأخرى.[2]

وختاما، رغم أن مفهوم المناطق الساحلية يظل مفهوما صعب التحديد بدقة، إلا أنه يمكننا من خلال التعريفات والمفاهيم السابقة للمناطق الساحلية، يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

1– أن المنطقة الساحلية منطقة تفاعل بين البحر والأرض، وبين البيئة والإنسان.

2– أن المنطقة الساحلية منطقة متحركة تختلف أبعادها من ناحية الطول والعرض والعمق، سواء من جهة البحر أو من جهة البر نظرا لاختلاف الأساليب المتبعة لتعريف هذه المناطق، فمنها ما يحددها القانون أو السياسة أو العرف..الخ.

3– أن نشاطات الإنسان وتدخلاته تعد أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على تكوين وتغير المنطقة الساحلية، وأحد المحددات الأساسية لحدودها.

4– أن المنطقة الساحلية نظام متكامل قائم بذاته ومنفتح على الأنظمة الأخرى.

5–أن المصطلح الأكثر دقة والمعتمد دوليا للدلالة على المناطق الساحلية هو بالإنجليزية: **(Coastal Zone)** وبالفرنسية: **(La Zone Côtière)**، والذي تستخدمه معظم الدول المتقدمة للتعبير عن معظم البرامج والمشروعات الخاصة بـ" إدارة وتهيئة المناطق الساحلية" بمفهومها الشامل".

---

[1] المادة 07، **قانون رقم 02–02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422هجري الموافق لـ5 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد10، الصادرة بتاريخ 29 ذو القعدة 1422 الموافق لـ12 فبراير 2002.**

[2] PAUL TETT & others, **op-cit**, p :31.

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المناطق الساحلية

تنفرد المناطق الساحلية بشقيها البحري والبري بخصائص متنوعة، يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله :﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[1] (سورة النحل، الآية 14)، فوجود البحر منح هذه المناطق ثروات لا تحظى بها غيرها من المناطق. ونجمل أهم هذه الخصائص كالتالي:

الفرع الأول: أنظمة بيئية متميزة متنوعة وعالية الحساسية

تتوفر المناطق الساحلية بشقيها البري والبحري على موروث بيئي غني بمختلف الأوساط الفيزيائية والأنظمة البيئية التي تزخر بتنوع كبير حيوي حيواني ونباتي متميز وذو قيمة كبيرة ونادرة مثل: الأنظمة البيئية الغابية والأحراج الساحلية (خاصة أشجار المانغروف وأشجار القرم)؛ الأنظمة البيئية للكثبان الرملية؛ الأنظمة البيئة الخاصة بالمناطق الرطبة وشبه الجافة والمنحدرات الساحلية؛ البحيرات الساحلية والسبخات الملحية، الشعاب المرجانية، والأنظمة البيئية البحرية...إلخ. حيث من الجدير بالذكر أن:

– معظم المناطق المحمية الطبيعية (الموائل البحرية، مصبات الأنهار، الجزر) متواجدة على السواحل.

– أن المناطق الساحلية من سواحل وأنهار وبحيرات تعتبر المورد الأساسي للموارد السمكية، ومختلف الكائنات الحية المائية (النباتية والحيوانية)، التي تعتبر غذاء هاما للانسان في حد ذاتها، ومصدرا للعديد من المواد الكميائية المستخدمة في الصناعات الغذائية والدوائية[2].

–المناطق البحرية والساحلية تمتص نصف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الأنشطة البشرية.[3]

– أن المناطق الساحلية تعتبر مصدرا رئيسيا للموارد المائية.

–أغلب المحميات الطبيعية تتواجد على السواحل لغناها بالكائنات الحية النباتية والحيوانية المتنوعة والنادرة.

– أن المناطق الساحلية غنية بالمناظر الطبيعية التي تعد ذات قيمة هامة وموروثا معتبرا.

وللنظم والكائنات البحرية والساحلية أهمية كبيرة، فالشعاب المرجانية يمكن أن تمنع الموج من التسبب في تعرية وتآكل خط الساحل وتحد من خطر العواصف، كما توفر قيمة ترفيهية للسياح بسبب قيمتها الجمالية؛ أما أشجار المانغروف ومروج الأعشاب البحرية فهي تعمل على امتصاص الكربون وتخزينه، مما يحد من الانبعاثات الضارة التي تسبب تغير المناخ، والعمل بمثابة دور الحضانة للحياة البحرية.[4] وجميع هذه النظم البيئية الساحلية تنتج الأسماك المفضلة في قوائم المطاعم في جميع أنحاء العالم، ومصدر الغذاء وسبل العيش لأفقر المجتمعات الساحلية.

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة النحل، الآية 14.

[2،2] ويل ليكسن، **التنوع الحيوي كنز دفين في المحيطات**، مقال منشور مجلة بيئة المدن الصادرة عن مركز بيئة المدن العربية، العدد 14، ماي 2016 http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/biodiversity-the-oceans-the-hidden-treasure.php (تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/10/10، 9.00)

[4] أحمد عبد الوهاب برانية، **التنمية المستدامة للمصايد البحرية في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية العربية**، منشورات معهد التخطيط القومي، القاهـرة، 2005، ص:11.

ويلخص الشكل الموالي أهم مزايا وإسهامات النظام البيئي الساحلي:

شكل رقم (05) : فوائد النظام البيئي البحري والساحلي

المصدر: كلار سكوايرز، **التنمية الحضرية في المناطق الساحلية: فرص النمو الاقتصادي وكيفية التغلب على التحديات لتحقيق الاستدامة،** مقال منشور مجلة بيئة المدن الالكترونية الصادرة عن مركز بيئة المدن العربية، العدد 14، ماي2016: http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/urban-development-in-coastal-areas.php (تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/10/10، 9.30).

الفرع الثاني: نظام ديناميكي مختلط بشري/طبيعي

يمكن اعتبار المنطقة الساحلية بمثابة نظام شامل يحتوي على مجموعة من الأنظمة الفرعية طبيعية أو بشرية، تتفاعل فيما بينها سلبيا أو إيجابيا بيئيا حيويا اجتماعيا اقتصاديا..الخ. ويمكن حصر هذه الأنظمة الفرعية في نظامين رئيسيين:[1]

- **الأول: نظام بيئي/ حيوي Ecosystème.**

- **والآخر: نظام اجتماعي اقتصادي Système Socio-Economique** معقد يتضمن عدة فاعلين حيث يستعملها كل فاعل حسب الهدف المحدد له.

إن تحليل التفاعل والعلاقة بين هذين النظامين(إنسان/وسط بيئي) تحتاج إلى رؤية زمانية مكانية تعتبر الشرط الضروري لتقييم تأثير الإنسان على تطور الأنظمة البيئية، غير أن دراسة تطور التفاعلات بين هذين النظامين أجمعت على سيطرة التأثيرات السلبية للإنسان على النظام البيئي،[2] مما دفع إلى بروز التوجهات المستدامة في إدارة التفاعلات بين هذين النظامين، وهو الموضوع الرئيسي لهذا البحث والذي سيتم تناوله في العديد من المحاور المقبلة.

[1] Paul Tett &others**, op-cit**, p :15.

[2] Anne Fauré, **Le rôle et la place de la conflictualité dans la Gestion intégrée des zones côtières (GIZC) : le cas des Iles-de-la-Madeleine**, Thèse de doctorat présentée à l'École nationale d'administration publique du Québec, Canada, 2006, p : 91.

الفرع الثالث: الحركية (الديناميكية)

من الخصائص المادية الرئيسية للنظام الساحلي "**الحركية**"، وذلك كون السواحل مناطق ذات طبيعة ديناميكية دائمة التغير إضافة إلى أن التحولات البيئية والبشرية تؤدي إلى تغيير شكله ومورفولوجيته (البنية الجيولوجية) دائما.[1] كما أن أي عملية تهيئة طبيعية أو بشرية تؤدي إلى زعزعة اختلال النظام بدرجة معينة فمثلا إنشاء تجهيزات في منطقة قريبة من الساحل سيتسبب في تغيرات ضمن النظام البيئي الذي يستأنف بسبب ذلك وضعية جديدة من التوازن، مما يتسبب في جعله أكثر عرضة للمخاطر.

الفرع الرابع: مناطق تركز الأنشطة الاقتصادية والتنموية

جاذبية المناطق الساحلية ليست بالأمر الجديد فمنذ القدم ازدهرت العديد من الحضارات على السواحل وشبه السواحل (ضفاف الأنهار والبحيرات)، لكنها لم تكن تتمتع بتلك السمعة الجيدة مقارنة بغيرها من المناطق الداخلية بسبب ارتباط السواحل بالحروب والخطر(القراصنة، الغزو، الحروب..الخ). ومع ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر التي أدت إلى تطور التجارة الدولية وازدهار الصناعات التي اتخذت لها مركزا بجانب الموانئ، وازدياد النزوح السكاني ومن ثم تطور السياحة تغيرت النظرة للساحل من منطقة نوعا ما منفرة إلى أكثر المناطق جاذبية على الإطلاق في أغلب البلدان، فعلى سبيل المثال تمثل التجارة البحرية 5/4 من المبادلات التجارية العالمية.[2]. كما أصبحت المناطق الساحلية تلعب دورا إستراتيجيا في النمو الاقتصادي لأي بلد، وهذا ما يفسر كون التجمعات الحضرية الرئيسية، والكثافات السكانية الأكثر إرتفاعا، والبنيات التحتية والاتصال الأكثر كثافة، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في البلدان الساحلية من صناعة، زراعة، تجارة، طاقة، نقل، سياحة وصيد تتركز أكثر في المناطق الساحلية.

الفرع الخامس : مناطق حياة ومصدر للدخل

تعد المناطق الساحلية منطقة حياة للأشخاص الأكثر فقرا، فهي قبل كل شيء مصدر للغذاء والمعيشة. إذ أشارت دراسة إحصائيات بلدان البحر المتوسط حسب "Alain Le Sann" أنه في نهاية الثمانينات من بين 40 بلدا التي تعد الأسماك فيها المصدر الرئيسي للبروتينات 39 منها من بلدان العالم الثالث التي ينخفض فيها معدل دخل الفرد. كما أشارت ذات الدراسة أنه خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين تضاعف عدد العاملين في مجال الصيد البحري وتربية الأسماء في بلدان جنوب البحر المتوسط أكثر من مرة ووصل إلى 30 مليون عامل بينهم 12 مليون عامل دائم، 10 ملايين يضمنون من 30 إلى 90% من مواردهم اعتمادا على الصيد، 7 ملايين صيادون موسميون مع عائلاتهم يشكلون حوالي 120 مليون فردا يعتمدون على الصيد[3]. أما في قارة آسيا فيتجاوز عدد الذين يعتمدون على الأسماك كمصدر رئيسي للبروتينات 1مليار، وهذا ما يثبت الأهمية البالغة التي تحتلها المناطق الساحلية في توفير الغذاء ومقومات الحياة للبشر.

[1] François Gourmelon et Marc Robin, **SIG et littoral**, Édition LA VOISIER, PARIS,2005, p :24.
[2] Paul Tett &others**, op-cit**, p :25.
[3] Alain Le Sann, **Les zones côtières du sud, un enjeu pour le développement,** livre des actes du colloque **: activités halieutiques, aménagement et gestion en zone côtière**, IFREMER, Paris, 2003,p :23.

الفرع السادس: مناطق تمركز اجتماعي (سكاني وعمراني) وثقافي

تتشكل المناطق الساحلية في العالم من حوالي 350000 كم من الشواطئ وأكثر من مليوني كيلومتر من السواحل موزعة على القارات المختلفة وعديد الجزر. حوالي ثلثي هذا الشريط هي سواحل طبيعية برية ضمن المناطق القطبية والمناطق الصحراوية المهجورة في الكوكب.[1] لكن الضغط البشري حول السواحل يزداد يوميا وبدأ بالوصول حتى المناطق الأقل شغلا من طرف الإنسان، حيث يقدر عدد الكيلومترات من السواحل الطبيعية التي تصلها إجراءات التنمية والتهيئة بين 5 إلى 10 كيلومتر يوميا في العالم.[2]

ويطلق على ظاهرة توجه البشر للتركز في السواحل اضطلاحا "**التّسَحُّل/التّسحيل** (Littoralisation)" التي تعرف بكونها :"عملية احتلال واستعمال متزايد للفضاء الساحلي المخصص للأنشطة الإنسانية وتطورها. وتتميز هذه الظاهرة ببعدين رئيسيين: ارتفاع مظاهر تواجد الإنسان وانخفاض المظاهر الطبيعية.[3] ومع التطور الاقتصادي الذي صاحب الثورة الصناعية لوحظ ازدياد رغبة الناس للعيش في المناطق الساحلية خاصة منذ بداية القرن 20، فحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2006 فإن 60% من البشر (ما يقارب 4 ملايير نسمة) يعيشون في حدود 60 كم من الساحل، أي أن حوالي نصف سكان الأرض يعيشون في نطاق 10% فقط من اليابسة. [4]

كما قدر ذات التقرير أن الضغط السكاني على السواحل سيتزايد حتى سنة 2030 بحوالي 1 مليار نسمة أي أن ما يقارب 6 ملايير نسمة ما تشكل نسبة 75% من الساكنة العالمية ستعيش على السواحل؛ كما تتوقع أن الكثافة السكانية الساحلية ستكون بشكل أكبر في الدول الأقل تطورا.

وتظهر إحصائيات الخطة الزرقاء أن 60% من سكان منطقة حوض البحر المتوسط يعيشون على بعد لا يتجاوز 50 كلم من خط الساحل بينما حوالي 40% من سكان العالم يعيشون في حدود 100 كم من البحر (إلى غاية سنة 2008). حيث من بين 123 دولة في العالم تملك واجهة بحرية 5/3 منها تتواجد مدنها الكبرى على السواحل أو بقربها، كما أن 70% من التجمعات السكانية التي تزيد كثافتها على 2.5 مليون نسمة تتواجد على المناطق الساحلية وشبه الساحلية (الأنهار والبحيرات).[5]

هذه الكثافة السكانية المهولة رافقها تطور وضغط عمراني كبير على السواحل، حيث طغى الاسمنت المسلح على جل هذه المناطق التي تتميز في أغلبها بغطاء نباتي كثيف وأنظمة بيئية حساسة؛ إضافة إلى تدهور التراث والمواقع الثقافية والتاريخية الموجودة بها بسبب الضغط الديموغرافي والتعمير العشوائي.

---

[1] Paul Tett &others**, op-cit**, p:32.

[2] **The Blue Plans's Environment and Development Outlook**,op-cit, P :306.

[3] Alain Le Sann**, op-cit,p :40.**

[4] **تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة لسنة 2006**، موقع مستودع وثائق برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/11110/retrieve تاريخ ووقت الإطلاع: (2014/03/15، 10h :10mn).

[5] Christien Bardet et autres, **Histoire, géographie et géopolitique du monde contemporain**, Pearson éducation, 2008, FRANCE,p :187.

الفرع السابع: مناطق صراع

إن تعدد وتنوع المقومات التي تتمتع بها السواحل وغناها بالإضافة إلى كونها مناطق تمركز اقتصادي واجتماعي وحضاري ودورها الإستراتيجي في النمو الاقتصادي، كل هذا أدى إلى تعدد وكثرة الأعوان والفاعلين الذين ينشطون على مستواها، والذين يتزايدون يوما بعد يوم. فلم يعد الأمر يقتصر على الأنشطة التقليدية من صناعة، وزراعة، وموانئ، وتجارة وصيد، بل تجاوزه إلى نشاطات وقطاعات جديدة دخلت مجال المنافسة على موارد المناطق الساحلية: كالطاقة والمعادن، الصناعات الاستخراجية، التعمير، السياحة والأنشطة الترفيهية في مجالي الصيد والموانئ، الاستزراع السمكي، إنشاء الجزر الاصطناعية، تحلية مياه البحر، الاتصالات والنقل...الخ الأمر الذي تسبب في نشوء تنافس وصراعات حول استعمال الموارد المحدودة أصلا برا وبحرا، وحول حيازة وتقسيم الأراضي والمساحات بين القطاعات والفاعلين.

ويمكن تقسم الصراعات التي تنشأ على مستوى الأقاليم الساحلية إلى أربعة أنواع:

1. صراعات حول استعمال الموارد المحدودة والنادرة:

سواء كانت هذه الموارد طبيعية برية أو بحرية، حية أو غير حية فهي غالبا ما تكون موضوع صراع،[1] ومن أكثر مظاهر التنافس الأكثر انتشارا التنافس على استغلال وملكية الفضاءات الساحلية غير المستغلة، وعلى المساحات الساحلية المشتركة كالشواطئ بين القطاعات التنموية المختلفة (عمران، سياحة، صيد، صناعة، فلاحة، نقل..الخ) وبين القطاعين العام والخاص.

2. صراعات تنظيمية وقانونية:

وذلك لكون السواحل مناطق حدودية تخضع للتنظيمات المحلية للأقاليم الساحلية (بلديات، ولايات، مقاطعات..الخ) وكذا إلى التشريعات المحلية للدول، كما تخضع للقوانين والاتفاقيات الدولية المصادق عليها في بعض القضايا.

3. صراعات السلطة والإدارة:

تتعدد صراعات السلطة بين السلطات العمومية (السياسية والقانونية)، والمجتمع المدني (الجمعيات والمنظات غير الحكومية وغير الربحية)، والرأي العام، والأوساط الاجتماعية الاقتصادية وحتى الثقافية.

4. صراعات بين التنمية والحماية:

تشتد على مستوى المناطق الساحلية الصراعات المستمرة بين دعاة حماية البيئة الساحلية، وبين دعاة الاستمرار في التطوير والتنمية. فبينما يصر دعاة الحماية على ضرورة إيقاف كل الأنشطة المضرة بالبيئة، وعلى ضرورة إعطاء الهيئات المكلفة بالبيئة مطلق الصلاحيات لإدارتها وحمايتها، يرى أصحاب المصالح التنموية الاقتصادية والاجتماعية أنه من المستحيل إيقاف العملية التنموية بالمناطق الساحلية التي أصبحت دعائم التطور والنمو الاقتصادي بمختلف البلدان الساحلية.[2]

[1] Cicin Sain & others, **op-cit**, p:27.

[2] Robert Kay & Jaqueline Alder, **op-cit,** P: 11.

ورغم الاتفاق على تطبيق مبادئ الاستدامة على المستوى العالمي، وبالتالي ضرورة التوصل إلى أرضية اتفاق بين الطرفين المتضادين، إلا أن الواقع يشير إلى صعوبة تطبيق ذلك تطبيقا تاما على الميدان،[1] خاصة إذا علمنا أن جذور الصراع تمتد إلى عقود عديدة خلفت وضعا شديد التعقيد والتداخل، ومن الصعب جدا التخلص من انعكاساتها السلبية في فترة زمنية قصيرة.

في هذا السياق نشير إلى تصنيف الباحث الفرنسي (Matthieu Le Tixerant) الذي قسم صراعات الاستخدام ضمن المنطقة الساحلية إلى أربعة أنواع: التسيير القطاعي المنفرد؛ الاستعمالات المستمرة لأهداف مختلفة؛ التنافس حول استغلال مورد معين؛ التداخلات الزمانية/ المكانية. [2]ويمكن تلخيص الأنواع المختلفة للصراعات وأمثلة عنها كما صنفها في الجدول التالي:

جدول رقم(01): أنواع الصراعات في المناطق الساحلية

مصدر الصراع	مثال عن الصراع الحاصل
التسيير القطاعي المنفرد	تنفيذ نشاطين متنافسين مرخصين ضمن منطقة معينة خلال نفس الفترة
الاستعمالات المستمرة لأهداف مختلفة	استخراج واستهلاك الموارد/ حماية المواد
التنافس حول استغلال مورد معين	الصيد المهني /الصيد الترفيهي
التداخلات الزمانية/ المكانية	الصيد بالعتاد الثابت/ الصيد بالشبكة

المصدر: Matthieu Le Tixerant, **Approche dynamique du déroulement d'activités humaines en mer côtièr,** Cybergeo : Revue européenne de géographie, UMR 8504 Géographie-cités, 2006,p : 10.

المطلب الرابع: تحديات ومشاكل المناطق الساحلية

يعتبر الساحل مساحة هشة معرضة بكثرة للأخطار والتحديات المختلفة طبيعية كانت أو بشرية، مما يتطلب ضرورة رفع الرهان لمواجهة هذه المشاكل والتحديات من خلال تحديدها ودراسة مسبباتها والبحث عن الحلول الناجعة للحد منها والاتحاد والتنسيق لتنفيذها. وفيما يلي نتناول أهم المشاكل والتحديات التي تعاني منها المناطق الساحلية:

الفرع الأول: ارتفاع درجة التلوث

تعتبر مشكلة التلوث من أخطر المشكلات التي تواجه البشرية نظراً لما تسببه من مخاطر صحية وبيئية، خاصة كونها تمس المورد الطبيعي وتغير من حالته. ويعرف التلوث بكونه: "حدوث تغير وخلل في الحركة التوافقية التي تتم بين العناصر المكونة للنظام البيئي بحيث تشل فاعلية هذا النظام، وتفقده القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات وخاصة العضوية منها بالعمليات الطبيعية، أو تكون كميات كبيرة تفوق قدرة هذه العمليات الطبيعية على ضبطها".[3]

[1] Anne Fauré,, **op-cit** p: 110.
[2] Matthieu Le Tixerant**, op-cit, p** : 10.
[3] فرقة بحث برئاسة علاوة عنصر، **الماء بين الندرة والوفرة مقاربة علمية عقائدية الجزائر نموذجا(دراسة وصفية، ميدانية، تحليلية)**، الجامعة الإسلامية، قسنطينة، ديسمبر 2007 ، ص:13.

وتعتبر المناطق الساحلية في معظمها مناطق تركز صناعي وحضري بالدرجة الأولى وهي بالتالي من أكثر المناطق تلوثا في العالم، إذ تعاني في معظمها من أشكال متعددة من التلوث بدءا من تلوث البحار والمحيطات والمسطحات المائية كما ينتشر بها تلوث المياه، ناهيك عن التلوث الجوي والبري.

ومن أخطر الظواهر الناتجة عن التلوث تبرز "**ظاهرة المناطق البحرية الميتة**" التي عرفت انتشارا سريعا في العالم الذي يضم اليوم 400 منطقة ساحلية اختنقت فيها الحياة البحرية جراء التلوث، وهي تتوسع بشكل كبير بحسب دراسة أميركية سويدية نشرت في مجلة "Science" سنة 2008، حيث تؤكد الدراسة أن المناطق الساحلية التي اضمحلت أنظمتها البيئية البحرية اختناقا بسبب غياب الأكسيجين من المياه تضاعفت كل عشر سنوات منذ الستينات إذ طالت هذه الظاهرة حوالي 245 ألف كلم مربع.[1]

وأوضحت الدراسة أن مواقع المناطق الميتة متعلقة بمراكز سكنية كثيفة يتم فيها التخلص من كميات هائلة من المواد العضوية، وتنجم هذه الظاهرة عن التلوث الصناعي وتسرب الفوسفات والنيترات الموجودة في الأسمدة عبر المياه المترسبة نحو البحر. ويشدد الباحثون على أن هذا التلوث يهدد تربية الأسماك والقشريات تجاريا على السواحل، وسيؤدي تدفق النيترات والتغير المناخي إلى تفاقم انتشار المناطق الميتة بحسب الباحثين الذين دعوا إلى إدارة مناسبة للنفايات.[2]

وبشكل عام تتعدد مسببات التلوث في المناطق الساحلية، فنجد:

- **المد الأسود:** أي تلوث البحار والمحيطات الناتج عن تسرب النفط والمواد البترولية جراء إنفجار منصات استخراج البترول، أو أنابيب نقله، أو غرق ناقلات البترول، أو صرف مخلفات معامل تكرير البترول في البحار. وحدث أخطر تسرب من آبار البترول في القرن الحالي في جوان 2010 بخليج المكسيك نتج عنه تسرب 750000 طن من البترول، منتشرا على مساحة تعادل مساحة دولة هايتي.[3]
- نفايات المواد الصلبة: الغذائية، الصناعية، والمنزلية؛ وكذا الاختلالات الوظيفية في نظام جمع النفايات الصلبة ومعالجتها.
- مياه الصرف الصحي التي تصب في مصبات الأنهار والوديان والبحار، إذ تسببت المياه الملوثة في وفاة 25000 شخص يوميا في العالم.[4]
- تلوث مرتبط بالأنشطة الصناعية والمنجمية والموانئ (المعادن الثقيلة، الشحن البحري والموانئ الترفيهية).
- تلوث ناتج عن النشاط السياحي مثل النفايات التي يتركها السياح، والتي تسببها المنشآت السياحية.
- تلوث ناتج عن النشاط الزراعي بسبب مبيدات النباتات والحشرات، والإضافات الآزوتية والفوسفاتية مما يؤدي في الغالب إلى تلف التربة وتأثر جودة المياه. وكذا البيوت الزراعية البلاستيكية التي تسببت في تلاشي العديد من البحيرات في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

---

[1] Robert Diaz , Rutger Rosenberg, **Spreading Dead Zones and Consequences for Marine Ecosystems,** article in the Journal Science, VOL 321, American Association for the Advancement of Science, AUGUST 2008, p:926

[2] **Ibid,** p :927**.**

[3] Paul Tett &others**, op-cit**, p :62..

[4] **The Blue Plans's Environment and Development Outlook**,op-cit, P :312.

الفرع الثاني: الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية

تزخر المناطق الساحلية بالعديد من الموارد الطبيعية والنظم البيئية وهي بذلك تعد مركزا رئيسيا لاستخراج واستغلال الموارد الطبيعية، الذي أصبح يزيد شيئا فشيئا عن الحد المعقول والمقبول حتى وصل إلى درجة الاستغلال المفرط الذي انعكس سلبا على مظاهر الحياة بهذه المناطق؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن النظم البيئية للمناطق الساحلية تتأثر بالعمليات التي تجري على اليابسة، وما ينتج عنها من تأثيرات سلبية على البيئة الساحلية بمختلف مكوناتها.

ومن بين أشكال الاستغلال الزائد لموارد البيئات الساحلية نجد **الاستغلال المفرط للموارد السمكية** الذي تسبب في انقراض العديد من الأنظمة البيئية البحرية النباتية والحيوانية. كما نجد **الاستخراج المفرط للرمال** الأمر الذي يؤدي إلى تعرية السواحل وتآكلها، وتراجع خط الشاطئ بالإضافة إلى سوء حالة الكثبان الرملية بسبب استمرار البحث عن مواد البناء، وكذا انجراف التربة على المنحدرات.

الفرع الثالث: تدهور البيئات الساحلية

تواجه المناطق الساحلية أشكالا متنوعة من الأخطار الطبيعية مثل: العواصف، والأعاصير، التسونامي وغيرها، وكذا الأخطار البشرية المختلفة مثل: الضغط العمراني والسكاني والاقتصادي. وتبرز حتمية التحكم في هذه الضغوط المتزايدة وتحقيق التوازنات البيئية الطبيعية والتنموية كأولوية رئيسية_ خاصة أنه لا توجد لحد الآن نظريات ومعارف كافية لتفسير سلوك النظام البيئي الساحلي بأكمله البيئات الساحلية[1]_ وذلك من أجل ضمان مناخ حيوي داعم للنظم الحيوية ومساعد على التنمية على المدى الطويل. وسنلخص أهم هذه الأخطار فيما يلي:

1- **الأخطار الطبيعية:** من بين الأشكال الطبيعية لتدهور السواحل نجد:

أ- **تآكل السواحل:**

يحدث تآكل السواحل عادة بسبب عدة عوامل طبيعية مثل: العواصف، وارتفاع مستوى سطح البحر، وضغوط الأنشطة البشرية؛ مما تسبب في تراجع وانحسار خط الساحل المتكون من الأراضي الرطبة ومصبات الأنهار والموائل البحرية، حيث تهدد هذه الظاهرة مساحات كبيرة من المناطق الساحلية بالغمر والاختفاء، حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع خط الساحل في أكثر من 12% من السواحل الأوروبية. [2]

ب-**ارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات:**

وضح التقرير الخامس لـ "**لجنة الأمم المتحدة لتغيّرات المناخ**" لسنة 2014 على أن مستوى سطح البحر ارتفع خلال القرن الماضي من 09 إلى 21 سنتمتر، كما أكد ذات التقرير أن زيادة مستوى سطح الأرض سوف يتراوح بين 59 و98 سنتيمتراً، عند نهاية القرن21. [3] وتؤكد بحوث أكثر تشاؤماً أن المناطق الساحلية مهددة بالتدمير والغرق بسبب تغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري التي تسببت في ذوبان الجليد،

[1] Paul Tett &others**, op-cit**, p :30.
[2] Ibid,p :29.
[3] **لجنة الأمم المتحدة لتغيرات المناخ**، التقرير الخامس، 2014، ص: 06.

مما يهدد حياة حوالي 634 مليون نسمة يعيشون في المناطق التي تقع عند مستوى 10 متر، أو تحت مستوى البحر.[1]

ج- ارتفاع درجة حرارة البحار والمحيطات وزيادة حموضتها:

يؤدي ارتفاع درجة حرارة مياه البحر إلى زيادة نسبة حدوث الفيضانات الساحلية، وانخفاض في غطاء الجليد البحري. كما يؤثر على تكوين الأنواع وتوزيعها وتهديد الموارد البحرية المختلفة مثل الشعاب المرجانية، فكلما زاد امتصاص المحيطات لغاز ثاني أكسيد الكربون زادت حمضيتها، مما يؤدي إلى إبيضاض الشعاب المرجانية وغيرها من الأعشاب البحرية من ثم موتها.[2]

د- تدمير النظم الإيكولوجية :

وتعد النظم البيئية الساحلية والبحرية عالية الحساسية لتغير المناخ بشكل كبير، وما يترتب عنه من تأثيرات سلبية مثل: ارتفاع درجة حرارة سطح الماء؛ ارتفاع مستوى سطح البحر؛ تغير ملوحة المياه؛ تشكل الأمواج وتيارات المحيط؛ وتفكك ألواح الجليد...الخ. وفي هذا السياق، وعلى سبيل المثال، تشير عديد الأبحاث المنشورة من طرف المنظمة العالمية للبيئة إلى ابيضاض الحيز المرجاني وتكرار الأمراض البحرية خلال أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين بالعديد من المناطق، عزيت إلى ارتفاع درجة الحرارة على سطح الأرض، ومهددة بالتفاقم أكثر. [3]

يؤدي تدهور النظم البيئية إلى فقدان التنوع البيولوجي، وتخفيض معدل إنتاجيتها حيث تم تسجيل:

- فقدان 20% من الشعب المرجانية في العالم، وتدهور حالة 20% أخرى في غضون العقود القليلة الماضية، والنسبة في ارتفاع مستمر، واختفاء 85 % من غابات أشجار القرم المنتشرة في تايلند، وبنما، والفليبين، والمكسيك.[4]
- تعرض 35% من مناطق غابات المانغروف، وأشجار القرم وبيئة المستنقعات المالحة والمسطحات للتضرر عبر العالم نتيجة لعمليات التعمير، وبرامج استصلاح الأراضي وتهيئة السواحل غير المنضبطة.
- 65% من الثروة السمكية الحقيقية في العالم استنفذت تماما، أو استثمرت بشكل تجاوز الحدود التي تتيح تجددها بشكل طبيعي.[5]
- تضاعف المساحات التي تنمو فيها الطحالب المضرة عبر العالم أكثر من أربع مرات، وتنمو هذه الطحالب بسبب الأسمدة التي تتسرب من المزارع، وعند موتها تستخدم البكتيريا الأكسجين الذائب في الماء لتحليلها مما يؤدي إلى تحويل تلك المياه إلى نطاق لا حياة فيه، ومن الأمثلة على ذلك النطاق

---

[1] مي الشافعي، **الأرض تصارع طغيان البحار**، مقال منشور في جريدة الحياة الالكترونية، بتاريخ 6جوان2014، على الرابط: http://alhayat.com/Articles/2796712 تاريخ ووقت الاطلاع (6/07/2014, 10h.30mn).

[2] نورة عبود، **آثار التغير البشري المنشأ على النظم البيئية المختلفة**، موقع: http://www.ecomena.org/climate-change-ecosystem-ar/ تاريخ ووقت الاطلاع (6/05/2016, 10h.30mn)

[3] سعد الدين خرفان، **تغير المناخ ومستقبل الطاقة– المشاكل والحلول**، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، دمشق، 2008،ص:68.

[4] **ما توصل إليه تقييم النظم البيئية للألفية، تقرير صادر عن الموقع الالكتروني لتقييم الألفية**: www.MAweb.org تاريخ ووقت الاطلاع: (20 h:30mn،2014/01/25)

[5] **تدمير المناطق الساحلية ينذر بكارثة بيئية، موقع الجزيرة**: http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2001/4/17 تاريخ ووقت الاطلاع: (20 h:30mn،2014/01/25).

الموجود بخليج المكسيك على مساحة 18000 كيلومتر مربع والذي يسمى نطاق الموت. مما أدى إلى خسائر تجاوزت 300 مليون دولار من الأسماك النافقة ومشاكل في الصحة العامة.[1]

- تسجيل 104 نوع من الحيوانات المائية مهددة حاليا بالزوال بالبحر الأبيض المتوسط.[2]

2- الضغوط البشرية:

تتطلب التنمية الساحلية تغيير الأنظمة الطبيعية، وقد تتفاوت هذه التنمية من حيث نطاقها وكثافتها واستمراريتها؛ وعادة ما تتضمن التغييرات الفعلية اللازمة لتحقيق التنمية تغيير المعالم الساحلية على نحو يتضمن في الغالب تشييد إنشاءات هندسية صلبة وتدمير البيئات الطبيعية الساحلية . كما يعد التغيير الفعلي للبيئات الطبيعية من أخطر التهديدات التي تواجه المناطق الساحلية.

حسب التقرير الصادر عن المعهد العالمي للموارد بواشنطن سنة 2001 فإن حوالي 30% من الأراضي الواقعة قبالة السواحل في العالم قد تعرضت لتغيرات كبيرة أو دمرت بسبب التدفق السكاني والنشاط الصناعي والسياحة[3]، ومن المؤكد أن هذه النسبة قد استمرت في الارتفاع. ويمكن تلخيص آثار الضغوط البشرية على المناطق الساحلية كالتالي:

أ- **زيادة الضغط العمراني:** مما يؤدي إلى تراجع العديد من الفضاءات الطبيعية وخاصة بسبب العمران السياحي، كما أن ظهور الموانئ الترفيهية تسبب في حدوث عمليات تدمير تدريجية للساحل، زيادة على الاستغلال المفرط للموارد المائية من طرف السياح وانتشار الحرائق في منطقة الاتصال بالكثبان الرملية.هذه المؤشرات تستلزم بالضرورة المسارعة لتنظيم الفضاء الساحلي عمرانيا وسحب الضغط العمراني إلى المناطق الداخلية الأقل كثافة.

ب-**ارتفاع الضغط الديموغرافي:** يعد الساحل منطقة مرغوبة دوما ومطلوبة بالنسبة للعديد من الأنشطة التي تستهلك مساحات كبيرة من اليابسة، مما يطرح إشكالية قدرة التحمل والاستقبال على البر وحول الشواطئ وبالبحر، وهو ما يشكل تحديا حقيقيا يتطلب ضرورة تنظيم التعمير وكذا ضرورة تنظيم التوافد السياحـي.

الفرع الرابع: تعدد الأطراف الفاعلة وكثرة الصراعات:

يؤدي السعي غير المضبوط نحو النشاطات والاستخدامات المتعددة للمناطق الساحلية إلى المنافسة الشرسة على الموارد المحدودة خاصة في ظل اقتصاد السوق والمنافسة الحرة والسعي نحو تحقيق الأرباح بغض النظر عن الطرق والوسائل، مما يؤدي بدوره إلى التدهور البيئي في أغلب الأحيان، مع ما قد يترتب على ذلك من تبعات اجتماعية واقتصادية. علاوة على ذلك، تؤدي الممارسات البيئية التي تهمل ديناميكية النظم الساحلية، في أغلب الأحيان، إلى نتائج كارثية حيث تتعرض صحة ومعدل الإنتاج والتنوع الحيوي للبيئة البحرية والساحلية للتهديد، فالسلع والخدمات التي يمكن للبيئة الساحلية أن تجود بها ليست بدون حدود.

---

[1] ترجمة محمد عبد الكريم قعدان، **سلسلة الحياة الخضراء: المحيطات والجزر والمناطق القطبية**، دار العبيكان، 2014، ص:35.

[2] الطيب بومعزة وهشام لسكع، **دور نظم المعلومات الجغرافية في دراسة وتتبع تطور السواحل البحرية حالة الساحل المتوسطي الشرقي بالمغرب**، مجلة جامعة الحسن الثاني المحمدية، العدد 14، الدار البيضاء، المغرب،2014، ص:22.

[3] **تدمير المناطق الساحلية ينذر بكارثة بيئية، موقع الجزيرة:**

http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2001/4/17 تاريخ ووقت الاطلاع: (2014/01/25، h:30mn 20).

إن النشاطات والأنظمة السوسيو/اقتصادية المتضاربة النابعة عن رغبات فردية تولد نتائج عكسية تكاد تكون أكبر من الفوائد التنموية التي تهدف إليها، كارتفاع التكاليف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فهذه الأنظمة العشوائية تنتج بنفسها سبب هلاكها ضمن قانون: "Producing Its Poison". فالنظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يعمل جيدا وفق مبادئ الاستدامة والتشاور يملك ميكانيزمات التغذية العكسية التي تستطيع تصحيح القواعد والسياسات قبل أن تهدد النظام البيئي بالأخطار، وعندما لا تتواجد هذه الميكانيزمات التصحيحية الذاتية "**سيصنع النظام سُمّه بنفسه**" ويؤدي إلى دماره الذاتي بسبب تدميره للجزء البيئي منه.[1]

ويبدو أن الترتيبات التشريعية والنظم الإدارية الكلاسيكية غير مؤهلة للسيطرة على هذه الأنشطة وتنظيمها، فعلى مدى عقود طويلة انتشرت القوانين المجحفة التي وضعها البشر لخدمة مصالحهم في استغلال الأنظمة البيئية، أو قد يحدث الخلل عند تطبيق وتنفيذ هذه السياسات بسبب انفصال التشريعات والسياسات وتداخل الصلاحيات بين منفذيها وكثرة أصحاب المصالح.[2]

المبحث الثاني: التنمية المستدامة للمناطق الساحلية

أثمرت الجهود المتضافرة لكافة الأطراف ذات العلاقة (من خبراء اقتصاديين، بيئيين، سياسيين، واجتماعيين..الخ)، وهيئات دولية وجمعيات غير حكومة منذ نهايات القرن العشرين؛ بالوصول إلى أساليب وطرق متفق عليها لتسيير وتنمية المناطق الساحلية، تسلسلت وتنوعت في مبادئها وأدواتها ومجالاتها، لتتوحد أخيرا في شكل أساليب متفق عليها عالميا.

المطلب الأول: التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة منهجا تخطيطيا، ومفهوما فلسفيا مهمّا يتكون من مجموعة من المبادئ التي يسترشد بها في توجيه التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

الفرع الأول: مراحل تطور مفاهيم التنمية

نظر الاقتصاديون إلى التنمية بادئا على أنها مجرد ممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصلة عن الأفكار السياسية، مع استبعاد دور الأفراد في المجتمع. إذ تمثل الهدف العام للتنمية في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية في: "تخفيف نسبة الفقر وتحسين ظروف المعيشة لسكان العالم الأكثر فقرًا".[3] وقد مر مفهوم التنمية الاقتصادية بأربع تحولات رئيسية فعلية:

1- التنمية بوصفها مرادفا النمو الاقتصادي: (نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الستينات)

تميزت هذه المرحلة بسيادة الفكر القائم على المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. وعرفت التنمية الاقتصادية بالزيادة المستمرة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني، من خلال الاعتماد على التصنيع. لاقت هذه الفكرة نجاحا معتبرا فازدادت معدلات النمو والمدخرات والإمكانات الصناعية في العديد من دول العالم الثالث، ووصل معدل نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في هذه الدول إلى 4.3%

---

[1] Paul Tett &others**, op-cit**, p :32.

[2] IBID, p,p :36,37.

[3] عصام الحناوي، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة:الموارد الطبيعية والبيئية**، الطبعة الأولى، اليونسكو، بيروت،2005، ص:31.

بين عامي 1950 و1975 سنويًا. لكن ذلك النمو لم يصل إلى السكان الأكثر فقرًا، فتزايدت حدة الفقر، والفوارق الدخلية بين الفقراء والأغنياء واستمرت البطالة. مما أدى إلى تحول في التفكير التنموي التقليدي. [1]

2- التنمية وفكرة النمو مع إعادة التوزيع: (أواخر الستينات وأوائل السبعينات)

تم التركيز في هذه المرحلة على فكرة " **النمو مع إعادة التوزيع**". حيث بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعادا اجتماعية إلى جانب الإقتصادية، وأخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال المشاركة الشعبية في إعداد الخطط التنموية وتنفيذها، وتطبيق استراتيجيات "**الحاجات الأساسية**" التي ظهرت عام 1976 في "**مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية**"، والذي أشار إلى أنه لا يمكن تخفيف الفقر إلا من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للتغذية والصحة، والمأوى، السلامة والتعليم، إضافة إلى تغطية بعض الاحتياجات غير المادية الضرورية كالاعتماد على الذات والأمان، والهوية الثقافية.[2]

3- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة: (منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات)

ظهر في هذه المرحلة مفهوم التنمية الشاملة، الذي يعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان. [3] ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات.

4- التنمية ومنهج الاستدامة:

انطلاقا من ثمانينات القرن العشرين، بدأ العالم يولي اهتماما أكبر للعديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي نتجت عن إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية. فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد على التغلب على هذه المشكلات. وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف "**بالتنمية المستدامة**"، حيث تبلور هذا المفهوم في تقرير "**اللجنة العلمية للبيئة والتنمية**"[*] الذي حمل عنوان "**مستقبلنا المشترك**" ونشر لأول مرة سنة 1987 والذي يعرف أيضا بتقرير **برونتلاند.**

ويمثل هدف "**الاستدامة**" جوهر التحولات الحديثة في التفكير التنموي حيث يشترك مع استراتيجية "الاحتياجات الأساسية" في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء، ولكنه يتضمن أن التنمية الدائمة لا

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص:19.

[2] دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية(مصر) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والتعاون الايطالي، 2000، ص : 63.

[3] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص: 21.

[*] تشكلت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983 برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج، وعضوية(22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية الاقتصاد العالمي.

يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، أي أنها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتمد عليها التنمية.

وفصلت التنمية المستدامة فصلا تاما بين مفهومي التنمية والنمو، فاعتبرت عدم وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه " No-growth situation does not mean there is no development".[1] فالنمو الاقتصادي يعني الزيادة الثابتة أو المضطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد القومي، والتي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام. كما أن الزيادة في النمو الاقتصادي في فترة معينة لا تعنى تماماً أي تقدم في حالة البلد لأن هناك العديد من العوامل التي يجب وضعها في الحسبان.

أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم أكثر شمولا من مفهوم النمو وتعرف بكونها: "عملية تغيير هيكلية متواصلة، هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مجتمع معين من أجل نقل ذلك المجتمع إلى وضع اقتصادي واجتماعي وبيئي أفضل." وبالتالي فإن التنمية هي المفهوم الذي يحدد مدى تقدم الدولة أو تخلفها اقتصاديا واجتماعيا ودوليا، ولذلك تحرص كل الدول الجادة وذات الحكم الراشد، على التنمية الاقتصادية أكثر من النمو الاقتصادي حتى يتم لها التقدم والتطور الحقيقي.[2]

ونشير هنا إلى أن مصطلح النمو الاقتصادي يستخدم للتعبير عن التطوير الاقتصادي في البلدان المتقدمة التي تتمتع بهياكل اقتصادية؛ اجتماعية؛ سياسية سليمة وقوية. بينما يستخدم مصطلح التنمية أكثر للتعبير عن العملية التنموية القائمة بالبلدان السائرة في طريق النمو.

الفرع الثاني : مفهوم التنمية المستدامة

طرح مصطلح **التنمية المستدامة** لأول مرة سنة 1972 في "**مؤتمر ستوكهولم**"*، ثم شاع استخدام هذا المصطلح منذ ورد في تقرير "**لجنة الأمم المتحدة للتنمية والبيئة**" لسنة 1987م، والتي رأستها رئيسة وزراء النرويج في تلك الفترة (**Gro Harlem Brundtland**)، المعنون بـ "**مستقبلنا المشترك**" " **Our Common Future**"، حيث يعرف هذا التقرير التنمية المستدامة بأنها : "التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها". كما أضاف التقرير: "تشمل التنمية المستدامة ما يزيد على النمو. فهي تتطلب تغيرًا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخدامًا للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته. ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية".[3]

ونجد ضمن الإطار العام للتنمية المستدامة تعريفات كثيرة نابعة من خلفيات مهنية متباينة. **فمنظمة الأغذية والزراعة العالمية** "**الفاو**" ركزت في تعريفها على حماية الموارد الطبيعية بالدرجة الأولى مشيرة إلى

---

[1] عصام الحناوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:37.

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص: 22.

*انعقد هذا المؤتمر إثر حدوث ظاهرة نفوق الأسماك سنوات 1967– 1968 في بحيرات: النرويج، السويد، والدانمارك. بسبب غازات ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين المنبعثة من مصانع انجلترا وألمانيا، ولهذا طلبت هذه الدول عقد مؤتمر دولي تحت شعار "**نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة**".

[3] منظمة الأمم المتحدة: اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، **تقرير مستقبلنا المشترك 1987**، ترجمة: محمد كامل عارف، منشورات عالم المعرفة، المجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1989، ص:66.

أن التنمية المستدامة هي: " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. فالتنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الأرض؛ والمياه؛ والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية؛ ولا تضر بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".[1]

بينما ركزت هيئة الأمم المتحدة في ندوتها الثانية سنة 1992 بالعاصمة البرازيلية " ريو ديجانيرو" والمعروفة بـ "**قمة الأرض**" **على** الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مقررة أن: "التنمية المستدامة هدف من الضروري الوصول إليه بحيث لا يمكن تجاوز مشاكل الفقر والتخلف دون اعتماد مفهوم حديث للتنمية ينصف الدول النامية ويلعب دورا فعالا في عملية التقدم، ويبقي في نفس الوقت على التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو البيئي."[2]

وفي هذا السياق، قسم التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية التعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، إلى أربع مجموعات: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، وتكنولوجية. موضحة كالتالي:[3]

- **على الصعيد الاقتصادي:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول النامية فتعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- **على الصعيد الاجتماعي والإنساني:** تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.
- **على الصعيد البيئي:** تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرضي الزراعية والموارد المائيــة.
- **على الصعيد التكنولوجي** : نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

ويمكن أن نخلص إلى أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة والمجتمع. فالحفاظ على سلامة الأنظمة البيئية والاجتماعية لا يعني إيقاف العمليات التنموية،[4] بل استــخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية، ويراعي حالة الموارد غير المتجددة. وبالتالي فإن التنمية المستدامة تمثل علاقة توفيقية بين المحافظة على سلامة الأنظمة البيئية والاجتماعية من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

الفرع الثالث : مبادئ التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على مبادئ ضرورية يجب أن تقوم عليها كل عملية تنموية، وتتمثل أهمها في:

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص:125.

[2] **نفس المرجع**، ص:126.

[3] محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية**، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص:94.

[4] علاوة بلحواش، **التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية بين التأييد والمعارضة**، مجلة وادي الرمال، مجلة علوم الأرض والتهيئة، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري–قسنطينة–، العدد رقم 07، جانفي 1999، ص:155.

1- مبدأ الاحتياط:

يتمحور مبدأ الاحتياط حول أنه:" لا يحتج بالافتقار إلى اليقين العلمي كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة". وبموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها. فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه يصعب على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع.[1] فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق والتوقع، وهو بذلك موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل انطلاقا من المعطيات العلمية الحالية دون انتظار أي دليل لاحتمال تحقق الضرر.[2]

2- مبدأ المشاركة:

تتطلب التنمية المستدامة ضرورة اشتراك جميع الأطراف الفاعلة، والجهات ذات العلاقة في العملية التنموية انطلاقا من التخطيط وحتى التنفيذ. وتبدأ التنمية المستدامة في المستوى المحلي، فهي تنمية تنطلق من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير درجة كافية من اللامركزية تمكن مختلف الأطراف الفاعلة من المشاركة الفعالة في خطط التنمية.[3]

3- مبدأ الإدماج:

ينص هذا المبدأ على دمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي عند تصميم الخطط التنموية. حيث أصبح من الضروري تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لأي للمشروع قبل البدء في تنفيذه، مما يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكاليف والعوائد من خلال الموازنة بين هدف تحقيق العوائد الاقتصادية، وهدف المحافظة على الموارد الطبيعية والقيم الاجتماعية.[4]

4- مبدأ الملوث الدافع:

يهدف مبدأ "المُلوِّث الدافِع" إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث للمؤسسات المتسببة فيه كطريقة للردع سواء قبل بداية المشاريع أو أثناءها أو بعدها. تم النص عليه لأول مرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ويقصد به حسب توصية هذه المنظمة: " جعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث".[5] امتد تأثير هذا المبدأ إلى القوانين الداخلية للدول ومنها القوانين الجزائرية، حيث أقره المشرع الجزائري ضمن المادة 03 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتم تطبيقه وتكريسه من خلال العديد من قوانين المالية. [6]

---

[1] محمد صافي يوسف، **مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئية: دراسة في إطار القانون الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة،2007، ص: 52.

[2] حسونة عبد الغني،**الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص:25.

[3] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص: 31.

[4] محمد صافي يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 59.

[5] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص: 32.

[6] حسونة عبد الغني، **مرجع سبق ذكره**، ص:27.

5- مبدأ النظم:

يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا ضمن خطط التنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي.[1] وبالتالي فاستخدام أسلوب النظم في خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بمختلف جوانبها دون تقدم أي جانب على الآخر.

الفرع الرابع : أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة مجموعة من الأبعاد المترابطة والمتكاملة والمتداخلة، إذ لا يمكن لأي عملية تنمية أن تعد مستدامة إلا إذا تضمنت جميع هذه الأبعاد. وتتمثل هذه الأبعاد في : البعد الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، وهناك من يضيف إليها بعدا آخر وهو البعد التكنولوجي، لكن هذا البعد بشكل عام يدخل ضمن البعد الاقتصادي.

1- البعد الاقتصادي:

تتلخص أهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال الوصول إلى كفاءة رأس المال، وإشباع الحاجات الأساسية، والعدالة الاقتصادية. حيث اقترحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعض مؤشرات النمو والتنمية من أهمها: [2]

- حصة الفرد الواحد من الناتج الداخلي الخام (PIB).
- الإنتاجية (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج).
- الحالة المالية (الديون الخارجية الصافية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام).
- إحلال الأصول (معدل الادخار الصافي).

وتتضمن التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي مجموعة من العوامل العناصر يمكن إجمالها في:

أ – تقليل وتوحيد حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

تؤكد التنمية المستدامة على ضرورة تقليل استهلاك الموارد الطبيعية حفاظا على حق الأجيال المستقبلية، وبالتالي حتمية تقليل حصة الاستهلاك الفردي في العالم، والذي يتفاوت بشكل جلي بين الدول المتقدمة والدول النامية مما يستدعي ضرورة سن قوانين ولوائح تهدف إلى توحيد نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة في العالم، أو جعله يتماشى مع كمية الموارد المتوفرة في كل بلد ومع الحالة الاقتصادية والتنموية للبلد.

ب – إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

تقوم التنمية المستدامة على مبدأ الاستغلال الكفء للطاقة والموارد الطبيعية، من خلال ابتكار وتطوير

[1] نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات واستشارات الإدارة، القاهرة، 2000، ص: 132.

[2] Kozlowski J and Hill G, **Towards Planning for Sustainable development- a guide for the ultimate environmental threshold method (UET),** Ashgat publications, Sydney, 1998, p: 132.

طرق وأساليب حديثة لذلك. كما تهدف التنمية المستدامة أيضا إلى تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي دون ضرورة، كاستهلاك بعض الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ج – مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:

انطلاقا من مبدأ "الملوث الدافع" تقع على البلدان المتقدمة مسؤولية ريادية في قيادة التنمية المستدامة، وذلك لأن النسبة الأكبر من الموارد الطبيعية المستنفذة ترجع إلى هذه الدول التي بدأت مسيرتها التنموية منذ القرن التاسع عشر،[1] وبالتالي كانت المسهم الرئيسي في مشكلات التلوث العالمي. بينما لا تزال الكثير من دول العالم متأخرة عن الركب التنموي، وتعد نسبة مساهمتها في استنزاف الموارد وتلويث البيئة نسبة ضئيلة مقارنة بالدول المتقدمة، لكن هذا لا يعني أن الدول النامية لا تساهم في حدوث التلوث أو التدهور البيئي.

من جهة أخرى تتوفر الدول المتطورة على الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بابتكار وتطوير تكنولوجيات نظيفة تستخدم الموارد بكثافة أقل، وكذا تصدير هذه التقنيات للبلدان الأخرى. كما تتوفر هذه الدول على أسس قانونية وسياسية واجتماعية تهيئ تحقيق نوع من المساواة داخل مجتمعاتها.

د – تخفيض معدلات الفقر والبطالة وتقليص تبعية البلدان النامية:

تركز التنمية المستدامة في البلدان النامية على تخصيص الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، والمساواة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وتوعية المجتمعات وتعليمها.

هـ – المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخيل:

تعد المساواة في توزيع الموارد مطلبا ضروريا تقوم عليه أي تنمية مستدامة، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع أفراد المجتمع أقرب إلى المساواة. حيث تسعى التنمية المستدامة إلى الحد من التفاوت المتنامي في الدخل والفرص التنموية. [2]

و– تقليص الإنفاق العسكري:

تشترط التنمية المستدامة في جميع البلدان تقليص الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة، وتحويله إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

2– البعد الاجتماعي:

تصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة تحت المحاور التالية: الاستقلالية، المساواة في العوائد والفرص، تحسين الظروف الصحية، تماسك المجتمع، تحسين ظروف معيشة السكان وتأسيس مناخ من السلم الاجتماعي والعدالة. [3]

وتهدف المنظومة الاجتماعية في إطار التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتلخص في:

أ–**إعادة توزيع السكان وتثبيت النمو الديموغرافي:** تعمل التنمية المستدامة على تقليل تركز السكان في المدن والمناطق الحضرية، حيث تهدف إلى توزيع السكان على المناطق التي تشهد كثافة سكانية قليلة،

[1] نهى الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 136.

[2] محمد عبد الكريم ربه، محمد عزت محمد إبراهيم، **اقتصاديات الموارد**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:294.

[3] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص:49.

وذلك لمحاولة خلق نوع من التوازن التنموي الجهوي. كما تهدف التنمية المستدامة إلى تثبيت نمو السكان، لكن هذا الهدف لاقى انتقادات بسبب الطرق غير الأخلاقية التي اعتمدتها بعض الحكومات، إذ يرى الكثير من المفكرين أن توزيع الضغط السكاني على المناطق غير المأهولة من شأنه تقليل الضغوط، وتحقيق التوازن دون الحاجة إلى تثبيت نمو السكان.[1]

ب- تنمية الموارد البشرية:

تركز التنمية المستدامة في بعدها البشري على معاملة الإنسان كأصل ومورد مهم تنطلق العملية التنموية منه، حيث تهدف إلى استخدام الطاقة البشرية استخداما كفئا، وذلك بتحسين الخدمات الاجتماعية الرئيسية مثل: التعليم والخدمات الصحية، وضرورة توفيرها بشكل عادل لكافة طبقات المجتمع. كما تهدف إلى تحسين الرفاهية الاجتماعية؛ وحماية التنوع الثقافي؛ والمحافظة على الهويات وتقاليد وتاريخ الشعوب؛ والاستثمار في رأس المال البشري..الخ.

ج- تفعيل دور المرأة: تولي التنمية المستدامة لدور المرأة في العملية التنموية أهمية بالغة، فالمرأة هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل، ومع ذلك كثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها إهمالا مقارنة بصحة الرجل وتعليمه. ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.[2]

د- إشراك المجتمع في اتخاذ القرارات: تشكل المشاركة الشعبية القاعدة الأساسية للتنمية الاجتماعية المستدامة، فالتنمية المستدامة تحتاج على المستوى السياسي إلى تمكين ومشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها.

3- البعد البيئي:

تعمل التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي على حماية سلامة النظم البيئية، وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث الخلل في مكونات البيئة حفاظا على ديمومة الحياة البشرية والحيوانية والنباتية،[3] ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام بالعناصر التالية:

أ- حماية التنوع البيولوجي:

يتمثل التنوع البيولوجي في كل الكائنات التي خلقها الله سبحانه وتعالى على وجه الأرض. والذي بدأ يتناقص بشكل حاد منذ القرن الماضي، حيث انقرضت الكثير من الأصناف الحيوانية والنباتية، كما أن الكثير من الأصناف المتبقية مهددة بالانقراض.[4] ولهذا سعت التنمية المستدامة إلى سن القوانين والاتفاقيات الدولية لحماية التنوع البيولوجي، وإنشاء المحميات لحماية المناطق الغنية بيولوجيا، وتقنين نشاطات الصيد، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والبرية، وغيرها من النشاطات الهادفة إلى حماية البيئة.[5]

---

[1] مجلة البيئة والتنمية، **مرجع سبق ذكره** ، ص :29.

[2] **نفس المرجع**، ص :31.

[3] محمد صافي يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 75.

[4] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص:58.

[5] Kozlowski J and Hill G, **op-cit**, p: 132.

ب- حماية الموارد الطبيعية:

تركز التنمية المستدامة على حماية الموارد الطبيعية المختلفة، والثروات المكتشفة والمخزونة، والطاقة بمختلف أنواعها ومصادرها. وذلك لكون إنتاج المواد الغذائية والطاقة اللازمة لحياة البشر يعتمد بشكل مباشر على توفر الموارد الطبيعية التي تتنوع بين موارد قابلة للتجدد أو موارد غير قابلة للتجدد، الأمر الذي يولد مشاكل متعددة في تسييرها والمحافظة عليها من الاستهلاك المفرط والاستنفاذ والتدمير والتلوث. [1]

ج- محاربة التلوث، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري:

تشدد التنمية المستدامة على محاربة التلوث بمختلف أصنافه الجوي والبحري والبري، والذي يشكل المشكلة الأكثر خطورة، والتي تعد السبب الرئيسي في تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض، وبالتالي حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري التي تسببت بدورها في ظواهر خطيرة عديدة، مثل: ارتفاع مستوى سطح البحر، تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، زيادة الأشعة فوق البنفسجية..الخ.[2] وتتعدد أشكال محاربة التلوث وتتنوع بين: اتفاقيات وقوانين دولية ومحلية؛ معايير دولية تلتزم بها مختلف المؤسسات؛ ضرائب بيئية؛ تحديد نسب قصوى لدرجات التلوث المسموح بها؛ استعمال تكنولوجيات أنظف وأكفأ ...الخ.[3]

وختاما نشير إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولكن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم من خلال إرادة السلطات الحاكمة فقط، بل يستوجب مشاركة المجتمعات المحلية ومختلف التنظيمات الشعبية والاجتماعية، والتعاون بين القطاعات المختلفة من خلال عملية تشاورية شاملة. ويوضح الشكل التالي تقاطعات أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم (06): أبعاد التنمية المستدامة

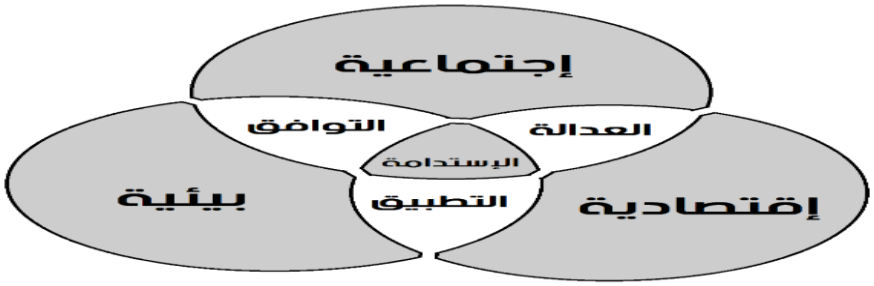

المصدر: دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية(مصر) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والتعاون الايطالي2000، ص :59.

فدمج المصالح الاقتصادية والاجتماعية يسمح بضمان تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثرورات، أما دمج المصالح البيئية والاجتماعية فيساعد على تحقيق رفاهية اجتماعية متوافقة مع قواعد السلامة البيئية، وأما دمج المصالح الاقتصادية والبيئية فيسمح بالاستفادة الاقتصادية المثلى المتماشية مع الحماية القصوى للبيئة، وهي عملية بالغة الصعوبة يتوقف نجاحها على التطبيق الفعلي على أرض الواقع. وأخيرا فإن دمج المصالح الثلاث يسمح بتحقيق الاستدامة التي تشتمل على كل الفوائد المرجوة من ثلاثتها حاليا ومستقبلا.

[1] نهى الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 142.
[2] عصام الحناوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 35.
[3] محمد صافي يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 77.

المطلب الثاني: أساليب تسيير وتنمية المناطق الساحلية

توالت طرق وأساليب تنمية وإدارة المناطق الساحلية في العقود القليلة السابقة لتتبلور في الأخير إلى المفاهيم المتفق عليها حاليا. اتسمت الطرق القديمة بكونها طرقا إدارية ترتكز على عمليات تهيئة وصيانة السواحل، بينما ركزت الأساليب الحديثة على جوهر العملية التنموية باعتبار الساحل إقليما متكاملا، واعتبار عملية إدارة السواحل كوسيلة لتطبيق مشاريع التنمية المستدامة.

الفرع الأول: الأساليب التقليدية(الإدارية)

1-تهيئة المناطق الساحلية:

إن مصطلح التهيئة يعادل مصطلح **الاستصلاح**، "هيئ الشيء يعني أعده وتعني كذلك تدخل الإنسان على المجال من أجل تهيئته".[1] وتعرف عملية تهيئة الساحل بأنها: "عملية تدخّل في البيئة الطبيعية الساحلية أو تعديلها لتصبح صالحة للاستخدام مثل: أجهزة الملاحة، وإجراءات الوقاية ضد تآكل السواحل".[2]

تتبلور فكرة التهيئة الساحلية أساسا حول مشاريع تجهيز الواجهات الساحلية، البرية والبحرية، وتهيئتها للاستغلال الإنساني في مختلف المجالات: الموانئ، الصيد البحري، السياحة، الأنشطة الاقتصادية والعمرانية..الخ. غير أن السعي التام وراء تحقيق المصلحة الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تفاقم الآثار السلبية إلى حد خطير على البيئة، مما تطلب ضرورة تغيير فكرة الاستغلال الأقصى للبيئة لصالح الإنسان.

2- إدارة المناطق الساحلية:

ركزت الإدارة الساحلية بادئ الأمر على قطاع أو موضوع واحد حسب أهداف المنطقة الساحلية، فقد يتم التركيز على التهيئة الملاحية كما قد يتم التركيز على تطوير القطاع الصناعي والتجارة البحرية. ومع تداخل القطاعات وزيادة التطور بالمناطق الساحلية، لم تعد الإدارة الساحلية تقتصر على مجرد مناقشة قضايا التنمية أو الموارد المتعلقة بنشاط قطاع بعينه، بل أصبحت تتعلق بمختلف القطاعات الناشطة في المنطقة.[3]

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إدارة المنطقة الساحلية على أنها: "عملية التخطيط متعدد القطاعات والضوابط التي تركز على الخصائص والاحتياجات للشريط الضيق، المحدد جغرافيا على امتداد الخط الساحلي". [4]

كما تعني إدارة السواحل حسب **سيسين سان:** "توجيه الأنشطة اليومية التي تحدث في المناطق الساحلية سواء على الأرض أو في الماء، والتحكم فيها من طرف السلطات المشرفة". [5]

---

[1] يوسف التوني، **معجم المصطلحات الجغرافية**، موقع: http://digiurbs.blogspot.com/2013/09/blog-post_16.html, تاريخ ووقت الاطلاع (23/02/2014,21:20.)

[2] François CABANE**, Lexique d'écologie, d'environnement et d'aménagement du littoral**, Documentation sur l'Environnement et de l'Aménagement du Littoral, édition Ifremer, Version 24, avril 2012.

[3] Anne Cadoret, **Conflits d'usage liés à l'environnement et réseaux sociaux : Enjeux d'une gestion intégrée? Le cas du littoral du Languedoc-Roussillon**, These de doctorat de Géographie, Université Paul Valéry - Montpellier III, France, 2006, p :77.

[4] **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة** على الرابط: http://www.fao.org/3/a-y1818a/y1818a04.htm تاريخ ووقت الاطلاع (23/02/2014,21:20.).

[5] Cicin Sain & others, **op-cit**, p: 54.

وتتضمن الإدارة الساحلية السياسات والقواعد والمؤسسات التي تتعامل جميعها مع حالة البيئة الساحلية والبحرية الناتجة عن الضغوط الواقعة عليها من قوى الأنشطة البشرية المتغيرة والمتفاقمة نتيجة الحاجات المتزايدة في المنطقة الساحلية. ولكي تكون الإدارة الساحلية فعالة، يجب أن تكون ديناميكية وتكيّفية؛ ومرنة قادرة على التكيف مع تحولات النظم البيئية الساحلية؛ ولهذا تم الانتقال من المفهوم التقليدي للإدارة الساحلية إلى المفهوم الأكثر حداثة الذي يدمج معايير الاستدامة ضمن عملية إدارة السواحل والذي يطلق عليه اصطلاحا "الإدارة المستدامة للسواحل".

وتعتبر خطوات الإدارة المستدامة للسواحل من العناصر التي تساعدنا في التعرف على هذا المفهوم، حيث تختلف هذه الخطوات حسب كل حالة، فلكل منطقة ظروفها الخاصة التي تتحكم في نشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية..الخ. ومن بين تقسيمات خطوات الإدارة الساحلية المستدامة نجد تقسيم "**سيسين سان**" الذي قسمت فيه خطوات الإدارة الساحلية المستدامة إلى خمسة خطوات أساسية كما يلي:[1]

- **الخطوة الأولى:** تحديد وتعريف القضايا التي سوف يتم تناولها، وتعد أهم خطوة لأن التعريف الصحيح والدقيق للقضايا يسهل الوصول إلى حلول ايجابية.
- **الخطوة الثانية:** إعداد وتخطيط البرامج ووضع الخطوط العريضة لبرامج الإدارة.
- **الخطوة الثالثة:** الاعتماد المؤسسي والتمويل، وهي تعتبر الخطوة التي يتم فيها تحويل البرامج الموضوعة إلى مشروعات حقيقية ملموسة.
- **الخطوة الرابعة:** تنفيذ المشروعات على أرض الواقع.
- **الخطوة الخامسة:** التقييم وهو خطوة محورية تعتبر نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى .

3- تخطيط المناطق الساحلية:

يعرف "روبرت كاي" التخطيط الساحلي بأنه[2]: "عملية لدراسة الساحل بطريقة شاملة سواء الأنشطة الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية، بالإضافة إلى الفرص والمشاكل الموجودة بالمناطق الساحلية واقتراح أنشطة مستقبلية، وكذا وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتوفير إطار ثابت لاتخاذ القرارات المستقبلية، مع الحفاظ على مجموعة من الخيارات للمستقبل".فعملية تخطيط الساحل تنطلق من دراسة الفرص والتهديدات الموجودة بالمنطقة الساحلية، بهدف صياغة الخطط والبرامج الجزئية والسياسات والاستراتيجيات الكلية الضرورية لمعالجة الأوضاع الساحلية الحالية والمستقبلية.

ويعد مفهوم التخطيط الساحلي أكثر حداثة من مفهوم إدارة المناطق الساحلية. فبرامج الإدارة الساحلية الحديثة تتطلب تخطيطا دقيقا وتشدد على الدور الرئيسي للتخطيط الساحلي.

ويتمثل دور التخطيط الساحلي في دراسة الماضي والحاضر لاختيار أفضل الإمكانيات للمستقبل بهدف التوفيق بين متطلبات التنمية وحماية وحفظ البيئة الطبيعية، ويتحقق ذلك من خلال القرارات المتعلقة

[1] **IBID**, p :58.
[2] Robert Kay & others, **op-cit**, p: 244.

بالتخطيط، والتي تنفذ سياسات الصيانة وتحسين البيئة الساحلية، وفي نفس الوقت الاهتمام بتنمية السواحل ووضع الاستخدامات المناسبة سواء الترفيهية أو الخدمية...الخ[1]

وتنطلق عملية التخطيط الساحلي من تحديد حجم ونوعية المشاكل التي يواجهها الساحل مثل: الفيضانات، تآكل الأراضي، تناقص الموارد الطبيعية، تضرر البيئة الساحلية من الاستخدامات العمرانية أو الصناعية، الضغوط البشرية...الخ، وكذا الإحاطة بمختلف العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ مما يسمح بتحديد الهدف من عملية التخطيط بدقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التنسيق بين مستويات التخطيط المحلية، والإقليمية والوطنية، والدولية ذات العلاقة.

وتشمل عملية التخطيط كلا البعدين الزماني والمكاني، ويعتبر التخطيط المكاني الساحلي أحد الأدوات الرئيسية التي يمكن استخدامها لتحقيق التوازن في المناطق الساحلية من خلال وضع خرائط لتوضيح التنوع الحيوي البحري وأخرى لتوضيح الأنشطة البشرية ذات التأثير السلبي على البيئة البحرية، ومن ثم عمل مقارنة تحدد أهم الجوانب البيئية وأكثرها حاجة إلى حماية إلى جانب تحديد أكثر الأنشطة الضارة بالبيئة البحرية بما يتيح فرصة تطوير منهج منظم ذو أولويات محددة يساعد في تبني الأساليب الإدارية المثلى التي تقدم أكبر قدر من الفائدة للبيئة وتقلل من التأثيرات السلبية للأنشطة البشرية. ويمكن وضع خطط مكانية بحرية على مستويات مختلفة بدءًا من المستوى الوطني إلى مستوى كل مدينة على حدة.[2]

ويعتبر التخطيط الساحلي والبحري أحد أهم الخطوات التي لايمكن الاستغناء عنها في أي عملية تنموية ساحلية، ويمكن توضيح إطار عمل التخطيط الساحلي الذي وضعه "**روبرت كاي**" في الشكل الموالي:

شكل رقم (07) : العوامل الرئيسية المحددة لإطار عمل التخطيط الساحلي

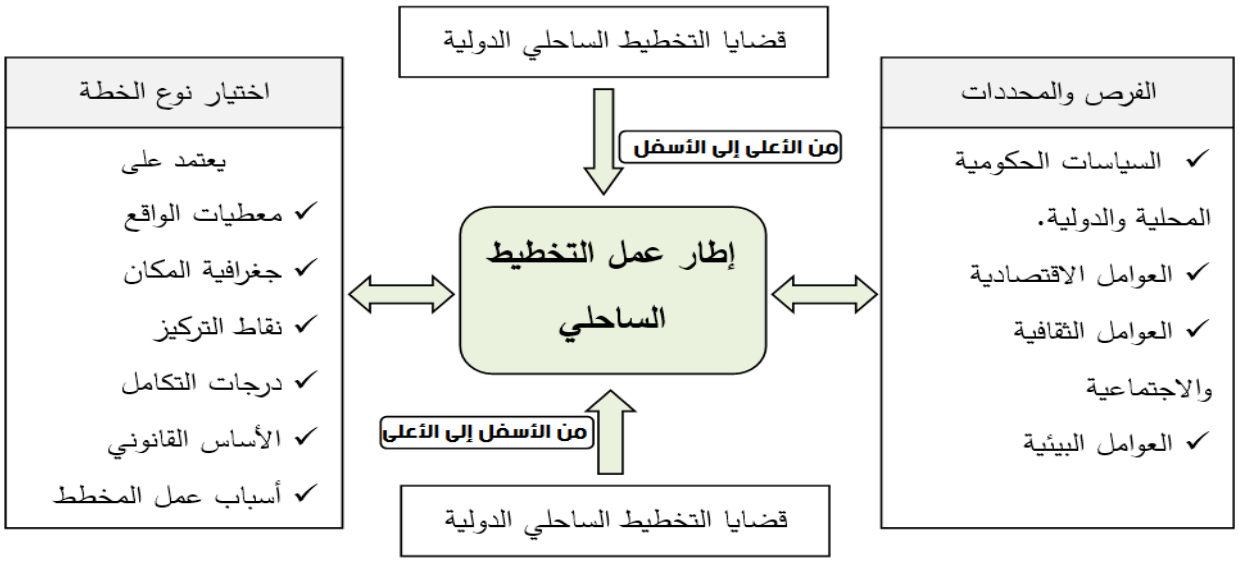

المصدر: Robert Kay & others, **Coastal Planning & management,** ISLAND Press, USA, 1999, P :253.

[1] عبير جلال الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص:27.

[2] كيرت فيدرا، **تقنية نظم المعلومات الجغرافية والتحليل المكاني في إدارة المناطق الساحلية**، مجلة بيئة المدن الالكترونية الصادرة عن مركز البيئة للمدن العربية، العدد الرابع عشر، ماي 2016:
E http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/gis-technology-and-spatial-analysis.php
(تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/10/15، H21.42).

يدمج روبرت كاي في نظرته إلى عملية التخطيط الساحلي بين قضايا الساحل المحلية والدولية، حيث يعدد مجموعة من العوامل الكلية العامة المختلفة التي تُأخذ بالاعتبار قبل بدأ أي خطة، والتي تتنوع بين عوامل سياسية وبيئية وسوسيو اقتصادية..الخ، كما يشير من جهة أخرى إلى أن اختيار الخطة يرجع مجموعة من المعطيات الأكثر دقة وجزئية والتي قد تختلف حسب المكان وخصائصه الجغرافية والقانونية، والنشاطات المنتشرة به ومستوى التنسيق بينها.

الفرع الثاني: الأساليب الحديثة(التنموية)

1- تنمية المناطق الساحلية بشكل مستدام :

منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين أدرك الباحثون أنه من الضروري لإدارة السواحل أن تحقق التوازن بين قوى الحفاظ وقوى التنمية.[1] فإدماج مفاهيم الاستدامة يساهم بشكل فعال في إرساء مفهوم التوازن الواسع لتشمل أيضا مفهوم قيمة الوقت والجمع بين عناصر العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والوقاية البيئية.

ولم يعد الحديث يقتصر عن إدارة السواحل بشكل مستدام بل تعداه إلى مفهوم التنمية المستدامة للساحل الذي يعد أكثر شمولية، ويهتم بكافة القطاعات التي تنشط على مستوى المنطقة الساحلية كما يدمج مختلف الأطراف ضمن السعي إلى تحقيق مصلحة المنطقة من خلال تبني العملية التنموية المستدامة التي تحقق التوازن. ويعبر روبرت كاي عن الدور التوازني للتنمية المستدامة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (08) : الدور التوازني للتنمية المستدامة للسواحل

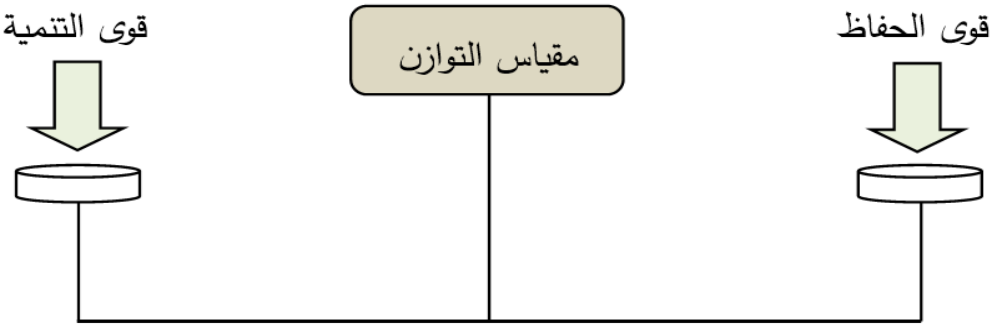

المصدر:.Robert Kay & others**, Coastal Planning & management,** ISLAND Press, USA, 1999, P :62

وتراعي التنمية المستدامة للسواحل الآثار السلبية التي قد تصيب الساحل تأثرا بالتغيرات الشاملة التي يمكن أن تحدث بناء على القرارات التي تؤخذ لصالح جهة واحدة فقط، حيث أن هذه القرارات أحيانا تكون غير معلومة التأثير على المدى الطويل، فالسعي نحو تنمية المنطقة الساحلية بدون الأخذ بمعايير الاستدامة يمكن أن يكون له تأثير سلبي في كثير من الأحيان مثل: تأثير عمليات التنمية العمرانية على صيد الأسماك أو الموارد الاقتصادية، وبالتالي على وسائل معيشة المجتمعات الساحلية.

كما تتطلب التنمية المستدامة للسواحل أن تعمل جميع السلطات المحلية والوزارات المعنية معا بشكل متكامل ومتوافق إضافة إلى إشراك المجتمع المحلي عند إعداد خطط التنمية وعند تحديد القضايا الأساسية التنموية بالمناطق الساحلية، كما يجب تنسيق السياسات من أجل تنمية وحماية السواحل وفي نفس الوقت.

[1] Robert Kay & others, **op-cit**, P.62

لكن تطبيق عملية التنمية المستدامة الواسعة المفهوم يبقى أمرا نظريا إذا ما لم يترجم من خلال استراتيجيات وأدوات فعالة وتنفيذ ميداني على أرض الواقع؛ وهنا توالت جهود الباحثين والمنظمات الدولية لاستحداث مجموعة من الإجراءات لضمان تحقيق التنمية المستدامة للسواحل مثل: استحداث قوانين واتفاقيات دولية ومحلية لكل دولة؛ استحداث بعض الأساليب الحديثة لتفعيل التنمية المستدامة للسواحل مثل: حوكمة المناطق الساحلية، وأسلوب التسيير المندمج للمناطق الساحلية.

2- حوكمة المناطق الساحلية:

إن التوجه إلى التقليل من تدخل الدولة في تسيير مشاريع التنمية، وظهور التنمية المحلية كأسلوب تنموي متخصص ينفذ على المستوى المحلي من طرف مختلف الفاعلين المحليين بالتعاون مع السلطات المركزية؛ أدى إلى ظهور الحوكمة كوسيلة للتنسيق والتأطير لعملية التنمية الاقتصادية المحلية. وتعرف التنمية المحلية بكونها: "عملية **داخلية** (endogène) لجماعة محلية تنطلق من الداخل لها أربعة مقومات تتمثل في: النمو، التقدم، الاعتماد على الذات، والاستدامة".[1]

وتعتبر الحوكمة مفهوما حديثا نسبيا شاع أكثر في بداية تسعينات القرن 20، لكنه ظل مفهوما غامضا يتغير معناه حسب المجال المستخدم. وبشكل عام تعني الحوكمة إدارة متسقة، وسياسات متماسكة، ووجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية سواء للشركة أو للدولة أو للإقليم أو للموضوع محل الحوكمة. [2]

وتوضيحا للُّبس القائم، فإننا في دراستنا نتكلم عن المجال المكاني للحوكمة بأخذ الإقليم كوحدة رئيسية لحدوث عملية التنمية، إذ تندرج حوكمة المناطق الساحلية تحت إطار حوكمة المناطق (الأقاليم) « gouvernance des territoires »، التي تعد أسلوبا تنمويا يعنى بدراسة الأساليب الأمثل لإدارة الأقاليم وتنميتها محليا، والتي تعرف بكونها:" عملية تنسيق الفاعلين العموميين والخواص، والمجتمع، والمؤسسات بهدف تحقيق أهداف محددة جماعيا. فهي تشير إلى مجموع المؤسسات، الشبكات، التعليمات، القوانين، المعايير، والاستعمالات السياسية والاجتماعية لمختلف الفاعلين العموميين والخواص الذين يساهمون في استقرار المجتمع والنظام السياسي وتوجيهه وتزويد مصالحه وضمان شرعيته".[3]

كما يعرف الاقتصادي Bernard Pecqueur المتخصص في التنمية المحلية، الحوكمة المحلية بأنها: "عملية مؤسساتية وتنظيمية تهدف لبناء وترقية التوافق والتنسيق بين الجهات الفاعلة القريبة جغرافيا، لحل مشاكل التنمية التي تهدد الأقاليم".[4]

---

[1] Ludovic SCHNEIDER**, Développement Durable Territoriale :100 questions pour comprendre et agir,** AFNOR EDITION, Paris, 2009 ,p :49.

[2] محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، منشورات بنك الاستثمار القومي، مصر، 2007، ص:4.

[3] GUESNIER Bernard, **Poids et place de l'économie sociale et solidaire dans les activités économiques,** entre les autres acteurs, selon les échelles territoriales, Revue Marché et organisations , (N° 11) 2010/1 , Publications de **L'Harmattan**, 2010, p :110.

[4] Bernard Pecqueur**, Le développement local. Syros/Alternatives Économiques**, Revue Économie rurale, Volume 197, Numéro 1, Année 1990, p : 53.

ويوضح الشكل التالي ركائز الحوكمة الإقليمية الثلاثة **حسب** برنامج الأمم المتحدة للتنميةPNUD، والتي تتمثل في: الدولة؛ المجتمع المدني؛ القطاع الخاص.

شكل رقم (09) : الركائز الثلاث لحوكمة الأقاليم حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية*PNUD

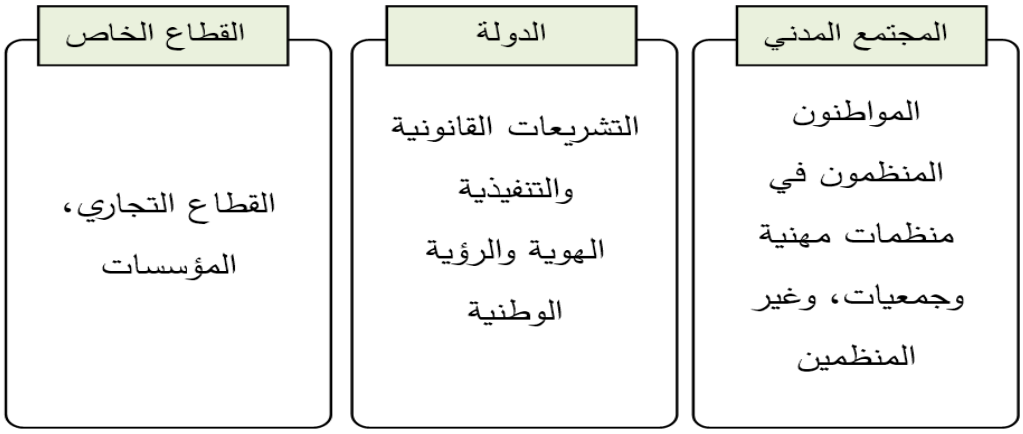

المصدر:.PNUD, **gouvernance for suistainable human development**, New York, 1997

من هذا المنطلق تهدف حوكمة المناطق الساحلية إلى النهوض بالمنطقة الساحلية من الداخل اعتمادا على مواردها الداخلية انطلاقا من المستوى المحلي إلى العام، كما تسعى إلى تفعيل دور هذه المناطق على المستويات الوطنية بشكل متكافئ مع المناطق الأخرى، ولا يتم ذلك إلا من خلال تمكين الجهة الساحلية من آليات وإمكانات الاعتماد على الذات ولو نسبيا بدرجة محدودة تبعا لإمكاناتها وخصوصياتها ومعوقاتها :أي تمكين المنطقة الساحلية من مقومات الاستقلالية الذاتية والاستدامة.[1]

وتتطلب عملية الحوكمة المحلية للمناطق الساحلية توفر علاقات تعاون بين الفاعلين المحليين العموميين والخواص(اجتماعيين، اقتصاديين، ثقافيين، وسياسيين، بيئيين..الخ) المشاركين في التنظيم المحلي للإقليم الساحلي. بالإضافة إلى ضرورة توحيد مصالح هؤلاء الفاعلين والسعي لتقليل صراعاتهم ضمن إطار موحد هو تحقيق مصلحة المنطقة الساحلية، وذلك من خلال الموازنة بين التنمية والتطوير في كافة المجالات وحماية وصون البيئة الطبيعية الساحلية الهشة بطبيعتها.[2]

إن حوكمة المناطق الساحلية تعد مقاربة نظرية تجمع بين أساسيات التنمية المحلية التي تقتضي الانطلاق من داخل المنطقة والاعتماد على إمكانيتها المادية ومجتمعها المحلي من جهة، وأساسيات حوكمة الأقاليم التي تتطلب تحكيم وتنظيم مصالح مختلف الأطراف المعنية ومشاركتهم في صنع القرار من جهة أخرى. ولتنفيذ هذه المفاهيم النظرية على أرض الواقع بطريقة عملية من خلال إجراءات محددة وواقعية، تبرز بعض الأساليب المتفق عليها دوليا التي تنطلق من مبادئ التنمية المستدامة والحوكمة المحلية من بينها: التسيير المندمج للمناطق الساحلية، وهو موضوع بحثنا والذي سننطلق في تفصيله في العناصر المقبلة.

---

* **PNUD (Programme des Nations Unies pour le développement/ UNDP - United Nations Development Programme** برنامج الأمم المتحدة للتنمية (الإنمائي): هو شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة تدعم التنمية المحلية والعالمية.

[1] Rey Valette et Antona Martine**, gouvernance et gestion intégrée du littoral : l'exemple des recherches françaises,** la revue électronique en science de l'environnement, volume 09, N01, France, mai 2009, p :03.

[2] Bare Eric et Soulard Christophe, **Gouvernance des territoires et développement rural : une analyse des innovations organisationnelles**, programme de recherche pour le développement régional, France, 2010, p :02.

المطلب الثالث: الإطار القانوني الدولي لتنمية المناطق الساحلية

نجح المجتمع الدولي ممثلا في الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة في التوصل إلى سلسلة من الاتفاقات والمبادئ الدولية، تكوّن حاليا وبصورة تدريجية هيكلا للإدارة المستدامة لشؤون المناطق الساحلية. ومع ذلك لم تعتمد كثير بعض الدول الأعضاء الكثير من هذه الاتفاقيات أو لم تصادق عليها، كما أن أغلب هذه الاتفاقيات لا تزال بحاجة إلى التنفيذ على نحو أكثر جدية. وفيما يلي سنحاول إبراز أهم الاتفاقيات والخطط والبروتوكولات اللي اهتمت بإدارة وتنمية المناطق الساحلية.

الفرع الأول: خطة عمل البحر المتوسط 1975 واتفاقية برشلونة الأولى 1976

نشأت خطة عمل البحر المتوسط سنة 1975 عندما اجتمع ممثلو 16 بلدا(وصل عدد الأطراف المتعاقدة الآن إلى 22 طرفا) من بلدان البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي في برشلونة، تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (**UNEP**) بدافع قلقهم تجاه أحوال بيئة المتوسط، حيث تعد الخطة الأولى التي تم اعتمادها كبرنامج للبحار الإقليمية تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.[1]

وخلال سنة 1976 أقرت الأطراف المذكورة **اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة الأولى)** كأول إطار قانوني **لخطة عمل البحر المتوسط** يعنى بصون بيئة البحر المتوسط.

ومع أن اهتمام خطة عمل البحر المتوسط انصب في بادئ الأمر على مكافحة التلوث البحري، فإن مهمتها قد اتسعت شيئاً فشيئاً لتشمل تخطيط المناطق الساحلية وإدارتها بصورة متكاملة، حيث اعتمدت الأطراف المتعاقدة سنة 1995 خطة عمل لحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط (المرحلة الثانية لخطة عمل المتوسط)، لتحل محل خطة عام 1975. ويرتكز التأثير الإقليمي للخطة في جانب كبير منه على التفاعل الوثيق مع مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي تقاسمها التزامها بتنمية إقليم المتوسط. وتتمثل الأهداف الرئيسية للخطة فيما يلي: [2]

- ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية البحرية والساحلية.
- إدماج عنصر البيئة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعزيز التضامن بين الدول المتوسطية.
- المساهمة في النهوض بالأوضاع المعيشية، وحماية التراث الطبيعي والثقافي.
- حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية عبر منع التلوث، سواء أكان ناجماً عن مصادر برية أم بحرية.

الفرع الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار1982

وُصفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار–المصادق عليها في 16 نوفمبر1973 والصادرة سنة 1982، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1994 وصادقت عليها 135 دولة– بأنها "**دستور للمحيطات**" يحدد الإطار القانوني الذي يجب من خلاله أن تنفذ جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.[3] وتبين هذه الاتفاقية

---

[1] الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية AALCO ، **قانون البحار**، الهند،2011، ص:03.

[2] موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لاتفاقية برشلونة،**
http://www.unepmap.org/index.php?action=&catid=001001004&module=content2&mode=&s_keywords=&s_title s_sort=&lang=arm, **تاريخ ووقت الاطلاع(15/03/2014, 21h :40mn).**

[3] الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية AALCO ، **قانون البحار**، الهند،2011، ص:03.

حقوق الدول وواجباتها وتوفر الأساس الدولي الذي يعتمد عليه في السعي إلى استغلال وحماية البيئة البحرية والساحلية وحماية مواردها وتحقيق تنميتها المستدامة.[1] وتعتبر هذا الاتفاقية ذات أهمية استراتيجية كأساس للتعاون الدولي والإقليمي، فهي تعد بمثابة دليل للمجتمع الدولي للحفاظ على قدرة البحار والمحيطات لخدمة الاحتياجات الكثيرة والمتنوعة للمجتمع، وكذا الحد من الآثار الضارة للأنشطة البشرية التي تهدد تنوع الحياة في البحار والمحيطات.

الفرع الثالث: جدول أعمال القرن 21 (الأجندة 21) 1992

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى **بـ"قمة الأرض"** كدلالة على قيمته العالمية في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل من 03 إلى 14 جوان 1992 تحت شعار "**الأرض بين أيدينا**". ضم ممثلين عن 178 دولة، وحضره أكثر من 100 من رؤساء الدول والحكومات؛ واستهدف حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، التي تعد مسؤولية جميع الدول مع التأكيد على أن الدول الأغنى تتحمل النصيب الأكبر من مسؤولية تلويث الأرض.[2] وتم خلال هذه القمة بلورة مشروع ميثاق الأرض المتكون سبعة وعشرين(27) مبدأ يجب الاستناد عليها في إدارة الكرة الأرضية من أجل الحفاظ على البيئة.[3]

وتعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994، وخلال القرن الواحد والعشرين. وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا وإلتزاما سياسيا من أعلى مستوى. وتجمع الأجندة سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، والتنمية البشرية بشكل متكامل، بالإضافة إلى تحديد أهداف الألفية الثانية. [4]

ويتناول الفصل 17 من جدول أعمال القرن 21 موضوع حماية المحيطات، والبحار بجميع أنواعها، والمناطق الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وحماية مواردها الحية وترشيد استخدامها وتنميتها. كما يشير إلى ضرورة توفير سبل الدعم لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي والدولي، فيما بين المؤسسات العديدة الوطنية والإقليمية والدولية المختصة بالمسائل البحرية والساحلية.[5]

الفرع الرابع: اتفاقية التنوع البيولوجي 1992

اتفاقية التنوع البيولوجي هي معاهدة دولية ملزمة قانونا، تم اعتمادها بمؤتمر نيروبي في 22 ماي 1992 وانطلق تنفيذها في 29 كانون الأول/ديسمبر 1993، يتمثل هدفها العام في تشجيع الأعمال التي تقود

---

[1] منظمة الأمم المتحدة، **المحيطات وقانون البحار ، مرجع سبق ذكره**، ص:02.

[2] Beat Burgenmeier**, Economie du développement Durable** , Belgique, 2007, P43.

[3] **Jean-Guy** Vaillancourt, **action 21 et le développement durable: après 1992 et Johannesburg 2002 ,(les enjeux et les défis du développement durable, connaitre, décider ,agir)**,Presses de l'Université Laval,Canada,2004, p: 42.

[4] موقع الأمم المتحدة، **جدول أعمال القرن 21**:

http://www.un.org/arabic/conferences/index.html (تاريخ ووقت الإطلاع:2014/01/14، 14h:15mn.)

[5] منظمة الأمم المتحدة، **المحيطات وقانون البحار ، مرجع سبق ذكره**، ص:02.

إلى مستقبل مستدام. تغطي جميع المجالات المحتملة التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالتنوع البيولوجي وبدوره في التنمية، وتتراوح بين العلم والسياسة إلى الزراعة وقطاع الأعمال والثقافة، وغيرها.[1]

ونظرا لأهميتها، أصبح التسيير المندمج للمناطق البحرية والساحلية أحد عناصر برنامج الاتفاقية الخاص بالعمل في مجال التنوع البيولوجي البحري والساحلي، والذي تم إقراره سنة 1998 وتحديثه سنة 2003. إذ تشجع الاتفاقية على استخدام الإدارة المندمجة للمناطق البحرية والساحلية بصفتها أنسب إطار عمل لمعالجة الآثار الإنسانية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي وتعزيز حفظه واستعماله المستدام؛ كما تشجع الاتفاقية الأطراف على إنشاء وتعزيز الترتيبات المؤسسية والإدارية والتشريعية من أجل تطوير الإدارة المتكاملة/المندمجة للأنظمة البحرية والساحلية، وخطط واستراتيجيات المناطق البحرية والساحلية وتكاملها في إطار خطط التنمية الوطنية.[2]

الفرع الخامس: اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط 1995

اعتمدت اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر المتوسط سنة 1995 والمعروفة بـ"**اتفاقية برشلونة الثانية**" تعديلا للنسخة الأصلية التي كانت معنونة بـ "اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث" (اتفاقية برشلونة الأولى 1976)، ودخلت النسخة المعدلة حيز التنفيذ سنة 2004.

اهتمت إلى جانب التلوث البحري بمواضيع صيانة التنوع البيولوجي، التعاون العلمي والتكنولوجي، الإعلام الجماهيري والمشاركة، وكذا الالتزام بتعزيز التسيير المندمج للمناطق الساحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار حماية مصالح المناطق الايكولوجية والمناظر الطبيعية والاستخدام الوطني للموارد كجزء من عملية التنمية المستدامة لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة على نحو منصف.[3]

الفرع السادس بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية برشلونة 2008

تناول البروتوكول السابع من اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث المنبثق **عن اتفاقية برشلونة** الأولى موضوع "**الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية**" (حسب الترجمة الرسمية). تم توقيعه في مدريد بتاريخ 2008/1/21 من طرف 14 دولة مصادقة على الاتفاقية من بينها الجزائر، ودخل البروتوكول حيز التنفيذ شهر مارس سنة 2011. [4]واشترط البروتوكول على الأطراف المصادقة ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي لإرساء إطار مشترك لعملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية المتوسطية.

ويمثل هذا البروتوكول نقطة حاسمة في تاريخ خطة عمل المتوسط، فهو أداة قانونية متميزة ومكملة للبروتوكولات الأخرى المعنية بحماية البحار والسواحل، كما أن تنفيذه سيسمح للأطراف بإدارة أفضل لحماية النطاق الساحلي، وبالتعامل مع التحديات البيئية الساحلية. وهو بذلك يشكل ترجمة فعلية وعملية للتنمية

---

[1] الموقع الالكتروني للأمم المتحدة، **اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، http://www.un.org/ar/events/biodiversityday/convention.shtml, (12/09/2014, 12h: 45mn)**

[2] Paul Claval **, le développement durable :stratégies descendantes et stratégies ascendantes ,** revue: Géographie, économie, société 2006/4,(Vol. 8), **U**niversité de Paris Sorbonne, 2006, p :425.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **اتفاقية حماية البية البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط 1995**، المادة 4، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

[4] **بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008، مرجع سبق ذكره**، ص:01.

المستدامة بمفهومها الشامل نظراً لتأثيراته الايجابية المتوقعة على عوامل الإنتاج والإنماء، بالإضافة إلى آثاره الايجابية المباشرة على الصعيد البيئي.[1]

واهتم البروتوكول بتوضيح مضمون مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية وتوحيده في منطقة المتوسط، حيث تناولت مواده بتفصيل: أهدافها ومبادئها العامة، أدواتها، سبل الاستغلال المستدام للمنطقة الساحلية، الجزر، تقنين الأنشطة الاقتصادية، الاستراتيجيات الساحلية الوطنية، التنسيق بين الفاعلين ..الخ.

الفرع السابع: جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 في سبتمبر 2015

تماشيًا مع الدورة التي تنعقد كل عشرين عامًا، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن جدول أعمال 2030 الذي وافق عليه 156 وفدًا وممثلًا عن الدول في 25 سبتمبر 2015، والذي يعد بمثابة خطة التنمية المستدامة الدولية إلى غاية سنة 2030. ينص جدول الأعمال على 17 هدفًا لتوجيه عمليات التنمية المستدامة بشكل عام على كل من المستوى الوطني، والإقليمي، والمحلي.[2] خصص الهدف الرابع عشر منها لتنمية وحماية المناطق الساحلية والبحرية. ويلخص الشكل الموالي هذه الأهداف:

الشكل رقم (10) : أهداف التنمية المستدامة حسب جدول أعمال الأمم المتحدة 2030

1. القضاء على الفقر	2. القضاء التام على الجوع	3. الصحة الجيدة والرفاه	4. التعليم الجيد	5. المساواة بين الجنسين	6. المياه النظيفة والنظافة الصحية
7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	8. العمل اللائق ونمو الإقتصاد	9. الصناعة والهياكل الأساسية	10. الحد من أوجه عدم المساواة	11.مدن ومجتمعات مستدامة	12. الإستهلاك والإنتاج المسؤولان
	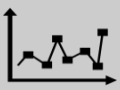		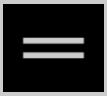		
13. العمل المناخي	14. الحياة تحت الماء	15. الحياة في البر	16. السلام والعدل والمؤسسات القوية	17. عقد الشراكة لتحقيق الأهداف	

المصدر: موقع الأمم المتحدة http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09/

تحاول هذه الأهداف السبعة عشر تغطية مختلف نواحي التنمية المستدامة في العالم، فالأهداف الخمسة الأولى تركز على توفير الأساسيات الحياة الكريمة للإنسان من غذاء وصحة وتعليم ومساواة، بينما تركز الأهداف من 6 إلى 12 على الجوانب الاقتصادية والتطويرية، في حين تركز الأهداف من 13 إلى 14 على الجوانب البيئية، أما الهدفان 16 و17 فيركزان على أهمية الشراكة والتعاون الدولي.

[1] ريم عبد ربه، **بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية**، بحث مقدم في: ورشة العمل الوطنية حول: الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي في سورية، وزارة الإدارة المحلية و البيئة، الهيئة العامة لشؤون البيئة، الجمهورية العربية السورية، 2008، ص:08.

[2] موقع الأمم المتحدة http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09/

(تاريخ ووقت الإطلاع:2016/02/24، 16h:25mn.)

المبحث الثالث: مدخل إلى مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

بعد عجز النظم التقليدية لتسيير وتنمية المناطق الساحلية عن تفادي تدهورها المستمر، برزت الحاجة لتشريع ترتيبات جديدة تأخذ بالاعتبار الترابط الوظيفي العميق للنظم البيئية الساحلية من ناحية، ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من الناحية الأخرى، من أهمها التسيير المندمج للمناطق الساحلية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التسيير المندمج للمناطق الساحلية

يعتبر موضوع التسيير المندمج للمناطق الساحلية حديث النشأة دوليا، ولا يزال مفهومه يتكنفه الكثير من الغموض، نظرا لتعدد وتنوع مجالات اهتمامه. ولذلك سنحاول في هذا العنصر الإحاطة بمختلف جوانب هذا المفهوم، بغية الوصول إلى تقريب تصور واضحة وجلي عنه.

الفرع الأول: نشأة وتبلور موضوع التسيير المندمج للمناطق الساحلية

انبثق الاهتمام بالمناطق الساحلية من الاهتمام العالمي المتزايد بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، والذي تم التطرق إليه في العناصر السابقة، وبرزت دعوات الاهتمام بالمناطق الساحلية على انفراد، بعد أن ازدادت الضغوط البشرية عليها بشكل لافت وبعد أن وصلت معدلات التدهور بها إلى مستويات عالية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب خصائصها البيئية والجغرافية والبشرية المتميزة عن باقي المناطق.

وانطلقت الخطوة التنفيذية الحكومية الأولى المتعلقة بالتسيير المندمج للمناطق الساحلية من الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972، حيث استحدث برنامج متعلق بالمناطق الساحلية "CZM Act" من طرف الإدارة الوطنية للمناطق الساحلية التي تعنى بإعداد مختلف المقاييس والمعايير المخصصة لحماية وتطوير المناطق الساحلية. قام هذا البرنامج على شراكة اختيارية بين الحكومة الفدرالية والولايات الأمريكية الساحلية وامتد حتى سنة 1990، حيث استبدل ببرامج أخرى ركزت أكثر على الجودة والفاعلية.[1]

وتم اعتماد مفهوم "**التسيير المندمج للمناطق الساحلية**" رسميا في مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992، إذ تضمن الفصل 17 من جدول أعمال القرن 21 أن: "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هي العملية التي يجب انتهاجها من أجل التوجه نحو التنمية المستدامة للمناطق الساحلية".[2]

أما سنة 1995 فقد تم اعتماد "**برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية**" الذي يوفر التوجيهات المفاهيمية والعملية للسلطات الوطنية والإقليمية في مجال وقاية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، ويهدف إلى إيجاد آلية لتبادل المعلومات على هيئة نظام للإحالة يكفل حشد التجارب والخبرات الفنية، وتيسير التعاون العلمي والتكنولوجي والمالي بين الهيئات والدول.[3]

---

[1] François GOURMELON, **op-cit**, p : 33.

[2] موقع الأمم المتحدة، **جدول أعمال القرن 21:** http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/basicinfo/agenda21.html تاريخ ووقت الاطلاع،(16/04/2014, 15h:30mn).

[3] منظمة الأمم المتحدة، **المحيطات وقانون البحار: تقرير الأمين العام للجنة التنمية المستدامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،** الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون، 2001، ص:07.

وأما على المستوى الأوروبي فقد وضعت اللجنة الأوروبية سنة 1996 برنامجا قائما على خمسة وثلاثين (35) مشروعا يهدف إلى جرد التدهور المتزايد للساحل وكذا معالجة تضارب معايير التسيير المقترحة، وفي نهاية سنوات التسعينات اقترح الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية الأوروبية للتهيئة المندمجة للمناطق الساحلية القائمة على سيرورة ديناميكية مستمرة لترقية التسيير المستدام للمناطق الساحلية ترتكز على: التحسيس، التشاور، والتعاون بين مختلف الفاعلين. [1]

وبإيجاز يمكن القول إنه قد تحقق قدر كبير من التقدم على مدار العقود الماضية في إيجاد نهج منسق ومتكامل بشأن الإدارة الساحلية. ففي بداية التسعينات كانت الجهود محصورة في عدد قليل نسبيا من البلدان وكانت مركزة على الصعيدين المحلي والمجتمعي، خصوصا في المناطق المنعزلة، أما في بداية القرن الواحد والعشرين فإن التخطيط الساحلي المستدام –حسب ما أدلى به تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن البحار والمحيطات– يوجد بقدر ما ويستعمل بصفة منتظمة لدى الأغلبية العظمى من الدول الساحلية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما يتزايد حاليا التطوير المؤسسي والتدوين القانوني لهذه الممارسات الجديدة على مستوى الدول.[2]

وبشكل عام شهدت الجهود الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين تزايدا ملحوظا في توثيق وتقنين الاهتمام بالمناطق الساحلية وتنميتها وإدارتها المستدامة، حيث يتجلى ذلك في مسارعة مختلف الدول الساحلية إلى تبني أسلوب التسيير المندمج الذي أقرته أجندة القرن21. أما على مستوى البلدان المتوسطية فقد تم الاتفاق على **بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية** سنة 2008 في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (الخطة الزرقاء) التي تعتبر خارطة الطريق لمختلف بلدان البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالمناطق الساحلية وإشكاليات حمايتها وتنميتها.

الفرع الثاني: تعريفـات التسيير المندمج للمناطق الساحلية

توفر عملية التسيير المندمج للمنطقة الساحلية المفتاح لإنجاز الهدفين المتلازمين ألا وهما حماية وصون الموارد من جهة، ومواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الساحلية من جهة أخرى.

وقبل التطرق إلى التعريفات المختلفة لهذه العملية، وجب توضيح الاختلاف الشائع في ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية، حيث نجد أنه يصطلح عليه:

–باللغة الانجليزية: Integrated Coastal Zones Management (ICZM)

– باللغة الفرنسية: Gestion Intégrée Des Zones Côtières (GIZC)

وعند ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية يبرز مصطلحان شائعان:

– الأول متداول في المشرق العربي وهو: **الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.**

–الثاني متداول في المغرب العربي وهو: **التسيير المندمج للمناطق الساحلية.**

[1] François GOURMELON, **op-cit**, p :33.

[2] منظمة الأمم المتحدة، **المحيطات وقانون البحار: تقرير الأمين العام**، ص:06.

وبشكل عام تشير العبارتان إلى نفس المعنى؛ لكون مصطلحي التسيير والإدارة يحملان نفس المعنى، كما يتمحور موضوع هذه العملية أساسا حول الاندماج والتكامل. وسنستخدم خلال دراستنا كلا العبارتين لكننا سنركز أكثر على عبارة: "**التسيير المندمج للمناطق الساحلية**" أو اختصارا (GIZC) للتعبير عن موضوع الدراسة لكونه المصطلح الرسمي الذي تعتمده الدولة الجزائرية.

عند الحديث عن التسيير المندمج للمناطق الساحلية يتبادر إلى الأذهان التعريف المختصر الشائع: "عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية هي تطبيق مباشر للتنمية المستدامة في المناطق الساحلية"[1].

ويعرفه **تقرير الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية** الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 2006 بصفته: "عملية مستمرة، ديناميكية، متكررة، متشاركة يتم فيها وضع استراتيجية منسقة وتنفيذها للسماح باستخدام الموارد المستدامة. فالتكامل الرأسي للهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية وكذلك التكامل الأفقي للعديد من وكالات القطاعات، والجمهور العام وأصحاب المصلحة البحرية ذوي الصلة، يعد بمثابة حجر الأساس لعملية الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM). فيجب أن تكون الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية قادرةً ليس فقط على التعامل مع الضغوط البشرية الحالية، بل أيضا مع التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بتغير المناخ، بما في ذلك الارتفاع السريع لمستوى مياه البحر وأشكال العواصف المتغيرة".[2]

أما **بروتوكول البحر الأبيض المتوسط لسنة 2008** التابع لخطة عمل البحر المتوسط الخاص بالتسيير المندمج (الإدارة المتكاملة كما يعتمد اصطلاحها) للمناطق الساحلية فيعرفه على أنه: "عملية ديناميكية لإدارة المناطق الساحلية واستخدامها على نحو مستدام بما يراعي هشاشة النظم الإيكولوجية الساحلية والمناظر الطبيعية وتنوع الأنشطة وأوجه الاستخدام، وتفاعلاتها، والوجهة البحرية لبعض الأنشطة وأنماط استخدامها وأثرها على الأجزاء البحرية والبرية على حد سواء."[3]

كما يمثل التسيير المندمج للمناطق الساحلية حسب **الاتحاد الساحلي والبحري**[*] (EUCC): "عملية متحركة تفاعلية متعددة الأنظمة لتنشيط الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية. تستخدم المشاركة وتعاون كل المشاركين لتقييم الأهداف في منطقة ساحلية معينة واتخاذ ما يلزم نحو تحقيق تلك الأهداف. [4]

وأما **الاتحاد الأوروبي** فعرفه بأنه:" عملية ديناميكية مستمرة متكررة صممت لتعزز الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية، تحاول على المدى الطويل عمل اتزان بين :الاستفادة من التنمية الاقتصادية واستخدامات

---

[1] PAUL TETT & others, **op-cit**, p :14.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية**، مؤتمر الأطراف في–**اتفاقية التنوع البيولوجي**، الاجتماع الثامن كوريتيبا، 20 إلى 31 مارس 2006، ص، ص: 01،02.

[3] **بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008**، المادة 2، **مرجع سبق ذكره**، ص:03.

[*] **الاتحاد الساحلي** والبحري (**EUCC**) The Coastal & Marine Union هو جمعية تتكون من 2700 عضو من 40 بلدا. تأسست عام 1989 بهدف تشجيع حفظ السواحل عن طريق سد الفجوة بين العلماء، دعاة حماية البيئة، مديري المواقع، المخططين، وصانعي السياسات؛ ونمت منذ ذلك الحين إلى أكبر شبكة من الممارسين والخبراء الساحليين على مستوى أوروبا، والبحر المتوسط .

[4] Alain Miossec, **op-cit**, p :180.

الإنسان في المناطق الساحلية، وكذلك بين حماية وحفاظ المناطق الساحلية واستمتاع هؤلاء الأفراد بالمناطق الساحلية، كل هذا داخل حدود الطبيعة الديناميكية."[1]

كما يعرف حسب اتفاقية الفضاءات الساحلية لمقاطعة "بروتاني" (Bretagne) الفرنسية بكونه: "منهج جديد يمثل نموذجا للإدارة المستدامة للأقاليم والأنشطة الساحلية، يعنى بالأبعاد المختلفة (الاقتصادية والبيئية الاجتماعية) للمنطقة الساحلية ويهدف إلى إدماج وتكامل قضايا غالبا ما تكون متعارضة ضمن عملية مشتركة للإدارة والتنمية من المنطلق إلى المنتهى. وتعتمد هذه العملية على مقاربة واسعة تتضمن مجموعة من المراحل والأسس: جمع المعلومات، التخطيط، اتخاذ القرارات، وتنفيذها وإدارة الإجراءات، مشاركة أصحاب المصلحة في إدارة المناطق. الخ[2].

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج العناصر الرئيسية التي تحدد عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية كما يلي:

- عملية ديناميكية تفاعلية مستمرة تتم على مختلف المستويات: المحلية، الإقليمية، الوطنية، والدولية.
- عملية تهدف أساسا إلى الاستخدام المستدام للمناطق الساحلية ومواردها.
- عملية وقائية تنموية ترتكز على الموازنة بين حماية البيئة وصون الموروث الثقافي، وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- عملية ترتكز على تقليل الصراعات بين مختلف الأطراف المعنية من خلال المشاركة والتعاون بينهم، ودمج وتكامل رؤاهم وأهدافهم.
- عملية منهجية قائمة على أسس علمية وخبرات ميدانية متعددة المراحل والأساليب والأدوات.

وتختلف عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية اختلافا كبيرا عن إدارة المنطقة الساحلية من حيث: الأهداف المحددة، التوجه العام، النطاق الجغرافي والقطاعي، لوائح التنفيذ، ومدى تأثيرها على صنع القرار واستخدام الموارد في المناطق الساحلية.[3] وذلك لكون عملية التسيير المندمج نشأت عن توجهات أكاديمية وسياسية، دولية ومحلية استجابة لمشاكل بيئية ولحاجات تنموية، وفق منهجية عمل وأدوات موحدة عالميا.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من التعريفات المتشابهة لعملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية والاتفاق على أهم مكوناتها الأساسية بين مختلف القطاعات والعلوم، إلا أن كل قطاع يعالجها وينفذها من وجهة نظره الخاصة وتبعا لأهدافه، مع التركيز على المشاورة والمشاركة مع القطاعات الأخرى خاصة وأن هناك العديد من العلوم والقطاعات المختلفة التي تعنى بها، أهمها: البيئة، القانون، الاقتصاد، التهيئة المحلية، السياحة، الصيد، العمران، الزراعة، الجغرافيا،...الخ.

فالعلوم البيئية والبيولوجية تركز في تنفيذها لمبادئ الإدارة المندمجة للمناطق الساحلية على دراسة النظم البيئية والموارد الطبيعية، وما تتعرض له من تدهور وتسعى إلى الحد من الظواهر السلبية التي

[1] David Green & Others, **Integrated Coastal Zone Management**,2008, P. 5
[2] LOUIS BRIGAND, **op-cit** ,p :13.
[3] Timothy Beately & others, **op-cit**, p:25.

تتعرض لها البيئة؛ بينما تركز علوم البحر على الجزء البحري من المنطقة الساحلية وما يتكون منه من نظم أحيائية وما يعنيه من قضايا؛ في الوقت الذي تهتم فروع الإدارة والاقتصاد والسياحة بتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية المناطق الساحلية في ظل ضرورة حماية البيئة؛ أما قطاع الصيد فيركز على حماية الثروة السمكية وتنميتها؛ وأما قطاع العمران فيركز على الموازنة بين التنمية العمرانية للفضاءات الساحلية وبين حمايتها من الهشاشة والتدهور...الخ

من هذا المنطلق، سنحاول التركيز في دراستنا هذه على الأبعاد التي تعنى بها علوم التسيير والاقتصاد في عملية التسيير المندمج في سبيل الوصول إلى تنمية مستدامة للمناطق الساحلية، تاركين الأبعاد الأخرى لذوي الاختصاص.

المطلب الثاني: أساسيات التسيير المندمج للمناطق الساحلية

يستوجب الوصول إلى تصور دقيق عن التسيير المندمج للمناطق الساحلية، التعرف على أهد أهدافه ومبادئه، إضافة إلى فهم عميق للمقاربة المندمجة المتكاملة التي يقوم عليها.

الفرع الأول: أهداف ومبادئ التسيير المندمج للمناطق الساحلية حسب بروتوكول برشلونة 2008

1- أهداف التسيير المندمج للمناطق الساحلية:

يتمحور الهدف العام لعملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية على المدى البعيد في وضع إطار وطني استراتيجي متكامل لتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية، والأهم من ذلك ضمان تنفيذه. وتنبثق عن الهدف العام أهداف فرعية عديدة يمكن أن تشمل أهداف اجتماعية وسياسية صريحة مثل تحسين مستوى المعيشة؛ التوزيع الأكثر إنصافا للمكاسب الاقتصادية؛ العدل الاجتماعي والعدل عبر الأجيال.[1]

ويمكن تلخيص أهم أهداف التسيير المندمج للمناطق الساحلية حسب ما تضمنته المادة الخامسة من بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط كالتالي:[2]

- تسهيل وتيسير التنمية المستدامة للمناطق الساحلية من خلال التخطيط الرشيد للأنشطة، وذلك بضمان مراعاة البيئة والمناظر الطبيعية على نحو ينسجم مع التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.
- حفظ وحماية موارد المناطق الساحلية لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة.
- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام القائم على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- ضمان صون مناعة النظم الإيكولوجية، والمناظر الطبيعية، والجيومورفولوجيا الساحلية.
- التحكم في الأنشطة التنموية البشرية التي تؤثر سلبا على المناطق الساحلية والحد من آثارها.
- تحقيق التلاحم بين المبادرات العامة والخاصة، وفيما بين كل قرارات السلطات العامة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، التي تؤثر على استخدام المنطقة الساحلية.

---

[1] المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية GESAMP، **تخطيط و إدارة التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية**، مرجع سبق ذكره، ص:04.

[2] **بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008**، المادة 05، برشلونة، ص:51.

2- المبادئ العامة للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

حسب بروتوكول برشلونة 2008، تسترشد الدول التي تسعى لتنفيذ نهج واستراتيجيات التسيير المندمج للمناطق الساحلية بالمبادئ الموحدة التالية:[1]

- المراعاة البالغة للثروة البيولوجية، والديناميكيات الطبيعية، والطبيعة التكاملية والمستقلة للجزء البحري والجزء البري اللذين يشكلان كياناً واحدا.
- تطبيق نهج النظم الإيكولوجية على الخطط والإدارة الساحلية بما يكفل التنمية المستدامة الساحلية.
- اتسام تخصيص استخدامات الأراضي في المنطقة الساحلية بأكملها بالتوازن، وتفادي التركيز غير الضروري والتمدد الحضري.
- مراعاة كل العناصر المتعلقة بالنظم الهيدرولوجية، والجيومورفولوجية، والمناخية، والإيكولوجية، والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية، على نحو متكامل بغية تجنب تجاوز قدرة حمل المنطقة الساحلية، وتفادي الآثار السلبية للكوارث الطبيعية وللتنمية.
- ضمان التسيير المناسب الذي يتيح المشاركة الوافية وحسنة التوقيت للمجموعات السكانية المحلية، والجهات المعنية في المجتمع المدني المهتمة بالمناطق الساحلية، في العملية الشفافة لاتخاذ القرارا.
- اشتراط إرساء تنسيق مؤسسي منظم ومتعدد القطاعات بين مختلف الخدمات الإدارية والسلطات الإقليمية والمحلية المختصة في المناطق الساحلية.
- اشتراط صياغة استراتيجيات، وخطط، وبرامج لاستخدام الأراضي تغطي التنمية الحضرية والأنشطة الاقتصادية الاجتماعية، وكذلك السياسات القطاعية المعنية الأخرى.
- مراعاة تعدد الأنشطة وتنوعها في المناطق الساحلية، ومنح الأولوية للخدمات العامة، والأنشطة التي تتطلب، من حيث الاستخدام والموقع، أن تكون قريبة بشكل مباشر من البحر.
- إجراء تقييمات أولية للمخاطر المصاحبة لمختلف البنى الأساسية والأنشطة البشرية لمنع أثرها السلبي على المناطق الساحلية والحد منه.

الفرع الثاني: جوهر التسيير المندمج للمناطق الساحلية: التكامل/ الاندماج

إن الترابط الكبير بين الأنشطة واستخدامات الموارد في المنطقة الساحلية يشكل السبب الرئيسي لفشل الأساليب الإدارية التي تركز على القطاع الواحد في المناطق الساحلية، ناهيك عن الآثار السلبية المتشابكة للقطاعات الاقتصادية التي تولد مشاكل حادة تمس الموارد الطبيعية القاعدية التي تعتمد عليها الأنواع الحية للبقاء، ولذلك فقد تم التسليم بأن الإدارة الفعالة للمناطق الساحلية ينبغي أن تستند إلى التفاعل المشترك للأنشطة القطاعية فيما بينها. حيث تبلور مفهوم الإدارة المندمجة للمنطقة الساحلية جراء عدة محاولات لحل المشاكل المختلفة التي تعاني منها المناطق الساحلية، والتي تدور أهمها وأخطرها تدور حول قلة التنسيق والتشاور وضعف المشاركة، والأحادية في اتخاذ وتطبيق القرارات، والقوانين المعقدة والمتعارضة.

[1] **نفس المرجع**، المادة 06، ص، ص: 51، 52.

ولهذا كانت المشاركة في اتخاذ القرارات والتكامل بين القطاعات والاندماج بين الأهداف والغايات هي المحور الرئيسي الذي تستند عليه عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية. حيث يرتكز المضمون الأساسي الموحد لهذه العملية حول أنه لا يمكن لأي عنصر من عناصر البيئة الساحلية والبحرية أن يقوم بشكل مستقل عن باقي العناصر الأخرى؛ وأن أنماط استغلال الأرض المتغيرة، وكيفية استغلالنا للمصادر في منطقة واحدة تؤثر عادة على المناطق الأخرى. [1]

ويسعى التسيير المندمج للمنطقة الساحلية إلى ضمان أن تضع التدخلات في المنطقة الساحلية في اعتبارها كل الاستجابات البيئية والبشرية السلبية والايجابية المتوقعة قبل حدوثها بحيث يسمح ذلك بالتوصل إلى اتخاذ أفضل القرارات. مما يتطلب بالضرورة تحقيق الاندماج والتكامل بين الأطراف المختلفة من خلال التخطيط والتنظيم متعدد القطاعات، وكذا التنسيق لتقييم وتحقيق التوازن بين اهتمامات القطاعات المختلفة.

وتنظر هذه المقاربة إلى المنطقة الساحلية على أنها كيان شمولي يعتمد على كل المستويات: مستويات الحكومة، النواحي العلمية، الإدارة، والمصالح العامة والخاصة. وتوصف عملية التسيير المندمج للسواحل حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بكونها أنسب إطار عمل لمعالجة الآثار الإنسانية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي وتعزيز حفظه واستعماله المستدام؛ كما أنها تشجع الأطراف على إنشاء و/أو تعزيز الترتيبات المؤسسية والإدارية والتشريعية من أجل تطوير الإدارة المتكاملة للأنظمة البحرية والساحلية وخطط واستراتيجيات المناطق البحرية والساحلية وتكاملها في إطار خطط التنمية الوطنية. [2]

وحسب "**سيسين سان**" فإن عمليات الإدارة المندمجة للسواحل صممت للتغلب على التقسيم الإداري بين السلطات القضائية والإدارية للواجهة الساحلية، بهدف التأكد من أن كل القرارات المتخذة لتلبية اهتمامات جميع فئات المجتمع (سواء من الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات) متماسكة ومتناسقة مع بعضها لتحقيق استراتيجيات السواحل الموضوعة. [3]

ويمكن تلخيص مستويات الاندماج والتكامل على المدى الطويل كالتالي:

- إندماج وتكامل واندماج الأهداف، وكذا تكامل الأدوات الكثيرة المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف.
- إندماج وتكامل عمودي لكل مستويات السياسة ذات الصلة(المحلية، الإقليمية، الوطنية، الدولية).
- إندماج وتكامل أفقي لمختلف القطاعات وأصحاب المصلحة بالمنطقة الساحلية الواحدة.
- إندماج وتكامل المكونات البرية والبحرية للمنطقة المستهدفة في كل من الزمان والحيز أو المكان.
- إندماج وتكامل وتوازن الأهداف البيئية والاقتصادية والإجتماعية.

ويوضح الشكل الموالي مستويات مجالات الاندماج والتكامل حسب مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

---

[1] ثابت زهران آل عبد السلام، **الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة إطار عمل للمستقبل**، ورقة عمل قدمت في ورشة العمل حول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في دولة الإمارات العربية، هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، **5-8يونيو/حزيران2005 ، ص،ص:21،22.**

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، مرجع سبق ذكره** ، ص:2.

[3] Cicin-Sain & Knecht. **op-cit** , P :39.

شكل رقم (11) : الاندماج والتكامل حسب مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

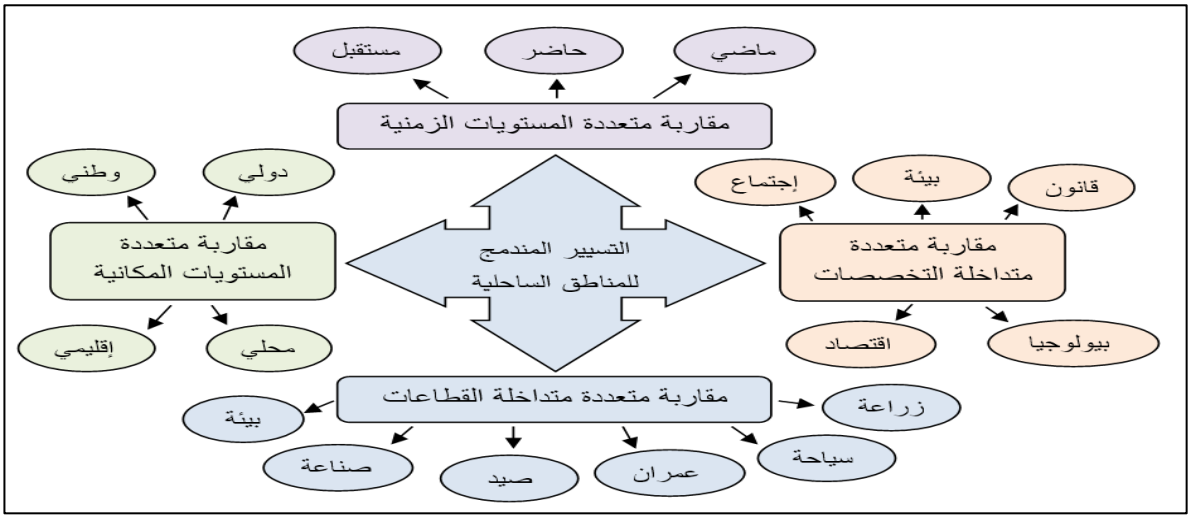

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المذكورة في المبحث

وقد أولى بروتوكول البحر الأبيض المتوسط للتسيير المندمج (برشلونة 2008) أهمية بالغة للمشاركة والتعاون بين الأطراف المعنية، حيث اشترطت المادة السابعة منه الخاصة بـ "**التنسيق**" على ما يلي:[1]

- ضمان التنسيق المؤسسي، وذلك من خلال الهيئات أو الآليات المناسبة حيثما اقتضى الأمر، بغية تفادي النُهج القطاعية، وتيسير النُهج الشاملة.
- تنظيم التنسيق المناسب بين مختلف السلطات المختصة للأجزاء البحرية والبرية من المناطق الساحلية في مختلف الخدمات الإدارية، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية.
- تنظيم تنسيق وثيق بين السلطات الوطنية والهيئات الإقليمية والمحلية في ميدان الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج الساحلية، وفيما يتصل بالتراخيص المختلفة للأنشطة.
- ضرورة عمل سلطات المناطق الساحلية الوطنية، والإقليمية، والمحلية المختصة معاً لتعزيز تلاحم الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج الساحلية المعتمدة وفعاليتها.

ويعتمد تطبيق استراتيجية مندمجة وناجحة لتسيير المنطقة الساحلية على عملية تخطيط ساحلي مندمج، وعلى إطار قانوني ومؤسسي قوي ذو مستوى عال من التكامل والاندماج مقارنة بالتوجهات التقليدية.

ويستوجب الاندماج تحليلا لمجمل المعلومات: التقنية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية المعقدة. ويتطلب كذلك تواصلا مزدوجا بين المبادرات المحلية من جانب والسياسات الوطنية أو الإقليمية من جانب آخر. بالإضافة إلى تنسيق أفضل بين السياسات المختلفة للقطاعات، مع تزايد الروابط المتبادلة بين المؤسسات القائمة والمؤسسات الجديدة. كما يرتبط مستوى التكامل بمستوى التعقيدات، حيث أنه كلما تزايد مستوى الاندماج والتكامل تزايدت التعقيدات والتشابكات وتباطأ وصعب اتخاذ القرار.[2] ويوضح الشكل البياني

[1] **بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008**، المادة 07، ص:52.

[2] المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية GESAMP، **تخطيط وإدارة التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية**، تقارير ودراسات الفريق رقم 68، روما, 2004، ص:05.

الموالي مثالا تخطيطيا وضعته "المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية" لمشكلة اتخاذ القرارات في ظل تزايد عدد الأطراف المندمجة.

شكل رقم (12): معالجة الصعوبات اتناجمة عن تعدد الأطراف ذات المصلحة

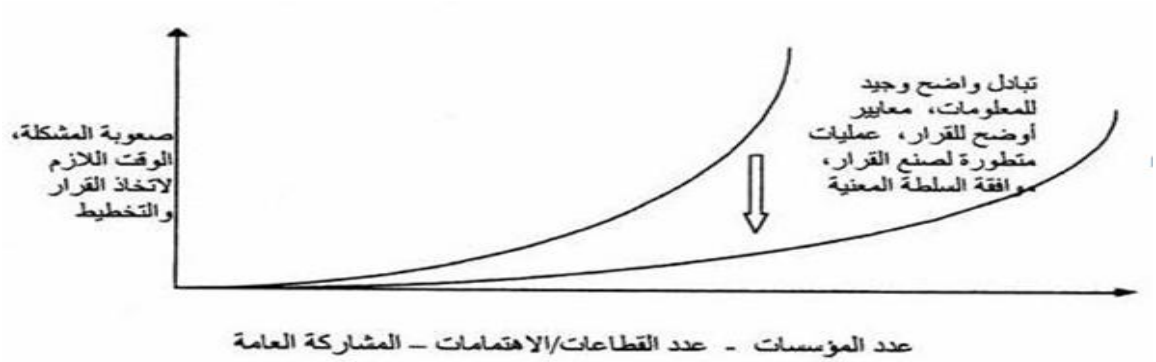

المصدر: المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية، **تخطيط وإدارة التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية**، تقارير ودراسات الفريق رقم 68، روما, 2004، ص:05.

يتجلى من البيان السابق كيف تتزايد صعوبة المشكلة والوقت اللازم لمعالجتها واتخاذ القرارات الأنسب لحلها كلما ازداد عدد المؤسسات والقطاعات ذات المصلحة وكلما تزايدت الرغبة في المشاركة العامة. هذه العلاقة الطردية بين زيادة الأطراف من جهة وصعوبة وتعقيد حل المشكلة من جهة أخرى، تقتضي توفر مجموعة من الحلول الجزئية تقترحها المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية GESAMP* بهدف التقليل من التعقيدات وتسهيل عملية اتخاذ القرار، وهي:

- معلومات عالية الجودة تتسم بحسن العرض ويتم توصيلها وتبادلها بفاعلية.
- معايير واضحة ومتفق عليها للقرارات.
- وضوح وشفافية إجراءات اتخاذ القرار (إذا لزم الأمر).
- التحديد الواضح (المتفق عليه) للسلطة النهائية والتحكيم (سواء كان ذلك فردا أو لجنة).

المطلب الثالث : المراحل الرئيسية لتجسيد التسيير المندمج للمناطق الساحلية

يتم إعداد برامج وخطط التسيير المندمج للمناطق الساحلية من خلال مجموعة من المراحل التي ليست بالضرورة متتابعة، ولكنها في معظم الأحوال متداخلة قد تأخذ اتجاهات متعاكسة خلال المراحل المختلفة من إعداد الخطة أو البرنامج. وتتمثل إجمالا في :

الفرع الأول: تحديد المنطقة الساحلية المستهدفة

يشكل تحديد المناطق الساحلية وضبط حدودها عنصرا أساسيا في عملية GIZC، إذ اعتبرت أحد الأسباب الرئيسية لتأخر الكثير من المبادرات الوطنية لإدارة الساحل.[1] وتتوقف حدود المنطقة الساحلية على عدة اعتبارات سياسية وبيئية وقانونية، والأهم على القضايا الخاصة المطلوب معالجتها. ويمكن ضبط حدود

---

* مجموعة مشتركة من خبراء المنظمة البحرية الدولية/ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)/ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو)/ اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات/ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية /منظمة الصحة العالمية/ الوكالة الدولية للطاقة الذرية/ الأمم المتحدة/ برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية جيسامب.(GESAMP)

[1] Timothy Beately & others,**op-cit**, p:31.

المنطقة الساحلية في مرحلة مبكرة قبل بداية مشاريع GIZC، كما يمكن تكييف هذه الحدود لخدمة احتياجات هذه المشاريع على نحو أفضل، وخاصة كون العلاقات التبادلية بين الأنشطة البشرية قد تمتد لخارجها.

ويكثر استخدام الحدود الإدارية الرسمية نظرا لكونها أسهل طريقة ملائمة تتيح سهولة جمع البيانات، وتضمن وضوح الأطراف ذات العلاقة ووضوح ميكانيزمات التنفيذ. كما تشكل الجزر حالات خاصة لتطبيق مفهوم التقسيم إلى مناطق نظرا لكون أراضي الجزر بأكملها تعتبر مناطق ساحلية.[1] وعلى سبيل المثال في جمهورية مصر العربية تكون المنطقة الساحلية على البحر المتوسط حسب الحدود الإدارية أكثر اتساعا من مثيلتها على البحر الأحمر، وذلك لاتساع رقعة الأنشطة التي تؤثر على الموارد البحرية وتواجدها على مسافات أبعد من ساحل البحر المتوسط بالمقارنة بالبحر الأحمر. [2]

وبشكل عام فإن تجسيد برامج التسيير المندمج يكون أسهل بكثير في المناطق الضيقة المساحة منه في المناطق العريضة، ويعزى ذلك إلى قلة الأطراف ذات العلاقة ومحدودية عناصر المشكلة وقلة تعقيدها. ولذلك فإن الأساليب المستخدمة في تجسيد هذه البرامج سوف تختلف ليس فقط من دولة إلى أخرى، أو من ولاية إلى أخرى، بل قد تختلف من منطقة إلى أخرى في نفس الولاية حسب طبيعة القضايا وأولوياتها.

الفرع الثاني: تحديد المشاكل والقضايا التي تواجه المناطق الساحلية

يتم ضبط القضايا التي تواجهها المناطق الساحلية بعد تحليل دقيق ومعمق لحالتها الراهنة من خلال الدراسات والبحوث السابقة أو الجارية، والتي تشمل معلومات عن الموارد الساحلية المتجددة وغير المتجددة، ومستخدمي المناطق والموارد الساحلية مثل: السياحة، الصيد، التصنيع، التجارة البحرية، التعدين، صناعة النفط، الزراعة، وغيرها...الخ. وآثار هذه الأنشطة على الموارد الساحلية والنظم الايكولوجية.

ومن خلال تحليل المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها يمكن تحديد أهم القضايا ذات الأولوية التي ستتناولها برامج التسيير المندمج، فعلى سبيل المثال، قد تسفر نتائج الدراسات التي تمت على أن أهم القضايا المطروحة في منطقة ما هي : صراعات القطاعات على استغلال الموارد والأراضي، التلوث، محدودية الموارد غير المتجددة، نقص الوعي بالمشاركة والتنسيق في المجتمع المدني...الخ.

وقد تكون مرحلة تحديد المشكلة نقطة البداية كما قد تكون في مرحلة لاحقة، بمعنى أن استنباط المشكلة الحقيقية يمكن أن يحدث بعد تحديد أولويات السياسات ومحاولة ضبط توازن القوى فيما بين الأطراف المؤثرة المختلفة، فمن الناحية العملية قد يكشف تنفيذ مشروع التسيير المندمج للمناطق الساحلية عن مشاكل جديدة خفية يتعين مواجهتها.[3]

---

[1] **Ibid**, p:32.

[2] أحمد عبد الوهاب برانية، **التنمية المستدامة للمصايد البحرية في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية العربية**، منشورات معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2005، ص: 19.

[3] المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية GESAMP، **مرجع سبق ذكره**، ص:07.

الفرع الثالث: تحديد وضبط الأهداف

إن إتخاذ القرار في المناطق الساحلية التي تتميز بالتغيرات السريعة يجب أن يتميز بالمرونة ويرتكز على عملية متسلسلة ومستمرة من تخطيط وتنفيذ وتقويم الأهداف.[1]

ويتم الانطلاق من ضبط الأهداف طويلة الأجل أو استراتيجيات التسيير المندمج للمناطق الساحلي–التي تشكل جزءا من الأهداف العامة أو الإستراتيجية العامة للدولة–، والتي قد لا تنتج عن متطلبات محددة للمناطق، أي أنها تكون كلية وعامة وتتشابه في الكثير من عناصرها بين معظم الدول؛ كما يشتق منها الأهداف متوسطة الأجل والقصيرة الأجل والتي تكون جزئية وأكثر تحديدا طبقا لخصائص والمشاكل المحلية للمناطق التي تنفذ فيها. ومن أمثلة الأهداف طويلة الأجل ما يلي:

- المحافظة على نوعية جيدة للبيئة الساحلية.
- رفع مستويات المعيشة في المنطقة المختارة من خلال دعم القطاعات الحيوية المستدامة.
- تطوير القطاعات على حدى كمثال: قطاع الصيد مع حماية الأنواع البحرية ذات القيمة.

أما الأهداف متوسطة الأجل فتنحصر في معالجة القضايا والمشاكل التي تم تحديدها في المرحلة السابقة، من خلال إعداد برامج وخطط خاصة، وعلى سبيل المثال يمكن أن تكون الأهداف المتوسطة الأجل للخطط مثل: حماية الشواطئ؛ ترشيد استخدام الأراضي الساحلية، تنظيم العمران الساحلي.

وأما الأهداف قصيرة الأجل فهي تتركز في تحديد أكثر المناطق أو الموارد تأثراً بالأنشطة التنموية، وإعداد مجموعة من الوسائل السريعة لاستخدامها لوقف التدهور البيئي من جهة والمحافظة على مستويات عالية للتنمية وحماية مصادر الدخل للمجتمعات المحلية.[2] وفي بعض الحالات قد يكون ضروريا اتخاذ الإجراءات الفورية لوقف أحد أو بعض الأنشطة التنموية التي تهدد الموارد الساحلية لفترة محددة حتى يتم تصحيح ومعالجة الأوضاع.

وتكتسي مشاركة الأطراف المؤثرة الرئيسية ومتخذي القرارات في عملية صياغة الهدف أهمية بالغة، حيث أنه من خلال المشاركة قد تفقد بعض الأهداف أهميتها وقد تكتسب أهداف أخرى أهمية أكبر سواء بسبب أن التحليل يكشف عن أهميتها والحاجة إلى أن تحظى بأولوية العمل أو بسبب أن المشاركين قد حددوا أهميتها، أو بسبب أن الأهداف الأخرى أثبتت عدم واقعيتها (نظرا للافتقار إلى البيانات والمعلومات، أو بسبب القيود الزمنية أو بسبب معارضة المشاركين وما إلى ذلك).[3]

الفرع الرابع: ضبط الإطار المؤسساتي

يتمثل الهدف الأساسي لمنهج التسيير المندمج للمناطق الساحلية في التنسيق بين الجهات المسؤولة عن القطاعات التنموية المختلفة، وهذا يتطلب توفير إطار أو هيكل مؤسسي ذي سلطة على هذه القطاعات يشكل قاعدة واقعية للتنفيذ. ولذلك نجد أن من أكثر الصعوبات شيوعا في التسيير المندمج للمناطق الساحلية

[1] PNUE, **Directives concernant la gestion intégrée des régions littorales avec une référence particulière au bassin méditerranée,** Rapports et études des Mers régionales No. 161, 1995,p :24.

[2] أحمد عبد الوهاب برانية، **مرجع سبق ذكره**، ص:22.

[3] PNUE, **Directives concernant la gestion intégrée des régions littorales avec une référence particulière au bassin méditerranée, p :26.**

هو الافتقار إلى الترتيبات المؤسساتية المناسبة. فبسبب الطبيعة الفريدة والحديثة لهذه المقاربة، قد يتطلب الأمر استحداث أجهزة مؤسساتية جديدة، أو تطوير أخرى قديمة أو تعزيز الصلات والروابط بينها.[1]

ويختلف شكل وحجم هذا الإطار المؤسسي من دولة إلى أخرى، فقد يتم إنشاء جهاز جديد يتبع وزارة ما أو يتبع رئاسة الحكومة مباشرة، أو قد يتم الاكتفاء بتطوير وتحديث الأطر الموجودة بالفعل، ويوكل إلى هذا الإطار المؤسساتي القيام بالمهام الآتية :

- تنسيق كافة الأنشطة بين الجهات المختصة بهدف تحقيق اندماج وتكامل في إدارة المناطق الساحلية من خلال وضع مسودات وإقرار الإرشادات العامة لكل الأنشطة، بما في ذلك دراسات تقييم التأثيرات البيئية.
- التأكد من أن كل خطط استخدامات الأراضي ونشاطات التنمية في المناطق الساحلية تأخذ في اعتبارها الترتيبات اللازمة لمواجهة الحالات الطارئة.
- التنسيق بين نشاطات التنمية المقترحة والطاقة الاستيعابية للنظم البيئية بهدف الوصول إلى الاستخدام المستدام للموارد المتاحة من جهة، ومستويات تنمية مرتفعة تكفل تغطية احتياجات ورفاهية المجتمعات الحالية والمستقبلية من جهة أخرى.
- المشاركة الفعالة في وضع وإعداد الخطط المدمجة المتكاملة لتسيير المناطق الساحلية، وتحديد التزامات مختلف الجهات في المنطقة الساحلية.
- ضمان تنفيذ التزامات الحكومات بالمعاهدات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
- اعتماد الترتيبات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة في المناطق الساحلية وخطط الاستجابة للحالات الطارئة والرامية إلى إعادة تأهيل النظم الايكولوجية الساحلية التي تضررت من الضغوط البيئية والتدهور.
- دراسة وتقييم كل المشاريع الرئيسية المقترح تنفيذها في المناطق الساحلية، وخاصة تلك التي ستؤدي إلي حدوث تضارب في الاستخدامات بين الوزارات والجهات المختلفة بما يحقق تبني قرارات نهائية ناجعة.

وبسبب الطبيعة المركبة لعملية GIZC فهي تتطلب درجة عالية من التكامل والتنسيق بين الهياكل المؤسسية المختلفة؛ سواء من التكامل الأفقي بين المؤسسات القطاعية في مرحلة التخطيط، أو من التكامل الرأسي بين هذه المؤسسات في مرحلة تنفيذ الخطة أو البرنامج.[2]

ونتيجة لذلك فإن السلطة التي تتولي مسؤولية تنفيذ برامج GIZC يجب أن تحظى بالسلطة اللازمة وتمتلك وسائل التأثير على الوزارات والوكالات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالمناطق الساحلية.

ويمكن تلخيص دور المؤسسات المعنية في المناطق الساحلية بثلاثة أدوار رئيسية:[3]

- دور تنفيذي عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات.
- دور مالي من خلال تخصيص الأموال على شكل ميزانيات، منح وحوافز.

-دور قانوني عندما يتعلق الأمر بتنفيذ اللوائح التوجيهية والمعايير والإجراءات المتعلقة بالضرائب والحوكمة.

[1] أحمد عبد الوهاب برانية، **مرجع سبق ذكره**، ص:23.

[2] PNUE, **Directives concernant la gestion intégrée des régions littorales avec une référence particulière au bassin méditerranée, p :38.**

[3] **Ibid**,p :39.

الفرع الخامس: ضبط الأطر القانونية

رغم توفر قوانين خاصة بالبيئة في معظم الدول، إلا أنه يجب أن تدعم مشاريع GIZC بالتشريعات اللازمة واللوائح التنظيمية الدقيقة والحديثة التي تشمل معظم المجالات المختلفة ذات الصلة.[1] إضافة إلى مراجعة كافة التشريعات الموجودة وإلغاء التناقضات والتصادمات فيما بينها لإصدار تشريعات جديدة تساعد على تنفيذ الخطط الموضوعة لإدارة المناطق الساحلية. ونتيجة لذلك أصدرت الكثير من الدول الساحلية تشريعات خاصة بحماية وتسيير المناطق الساحلية، والتي تتضمن مواضيع مثل: ضبط حدود المناطق الساحلية، الإجراءات المؤسسية؛ حقوق الملكية واستخدامات الأراضي؛ إجراءات التقاضي؛ آليات التمويل اللازمة، أدوات وسبل تنفيذ التسيير المندمج للمناطق الساحلية...الخ.

الفرع السادس: ضبط آليات التمويل

تحتاج مشاريع التسيير المندمج للمناطق الساحلية إلى موارد مالية كبيرة سواء في مرحلة الإعداد أو التنفيذ أو الرقابة. وتقع مهمة التمويل والدعم المالي بالدرجة الأولى على عاتق الحكومات والدول على المستوى المحلي، والمؤسسات الدولية مثل: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الصندوق العالمي للطبيعة، البنك الدولي والاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي؛ وبدرجة ثانية على المؤسسات والجمعيات الخاصة وغيرها من منظمات القطاع الخاص المجتمع المحلي. ويجب تحديد التمويل اللازم بدقة وتنويع مصادره من خلال تشجيع مختلف الأطراف المعنية على المساهمة في التمويل بهدف تفادي الوقوع في مشاكل نقص التمويل التي قد تعطل المشاريع أو توقفها.

وحسب تقرير توجيهات الأمم المتحدة للبيئة حول التسيير المندمج للمناطق الساحلية الصادر سنة 1995، توجد ثلاثة أنواع من المتطلبات المالية ضرورية لفعالية التسيير المندمج للمناطق الساحلية: تمويل الهيكل الإداري، التخطيط، نظام المعلومات، وآلية استعراض المشاريع؛ تمويل البنى التحتية الخاصة بالتحكم في التلوث والآثار السلبية؛ وتمويل آليات الحماية.[2] وتختلف مصادر الأموال وفقا لهذه الأنواع:

- لتمويل الهيكل الإداري والنفقات المرتبطة به: يتم توفير الأموال من ميزانيات السلطات الوطنية والمحلية.
- لتمويل البنى التحتية الخاصة بمكافحة التلوث وباقي الظواهر السلبية: يتم الحصول على الأموال من الضرائب المفروضة على المستخدمين إلى جانب الأموال المتحصل ليها من ميزانيات السلطة البيئية.
- لتمويل آليات الحماية: يمكن الاستعانة جزئيا بالتمويل التطوعي الخاص (الجمعيات المعنية، المؤسسات الخاصة، برامج التمويل الدولية..الخ) ، وجزئيا برسوم الدخول التي يدفعها زوار المناطق المحمية.

الفرع السابع: توفير الموارد البشرية الكفؤة

يعتبر المورد البشري عنصرا مهما في عملية تجسيد مقاربة التسيير المندمج وبرامجها على أرض الواقع، فمن الضروري تكاثف مجموعات العلماء والباحثين والفنيين والإداريين ذوي الاختصاص لصياغة

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية**، ص: 05.

[2] PNUE, **Directives concernant la gestion intégrée des régions littorales avec une référence particulière au bassin méditerranée, p,p :40,41.**

وإعداد الاستراتيجيات الكلية والسياسات والخطط والبرامج وفق مناهج وأساليب ومقاربات علمية متخصصة ودقيقة متناسقة ومتكاملة تضمن سلامة الجانب النظري قبل تنفيذه، ومن ثم ضرورة تكوين وتدريب الموارد البشرية على مختلف المستويات التنفيذية المتنوعة.

من جهة أخرى تجب ضرورة توعية المجتمعات المحلية بأهمية مشاركتها في كافة مراحل عملية التسيير المندمج على كافة المستويات التي تستوجب مشاركة المستفيدين من هذه المشاريع في التخطيط لها واقتسام المسؤولية واتخاذ القرارات والتنفيذ والمتابعة.[1]

وكما تم الإشارة إليه أعلاه، فإن هذه المراحل غير منفصلة في الغالب بل متزامنة ومتداخلة مع بعضها البعض، ولكن يمكن فصلها من حيث معايير التخطيط والتنفيذ والتقييم كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (13) : مخطط للمراحل الرئيسية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

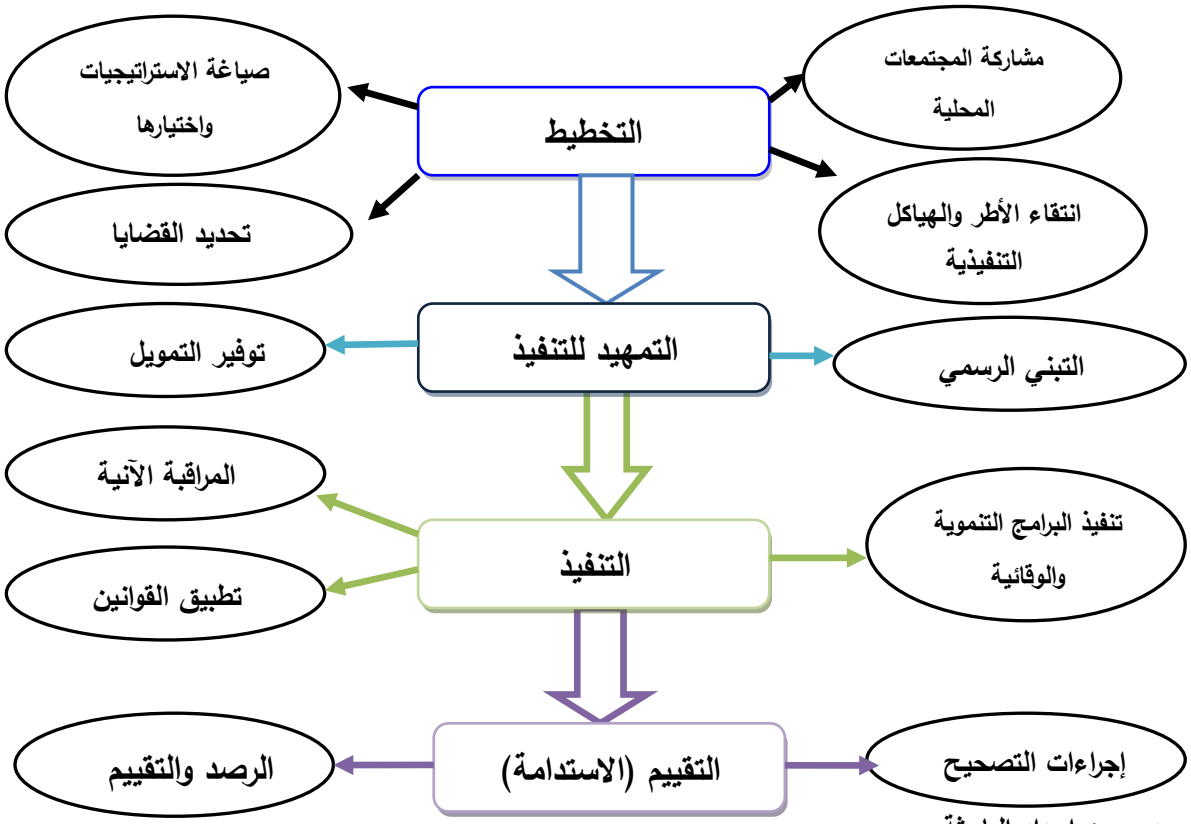

المصدر: من إعداد الباحثة.

فضبط حدود المناطق الساحلية وتحديد القضايا ذات الأولوية، وصياغة الاستراتيجيات وضبط الأسس والأطر القانونية والمؤسساتية، تشكل نواة المرحلة الأولى ذات الطابع التنبؤي التخطيطي، التي تعنى بالتأصيل النظري وتجهيز القاعدة المؤسساتية والقانونية والسياسية ونشر الوعي اللازم قبل التنفيذ. تليها مرحلة التجهيز والتمهيد للتنفيذ من حيث اختيار المشاريع والبرامج النهائية وتوفير الموارد المالية. ثم تأتي مرحلة التنفيذ على أرض الواقع المصحوبة بالمراقبة اللحظية والسهر على تطبيق القوانين والمبادئ والتصحيح الآني للاختلالات، لتأتي مرحلة التقييم في الأخير لتقييم البرامج والمشاريع وتعديلها، والاستفادة من نتائجها في صياغة خطط وبرامج جديدة أكثر نجاعة وفعالية.

[1] François CABANE, op-cit,p :56.

خلاصة:

تعد المنطقة الساحلية نظاما متكاملا قائما بذاته ومنفتحا على الأنظمة الأخرى، فهي فضاء تفاعل بين البحر والأرض، وبين البيئة والإنسان؛ وهي منطقة ديناميكية غير ثابتة تختلف أبعادها حسب الهدف المنشود. وتعد تدخلات الإنسان أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على تكوينها وتغيرها، واختلاف حدودها.

وتحتوي هذه المناطق على أنظمة بيئية غنية بالموارد (البرية والبحرية/النباتية والحيوانية)، النادرة وذات القيم الكبيرة، وعالية الحساسية. كما تحتوي من جهة أخرى على أنظمة بشرية ذات تكوين اجتماعي متميز ومرتبط بالبحر في حضاراته ومصادر دخله ونشاطاته التنموية والاقتصادية المتعددة التي تتشارك جميعها في استغلال تلك الموارد الهشة والمحدودة، وتتنافس بينها للحصول عليها واحتكارها.

ونتيجة للاستغلال المفرط والعشوائي، تدهورت البيئات الساحلية وتراجعت الموارد الطبيعية، وتفاقمت التهديدات التي ألقت بآثارها السلبية على البيئة والإنسان في نفس الوقت، وازدادت الأطراف التي ترغب في استغلال ما تبقى من موارد المناطق الساحلية وكثرت صراعاتها وتأثيراتها السلبية على النظام البيئي ككل.

وبناء عليه، توالت مبادرات الاهتمام بحماية المنطقة الساحلية، وإدارتها بأساليب أكثر فعالية، بداية من إجراءات التهيئة التقليدية والتخطيط الساحلي، التي تطورت إلى مبادرات أكثر شمولا واستدامة في إطار التنمية المحلية وحوكمة الأقاليم. ولتنفيذ هذه المفاهيم النظرية على أرض الواقع، جاءت مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية التي تم الاتفاق عليها دوليا، وهي مقاربة ديناميكية مستمرة تتم على مختلف المستويات، تسعى إلى الموازنة بين الهدفين المتلازمين حماية وصون الموارد البيئية، ومواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التقريب بين المصالح المتعارضة ودمج وتوحيد أهداف مختلف الفاعلين التنمويين ضمن غاية موحدة تعود بالفائدة العامة على كل المستويات.

شكل رقم (14): ملخص لمحتويات ومضامين الفصل الأول

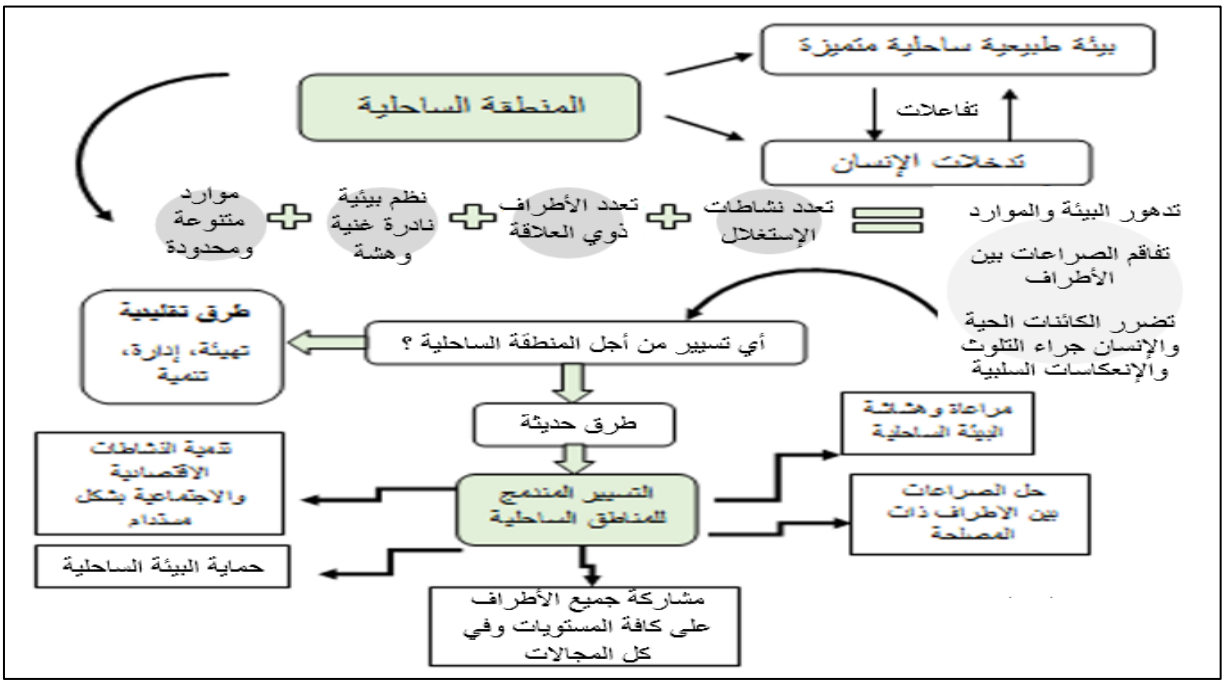

المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الثاني:

أسس التجسيد العملي لمقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

تمهيد

المبحث الأول: متطلبات تجسيد مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

المبحث الثاني: توجهات قطاعات النشاط وفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

خلاصة

الفصل الثاني: أسس التجسيد العملي لمقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

تمهيد:

تسعى مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية حسب ما تم تناوله في الفصل الأول، إلى إيجاد حلول للمشاكل المختلفة التي تعاني منها المناطق الساحلية، والتي يعد جوهرها الصراعات بين الأطراف ذات العلاقة، وذلك من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات والتكامل بين الأطراف المختلفة والاندماج بين أهدافها وغاياتها المتعددة.

غير أن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية تجسيد هذه الحلول على أرض الواقع، ولذلك تبرز ضرورة معرفة كيفيات التنفيذ الفعال لعناصر هذه المقاربة على المستوى العملي بغية تحقيق هذه الحلول، وهذا ما تم تناوله في هذا الفصل الذي ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين.

تم تخصيص المبحث الأول للتطرق إلى مختلف المتطلبات الضرورية في مشاريع التجسيد الملموس لمقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية والتي تنوعت بين متطلبات سياسية؛ تشريعية؛ تنسيقية؛ تقنية؛ مالية، وتقييمية. أما المبحث الثاني فقد ارتأينا أن نتناول فيه أهم قطاعات النشاط في المناطق الساحلية (السياحة، الصيد البحري، العمران، البيئة...الخ) وكيفيات عملها وتسييرها وعلاقتها بالقطاعات الأخرى وفقا لرؤية المقاربة المندمجة. وقد جاءت هذه المباحث، كالتالي:

المبحث الأول: متطلبات تجسيد مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

المبحث الثاني: توجهات قطاعات النشاط وفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

المبحث الأول: متطلبات تجسيد مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

نظرا لطبيعة التنمية الساحلية، والتفاعلات البينية القطاعية للأنشطة، والمتطلبات المعقدة المفروضة على صانعي القرار والخبراء المشاركين في التسيير المندمج للمناطق الساحلية، يستلزم توفير العديد من متطلبات وأدوات التنفيذ المتعددة التي تتنوع بين: سياسية؛ قانونية؛ مالية؛ تقنية (تكنولوجية)؛ وبيئية.

المطلب الأول: المتطلبات السياسية، التشريعية والتنسيقية لتجسيد مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

يتم في هذا المطلب التطرق إلى الأدوات السياسية والتشريعية الضروري توفيرها وتعديلها، وتحديثها قبل الانطلاق في عملية التجسيد على أرض الواقع.

الفرع الأول: المتطلبات السياسية: مضمونها، معوقاتها وحلولها

1- المتطلبات السياسية:

إن نجاح أي أداة من الأدوات السياسية وفعاليتها مرتبط قبل كل شيء بالرغبة الحقيقية الجادة للحكومات واستعدادها الفعلي لتبني عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية، ووعيها بضرورة هذه العملية وصعوبتها من جهة، ونشرها لهذا الوعي في أوساط الأطراف والمجتمعات المعنية من جهة أخرى.[1]

وتكفلت المؤتمرات والهيئات والقوانين الدولية(خاصة إتفاقية برشلونة–بروتوكول 2008) بضبط إطار موحد يوجه وينظم الرغبة الجادة للحكومات في هذا الشأن، من خلال مطالبة مختلف الدول الساحلية في العالم بصياغة استراتيجية وطنية للتسيير المندمج لمناطقها الساحلية تتماشى مع مبادئ والتشريعات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وذلك كخطوة موحدة عالميا لتنمية ومعالجة مشاكل هذه المناطق.

ويتيح استحداث استراتيجية وطنية طويلة الأجل، فرصة تحليل معمق لمميزات ومشاكل المناطق الساحلية، وفرصة لتجميع وبلورة مختلف الأفكار والحلول الناجعة من مختلف الأطراف المعنية؛ إضافة إلى تفادي مشاكل تعدد السلطات وكيفيات التنفيذ من خلال تمركز سلطة القرار لدى الحكومات، وبالتالي ضمان وحدة الأوامر، وتوحيد التوجهات الوطنية، وتسهيل التنسيق بين الأطراف المعنية، وإتاحة الزمن الكافي لتنفيذ مختلف مراحل الاستراتيجية وبرامجها. زيادة على إمكانية الاهتمام بخصائص كل منطقة ساحلية على حدى.

وتتضمن مختلف الاستراتيجيات الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية عدة مراحل،[2] انطلاقا من تحليل وتشخيص الوضعية الحالية للمناطق الساحلية، تليها مرحلة ضبط السياسات والخطط والبرامج التنفيذية والمشروعات الكلية والجزئية من مختلف النواحي الزمنية والجغرافية والوسائل البشرية والتقنية والمادية، ثم تليها مرحلة التنفيذ والتجسيد التي تمتد على سنوات عديدة تتخللها مرحلة المراقبة والضبط والتقييم والتصحيح.

2- المعوقات السياسية:

تعد العوامل السياسية أساسية لنجاعة وفعالية GIZC، فتبني هذا المفهوم وإلزام الأطراف بتنفيذه يجب أن ينبع من إرادة سياسية قوية. ولكن على أرض الواقع، يصادف تنفيذ عمليات GIZC الكثير من المعوقات السياسية التي قد تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، ويمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

---

[1] Timothy Beately & others,**op-cit**, p:48.

[2] Ndey Astou Niang, **Dynamique socio-environnementale et développement local des régions côtières de Sénégal**, thèse de doctorat en géographie, université de ROUEN, France ,2009, p :74.

- غياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأجل لموضوع GIZC.
- ضعف الالتزام السياسيي المرتبط بـ GIZC، على العديد من المستويات: الوطنية، والإقليمية، والمحلية.
- عدم توافق خيارات التنمية المقترحة للمناطق الساحلية مع أهداف GIZC في كثير من الأحيان.[1]
- توجيه مقدار غير كاف من الاهتمام للأولويات المرتبطة بالمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة.[2]
- تدخل القوى والمصالح السياسية المالية في الخطط الشاملة والتفصيلية التي تتسم بمنظور تنموي محدد.
- الاهتمام غير الكافي بقضاياGIZC طويلة الأجل (ما فوق5 سنوات) نظرا لتكاليفها الباهظة، وإغفال أهمية المكاسب طويلة الأجل الناتجة عنها لكونها تستغرق سنوات حتى يمكن للمجتمعات وتقييمها.[3]
- تغيير القيادات المنتخبة بشكل متكرر مما يؤدي إلى تغيير برامج GIZC طويلة الأجل.
- ميل الحكومات إلى تفضيل وتمكين هيئات التنمية الاقتصادية المتخصصة بصورة أكبر من مؤسسات البيئة؛ مما يفتح المجال للصراع بين هذه الهيئات بسبب غياب الخيارات التنموية البيئية السليمة البديلة.[4]

3- مقترحات لتقليل المعوقات السياسية:

يتطلب تطبيق التسيير المندمج للمناطق الساحلية التزاما واضحا من جانب الحكومات على المستويين الوطني والإقليمي، وإلى ضرورة وفاء السلطات السياسية بأولويات المجتمعات المحلية ذات المعرفة مباشرة بحالة الموارد الساحلية ومشكلاتها. ويمكن تلخيص أهم الحلول ذات الطابع السياسي في الشكل التالي:

شكل رقم (15): حلول مقترحة للمعوقات السياسية

المصدر: من إعداد الباحثة.

[1] Cicin Sain & others, **op-cit**, p:73.

[2] UNESCO, **op-cit**, p :3.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، مرجع سبق ذكره**، ص: 07.

[4] Ndey Astou Niang, **op-cit**, p :82.

الفرع الثاني: المتطلبات التشريعية: مضمونها، معوقاتها وحلولها

1-المتطلبات التشريعية

ينجم عن الرغبة السياسية الجادة في تبني عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية، حتمية توفير القاعدة القانونية اللازمة والشاملة لكل نواحي ومجالات هذه العملية، والتي تمثل خارطة طريق لكافة الأطراف المعنية، ووسيلة نظام وضبط وتقنين في يد السلطات.[1] وضمن هذا السياق، تبرز ضرورة مراجعة النظم التشريعية الحالية وتحليلها، لضبط نواقصها ومواطن ضعفها وثغراتها، بهدف تطويرها وتعديلها وربما تغييرها لتتلاءم مع المعطيات الحديثة التي تتطلبها عملية التنمية الساحلية المندمجة.

ويعد تجديد وتعديل وتطوير العديد من النصوص القانونية عملية بالغة الحساسية ومعقدة، كما تتطلب فترات زمنية طويلة، واجتماع خبراء أكفاء من مختلف المجالات، والإطلاع على التوجهات التشريعية الدولية الحالية وما يتماشى منها مع الوضعية الحالية والإمكانيات والخصائص المحلية.[2] خاصة وأن إصدار نص تشريعي معين يعني كونه سينفذ لمدة زمنية معينة ولا يتاح تجديده وتعديله كل فترة قصيرة، والتالي يجب أن يحيط بكل نواحي وعناصر موضوعه لتفادي الثغرات والنقائص وصعوبات الفهم وتداخلات التنفيذ. ومن أمثلة القوانين التي قد تتطلب التعديل والتحديث لضمان التجسيد الفعال لعملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية على أرض الواقع، قوانين: البيئة وفروعها المختلفة، التهيئة الإقليمية، التنمية المستدامة، تهيئة وتنظيم المناطق الساحلية، الصيد، السياحة، العمران، التلوث،...الخ.

2-المعوقات التشريعية والإجراءات المقترحة لمواجهتها:

تمثل نقاط الضعف التشريعية معوقات رئيسية للتنفيذ الفعال لمقاربة GIZC، حيث تعاني التشريعات المتعلقة بمقاربة GIZC في الواقع من نقائص عديدة ومختلفة. ففي بعض الحالات يتم وضع التشريعات في غير موضعها، أو قد تحتوي على لغة مبهمة متضاربة، وقد تكون اللوائح القانونية معقدة يصعب أو حتى يساء فهمها، وقد تنطوي على أحكام غير واضحة تزيد من مشاكل صراعات أصحاب المصالح بدلا من تخفيفها.[3] إضافة إلى أن عدم كفاية الإرادة اللازمة للتنفيذ تعتبر أيضا من العوائق الهامة، كما قد تكون العملية التشريعية طويلة المدى، وبالتالي يكون تنفيذها مصحوبا بتكاليف عالية وتأخير طويل الأجل.

من جهة أخرى، فإن بعض الدول التي تمثل أطرافا في الاتفاقيات الدولية والإقليمية المرتبطة بإدارة المناطق الساحلية لم تسن قوانين محلية في هذا الإطار، في حين أن دول أخرى لم تنضم بعد إلى الهيئات الدولية والشرعية ذات الصلة بإدارة عملية GIZC مما يحد من عمليات التكامل والتعاون الإقليمي.

---

[1] Principes de la GIZC : (تاريخ ووقت الاطلاع 11/07/2016،30سا،30د)
http://www.coastlearn.org/fr/intro/new%20Principles%20ICZM/HTML/PofICZM_MTT.htm

[2] Vincent Bawedin, **La Gestion Intégrée des Zones Côtières (GIZC) confrontée aux dynamiques territoriales dans le bassin d'Arcachon et sur la côte picarde,** Thèse de doctorat présentée en Sciences de l'Homme et Société Université, discipline Géographie, Université de Nantes, 2009, p :92.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، مرجع سبق ذكره**، ص: 09.

ولسد احتياجات إستراتيجية GIZC من الناحية القانونية، يجب تقييم التشريعات الوطنية ذات العلاقة، وتعديل اللازم منها وتطويرها، وضرورة المشاركة في إعدادها من الأطراف ذات المصلحة. ويوضح الشكل الموالي أهم التحديات التي تواجه GIZC في المجال التشريعي وسبل مواجهتها.

شكل رقم (16): المعوقات الرئيسية للجوانب التشريعية والقانونية لمقاربة GIZC وسبل مواجهتها

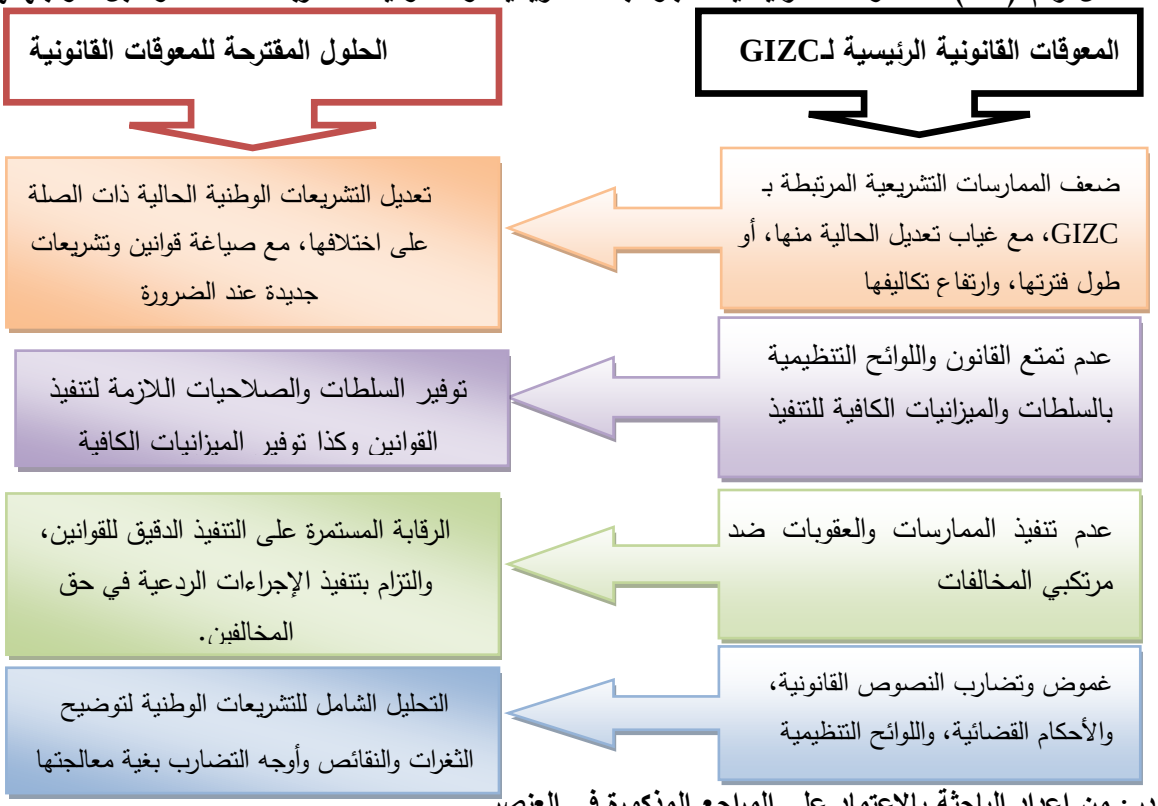

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المذكورة في العنصر.

الفرع الثالث: المتطلبات المرتبطة بالتنسيق والمشاركة

1- المتطلبات المرتبطة بمشاركة المجتمع المحلي:

يتم تنفيذ معظم مشروعات مقاربة GIZC على المستوى المحلي، ولذلك تتطلب مستوى عال من الاتصال والمشاركة مع المجتمعات المحلية والأصلية باعتبارها أكثر الأطراف الفاعلة دراية بخصائص المناطق الساحلية ومشاكلها من جهة، ومن جهة أخرى باعتبارها أول متأثر ومستفيد من نتائج تنفيذ هذه المقاربة، أو عدم تنفيذها.

وهي بذلك، قد تشكل الورقة الرابحة لنجاح مشاريع مقاربة GIZC، كما يمكن أن تولد العديد من المعوقات التي قد تقف حاجزا أمام نجاحها.[1] وخاصة بسبب عدم كفاية الوعي والمعرفة اللازمين عند المجتمعات المحلية حول منافع وأهمية GIZC، وبصفة خاصة دورها في تدعيم التنمية المستدامة، وعوائدها المباشرة على رفاههم الاقتصادي والاجتماعي.[2] فإذا لم تشترك الجماهير بشكل فعال ولم تساهم في عملية اتخاذ القرارات، يمكن أن تتأخر مبادرات GIZC تماما، أو حتى قد تبوء بالفشل.[3]

[1] Timothy Beately & others,**op-cit**, p:36.
[2] LOUIS BRIGAND,**op-cit** :54.
[3] Vincent Bawedin , **op-cit**, p:187.

وبالرغم من الوجود الفعلي للعديد من موارد المعلومات الخاصة بعملية GIZC على المستويين الوطني والدولي، فإن استخدامها العملي على المستوى المحلي غالبا ما يكون محدودا نظرا لعدم ترجمة هذه الموارد إلى اللغات والاهتمامات المحلية، بسبب مركزية القرار لدى المسيرين، أو بسبب ارتفاع معدلات اللاوعي مما يقلل فهم ومشاركة الجماهير، أو بسبب فشل المديرين المحليين في التعبير عن احتياجاتهم بشكل ملائم. من جهة أخرى قد يهمل المسيرون والسلطات الاتصال بالمجتمعات المحلية ومشاورتها قبل اتخاذ القرار، أو يتم الاتصال بهم في المراحل الأخيرة، أو يفشلون في توضيح المنافع المتأتية من هذه المشروعات التي غالبا ما تتحقق بعد تضحيات كبيرة من المجتمعات المحلية، وبعد سنوات طويلة من الانتظار.

وعندما تواجه المجتمعات المحلية قرارات حكومية يغيب دورها فيها، أو عندما لا يتم تناول قضايا تراها المجتمعات المحلية هامة بشكل ملائم في خطط مقاربة GIZC مثل غياب بدائل للأنماط الحالية للاستخدام غير المستدام للموارد، أو عند نقص تفهمها لعملية GIZC ومنافعها؛ تكون النتيجة فقدان المجتمعات الثقة في قرارات الحكومة مما قد يولد العديد من المشاكل.[1]

وحسب برنامج الأمم المتحدة، لا تحتاج برامج ومشاريع GIZC الناجحة إلى أفضل محتوى تقني، بقدرما تتطلب بالضرورة موافقة ومشاركة عامة من المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة، بحيث يجب أن تسد أكبر كم من احتياجاتهم.[2] ويمكن إجمالا تعداد التوجيهات التالية لتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية الموضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم(17): توجيهات مقترحة لمواجهة الصعوبات المتعلقة بمشاركة المجتمعات المحلية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

[1] MARYVONNE BODIGUEL,**op-cit**, p:41.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

2- المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات:

تتطلب الإدارة الفعالة للمناطق الساحلية إجراءات منسقة وأدوار موزعة بوضوح فيما بين المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية على مستويات متعددة من الإدارة، كما تستلزم توفر الموارد والقدرات والكفاءات اللازمة لدى المسؤولين المنفذين على كافة المستويات. إضافة إلى ضرورة وجود أنظمة لمراقبة الأداء والتأكيد على المسؤولية.

كما تتطلب مجموعة من الخبرات والمعارف المؤسساتية في كل من مرحلتي التخطيط والتنفيذ. غير أن كثيرا من البلدان تعاني من نقص في الأفراد المدربين والموارد (مصادر التمويل، التكنولوجيا، المعدات، نقص الخبرة ..الخ)، مما يجعل المؤسسات غير قادرة على تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج GIZC بالصورة الملائمة.[1]

كما تمثل صعوبة الاندماج والتكامل أحد أكبر المعوقات أمام تنفيذ GIZC. فقد يوجد تنسيق بسيط الحجم أو مجر تنسيق نظري غير فعلي بين المسؤولين في المؤسسات على المستويات الحكومية الوطنية، والإقليمية، والمحلية (التكامل/الاندماج الرأسي)؛ أو بين القطاعات (التكامل/الاندماج الأفقي).[2] وباختصار يلخص الشكل الموالي بعض الاقتراحات لتفعيل المتطلبات المؤسساتية:

شكل رقم (18): حلول مقترحة لتفعيل دور المؤسسات

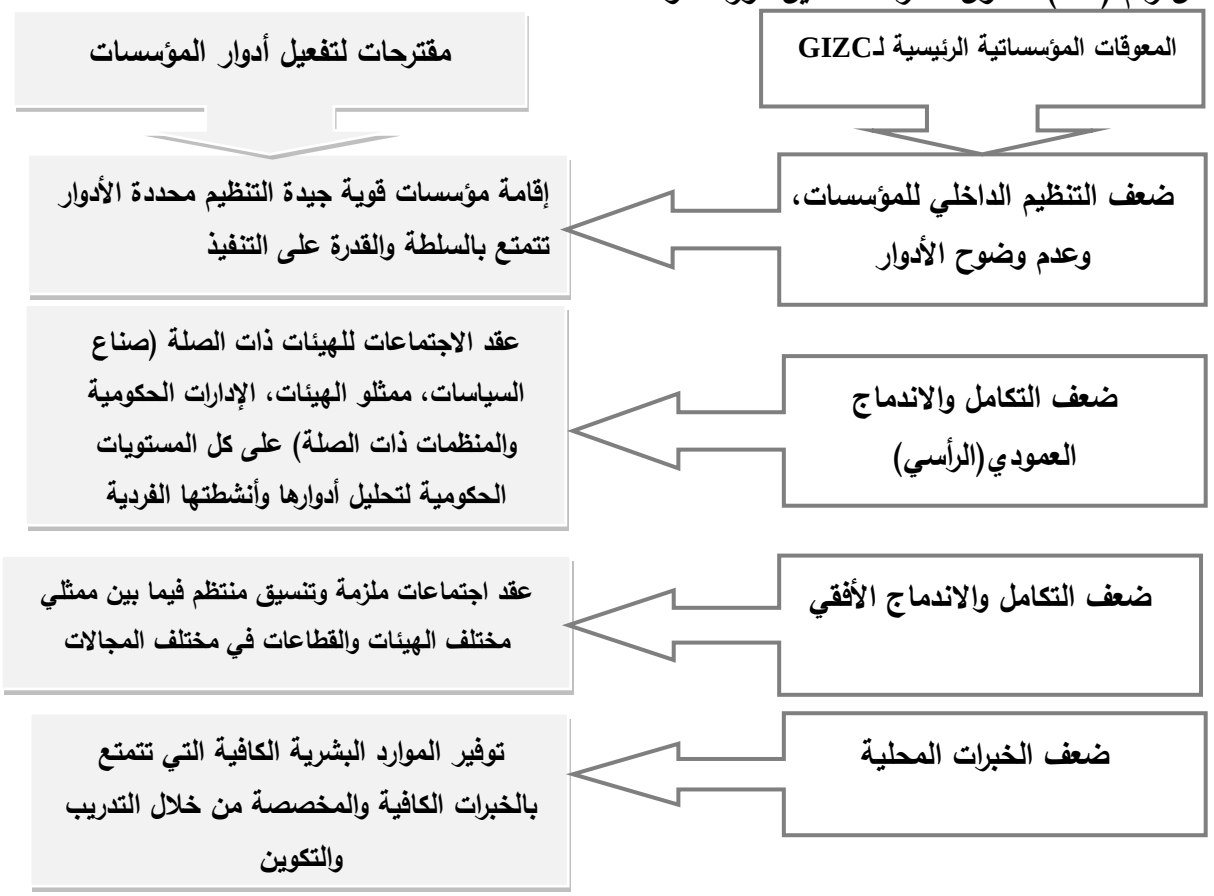

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، مرجع سبق ذكره**، ص: 20.

[1] MARYVONNE BODIGUEL,**op-cit**, p:46.
[2] Nakhli.S. Et Ghazi A, **Quel outils pour un développement durale des zones côtières marocaines**, colloque international pluridisciplinaire « le littoral :suir, dire, agir » , IFRESI, Lille, France, janvier 2008, p :07.

3- المتطلبات المرتبطة بالمعلومات والعلماء:

يجب أن تقوم القرارات التي يتم اتخاذها كجزء من عملية GIZC على معلومات علمية جيدة وعلى أنماط تنبؤية دقيقة قادرة على تقييم التأثيرات المحتملة الناجمة عن اقتراحات التنمية ونتائج التخطيط البديل أو السياسات الإدارية.[1] وفي هذا الشأن، يحتاج الخبراء والعلماء للاتصال بلغة غير علمية أحيانا، كما يجب عليهم توفير الوقت والإرادة لإيصال الخبرة بصورة مفهومة للمسيرين وصناع السياسات من جهة. وبالمثل، على المديرين التواصل مع الخبراء وإطلاعهم على احتياجاتهم من المعلومات، والاهتمام بوضع المعلومات العلمية المتوفرة في الاعتبار. بهدف اتخاذ قرارات تتماشى مع العلم، ولا تكون مدفوعة بالأهداف الاقتصادية فقط، أو لا تعترف بالشكوك العلمية والافتراضات البديلة. وفيما يلي بعض الإجراءات المطلوبة لتفعيل الاتصال بين المسيرين والخبراء:

- إزالة فجوات الاتصال بين الخبراء والمديرين والسكان المحليين.
- تطوير التفاهم المشترك بين الخبراء والمسيرين حول موضوعات GIZC.
- إنشاء اتصال منتظم ومنسق ومتبادل بين الخبراء والمجتمعات المحلية من جهة، ومسيري البرامج والمشاريع في المناطق الساحلية من جهة أخرى، وذلك من خلال آلية تبادل المعلومات تفرض إدراج الخبراء والمجتمعات المحلية كشريك ضروري في أي مشروع.

المطلب الثاني: المتطلبات التقنية (نظام المعلومات الجغرافي)

تتركز صحة القرارات وملاءمتها بشكل كبير على نوعية وجودة نظام المعلومات، مما يفرض على متخذي القرار فهما أعمق وأدق لتكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة. ولذلك، تعد قواعد البيانات أدوات أساسية للتسيير المندمج المناطق الساحلية، حيث تساعد على خفض المستوى العالي من عدم اليقين، وتوفر لصناع القرار طرق وأساليب أكثر دقة لتحديد القضايا الهامة على الساحل، وتوضح الآثار المتوقعة للإجراءات البديلة. ويعتبر تكامل ودمج البيانات المادية والاقتصادية واحدة من أكثر المهام المعقدة لإدارة البيانات في إطار التسيير المندمج للمناطق الساحلية، حيث تسمح قواعد البيانات بإجراء التحليل التقاطعي عن التكاليف والفوائد الحالية والمتوقعة البيئية الاقتصادية، مثل أرباح التنمية الاقتصادية في مقابل التكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي الناجمة عن التنمية، وتكاليف التدابير لمنع هذا التدهور مقابل الفوائد التي سوف تتحقق إذا تم تجنب تدهور أو تخفيضها.[2]

وتتمثل الاستخدامات الأهم لقواعد البيانات في إطار التسيير المندمج للمناطق الساحلية في:[3]

- تحديد المؤشرات الرئيسية لحالة البيئة الساحلية، ومناطق الفرص باستخدام معايير الأداء والاستبعاد.
- تحديد الموارد الساحلية التي تتعرض للضغط، وكذا تحديد مستوى الهشاشة أو خطر التدهور المحتمل.
- التنبؤ بالآثار المحتملة لاتجاهات التنمية البديلة على الموارد الحساسة.

---

[1] Paul Tett &others**, op-cit**, p:79.

[2] PNUE, **Directives concernant la gestion intégrée des régions littorales avec une référence particulière au bassin méditerranée,** Rapports et études des Mers régionales No. 161, 1995,p :44.

[3] أحمد عبد الوهاب برانية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

- محاكاة واختبار الخيارات البديلة، واستكشاف المعلومات والسيناريوهات البديلة المتاحة.

وتتطلب سيرورة عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية في جميع مراحلها استخدام العديد من التقنيات والتكنولوجيات المتطورة، والبرمجيات ونظم المعلومات في مختلف المجالات والقطاعات والتي تطورها اغلب الدول إنطلاقا من خصائصها المحلية مثل: نظم معلومات التلوث الصناعي، نظام معلومات المدن والمجتمعات العمرانية، نظام معلومات المناطق الصناعية، نظام المعلومات البيئية، نظام معلومات المحميات الطبيعية، نظم المعلومات السياحية، نظم المعلومات الصيدية...الخ. إضافة إلى برمجيات وأدوات نظم تقنية ودقيقة من بينها تقنيات الاستشعار عن بعد، نظام المعلومات الجغرافي. وفي هذا السياق، سنركز في دراستنا فقط على **نظام المعلومات الجغرافي** (**Système D'information Géographique**).

الفرع الأول: نظرة حول نظام المعلومات الجغرافي

1- تعريف نظام المعلومات الجغرافي:

هو نظام معلوماتي يعمل على جمع وصيانة وتخزين وتوزيع وتحليل وإخراج البيانات والمعلومات المكانية والوصفية لأهداف محددة.[1] يهدف إلى المساعدة على التخطيط واتخاذ القرار فيما يتعلق بالكثير من المجالات التنموية التي تقوم على التحليل المكاني الإحصائي أهمها: تسيير المدن، التخطيط المكاني والعمراني، الأشغال العمومية/ الفلاحة، البيئة..الخ.

2- **مكونات نظام المعلومات الجغرافي:** يتكون نظام المعلومات الجغرافي من مجموعة منظمة ومرتبة من أجهزة الحاسب الآلي والبرامج والمعلومات الجغرافية والطاقة البشرية المدربة لتقوم بتجميع وتخزين البيانات ومعالجتها وتحليله. ويمكن إدراجها في العناصر التالية:[2]

أ-المعلومات: يمكن الحصول على المعلومات المكانية بطرق عديدة منها: المساحة الأرضية؛ التصوير الجوي؛ الاستشعار عن بعد؛ نظام تحديد المواقع العالمي؛ الماسح الضوئي..الخ وتزود الخريطة بمعلومات إضافية تدعى بالمعلومات الوصفية لتعريف أسماء المناطق وإضفاء تفاصيل أكثر عن هذه الخرائط.

ب-المتطلبات المادية:

تمثل الحواسيب العنصر المهم في نظام المعلومات الجغرافي إذ تقوم بتحليل ومعالجة البيانات التي تم تخزينها في قواعد بيانات ضخمة. وتخزّن بيانات نظام المعلومات الجغرافي في أكثر من طبقة (layer) للتغلب على المشاكل الناجمة عن معالجة كميات كبيرة من المعلومات.

ج-المتطلبات الفنية(Software): توجد برامج تطبيقية عديدة مخصصة لنظم المعلومات الجغرافية منها ما يعمل بنظام المعلومات النقطية مثل برنامج " **ArcGIS** "، ومنها ما يعمل بنظام الخلايا مثل برنامج " **ERDAS**".

---

[1] **نظم المعلومات الجغرافية**، موقع منشورات الجغرافيا والعلوم: (تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/06/02، 8ساو30د)
http://www.geosp.net/?p=4148&lang=ar

[2] علي جبار عبد الله الجحيشي، **مكونات نظم المعلومات الجغرافية**، محاضرات في الجغرافيا، كلية العلوم الانسانية، جامعة بابل، على الموقع: (تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/07/10، 13.15)
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=45946:

د-المتطلبات البشرية:

تحتاج تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية إلى موارد بشرية ذات كفاءة تقنية متخصصة من جهة لإدارة النظام وتطويره، ومن جهة أخرى ذات كفاءة إدارية وتخطيطية لاستخدام المعلومات المستخرجة من النظام والاستفادة منها في حل مشكلات الميدانية وإسقاطها على الواقع لاتخاذ القرارات الأمثل.

3- أهمية وفوائد نظام المعلومات الجغرافي:

تعرض نظم المعلومات الجغرافية إمكانية ربط أية كمية أو مجموعة من البيانات لموقع ما مع الإحداثيات الجغرافية المطلقة أو تلك التي يحددها المستخدم. وبالتالي، فان هذه النظم تعتبر أداة متقدمة تستخدم لإدارة جميع أشكال وتحليلات المعرفة المكانية. ولقد اكتسبت نظم المعلومات الجغرافية صفة الأداة الفعالة في التخطيط واتخاذ القرار، وتنوعت فوائد استخداماتها في العديد من الاستخدامات التخطيطية والتنموية، والتي يمكن إجمالها كالتالي:[1]

- إمكانية الحصول على معلومات حديثة متجددة عن العملية التخطيطية، وتحديد الأبعاد على الخريطة كالطول والعرض والمساحة.
- إمكانية معالجة كم كبير من البيانات للبحث عن الخصائص الجغرافية كتحديد نمط التوزيع المكاني.
- تمنح مخرجات كارتوغرافية تسهم في مساعدة متخذ القرار بدقة وسرعة، وتغيير المقياس والإحداثيات.
- اختزال زمن الإعداد ودقة المخرجات، وتقليص حجم الإنفاق والكلفة مما يوفر موارد مالية وفيرة.
- توطيد العلاقة بين المميزات الجغرافية والعلوم الأخرى كالاجتماع والتخطيط والاقتصاد والمعلوماتية.
- القدرة على تحليل المعلومات الكمية والوصفية معاً، وفهم العمليات المكانية وعرضها بصور رقمية .

الفرع الثاني: نظام المعلومات الجغرافية لإدارة المناطق الساحلية واستخداماته في إطار مقاربة GIZC

يسمح استخدام نظام المعلومات الجغرافية لإدارة المناطق الساحلية بتوفير آلية لمشاركة البيانات وتجنب تكراراها فضلًا عن أنه نظام فعال من حيث التكلفة، وذلك لإمكانية لنقل البيانات الضخمة المتعلقة بإدارة السواحل بفضل وجود حوالي 3000 قمر صناعي يدور حول الأرض يوميًا لجمع الصور وإرسال المحادثات وتحديد المواقع.[2]

ويعد نظام المعلومات الجغرافي أحد أهم الأدوات المستخدمة في عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية، لكونه يقوم على مبدأ التحليل المكاني، الذي يوضح خصائص كل نقطة من المنطقة المدروسة، ومكوناتها ومواردها واستغلالاتها الممكنة والموجودة.

---

[1] François Gourmelon et Marc Robin, **op-cit**, p :35.

[2] محمد يعقوب، **نظام المعلومات الجغرافية ونظام الملاحة العالمي بالأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد لإدارة المناطق الساحلية**، مقال منشور مجلة بيئة المدن الالكترونية الصادرة عن مركز بيئة المدن العربية، العدد 14، ماي2016: (تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/07/10، 11سا.د30) http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/gis-gnss-remote-sensing-for-coastal-management.php

حيث يوفر هذا النظام بيانات متعددة عن البيئة والمحيط تستخدم في مجالات متنوعة تندرج جميعها ضمن عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية مثل: تطوير السياسات البيئية؛ إدارة المصادر البيئية؛ مكافحة التلوث؛ دراسات تقييم المردود البيئي للمشاريع المختلفة؛ التوسع العمراني والصناعي...الخ. وذلك من خلال ما يوفره من خرائط الأرصاد الجوية (درجات الحرارة والأمطار والرياح، تحرك الكثبان الرملية) ؛ الكثافة السكانية؛ البيانات والخرائط الطبوغرافية؛ المعلومات الجيولوجية وتصنيف التربة؛ معلومات عن الغطاء النباتي والزراعة؛ الحدود السياسية والإدارية للأقاليم المختلفة؛ استخدامات الأراضي الحالية؛ وإمكانيات المياه الجوفية ومصادر المياه السطحية، رصد الظواهر والكوارث الطبيعية، واستقراء الطلب السياحي... الخ.[1]

ويوضح الشكل الموالي مزايا نظم المعلومات الجغرافية في المناطق الساحلية:

شكل رقم (19): مزايا استخدام نظم المعلومات الجغرافية في المناطق الساحلية

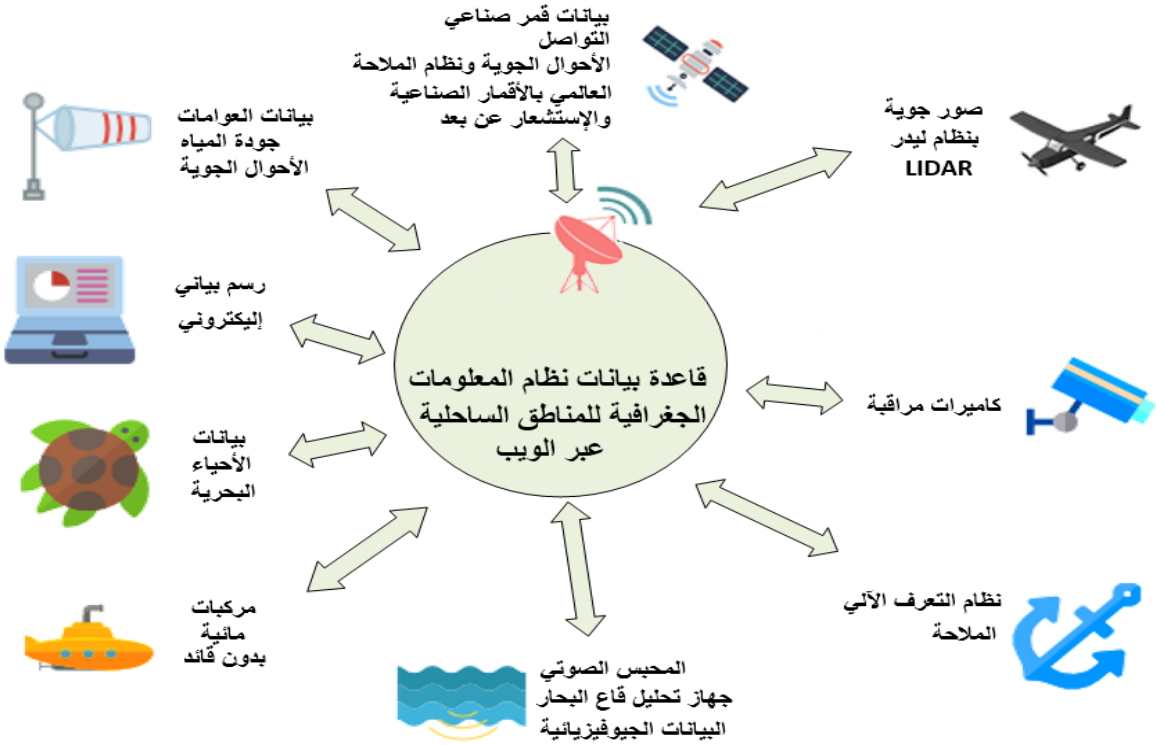

المصدر: محمد يعقوب، **نظام المعلومات الجغرافية ونظام الملاحة العالمي بالأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد لإدارة المناطق الساحلية**، مقال منشور مجلة بيئة المدن الالكترونية الصادرة عن مركز بيئة المدن العربية، العدد 14، ماي2016: http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/gis-gnss-remote-sensing-for-coastal-management.php

وتستخدم عدد من المنظمات نظام المعلومات الجغرافية لإدارة المناطق الساحلية مثل المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الجغرافي الدولي التابع للجنة النظم الساحلية، ولجنة رسم الخراط البحرية التابعة للرابطة الدولية لرسم الخرائط، والمنظمة الهيدروغرافية الدولية. [2]

[1] أحمد عبد الوهاب برانية، **مرجع سبق ذكره، ص:15.**

[2] محمد يعقوب، **نظام المعلومات الجغرافية ونظام الملاحة العالمي بالأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد لإدارة المناطق الساحلية**، مقال منشور مجلة بيئة المدن الالكترونية الصادرة عن مركز بيئة المدن العربية، العدد 14، ماي2016: http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/gis-gnss-remote-sensing-for-coastal-management.php(تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/07/10، 11سا.30د)

وتساعد نظم المعلومات الجغرافية في إجابة السؤال الأساسي عن المكان؛ بينما يتطلب استخدام هذه النظم في الأماكن الساحلية الإجابة عن أسئلة أخرى: مثل سبب تحديد مكان ما والنتائج المترتبة على اختيار بدائل أخرى وكيفية الوصول، الأمر الذي يستدعي تطوير تقنيات نظم المعلومات الجغرافية التقليدية.

ويمكن الحصول على مدخلات نظام المعلومات الجغرافية في المناطق الساحلية من نظام الملاحة العالمي بالأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد، واستطلاعات السفن، كذلك الكاميرات أو أي أجهزة استشعار أخرى.[1] وتشمل مزايا الاستشعار عن بُعد للمناطق الساحلية تغطية مساحة كبيرة في صورة واحدة والوصول إلى المناطق النائية وتقدم تغطية متكررة تساعد في التعقب، كما توفر هذه المزايا الوقت والتكلفة، وتساعد على تحليل جودة المياه وتقييم الشواطئ والأعشاب البحرية والكلوروفيل وتخطيط الموائل القاعية.

كما تقدم الأقمار الصناعية الخاصة بالأرصاد الجوية مثل تلك التابعة الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي ووكالة الفضاء الأوروبية بيانات حول الحالة الجوية على المدى القصير (خلال ساعات). كما أنه وفي إطار السعي لملاحة آمنة، أصدرت المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة في عام 2000 تعليمات لجميع السفن بحمل أنظمة التعرف الآلي القادرة على تقديم المعلومات آليًا عن السفينة إلى السفن الأخرى والسلطات الساحلية، وذلك لضمان أمن وسلامة السفن والمرافق بالموانئ.[2]

ومن أهم تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في المناطق الساحلية نجد: النماذج الموزعة مكانيا بحيث يمكن أن توضح سلسلة زمنية من الخرائط التغيرات الزمنية لمنطقة ساحلية ما، سواء في سنوات سابقة أومن خلال التنبؤات لفترات زمنية لاحقة؛ الشبكات الطبوغرافية التي تستخدم عادة عند ضبط شبكات المرور وشبكات الموارد المائية..الخ.[3]

وبذلك، تشكل قاعدة البيانات التي يوفرها نظام المعلومات الجغرافي العمود الفقري لعملية التسيير المندمج، فهي الوسيلة التي يتواصل من خلالها العلماء والخبراء والمديرون. حيث يسمح استخدام نظام المعلومات الجغرافي بإعداد قاعدة بيانات هامة يعدها العلماء المتخصصون، ويصوغها الخبراء في شكل يفهمه المدراء والمستخدمون (مثل الرسوم البيانية والخرائط). [4]

وعادة ما تكون الخطوة الأولى لعملية استخدام التقنية في إدارة معلومات المنطقة الساحلية هي إجراء جرد شامل للموقع المقصود وبيئته وخصائصه وتحديد الحالة الراهنة للبيئة بخصائصها الواقعية الحالية، تليها مرحلة تحليل البيانات المكتسبة للكشف عن النتائج المطلوبة التي تستند عليها خطة المشروع والقرارات التصميمية في جزء كبير منها. وهي المعلومات الضرورية من أجل وضع خطة للإجراءات والسياسات

---

[1] François Gourmelon et Marc Robin, p :36.

[2]، كيرت فيدرا، **تقنية نظم المعلمات الجغرافية والتحليل المكانيفي إدارة المناطق الساحلية**، مقال منشور مجلة بيئة المدن الالكترونية الصادرة عن مركز بيئة المدن العربية، العدد 14، ماي2016: (تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/07/10، 11سا.30د)
http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/gis-technology-and-spatial-analysis.php

[3] **نفس الموقع**

[4] **Principes de la GIZC** :
http://www.coastlearn.org/fr/intro/new%20Principles%20ICZM/HTML/PofICZM_MTT.htm
(تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/07/11، 11.30)

المستقبلية المقترحة بشأن كيفية حماية المواقع الساحلية وتطويرها وإعادة تأهيلها وماهية وظائفها وإمكاناتها الحالية وعوائقها، والتي تعد الخطوة الأولى في إعداد البرامج المندمجة الناجحة في المناطق الساحلية. ولا تتوقف استخدامات هذا النظام على المرحلة الأولى بل يستمر ذلك في جميع مراحل العملية.

ويتمثل المستوى الأول من المعلومات ذات الصلة بالقرار لإدارة المناطق الساحلية في السؤالين عن المكان والسبب، والذي يوضح الانتقال من الوصف إلى التحليل؛ والخطوة الموالية هي تحليل السيناريو بالسؤال عما يترتب عن اتخاذ بدائل أخرى كالسؤال التالي: ماذا سيحدث عند تعديل بعض متغيرات القرار لتحسين أداء المناطق الساحلية، والتي يعبر عنها في عدد من المعايير والأهداف (على سبيل المثال التفكير في زيادة الفوائد الاقتصادية–الاجتماعية–البيئية)، ونظرا لخصوصية طبيعة المناطق الساحلية يكون عدد مجموعات القرارات المطروحة لا نهائيا وأكثر تعقيدا بسبب كثرة وتداخل الاستخدامات، مما ينتج عنه تحديد"نطاق القرار" بأسلوب أكثر تنظيما باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية وغيرها من البرمجيات المساعدة على اتخاذ القرار بغية الوصل إلى قرارات أمثل.[1]

وتمثل الخريطة التالية استخدام نظام المعلومات الجغرافي في إطار التسيير المندمج للمناطق الساحلية بمحافظة اللاذقية السورية من أجل الكشف عن ملائمة الأراضي للتوسع العمرانية.

شكل رقم (20): مثال عن تطبيق نظام المعلوماتي الجغرافي في إطار التسيير المندمج للمناطق الساحلية : نموذج ملائمة الأراضي للتوسع العمرانية في محافظة اللاذقية السورية

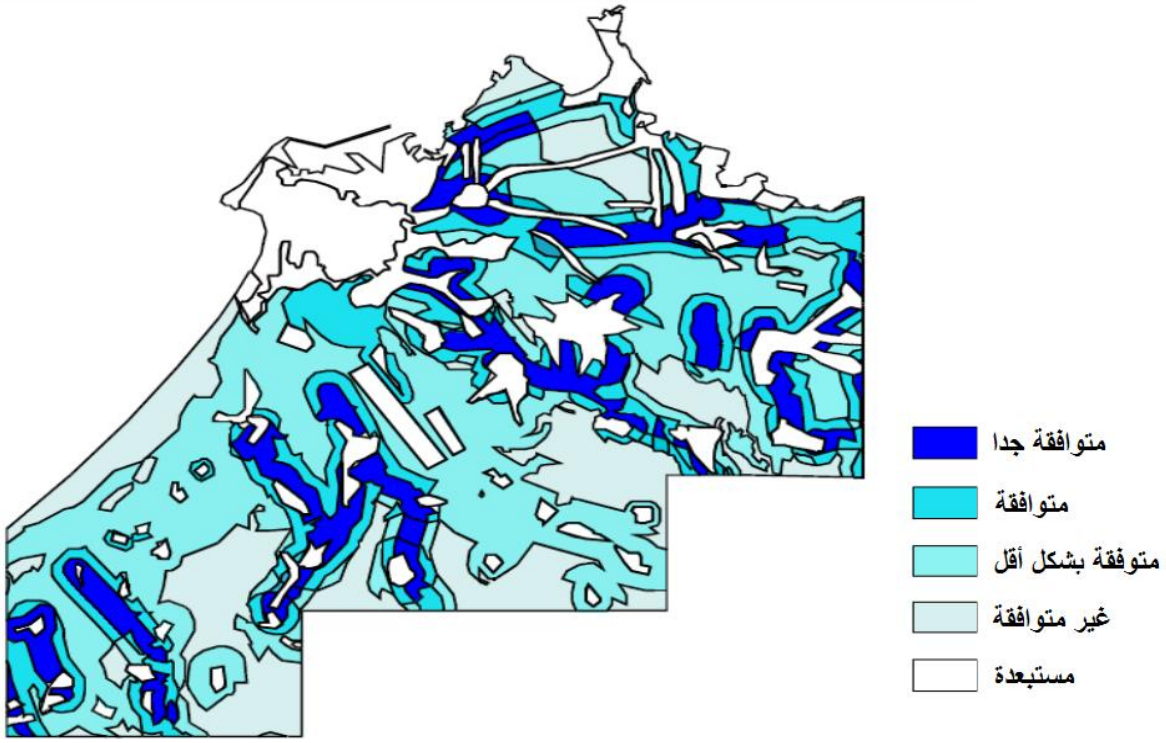

المصدر : [1] François Gourmelon et Marc Robin, **SIG et littoral**, Édition LA VOISIER, PARIS,2005, p :24.

[1] كيرت فيدرا، **تقنية نظم المعلمات الجغرافية والتحليل المكانيفي إدارة المناطق الساحلية**، مقال منشور مجلة بيئة المدن الالكترونية الصادرة عن مركز بيئة المدن العربية، العدد 14، ماي2016: (تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/07/10، 11سا.30د)
http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/gis-technology-and-spatial-analysis.php

تسهل هذه الخريطة عملية اتخاذ القرار لمختلف الأطراف ذات المصلحة والسلطات المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية العمرانية والتخطيط المكاني، بحيث يمكن تجنب التوسع العمراني في المناطق غير الملائمة والمستبعدة، وتوجيهه إلى المناطق الملائمة حسب درجة ملائمتها. ولهذا نؤكد على أن نظم المعلومات الجغرافية هي أداة قوية لتحليل وضعية المناطق الساحلية، ودعم عملية التسيير المندمج والمساعدة على اتخاذ القرارات الإدارية الأكثر تعقيدًا، وخاصة من خلال التنسيق بين النماذج المتنوعة الموزعة مكانيًا لتحليل الحالة وتحسين دعم السياسات والقرارات الإدارية.

المطلب الثالث: المتطلبات الاقتصادية والمالية

توفير الموارد المالية الكافية والخطط الاقتصادية الملائمة هو أحد العناصر الضرورية التي لا تقل أهمية لتجسيد عمليات مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية على أرض الواقع بفعالية.

الفرع الأول: الأدوات المالية المستخدمة

يمكن استخدام عدة أدوات اقتصادية للتقليل من الآثار السلبية للنشاطات البشرية خاصة التلوث أهمها: الضرائب والرسوم البيئية، المستوى الأمثل للتلوث، التعويض، الحوافز الاقتصادية، ورخص التلويث.

1- الضرائب البيئية:

تتنوع الاقتطاعات الضريبية- التي تدمج في مبدئها بين الأهداف المالية، الاقتصادية، والبيئية- ذات العلاقة بـGIZC في المناطق الساحلية، مثل: الضرائب البيئية، الضرائب على الاستغلال الاقتصادي للمناطق الساحلية، والرسوم على المناطق الطبيعية المحمية، الضرائب على المؤسسات الاقتصادية ذات النشاط الذي يتسبب في جزء منه بالإضرار بالبيئة...الخ.[1] إضافة إلى استخدام العقوبات المالية التي تفرض جراء التعدي على الموارد الطبيعة أو جراء انتهاك مبادئ الاستدامة في المشاريع المختلفة بالمناطق الساحلية.

وتعرف الضرائب البيئية بأنها: اقتطاعات جبرية تقوم بها الدولة دون مقابل، تحسب على وعاء ذي مصلحة بيئية خاصة، بحيث يتحدد سعر الضريبة عند نقطة تعادل تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحته، وبالتالي فالضريبة يجب أن تساوي تكلفة تفادي الضرر الذي يسببه التلوث".[2]

ويستند هذا النوع من الضرائب على مبدأ الملوث الدافع، فهي ضرائب تدفعها المؤسسات الملوثة نظير ما تتسبب فيه من تلوث وأضرار مقابل إنتاج منتجاتها، أو مقابل استغلالها لموارد طبيعية محدودة؛ وتحملها للمستهلك الأخير الذي يدفع ثمن السلعة التي تتسبب في تلوث البيئة ويتحمل بدوره هذه التكلفة من منطلق تحمل الأعباء العامة وخاصة تلك التي يساهم فيها بدرجة رئيسية مثل وقود السيارات وكافة مشتقاته. وإجمالا، يترتب على استخدام المدخل الضريبي في مكافحة التلوث وحماية البيئة عدة مزايا أهمها : [3]

- أن الضريبة تتميز عن غيرها من السياسات بأنها أكثر كفاءة وأقل تكلفة في مجال مكافحة التلوث.

---

[1] Alain Le Sann, **op-cit**, p :33.

[2] Conseil français des impôts, **un rapport sur la fiscalité et environnement**, septembre 2005, p. 02.

[3] سعيد عبد العزيز ،عثمان شكري رجب العشماوي، **اقتصاديات الضرائب (سياسات،نظم،قضايا معاصرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص:48.

- تستخدم كأداة لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها من الصناعات الملوثة للبيئة إلى استخدامات جديدة أو مناطق جديدة تقل فيها أضرار التلوث.
- تعديل السلوك الاقتصادي للصناعات الخاضعة لمثل هذه الضريبة، مثل الاتجاه إلى التخلص من عبء الضريبة عن طريق الاستثمار قصير الأجل في تركيب معدات التحكم في التلوث أو الاستثمار طويل الأجل في تكنولوجيا تحسين البيئة أو إحلال مصانع جديدة أقل تلويثاً للبيئة. أو قد تقوم الصناعة بإعادة توجيه وتوطين منشآتها في المناطق التي تقل فيها أضرار التلوث وتنخفض فيها معدلات الضريبة.

وبالرغم من تعدد مزايا المدخل الضريبي في مكافحة التلوث وحماية البيئة، فإن تطبيقها وتقدير معدلاتها يصطدم بصعوبة تحديد كل ضرر من الأضرار الناجمة عن نوع معين من التلوث وتقويم هذه الأضرار تقويماً نقدياً.[1]

ونظرا لحساسية المناطق الساحلية لكافة التهديدات البيئية، فإنه يمكن الرفع من الضرائب والرسوم البيئية للمؤسسات الناشطة بالمناطق الساحلية، وخاصة تلك التي تتصل مباشرة بالبحر والنظم والموارد البيئية مثل الأنشطة السياحية والصناعات البترولية والموانئ. كما يمكن رفع رسوم استغلال أو الدخول للمواقع الحساسة كالمناطق المحمية أو الشواطئ الأكثر توافدا، مقارنة بالمواقع الأخرى الأقل هشاشة.

2- المستوى الأمثل للتلوث:

علميا، من المستحيل الوصول إلى نسبة صفرية من التلوث وذلك لسببين أولهما حيلولة التنمية دون التلوث باهظة التكاليف، وثانيهما قدرة البيئة على استيعاب التلوث إلى حد معين.[2] أما نظريا، فإذا كان التلوث عند حده الأمثل فلا يكون هناك خطر على البيئة وذلك في حدود قدرتها الاستيعابية، ولا داعي لإزالة هذا التلوث لأن تكلفة إزالته قد تساوي أو تزيد عن قيمة المنفعة من إزالته، كما أن البيئة الطبيعية أحيانا تكون مهيأة لتنظف نفسها، مثل (امتصاص الغابات والنباتات لثاني أكسيد الكربون، عدم تأثر التربة سلباً بالكميات المثلى بل قد يزيد خصوبتها، جريان الأنهار ينظفها وينقي مياهها). ولذلك يجب البحث عن المستوى الأمثل للتلوث وهو مستوى من التلوث المقبول اجتماعيا. [3]

ولتحديد الحجم الأمثل للتلوث يجب التفريق بين تكاليف الحد من التلوث التي هي أعباء مختلف الإجراءات الهادفة للتقليل من التلوث، وبين تكاليف التلوث، وهي التكاليف الناتجة عن الآثار السلبية للتلوث.

ويسير هذان النوعان من التكاليف في اتجاهين متعاكسين، بمعنى أن محاولة تدنية التكاليف المتعلقة بالحد من مستويات التلوث تعني في نفس الوقت ارتفاع تكاليف التلوث نفسها، ومن ناحية أخرى فإن محاولة تدنية تكاليف التلوث نفسها تعني في نفس الوقت ارتفاع تكاليف الحد من التلوث، ومن هنا السياسة المثلى للحد من التلوث تعني الوصول إلى تلك النقطة التي تتعادل عندها تكاليف التلوث مع تكاليف الحد من

[1] حامد محمد عبد الله، **اقتصاديات الموارد البيئية**، الطبعة الثالثة، دار النشر العلمي والطوابع، الرياض، السعودية، 2011، ص: 367.

[2] سعيد عبد العزيز، عثمان شكري رجب العشماوي، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

[3] حامد محمد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 368 .

التلوث، وبالتالي يصل إجمالي تكاليف التلوث إلى أدنى ما يمكن، مع استخدام الموارد الطبيعية عند الحد الأمثل.[1] ويوضح البيان التالي كيفية تحديد المستوى الأمثل للتلوث:

الشكل رقم (21) : شكل بياني يوضح كيفية تحديد المستوى الأمثل للتلوث

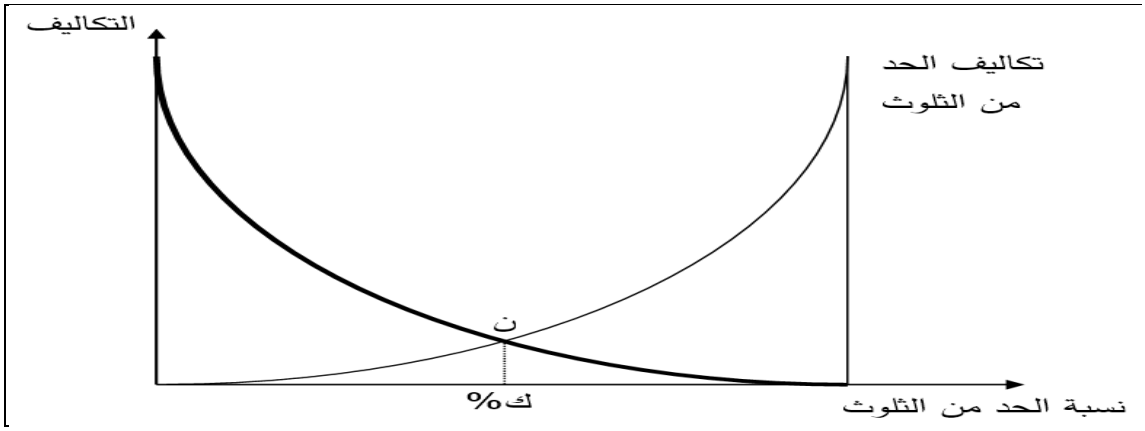

المصدر: حامد محمد عبد الله، **اقتصاديات الموارد البيئية**، دار النشر العلمي، الرياض، السعودية،2011، ص:361.

إذ تنخفض تكاليف التلوث كلما زادت نسبة معالجة التلوث حتى تصل إلى الصفر عندما يتم معالجة التلوث بنسبة 100% (منحنى تكاليف التلوث سالب الميل)، أما تكاليف الحد من التلوث فتزيد كلما ارتفعت نسبة معالجة التلوث حتى تصل إلى أقصاها عندما يتم معالجة التلوث بنسبة100% (منحنى تكاليف الحد من التلوث موجب الميل)، وعندما يتقاطع المنحنيان عند النقطة التوازنية (ن)، فذلك يعني الوصول إلى النسبة ك% وهي النسبة المثلى لمعالجة التلوث، وهي نسبة أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح.

3- **التعويض:**

يستند مبدأ التعويض على أن الإنسان لا يلوث أو يضر هواءه ومائه أو تربته (موارده) الخاصة به، وإنما يلوث ويتسبب في الضرر لماء وهواء وتربة الآخرين بسبب أنشطته الاقتصادية، وهو ما يسمى بالمؤثرات الخارجية.[2] وقد يكون التعويض عن طريق التفاوض المباشر، مثل تعويض الشركات لسكان منطقة ما جراء التلوث، غير أنه صعب بسبب عدم إمكانية حصر المتضررين أو معرفة المتضرر بالتعويض أو تكلفة تواصله مع الملوث أعلى.[3] ونظرا لأن نظام السوق يفشل في تحقيق التلوث الأمثل وحسم المنازعات بين المتضرر والمضر، بالتالي فإنه من الأفضل تدخل الحكومة لوصول التعويض لأصحابه.

4- **الحوافز الاقتصادية:**

الأصل في استخدام الحوافز الاقتصادية هو إعطاء التلوث ثمنا والنظر إلى البيئة كأصل رأسمالي يتعرض بفعل التلوث والأضرار الأخرى إلى الاهتلاك وتناقص القيمة. والحوافز الاقتصادية هي أدوات يقصد بها ترشيد استخدام البيئة وصيانتها والتحكم في الأخطار ومصادر التلوث التي تهدد النظام البيئي.[4]

---

[1] **المرجع السابق**، ص:369.

[2] عماد الدين الفاضل عبد الكريم، **محاضرات الاقتصاد البيئي**، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص: 39.

[3] Conseil français des impôts ,**op-cit**, p :03.

[4] عماد الدين الفاضل عبد الكريم **مرجع سبق ذكره**، ص: 46.

فبدلا من استخدام الأسلوب السلبي بفرض ضريبة على من يلوث البيئة أو يضرها، يمكن اتباع الأسلوب الايجـــابي بإعـطاء دعم لمن يخفض التلوث باستخدام الأجهزة والأساليب التي تساعد على ذلك، أو دعم من يقلل من استخدام الموارد البيئية خاصة غير المتجددة منها، أو دعم من ينقل نشاطه الرئيسي بعيدا عن المناطق الطبيعية الهشة أو ذات التنوع البيولوجي الهام.

5- رخص التلويث:

هي عبارة عن رخص بحد معين من التلوث تمنحها الجهة المسئولة عن حماية البيئة مقابل ثمن نقدي معين، وتسمى أيضا بالموافقة على التلويث أو شهادة تلويث بالحد المسموح به. [1] وتتميز رخص التلويث بارتفاع أثمانها، حيث تستخدمها الدول كأداة لتمويل الأضرار الناجمة عن التلوث وخاصة الأنواع الخطيرة منه، ومن جهة أخرى تستخدمها لردع النشاطات الملوثة وضبطها في مؤسسات محددة قادرة على احتمالها.

فالمنشآت الكبرى ذات الإنتاج الكبير والتلويث الأكبر تلجأ لشراء هذه الرخص، أما المنشآت ذات الإنتاج والتلويث الأقل أو الميزانية المنخفضة تجد أن من الأرخص لها الامتناع عن تلويث البيئة بدلا من شراء الرخص. غير أن رخص التلويث يجب أن تخضع لإجراءات ضبط صارمة حتى لا تأتي بنتائج عكسية، بحيث يحصر عدد الرخص الممنوحة مهما ازداد عدد طالبيها، وأن لا يطغى جانب العوائد المالية على الهدف الحقيقي وراء منحها وهو الحد من مستويات التلوث وضبطه، لتجنب تكاليف معالجة آثاره.[2]

الفرع الثاني: أساليب توفير الموارد المالية

إن توفير الدعم المالي لبرامج مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية قد يصطدم بالعديد من العوائق كونها تتطلب موارد مالية ضخمة على فترات زمنية متوسطة وطويلة. بينما قد لا تظهر عوائدها ومردوديتها إلا بعد فترات طويلة جدا؛ خاصة مع صعوبة ضبط القيم المالية للمنافع التي لا تقبل القياس مباشرة (مثل إعادة استرجاع مصايد الأسماك أو مساكن الأنواع المعرضة للخطر، أو المواقع البيئية المتدهورة القيم الجمالية والثقافية)، لذلك لطالما اعتبرت تلك المنافع غير ذات قيمة (أو مستبعدة) في العملية السياسية. [3]

كما أنه من المعروف غالبا أن المشاريع والخطط الاقتصادية تتنافس مع الخطط والمشاريع المستدامة التي تدمج الأبعاد الثلاث، بحيث يغري المردود السريع للمشاريع الاقتصادية البحتة التي لا تلقي بالا للبيئة والمجتمع المستثمرين وأصحاب القرار وبالتالي يميلون إلى تفضيلها على المشاريع المستدامة، ما لم توجد سلطة سياسية أعلى تفرض معايير الاستدامة، وتقوم بتحديد القيم المالية للمنافع التي لا تقبل القياس مباشرة.

من جهة أخرى، قد لا يتناسب حجم التمويل مع احتياجات إدارة عملية GIZC، بسبب عدم توفر الميزانيات اللازمة لمعالجة المشروعات الضخمة والطويلة الأجل، ناهيك عن كون الاحتياجات الإنسانية اللازمة للمعيشة، كالغذاء والمأوى المناسب، تعطى لها الأولوية في التمويل على حساب مبادرات حفظ الموارد الساحلية وحماية البيئات. وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة حول تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة

[1] حامد محمد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 372 .

[2] عماد الدين الفاضل عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 51.

[3] Cicin Sain & others, **op-cit**, p:89.

للمناطق البحرية والساحلية، تكون الأموال المطلوبة لتنفيذ عمليات التسيير المندمج للمناطق الساحلية أكبر من المبالغ المطلوبة للتخطيط لها بمقدار 10 إلى 100 ضعف تقريباً، الأمر الذي لا يتم وضعه في الحسبان في بداية الأمر مما يؤدي إلى عدم تنفيذ الكثير من الخطط.[1] نتيجة لذلك، تبرز الحاجة للتحول من المشروعات التي يساندها المتبرعون إلى البرامج المستمرة التي تساندها البلدان بميزانيات كافية وتمويل مستمر،[2] حيث يستلزم على الدول:

– تخصيص ميزانية واضحة ومحددة لبرامج وسياسات التسيير المندمج للمناطق الساحلية تتناسب مع الإطار الزمني الأطول المطلوب لنجاح هذه العملية.

– تحفيز المؤسسات المالية لتمويل المشروعات وخاصة المتوسطة وطويلة الأجل منها، وتنويع التحفيزات المقدمة للمؤسسات الجمعيات المعنية بتبني أسلوب التسيير المندمج.

– إنشاء صناديق تمويل تمول من قبل المبادرات المالية العامة والخاصة.

وعليه، تم اقتراح مجموعة من الحلول العملية للتغلب على الصعوبات المالية موضحة كالتالي:

شكل رقم (22): مقترحات لمجابهة المتطلبات المالية

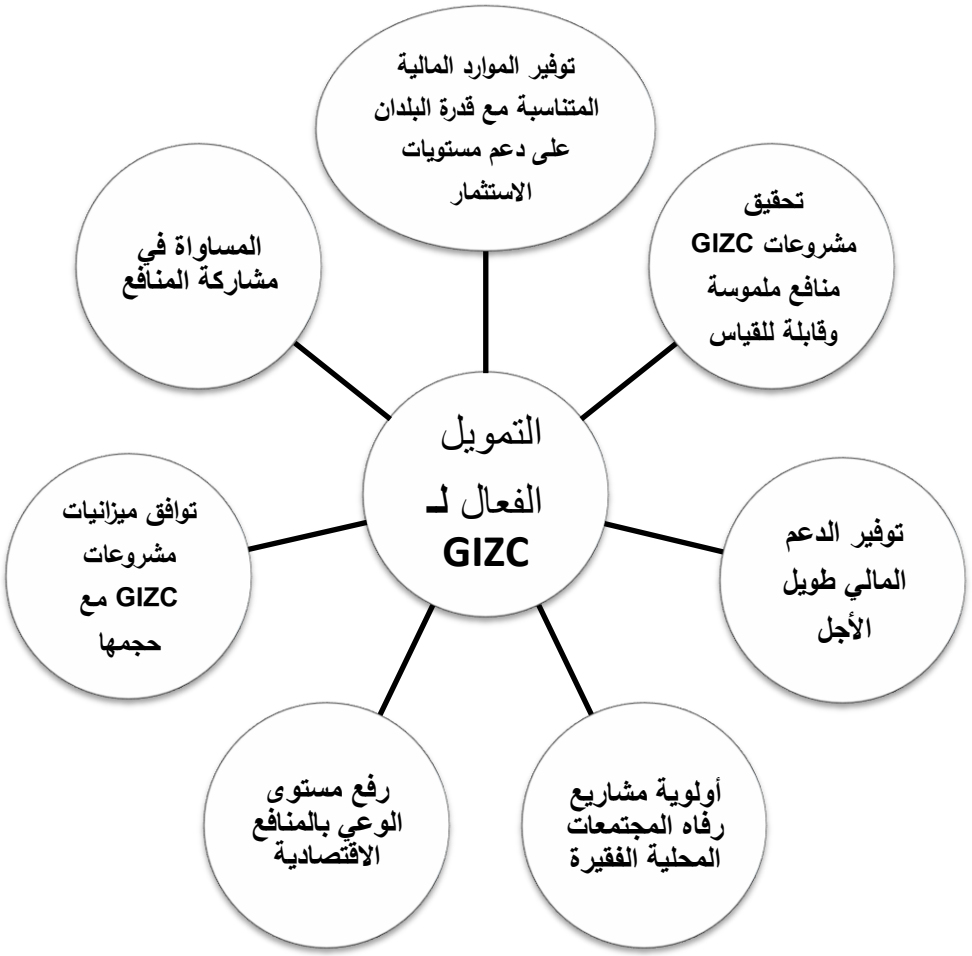

المصدر: من إعداد الباحثة

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، مرجع سبق ذكره** ، ص:05.

[2] LOUIS BRIGAND, **op-cit,** p : 64.

المطلب الرابع: متطلبات المراقبة والتقييم

يتطلب السير الحسن لعملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية استخدام وتعزيز الآليات المناسبة للرصد والمراقبة، وتحديث قوائم الجرد الوطنية للمناطق الساحلية باستمرار. وتتعدد أدوات المراقبة والتقييم ما بين: دراسة القدرة الاستيعابية للمواقع، تقييم آثار التغيرات المناخية، إدارة وتقييم المخاطر البيئية، تقييم الآثار البيئية للمشاريع، تحليل العائد والتكلفة...الخ.

الفرع الأول: الطاقة الاستيعابية

تتمثل الطاقة الاستيعابية في الحد الأقصى للنشاط أو لعدد المستخدمين الذين يمكن أن تستوعبه الموارد الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، من دون تعريض المورد والمنطقة للتدهور، ودون تأثر المجتمع المحلي تأثراً سلبياً أو تدهور جودة التجربة التي يتمتع بها زائرو المكان.[1]

ويسمح تحديد القدرة الاستيعابية لنشاط معين بوضع إطار للتنمية والإدارة في المنطقة المعنية. وتنتشر دراسات القدرة الاستيعابية بشكل أكبر في المواقع والمشاريع السياحية، غير أنه من الواجب استخدامها في كافة النشاطات المستغلة في المناطق الساحلية نظرا لطبيعتها الحساسة التي لا تحتمل ضغوط القطاعات المتعددة نظرا لضيق مساحة المناطق الساحلية بشكل عام.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر البيئية

يمكن تعريف إدارة المخاطر البيئية بأنها: "النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة؛ وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس وتخفيض وتقييم المخاطر وتطوير الإستراتيجيات لإدارتها."[2] وتتميز المناطق الساحلية بقابليتها للتعرض للكثير من المخاطر والكوارث الطبيعية مثل: الأعاصير، الفيضانات، التسونامي، انزلاقات الأراضي ، البراكين، الزلازل، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن الأنشطة البشرية والتقنية مثل حوادث انسكاب النفط، حوادث النقل، الحرائق، الكوراث النووية.

ويعد تسرب النفط وغيره من المواد السامة بسبب الحوادث البحرية، من أكثر المخاطر انتشارا بالساحل، وأكثرها تأثيرا على حياة الكائنات البحرية والإنسان في نفس الوقت. وينبغي تنظيم الإجراءات الإدارية المناسبة على الصعيد الوطني، مع مشاركة جميع السلطات الساحلية. [3] وتعالج خطط استجابة الطوارئ في حالة حوادث التلوث البحري قضايا بيئية، إدارية، عملياتية، لوجستية وتقنية في نفس الوقت. وتتمثل العناصر الرئيسية لخطط الطوارئ في تحديد حجم التسرب، تقييم مخاطر التسرب، وإجراءات إزالة التسرب، وتنظيم التدخل والتصدي للانسكابات وآثارها البعدية.[4]

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، مرجع سبق ذكره** ، ص:06.

[2] سعيد عبد العزيز ،عثمان شكري رجب العشماوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:86.

[3] PNUE, **op-cit**, p :63.

[4] Anne CADORET, **op-cit,** p :117.

الفرع الثالث: تحليل العائد والتكلفة

يعرف تحليل العائد والتكلفة على أنه:"عبارة عن عملية منهجية يمكن من خلالها حساب فوائد وتكاليف مشروع أو قرار أو سياسة حكومية ما والمقارنة بينها. وهناك غرضان لتحليل التكلفة والفائدة:[1]

1. تحديد ما إذا كان الاستثمار/القرار الذي تم اتخاذه سليمًا (التبرير/الجدوى).
2. توفير أساس يمكن الاعتماد عليه في المقارنة بين المشروعات.

وتُبنى هذه العملية على أساس المقارنة بين التكلفة الإجمالية المتوقعة لكل خيار في مقابل العوائد الإجمالية المتوقعة، لمعرفة ما إذا كانت العوائد تفوق التكاليف، وبأي كمية. ويتم التعبير عن العوائد والتكاليف بمصطلحات نقدية، ويتم ضبطها على القيمة الزمنية للنقود، وبالتالي يتم التعبير عن كافة تدفقات العوائد وكذا تدفقات تكاليف المشروع بمرور الوقت.

وفي هذا السياق، توجه العديد من منتجات الأنشطة الساحلية إلى الأسواق (الخدمات السياحية، المنتجات الصناعية، منتجات مصائد الأسماك). ورغم ذلك، فإن العوائد و/أو الأضرار البيئية والاجتماعية نادرا ما تراعى. حيث يقتصر التقييم عادة فقط على الناحية المالية بغية تحقيق العوائد النقدية السريعة. وذلك نتيجة لكون الأنشطة التي تراعي حماية البيئة تتطلب نفقات كبيرة وفترات طويلة لإنتاج العوائد، وتصعب فيها عملية تحليل التكاليف والعوائد، وخاصة التداخلات بين التكاليف والعوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.[2]

وتعرف التكاليف البيئية بأنها عناصر التكاليف التي تنشأ نتيجة قياس ورقابة وتصحيح آثار الأنشطة الناتجة عن إتخاذ قرارات لها آثار سلبية محتملة على كافة مكونات البيئة (إنسان – حيوان –نبات – هواء – تربة).[3] ويمكن حصر التكاليف المرتبطة بالبيئة ضمن ثلاثة أنواع:[4]

1. تكاليف الأضرار البيئية: وتشمل النفقات المرتبطة بتدهور الأوضاع البيئية وحدوث التلوث.
2. تكاليف معالجة الأضرار: وتشمل نفقات معالجة وإزالة آثار الأضرار، مثل تكاليف معالجة المياه الملوثة.
3. تكاليف تقليل حدوث الأضرار: تشمل النفقات التي تتحملها الدولة والمجتمع لمنع حدوث الأضرار كالتلوث أو جعله في حدود المستويات المقبولة بيئيا، مثل عمليات الرصد والمراقبة أو مثل فرض أعباء مالية على الأنشطة الملوثة للبيئة.

أما العوائد البيئية فتتمثل في حماية الأنواع الطبيعية والنظم البيئية وزيادة إنتاجيتها، وحد ومعالجة آثار التلوث، والتقليل من المخاطر الصحية، وزيادة القيم الجمالية، وزيادة فرص الاستفادة من المزايا البيئية.

وتتميز عملية تحليل العوائد والتكاليف بصعوبة تقدير المنافع المستمدة وخاصة في المشروعات ذات الأهداف البيئية الشائعة في المناطق الساحلية ضمن عملية التسيير المندمج. فمثلاً عند تنظيف بحيرة ما

---

[1] حامد محمد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 312 .

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، مرجع سبق ذكره** ، ص:09.

[3] Shahid Ansari & others, **Measuring and managing environmental costs**, 1edition, McGraw Hill/Irwin, 1998 , USA, p:15

[4] عماد الدين الفاضل عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 60.

تخلق عدة منافع صناعية تتضمن زيادة إنتاجية الموارد السمكية وبالتالي زيادة عوائدها الاقتصادية، وارتفاع عوائد الأفراد الذين يستعملون البحيرة في النشاطات الترفيهية كالسباحة والتزحلق وأيضاً عوائد لسكان المنطقة الذين يستهلكون مياه البحيرة.

وليس من الصعب تحديد المستفيدين من تحسن النوعية البيئية ولكن الصعوبة تكمن في قياس عوائدهم الكامنة أو المحتملة، ومدة تحقق هذه العوائد، ومدى تحققها فعليا.[1]

الفرع الرابع: تقييم الآثار البيئية

يعرف تقييم الأثر البيئي بأنه:" دراسة الآثار الايجابية والسلبية المحتملة للمشروع على البيئة من كافة جوانبها: الطبيعية، الحيوية، الاقتصادية والاجتماعية، وتقدير هذه الآثار بالنفقات والعوائد الاجتماعية والآثار البيئية كمعيار للاختيار بين البدائل المطروحة".[2] ويساعد التقييم البيئي متخذي القرارات الاقتصادية في الاختيار بين البدائل المطروحة، فهو بذلك وسيلة وليس غاية في حد ذاته. ويمكن أن يتم تقييم الآثار البيئية على مستوى المؤسسة أو المشروع أو القطاع أو الإقليم أو حتى على مستوى الدولة.

ويعد أسلوب تقييم الآثار البيئية للمشروعات الاقتصادية أداة مهمة لضمان تحقيق الاستدامة والاستغلال الأمثل للموارد البيئية، المادية، البشرية، والمعنوية. والذي يسمح بالتعرف على المشكلات البيئية في المناطق الساحلية وتحديد أنسب طرق التعامل معها منذ بداية عمل هذه المشروعات، وذلك حتى يمكن تحقيق التوافق بين عملية التنمية وحماية البيئة وهو الهدف الأول لاستراتيجيات GIZC.

إن القيام بعملية تقييم الآثار البيئية شرط ضروري لا يمكن التنازل عنه لأي مشروع مهما كان نوعه داخل المنطقة الساحلية في إطار استراتيجية GIZC، وذلك بغية:[3]

- ضمان سلامة المشروعات من الناحية البيئية وضمان استدامتها.
- ضمان إدراج الاعتبارات البيئية في دورة المشروع في مرحلة مبكرة والالتزام بأفضل المعايير.
- ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التخطيط واتخاذ القرار.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية في منطقة المشروع.
- تحقيق وفرة في رأس المال وتكاليف المشروع وحمايته من المخاطر غير المحسوبة وتغطية العائد الاقتصادي وضمان إستمراريته .

1- خطوات تقييم الأثر البيئي:

غالبا، معظم عمليات تقييم التأثير البيئي تتبع مجموعة من المراحل الرئيسية الموحدة، والتي لا تختلف في مشروعات المناطق الساحلية عن غيرها من المشروعات، وتتلخص في الشكل التالي:

[1] **Shahid Ansari & others, op-cit, p:21.**

[2] حامد محمد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 377.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **كتيب تدريب تقييم التأثير البيئي**: (تاريخ ووقت الإطلاع 2016/07/15، 12سا.10د) https://unep.ch/etb/publications/EIAman/Arabic/Topic_1_EIA_body.pdf

شكل رقم (23): مراحل تقييم الأثر البيئي

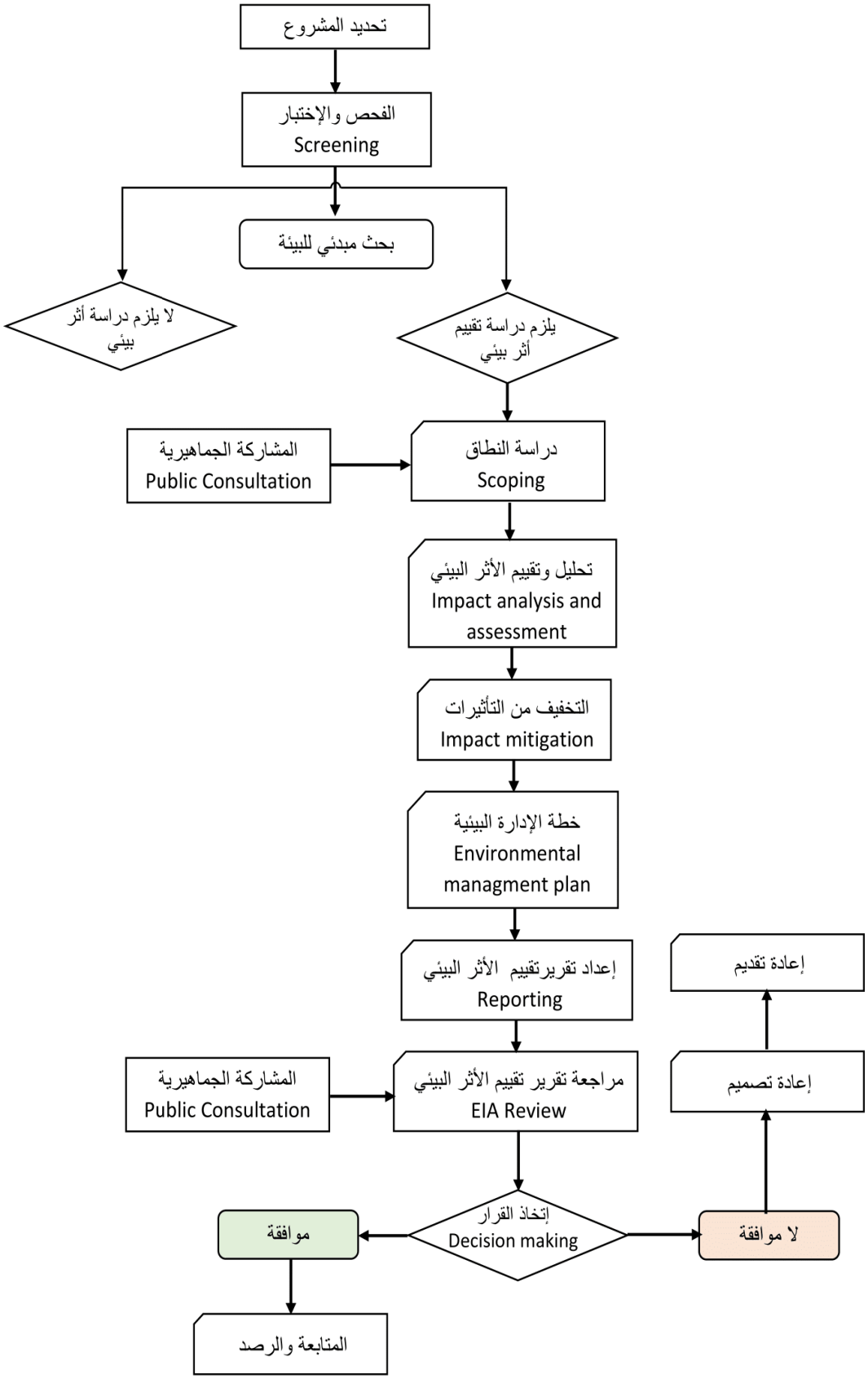

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **كتيب تدريب تقييم التأثير البيئي**، ص:22.

أ- الفحص والاختبار:[1]

هي الخطوه الأولى في التقييم البيئي وتهدف إلى تحديد فيما إذا كان المشروع المقترح يحتاج إلى إجراء تقييم أثر البيئي أم لا ، إضافة الى تحديد مستوى التفصيل المطلوب (دراسة تقييم أثر بيئي تفصيلية، دراسة مبدئية أو لا يحتاج الى أي دراسة تقييم بيئي).

يتم في هذه الخطوه كذلك مراجعة اللوائح البيئية التشريعية الخاصة بالدولة ويتم بناء عليها تحديد نوع التقييم البيئي اللازم للمشروع المقترح (أولي، شامل). ومن ثم دراسة نشاطات المشروع المقترح و حجمها، موقع المشروع، مستوى اهتمام الجهات المعنية والجماهير بالمشروع، إضافة إلى طبيعة التأثيرات البيئية المتوقعة. حيث تستخدم أدوات مختلفه مثل زيارة موقع المشروع، جمع معلومات عن البيئة المحيطة، والقيام ببحث أو مسح ميداني. وبناء على المعلومات الاولية التي يتم جمعها يتم تقسيم المشاريع الى ثلاثة قوائم أساسية وفقا لطبيعتها، حجمها و منطقة التنفيذ:

- القائمة (أ) وتضم المنشآت والمشروعات ذات التأثيرات البيئية الضئيلة وقد لا تحتاج إلى دراسة تقييم بيئي أو تحتاج لدراسة مبدئية.
- القائمة (ب) وتضم المنشآت والمشروعات التي يمكن أن تحدث آثار بيئية مهمة وتحتاج إلى دراسة مبدئية أو تفصيلة بحسب حجم المشروع وموقعه.
- القائمة (ج) وتضم المنشآت والمشروعات التي يمكن أن تحدث آثار بيئية خطيرة وتحتاج إلى دراسة بيئية تفصيلية، مثل المشروعات الكبيرة، أو الخطيرة.

ب- دراسة النطاق:

تهدف هذه الخطوه إلى تعريف أهم عناصر البيئة المتوقع تأثرها بنشاطات المشروع، والتأثيرات البيئية الواجب دراستها وتضمينها في دراسة تقييم الأثر البيئي. كما تشتمل على إشراك الجهات المعنية (المؤثرين و المتأثرين بالمشروع)، وذلك من خلال عقد ورش تشاورية. من أهم مخرجات هذه الخطوة ما يلي[2]:

- تعريف عناصر البيئة المتوقع تأثرها بالمشروع و طبيعة التأثيرات البيئية الرئيسية المحتملة .
- توضيح حدود دراسة التقييم البيئي.
- تعريف و مناقشة البدائل الممكنه للمشروع إن وجدت.
- إطلاع الجهات المعنية المختلفة على المشروع و أهدافه.
- تعريف الشروط المرجعية وإطار عمل دراسة تقييم التأثير البيئي للمشروع المقترح.

ج-تحليل التأثير البيئي:

في هذه المرحلة يتم تحديد وتوقع كل التأثيرات المحتملة للمشروع المقترح ثم تقييم أهمية كل تأثير منها بالتفصيل بما فيها التأثيرات الاجتماعية.

---

[1] **تقييم الأثر البيئي**، موقع ناتور مينا: (تاريخ ووقت الإطلاع 2016/07/15، 12سا.10د)
http://www.naturemena.com/TrainingZone/CourseDetails?courseID=3

[2] **نفس الموقع**

د- **إجراءات تخفيف الآثار:** [1] وتهدف إلى تقليل أو تجنب بقدر الإمكان التأثيرات البيئية السلبية للمشروع، كما تتضمن الإجراءات للتعويض فى حالة الضرر البيئي.

هـ-**خطة الإدارة البيئية:** تهدف خطة الادارة البيئية إلى تعريف منهجية واضحة لإدارة عناصر البيئة المختلفة بما يضمن عدم استنزافها وتحقيق استدامتها. تشتمل خطة الادارة البيئية على إجراءات التخفيف التي تم تعريفها اضافة إلى برنامج مراقبة لعناصر البيئة ذات الأهمية.

و- **إعداد التقرير البيئي** : ويتم في هذه المرحلة وصف نتائج تقييم التأثير البيئي وتقديمها لصانعي القرار والأطراف المعنية.

ز- **مراجعة جودة تقييم التأثير البيئي:** يتم فيها فحص مدى كفاية تقرير التقييم البيئي لمعرفة إن كان مستوف للشروط المرجعية، وكذلك يتم فى تلك المرحلة تزويد متخذ القرارات بالمعلومات الضرورية اللازمة عن المشروع.

ح- **اتخاذ القرارات:** يتم فيها الموافقة على المشروع المقترح أو رفضه، وفى حالة الموافقة يتم وضع مجموعة من الشروط والمواصفات، كما أن لصانع القرار حق الاختيار فى إرجاء الموافقة على المشروع حتى يتم إجراء بعض التعديلات بالمشروع المقترح بما يقلل من التأثيرات البيئية.[2]

ط- **التنفيذ والمتابعة:** يتم في هذه المرحلة التأكد من تطبيق شروط ومواصفات الموافقة المحددة في مرحلة الإنشاء والتشغيل؛ كما يتم التأكد من تطبيق إجراءات التخفيف ومعرفة مدى كفاءتها؛ ورصد اتخاذ أيّ إجراءات ضرورية للتغلب على المشكلات ،ولتقوية تطبيقات تقييم التأثير البيئي مستقبلاً.

ك- **اشراك المعنيين:** تهدف عملية إشراك المعنيين في دراسة تقييم الأثر البيئي إلى إطلاع الجهات المختلفة على نشاطات المشروع وأهدافه كما تتيح جمع معلومات إضافية عن التأثيرات المتوقعة. تمكن هذه العملية من دراسة البدائل المقترحة للمشروع وعناصره لتقليل التأثيرات السلبية وتحسين الإدارة البيئية. وتكون مشاركة المعنيين في دراسة تقييم الأثر البيئي خلال ثلاثة مراحل أساسية:[3]

- **مرحلة دراسة النطاق:**

بهدف اطلاع المعنيين على نشاطات المشروع ومناقشة البدائل والتأثيرات المتوقعة.

- **مراجعة تقييم الأثر البيئي:**

بهدف جمع الملاحظات على مكونات الدراسة.

- **التنفيذ و المتابعة:**

بهدف الاستجابة للمشاكل و الملاحظات التي تنشأ خلال تنفيذ المشروع.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **كتيب تدريب تقييم التأثير البيئي:** (تاريخ ووقت الإطلاع 2016/07/15، 12سا.10د)
https://unep.ch/etb/publications/EIAman/Arabic/Topic_1_EIA_body.pdf

[2] **نفس الموقع**

[3] **تقييم الأثر البيئي**، موقع ناتور مينا: (تاريخ ووقت الإطلاع 2016/07/15، 12سا.10د)
http://www.naturemena.com/TrainingZone/CourseDetails?courseID=3

المبحث الثاني: توجهات قطاعات النشاط وفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

تستغل المناطق الساحلية بشكل مكثف ومتزايد في عدد كبير من الأنشطة ومن طرف قطاعات مختلفة ومتعددة؛ تتشارك كل هذه القطاعات في استغلال عدد محدود من الموارد والأراضي الساحلية بطريقة مستقلة منفردة، مما يؤدي إلى فرط وسوء استغلال الموارد الطبيعية وتضرر النظم البيئية من جهة، ومن جهة أخرى يتسبب في ظهور صراعات الاستخدام وتعارض المصالح بين مستخدمي الموارد الساحلية. ويمكن حصر أهم القطاعات التي تركز عليها عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية في: البيئة، السياحة، الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، التهيئة الحضرية والعمرانية، القطاعات الاقتصادية: (الصناعة، الزراعة، التجارة)، والموانئ والنقل البحري.

المطلب الأول: قطاع السياحة وفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

الفرع الأول: انعكاسات السياحة الساحلية

تمثل الأنشطة السياحية في المناطق الساحلية محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي في كثير من البلدان ذات الواجهة الساحلية لاسيما في الدول الجزرية. وحسب تقرير حالة الموارد السمكية في العالم لسنة 2016 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تصل الإيرادات التي تدرها السياحة البحرية والساحلية في العالم إلى حوالي 161 مليار دولار أمريكي سنويا. كما توفر أكثر من 6.5 مليون وظيفة في العالم. [1]

وتعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحاً في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية. أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في أعداد ونوعية السياح، وهو ما يؤدي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية .[2]

وتعد السياحة الساحلية أكثر الأنواع السياحية شعبية ورواجا في العالم لسهولة الوصول إلى الشاطئ ومجانيتها فعلى سبيل المثال يفضل 63% من الأوروبيين ممن يقضون الإجازات الذهاب إلى السواحل، كما تعتبر منطقة البحر المتوسط مقصدا سياحيا رائدا إذ من المتوقع زيادة عدد السائحين الذين يزورون البحر المتوسط من 220 مليون إلى 350 مليون (مع حلول سنة 2020) في أقل من عشرين سنة.[3]

وتستند السياحة في المناطق الساحلية من جهة إلى مزيج متفرد من الموارد الطبيعية على الحدود الفاصلة بين البيئتين اليابسة والماء، والمتمثلة في المناخ والماء والشواطئ والمناظر الطبيعية الخلابة والتنوع الحيوي الثري (البري والبحري/ النباتي والحيواني)؛ ومن جهة أخرى إلى البنية التحتية الجيدة، وتوفر النقل والمواصلات. حيث شكلت هذه المميزات مجالا جاذبا للخدمات والنشاطات الترفيهية التي تحقق الربح المادي

---

[1] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية والأحياء المائية في العالم**، روما، 2016، ص:81.

[2] مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة : تحدياتها و آفاقها المستقبلية**، الطبعة الأولى، دار رسلان للنشر، دمشق، 2014، ص:27.

[3] أبحاث الاتحاد الأوروبي الساحلي والبحري، **السياحة المستدامة :**
http://www.coastlearn.org/eg/introduction.html (تاريخ ووقت الإطلاع 2015/11/15، 13.30)

في العديد من المقاصد الساحلية من بينها: ممارسة الرياضات ذات الصلة بالبحر والساحل، رحلات المراكب، الاستمتاع بالمأكولات البحرية والثقافة المحلية، الغطس وتصوير الأعماق البحرية...الخ.

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة كزيادة مصادر الدخل، ومناصب الشغل، وجذب الأنشطة التنموية..الخ إلا أنها تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر التلوث والتدهور في البيئة والمجتمعات المحلية. وفي هذا الإطار، يمكن ذكر التأثيرات السلبية التالية:[1]

- زيادة أعداد السياح تمثل عبئاً على مرافق الدول من وسائل النقل، الفنادق، وكافة الخدمات، مما يؤدي إلى استهلاك أكبر للموارد الطبيعية وخاصة المياه.
- إحداث التلف ببعض الآثار لعدم وجود ضوابط، أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق.
- ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية يؤدي إلي الإضرار بالأحياء البحرية والشعب المرجانية.
- زيادة تلوث مياه البحر إلى درجة أن بعض الشواطئ لم تعد صالحة للاستحمام.
- إحداث تعديلات جوهرية في البيئة الساحلية الهشة بسبب مشروعات التنمية السياحية والترفيهية.
- انتشار القمامة والفضلات والملوثات بأنواعها.

ويلخص الشكل الموالي: تأثيرات وانعكاسات تنمية السياحة الساحلية

الشكل رقم (24): تأثيرات وانعكاسات السياحة الساحلية

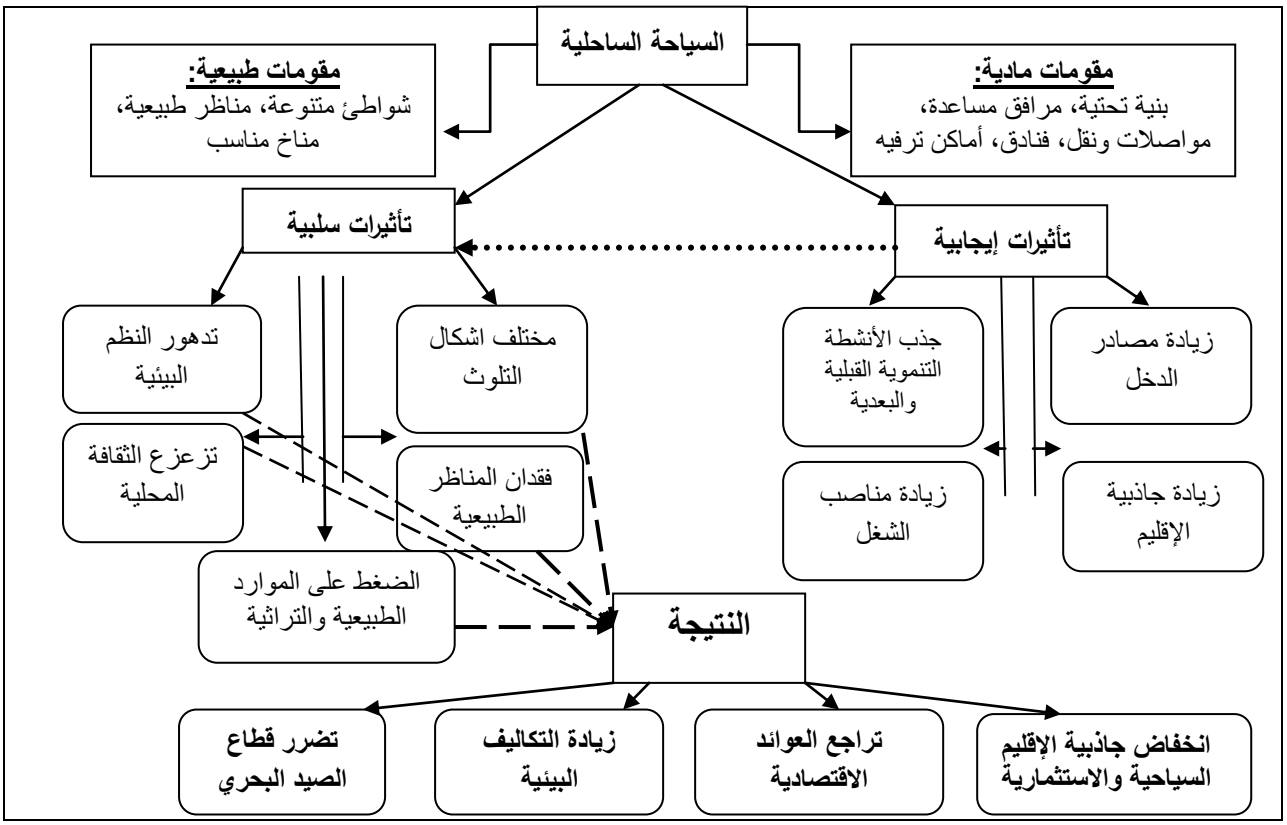

المصدر: من إعداد الباحثة.

[1] سالم حميد سالم وطارق سلمان، **الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة**، مقال منشور المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد (1) عدد (2)، 2009، ص،ص:99،98.

يوضح الشكل السابق أن هناك علاقة ذات اتجاهين بين تأثير السياحة على البيئة، وتأثير نوعية البيئة على إمكانات التنمية السياحية؛ فلا تقتصر الآثار السلبية للسياحة غير المستدامة على تدهور البيئة فحسب، بل إن التهدور الحاصل في البيئة يؤثر سلبا على جاذبية المناطق وبالتالي يتسبب في تراجع المداخيل السياحية. على سبيل المثال، قد يؤدى سوء نوعية المياه الناتجة بسبب تكاثر الطحالب الناتجة عن زيادة تصريف مياه الصرف الصحي خلال مواسم الذروة بدوره إلى انخفاض التوافد السياحي وبالتالي تراجع عائدات السياحة.

الفرع الثاني: السياحة المستدامة

نتيجة للآثار غير المرغوبة للتنمية السياحية غير المسؤولة، كان لزاما تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية، وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من جـهة أخرى، وهو ما نشأ عنــه مفهوم جديد للسياحة يعــبر عنــه بالسياحة المسـتدامــة.

وتعد الاستدامة شرطا رئيسيا لا يمكن الاستغناء عنه في المشاريع السياحية في إطار مقاربة التسيير المندمج، وذلك لكونها تهدف إلى إيجاد التوازن بين متطلبات السياحة والأنشطة البحرية الترفيهية والبيئات الحساسة والتنوع الحيوي،[1] ودعم فرص التطوير المستقبلي بطريقة تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.[2]

وتستخدم السياحة المستدامة مجموعة من إجراءات المعالجة والردع من بينها إدماج تكلفة الخدمات البيئية والتلف وعمليات الإصلاح مباشرة في خانة أسعار البضائع والخدمات أو الأنشطة السياحية التي تسببها. وهكذا تسهم في تطبيق مبدأ تحمل الملوث لتكلفة إصلاح ما تسبب في تلويثه أو إتلافه في الساحل.[3]

وحسب المادة التاسعة من "بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية 2008"، فإن مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية ترتكز على تشجيع الممارسات السياحية التالية:[4]

–تشجيع السياحة الساحلية المستدامة التي تصون النظم والموارد الطبيعية الساحلية، والتراث الثقافي.

– ترويج أنماط معينة من السياحة الساحلية، بما في ذلك السياحة الثقافية، والريفية، والإيكولوجية، مع احترام تقاليد السكان المحليين.

–تنظيم، أو عند الضرورة حظر، ممارسة الأنشطة الرياضية والاستجمامية، بما في ذلك الصيد الإستجمامي.

وتشكل السياحة البيئية أحد الأنواع السياحية التي تتبع بشكل مثالي مبادئ التسيير المندمج للمناطق الساحلية، وتعرف السياحة البيئية من قبل الصندوق العالمي للبيئة بأنها "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر".[5]

---

[1] الهيئة السعودية العليا للسياحة، **خطة السياحة وإدارة المناطق الساحلية للبحر الأحمر**، المملكة العربية السعودية، ص: 02.

[2] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص:39.

[3] Robert Kay & others, **op-cit**, p: 254.

[4] **بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008**، المادة 9، ص،ص:09،10.

[5] لمياء السيد حنفي، فتحي الشرقاوي، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008 ،ص 37.

وتعد السياحة البيئية* نوعا مسئولا بيئيًا بحيث تروج للمحافظة على الموقع الطبيعي، وتهدف إلى أقل قدر من الضرر ممكن على الطبيعة ومواردها، مع ضمان تحسين رفاهية السكان المحليين، وحماية موروثهم الثقافي. ويكثر انتشار هذا النوع على مستوى السواحل في المناطق المحمية الطبيعية البحرية والساحلية.

الفرع الثالث: السياحة حسب متطلبات عملية التسيير لمندمج للمناطق الساحلية

إضافة إلى ضرورة أن تكون السياحة في المناطق الساحلية مستدامة، تشترط عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية (حسب نتائج تحليلنا)على الفاعلين والسلطات السياحية ضرورة التنسيق والتكامل، زيادة على تغليب مبدأ الحماية البيئية على العوائد الاقتصادية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (25): متطلبات القطاع السياحي ضمن رؤية مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

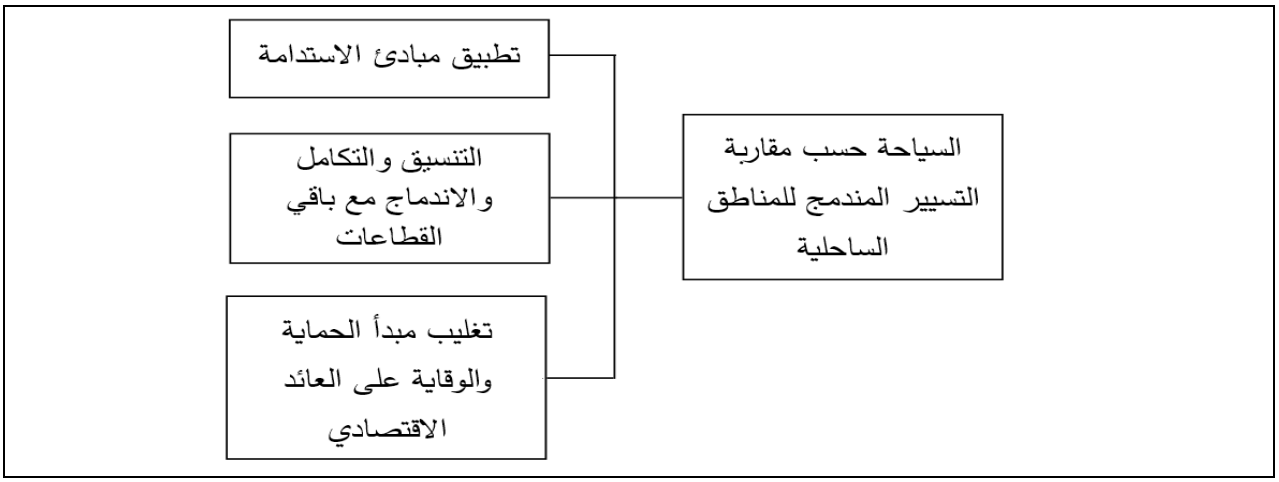

المصدر: من إعداد الباحثة.

إنطلاقا من الشكل أعلاه تتمثل مضامين هذه المتطلبات في:

1- ضرورة التنسيق والشراكة الفعالة:

لا يمكن الموافقة على سياسات القطاع السياحي دون توفر التكامل والاندماج مع باقي الجهات المختلفة ذات العلاقة والمصلحة (البيئة، الصيد البحري، العمران وتهيئة الإقليم، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الزراعة، الصناعة والبتروكيماويات، القطاع الخاص...الخ)، وذلك بشكل يضمن تحقق المصالح الخاصة لكل قطاع من جهة، ومن جهة أخرى يضمن عدم إضرار البيئات الطبيعية والمجتمعات الساحلية.

في إطار تحقيق الشراكة الفعالة القائمة على التنسيق المستمر والتعاون بين الأطراف ذات المصلحة وشتى القطاعات، وعلى سبيل المثال تقترح الهيئة العليا للسياحة السعودية منهجية تفكير وعمل يمكن الاستفادة منها في وضع خطط السياحية الساحلية المستدامة، موضحة في الشكل التالي:

*هناك اختلاف في ترجمة مصطلح ecotourism إلى اللغة العربية، فجزء« eco» مشتق من كلا البعدين البيئي والاقتصادي (ecology-economy) ولذلك فان مصطلح سياحة بيئية يحجب البعد الاقتصادي لهذا النوع من السياحة. وعليه، ظهرت مصطلحات أخرى من أهمها مصطلح" الأيكوسياحة"، للمزيد انظر:

Chakour Said Chaouki et Chaker Asmaa, **Réflexion autour de la relation :Aire marines protégées, Ecotourisme et de développement durale des territoires littoraux**, la revue des sciences économiques, vol 15, N15, université de Sétif, 2015.

الشكل رقم (26): عناصر منهجية التفكير في خطة السياحة والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية

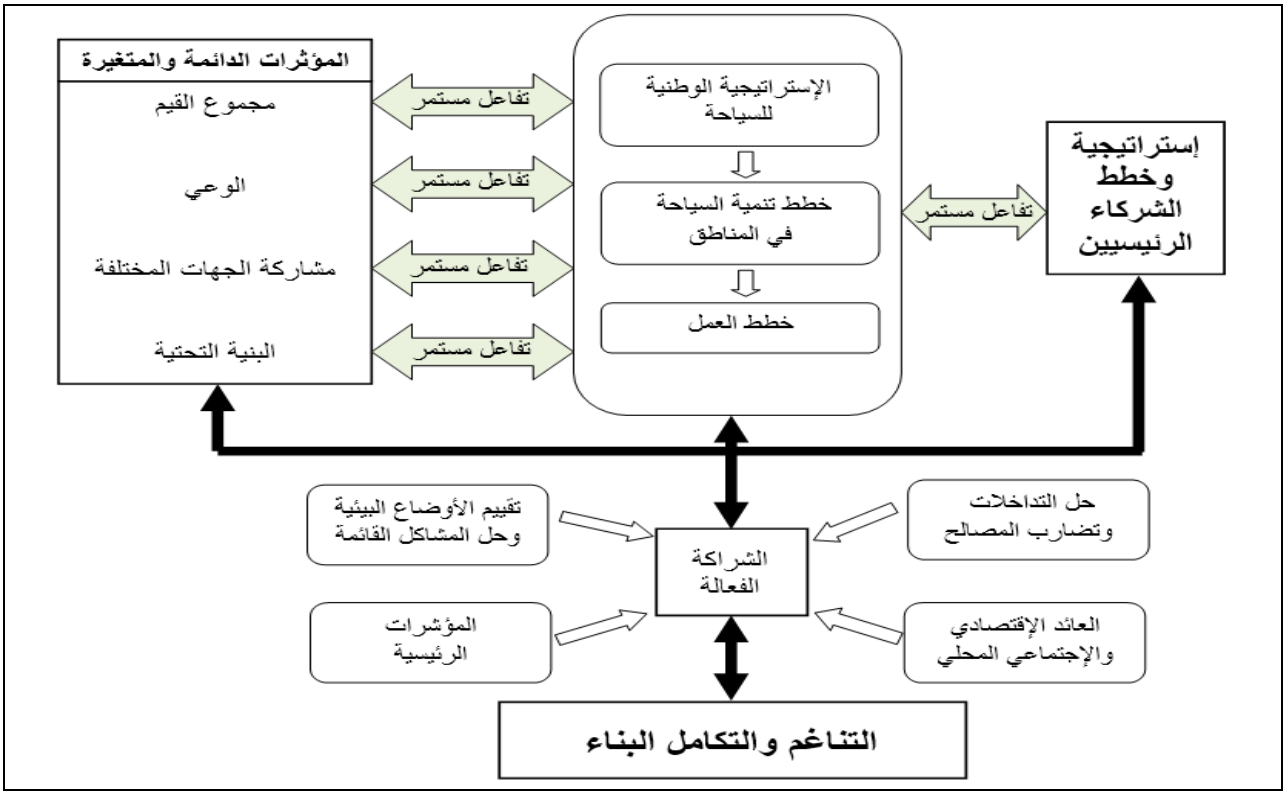

المصدر: الهيئة السعودية العليا للسياحة، **خطة السياحة وإدارة المناطق الساحلية للبحر الأحمر**، المملكة العربية السعودية، ص: 04.

تنطلق منهجية التفكير الموضحة في الشكل أعلاه من الاستراتيجية الوطنية للسياحة، وما نتج عنها من برامج وخطط عمل محلية حسب المناطق، والتي تشترط لنجاحها الوعي والشراكة الفعالة بين القطاعات من خلال ضبط مجموعة متطلبات وعناصر تشمل:

- حل التداخلات وتضارب المصالح بين الأطراف المعينة.
- تقويم الأوضاع البيئية وإنهاء المشاكل ومسبباتها.
- ضمان العائد الاقتصادي والاجتماعي المحلي.
- معرفة وتحليل المؤشرات الرئيسية التنموية القطاعية.

2-تقليل الصراعات بين قطاعي السياحة والصيد البحري:

ينتشر الصراع بين قطاعي السياحة والصيد البحري بشكل جلي على الموارد الساحلية، سواء في البر أو البحر، فقد يؤدي إقامة التجهيزات والاستثمارات السياحية على طول الساحل، بتضييق المساحة المخصصة لموانئ وتجهيزات الصيد البحري، وخاصة الصيد الحرفي التقليدي الذي تمارسه طبقات متوسطة وقليلة الدخل غالبا، والتي لا تمتلك نفس قوة التأثير التي يمتلكها المستثمرون السياحيون الذين ينتمون غالبا إلى طبقات مرتفعة الدخل.

أما في البحر، فيبرز الصراع بين القطاعين على الثروة السمكية وخاصة سياحة الصيد البحري التي تقوم على الصيد الترفيهي الذي يتمثل الهدف منه في الاستمتاع بالصيد دون الرغبة في تحقيق عائدات من

وراء بيع الكميات المصطادة. هذا النوع من الصيد يخلق ضغطا إضافيا على الثروة السمكية، ويفتح باب الصراع على هذه الثروة مع الصيد التقليدي التجاري.[1]

من جهة أخرى قد تتأثر الأنشطة السياحية سلبا بأنشطة الصيد التجاري وخاصة أنشطة الغوص، وسياحة الصيد، وذلك بسبب الأساليب المدمرة التي تستخدم أحيانا في الصيد (المتفجرات، شباك الجر القاعي) والتي تتسبب في تدمير الأحياء البحرية مثل الشعاب المرجانية، إضافة إلى التلوث الذي تتسبب فيه أنشطة الصيد برا وبحرا، مما يضعف من الجاذبية السياحية.

وبناء عليه، يحتاج المتعاملون في قطاعي السياحة والصيد البحري إلى بحث سبل تنمية القطاعين جنبا إلى جنب، بحيث يتم تعظيم العوائد الاقتصادية وتقليل التأثيرات السلبية المتبادلة لكليهما، كل هذا ضمن إطار احترام البيئة؛ ويتحقق ذلك من خلال اعتماد المقاربة التشاركية المندمجة.

3-استخدام التخطيط المكاني المستدام:

بالأخذ بالاعتبار أن مساحة الشريط الساحلي عادة تتميز بالضيق، وأن السياحة الساحلية من القطاعات التي تتطلب أقصى درجة قرب من الشاطئ؛ فإنه على الفاعلين السياحيين بالدرجة الأولى احترام التشريعات التي تمنع إقامة المشاريع والبناء على بعد مسافات معينة من الشاطئ حسب قوانين كل دولة. [2] كما أن السلطات مطالبة بإجراء تخطيط مكاني دقيق لتوزيع الأنشطة في المناطق الساحلية واستخدام أدوات مساعدة على اتخاذ أفضل القرارات على المدى البعيد، وتخصيص فضاءات معينة تقتصر على النشاطات السياحية حتى لا تتعدى على المناطق العذراء أو الزراعية أو الهشة.

ونشير وهنا إلى التناقض بين السياسات النظرية التي تتبناها مختلف الدول في الحفاظ على البيئة والمناطق الزراعية، بينما تمنح حقوق الاستغلال والامتيازات السياحية على مناطق ذات طبيعة زراعية بحتة، أو ذات تنوع بيئي هام. وبالرغم من المداخيل المغرية التي توفرها السياحة الساحلية إلا أن السلطات مطالبة بدور محوري في تسيير النشاطات السياحية بالسواحل؛ كتنظيم التوافد على الشواطئ، ومنع حرية الدخول إلى الشواطئ ذات النظام البيئي الهش، وتوزيع النشاطات السياحية ذات الطابع الكثيف نحو مسافات أبعد.

من جهة أخرى،

4- أسبقية الحماية البيئية على المداخيل الاقتصادية:

حسب مبادئ التسيير المندمج للمناطق الساحلية فإن ضرورة الحماية البيئية مقدمة على المداخيل الاقتصادية؛[3] فعلى سبيل المثال إذا تنازع قطاعا الزراعة والسياحة على قطعة أرض زراعية ساحلية فإن الأولوية تكون لقطاع الزراعة حتى لو كان المداخيل السياحية المرجوة مضاعفة، وإذا قررت السلطات البيئية أن منطقة معينة ممنوعة على مشاريع التنمية السياحية فإن السلطات العامة مطالبة بالاستجابة لذلك.

---

[1] Aliou Sall, tourisme et communautés des pêcheurs, Economie et Humanisme, N358, centre pour le développement des technologie intermédiaire de la pêche, Dakar, 2001, p,p :22 ;23.

[2] United Nations Environment Programme(UNEP), **sustainale coastal tourism an integrated planning and management approach**, ISBN :978-92-807-2966-5 ,2009,p :49.

[3] Timothy Beately & others, **op-cit**, p:35

كمثال آخر فإن الشعاب المرجانية التي تدعم حوالي 70 مليون رحلة في العالم كل عام، كما تدر إيرادات قدرتها تقارير "**مبادرة** "**رسم خريطة ثروة المحيطات**" التي نظمت بالتشارك بين منظمة حفظ الطبيعة والبنك الدوليبحوالي 36 مليار دولار سنويا منها 19 مليار دولار من إيرادات السياحة الفعلية "في الشعاب المرجانية" مثل الغوص وركوب القوارب الزجاجية ومشاهدة الحياة البحرية؛ و16 مليار دولار أخرى تأتي من سياحة "المناطق المجاورة للشعاب"، والتي تشمل التمتع بالمشاهد الجميلة والشواطئ إلى المأكولات البحرية المحلية وركوب الألواح الخشبية وغيرها من الأنشطة التي يوفرها تأثير المأوى الذي تحدثه الشعاب المجاورة.[1]

هذه الإيرادات المغرية التي توفرها الشعاب المرجانية إذا تزامنت مع أخطار تهدد حياة الشعاب المرجانية كالتلف أو التلوث، فإنه الواجب التخلي فورا عن النشاطات السياحية المتسببة في ذلك مقابل حماية وصون هذه الشعاب التي يتعدى نفعها القيمة الجمالية، بل يمكن أن تمنع الموج من التسبب في تآكل خط الساحل وتحد من خطر العواصف التي يمكن أن تضر صناعة السياحة وغيرها من القطاعات.

ومن الضروري الاعتراف أن تحقيق الاستدامة في السياحة الساحلية أمر صعب جدا على المستوى العملي الواقعي، ويتطلب مجهودات مكثفة ووعيا كبيرا، كما قد يتطلب تضحية ببعض الامتيازات السياحية التي قد تكون سببا في صراعات مع المستثمرين أو أصحاب المصالح، ولهذا على الأطراف المعنية بتنفيذ ومراقبة عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية إيلاء أهمية خاصة جدا لقطاع السياحة والاجتهاد للوصول إلى حلول مرضية لكافة الأطراف، بحيث تكفل ازدهار الوجهات السياحية وتطويرها ضمن إطار متكامل من الفرص الاستثمارية والترويج والتسويق للمواقع الاستثمارية ونقاط الجذب، مع التناغم الكامل مع البيئات الحساسة والتنوع الحيوي الفريد للسواحل.

المطلب الثاني: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية حسب مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

يشكل الصيد البحري وتربية الأحياء المائية نشاطا اقتصاديا حيويا، ومصدرا هاما للأغذية والدخل سبل العيش لمئات الملايين من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم، حيث وصلت إمدادات الأسماك للفرد الواحد في العالم إلى 20 كيلوغرام سنة 2014 .[2] وحسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة العالمية لسنة 2000 يقدم هذا القطاع عالميا جملة من المنافع من بينها:[3]

- ينتج حوالي 100 مليون طن من الأسماك والمنتجات السمكية سنويا.
- يسهم في رفاهية البشر من خلال ما يقدمه من سبل معيشة لنحو 200 مليون نسمة.
- يوظف أكثر من 65 مليون شخص في العالم.

---

[1] البنك الدولي، **ا لسياحة المستدامة يمكن أن تعزز الاقتصاد الأزرق: الاستثمار في صحة المحيطات مرادف لتوليد ثروة المحيطات:**
https://blogs.worldbank.org/voices/ar/Sustainable-Tourism-Can-Drive-the-Blue-Economy
(تاريخ ووقت الاطلاع 2017/06/30، 15.30)

[2] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية والأحياء المائية في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص:05.

[3] منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية**، مجلة الخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد، العدد رقم 8، روما، 2000، ص:06.

- تزود مصايد الأسماك إضافة إلى تربية الأحياء المائية النظام الغذائي للإنسان بما نسبته 17 % من البروتين الحيواني العالمي.
- يعتمد أكثر من مليار نسمة وخاصة في البلدان الفقيرة من العالم على المنتجات السمكية في الوفاء باحتياجاتهم من البروتين الحيواني.
- يسهم في رفاهية البشر من خلال توفير المنافع الاجتماعية الأخرى مثل الخدمات الترويحية.
- تشكل الأسماك إحدى أكثر السلع الغذائية تداولا في التجارة العالمية.

الفرع الأول: الموارد السمكية والاستدامة

تتوفر المناطق المتاخمة للساحل على أكبر تنوع بيولوجي بالمقارنة بأي جزء آخر من البحر، وتعد مصايد الأسماك من الموارد الطبيعية المتجددة حيث لها القدرة على تعويض ما تفقده من عناصرها عند الاستغلال الرشيد لها.[1] وترجع خاصية تجدد الموارد السمكية إلى الطبيعة الديناميكية لهذه الموارد التي تتضمن ولادة للأجيال المتتابعة، ثم نموها ثم هلاكها؛ وذلك من خلال نظام انضباطي يتكيف بصورة آلية مع أي تغير في الظروف البيئية. فبقاء واستمرار أي عنصر من هذا النظام يتوقف على استمرار الصلة بينه وبين عناصر البيئية الأخرى سواء حية أو غير حية، وذلك بسبب أن الغذاء هو العنصر الحاكم في النظام البيئي المائي. وبالتالي فإن أي آثار سلبية تحدث في أي من هذه المكونات البيئية تنعكس سلبيا على قدرة الموارد السمكية على العطاء والتجدد.[2]

ونظرا لكون صناعة الصيد البحري قطاعا سريع التكيف موجها نحو السوق العالمية نتيجة لاتجاه تصاعدي عالمي مستمر في استهلاك الأسماك يتسق مع الزيادة المستمرة في أعداد السكان وخاصة في المناطق الساحلية، فإنه يشهد تطورا تكنولوجيا سريعا في الأدوات والوسائل وأساطيل الصيد.

ونتيجة لذلك أصبح هذا القطاع يمتلك طاقة صيد تزيد كثيرا عن المعدل الطبيعي الذي تستطيع به النظم البيئية إنتاج الأسماك. الأمر الذي تسبب في تعرض الكثير من المصايد للإفراط في الصيد واستنزاف الموارد السمكية.[3] إضافة إلى الصيد غير القانوني إبلاغ ودون تنظيم الذي بات يشكل أكثر من 15% من الناتج السنوي الدولي الإجمالي (بما يعادل حوالي 26 مليون طن من الأسماك سنويا).[4] ناهيك عن معاناة الصيد البحري من مجموعة من الضغوط البشرية الأخرى نذكر من بينها: [5]

- التلوث الذي يسبب تغيرات كبيرة في هيكل النظام البيئي.
- الصيد المفرط، والهدر من خلال الارتجاع في البحر.
- التأثيرات على الأنواع المعرضة للخطر، وخسارة الموائل الحيوية.

---

[1] عصام الحناوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:33.

[2] أحمد عبد الوهاب برانية، **مرجع سبق ذكره**، ص:15.

[3] منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية**، مرجع سبق ذكره، ص:06.

[4] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية والأحياء المائية في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص:06.

[5] أحمد عبد الوهاب برانية، **مرجع سبق ذكره**، ص:14.

- زيادة الصراعات والمواجهات بشأن الوصول إلى المصايد.
- ضعف الحوكمة والممارسات في مجتمعات الصيد مما يشكل عقبات أمام استدامة مصايد الأسماك.

ويلخص الشكل (27) نتائج الانعكاسات السلبية لضعف إدارة المناطق الساحلية والبحرية على الموارد السمكية:

الشكل رقم (27) : تداعيات ضعف إدارة المناطق الساحلية على الموارد السمكية

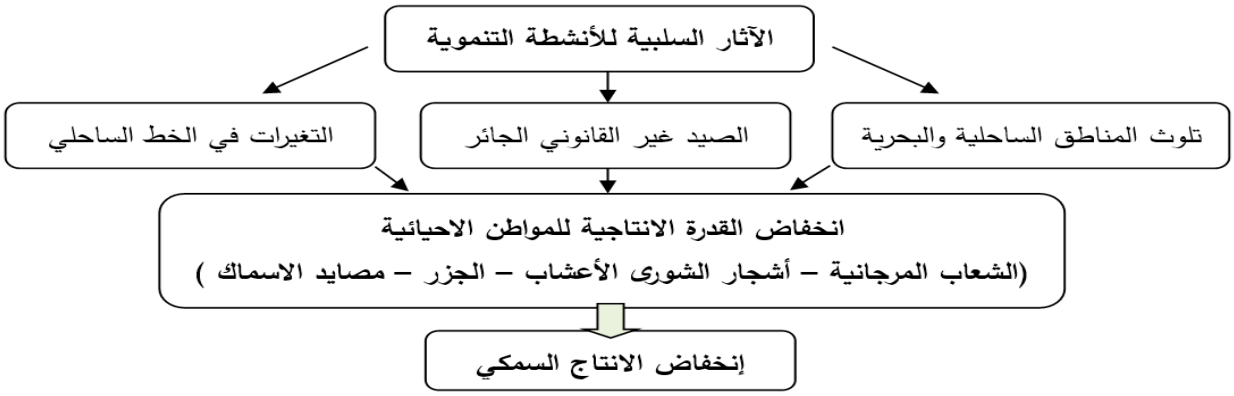

المصدر: أحمد عبد الوهاب برانية، **التنمية المستدامة للمصايد البحرية في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية العربية**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2005، ص:17.

وعليه، باتت الحاجة إلى إدارة مستدامة للموارد السمكية وحوكمتها ضرورة حتمية من أجل استدامة الموارد السمكية التي باتت تعاني من خطر الاستنفاذ. فالإدارة التقليدية لمصايد الأسماك كانت تركز على تجمعات الأسماك المستهدفة دون مراعاة العوامل الخارجية البيئية البشرية.[1] ولذلك ظهرت العديد من طرق إدارة المناطق الساحلية التي تعنى بهدف الاستدامة مثل "إدارة النظام البيئي"، و"الاقتصاد الأزرق"، و"التسيير المندمج للمناطق الساحلية".

1- الاقتصاد الأزرق:

وانبثق مفهوم الاقتصاد الأزرق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) لعام 2012. ويؤكد هذا المفهوم على أن النظم البيئية المائية السليمة أكثر إنتاجية وضرورية لتحقيق اقتصادات مستدامة.[2]

وفي هذا الإطار أطلقت منظمة الأغذية والزراعة العالمية سنة 2013 مبادرة "النمو الأزرق" التي تهدف بالدرجة الأولى إلى استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتشجيع النمو الاقتصادي المعتمد على خدمات النظم البيئية المائية، كما تركز تحديدا على المجتمعات المحلية الساحلية والمعتمدة على مصايد الأسماك المعرضة للمخاطر، وتسعى إلى تسخير إمكانيات البحار والمحيطات والسواحل، وكذا الأنهار والبحيرات الأراضي الرطبة.[3]

2- الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي:

ومع تزايد الحاجة إلى التشاور والتنسيق بعد تبني مفهوم التسيير المندمج للمناطق الساحلية لمعالجة قضايا الاستدامة باعتباره إطارا عاما لحسم النزاعات الناشئة عن التفاعلات بين مختلف المستخدمين في

[1] المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية المختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية، **مرجع سبق ذكره**، ص:08.

[2] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية والأحياء المائية في العالم، مرجع سبق ذكره**، ص:82.

[3] **نفس المرجع**، ص:83.

المناطق الساحلية؛[1] برزت أساليب قائمة على التكامل بين القطاعات المتفاعلة مع أنشطة الصيد وتربية المائيات مثل: [2]

-الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

-التخطيط المكاني البحري الذي تدعمه اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة اليونيسكو.

ولا يختلف الأساس المنطقي للإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي عن أساس التسيير المندمج للمناطق الساحلية، بل يعتبر تطبيقا لهذه المقاربة في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية وغيره من النشاطات المرتبطة مباشرة بالنظم الإيكولوجية، وذلك بغية معالجة قضايا الاستدامة في النظم الإيكولوجية المائية، مع التركيز على أسلوبي النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتعزيز الممارسات المستدامة في هذا القطاع بالتحديد.

ورغم أن هذه الأساليب تبدو متشابهة إلا أنها تعالج مستويات مختلفة من الحوكمة، فالإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي تندرج تحت الحوكمة متعددة القطاعات، بينما يندرج نهج النظام الإيكولوجي في الصيد البحري أو مصايد الأسماك تحت الحوكمة القطاعية. [3] ويوضح الشكل الموالي التطور في أساليب إدارة وتسيير قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية.

الشكل رقم (28): تطور أساليب إدارة قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية

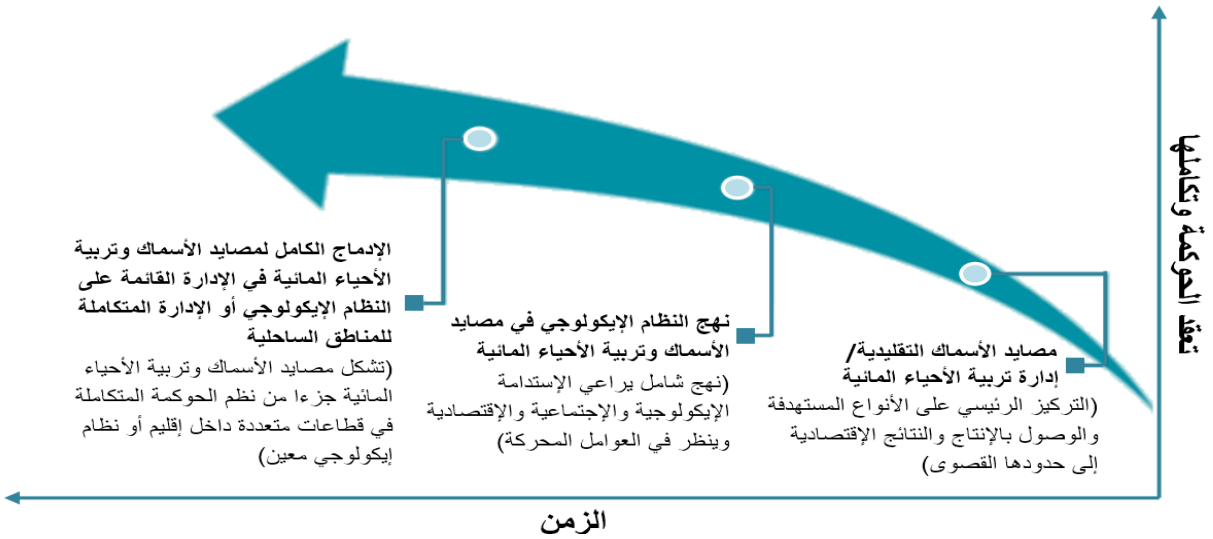

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية والأحياء المائية في العالم**، روما، 2016، ص:85.

وتركز مقاربة التسيير المندمج في نظرتها إلى قطاع الصيد وتربية المائيات على أن الإدارة القطاعية القوية جزء هام وضروري من النظام المتكامل والمندمج للحوكمة. حيث تركز على الدور الذي تلعبه مختلف العناصر المؤسساتية الفاعلة مقاربة في التسيير المندمج مع الاحتفاظ بمعرفتها المتخصصة وأسسها القانونية ومعاييرها ولكن انطلاقا من مبادئ وأهداف مشتركة في صنع القرار.

[1] منظمة الزراعة والأغذية، **في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية:**
www.fao.org/fishery/governance/ar (تاريخ ووقت الإطلاع: 2016/08/11. 11سا.30د)

[2] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية والأحياء المائية في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص:86.

[3] **نفس المرجع**، ص:86.

كما يقوم مبدأ التسيير المندمج في مجال الصيد البحري على الاستغلال الرشيد لهذا النظام البيئي من خلال مجموعة من المؤسسات والوسائل والعمليات التي تتراوح بين الإدارة التشغيلية على الأجل القصير ووضع الاستراتيجيات والسياسات والتخطيط على الأجل الطويل من خلال تطبيق مبادئ الاستدامة.[1] فيجب أن تكون عمليات الصيد متوازنة مع عملية استعادة الموارد السمكية لعناصرها بواسطة النمو والتوالد، فإذا لم يتحقق هذا التوازن أي كانت معدلات الاستغلال أعلى من معدلات التعويض لعناصر الموارد السمكية أدى هذا إلى تناقص هذه الموارد ثم انقراضها في النهاية.[2]

وتتسق الكثير من الأهداف العريضة للتسيير المندمج مع غايات مصايد الأسماك مثل صيانة المخزونات السمكية. غير أن هناك أهدافا أخرى للتنمية المستدامة قد تفرض قيودا على الطريقة التي يتابع بها قطاع الصيد البحري تحقيق أهدافه.[3] فالحاجة إلى حماية الكائنات البحرية المعرضة للانقراض مثلا قد تؤدي إلى فرض قيود على طرق صيد معينة، كذلك قد يقيد الصيد في بعض المناطق أو يحظر كلية نتيجة لإسناد الأولوية لنشاط آخر مثل التعدين وتربية الأحياء المائية والسياحة أو صيانة الطبيعة.

وتشمل عملية اتخاذ القرار في قطاع الصيد البحري التوفيق بين الأهداف والمصالح المتنافسة (من داخل مجتمع الصيد وخارجه)، والتي يعبر عنها بصيغ مختلفة وعلى مستويات متباينة. ولذلك ينبغي أن تكون نوعية المعلومات بمستوى يتيح المعاونة في الاتصالات وتنسيق الأعمال بين جميع من لهم شأن ومصلحة في مصايد الأسماك.

الفرع الثاني: تربية الأحياء المائية والتسيير المندمج للمناطق الساحلية

ينتج الاستزراع المائي (تربية الأحياء المائية) على المستوى العالمي فصائل متنوعة من الأسماك التي يتم تربيتها في أنظمة استزراع مختلفة. إذ أصبح التوسع في الاستزراع المائي أحد المحاور الأساسية لزيادة الإنتاج من الأسماك والكائنات المائية المختلفة في العديد من الدول. ويقترب الاستزراع السمكي من تغطية نصف الإنتاج العالمي من الأسماك، فقد بلغت نسبة الإنتاج العالمي السمكي من مزارع تربية الأحياء المائية سنة 2014 نسبة 44,1% من مجموع الإنتاج السمكي العالمي بما يمثل أزيد من 72 مليون طن، قدرت قيمة مبيعاتها بأزيد من 160 مليار دولار أمريكي.[4] كما تتوقع منظمة الأغذية والزراعة العالمية في تقريرها لسنة 2016 أن يستمر هذا الاتجاه المتزايد في المستقبل بسبب انخفاض معدلات النمو في المصايد الطبيعية، ولما يوفره الاستزراع المائي أيضا من مزايا في مجال تدعيم المخزونات السمكية في المسطحات المائية، وتنمية المناطق الريفية والساحلية وخلق فرص عمل، وتأمين الأمن الغذائي.

وللاستزراع المائي آثار سلبية على البيئة الطبيعية نتيجة التغيرات التي يحدثها، والتي قد تتعارض مع المستخدمين للموارد الطبيعية المشتركة، كما إنها تتأثر بالتغيرات البيئية التي تحدثها الأنشطة الأخرى في

[1] أحمد عبد الوهاب برانية، **مرجع سبق ذكره**، ص:16.

[2] FAO, **Gestion des pêches**, directives techniques de la FAO pur une pêche responsable N04, Rome, 2012, p :65.

[3] منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية**، مرجع سبق ذكره، ص:08.

[4] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية والأحياء المائية في العالم، مرجع سبق ذكره**، ص:22.

نفس المنطقة، والتي قد يكون لها أثارا سلبية على كفاءة وجدوى مشروعات الاستزراع المائي.[1] ولذلك، تعتبر تربية الأحياء المائية من جوانب عديدة نموذجا تقليديا يبرر الحاجة إلى الإدارة الساحلية المندمجة، وذلك للأسباب التالية:[2]

- تربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية عادة ما تتداخل حدودها بين الأرض والبحر.
- قد تؤثر جودة الماء وتدهور البيئة الذي تسببه الأنشطة الأخرى تأثيرا خطيرا في تربية الأحياء المائية.
- ملكية الموارد أو حقوق استخدامها (الأرض، الماء ومنتجاتهما)، وما يتعلق بذلك من إدارة غالبا ما تتسم بالتعقيد أو الغموض حتى في أفضل مواقع تربية الأحياء المائية .
- قد تؤثر تربية الأحياء المائية ذاتها في جودة البيئة وعلى مصالح المستخدمين الآخرين من خلال التغيير في البيئات الطبيعية، وتلوث المياه (بالعناصر المغذية، والمواد العضوية والسامة)، وانتشار الأمراض.
- الاختيار السيئ لمواقع تربية الأحياء المائية وسوء التخطيط لها قد ينتج عنه مردود سلبي وتلوث ذاتي.

وعليه، فإن تنمية الاستزراع المائي في المناطق الساحلية، يجب أن تتم في إطار مستدام يحترم قواعد التسيير المندمج لهذه المناطق بحيث يتماشى مع حماية البيئة بجانب دفع التنمية الاقتصادية وضمان إنتاج غذاء بحري صحي وآمن، ويضمن تحقيق التوازن وتقليل التعارض بين الأنشطة والمستخدمين المختلفين للموارد الطبيعية، حيث يتأثر ويؤثر كل منها في الأخر.

وقد صدرت سنة 1996 خطوط توجيهية مفصلة بشأن دمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية التي قدمت نهجا اعتبرت إبتكارية في ذلك الوقت، مثل تخصيص رخص حقوق المستعملين، وتقييم الموارد الساحلية باعتباره السبيل لوضع معايير مشتركة لمقارنة نتائج الإدارة بين القطاعات.[3]

إن تنمية الاستزراع المائي في إطار تسيير مندمج للمناطق الساحلية، يعنى العمل على تحقيق التوازن بين الحاجة إلي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من هذا النشاط والمحافظة على البيئة في إطار خطة موحدة، آخذين في الاعتبار أن تنمية الاستزراع المائي لا يهدف فقط إلى تنظيم العائد منه، ولكن أيضا تقليل الأضرار وغيرها من الآثار السلبية على البيئة الطبيعية والاجتماعية.

وعليه، فإن استراتيجية تنمية الاستزراع المائي يجب أن تقوم على مبدأ أن " البيئة تضع حدودا للتنمية المستدامة"، وهو نفس المبدأ الذي تقوم علية تنمية جميع الأنشطة الأخرى في المنطقة الساحلية، وأن تنمية الاستزراع المائي يجب أن يتم بالأسلوب الذي يحقق حماية نوعية البيئية للمستخدمين الآخرين. وعلى هذا الأساس، فإن اختيار الموقع المناسب لإقامة مشروعات الاستزراع المائي هو نقطة البداية لتحقيق أسس ومبادئ المناطق الساحلية.

وحسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية لا يوجد سوى عدد قليل من الأمثلة الواضحة حول نجاح التكامل الشامل لتربية الأحياء المائية ضمن مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية. وذلك لأن تنفيذ هذه

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية، مرجع سبق ذكره**، ص:13.

[2] المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية ، **مرجع سبق ذكره**، ص:10.

[3] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية والأحياء المائية في العالم، مرجع سبق ذكره**، ص:91.

المبادئ بدقة، يتطلب وقتا طويلا ويعنى ذلك معضلة في الكثير من الدول النامية حيث تتطور تربية الأحياء المائية فيها بدرجة سريعة جدا. ويعد نموذج دولة الإكوادور مثالا واضحا لذلك، حيث أن الضغط السكاني والتنمية الصناعية وتربية الجمبري (الروبيان) كان له تأثير سلبي على موارد مصبات الأنهار خلال الفترة التي كان يجري فيها إعداد مشروع طويل الأمد للتسيير المندمج الساحلية. [1]

كما أن تحقيق استدامة مشروعات الاستزراع المائي في المناطق الساحلية، تحتاج إلى المتابعة، والمراقبة المستمرة لآثار هذه المشروعات على البيئة وذلك لضمان استمرار الملائمة البيئية لها، ولتحقيق ذلك يقترح أحمد عبد الوهاب برانية حزمة من الإجراءات والسياسات تتضمن ما يلي:[2]

1. إجراء تقييم بيئي للمشروعات المقترحة وذلك للتأكد من أن الفوائد المالية المتوقعة من مشروعات الاستزراع المائي يجب ألا تقل عن الخسارة التي يمكن أن تحدث للبيئة، وذلك من خلال تضمين دراسات الجدوى للمشروعات المقترحة وتكاليف معالجة الآثار الضارة بالبيئة.
2. التنبؤ وتقييم الآثار السلبية للمشروعات وتحديد الوسائل التي تضمن أن تظل هذه الآثار في إطار مقبول بيئيا، مع تكامل نظم المراقبة الخاصة بالاستزراع المائي مع نظم مراقبة تلوث المياه.
3. التركيز على أخطار التلوث الذاتي(Self–pollution) وغيرها من الآثار السلبية المرتدة، وبصفة خاصة مخاطر التلوث الذاتي الناتج عن زيادة أعداد المزارع السمكية في منطقة معينة.
4. منع استخدام الجرعات الضارة من المواد الكيماوية، وتقليل استخدام العقاقير إلى أقل حد ممكن، وترشيد استخدام الأغذية والمخصبات.

المطلب الثالث: التهيئة العمرانية والنشاطات الاقتصادية حسب مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

الفرع الأول: التهيئة الحضرية والعمرانية في المناطق الساحلية

تمثل المناطق الساحلية موطنًا لجزء كبير من سكان العالم حيث يعيش أكثر من 25% من السكان على بعد 100 كم من مناطق ساحلية[3]، وفي إحصائيات أخرى يعيش ما لا يقل عن 40% من سكان العالم في المناطق الساحلية.[4] كما يتركز حوالي ثلث سكان منطقة البحر المتوسط في المناطق الساحلية التي تشكل 15% من مساحة المنطقة. كما تقع العديد من المدن الكبرى في العالم في مناطق ساحلية فأربع عشرة مدينة من المدن التسعة عشر الأكبر في العالم تقع في مناطق ساحلية.

1- تحديات التنمية العمرانية في المناطق الساحلية:

تواجه التنمية العمرانية في المناطق الساحلية مجموعة من التحديات، من أبرزها:

---

[1] المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية ، **مرجع سبق ذكره**، ص:12.

[2] أحمد عبد الوهاب برانية، **تنمية الاستزراع السمكى في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:**
http://kenanaonline.com/users/drBarrania/posts/152846 (تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/12/11، 13.30)

[3] IPPC (2007), **IPPC Fourth Assessment Report: implications for sustainable development :**
http://www.ipcc.ch/publications_ and_data/ar4/wg2/en/ch6s6-7.html (تاريخ ووقت الاطلاع: 2017/08/10، 15.00)

[4] PAUL TETT & others, **op-cit**, p:09.

أ- النمو العشوائي للتجمعات الحضرية الساحلية:

يعتبر التحول إلى الطابع الحضري الذي تشهده خطوط السواحل على مستوى العالم أحد المشكلات الرئيسة، بسبب النمو غير المنظم للبنى التحتية العمرانية المترافق مع هشاشة النظم الحيوية المتنوعة الغنية التي تميز هذه المناطق.

وزاد هذا التوسع المتسارع في أعمال البناء والتنمية العمرانية من تفاقم الأضرار والآثار السلبية على المناطق الساحلية وأنظمتها البيئية، والتي من بينها تدمير الشعاب المرجانية التي تغذي الثروة السمكية وتحمي خطوط السواحل من آثار الأمواج العاتية، والإخلال بتوازن الكثير من الأنظمة البيئية الساحلية الثمينة مثل المسطحات الملحية وأشجار القرم.[1] ناهيك عن التلوث الناشئ من أنظمة الصرف الصحي العشوائية

ب-عامل ضيق المساحة:

فالمساحة المتاحة للتنمية الحضرية داخل أي منطقة ساحلية لا تتعدى نصف المساحة الكلية لهذه المنطقة مقارنة بأي منطقة أخرى بعيدة عن الساحل.[2] وذلك بسبب هشاشة هذه المناطق وتخصيص أجزاء كبرى منها كمحميات طبيعية يمنع تعميرها، إضافة إلى البنية المورفولوجية المتميزة لهذه المناطق، والتي قد تحدها الجبال والمرتفعات في كثير من الأماكن.

ج- النمو العشوائي للتجمعات الحضرية الساحلية:

يعتبر التحول إلى الطابع الحضري الذي تشهده خطوط السواحل على مستوى العالم واحداً من المشكلات الرئيسة بسبب النمو غير المنظم للبنى التحتية العمرانية (والتجارية والصناعية والسياحية...الخ). المترافق مع هشاشة النظم الحيوية المتنوعة الغنية التي تميز هذه المناطق.

وزاد هذا التوسع المتسارع في أعمال البناء والتنمية العمرانية من تفاقم الأضرار والآثار السلبية على المناطق الساحلية وأنظمتها البيئية، والتي من بينها تدمير الشعاب المرجانية التي تغذي الثروة السمكية وتحمي خطوط السواحل من آثار الأمواج العاتية، والإخلال بتوازن الكثير من الأنظمة البيئية الساحلية الثمينة مثل المسطحات الملحية وأشجار القرم.[3] ناهيك عن التلوث الناشئ من أنظمة الصرف الصحي العشوائية.

---

[1] نادين بيطار، **المساحات الخضراء للبيئة الساحلية والمناطق المائية الحضرية التخطيط للقدرة على التكيف**، مركز البيئة للمدن العربية، مجلة بيئة المدن الالكترونية، مركز البيئة لمدن العربية، العدد السابع عشر، ماي2017، على الموقع:
http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/green-for-blue.php (تاريخ ووقت الاطلاع: 2017/08/11، 15.10)

[2] كيرت فودرا، **تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والتحليل المكاني في إدارة المناطق الساحلية**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، مركز البيئة لمدن العربية، العدد السابع عشر، ماي2017، على الموقع:
http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/gis-technology-and-spatial-analysis.php
(تاريخ ووقت الاطلاع: 2017/08/11، 15.10)

[3] نادين بيطار، **المساحات الخضراء للبيئة الساحلية والمناطق المائية الحضرية التخطيط للقدرة على التكيف**، مركز البيئة للمدن العربية، مجلة بيئة المدن الالكترونية، مركز البيئة لمدن العربية، العدد السابع عشر، ماي2017، على الموقع:
http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/green-for-blue.php (تاريخ ووقت الاطلاع: 2017/08/11، 15.10)

د- تغير طبيعة خط الساحل:

بحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل الإنشاءات التي تقام على السواحل، حتى الصغيرة منها، من شأنها تغيير السواحل بشقيها البري والبحري بشكل لا رجعة فيه، فقد تغير شكل 50% من خطوط السواحل الطبيعية لبعض مصبات الأنهار في أستراليا والولايات المتحدة وأوروبا بسبب البنى الاصطناعية التي أقيمت عليها، ونشاطات استغلال المحاجر واستخراج الرمال لسد احتياجات البناء. من جهة أخرى، تجاوز الزحف العمراني الجزء البري من السواحل ليمتد وحتى الجزء البحري، مما نتج عنه بنى متشابكة أسفل سطح الماء، حيث بدأت ظاهرة **استصلاح الأراضي البحرية** (يطلق عليها أصحاب التوجه البيئي المحافظ **ردم السواحل)** بالانتشار في شتى أنحاء العالم بوتيرة متسارعة بسبب الأرباح الكبيرة التي توفرها. [1]

وتوجهت العديد من البلدان إلى ما تسميه استرداد 'الأراضي التي غمرتها البحار من قبل' لكي تمدّ خطوط سواحلها وتوسع أراضيها، ما نتج عنه بناء جزر اصطناعية شاسعة وإنشاءات ضخمة من خلال جرف ملايين الأطنان من المواد من قاع البحر ونقلها إلى أماكن أخرى، ناهيك عن تجفيف المياه وتحويلها إلى أراض زراعية.[2]

وتحتج العديد من الدول المتقدمة خصوصا، أن عمليات الردم تحدث بعد إجراء البحوث والدراسات اللازمة لتقييم الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، التي تقوم بمسح المناطق الساحلية لتحديد أي المناطق أكثر حساسية من الناحية البيئية، وترسم خرائط تستخدم فيها صور الأقمار الاصطناعية ووسائل الاستشعار عن بعد لتحديد المناطق التي يمكن أن تردم، إن وجدت، من دون أن يؤدي ذلك إلى خسائر بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية باهظة.

ويتم تحديد تلك الخسائر بدقة، ومقارنتها بحسابات العائد الاقتصادي والاجتماعي، وعندئذ يتم اختيار المناطق التي يمكن أن يحصل الردم فيها. غير أن تلك الممارسات السليمة في الإدارة البيئية تكاد تكون غير موجودة في معظم الدول، حيث تتم عمليات ردم السواحل عشوائياً تحت ضغوط اقتصادية أو اجتماعية.[3]

من جهة أخرى، فإن دراسات الجدوى والتقييم البيئي لمشاريع استصلاح الأراضي البحرية لا تمنع التهديدات التي تشكلها هذه المناطق. فالمباني التي تقام على الرواسب المجروفة من قاع البحر تنطوي على مخاطر تهدد ساكنيها، لكون هذه الطبقة أقل رسوخًا وثباتًا من القاعدة الصخرية الصلبة للتربة.

كما أن الأراضي المستصلحة المستقطعة من البحار ليست آمنة في المناطق المعرضة للزلازل، فاهتزاز هذه الأراضي لفترة طويلة قد يؤدي إلى ظاهرة تميع التربة والرواسب الصلبة التي أُقيمت عليها الأراضي المستصلحة، وقد سبق أن أسهمت هذه الظاهرة إلى حد كبير في الدمار الذي نتج عن الزلزال القوي

---

[1] بيانكا نوغرادي، **مزايا وعيوب الزحف العمراني على السواحل البحرية**، موقع bbc العربي:
http://www.bbc.com/arabic/vert-fut-38082488 (تاريخ وقت الاطلاع 2017/02/18، 14.00)

[2] **نفس الموقع.**

[3] إبراهيم عبد الجليل، **ردم السواحل**، موقع البيئة والتنمية:
http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1137&issue=&type=3&cat

الذي ضرب مدينة سان فرانسيسكو سنة 1906.[1] ويبرز الجدول التالي الحد الخطير الذي بلغته هذه الظاهرة في مجموعة من الدول:

جدول رقم (02): مظاهر ردم وتغير خطوط الساحل في بعض الدول

البلد	واقع استصلاح الأراضي البحرية (ردم السواحل)
الصين	في كل مقاطعة ساحلية تقريبًا يجري تنفيذ مشروعات تهدف إلى ردم السواحل، سواء باستخدام التربة المأخوذة من اليابسة أو جرف الرمال من مناطق بعيدة داخل البحر ونقلها إلى المناطق المراد البناء عليها، أو بإقامة حواجز عند المصبات النهرية لكي يتراكم الطمي تدريجيًا
سنغافورة	زاد حجم جزيرة سنغافورة بنسبة 22% على مدار 50 سنة، بعد ما شهدته من عمليات ردم وبناء على المسطحات المائية المحيطة بها باستخدام الرمال والطين والحجارة المستخرجة من المحاجر أو المشتراة من أماكن أخرى من العالم، إذ أصبحت سنغافورة المستورد الأكبر للرمال في العالم.
دبي(الإمارات العربية المتحدة)	تتواجد أشهر الأراضي البحرية المستصلحة في إمارة دبي. إذ تحتضن إمارة دبي أرخبيل نخلة الجميرة، الذي يعد ملتقى لأثرياء العالم، وقد استخدم في بناء هذه الجزر ما يقدر ب110 ملايين متر مكعب من الرمال المجروفة من قاع البحر، غير أن تقارير أخيرة أفادت بأن أرخبيل نخلة الجميرة تغمره المياه تدريجيًا.
هولندا	لأن هولندا من أكثر الدول اكتظاظًا بالسكان، فطالما اتجهت إلى استصلاح مساحات كبيرة من المستنقعات الساحلية بتجفيف المياه وتحويلها إلى أراض زراعية صالحة لتسع العدد المتزايد من السكان.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: بيانكا نوغرادي، **مزايا وعيوب الزحف العمراني على السواحل البحرية**، موقع bbc: http://www.bbc.com/arabic/vert-fut-38082488 (تاريخ وقت الاطلاع 2017/02/18، 14.00)

2- التخطيط العمراني المستدام:

إن التعرف على أنواع استعمالات الأراضي التي تناسب المدن والمناطق الساحلية وتدقيق التناسب بينها داخل هذه المناطق يعد مطلبا أساسيا لتخطيط سليم وبرامج ناجعة ضمن هذا النوع من الأراضي،[2] فإستراتيجيات التخطيط الساحلية المندمجة في ظل مقاربة التسيير المندمج متصلة بمجموعة متنوعة من القضايا، التي تؤثر على اختيار الاستعمالات المناسبة بالمناطق الساحلية.

ومن الأكيد أنه من المستحيل منع التنمية العمرانية والحضرية في المناطق الساحلية، غير أنه من الواجب اتخاذ حلول ناجعة للتخفيف من حدة التوسع العمراني في المناطق والمدن الساحلية الكبرى، وحماية وتنظيم العمران في المناطق حديثة التوسع. وذلك من خلال التخطيط المكاني والعمراني الرشيد والمستدام للتجمعات العمرانية.

ويعرف التخطيط العمراني المستدام باعتباره :"أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة، لتوزيع الأنشطة والاستعمالات المجتمعية في المكان الملائم وفي الوقت المناسب؛ ووضع وتحديد البرامج والمشروعات

[1] بيانكا نوغرادي، **مزايا وعيوب الزحف العمراني على السواحل البحرية**، موقع bbc العربي: http://www.bbc.com/arabic/vert-fut-38082488 (تاريخ وقت الاطلاع 2017/02/18، 14.00)

[2] عبير جلال الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص:33.

العمرانية في إطار تشريعي وقانوني واضح وملزم،ومن خلال عمليات وإجراءات محددة، وبتنسيق وضمان مشاركة مجتمعية كاملة، خلال كافة مراحل العملية التخطيطية."[1]

ويكفل التخطيط المكاني والعمراني المستدام ضمن إطار التسيير المندمج للمناطق الساحلية، تحقيق التوازن بين العناصر التالية:

– بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب، وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد، أي تحقيق التنمية المستدامة.

–بين الرؤى الإستراتيجية والطموحات والرغبات، من ناحية، وبين محددات الموارد والإمكانات الواقعية.

– بين احتياجات ومتطلبات القطاعات التنموية الشاملة، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، ... الخ، مع ضمان تحقيق التنسيق والتكامل بينها، من خلال التزويد بالخدمات والمرافق العامة، وشبكات البنية الأساسية بأنواعها المختلفة.

– بين الاستراتيجيات العامة، والمخططات العمرانية بمستوياتها المختلفة وطنية ومحلية، وبنوعياتها المتعددة.

وعلى هذا الأساس، فإنه ضمن إطار التخطيط العمراني المستدام، يتوجب تقسيم المناطق والمدن الساحلية إلى ثلاث تقسيمات رئيسية، موضحة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(29): أصناف تقسيم الفضاءات الساحلية وفق مقاربة GIZC

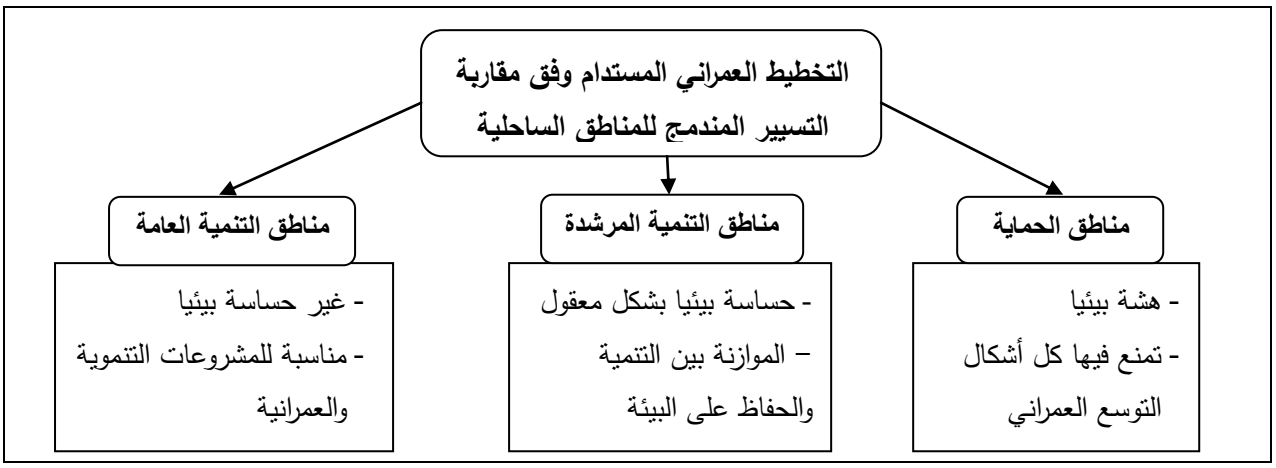

المصدر: من إعداد الباحثة.

أ- مناطق الحماية:

هي مناطق شديدة الحساسية البيئية تمنع فيها كل أشكال التوسع العمراني، وبالتالي يستوجب تحفيز السكان والوكالات العقارية المتواجدة بها على الانسحاب إلى مناطق داخلية أقل حساسية، وهو أمر من الصعوبة بمكان، ويتطلب مدة زمنية معتبرة وإجراءات صارمة من خلال سن القوانين الردعية وتقديم الحوافز والمساعدات المالية والمادية وبناء المرافق الضرورية في المجمعات الجديدة البعيدة عن السواحل، حتى تتقارب قيمة ومزايا المدن الجديدة مع سابقتها الساحلية ويتم الحد من صراعات التغيير.

[1] فائق جمعه المنديل، **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية**، المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان،14- 17 يناير 2008. ص:06.

أما في المناطق الهشة وذات القيم البيئة العالية التي لم تتعرض بعد للتعمير، فيستوجب سن قوانين وإجراءات ردعية تمنع كل أشكال التعمير، وتمنح إدارة وتسيير هذه المناطق إلى جهات بيئية مختصة، كما يمكن جعلها مناطق محمية وطنية.

ب-مناطق التنمية المرشدة:

وهي مناطق قليلة الحساسية البيئية تتوفر على عدد من النظم البيئية والأراضي الزراعية الخصبة، وتتوفر على مزايا اقتصادية وعمرانية كبيرة. في هذا النوع من المناطق تجب الموازنة بين المزايا العمرانية والتنموية وبين الحفاظ على الموروث البيئي ضمن مقاربة متكاملة مندمجة.

وفي هذا السياق، يجب إعداد مخططات مستدامة لتنظيم هذه المناطق تراعى فيها المناطق الخضراء والزراعية، والنظم البيئية الحيوانية والنباتية، وتنظم فيها التجمعات العمرانية وشبكات النقل؛ وما ينتج عنها من شبكات للصرف الصحي ومختلف أشكال التلوث بشكل يضمن تجنب آثارها السلبية. من أجل ذلك، يستوجب تحديث وتطوير برامج ومخططات وتقنيات إدارة النفايات بأنواعها، والصرف الصحي وغيرها من الملوثات.

ج- مناطق التنمية العامة:

وهي مناطق غير حساسة بيئيا وتقل فيها النظم البيئية، وهي مناسبة للتنمية العمرانية والاقتصادية، غير أن غالبيتها تتميز بقلة الجاذبية بسبب بعدها عن الشواطئ والموانئ وافتقارها للقيمة الجمالية وأحيانا بسبب اختلاف مناخها، لذلك تقل الكثافة السكانية بها.

ومع ذلك، لا ننفي تواجد بعض مراكز المدن الكبرى بعيدا عن السواحل في الولايات والمحافظات الساحلية ويرجع ذلك عادة للقيمة التاريخية وتعاقب الحضارات (حالة مدينة تلمسان في الجزائر على سبيل المثال). وتمثل هذه المناطق مساحات مناسبة للتوسع في المشروعات العمرانية والاقتصادية، وبناء المدن الكبرى التي لا غنى عنها، وذلك طبعا في إطار التخطيط الذكي والمستدام بغية الاستفادة المثلى من هذه المساحات والتحكم في التلوث والاكتظاظ ومشاكل الطرق والنقل.

الفرع الثاني: النشاطات الاقتصادية حسب رؤية مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

تستقطب المناطق الساحلية عديد النشاطات التنموية الرئيسية نظرا لغناها بالموارد الطبيعية وقربها من الموانئ ومراكز العبور ومميزاتها الطبيعية والمناخية الملائمة.

1- التجارة:

يزدهر القطاع التجاري بالمناطق الساحلية حيث تنتشر مراكز الشركات العالمية الكبرى والبنوك على طول سواحل العالم؛ وذلك راجع لتزايد النمو السكاني وتوسع المدن وانتشارها، وازدهار باقي القطاعات التنموية، وتوفر شبكات البنى التحتية والنقل وخاصة النقل البحري الذي يعد المصدر الأول للتجارة العالمية، إضافة إلى الوضعية المناخية الملائمة غالبا لاستقطاب المزيد من العمالة.

ومن الآثار السلبية للقطاع التجاري في المناطق الساحلية نجد: زيادة الضغط السكاني المرافق للنشاط التجاري، التلوث خاصة المخلفات الصلبة، والتعدي على الأراضي الزراعية أو الحساسة.

وتفرض مقاربة التسيير المندمج على القطاع التجاري كغيره من القطاعات ضرورة الابتعاد عن اتخاذ القرارات وفق رؤى أحادية، واستبدالها برؤية موحدة ومتكاملة مع باقي القطاعات من خلال التنسيق والمشاركة، ومعالجة الآثار السلبية الناجمة عن القطاع (مثل التلوث، وتدهور البيئة).

2- الزراعة:

على مدى سنوات طويلة، احتل القطاع الزراعي حصة الأسد في استخدامات الأراضي الساحلية التي لا طالما تميزت بالخصوبة والملائمة للكثير من المنتوجات الزراعية والرعي، غير أن الزحف العمراني وتوجه المشروعات الصناعية والسياحية للتركز على السواحل، أدى إلى تراجع المناطق الزراعية بمعدلات كبيرة على مستوى العالم، فعلى المستوى الأوروبي مثلا حتى سنة 2011 فُقِد أكثر من 2720 كم مربع من الأراضي الزراعية الساحلية والمراعي والأراضي الطبيعية و شبه الطبيعية التي حلت محلها مسطحات اصطناعية.[1]

هذا التناقص المخيف في الأراضي الزراعية لصالح نشاطات أخرى، تسبب في اللجوء إلى حلول جائرة أخرى لاستصلاح الأراضي الزراعية، أهمها ظاهرة تجفيف المناطق الرطبة والمستنقعات الملحية التي تعد موطنا للكثير من النظم البيئية الغنية بهدف استخدامها في النشاط الزراعي.[2]

من جهة أخرى تعاني المساحات المزروعة المتبقية في المناطق الساحلية من سوء استغلال، أو من فرط استخدام المواد الكيماوية التي تتسبب بقدر كبير من التلوث وخاصة تلوث المياه. ويمكن تلخيص أهم مشاكل القطاع الزراعي في المناطق الساحلية كالتالي:

- زحف المجمعات الصناعية والسياحية والعمرانية على الأراضي الزراعية الخصبة، وتخلي السكان المحليين عن النشاط الزراعي بسبب تحول أغلب المناطق الساحلية إلى الشكل الحضري المتمدن.
- تدمير النظم البيئية الحساسة كالمناطق الرطبة (البحيرات، السبخات المالحة..الخ) جراء عمليات التجفيف وما يطلق عليها عمليات الاستصلاح بهدف الاستغلال في النشاط الزراعي.
- التلوث الناتج عن استخدام المبيدات الكيماوية والذي يؤثر مباشرة على النظم البيئية البرية والبحرية.

من هذا المنطلق، تهدف عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي، وحماية الأراضي الزراعية ذات القيمة من الاستغلالات الأخرى، من خلال سياسة متكاملة وواضحة ترسم حدود استغلال الأراضي الساحلية لكل قطاع؛ وتعتمد مجموعة من الحلول مثل:

- إقامة مناطق منفصلة للتوسع الزراعي ومنح تحفيزات لإعادة بعث النشاط الزراعي.
- تنفيذ إجراءات قانونية ردعية على كل استغلال غير قانوني أو جائر.
- بعث المساحات الخضراء وسط المدن.
- تقنين استخدام الكيماويات.

لكن هذه الحلول تبقى نظرية إذا لم يتم تتويجها بإرادة سياسية حقيقية لحماية النشاط الزراعي وتنظيمه، فالواقع يبين أن أغلب المناطق الزراعية تم تحويلها إلى أشكال أخرى بناء على إرادة السلطات والدول.

[1] PAUL TETT & others, **op-cit,** p:88.
[2] **The Blue Plans's Environment and Development Outlook**,op-cit, P :306.

ولذلك، فإن إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي يقع في صميم مقاربة التسيير المندمج التي تعتمد على حوكمة المصالح المتضاربة والاستخدامات المتعددة، وهو الأمر الذي يصعب تنفيذه على أرض الواقع، ويتطلب سنوات وخبرات وتضحيات أطراف عدة.

3- الصناعة:

تزايد توسع النشاط الصناعي وانتشاره في المناطق الساحلية عبر العالم، وذلك نظرا لمجموعة من العوامل من بينها توفر الموانئ التي تمر عبرها أغلب الحركة التجارية العالمية من سلع ومواد خام، ناهيك عن توفر الكثير من الموارد الطبيعية، والمراكز التجارية والمالية. ومن أهم الصناعات التي تنتشر على طول السواحل في العالم نجد: صناعة البتروكيماويات، إنتاج الطاقة، دباغة وتهيئة الجلود، صناعة المعادن، صناعة المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية، صناعة المواد الغذائية، صناعة الأسمنت، صناعة الأسمدة، صناعة المنسوجات...الخ.

ويعتبر القطاع الصناعي من القطاعات التي لا تلائم الطبيعة الحساسة والهشة للمناطق الساحلية، وتتسبب في قدر كبير من التدهور الحاصل للنظم البيئية بسبب المخلفات الملوثة الصلبة والغازية والسائلة.

وتؤدي مشكلة التلوث الصناعي إلى حدوث ظاهرة الإثراء الغذائي لمياه البحر والمسطحات المائية، المتمثلة في إثراء المياه بالمغذيات الكيماوية خاصة مركب النيتروجين والفوسفور مما يؤدي إلى تسمم العوالق النباتية والحيوانية ووفيات الكائنات الحية بسبب نمو الكتلة الحيوية من الطحالب، وتغييرات في التكوين النوعي والوظيفي بالإضافة إلى انخفاض في شفافية المياه بسبب زيادة الطحالب العالقة واستنزاف الأكسجين ووجود رائحة كريهة أيضاً ترجع إلى تعفن في المواد العضوية.[1]

ونتيجة للآثار الوخيمة التي يتسبب فيها هذا القطاع، ترى مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية ضرورة استبعاد الأنشطة الصناعية (الممكن استبعادها) إلى مناطق أبعد عن الساحل وأقل حساسية.[2]

أما الأنشطة الصناعية التي لا يمكن استبعادها، فتستلزم احترام المعايير البيئية في استخدام الموارد والمخلفات الملوثة، واستحداث قوانين وإجراءات منظمة وردعية للنشاط الصناعي المضر بالبيئة، وإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي.

ويقع القطاع الصناعي في صلب صراع التوجهين المدافع عن البيئة، والمدافع عن التنمية الاقتصادية المتسارعة. ونظرا لحيوية هذا القطاع وأهميته في الحياة البشرية، وعدم القدرة على تقليصه أو استبعاده، أصبحت التوجهات العالمية الآن تركز على كيفية تفادي الأضرار الفادحة الناجمة عنه، ومعالجة مخلفاته وخاصة مشاكل التلوث، التي تتطلب ميزانيات كبيرة وإجراءات معقدة .

وفي هذا السياق، تشترط مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية مجموعة من المتطلبات بالنسبة للقطاع الصناعي نجملها في الشكل التالي:

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل المتوسط، **برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في منطقة البحر المتوسط**، 2014، ص:17.

[2] **OCDE , gestion des zones côtières, politiques intégrées, op-cit**, p :34.

الشكل رقم (30): القطاع الصناعي وفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

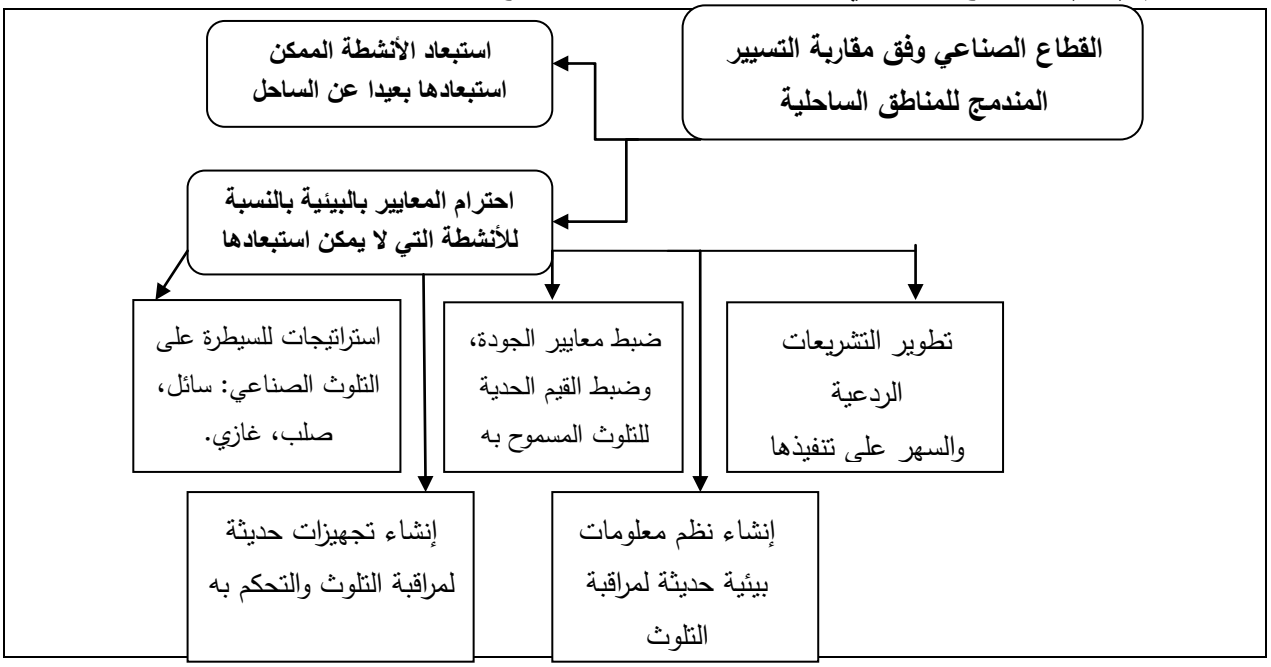

المصدر: من إعداد الباحثة.

وفقا للمقاربة، يجب على مختلف الدول تطوير استراتيجيات محددة للسيطرة على التلوث الصناعي، ومعالجة مياه الصرف، وإدارة النفايات الصلبة، وخفض تلوث الهواء، وضبط القيم الحدية من النفايات السائلة لقطاعات صناعية محددة أو ملوثات محددة، بالإضافة إلى معايير الجودة، وإنشاء نظم مراقبة للملوثات وتقديم تقارير منتظمة عنها، زيادة على ضرورة التركيز على تنفيذ التشريعات الردعية واستحداثها.

وتتوفر منطقة البحر المتوسط على الكثير من المبادرات السباقة في مجال نظم مراقبة الملوثات، إذ وضعت جميع دول البحر المتوسط نظاماً للإبلاغ عن الملوثات التي يتم رصدها كل سنتين أو خمس سنوات الناتجة عن مصادر صناعية في إطار خطة عمل البحر المتوسط. غير أن مجرد الإبلاغ عن قوائم الملوثات في سنوات متفرقة لا يسمح بالتوصل إلى أي استنتاجات.

ولذلك، فمن أجل تدفق مستدام للبيانات ولمتابعة اتجاهات خفض التلوث وقياس فاعلية التدابير التي تم اتخاذها، وللتأكد من أن خفض التلوث والسيطرة عليه يتم تدعيمه وتوجيهه فإنه من المهم إقامة نظام متماسك ومستدام يتطلب المزيد من الجهود على المستوى الإقليمي والوطني، إضافة إلى ضمان عملية سنوية للإبلاغ عن كميات الملوثات والإجراءات المتخذة للحد منها والميزانيات المرصودة في هذا الإطار.[1]

وبرغم التدابير التي تم اتخاذها، فإن هناك ضغوط شديدة من القطاع الصناعي عبر مساحة كبيرة من سواحل العالم. خاصة كون التدابير التي تم اتخاذها لا تعمل بفاعلية في كل مكان، مما يستلزم إتخاذ إجراءات إضافية نظراً لوجود ثغرات في التشريع أو افتقار إلى تنفيذ الترخيص والالتزام. وقد ترتب على ذلك أن التحكم في التلوث الصناعي ومراقبته مازال يشكل تحدياً كبيراً لأغلب دول العالم.[2]

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل المتوسط، **برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في منطقة البحر المتوسط، مرجع سبق ذكره**، ص:18.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير وكالة البيئة الأروبية، **القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط**، 2006، **ص:08**.

ويعد إنشاء نظم معلومات بيئية موثوق بها أمراً جوهرياً لتحديد مصادر التلوث الرئيسية التي سوف تتم معالجتها على أساس الأولوية من أجل وضع وتنفيذ تدابير أو خطط عمل ملائمة، وبالإضافة إلى ذلك تسهل نظم المعلومات البيئية الالتزام بمتطلبات الإبلاغ وسجل إطلاق الملوثات ونقلها للكشف عن التقدم الذي تم إحرازه لخفض التلوث والاتجاهات الناجمة عن تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية.

4- النقل البحري:

يعتبر النقل البحري شريان الاقتصاد العالمي وأحد ركائز التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم، حيث يتحمل مسئولية نقل 90% من إجمالي حجم التجارة العالمية حسب بيانات الغرفة الدولية التجارية للشحن البحري.[1] كما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات وإتاحة فرص التوظيف، وازدهار المدن التي تقع على ضفاف البحار من خلال إنشاء المشاريع البحرية كالموانئ وأحواض بناء السفن والشركات الملاحية والمصانع وغيرها. ويعد النقل البحري أرخص أنواع النقل سواء من حيث التكاليف المادية أو الإمكانيات والقدرة على الشحن. ولا يحتاج للإنشاءات إلا في بداية ونهاية الطرق الملاحية كالموانئ والأرصفة البحرية كما أن هذه الطرق الملاحية لا تحتاج إلى صيانة مكلفة أو إصلاحات كالنقل البري أو النهري بالإضافة إلى أنه لا يوجد بها مشكلات أو عقبات كالشلالات. [2]

أ- **الآثار السلبية لقطاع النقل البحري:** يمكن حصر أهم الآثار السلبية للنقل البحري في العناصر التالية:

- **تلوث المياه:** تُلوّث السفن المجاري المائية والمحيطات بطرق عدة مثل تسرب النفط أو المواد الكيميائية من الناقلات (على سبيل المثال في الفترة 1990-2005 تم انسكاب حوالي 80.000 طن من النفط نتيجة لحوادث السفن في منطقة المتوسط لوحدها). [3] إضافة إلى التخلّص من مخلفات ناقلات البضائع وتصريف مياه حفظ توازن السفن الملوثة بإلقائها في الموانئ والمجاري المائية والمحيطات. كما تتسبب السفن أيضًا في التلوث الضوضائي الذي يسبب اضطرابًا للحياة الطبيعية، مما يشكل مخاطر على الصحة العامة والبيئة، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية.[4]

- **انبعاثات الغازات:** يعد النقل البحري من أكثر أنواع النقل الملوثة إلى جانب النقل البري، وخاصة بسبب إنبعاثات أكسيد الكبريت، وثاني أكسيد الكربون، وأكسيد النيتروجين، والمواد الحبيبية المنبعثة في الغلاف الجوي من وقود السفن. والتي تتسبب في حدوث حالات وفاة، يُقَدَّر عددها سنويًّا بـ60 ألف حالة وفاة في جميع أنحاء العالم، وذلك نتيجة الإصابة بسرطان قلبي رئوي، وسرطان رئوي.[5]

---

[1] International Chamber of Shipping, **Shipping and trade** :
http://www.ics-shipping.org/key-issues/legal-shipping-and-trade-policy(تاريخ ووقت الاطلاع 2016،14.30/06/22)

[2] السيد عبدالعليم، **النقل البحري في عالم متغير:**
http://alwatan.com/details/93520 (تاريخ ووقت الاطلاع 2016،14.30/06/22)

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير وكالة البيئة الأروبية، **القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط**، 2006، **ص:07.**

[4] تشينج وان وآخرون، **التلوث: ثلاث خطوات.. من أجل نقل بحري صديق للبيئة**، مجلة nature الطبعة العربية، على الموقع:
https://arabicedition.nature.com/journal/2016/04/530275a(تاريخ ووقت الاطلاع 2016،15.30/06/22)

[5] **نفس الموقع.**

- **تفكيك السفن** : يتسبب تحويل السفن إلى خردة في كمٍّ كبير من التلوث وتدمير النظم البيئية، إذ تعتبر المعادن الثقيلة والزيوت من المواد السامة التي تلوث البحار والتربة، وتدمر صحة العمال بسبب تعرضهم لأبخرة خطرة. ومن الأمثلة الحية على خطورة تفكيك السفن وتحويلها إلى خردة على النظام البيئي، ما حدث في دولة بنغلاديش. حيث أنه في عام 2009 فحسب تم قطع 40 ألف شجرة مانغروف؛ وذلك لإعداد ساحات تفكيك السفن، كما تسبَّب التلوث الناجم عن تحويل السفن إلى خردة في انقراض 21 نوعًا من السَّمك والقشريات. إضافة وفاة عامل إلى كل أسبوع، وإصابة سبعة آخرين عند تحويل السفن إلى خردة .[1]

ب-النقل البحري في ظل مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية:

يهدف التسيير المندمج للمناطق الساحلية إلى بناء قطاع نقل بحري فعال صديق البيئة، مترافق مع الحد الأدنى من الضرر الصحي والبيئي. وذلك من خلال الإجراءات التي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (31): قطاع النقل البحري ووفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

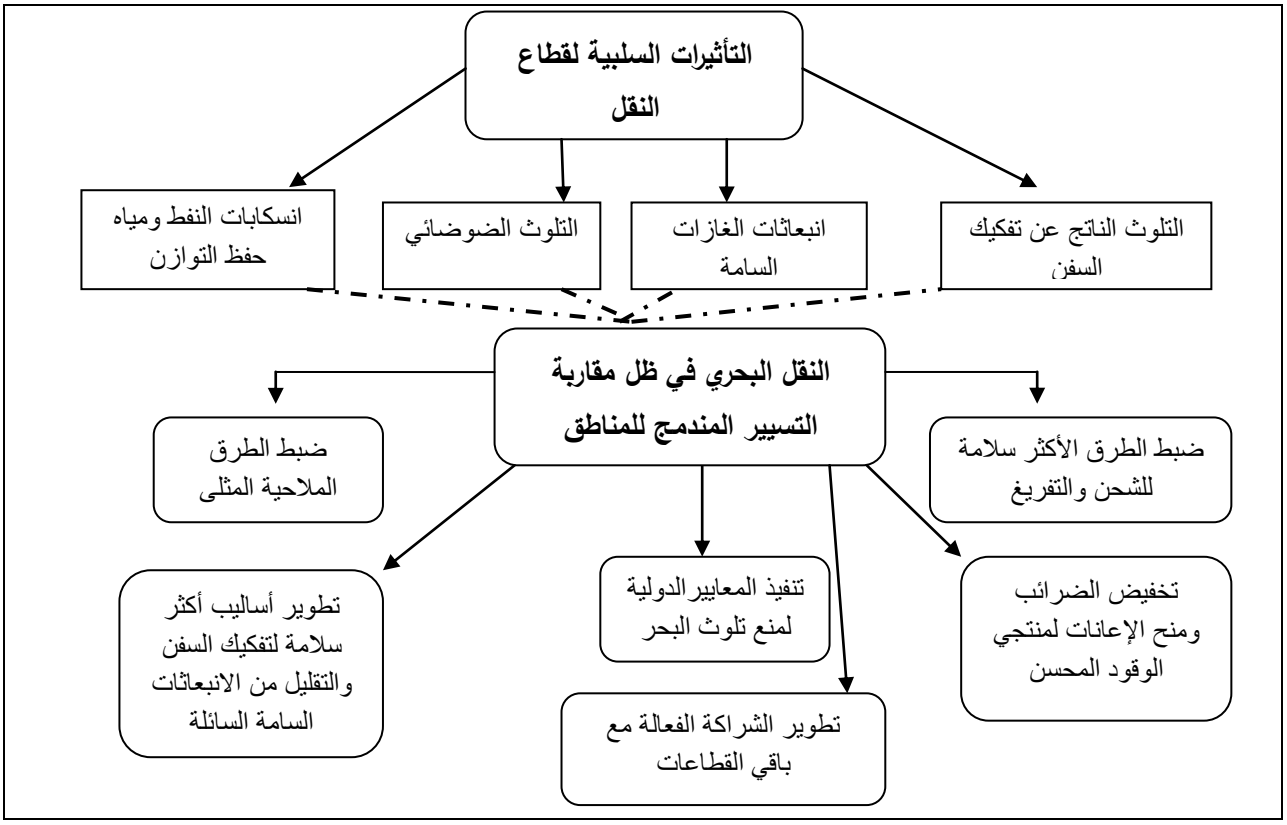

المصدر: من إعداد الباحثة.

وتظهر الحاجة إلى تطبيق ممارسات أكثر فعالية في إدارة الموانئ وأقل تلويثًا، انطلاقا من المعايير البيئية الدولية المتفق عليها لمنع تلوث البحار[*]. مما يستلزم جهودًا متكاملة بين سلطات الموانئ والقطاعات الحيوية المرتبطة بها مباشرة من أجل تحديد الطرق الملاحية المثلى، وأساليب تسليم البضائع، وتطوير أساليب علمية أكثر تطورا وكفاءة للتقليل من الانبعاثات السامة، وابتكار طرق أكثر سلامة لتفكيك السفن.

[1] **نفس الموقع.**

[*] المعايير البيئية الدولية: اتفق عليها طبقا للاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار من السفن والملحقات والبروتوكولات التابعة لها، والتي تم التوقيع عليها في مؤتمر المنظمة الدولية للملاحة عام 1973 وتعديلاتها عام 2005.

ويصطدم تنفيذ المعايير البيئية الصارمة على أرض الواقع بتحديات كبيرة، أهمها تأثر حيوية قطاع النقل البحري وانخفاض هامش الربحية بسبب ارتفاع أسعار الوقود عند إدخال تحسينات بيئية عليه، بالإضافة إلى مدى قدرة الجهات التنفيذية على إلزام السفن بتطبيق المعايير البيئية الجديدة.[1] ولذلك سيكون من الضروري وجود برامج تحفيزية، كتخفيض الضرائب والإعانات المالية للمنتجين، وذلك لضمان هامش ربح معقول؛ كما ستكون هناك حاجة إلى التدخلات الحكومية في البلدان التي تتقلد فيها الدولة مهام إدارة شركات النفط، كما هو الحال في الصين والهند.

كما يعتبر تحسين إدارة الموانئ أحد أهم الأهداف الواجب تحقيقها، وفي هذا السياق، يتوجب السعي من كافة الأطراف ذات الصلة للتوصل إلى الاستراتيجية الأكثر اقتصادية وسلامة بيئية لشحن السلع، والقدرات الاستيعابية الأمثل لمحطاتها، وكيفية مساعدة السفن على الشحن والتفريغ بسرعة، بغية الإبقاء على الفعالية الاقتصادية والتجارية القصوى. ناهيك عن ضرورة صياغة استراتيجيات إدارة الموانئ بالمشاركة مع القطاعات الناشطة في نفس المكان، وبالأخذ بعين الاعتبار المصلحة الكلية للمنطقة.

المطلب الرابع: الانشغالات البيئية وفق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

يحتل قطاع البيئة مكانة مركزية في التسيير المندمج للمناطق الساحلية، بل نجد أن أغلب الممارسات الدولية لهذه المقاربة تميل للتركيز على الجانب البيئي وما يلزمه من حماية وإجراءات وقائية. وذلك نظرا لتفاقم الوضعية البيئية في الكوكب ككل وتزايد الكوارث الناجمة عن تدهور البيئة.

وتتعرض البيئة الساحلية بدورها لكثير من الضغوط تشمل كافة مصادر التلوث الناتجة عن الأنشطة المتاخمة للسواحل، مثل محطات تحلية المياه وإنتاج الطاقة وأنشطة الصناعات البترولية كافة–من بحث واستكشاف وإنتاج ونقل وتصدير– وغير ذلك من الأنشطة الصناعية، إضافة إلى الأنشطة السياحية والترفيهية. كل تلك الأنشطة وما ينتج عنها من مخلفات، وفي غيبة من وسائل الرقابة والتحكم ومع ضعف التشريعات البيئية أو التراخي في الالتزام بها، تؤدي في النهاية إلى إضعاف قدرة المناطق الساحلية على القيام بوظائفها الطبيعية، فيحدث الخلل وتتفاقم المشكلات وتصل إلى مراحل تصبح عندها الحلول مستحيلة أو باهظة التكاليف.

ويتمثل الهدف الرئيسي للتسيير المندمج للمناطق الساحلية في توحيد الرؤى والاستراتيجيات القطاعية الفردية ضمن استراتيجية ورؤية موحدة تشمل كل القطاعات وتراعي بالدرجة الأولى قطاع البيئة، فيتم تسبيق الفائدة والمزايا البيئية على المزايا الاقتصادية والعوائد المالية أو على الأقل الموازنة بينها، حيث من الضروري أن يمر كل مشروع اقتصادي أو تنموي على مرحة تقييم الآثار البيئية لتحديد قابليته للتجسيد أو رفضه.

وسنهتم في دراستنا بالقضايا البيئية التالية: إداة المواد المائية، المحميات الطبيعية

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل المتوسط، **برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في منطقة البحر المتوسط، مرجع سبق ذكره**، ص:22.

الفرع الأول: إدارة الموارد المائية وفق رؤية مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

1- المياه في المناطق الساحلية:

تعد المياه أحد أهم احتياجات الإنسان الأساسية ولا غنى عنها لكل الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، تتعرض موارد المياه لضغوط هائلة بسبب زيادة عدد السكان وازدياد الطلب على المياه من القطاعات المتنافسة. كما تتعرض موارد المياه الجوفية للاستنزاف في كثير من الأماكن، مما يجعل الأجيال الحالية والقادمة قريبة من حد الافتقار إلى أي وقاية من تقلبات المناخ المتزايدة على حد وصف البنك الدولي.

كما يؤدي تدهور نوعية المياه إلى تناقص كميات المياه العذبة المتاحة، والإضرار بالأنظمة البيئية البرية والبحرية، وزيادة تكاليف معالجة المياه. ولا يزال الحصول على خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب أمراً بعيد المنال بالنسبة لما يبلغ 2.5 مليار و768 مليون شخص في العالم، وهو ما يؤدي إلى إزهاق آلاف الأرواح وخسائر اقتصادية كبيرة سنوياً. ناهيك أن تغير المناخ سيؤدي إلى زيادة التقلبات المائية، ومن ثمَّ إلى وقوع ظواهر مناخية أكثر تواترا وشدة مثل السيول والفيضانات ونوبات الجفاف والعواصف القوية. [1]

نتيجة لذلك، لم تعد الممارسات السابقة ملائمة؛ فالبلدان لا يمكنها تحقيق نمو مستدام، والصمود في وجه تغير المناخ دون إدارة ذكية للموارد المائية تأخذ بعين الاعتبار تناقص كميات المياه المتاحة وانخفاض جودتها، والحاجة إلى تخصيص عقلاني يقوم على أساس الاحتياجات الاجتماعية والبيئة والاقتصادية.

وتبرز قضية **المياه** في المناطق الساحلية خاصة وأنها مناطق ذات كثافة سكانية عالية، حيث ترتبط مسألة الموارد المائية بمشكلة التنمية الساحلية؛ فمع استنزاف موارد المياه الجوفية المحلية تتعرض المدن الساحلية لتسرب المياه المالحة إلى المياه العذبة مما قد يشكل خطرًا إضافيًا على موارد المياه الجوفية.[2] ورغم أن المناطق الساحلية تتوفر على إمكانية التقليل من مشكلة ندرة المياه بتقنية تحلية مياه البحر، غير أن هذه العملية تتطلب تقنيات دقيقة تستهلك طاقة وأموالا طائلة مخلفة آثارا ضارة على البيئة وبالتالي فإن هذا الحل الضار بالبيئة لا يعتبر ناجعا ضمن عملية التسيير المندمج. كما يتم التوجه حاليا إلى معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في غير مجال الشرب، غير أن هذا الحل الجزئي لا يفي بالغرض.

2- الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

تنفرد الموارد المائية بالتوجه العالمي لتطبيق أسلوب التسيير المندمج عليها خصيصا، حيث أوصي بصفة خاصة بتطوير الإدارة المتكاملة للموارد المائية في البيان الختامي لوزراء المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة (ما يسمى بمبادئ دبلن) سنة 1992.[3]

---

[1] البنك الدولي، **إدارة الموارد المائية في ظل مناخ متغير**، على الموقع:
http://www.alwasatnews.com/news/93092.html (تاريخ ووقت الاطلاع 2015/04/22، 22.00)

[2] كيرت فودرا، **تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والتحليل المكاني في إدارة المناطق الساحلية، مجلة بيئة المدن الالكترونية**، مركز البيئة لمدن العربية، العدد السابع عشر، ماي2017، على الموقع:
http://www.envirocitiesmag.com/articles/coastal-zones-management/gis-technology-and-spatial-analysis.php
(تاريخ ووقت الاطلاع: 2017/08/11، 15.10)

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير وكالة البيئة الأروبية، **القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط، مرجع سبق ذكره**، ص:11.

وتعرف عملية التسيير المندمج للموارد المائية أو ما تعرف عالميا بـ**الإدارة المتكاملة للموارد المائية** بوصفها: "عملية تشجع على التنسيق والإدارة المنسقين للمياه والأراضي والموارد ذات الصلة، بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الناجم على نحو عادل دون المساس باستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية".[1] كما تعرف بأنها: "أداة شاملة للتخطيط والتنفيذ التشاركي لإدارة وتنمية الموارد المائية بطريقة توازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وتضمن حماية النظم الإيكولوجية للأجيال القادمة".[2]

ومن ثم فإن نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية هو نهج شامل لعدة قطاعات يهدف إلى أن يكون عملية مفتوحة ومرنة تجمع جميع أصحاب المصلحة لوضع السياسات واتخاذ قرارات سليمة ومتوازنة استجابة للتحديات المحددة التي تواجه المياه.[3]وتستند الإدارة المتكاملة للموارد المائية بشكل عام إلى ثلاثة مبادئ:

-**المساواة الاجتماعية:** ضمان المساواة في الوصول لجميع المستخدمين (ولا سيما الفئات المهمشة والفقيرة من المستخدمين) إلى كمية كافية من المياه ونوعيتها اللازمة للحفاظ على رفاه الإنسان.

-**الكفاءة الاقتصادية:** تحقيق أكبر فائدة لأكبر عدد من المستخدمين مع الموارد المالية والمائية المتاحة.

-**الاستدامة البيئة:** الاعتراف بالنظم الإيكولوجية المائية وتخصيص ما يكفي للحفاظ على أدائها الطبيعي.

ويتطلب العمل بمفهوم الإدارة المتكاملة كقاعدة أساسية في صياغة السياسات المائية الأخذ بعين الاعتبار علاقة المياه بالخصائص الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والدورة الهيدرولوجية للبلد المعني. ويركز هذا المفهوم على فكرة التكامل، المشاركة، التشاور، والتوافق بين برامج المياه والبرامج القطاعية ذات العلاقة بالمياه. ويحتاج تبني وتطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى تغيير في الأساليب المستخدمة في تقييم وتنمية المصادر المتاحة، وتوزيعها وتدويرها، وتقييم الطلب عليها؛ كما يتطلب توفر الأطر المؤسسية والقانونية الفعالة والنافذة، والموارد المالية الكافية وقانونية لتحقيق استدامة الموارد المائية ومواجهة شح الموارد المائية، وحسن إدارتها.[4]

الفرع الثاني :المحميات الطبيعية في إطار مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

1- مفهوم المحميات الطبيعية:

في إطار الجهود الدولية لحماية الحياة الطبيعية تم استحداث ما يعرف بالمحميات الطبيعية، وهي عبارة عن مناطق محددة الأبعاد جغرافيا تفرض عليها الحماية بموجب قوانين خاصة من أجل المحافظة على ما تتميز به من تنوع طبيعي، وحماية للموارد الطبيعية من الاستغلال الجائر أو الانقراض نتيجة المتغيرات الطبيعية والتنموية المختلفة. وتنقسم المناطق المحمية بين مناطق محمية برية وبحرية وأخرى مختلطة.

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص:99.

[2] دوناتو رومانو، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 36.

[3] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير المدير التنفيذي**، نيروبي، فبراير 2009، ص:13.

[4] البنك الدولي، **إدارة الموارد المائية في ظل مناخ متغير**، على الموقع:
http://www.alwasatnews.com/news/93092.html (تاريخ ووقت الاطلاع 2015/04/22، 22.00)

وتعرف المحميات البحرية والساحلية حسب **منظمة السلام الأخضر*(Greenpeace)** على أنها: "مناطق في البحر تخضع لحماية كاملة من نشاطات الإنسان المدمرة فهي مناطق مغلقة أمام مختلف أعمال الاستخراج مثل الصيد والتعدين، بالإضافة إلى نشاطات التخلص من النفايات. وقد تشمل هذه المحميات مناطق مركزية لا يسمح للبشر بإجراء أي نشاطات فيها، كالمناطق التي تشكل مراجع علمية أو المناطق التي تأوي مواطن أو أنواع حساسة.[1]

وتساعد المناطق البحرية والساحلية المحمية على امتداد السواحل في المحافظة على الموارد السمكية لأنها تسمح للأنواع المُستغلة بإعادة التكاثر إلى الحد الطبيعي وللمواطن المتضررة باستعادة عافيتها. ونظرا لزيادة الوعي العالمي بضرورة حماية البيئة البحرية، إزداد عدد المحميات البحرية والساحلية في العالم باضطراد، فالمحميات البحرية والساحلية التي لم يكن عددها يتجاوز 118 محمية سنة 1970 أصبح عددها حتى سنة 2012 يقارب 6300 محمية بحرية؛[2] ورغم هذا العدد الذي يبدو كبيرا إلا أننا نجد أن مساحة هذه المحميات البحرية مجتمعة لا تشكل سوى أقل من 2.8% من الأوساط البحرية في العالم.[3] وتوضح الخريطة الموالية مجمل المحميات البحرية في العالم حتى سنة 2013.

شكل رقم (32): المناطق البحرية المحمية في العالم حتى سنة 2013

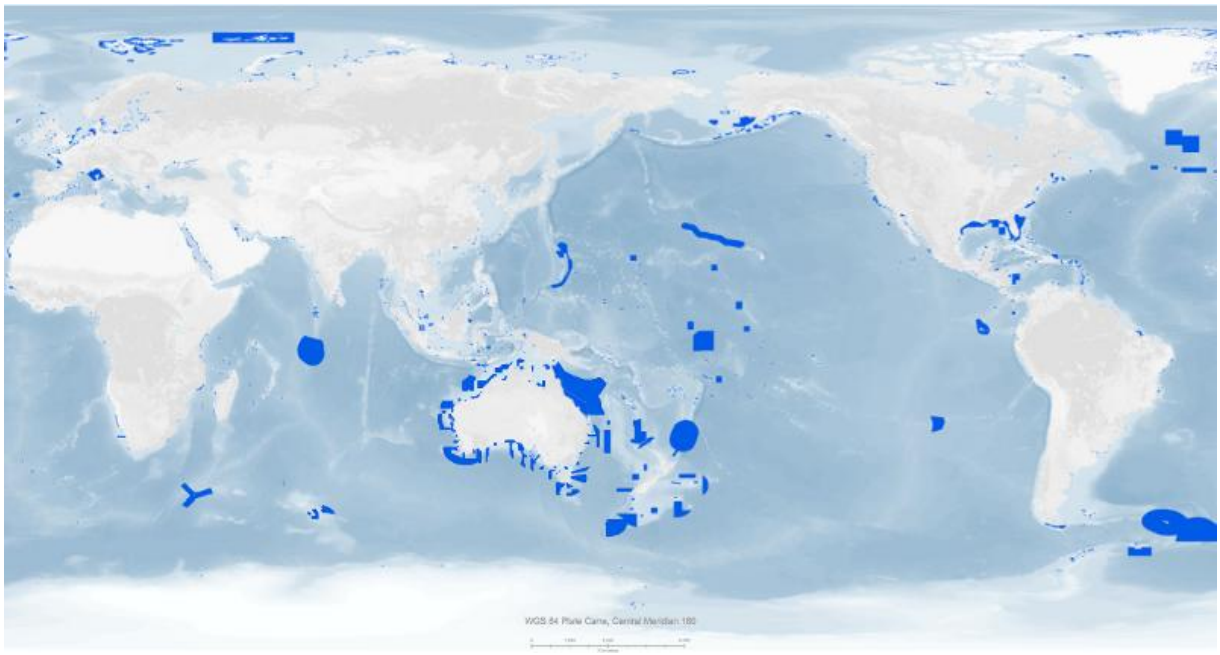

المصدر: UCN and UNEP-WCMC (Oct 2013). The World Database on Protected Areas (WDPA). Available at: http://www.protectplanetocean.org/official_mpa_map

* غرينبيس منظمة دولية لا تبغي الربح، تعمل على تغيير الرأي العام والأنماط المعيشية نحو ممارسات تحافظ على البيئة وتنشر السلام.

[1] **الحلول المحميات البحرية**، موقع السلام الأخضر: **جعل المحميات البحرية تعمل – الدروس المستفادة في البحر الأبيض المتوسط، ص5 /http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/defending-our-mediterranean/solutions** (تاريخ ووقت الاطلاع 2016/04/22، 21.00)

[2] سعيد شوقي شكور، **المقاربة الاقتصادية – الاجتماعية وتطبيقاتها على المحميات البحرية**، الصندوق العاملي للطبيعة – منطقة البحر الأبيض المتوسط، جانفي 2013، ص:05.

[3] IUCN and UNEP-WCMC (2013), The World Database on Protected Areas (WDPA) Cambridge, UK: UNEP-WCMC : http://www.protectplanetocean.org/official_mpa_map(تاريخ ووقت الاطلاع 2016/04/22، 21.00)
http://www.protectplanetocean.org/official_mpa_map(تاريخ ووقت الاطلاع 2016/04/22، 21.00)

2-إشكالية دور وأهداف المناطق المحمية :

من جهة أخرى يبرز صراع مفاهيمي حول الدور الذي تنشئ من أجله المحميات البحرية خاصة والطبيعية بشكل عام، فأًصحاب الاتجاه البيئي يرون ضرورة غلق المحميات أمام أي نشاط بشري مهما كان نوعه والاقتصار على جعلها مساحات لإعادة الحياة الفطرية إلى سابق عهدها قبل تدخل الإنسان.[1] بينما برز تيار اجتماعي اقتصادي يدعو إلى تنظيم وتقنين النشاط الاقتصادي والاجتماعي داخل حدود المحميات الطبيعية خاصة وأن الكثير منها رسمت حدودها في مواقع مأهولة بالسكان مسبقا.

ويرى أصحاب الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي أن السبب في قلة المحميات البحرية التي حققت الأهداف التسييرية التي وضعت من أجلها (أقل من 10 % من مجموع المحميات البحرية في العالم حققت أهدافها) راجع بالدرجة الأولى إلى كون هذا النوع من المشاريع قائما على مقاربة أحادية أوثنائية تركز على الجانب البيئي أو البيولوجي البحت، قائمة على عملية إحصاء وجرد للأنواع النباتية والحيوانية المحلية، دون الاهتمام بالعلاقات القائمة بين الإنسان، البيئة والإقليم، وبالتالي استبعاد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.[2]

فالواقع يثبت أنه لا يمكن عزل الإنسان عن الطبيعة، إذ من المستحيل العودة بالحياة الطبيعية إلى ما قبل وجود الإنسان وتطور نشاطاته. ولهذا، فإن إهمال العامل البشري وعدم إشراكه في مثل هذه المشاريع التي يؤثر فيها ويتأثر بها مباشرة، هو أحد أسباب القصور في النتائج المرجوة من المحميات الطبيعية ككل.

ومن هذا المنطلق، يمكن للمناطق البحرية المحمية أن تحقق فوائد اقتصادية واجتماعية في الإطار المستدام وخاصة في مجال الصيد البحري والسياحة. حيث يمكن فتح بعض الأرجاء ضمن المنطقة الساحلية أمام عمليات الصيد المستدامة وضمن الشروط البيئية، وأمام نشاطات السياحة البيئية والمستدامة المقننة مع ضرورة أن يتم اتخاذ القرارات بشأن هذه النشاطات بمشاركة كاملة من المجتمعات المحلية المتأثرة.

وحسب مشروع شبكة مدراء المحميات البحرية الجنوبية (MedPAN South Project) في البحر الأبيض المتوسط الذي أطلقه الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) بالتعاون مع شركائه، فإن أهم التَحديات التي تواجه المَحميات البَحرية تتمثل في:[3]

- خطط إدارية غير كافية، مع أهداف غير واضحة، وعدم وجود خطط مراقبة لتقييم تطبيق الأهداف.
- فهم غير كاف للإطار الاجتماعي والاقتصادي والموارد الطبيعية.
- موارد بشرية غير كافية وعدم توفر فريق عمل ميداني.
- ضعف وعدم فعالية التنسيق المشترك بين أصحاب المصلحة، والمؤسسات غير الحكومية والإقليمية.

---

[1] Saïd-Chaouki Chakour, Boualem Chebira et Tarik Dahou, **Les aires marines protégées, outil global, déclinaisons locales** :**Les dilemmes de la conservation dans le Parc National d'El Kala (Algérie)**, dans :DAHOU Tarik et autres, **Pouvoirs, sociétés et nature au sud de la Méditerranée,** édition Karthala, France, 2011,p :134.

[2] سعيد شوقي شكور، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص:،06،05.

[3] مارينا غوماي وجويسيبي دي كارلو، **جعل المحميات البحرية تعمل-الدروس المستفادة في البحر الأبيض المتوسط**، الصندوق العالمي للطبيعة(WWF)، 2012، ص:04.

3-المحميات البحرية والساحلية وفق رؤية مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية:

إن المقاربة متعددة التخصصات للمحميات الطبيعية تستدعي وجود أساليب تسيير فعالة ودقيقة وقائمة على الحوكمة والمشاركة والتشاور. ولذلك، تشكل المحميات البحرية على وجه الخصوص مناطق مناسبة تماما لتطبيق أسلوب التسيير المندمج بحذافيره، لكونها أقاليم مغلقة الحدود واضحة المعالم متعددة القطاعات والأطراف ذات المصالح (السلطات الحكومية، مستخدمو الموارد البحرية، المجتمعات المحلية، الباحثون، ومؤسسات المجتمع المدني)؛ وتتنوع فيها الأهداف بين حمائية وتنموية.

فالوصول إلى مشاريع متفق عليها في المناطق المحمية الساحلية والبحرية يتطلب ضرورة فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المنتشرة داخل المحمية؛ إلى جانب فهم أهداف وغايات المجتمعات المحلية وإشراكها بجدية في كافة مراحل المشروع وتطوراته، مع الأخذ بالاعتبار الوضعية الاجتماعية والمادية لهذه المجتمعات والتي تندرج غالبا تحت المستوى المتوسط أو أقل نتيجة الطابع الريفي للنشاطات السائدة (زراعة، صيد..الخ)، وبالتالي فإن عدم تأثر الرفاه الاجتماعي أو رفعه يجب أن يدرج كأحد الأهداف المحورية.

أ- مراحل إنشاء محمية بحرية فعالة:

وعيا بأهمية أساليب الحوكمة والتسيير المندمج كمفاتيح فعالة لنجاعة ونجاح المحميات البحرية في تحقيق أهدافها؛ يشترط مشروع شبكة مدراء المحميات البحرية في منطقة المتوسط المدعوم من الصندوق العالمي للطبيعة(بناء على توصيات مرفق البيئة العالمي الفرنسي) عند تأسيس محمية بحرية استخدام أساليب متكاملة بين الجوانب البيئية الاجتماعية والاقتصادية، ضمن أطر تشريعية مناسبة وهيكلة مؤسساتية فعالة، وإشراك حقيقي لأصحاب المصلحة. مع ضرورة المرور بثلاث مراحل متميزة دون الحاجة إلى التقيد الحرفي بمضامينها، وتكييفها حسب الظروف الواقعية لكل محمية.[1] والشكل التالي يوضح هذه المراحل الثلاث:

الشكل رقم (33): مراحل تأسيس المحميات البحرية

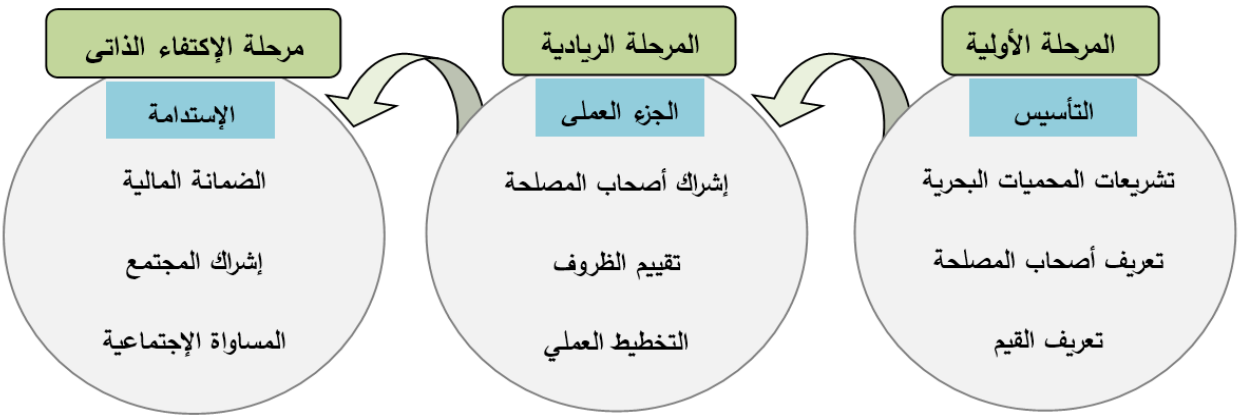

المصدر: مارينا غوماي وجويسيبي دي كارلو، **جعل المحميات البحرية تعمل-الدروس المستفادة في البحر الأبيض المتوسط**، الص ندوق العالمي للطبيعة(WWF)، 2012، ص:05.

تتضمن **المرحلة الأولية** على ضبط كافة جوانب التعريف بالمحمية وتأسيسها وضبط هيكلتها الإدارية.

[1] **المرجع السابق**، ص:05.

وذلك من خلال عمليات إشراك قوية لأصحاب المصلحة وتقارير أولية حول الموارد الطبيعية والحالة الإجتماعية والإقتصادية. **أما المرحلة الريادية** فتصبح فيها المحمية البحرية فعالة قائمة على إتصال قوي ومشاركة قوية من أصحاب المصلحة، يتم فيها إدارة الموقع ومراقبة تغيراته؛ وتنتهي عند الحصول على دعم أصحاب المصلحة للمحمية البحرية وهيكلة حوكمتها. وأما مرحلة الإكتفاء الذاتي فيتم الوصول إليها عند تحقيق المحمية البحرية لأهدافها ومشاركة الفوائد المختلفة بين كافة أصحاب المصلحة. ويتم اعتبار المحمية البحرية مستدامة إذا تم تأمين الموارد المالية طويلة الأمد، وكسب تأييد واسع النطاق من المجتمع.

ويعترف خبراء الصندوق العالمي للطبيعة بأن "العمل على المحميات البحرية من خلال هذه المراحل هو تحد بحد ذاته، وأمر معقد، ويحتاج إلى وقت طويل". حيث لا تزال أغلب المحميات البحرية في المرحلة الأولى أو في بدايات المرحلة الريادية. ولذلك أطلقت العديد من البرامج والمشروعات الريادية مثل مشروع شبكة مدراء المحميات البحرية الجنوبية (MedPAN South Project) في البحر الأبيض المتوسط المدعم من طرف الصندوق العالمي للطبيعة، والذي أخذ على عاتقه مهمة تقوية فعالية الإدارة والتخطيط التشاركي في المحميات البحرية المتوسطية ونقلها من حالة السبات إلى حالة العمل والفعالية.[1]

ب-تنظيم نشاطات الاستغلال داخل المحميات البحرية:

نظرا لكون المحميات مشروعات مستمرة غير محددة المدة- لا تنشئ لسنوات محددة فقط ولا من أجل أهداف قصيرة-، فإنه من المنطقي أن تتعدد الأهداف وتتغير الرؤى وتتطور السياسات الخاصة بها. لذا، فإن عملية اتخاذ القرار وتوجيه تدخل السلطات الحكومية عملية بالغة الحساسية، ويجب أن تمر على المجتمعات المحلية كأطراف فاعلة وذات قرار. بحيث تراعى التوجهات الاقتصادية للمنطقة وأنظمة الإنتاج المحلية ومصادر عوائد المجتمعات المحلية، ويتم تثمينها وترقيتها والاستفادة منها وهيكلتها ضمن نظم مستدامة.[2]

وإلى جانب كون منع النشاطات الاقتصادية كالصيد البحري أو الزراعة أو السياحة منعا تاما في مناطق معينة من المحميات البحرية أمرا حتميا لا بد منه لضرورة حماية الأنظمة البيئية واسترجاعها، فإنه وعلى نفس الوزن من الأهمية يجب استحداث أنشطة بديلة في مناطق يسمح الاستثمار بها داخل حدود المحميات بهدف توفير مصادر دخل ذاتية، شريطة اتباع شروط الاستدامة واتباع تقنين صارم، وضبط رخص الاستثمار ضمن حدود معينة، ففي النهاية تبقى المحميات محظورة على الاستثمارات المكثفة وملائمة للاستثمارات المصغرة الصديقة للبيئة مثل الصيد التقليدي، الزراعة التقليدية، والسياحة البيئية (الأيكوسياحة).

وفي هذا الإطـار، يجب تعويض السكان المحليين الذين لا تمنـح لهم رخـص الاستثمار ماليا، أو توجيههم إلى أنشطة أخرى أو أماكن أخرى أقل حساسية، أو تقديم تحفيزات ومنح مالية تعوض الفرق المادي الناجم عن الاستثمار المصغر أو الصديق للبيئة؛ وهذا ما يوضح أن المحميات الطبيعية تتطلب ميزانيات كبيرة ودعم مالي كبير من طرف الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية.

---

[1] **المرجع السابق**، ص:03.

[2] سعيد شوقي شكور، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

خلاصة:

إن إسقاط المبادئ النظرية لمقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية على أرض الواقع يتطلب استخدام مجموعة من أدوات التنفيذ المختلفة. إنطلاقا من الأدوات السياسية المتمثلة في الاستراتيجيات والسياسات، والأدوات القانونية المتمثلة في التشريعات المستحدثة والمعدلة التي تترجم جدية السلطات في تنفيذ هذه المقاربة، وترسم خريطة طريق يجب على مختلف الأطراف الفاعلة التقيد بها . إضافة إلى الأدوات المالية والاقتصادية اللازمة لدعم تنفيذ مشاريع المقاربة التي تتنوع بين ضرائب بيئية، ومستويات مثلى للتلوث وحواز اقتصادية، وتعويضات..الخ. إلى جانب استخدام الأدوات التكنولوجية والمعلوماتية مثل نظم المعلومات بمختلف أنواعها وخاصة نظام المعلومات الجغرافي الذي يسمح بمعرفة خصائص المناطق الساحلية بدقة، ويسهل إعادة توزيع الأنشطة عليها بالطريقة الأنسب. مع ضرورة استعمال وسائل المراقبة والتقييم مثل تقييم الأثر البيئي للمشروعات، تحليل العائد والتكلفة، إدارة المخاطر البيئية.

وتفرض مقاربة التسيير المندمج على كل القطاعات الناشطة في المناطق الساحلية (سياحة، صيد، عمران، بيئة، زراعة، صناعة، فلاحة...الخ) تكييف سياساتها وخططها مع الاستراتيجات الوطنية لتنمية المناطق الساحلية، واتباع مبادئ الاستدامة وكذا التنسيق والمشاركة مع باقي القطاعات الأخرى عند تخطيط مشروعاتها، بحيث يتم تغليب المصلحة العامة على الخاصة عند معالجة صراعات الاستغلال. كما تدعو المقاربة إلى ضرورة فعالية كل قطاع على حدى بحيث يتمكن من تحقيق الأهداف والمداخيل المرجوة، باستخدام القدر الملائم من الموارد الساحلية، ودون الحاجة إلى استغلالها بشكل مفرط أو التصارع عليها.

الفصل الثالث:

واقع المناطق الساحلية في الجزائر: مقومات وتحديات

تمهيد

المبحث الأول: الخصائص التنظيمية والبيئية للساحل الجزائري

المبحث الثاني: الإطار الاجتماعي والاقتصادي للساحل الجزائري

المبحث الثالث: الضغوط والتهديدات في الساحل الجزائري

خلاصة

الفصل الثالث: واقع المناطق الساحلية في الجزائر: مقومات وتحديات

تمهيد:

تختلف المناطق الساحلية بين بلدان العالم حسب تكوينها، ومناخها، ونظمها البيئية، والأنشطة التنموية الممارسة بها. في الجزائر، ورغم شساعة المساحة، إلا أن إقليمها الساحلي الأصغر مساحة، يتمتع بأكبر جاذبية للسكان والاستثمارات مقارنة بباقي الأقاليم. الأمر الذي نتج عنه تزايد مضطرد في التهديدات المتنوعة التي باتت آثارها السلبية تتفاقم يوما بعد يوم.

بناء على ما سبق، خصصنا الفصل الثالث لدراسة واقع المناطق الساحلية في الجزائر، بهدف التعرف على مختلف مقوماتها، ووزنها تنمويا، وكذا ضبط الضغوط التي تعاني منها وتحديد حدتها وانعاكاساتها.

حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقسيم الأقاليم الإدارية التي يتكون منها الساحل الجزائري، ومن ثم تناولنا مختلف التشريعات التي تعنى به، إضافة إلى المقومات البيئية العديدة التي يتميز بها الساحل الجزائري. أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة الإطار الاجتماعي والثقافي للساحل الجزائري من جهة، والإطار الاستثماري والاقتصادي من جهة أخرى. وأما المبحث الثالث فقد تم فيه التطرق إلى مختلف التهديدات والضغوط التي تهدد الساحل الجزائري والتي تتنوع بين ضغوط من أصل بشري (تلوث، آثار النشاطات الاقتصادية والعمرانية، فقدان التنوع الحيوي)، وضغوط من أصل طبيعي (كوارث طبيعية).

متبعين في ذلك التقسيم التالي:

المبحث الأول: الخصائص التنظيمية والبيئية للمناطق الساحلية في الجزائر

المبحث الثاني: الإطار الاجتماعي والاقتصادي للساحل الجزائري

المبحث الثالث :الضغوط والتهديدات في الساحل الجزائري

المبحث الأول: الخصائص التنظيمية والبيئية للساحل الجزائري

قبل التفكير في القضايا الرئيسية التي تشهدها المناطق الساحلية الجزائرية، يجب أولا ضبط حدودها المعتمدة، والإطلاع على التشريعات التي تحكمها، إضافة إلى التعرف على خصائصها البيئية والجغرافية.

المطلب الأول : التقسيم الإداري للساحل الجزائري

يتكون الساحل الجزائري حسب التقسيم الإداري لسنة 1984، (المحدد لعدد الولايات بـ 48 ولاية، وعدد البلديات بـ 1541 بلدية) من 15 ولاية ذات حدود بحرية، تعد 14 منها ساحلية–باستثناء ولاية معسكر لكون خطها الساحلي لا يكاد يذكر[1]– مقسمة إلى 25 بلدية غير ساحلية، و136 بلدية ذات حدود ساحلية (واجهة بحرية)، أي بما يعادل 23٪ من المساحة الكلية لجميع الولايات الساحلية.[2]

ويوضح الشكل رقم(34) المتمثل في خريطة التقسيم الإداري للولايات الساحلية الجزائرية، حسب تقرير وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة* المتعلق بالمرحلة التحضيرية الأولى من الاستراتيجية الوطنية التسيير المندمج للمناطق الساحلية الصادر سنة 2013، أن: [3]

1- الجزء الشرقي من الشريط الساحلي الجزائري يتكون من أربع ولايات ساحلية، ويضم 42 بلدية ذات واجهة بحرية تشكل حوالي 31٪ من مجموع البلديات الساحلية في البلاد، وبما يغطي 31% من المساحة الكلية للشريط الساحلي الشرقي.

2- الجزء الوسط من الشريط الساحلي يشمل خمس ولايات ساحلية، ويضم ما مجموعه 53 بلدية ذات واجهة بحرية، أي حوالي 39٪ من مجموع البلديات الساحلية بالوطن. وبما يغطي 23% من المساحة الكلية للشريط الساحلي للوسط.

3- الجزء الغربي من الشريط الساحلي يشمل أربع ولايات ساحلية بـ41 بلدية ذات واجهة بحرية بما يمثل حوالي 30٪ من مجموع البلديات الساحلية بالوطن. وبما يغطي 17% فقط من المساحة الكلية للشريط الساحلي الغربي، وهي النسبة الأقل مقارنة بالجزء الشرقي والوسط.

4- فيما يتعلق بعواصم الولايات الساحلية، توجد 9 منها ذات عواصم ذات واجهة بحرية، و5 في الداخل.

5- نسبة مساحة البلديات الساحلية مقارنة بالمساحة الكلية للولاية تتغير من ولاية إلى أخرى، فهي منخفضة في الجهة الغربية عموما، وتصل إلى مستويات منخفضة جدا في ولاية تلمسان فلا تمثل سوى 6٪ من المساحة الكلية للولاية، في حين تصل ذات النسبة إلى 44٪ في ولاية تيبازة.

---

[1] **القانون رقم : 09/84 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404الموافق لـ : 1984/02/04 المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد،** الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الواحدة والعشرون، العدد06، الصادرة بتاريخ 5 جمادى الأولى عام 1404الموافق لـ : 1984/02/07.

[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville(MATEV**), STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 01**, Algérie, 2013, p :11.

* تتغير مسميات الوزارة تقريبا كل سنة وتضم إليها قطاعات معينة ثم تنفصل، فقد تغيرت تسميتها من وزارة البيئة وتهيئة الاقليم والمدينة سنة 2013، إلى وزارة البيئة وتهيئة الاقليم سنة 2014، ثم في تعديل سنة 2015 أصبحت تدعى وزارة البيئة والموارد المائية، ومن ثم أصبحت تدعى وزارة البيئة والطاقات المتجددة حسب تعديل سنة 2017.

[3] **Ibid**, p :12.

وينتج عن اختلاف مساحة البلديات ذات الواجهة البحرية وعددها من ولاية إلى أخرى، تباين عدد ونسبة البلديات ذات الأولوية في عمليات التسيير المستدام من ولاية ساحلية إلى أخرى. كما أن عواصم الولايات الساحلية التي تقع بمحاذاة البحر تجعل من هذه الولايات أكثر تعرضا لتداعيات الضغوط المترتبة مثل: الكثافة السكانية والضغط العمراني، والتحولات الصناعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الرؤية الجزائرية في تحديد مفهوم المناطق الساحلية وضبط حدودها، وما ينجر عنها من أولويات في توجيه البرامج المستدامة والمندمجة، وكذا ضبط الهيئات التنفيذية والسلطات المسؤولة عن ذلك، تنطلق من التقسيم الإداري الرسمي لوضوح حدوده وتمايز وحداته؛ وتختص بالتحديد في المشاريع الجزئية بالوحدات الإدارية الأصغر وهي البلديات ذات الواجهة البحرية. فليست كل بلدية تنتمي إلى ولاية ساحلية تعد ذات طابع ساحلي بالضرورة، فالبلديات التي لا تملك واجهات بحرية لا تعد بلديات ساحلية. غير أن معيار الحدود الإدارية في التفريق بين ما هو حيز جغرافي ساحلي أو غير ساحلي لا يطبق تماما، بل يترك إلى تقدير السلطات وتقييمها للمميزات والخصائص الطبيعية والبيئية التي تتمتع بها البلديات التي لا تتوفر على واجهة بحرية.

الشكل(34): خريطة التقسيم الإداري للساحل الجزائري (الولايات الساحلية وبلدياتها الساحلية)

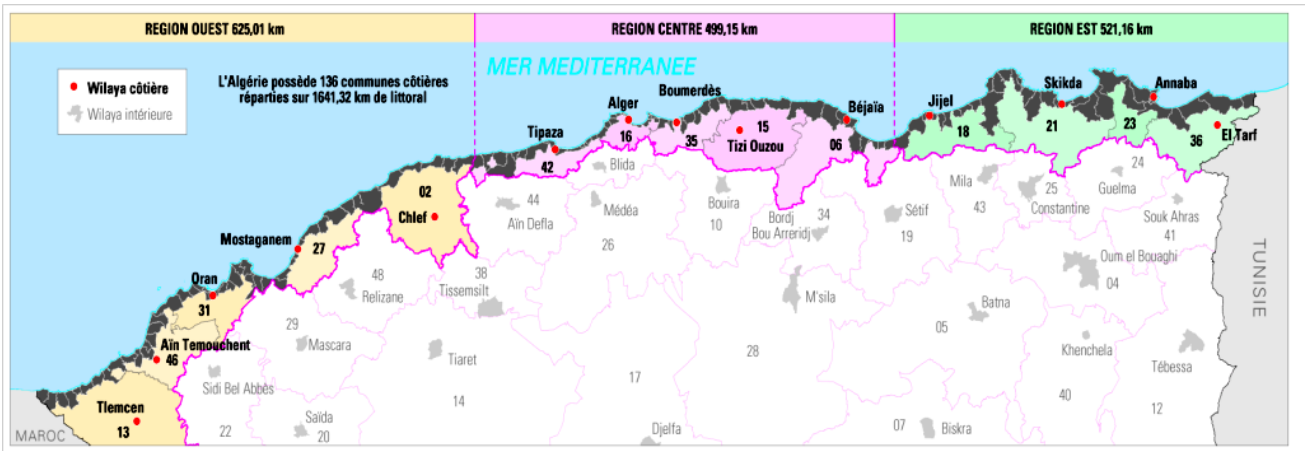

13 TLEMCEN		46 AÏN TEMOUCHENT		31 ORAN		27 MOSTAGANEM		02 CHLEF		42 TIPAZA		16 ALGER	
39 MARSA BEN M'HIDI	11,23	25 OULHAÇA EL GHERABA	20,16	25 Aïn Kerma	15,09	03 Fornaka	2,27	17 Dahra	6,39	23 DAMOUS	4,72	46 ZÉRALDA	4,71
30 Msirda Fouaga	7,15	23 BÉNI SAF	19,31	10 Al Ançar	16,11	04 Stidia	13,88	23 EL MARSA	27,24	03 Larhat	11,25	45 Staouéli	8,49
33 Souk Thlata	8,20	24 Sidi Safi	8,38	16 Bousfer	7,83	27 Mezghrane	6,70	25 Sidi Abderrahmane	23,78	14 GOURAYA	13,06	50 CHÉRAGA	2,13
29 Souahlia	7,22	12 Sidi Ben Adda	1,99	09 AÏN TURK	16,17	01 MOSTAGANEM	21,67	02 TÉNÈS	26,49	33 Messelmoun	3,17	44 Aïn Bénian	9,19
07 GHAZAOUET	14,48	03 Ouled Kihal	5,05	15 Mers el Kébir	19,94	13 Abdelmalek Ramdane	20,49	16 Oued Goussine	13,47	42 Hadjerat Ennous	7,62	24 El Hammamet	7,20
19 Dar Yaghmouracène	14,96	08 Terga	6,01	01 ORAN	22,49	14 Hadjadj	8,20	07 BÉNI HAOUA	19,90	32 Sidi Ghilès	7,46	25 Raïs Hamidou	6,47
44 HONAÏNE	13,80	17 Ouled Boudjemaa	8,99	03 BIR EL DJIR	6,07	16 SIDI LAKHDAR	19,84	Total	117,27	22 CHERCHELL	17,82	06 Bologhine Ibnou Ziri	4,42
48 Beni Khellad	15,18	28 El Messaïd	14,18	19 Hassi ben Okba	1,09	18 Khadra	14,68			01 TIPAZA	28,09	05 BAB EL OUED	1,68
Total	92,22	05 Bou Zedjar	29,51	02 GDYEL	13,36	17 ACHAACHA	6,57			17 Aïn Taghouraït	15,96	07 Casbah	5,16
		Total	113,58	22 Sidi Ben Yebka	12,02	25 Ouled Boughalem	10,41			30 Bou Haroun	4,98	01 ALGER CENTRE	17,13
				06 ARZEW	27,91	Total	124,71			06 Khemisti	0,97	04 Mohamed Belouizdad	1,19
				26 Aïn Biya	1,92					26 BOU ISMAÏL	5,75	17 HUSSEIN DEY	3,86
				07 BETHIOUA	7,21					25 FOUKA	5,12	29 Mohammadia	4,33
				08 Marsat el Hadjadj	10,02					04 Douaouda	3,79	30 Bordj el Kiffan	6,52
				Total	177,23					Total	129,76	39 Bordj el Bahri	2,88
												40 El Marsa	8,78
												38 Aïn Taya	6,02
												41 Heraoua	2,60
												43 Réghaïa	0,96
												Total	103,72

n° Commune	Littoral en km
39 MARSA BEN M'HIDI	11,23

35 BOUMERDES		15 TIZI OUZOU		06 BEJAÏA		18 JIJEL		21 SKIKDA		23 ANNABA		36 EL TARF	
32 Boudouaou el Bahri	5,58	62 Mizrana	5,22	35 Béni Ksila	24,57	04 ZIAMA MANSOURIAH	19,04	14 Oued Zehour	0,98	10 CHETAÏBI	37,61	18 Echatt	8,03
19 Corso	2,32	38 TIGZIRT	6,88	19 Toudja	16,14	03 EL AOUANA	22,59	36 Kheneg Mayoum	15,69	06 Oued el Aneb	5,00	03 BEN M'HIDI	3,94
01 BOUMERDÈS	7,88	54 Iflissen	15,67	01 BÉJAÏA	46,72	01 JIJEL	29,85	13 OULED ATTIA	6,70	08 Seraïdi	27,69	10 Berrihane	19,54
15 THENIA	5,18	37 AZZEFOUN	27,49	48 Boukhelifa	6,73	06 Emir Abdelkader	2,94	32 Kanoua	14,68	01 ANNABA	32,86	05 EL KALA	47,49
11 Zemmouri	11,50	13 Aït Chaffaa	6,86	11 TICHI	6,81	05 TAHER	8,04	31 Cheraïa	9,83	05 EL BOUNI	5,49	09 Souarekh	16,95
35 Leghata	3,29	Total	62,12	22 AOKAS	6,98	20 El Kennar Nouchfi	4,36	10 COLLO	19,55	Total	108,65	Total	95,95
09 Djinet	14,26			08 SOUK EL THENINE	5,34	13 Sidi Abdelaziz	9,52	12 Kerkéra	15,59				
07 Sidi Daoud	6,53			41 Melbou	10,42	23 Kemir Oued Adjoul	11,08	26 TAMALOUS	6,44				
28 DELLYS	13,81			Total	123,71	09 EL MILIA	9,02	02 Aïn Zouit	28,57				

المصدر: Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville(MATEV), **STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**, Algérie, 2013, p :19.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني للساحل الجزائري

تتميز النصوص القانونية التي تخص الساحل في الجزائر بتعددها وتنوعها، وبكونها موجهة إلى مختلف القطاعات؛ وهي بذلك تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عامة أو خاصة على عملية تسييره وتنميته. ويعتبر"القانون قانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002: المتعلق بحماية الساحل وتثمينه"، الركيزة الأساسية للتشريع الجزائري فيما يتعلق بمواضيع الساحل؛ وفيما يلي أهم القوانين والمراسيم المرتبطة مباشرة بقضايا الساحل مرتبة تصاعديا حسب تاريخ صدورها:

جدول رقم (03): القوانين والمراسيم التنفيذية المرتبطة بقضايا الساحل في الجزائر

القوانين	المراسيم التنفيذية
- القانون رقم 98-05 المؤرخ في 1998/06/27: المتضمن القانون البحري. - القانون رقم 01-11 المؤرخ في 2001/07/03: المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات. - القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12: المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة. - القانون رقم 02-02 المؤرخ في 2002/02/05: المتعلق بحماية الساحل وتثمينه. - القانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17: المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة. - القانون رقم 03-02 المؤرخ في 2003/02/17: يحدد القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ. - القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17: المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية. - القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/20: المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. - القانون رقم 04-05 المؤرخ في 2004/08/14 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/01: المتعلق بالتهيئة والعمران. - القانون رقم 05-12 المؤرخ في 2005/08/04: المتعلق بالمياه. - القانون رقم11-02 المؤرخ في 2011/02/17: المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.	- المرسوم التنفيذي رقم 04-113 ممضي في 13 أفريل 2004: المتعلق بتنظيم وتشغيل ومهام المحافظة الوطنية للساحل. - المرسوم التنفيذي رقم 06-351 ممضي في 05 أكتوبر 2006: يحدد شروط إنجاز المسالك الجديدة الموازية للشاطئ. - المرسوم التنفيذي رقم 06-424 ممضي في 22 نوفمبر 2006: يحدد تشكيلة مجلس التنسيق الشاطئي وسيره. - المرسوم التنفيذي رقم 07-206 ممضي في 30 يونيو 2007: يحدد شروط وكيفيات البناء وشغل الأراضي على الشريط الساحلي وشغل الأجزاء الطبيعية المتاخمة للشواطئ وتوسيع المنطقة موضوع منع البناء عليها. - المرسوم التنفيذي رقم 08-327 ممضي في 21 أكتوبر 2008: يتضمن إلزام ربابنة السفن التي تحمل على متنها بضائع خطيرة سامة أو ملوثة بالإخطار عن وقوع أي حادث في البحر. - المرسوم التنفيذي رقم 09-88 ممضي في 17 فبراير 2009: يتعلق بتصنيف المناطق المهددة للساحل. - المرسوم التنفيذي رقم 09-114 ممضي في 07 أبريل 2009: يحدد شروط إعداد مخطط تهيئة الشاطئ ومحتواه وكيفيات تنفيذه. - المرسوم التنفيذي رقم 10-31 ممضي في 21 يناير 2010: يحدد كيفيات توسيع حماية أعماق البحر في الساحل ويضبط النشاطات الصناعية في عرض البحر. وسنستعرض في الفصول الموالية أهم القوانين والهيئات المرتبطة بالساحل في الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الأول: القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه

يعتبر القانون 02-02 الأداة التشريعية الرئيسية التي تعنى بالساحل في الجزائر، وتوضح المادة الأولى منه أن محتوى هذا القانون يتعلق بموضوعين فقط من مواضيع الساحل وهما: الحماية والتثمين. وتعرف المادة السابعة من ذات القانون الساحل على أنه: "الساحل يشمل جميع الجزر والجزيرات والجرف القاري، وكذا شريطا ترابيا بعرض أقله ثمانمائة (800) متر على طول البحر. ويضم:

- سفوح الروابي والجبال المرئية من البحر، وغير المفصولة عن الشاطئ بسهل ساحلي.
- السهول الساحلية التي يقل عمقها عن ثلاثة كيلومترات(3كم) ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.
-كامل الأجمات الغابية.
- الأراضي ذات الوجهة الفلاحية.
- المناطق الرطبة وشواطئها التي يقع جزء منها في الساحل ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.
- المواقع التي تضم مناظر طبيعية، أو تحمل طابعا ثقافيا أو تاريخيا."[1]

بينما ضبطت المادة الثامنة المنطقة الشاطئية كمنطقة خاصة ذات أولوية بالحماية والتثمين، وتتضمن هذه المنطقة: "الشاطئ الطبيعي، البحيرات والجزر، المياه البحرية الداخلية، سطح البحر الإقليمي وباطنه".

وتضبط هذه المواد القانونية حدود الساحل من الناحية الجيومورفولوجية بشكل أضيق بعيدا عن الحدود الإدارية (التي تتميز بالاتساع)، بحيث نلاحظ أنها تحدد بشكل دقيق المساحة التي تمتد عليها السواحل بعمق لا يتعدى 3كم، كما تستعرض كافة الخصائص الطبيعية للمنطقة التي تعد ساحلية قانونيا.

1- مبادئ القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه:

حددت المبادئ الرئيسية للقانون 02-02 في المواد من 03 إلى 06 كالتالي:[2]

- إدراج أنشطة التنمية الساحلية ضمن النهج الوطني لتهيئة الإقليمي والبيئة.
- الإرتكاز على مبادئ التنمية المستدامة، والعمل المنسق بين الدولة والجماعات المحلية والمنظمات.
- توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة ونقل المنشآت الصناعية المضرة إلى مناطق بعيدة عن الساحل.

2- أدوات تنفيذ القانون 02-02:

حسب القانون 02-02 قسمت أدوات تنفيذه إلى أدوات تسيير الساحل، وأدوات التدخل في الساحل:

2-1 أدوات تسيير الساحل: متمثلة في:

أ-المحافظة الوطنية للساحل: وهي هيئة عمومية تسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه على العموم، والمنطقة الشاطئية على الخصوص. وتضطلع أساسا بإعداد جرد واف للمناطق الشاطئية، سواء فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية أم بالفضاءات الطبيعية، كما تولي للمناطق الجزيرية عناية خاصة.[3]

---

[1] المادة 07، **قانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 هجري الموافق لـ5 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه،** الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة التاسعة والثلاثون، العدد10، الصادرة بتاريخ 29 ذوالقعدة 1422 الموافق لـ12 فبراير 2002.

[2] المواد 06/05/04/03، **نفس القانون.**

[3] المادة 24، **قانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، مرجع سبق ذكره.**

ب-إعداد مخططات لتهيئة المناطق الشاطئية:

ينشأ مخطط لتهيئة وتسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر، من أجل حماية الفضاءات الشاطئية، لاسيما الحساسة منها يسمى "مخطط تهيئة الشاطئ"، وقد دخلت هذه المخططات حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-114 ممضي في 07 أبريل 2009: يحدد شروط إعداد مخطط تهيئة الشاطئ ومحتواه وكيفيات تنفيذه. ويتكون مخطط تهيئة الشاطئ حسب ذات المرسوم من:[1]

- **تقرير تقني:** يتضمن مجموعة من الوثائق الخرائطية: جيومورفولوجية وجيولوجية، إيكولوجية، تبين الكثافة السكانية، تبين مصادر التلوث، الطرقات وشبكات التطهير..الخ.

-**نظام تهيئة وتسيير الساحل:** يشمل مجمل التدابير المحددة بموجب القوانين والأنظمة السارية المفعول وتلك المقترحة بعنوان القانون رقم 02-02، لكل مقومات الساحل والمتعلقة، لاسيما بشغل الأراضي، وتموقع الطرقات السالكة والطرقات، وتوسع المجمعات السكانية والبناءات، والنشاطات الاقتصادية والصناعية، ومعالجة المياه المستعملة والنفايات، وإنشاء مناطق النشاطات ومناطق الرسو والتوسع السياحي، وإنجاز منشآت الموانئ، وكذا حماية الفضاءات الساحلية الحساسة، والمساحات المحمية والمناطق المهددة.

2-2 أدوات التدخل في الساحل:

أ-إعداد مخططات التدخل المستعجل في حالة التلوث الشاطئي والبري والبحري.

ب- إنشاء مجلس التنسيق الساحلي: إنطلاقا من نص المادة 34 من القانون 02-02، تم تأسيس مجلس التنسيق الساحلي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-424 الصادر بتاريخ 2006/11/22. يتمثل دوره في تعبئة الوسائل الضرورية لحماية المناطق الساحلية أو الشاطئية الحساسة أو المعرضة لمخاطر بيئية خاصة، وذلك على مستوى كل الولايات الساحلية.[2]

ج- إنشاء صندوق لتمويل تنفيذ التدابير المتخذة لحماية الساحل والمناطق الشاطئية.

د- تأسيس تدابير تحفيزية اقتصادية وجبائية تشجع على استعمال التكنولوجيا غير الملوثة الصديقة للبيئة.

المطلب الثالث: المقومات البيئية للساحل الجزائري

تتميز المناطق الساحلية الجزائرية بخصائص بيئية متنوعة ومتعددة، غنية بالأنظمة والموارد البيئية القيمة، نتناول أهمها في العناصر الموالية:

الفرع الأول: مورفولوجية الساحل والمناخ

1-مورفولوجية المناطق الساحلية

يمتد خط الساحل الجزائري من "مرسى بن مهيدي" غربا إلى "رأس رو" Cap Roux شرقا على امتداد مساحة بحرية تقدر بـ998 27 كم²، وطول قدر بـ 1622 كم،[3] متشكلا من سلسلة من الخلجان تفصل بينها

[1] المادة 02، **المرسوم التنفيذي رقم 09-114 ممضي في 07 أبريل 2009: يحدد شروط إعداد مخطط تهيئة الشاطئ ومحتواه وكيفيات تنفيذه.** الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة السادسة والأربعون، العدد 21، الصادرة بتاريخ 12 ربيع الثاني 1430 الموافق لـ08 أبريل 2009.

[2] **مرسوم تنفيذي رقم 06-424 ممضي في 22 نوفمبر 2006 يحدد تشكيلة مجلس التنسيق الشاطئي وسيره،** الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثالثة والأربعون، العدد75، الصادرة بتاريخ 5 ذوالقعدة عام 1427 هـ الموافق لـ22 نوفمبر 2006.

[3] MATEV**, S DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC VERSION 01**, op-cit, p :12.

مناطق شديدة الانحدار. يتميز بمنحدرات عالية مغطاة بالتربة والغطاء النباتي تحد الجزء الأكبر من الساحل معرضة لطاقة الرياح والانجراف البحري،[1] كما يضم 32 جزيرة و208 جزيرة صغيرة، إضافة إلى الشواطئ التي تمتد في أعماق الخلجان ويتراوح عرضها مابين بضعة أمتار إلى عشرات الأمتار، أغلبها رملية وبعضها صخرية مرتفعة نوعا ما.[2]

وتتسع المنطقة الساحلية إلى داخل اليابسة على مساحة تقدر بـ 929.41 3كم ²، متشكلة من السهول الساحلية (المتيجة، سهول التافنا لكل من سكيكدة وعنابة)؛ ومن الهضاب ومجموعة التلال (هضاب مستغانم، الساحل العاصمي)؛ ومن منحدرات ذات فتحات قوسية الشكل جد مفتوحة تشكل أحيانا خلجانا واسعة (مواقع أهم الموانئ).[3] وتهيمن على جغرافية تشكل السواحل في الجزائر أساسا ثلاثة عوامل أساسية:

– أنشطة بنيوية باطن الأرض والتي من إحدى نتائجها نشوء الجبال الساحلية التي تقوم كحواجز فعلية مؤثرة على الظروف المناخية المحلية.

– نوعية الصخور والحجارة التي تتباين لتشكل تقسيمات شاطئية ضعيفة التماسك وسهلة التفتت.

– المسارات البحرية والقوة المائية التي تتسبب في الانجراف.

ويتضمن الساحل 31 واديا، أهم هذه الأودية: التافنا، الشلف، مازافران، الحراش، الصومام، سيباو، إيسر، الكبير، الصفصاف وسيبوس. وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): الأودية الشاطئية في الولايات الساحلية الجزائرية

الأودية	الطول (كلم)	المساحة كلم²	المنسوب المتوسط م^3 في الثانية
التافنا	140	6900	8.25
ماكثا	/	400	2.7
الشلف	759	43700	34
مازافران	68	1900	13.8
الحراش	67	970	6
يسر	200	3615	14.1
سباو	92	2300	33.40
الصومام	52	84200	25.6
الصفصاف	24	322	2.1
الكبير الغربي	208	8735	28.2
سيبوس	239	5955	62

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007**، 2007، ص:107.

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement(MATE), **STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE Phase 1:** PECHE, BIODIVERSITE MARINE & CONSERVATION DES HABITATS COTIERS REMARQUABLES**,** Rapport N°1, Algérie, 2012,p :17.

[2] Raouf Hadj Haïssa, Véronique Evers, **STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES CÔTIÈRES POUR L'ALGERIE,** Présentation finale de la conférence GIZC, mars2015, p :02.

[3] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007**، 2007، ص:106.

2- المناخ في المناطق الساحلية:

لا تمثل المنطقة الساحلية سوى نسبة 4٪ فقط من إجمالي مساحة الإقليم الجزائري، يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط مع معدلات تساقط الأمطار يمكن أن تصل إلى 1600 ملم، والتي تتميز في نفس الوقت بعدم الانتظام من سنة إلى أخرى، وبتوزيع مكاني غير منتظم بين الشرق والغرب. إذ يتدرج مناخ الساحل الجزائري من ناحية المعدلات السنوية لدرجات الحرارة والتساقط من الغرب إلى الشرق، فكلما اتجهنا شرقا ارتفع متوسط درجات الحرارة وزاد تساقط الأمطار حسب ما هو موضح في الخريطة التالية:

شكل رقم(35): خريطة التقسيم المناخي للشمال الجزائري

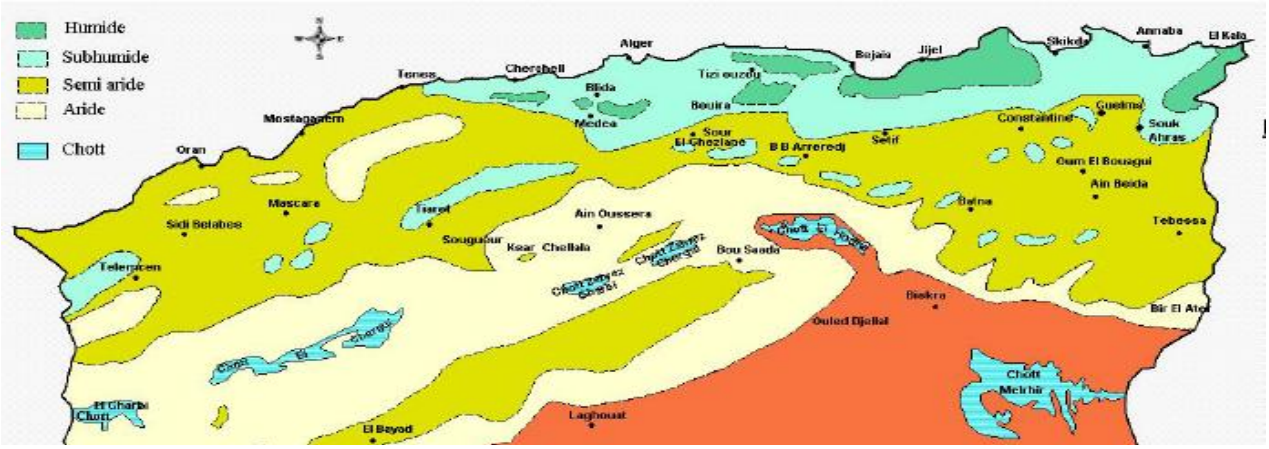

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، 2004، ص:10.

تتلقى المنطقة الغربية كميات صغيرة من الأمطار في حدود (300 ملم) مع متوسط درجة حرارة سنوي يبلغ 18 درجة مئوية، وتصنف ضمن المناطق المناخية شبه القاحلة. أما منطقة الوسط فتتمتع بمتوسط درجة الحرارة نفسه بينما تصل معدلات التساقط إلى 645 ملم، وتقع ضمن المناخ شبه الرطب. أما المنطقة الشرقية فتصنف ضمن المناطق المناخية الرطبة إلى شبه الرطبة، بمعدلات تساقط ما بين 600 و1000 ملم في حين يصل متوسط درجة الحرارة إلى 20 درجة مئوية.

الفرع الثاني: طبقات المياه الجوفية الساحلية

أجرت الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRE) خلال سنة 2009 جردا منتظما لطبقات المياه الجوفية، أوضح وجود 59 طبقة مياه جوفية بالمناطق الساحلية بموارد كلية قابلة للاستغلال تبلغ 914,5 هم^3/سنة في السنة المتوسطة التساقط (من بين 177 طبقة جوفية بطاقة استغلال تبلغ 2724 هم^3/ سنة في شمال البلاد). تتباين أهمية هذه الطبقات وإمكانيات تغذيتها واستغلالها من منطقة إلى أخرى بسبب طبيعة تكوينها (حصوية، رملية، طمية)؛ وهي غالبا، ترتبط بمجرى مائي يمر عبرها. وتضم الجهة الساحلية الغربية 17 طبقة مياه جوفية بسعة 102.87هم^3/سنة. أما منطقة الوسط فتضم 26 طبقة بسعة 398.25 هم^3/سنة. وأما الجزء الشرقي فيضم أكبر سعة استغلال بـ 413.38 هم^3/ سنة موزعة على 16 طبقة جوفية.

الفرع الثالث: التنوع البيولوجي

1- التنوع البيولوجي البري:

تعد عملية تقييم وجرد التنوع البيولوجي للأحياء الساحلية (نباتات وحيوانات) عملية صعبة جدا ومحدودة، وتظل نتائجها تقريبية وغير دقيقة تماما.[1] ولهذا تم الاقتصار على التقييم التقريبي للثراء البيولوجي ببعض الحظائر الوطنية بالولايات الساحلية التي تتوفر فيها بعض الدراسات والإحصائيات المتباينة في دقتها ووفرتها، حسب ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم (05): التنوع البيولوجي في الحظائر الساحلية الجزائرية

الحظائر	النباتات	الحيوانات
الحظيرة الوطنية للقالة (الطارف)	227 صنفا نباتيا من (الأصناف النادرة، والنادرة جدا، والحادة الندرة)، و26 نوعا من الأنواع المحمية.	647 نوعا
الحظيرة الوطنية لتلمسان	917 نوع من الأنواع النباتية من بينها31 نوعا من الأنواع المتوطنة، 25 صنفا نادرا أونادرا جدا، و22 نوعا محميا.	206 نوعا
الحظيرة الوطنية لقورايا (بجاية)	826 نوعا من النباتات	972 نوعا (85٪ من الإجمالي الوطني)
الحظيرة الوطنية تازة (جيجل)	تحتوي على 571 نوعا نباتيا، بما في ذلك 26 صنفا متوطنا.	(596 نوعا)
الحظيرة الوطنية جرجرة (البويرة، تيزي وزو)	425 نوعا	(398نوعا)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

GRIMES Samir et autres, **Biodiversité Marine Et Littorale Algérienne**, ouvrage domicilié au laboratoire « réseau de surveillance environnementale » de l'université ES-Senia Oran, publié par SONATRACH, Algerie,2003, p :36.

2- التنوع البيولوجي البحري:

يحتوي الساحل الجزائري على **نظم إيكولوجية ذات إنتاجية عالية**، هشة وحساسة للنشاط البشري ذات تنوع بيولوجي هام، وخاصة فيما يتعلق بالموائل البحرية. بعض هذه الموائل لها دور إقليمي حيوي استراتيجي(bio-stratégique)، وتساهم في الحفاظ على العمليات الإيكولوجية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، ولاسيما بالنسبة للطيور البحرية أو أسماك السطح الكثيرة الارتحال.[2]

تم إحصاء 3183 نوعا حيوانيا بحريا في جميع المناطق البحرية الجزائرية موزعة بين 720 فصيلة و655 عائلة. أما الثروة النباتية البحرية فتقدر بـ713 نوعا مجمعة في 71 فصيلة و38 عائلة. وإذا أضيف الغطاء النباتي الساحلي وبالجزر، والطيور البحرية والساحلية، يصل التنوع البيولوجي المعروف للنظام البيئي البحري الجزائري إلى 4150 نوعا، بينها 4014 نوع مؤكد بـ(950 جنسا و76 عائلة). وتعد بنية هذا التنوع ومكوناته مميزة وضمن الأكثر رمزية "symboliques" في منطقة البحر الأبيض المتوسط. [3]

---

[1] GRIMES Samir et autres, **Biodiversité Marine Et Littorale Algérienne**, ouvrage domicilié au laboratoire « réseau de surveillance environnementale » de l'université ES-Senia Oran, publié par SONATRACH, Algerie,2003, p :35.

[2] **IBID**, p :113.

[3] MATE**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : PECHE, BIODIVERSITE MARINE & CONSERVATION DES HABITATS COTIERS REMARQUABLES,op-cit**, p :36.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم للتنوع البيولوجي لا يزال أقل من القيمة الفعلية الحقيقية، فمعظم الاستطلاعات تمت في الأعماق الممكنة الوصول (0–200 م) أو أقل من 40 متر للأعماق الصعبة، كما أن معظم البيانات المتاحة تخص المناطق الوسطى والغربية في حين تندر الدراسات بالساحل الشرقي.[1]

الفرع الرابع: النظم الحيوية

يتميز الساحل الجزائري بنوعين من النظم الحيوية الساحلية: النظم البرية/ والنظم البحرية:

1- النظم الساحلية البرية:

ممثلة في الكثبان الرملية (26 كثيبا رمليا ذي أهمية إيكولوجية على طول الساحل الجزائري)؛ الأجراف الصخرية؛ البحيرات الشاطئية المالحة. وتعد الأوساط الحيوية البرية التي تحيط بالبحيرات المالحة الشاطئية الوحيدة بالجزائر التي تحتوي على أعشاب جد متميزة بدرجة عالية من الملوحة.[2] وتلعب الكثبان الساحلية دورا رئيسيا في التوازن الديناميكي للشواطئ بفعل مخزونها الرملي الذي تمتلكه. كما أنها تلعب دور الحماية الطبيعية لمختلف المنشآت المتواجدة على السواحل من خطر الغمر بمياه البحر في حالة العواصف القوية.[3]

2- النظم الحيوية البحرية:

تعد أعشاب البوزيدونيا المحيطية (**Posidonia oceanica**)، وهي نوع من النباتات البحرية موجودة في البحر الأبيض المتوسط وحول الساحل الجنوبي الاسترالي وتستعمل كعازل حراري جيد، وهي مهددة بالاندثار في كثير من السواحل؛ إضافة إلى النظم الحيوية المرجانية (**l'écosystème à coralligène**) أهم عناصر في النظام الحيوي البحري الجزائري،[4] لكونها تساهم في الاستقرار والإنتاجية البيولوجية للنظم الحيوية، وتتميز بهشاشة وقابلية عالية للتضرر من التلوث النفايات ونتاج عمليات التهيئة، كما يتواجد بالسواحل الوطنية 600 نوعا من الطحالب البحرية تتنوع بين طبية وتجميلية وغذائية.

الفرع الخامس:المناطق الرطبة والبحيرات المالحة

تعد المسطحات المائية الساحلية والمناطق الرطبة الجزائرية موطنا لعمليات بيئية خاصة تسمح بتنوع حيوي متميز وهام في لحوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله.[5] تتكون المناطق الرطبة في الجزائر من: البحيرات، المستنقعات، البحيرات الشاطئية، بحيرات السدود، المراتع المائية، السبخات، الغوطات والواحات. وانضمت الجزائر إلى اتفاقية رامسار المتضمنة للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية منذ سنة 1982.[6]

وتتواجد 26 منطقة رطبة بالولايات الساحلية من أصل 50 منطقة رطبة مصنفة في كامل البلاد (حتى سنة 2015)، وفيما يلي جدول يوضح أهم المناطق الرطبة المصنفة الساحلية بالجزائر:

---

[1] **Ibid**, p :36.

[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement(MATE), **Biodiversité des cotes algériennes**, centre nationale de développement des ressources biologiques, numéro spécial du bulletin du CNDRB, ALGER, 2011, p: 69.

[3] نجوى سماعلي، **مرجع سبق ذكره**، ص:55.

[4] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:103.

[5] MATE, **Biodiversité des cotes algériennes**, **op-cit**, p :74.

[6] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص: 165، 166.

جدول رقم (06): أهم المناطق الرطبة المصنفة في الولايات الساحلية الجزائرية

اسم المنطقة الرطبة	سنة التسجيل	المساحة(هكتار)	الولاية
بحيرة طونقا	1982	2700	الطارف
بحيرة أوبيرة	1982	2200	الطارف
بحيرة العصافير	1999	170	الطارف
القريس	2001	24100	سكيكدة
مستنقع ماكثة	2001	44500	وهران– مستغانم
سبخة وهران	2001	55370	وهران
كهوف نمار بومعزة	2003	20000	تلمسان
مستنقع مكهادة	2003	3900	الطارف
بحيرة الرغاية	2003	842	الجزائر العاصمة
البحيرة السوداء	2003	5	الطارف
بحيرة عين الخير	2003	170	الطارف
بحيرة بني بلعيد	2003	600	جيجل
بحيرة فتزارة	2003	20680	عنابة
داية الفرد	2004	3323	تلمسان
سبخة أرزيو	2004	5776	وهران
بحيرة تلمالين	2004	2399	وهران
بحيرة الملاح	2004	2257	الطارف

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007**، 2007، ص:42.

الفرع السادس: الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية

1– الحظائر الوطنية: تتضمن الجزائر على 11 حظيرة وطنية، تقع خمس منها ضمن الولايات الساحلية. وتمثل هذه الحظائر على حد ذكر التقرير الوطني لحالة ومستقبل البيئة لسنة 2007 النواة الأولى لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر. وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(07) : الحظائر الوطنية في الولايات الساحلية الجزائرية

الحظيرة الوطنية	المساحة (هـ)	الولاية	تاريخ الإنشاء
القالة	80000	الطارف	1983
قوراية	2080	بجاية	1984
تازة	3807	جيجل	1984
جرجرة	18.850	تيزي وزو، البويرة	1983
تلمسان	8225	تلمسان	1993

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007**، 2007، ص:169.

2- المحميات الطبيعية:

حسب القانون رقم11-02 المؤرخ في 2011/02/17: المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة، تعرف المحمية الطبيعية بكونها:" مجال ينشأ لغايات الحفاظ على الأنواع الحيوانية والنباتية والأنظمة البيئية والمواطن وحمايتها و/أو تجديدها. تخضع كل الأنشطة البشرية داخل إقليم المحمية الطبيعية للتنظيم"[1]. وتعنى هذه المحميات بصفة عامة بالوسط الطبيعي الذي يمثل أهمية خاصة ويتعين الحفاظ عليه. وتتواجد بالجزائر أربع محميات طبيعية، من بينها محمية بحرية وحيدة مصنفة وهي: جزر حبيباس بوهران.

المبحث الثاني: الإطار الاجتماعي والاقتصادي للساحل الجزائري

نتناول في هذا المبحث أهم المقومات الاجتماعية والثقافية للساحل الجزائري، وكذا مختلف الاستثمارات والهياكل القاعدية وأنشطة الاستغلال الاقتصادي المتواجدة به.

المطلب الأول: الإطار الاجتماعي والثقافي للساحل الجزائري

الفرع الأول: الساحل مكان للتمركز الديموغرافي

بلغ عدد سكان الجزائر43,4 مليون نسمة في01 جانفي 2019 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)،[2] بزيادة فاقت تسع ملايين نسمة عن العدد الإجمالي للسكان لسنة 2008، الذي قدر حسب التعداد الوطني للسكان لسنة 2008 بحوالي 34,1 مليون نسمة.[3]

وبالرغم من استقرار نسبة للسكان الخاصة بكل جهة (بشكل عام حوالي 65% بالنسبة للمنطقة الشمالية (الساحل والتل)، حوالي 25% للهضاب العليا، وما يقارب 10% للجنوب)؛ فإن الاكتظاظ السكاني الحقيقي للمنطقة الشمالية الساحلية لم يتوقف عن الزيادة مقارنة بالجهتين الباقيتين.[4]

وقاربت الكثافة السكانية حسب التعداد الوطني للسكان لسنة 2008، على الساحل 274 نسمة/كلم^2 مقابل 14 نسمة/كلم^2 على المستوى الوطني. وشهد عدد سكان مختلف المناطق بالجزائر تطورا إيجابيا خلال التعدادات السكانية الثلاثة الأخيرة بأحجام مختلفة حسب ما يبينه الجدول التالي:

---

[1] المادة 10، **القانون رقم11-02 المؤرخ في 2011/02/17: المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثامنة والأربعون، العدد 13 ، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الأول عام 1432هـ الموافق لـ28 فيفري 2011.

[2] **موقع الديوان الوطني للإحصائيات:** (تاريخ ووقت الاطلاع، 2019/02/08، 17سا.30د)
http://www.ons.dz/-Demographie-.html/2019

[3] التعداد الوطني للسكان 2008، **موقع الديوان الوطني للإحصائيات:** (تاريخ ووقت الاطلاع، 2016/05/14، 10سا.20د)
. http://www.ons.dz/-Population-RGPH2008-.html

[4] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:44.

الجدول رقم(08): تطور عدد سكان الجزائر في الفترة بين عامي 1987 و2008

المنطقة الجغرافية	المساحة بالـ (كم^2)	عدد السكان (بالألف نسمة)			الكثافة السكانية (نسمة/كم^2)			نسبة الزيادة السكانية المتوسطة	
		1987	1998	2008	1987	1998	2008	/87 98	08/98
المناطق الساحلية (%)	45 000 (1.9)	8 904 (38.6)	11 000 (37.8)	12 342 (36.2)	197,8	244,4	274	1,9	1,17
المناطق التلية والهضاب (%)	255 000 (10.7)	12 145 (52.7)	15 300 (52.6)	18 010 (52.9)	47,6	60	70,6	2,08	1,67
المناطق الجنوبية (%)	2081 000 (87.4)	2 002 (8.7)	2 801 (9.6)	3 728 (10.9)	0,96	1,35	1,8	3,04	2,94
المجموع (%)	2381000 (100)	23 051 (100)	29 113 (100)	34 080 (100)	9,7	12,2	14,3	2,1	1,61

المصدر: التعداد الوطني للسكان 2008، **موقع الديوان الوطني للإحصائيات:** (تاريخ ووقت الاطلاع، 2016/05/14، 10سا.20د)http://www.ons.dz/-Population-RGPH2008-.html

ضمن الجدول السابق نجد أن الديوان الوطني للإحصائيات فصل المنطقة التلية عن المنطقة الساحلية، وأضافها إلى منطقة الهضاب العليا، ورغم كون نسبة الساكنة الساحلية حسب الجدول سجلت 36.2% سنة 2008 مقابل نسبة 52.9% للتل والهضاب العليا، إلا أن الكثافة السكانية للمنطقة الساحلية المقدرة بـ274 (**نسمة/كم^2**) ظلت الأعلى عبر الإحصاءات الوطنية الثلاث، ومرتفعة بحوالي أربعة أضعاف عن المنطقتين التلية والهضاب.

مؤشرات الكثافة السكانية الساحلية حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء:[1]

تعد المنطقة الشمالية الوسطى ذات الكثافة السكانية الأعلى تقدر بحوالي ضعف كثافة المنطقتين الشمالية الغربية والشرقية حسب إحصاء سنة 2008، حيث سجلت كثافة سكانية بـ 301.18 نسمة/كم^2 بينما سجلت المنطقة الشمالية الشرقية 163.98 نسمة/كم^2 أما المنطقة الشمالية الغربية فسجلت 157.86 نسمة/كم^2. ويوضح الشكل الموالي تطور عدد السكان في الولايات الساحلية خلال إحصائيات (1987-1998-2008)، وتوقعات سنة 2020:

[1] Office National des Statistiques, **Statistiques régionales et cartographie, Statistiques sur l'environnement**, Collection de statistiques N°177/2013, Série C, Alger, février 2015, p-p : 06-08.

شكل رقم: (36) تطور عدد سكان كل ولاية ساحلية حسب إحصائيات وتوقعات (1987-2020)

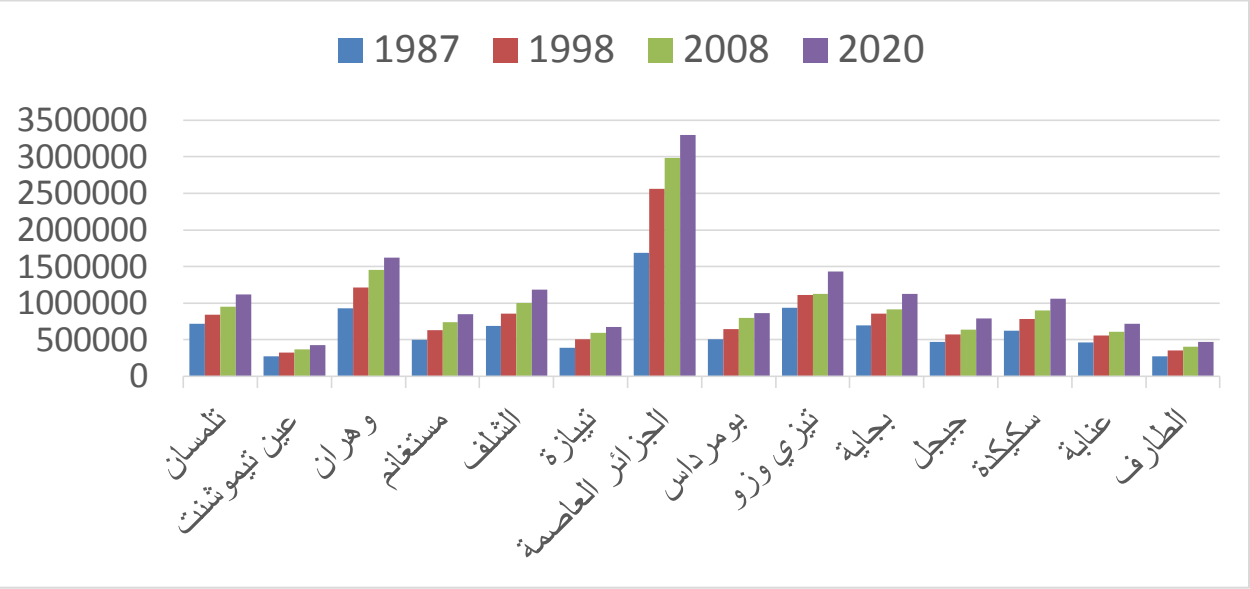

المصدر: من إعداد لباحثة بالاعتماد على:

Office National des Statistiques, **Statistiques régionales et cartographie, Statistiques sur l'environnement**, Collection de statistiques N°177/2013, Série C, Alger, février 2015, p : 06.

من الشكل أعلاه يتجلى أن ولاية الجزائر العاصمة ظلت تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان مع كثافة سكانية عالية جدا تبلغ حوالي 3666 نسمة/كم^2، وذلك لكونها العاصمة السياسية والاقتصادية للبلاد حيث لم تتمكن أي ولاية أخرى لحد الآن من توفير شروط معيشة أفضل من العاصمة، ولذلك تستمر اتجاهات السكان في الارتفاع في آفاق 2020، في المرتبة الثانية تأتي ولاية وهران العاصمة الثانية للبلاد بكثافة سكان تقدر بحوالي 685 نسمة/كم^2، تليها ولاية تيزي وزو ثم تلمسان، وتتقارب باقي الولايات من حيث عدد السكان، بينما سجلت كل من ولايتي والطارف وعين تيمشونت أدنى النسب.

ورغم أن عدد سكان معظم الولايات الساحلية يبدو معقولا إلا أنه عند خصم الفضاءات الجبلية غير المأهولة، تصبح هذه الأرقام أكثر دلالة حيث يتوقع أن تصل الكثافة السكانية حسب التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في المناطق الساحلية إلى 687 نسمة في آفاق 2020، بينما يتوقع أن يبلغ عدد السكان 15.5 مليون نسمة.[1] إضافة إلى أن معدل نمو عدد سكان البلديات الساحلية المقدر بـ2.8٪ في السنة خلال العقد 1998-2008 أسرع من النمو في بقية الإقليم والمقدر بـ 1.6٪سنويا خلال ذات الفترة . كما أن 41 بلدية ساحلية مصنفة ضمن المائة (100) بلدية الأكثر كثافة سكانية في الجزائر.

الفرع الثاني: الساحل مكان للتمركز العمراني والحضري

يتميز الإقليم الجزائري باستقطاب حضري وعمراني قوي في الشمال بشكل عام، وبشكل خاص في "الشريط الساحلي" المطل على البحر الأبيض المتوسط؛ وهوما يسمى بظاهرة "التسحل أو التسحيل Littoralisation" حيث ترتكز اتجاهات التنمية والتعمير في الجزائر نحو السواحل على غرار باقي بلدان البحر الأبيض المتوسط. ما نتج عنه تركز حوالي 36٪ من سكان الجزائر في الشريط الساحلي ذي المساحة

[1] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:45.

الضيقة المقدرة بـ45000 كم^2 (1,9% من المساحة الكلية للبلاد)، وبالتحديد ضمن 30% فقط من المساحة الكلية للساحل. كما يقيم 70% من سكان البلديات ذات الشريط الساحلي في تجمعات حضرية على بعد أقل من 3كم من شاطئ البحر.[1]

هذا التوزيع غير المتوازن للتنمية والعمران يرجع تاريخيا للفوارق الإقليمية التي وضعها الاحتلال الفرنسي بتفضيل استصلاح المناطق التي سكنها المعمرون الأوروبيون (السهول الساحلية والأحواض التلية الداخلية)، وتطوير المدن المينائية، في حين تم استغلال المناطق الداخلية بطريقة منجمية وبتجهيزات أقل. ودام هذا الاختلال وزاد حدة حتى بعد الاستقلال كون الهياكل والمركبات الصناعية التي خلفها الاستعمار كانت متواجدة في المدن التلية وخاصة الشاطئية منها.

كما يعزى التوزيع غير المتوازن أيضا إلى الظروف الطبيعية؛ بما في ذلك المناخ المعتدل شمالا والقيمة الزراعية العالية للأراضي وتوفر إمكانيات السقي؛ وإلى الإمكانيات السياحية الهامة، وكذا بسبب تركز خطط التنمية وإنشاء التجمعات الصناعية حول المدن الكبرى في الشمال، إضافة إلى الوضعية الأمنية التي اضطرت الكثيرين إلى النزوح نحو السواحل بحثا عن الأمن والاستقرار.

كل هذه العوامل تسببت في اكتظاظ حضري سريع وفوضوي، إذ بلغت حظيرة السكن في منطقة الساحل حسب معطيات الإحصاء العام للسكن والسكان سنة* 1998 إجمالا بـ2.199.570 وحدة ما يعادل 43% من الإجمالي الوطني، بحوالي 50 مسكنا في الكيلومتر المربع الواحد في الساحل مقارنة بمسكن واحد بالكاد بالنسبة لبقية البلاد.[2] وتوضح الخريطة الموالية تمركز السكان في التجمعات الحضرية الكبرى في الشمال الجزائري حسب التعداد السكاني الوطني لسنة 2008.

شكل رقم(37): خريطة توزيع التجمعات الحضرية التي تفوق 50000 نسمة حسب التعداد السكاني لسنة 2008

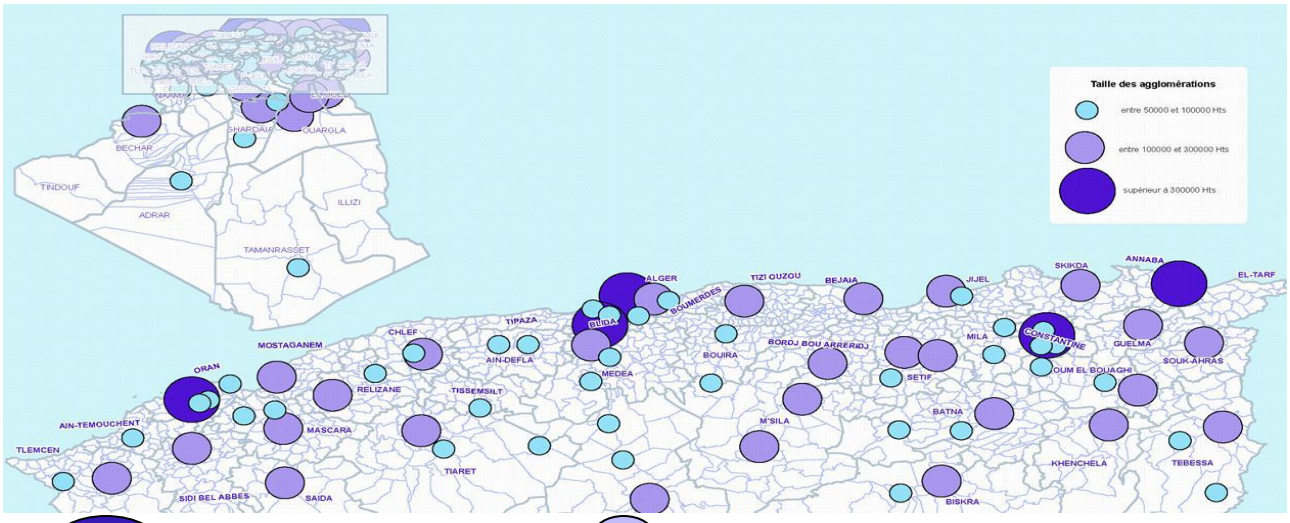

المصدر: التعداد الوطني للسكان 2008، **موقع الديوان الوطني للإحصائيات:** (تاريخ ووقت الاطلاع، 2016/05/14، 10سا.20د) http://www.ons.dz/-Population-RGPH2008-.html

[1] Raouf Hadj Haïssa et Véronique Evers, **op-cit**, p :04.

*تستعد الجزائر لإنجاز الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان سنة 2020، و ذلك بعد الإحصاءات السابقة سنوات 1966/ 1977/ 1987/1998.

[2] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:156.

تخضع المنطقة الساحلية الوسطى أكثر لضغط التعمير، باعتبارها أكثر المناطق المرغوبة بتركز 32٪ من مجموع الحظيرة السكنية بالبلاد حيث تتجاوز مستويات التعمير فيها 70%.[1] وذلك راجع أساسا لوجود العاصمة الجزائر ضمن هذه المنطقة والتي تعد أكبر حاضرة في البلاد بعدد سكان فاق 3 ملايين ونصف نسمة. وأهم قطب جذب بامتياز نظرا لما تتوفر عليه من بنى تحتية وهيئات رسمية، ومقرات لأهم المؤسسات والشركات، ومركزا لأكبر فرص الاستثمار.

ولم يقتصر عامل الجذب على العاصمة الجزائر فقط (التي تعد أصغر ولاية من ناحية المساحة)، بل تعداها إلى الولايات المحيطة بها بومرداس شرقا، تيبازة غربا، والبليدة جنوبا، والتي أصبحت جميعها تشكل القطب العاصمي. في حين نجد أن باقي ولايات منطقة الوسط والبعيدة جغرافيا قليلا عن العاصمة الجزائر مثل تيزي وزو شرقا، والشلف غربا لا تزال مستويات التحضر والكثافة السكانية فيها بسيطة.

أما المنطقة الغربية فتضم ثاني أكبر مدينة في البلد وعاصمة الغرب الجزائري مدينة "**وهران**" التي فاق عدد سكانها 2 مليون نسمة، والتي تعتبر ثاني أهم مركزا تجاري وإقتصادي في البلاد، بل يعتبر البعض أن نسيجها العمراني والاقتصادي أحدث وأكثر تطورا من العاصمة. تليها مدينة تلمسان التي تعتبر من أهم حواضر الغرب الجزائري عبر التاريخ، ثم مدينة مستغانم التي استفادت من توسع وتطور مدينة وهران، وأخيرا مدينة عين تيمشونت التي لا تزال مستويات التحضر فيها بسيطة.

وأما المنطقة الشرقية فتعتبر الأقل من ناحية عدد السكان مقارنة مع الغربية والوسطى، وتضم ثالث أكبر وأهم مدينة في البلاد وهي مدينة عنابة التي يتجاوز عدد سكانها 2 مليون نسمة، تليها ولاية سكيكدة ثم جيجل وأخيرا ولاية الطارف، وتعرف هذه المنطقة بالتمايز العمراني والحضري بين مراكزها وأطرافها.

وبشكل عام تتميز أغلب المناطق الساحلية الجزائرية بتمركز حضري وعمراني حول الولايات الكبرى وعواصم الولايات، يتميز بالتسارع والعشوائية نتج عنه حواضر فوضوية وضواحي مدن بسكنات هشة وقصديرية من جهة، وانعدام للمساحات الخضراء داخل المدن، ومن جهة أخرى نتج عنه كثافة سكانية وعمرانية منخفضة وأحيانا شبه منعدمة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن واختلال جلي في توزيع المشاريع السكنية والتنموية.

الفرع الثالث: التراث الثقافي، التاريخي والأثري الساحلي

تمتلك الجزائر موقعا جغرافيا فريدا منحصرا بين البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا وإفريقيا الصحراوية في الجنوب، جعل منها على مر العصور مركزا للاهتمام ونقطة جذب للعديد من الشعوب. حيث تنتشر البقايا الأثرية العديدة خلفتها مختلف الحضارات، التي كتبت أجزاء هامة من تاريخها على هامش سواحلها وتحت مياه البحر المتوسط.

وتعتبر الحضارات الرومانية، الإغريقية، والعثمانية أكثر الحضارات التي لا تزال آثارها باقية على طول الساحل الجزائري، فمدينة الجزائر العاصمة بنيت على آثار المدينة الرومانية "**إيكوزيوم Icosium** "، بينما لاتزال "**القصبة**" شاهدة على عمق الحضارة العثمانية. أما مدينة تيبازة فهي معقل للآثار الرومانية

[1]MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**, op-cit, p :59.

بامتياز **(مثل الضريح الملكي الموريتاني، وآثار شرشال)**. وأما وهران غربا فتشتهر بتراثها الثقافي المتميز وخاصة العثماني والإسباني**(الحصن الأكثر شهرة سانتا كروز)**. [1]

وعلى الساحل الشرقي تبرز بجاية التي كانت من أكثر المدن ازدهارًا على ساحل البحر الأبيض في العصر الروماني حيث عرفت باسم "**Saldae**". والتي أصبحت فيما بعد في العصور الوسطى معقلا للمماليك الإسلامية الكبيرة بما في ذلك الحمّاديون والحفصيين. فانطلاقا من بجاية، أصبحت الأرقام العربية شائعة في جميع أنحاء العالم الحديث. أما عنابة ، فقد بنيت على أنقاض مدينة "**هيبون Hippon** " الرومانية القديمة. وتحتوي على الكثير من المواقع الأثرية القديمة مثل "**كنيسة القديس أوغستين**". وبشكل عام لا تخلو منطقة ساحلية في الجزائر من البقايا الأثرية والمواقع التاريخية من عصور ما قبل التاريخ إلى العصور الحديثة.

- متاحف المناطق الساحلية:

تتواجد بالولايات الساحلية 8 متاحف وطنية تقع تحت إشراف وزارة الثقافة: متحف الفنون والتقاليد الشعبية، متحف أحمد زبانة(وهران)، متحف المنمنمات والزخرفة وفن الخط، متحف الفن المعاصر والحديث، المتحف البحري، متحف الآثار القديمة والفنون الإسلامية، متحف الفنون الجميلة، ومتحف الإثنوغرافيا وما قبل التاريخ (باردو). تضاف إليها المتاحف التابعة للمؤسسات المحلية الموجودة في الدوائر والبلديات التابعة للولايات الساحلية؛ ومتاحف المواقع الأثرية: تيبازة وشرشال، سكيكدة، عنابة، وبجاية.

-مبادرات حماية وتثمين التراث الأثري والثقافي:

في إطار حماية هذا التراث الثمين تم إطلاق "**المخطط الدائم لحماية وتثمين المناطق التاريخية بالمدن**"، ومن بين المدن الساحلية المعنية به: عنابة (البلدة القديمة) وقصبة الجزائر العاصمة، المدينة القديمة بجاية والبلدة القديمة (سيدي الهواري) وهران. وكذا تم تخصيص مخطط حماية وتثمين للمواقع الأثرية بولاية تيبازة، ولجزيرة رشقون بولاية عين تيموشنت.

وينص قانون "الساحل" على ضرورة جرد كافة الأصول الثقافية والتراثية على الساحل بالتعاون مع مؤسسات إدارة التراث الثقافي، وتلك الموجودة على الساحل، وبالتحديد المحافظة الوطنية للساحل المسؤولة عن إنشاء قوائم جرد للمناطق الساحلية عن طريق رسم خرائط بيئية تأخذ بعين الاعتبار الأصول الثقافية والتراثية للساحل. [1]وفي هذا السياق يبرز موقعان ساحليان مسجلان في برامج التطوير وإعادة التأهيل يتوفران على إمكانات أثرية عالية، خاصة لفترة ما قبل التاريخ، وفي نفس الوقت يتمتعان بثروة بيولوجية وأنظمة بيئية متميزة، وهما جزيرة "**رشقون Rachgoun** "(ولاية عين تيموشنت)، و"**كهف كوالي**" (ولاية تيبازة). [2]

ويوضح الملحق رقم (02) حالة حماية وتصنيف الأصول التاريخية والثقافية في مختلف الولايات الساحلية حتى سنة 2013.

[1] المادة 24، **قانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، مرجع سبق ذكره.**

[2] GRIMES Samir et autres, **op-cit**, p :153.

المطلب الثاني: الاستثمار والهياكل القاعدية في الساحل الجزائري

الفرع الأول: المنشآت السوسيو-اقتصادية في الساحل الجزائري

تضم المنطقة الشمالية ثلثي الوحدات الصناعية للبلاد، في حين تضم المنطقة الساحلية وحدها أكثر من نصف هذه الوحدات الصناعية التي تشهد تمركز أهم المركبات الصناعية للبلاد، خاصة في ولايات: وهران، الجزائر العاصمة، سكيكدة وعنابة. كما استقطبت هذه الأنشطة الصناعية نحو المدن الكبرى في الساحل والتل، والأنشطة الخدماتية المترتبة عنها (مقرات كبريات الشركات، كبريات المؤسسات المالية والبنكية، مكاتب الدراسات...).

في حين وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتدعيم التجهيزات القاعدية للمناطق الداخلية، لم تتمكن الهضاب العليا والجنوب (باستثناء استغلال المحروقات) إلى حد الآن من جذب الاستثمارات المنتجة أو ذات الخدمات العالية.[1]

وبسبب الظروف المناخية يعود ما نسبته 95% من مياه الينابيع المتأتية من الأمطار إلى المنطقة الشمالية وحدها، ويضم الشمال مجمل كبريات السدود المائية المنجزة، كما تتمركز به أيضا أغلب مواقع السدود قيد الإنجاز أو المسجلة.

كما تتمركز هياكل كبرى أخرى في المنطقة الشمالية بسبب الديناميكية الاقتصادية، أهمها:[2]

- الشبكات الهامة، ومحاور الطرق الرئيسية الأكثر استخداما في البلاد بمجمل مقاطع الطرق السريعة والسيارة.
- مجمل السكك الحديدية، مع الخط الحديدي شرق غرب الذي يصل إلى المغرب وتونس، وأغلب المطارات الدولية الهامة.
- أغلب الشبكات اللاسلكية، ولو أنها لا تزال دون المستوى المطلوب بما في ذلك المنطقة الشمالية.
- التمركز الملحوظ في كبريات المدن والمراكز الشمالية للتجهيزات المؤطرة، وعلى وجه الخصوص كبريات الجامعات وأهم مراكز البحث، وأهم المراكز الإستشفائية، وأهم مؤسسات التكوين المهني.

وكانت نتائج التعداد الاقتصادي الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء سنة 2012 دليلا على أهمية وثقل الولايات الساحلية في النشاط الاقتصادي. حيث وضحت نتائجه المبينة في الشكل رقم (38) أن من بين إجمالي 934.250 وحدة اقتصادية في البلاد (إنشاءات وتعمير، تجارة، صناعة، وخدمات)، تتواجد406426 وحدة اقتصادية، أي ما نسبته 43,5% في الولايات الساحلية، والتي تشكل 60% من مجموع الوحدات الاقتصادية في شمال البلاد.[3]

---

[1] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:46.

[2] **نفس المرجع**، ص:46.

[3] **التعداد الاقتصادي لسنة 2012**، **موقع** الديوان الوطني للإحصائيات: (تاريخ ووقت الاطلاع:2016/07/10، 21ساو15د) http://www.ons.dz/-Recensement-Economique-2012-.html.

الشكل رقم (38): أهمية الوحدات الاقتصادية حسب الفئة في الولايات الساحلية في المنطقة الشمالية وعلى مستوى البلاد

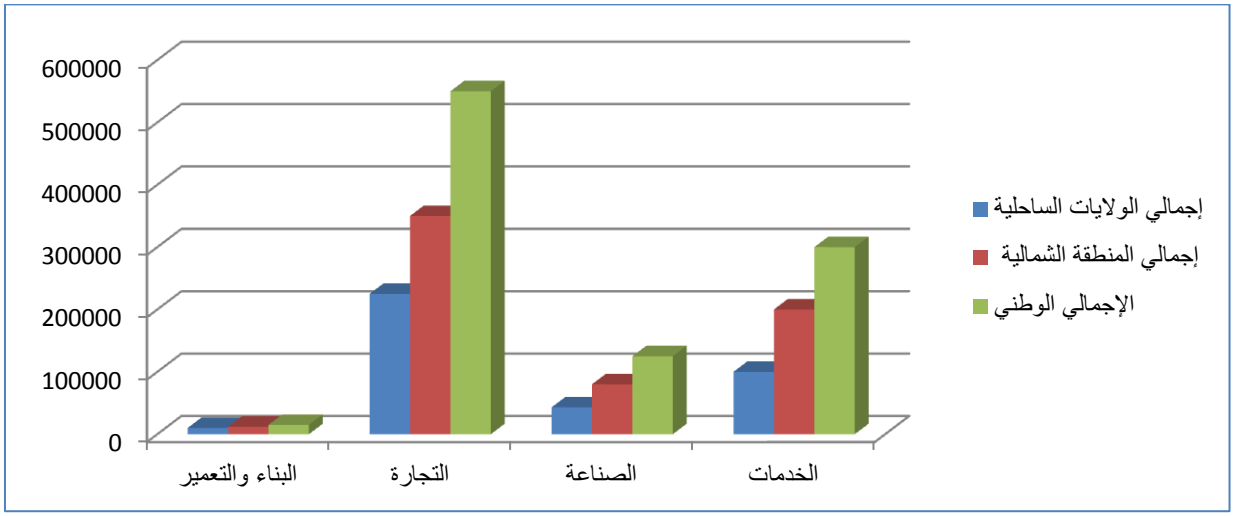

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: التعداد الاقتصادي لسنة 2012، موقع الديوان الوطني للإحصائيات: (تاريخ ووقت الاطلاع:2016/07/10، 21ساو15د)http://www.ons.dz/-Recensement-Economique-2012-.html

حسب الشكل أعلاه، تضم المنطقة الساحلية 45,22٪ من مؤسسات الأشغال والبناء في البلاد (4700 وحدة من أصل 9117 وحدة)، وما نسبته 42,66٪ من مجموع المؤسسات التجارية (218.333 وحدة من أصل 511.700 وحدة)، و45,22٪ من مجموع المؤسسات الصناعية (43.162 وحدة من أصل 95.445 وحدة)، و31,05% (95.445 وحدة من أصل 317.988 وحدة) من مجموع المؤسسات الخدماتية في البلاد.

وتحتل المؤسسات التجارية حصة الأسد في الوحدات الاقتصادية على مستوى الولايات الساحلية، بنسبة 59,82% حسبما هو موضح في الشكل رقم (39)، بينما تشكل المؤسسات الخدمية 26,15%، أما الصناعية فتشكل 12,75%، وأما مؤسسات الإنشاء والتعمير فجاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 1,28%.

شكل رقم (39): توزيع النسب المئوية للقطاعات الاستثمارية الكبرى في الولايات الساحلية

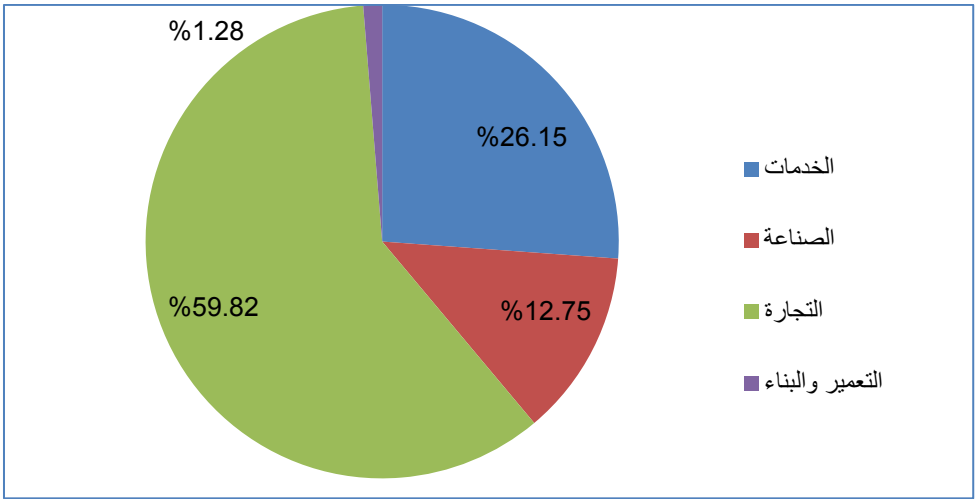

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **التعداد الاقتصادي لسنة 2012، موقع** الديوان الوطني للإحصائيات:(تاريخ ووقت الاطلاع:2016/07/10، 21ساو15د)http://www.ons.dz/-Recensement-Economique-2012-.html

من حيث توزيع المنشآت الاقتصادية على مختلف الولايات الساحلية ، تحتل الجزائر العاصمة المركز الأول بمجموع 97190 وحدة اقتصادية مانسبته 23.87%، منها: 54632 وحدة تجارية، 32447 وحدة خدمات، 8892 وحدة صناعية، و1048 وحدة بناء وتعمير، حسبما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم(40): توزيع الوحدات الاقتصادية حسب كل ولاية ساحلية وحسب قطاعات النشاط

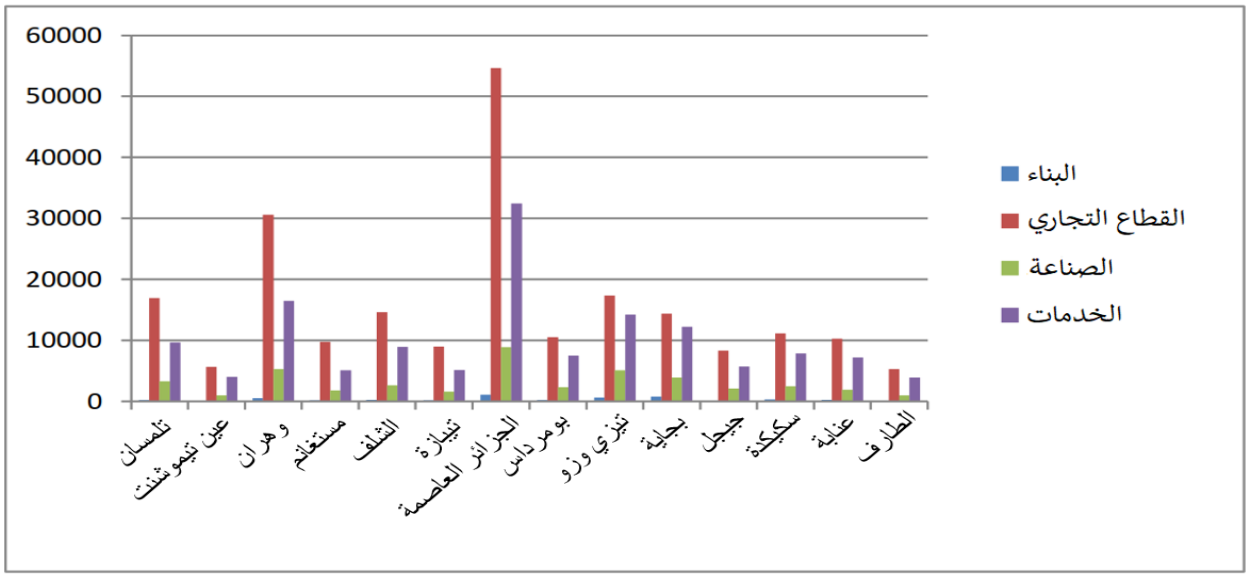

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: التعداد الاقتصادي لسنة 2012، موقع الديوان الوطني للإحصائيات:(تاريخ ووقت الاطلاع:2016/07/10، 21ساو15د)http://www.ons.dz/-Recensement-Economique-2012-.html

تأتي ولاية وهران في المرتبة الثانية من حيث تركز النشاط الاقتصادي كما هو موضح في الشكل أعلاه بـ52852 وحدة اقتصادية مانسبته 13% من مجموع الوحدات الاقتصادية على الساحل، بفارق كبير عن العاصمة (حوالي 54% من عدد الوحدات بالعاصمة)، وهو ما يوضح الوزن الكبير للعاصمة الجزائر في النشاط الاقتصادي للبلاد ككل. تليها ولايات تيزي وزو، بجاية، ، تلمسان، والشلف بنسب متقاربة سجلت على التوالي 9,17% ، 7.60%، و7.48%، 6.5%؛ بينما لم تسجل باقي الولايات نسبا أعلى من 5.5% سجلت أدناها على الإطلاق بولاية الطارف بنسبة 2.5%.

الفرع الثاني: التجهيزات المرافقة والهياكل القاعدية

تدل مؤشرات التوزيع وكثافة النقل والتجهيزات المينائية والمطارات على وجود كثافة على مستوى الشريط الساحلي، الذي يعرف تباينا كبيرا بين هذه المنطقة وبقية التراب الوطن .

1- شبكة الطرق:

وتوضح الخريطة الوطنية للطرق الاختلال القائم بين الشمال والمناطق الداخلية للبلاد، خاصة بالنسبة لفئة الطرق الولائية والبلدية. وتمثل شبكة الطرق حول الشريط الساحلي بما فيها ولاية (البليدة) 18.3% من إجمالي البلاد. وتبلغ هذه النسبة على التوالي 30% بالنسبة لطرق الولاية و32.2% بالنسبة لطرق البلدية،[1] حسب ما يوضحه الجدول التالي:

[1] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:272.

الجدول رقم(09): شبكة الطرق الممتدة في الساحل والوطن ككل

	الساحل		بقية التراب الوطني	
	الطول كلم	الكثافة كلم^2	الطول كلم	الكثافة كلم^2
الطرق الوطنية	4817	0.10	26551	0.01
الطرق الولائية	6945	0.16	23338	0.0097
الطرق البلدية	15938	0.36	51694	0.021

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007**،2007، ص:272.

ويمثل مشروع الطريق السيار شرق–غرب خطا طوليا موازيا للشاطئ. كما تتجه شبكة السكك الحديدية في المناطق الساحلية بشكل طولي متتبعة الشواطئ من الشرق إلى الغرب.

2- الموانئ:

تنتشر الموانئ على طول سواحل القطر الجزائري، إذ قدر عددها ب36 ميناء حتى سنة(2015)،[1] من بينها 10 موانئ تجارية كبرى، وميناءين مخصصين للمحروقات، و17 ميناء مخصصا للصيد.[2] ووفقا للمخطط التوجيهي للموانئ (2007) تتم أكثر من 96% من العلاقات التجارية التي تربط الجزائر ببقية العالم عن طريق البحر، وهو ما يبرز الأهمية الاستراتيجية للموانئ التجارية العشرة (10) إزاء بقية التراب الوطني.

ولعبت الموانئ الكبرى دورا هاما في تزايد الظاهرة الصناعية–الحضرية في المنطقة الساحلية، حيث سجلت بين سنتي 1985 و1997 معدلا سنويا يقدر ب71.832.000 طن من السلع من مختلف الأنواع، إذ ارتفعت وتيرة النشاط العام المينائي للسلع بـ11% في نفس الفترة.[3] أما بالنسبة للنقل البحري للركاب فيتم تسجيل التدفقات الرئيسية في كل من ميناء الجزائر (47٪)، وميناء وهران (33٪)، وميناء الغزوات (7٪). وتقتصر الوجهات الرئيسية للنقل البحري للركاب في الجزائر على كل من فرنسا وإسبانيا فقط.[4]

ونظرا لكثافة حركة الملاحة البحرية في البحر المتوسط ، ازدهرت مشاريع تطوير الطرق السريعة في البحر*، التي تسمح بتركيز حركة الملاحة البحرية في ممرات مفضلة محددة مسبقا، من خلال مجموعة من التدابير التنظيمية والحوافز، كما أنها تلبي بدرجة أكبر المتطلبات البيئية والأمنية، وقد اهتمت الجزائر بهذه المشاريع لا سيما خطوط: بجاية–مرسيليا–بجاية ، وبجاية– برشلونة–بجاية .[5]

---

[1] **موقع الديوان الوطني للإحصائيات:** تاريخ ووقت الاطلاع (2016/05/13، 17ساو45د)
http://www.ons.dz/stat-port-2015

[2] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**, op-cit, p :74.

[3] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:277.

[4]MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**, op-cit, p :75.

*الطرق السريعة البحرية (Motorways of the Sea)، (Les autoroutes de la mer) هي خطوط بحرية ترتبط بتنظيم لوجستي يهدف إلى نقل تدفقات حركة المرور أو سيولة حركة المرور إلى البحر.

[5] **ibid**, p :104.

3- المطارات:

تتوفر الجزائر على شبكة مكونة من 30 مطارا مفتوحا للنقل الجوي، من بينها 16 مطارا دوليا. وتتواجد بالولايات الساحلية 05 خمسة مطارات دولية وهي (مطار الجزائر العاصمة، مطار وهران، مطار عنابة، مطار بجاية، مطار تلمسان)، وأربعة مطارات محلية وهي: (مطار سكيكدة، مطار جيجل، مطار تيزي وزو، مطار الشلف). وتستقبل مطارات الولايات الكبرى الساحلية (الجزائر، وهران، وعنابة) إضافة إلى قسنطينة، 88% من حركة نقل المسافرين الوطنيين والدولين.[1] ونظرا لشساعة الاقليم ولعزلة بعض المناطق في الجنوب الكبير يلعب النقل الجوي دورا حيويا في نقل البضائع والأشخاص.

4-السكك الحديدية:

تتضمن الشبكة الجزائرية للسكك الحديدية 4250 كلم وتتكون من شبكة جانبية بطول 1028 كلم وتمتد من الشرق إلى الغرب على طول الشريط الشمالي للبلاد من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية مع ربطها لأهم الموانئ التجارية العشرة والمناطق الصناعية. ولزيادة أداء شبكتها شرعت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية في برنامج واسع لإعادة تأهيل ومضاعفة حوالي 600 كلم من الطريق الشمالي.[2]

وتوضح الخريطة الموالية أهم المنشآت القاعدية المتوفرة بشمال البلاد حسب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

الشكل رقم (41): أهم المنشآت القاعدية المتوفرة بشمال البلاد

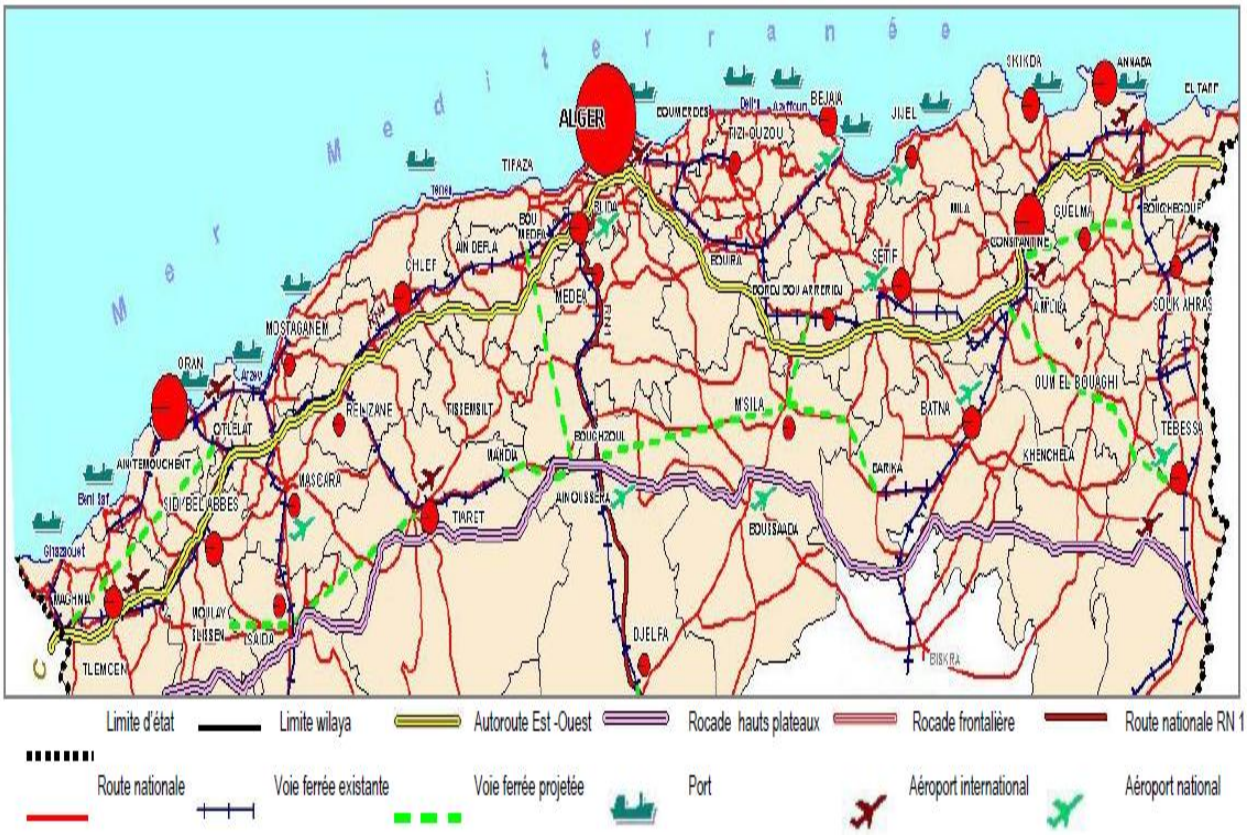

المصدر: المخطط الوطني لتهيئة للاقليم 2030، ص:25.

[1] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:283.

[2] **المرجع السابق، ص:285.**

المطلب الثالث: القطاعات التنموية بالساحل الجزائري

الفرع الأول: القطاع الصناعي بالمناطق الساحلية

حسب التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة لسنة 2007 تتموقع أكبر حصة من النشاط التحويلي الصناعي في منطقة الساحل. وعلى وجه الخصوص في شريط الشاطئ الذي يستقطب أكبر الاستثمارات الصناعية. ومن بين العوامل التي تفسر الاستقطاب الصناعي في الجزء الساحلي الوطني، الشروط الاقتصادية الخارجية (الماء، الطاقة، الهياكل) والمزايا المطلوبة لإقامة وحدات تستدعي مواقع ذات منحدرات ضعيفة. وتتمثل الفروع الصناعية الأكثر استثمارا في: (التعدين، الحديد والصلب، البيتروكيمياء والكيمياء، مواد البناء، وبنسبة أقل الصناعات الميكانيكية والالكترونية، المواد المنجمية والصناعات الغذائية).[1]

وحسب الإحصاء الاقتصادي لسنة 2012، تتواجد حوالي 43.162 وحدة صناعية على مستوى الولايات الساحلية، بينما كان عددها لا يتجاوز 10.202 وحدة حسب الإحصاء الاقتصادي لسنة 1993[2]، وتتركز 66.7% من الوحدات الصناعية المتواجدة بشمال البلاد بالولايات الساحلية (تحتوي العاصمة لوحدها على الربع منها) ما يعادل 44.22% من الوحدات الصناعية الإجمالية على مستوى الوطن.[3]

الفرع الثاني: القطاع الزراعي بالمناطق الساحلية

تمثل المناطق المستغلة في الزراعة بالولايات الساحلية 19.5٪ من إجمالي المناطق المستغلة زراعيا بالوطن بما يعادل 1.647.088 هكتار،[4] وهي تعتبر من أحسن الأراضي الفلاحية في البلاد بفضل الظروف المناخية للمنطقة، وبالرغم من تراجع الفلاحة لصالح السياحة والصناعة إلا أنها تظل الصنف الرئيسي الذي يشغل التربة الساحلية.[5]

ويقدر معدل المساحات الزراعية المروية بحوالي 9% في المناطق الساحلية و7.5% على المستوى الوطني، وهي معدلات جد ضعيفة وبعيدة عن الامكانيات الحقيقية رغم وفرة الموارد المائية في الساحل مقارنة بباقي مناطق الوطن حيث توجد بها 95% من إجمالي مياه ينابيع البلاد.[6] إضافة إلى الخصائص المناخية ومعدلات التساقط والمياه الجوفية.

أما من ناحية مردودية الإنتاج الزراعي في الولايات الساحلية فقد بلغ 744 مليار دينار سنة 2010، أي ما يعادل 44٪ من قيمة الإنتاج الزراعي الوطني الذي بلغ في ذات السنة 1696 مليار دينار،[7] وهي نسب معتبرة نظرا لكون مساحة المناطق المستغلة للزراعة في الولايات الساحلية لا تشكل سوى 19.5٪ من الإجمالي الوطني، وهو ما يوضح الوزن الكبير لقطاع الزراعة الساحلية وأهميته البالغة على مستوى الوطن.

---

[1] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:125.

[2] **التعداد الاقتصادي لسنة 2012**، **موقع** الديوان الوطني للإحصائيات: (تاريخ ووقت الاطلاع:2016/07/10، 21ساو15د) http://www.ons.dz/-Recensement-Economique-2012-.html

[3] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**, 2013, p:72 .

[4] Ibid, p :79.

[5] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:41.

[6] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 01**,**op-cit**, p :25.

[7] **نفس المرجع** ، ص:108.

-المحاصيل الزراعية في المناطق الساحلية حسب إحصائيات سنتي 2011/2010:[1]

تحتل المساحات العشبية أكبر مساحة من المساحات الساحلية الصالحة للزراعة (بنسبة تفوق 51٪)، بينما تشكل الأراضي العشبية الموجودة في حالة راحة(jachère) نسبة 27% من المساحات الساحلية الصالحة للزراعة. بينما لا تتجاوز مساحة المراعي الطبيعية نسبة 1٪.

أما بالنسبة للأشجار المثمرة فتشير الإحصائيات الزراعية أن معدلاتها تصل إلى 33% من الأشجار المثمرة على المستوى الوطني. وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نسبة المساحات المخصصة للأشجار المثمرة في الولايات الساحلية الجزائرية

الأشجار المثمرة	المساحة المستغلة	النسبة على المستوى الوطني
أشجار التين	24600 هكتار	٪55
أشجار الزيتون	139000 هكتار	٪47
الكروم	52.040 هكتار	٪1
الحمضيات	33300 هكتار	٪51
الفواكه ذاة النواة	٪21060	٪22
مجموع الأشجار المثمرة	274000 هكتار	٪33

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville(MATEV**), STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**, Algérie**,** 2013**,** p,p :80,81.

تحتل المساحات المخصصة لأشجار الزيتون والتين والحمضيات في المناطق الساحلية نسبا هامة على المستوى الوطني تقارب النصف، بينما تقل هذه النسب بالنسبة للفواكه ذات النواة، وخاصة بالنسبة للكروم. ويحتوي الملحق رقم (03)على خريطة المحاصيل الدائمة (Cultures pérennes) بالولايات الساحلية.

-تربية المواشي:[2] تحتل الثروة الحيوانية، خصوصا تربية الأبقار في المناطق الساحلية مكانة بارزة على المستوى الوطني، بأكثر من 680000 رأس أي 39% من الانتاج الوطني، وهي أكثر انتشارا في المنطقة الشرقية. أما تربية الأغنام فتنتشر بشكل أكبر في المنطقة الساحلية الغربية، مع ذلك لا تمثل سوى 9٪ من المعدل الوطني. وفيما يتعلق تربية الماعز في الساحل فتمثل 12٪ من الإنتاج الوطني، وتتركز بشكل أساسي في المنطقة الشرقية بـ 288 ألف رأس.

الفرع الرابع: قطاع السياحة في الساحل الجزائري

يحتل قطاع السياحة مكانة كبيرة في المناطق الساحلية الجزائرية، حيث يعزى ذلك لتوفر المقومات الملائمة (المناخ، وجود البحر، توفر المرافق السياحية، والهياكل والأقطاب الحضرية الكبرى، والطبيعة العذراء الغنية والاخضرار..الخ)، والتي سمحت بانتشار أنواع متعددة من السياحة: الشاطئية، البيئية، سياحة الأعمال، الثقافية، العلاجية والمعدنية ...الخ.

[1]MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**, **op-cit,** p, p:80,82.
[2] **Ibid,** p :84.

1- العرض السياحي (الطاقة الاستيعابية) في الولايات الساحلية:

تعتبر قدرة الاستقبال في الجزائر منخفضة جدا، حيث لم يتجاوز عدد الأسرة بالفنادق 99605 سرير حسب آخر الإحصائيات المتوفرة لسنة 2014.[1] وتتركز نسبة كبيرة من العروض الإيوائية في الولايات الساحلية، وتفسر هذه الحالة بمجموعة عوامل أهمها: جاذبية السواحل، انتشار السياحة الشاطئية، وهيمنة السياحة الحضرية في المدن الساحلية. وفيما يلي جدول يوضح عدد الأسرة حسب هياكل الإيواء موزعة عبر الولايات الساحلية لسنة 2011.

الجدول رقم(11) : توزيع طاقة الاستقبال في الولايات الساحلية لسنة 2011

الولاية	عدد الفنادق	عدد الأسرة بالفنادق	هياكل إيواء أخرى	عدد الأسرة بهياكل الإيواء الأخرى
تلمسان	45	3311	12	2625
عين تيموشنت	17	2286	21	6452
وهران	143	5636	14	5636
مستغانم	16	/	34	8783
الشلف	12	601	22	6203
تيبازة	09	2714	30	8770
الجزائر العاصمة	153	18954	4	1500
بومرداس	17	3169	35	15421
تيزي وزو	60	1393	/	/
بجاية	61	4022	42	16.817
جيجل	52	2124	27	5.879
سكيكدة	31	2027	24	8200
عنابة	40	4048	8	1290
الطارف	20	1615	17	2350
المجموع	676	51900	290	89926

المصدر: إحصائيات غير منشورة لوزارة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2011.

يوضح الجدول أعلاه وجود علاقة قوية بين حجم المدينة في إطار المناطق الحضرية، وعدد الأسرة التي توفرها الفنادق. فبينما تتوفر الجزائر العاصمة على 153 منشأة فندقية بطاقة استيعابية قدرها 18954 سريرا، لا تتوفر ولاية الشلف مثلا سوى على 12 فندقا بطاقة استيعابية لا تتجاوز 601 سريرا. كما تختلف نوعية الهياكل السياحية وطاقة استيعابها حسب حجم المدينة، فالجزائر العاصمة ووهران وعنابة، تتركز عروض الإيواء فيها على الفنادق، وتقل بهياكل الإيواء الأخرى؛ على عكس الولايات الصغرى التي تعتمد في طاقات استيعابها على باقي هياكل الإيواء(مخيمات، بيوت ودور الشباب،..الخ) بدلا من الفنادق. وهذا ما يوضح أن الطاقة الفندقية ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية خلق الأقطاب (المدن الكبرى)..

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**، ص:08.

من جانب آخر، فإن نوعية الهياكل الفندقية في المناطق الساحلية، تتركز أغلبها في الفنادق غير المصنفة بشكل كبير جدا مقارنة بباقي أنواع الفنادق، حسبما يوضحه الشكل رقم (42).

شكل رقم (42): عدد الليالي السياحية في الولايات الساحلية حسب تصنيف الفنادق لسنة 2014

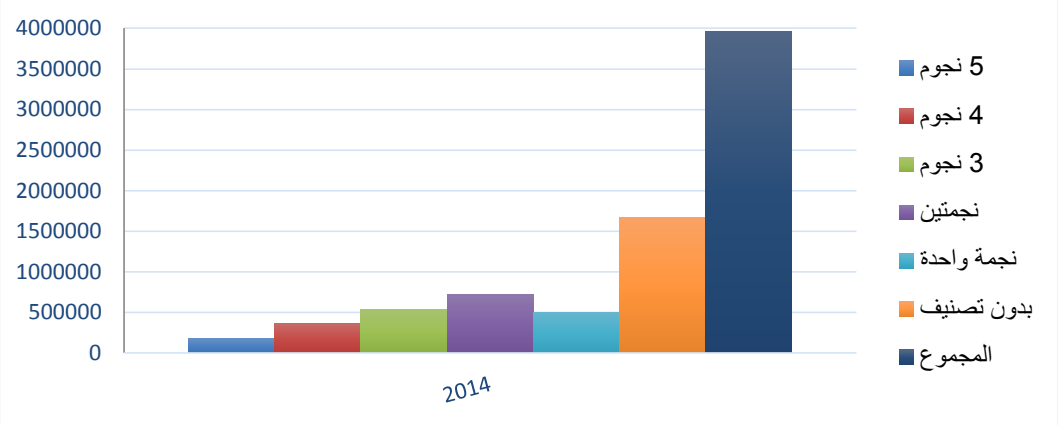

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: **بيانات غير منشورة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2015**

يبين الشكل السابق تركز الليالي في الولايات الساحلية على الفنادق غير المصنفة بالدرجة الأولى، بنسب بعيدة جدا عن باقي الأنواع الأخرى، مما يبين أن الاستثمار الفندقي في الولايات الساحلية يتمثل أساسا في الفنادق غير المصنفة، وقد يرجع ذلك إلى غلاء خدمات الفنادق المصنفة التي لا تتماشى مع المستوى المادي للسائح الجزائري.

2- الطلب (التوافد) السياحي:

يسمح المؤشر الذي وضعته الخطة الزرقاء* الذي يقارن عدد الوافدين لكل 100 نسمة بفهم مستوى التدفقات السياحية الدولية في الجزائر. ويبين هذا المؤشر أن الجزائر تحت المعدل المتوسطي المقدر بـ 45 حيث قدر هذا المؤشر بحوالي 06 فقط في الجزائر سنة 2014، (في حين لم يتجاوز 2 سنة 1997[1]) ؛ الأمر الذي يعكس ضعف مستوى التدفقات السياحية الدولية، حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في نفس السنة 2 301 373 سائح.[2] ويتضمن هذا العدد كلا من الأجانب والجزائريين الذين يعيشون في الخارج، مما يوضح انخفاض عدد السياح الحقيقيين (الذي لم يتجاوز 153 964 سائح أجنبي سنة 2014)[3] إلى مستويات لا تليق بالإمكانيات والمقومات السياحية الجزائرية وخاصة الطبيعية منها.

وحسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية يتركز الجزء الأكبر من التدفقات السياحية في الجزائر على الساحل بنسب قريبة من نصف إجمالي الوافدين إلى البلاد حسبما يوضحه الشكل التالي:

---

* مؤشر وضعته الخطة الزرقاء يسمح بحساب عدد الوافدين الدوليين مقارنة بعدد السكان من خلال العلاقة التالية: (عدد السياح الدوليين/العدد الاجمالي للسكان)*100. بالتطبيق على سنة 2014:(373 301 2 / حوالي 37مليون)*100≈6.

[1] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**,op-cit , p :88.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**، مرجع سبق ذكره، ص:03.

[3] **المرجع السابق**، ص: 03.

شكل رقم (43): توافد السياح على الولايات الساحلية الجزائرية مقارنة بالعدد الإجمالي للسياح(2007-2014)

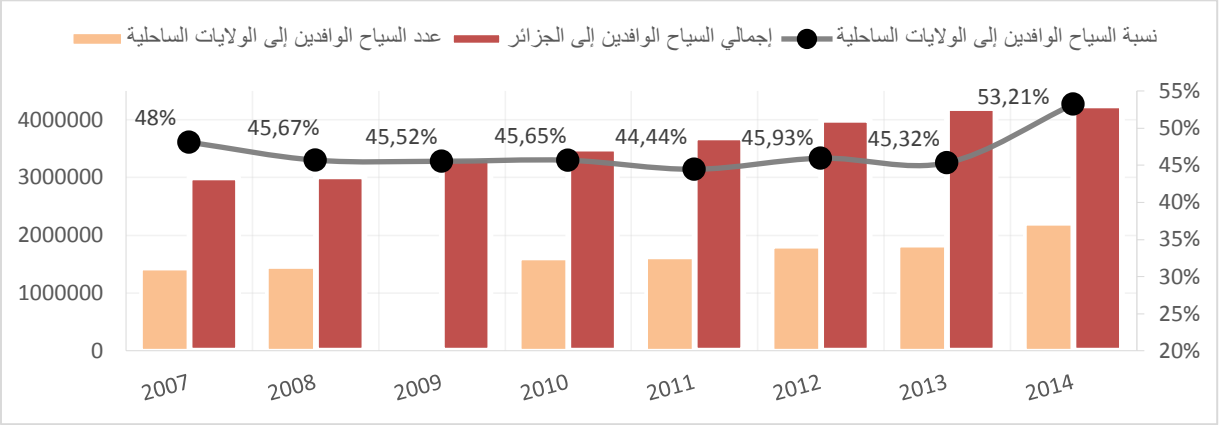

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **بيانات غير منشورة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2015**

يوضح الشكل أعلاه أن الولايات الساحلية في الجزائر ظلت محافظة على جاذبيتها للسياح، بنسب متقاربة لم تقل عن 44%، وتصل إلى أكثر من 53% سنة 2014. مما يبين أن الولايات الساحلية تظل الوجهة الأولى للسياح في الجزائر مقارنة بالمناطق الداخلية والصحراوية، ويدعم ذلك أن نسبة الليالي السياحية في الولايات الساحلية بالنسبة لإجمالي عدد الليالي في البلاد تشهد نسبا مرتفعة حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (44): نسبة الليالي السياحية الساحلية مقارنة بإجمالي الليالي السياحية في البلاد(2007-2014)

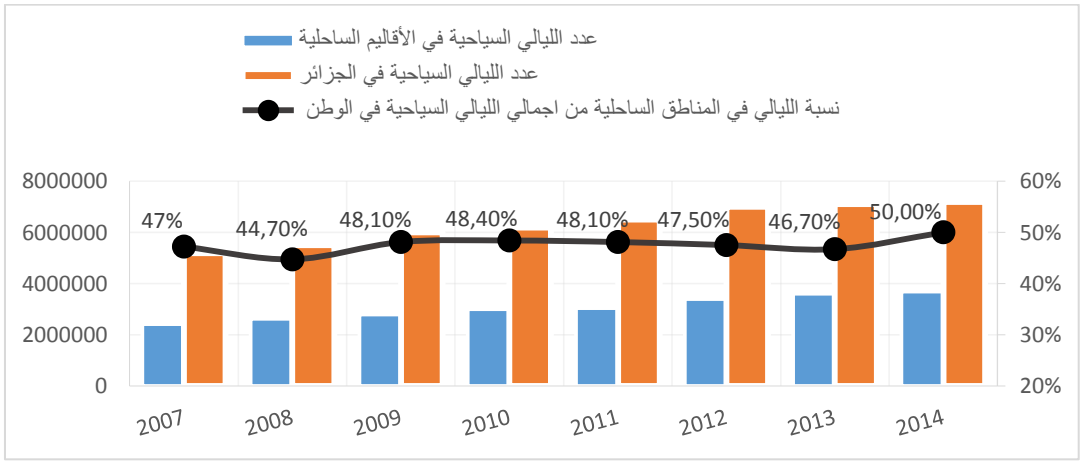

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: **بيانات غير منشورة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2015**

يوضح الشكل أعلاه أن السياح الوافدين يميلون إلى قضاء فترات معتبرة في المناطق الساحلية، حيث يقترب عدد الليالي السياحية المقضاة في الولايات الساحلية من نصف إجمالي الليالي السياحية في البلاد ككل، وهي نسب مرتفعة مقارنة بطاقة الاستقبال المتوفرة. فحسب إحصائيات وزارة السياحة إذا استمر معدل النمو على هذا النحو، فيجب أن تصل الطاقة الاستيعابية إلى 4655513 سريراً سنة 2020 لتتمكن من استيعاب هذا القدر من الليالي.[1]

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن البيانات عن الإقامة لدى القاطن والمنازل الثانية تكاد تكون معدومة. رغم كونها تسجل أعدادا معتبرة من الليالي قد تفوق تلك المسجلة على مستوى الفنادق، حيث لا تزال السياحة

[1]MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 01**, op-cit, p :89.

ذات الإقامة "المنزلية"، غير منظمة ضمن إطار قانوني وخاصة دون تأثير مالي على البلديات الساحلية المعنية. ومن ثم، فإن عدم وجود بيانات عن هذين النوعين من السياحة يمنع إجراء تحليل كامل وموضوعي لعدد الليالي الحقيقية.

3- التوافد على الشواطئ:

حسب إحصائيات الحماية المدنية فإن نحو 130 مليون شخصا* توافدوا على الشواطئ الجزائرية خلال صيف 2017. وتشير ذات الإحصائيات إلى أن ولايتي وهران وعين تيموشنت شكلتا الوجهة الأولى للمصطافين في الجزائر بأكثر من 17 مليون مصطاف (صيف 2017)، ثم مستغانم بـ16,5 ملايين مصطاف، ثم ولاية جيجل بـ13 مليون مصطاف. وأما في باقي الولايات الساحلية الأخرى فلم يصل بها التوافد الشاطئي إلى 10 ملايين مصطاف.[1] ويوضح الجدول الموالي إحصائيات ارتياد الشواطئ وأنواعها وإيرادات استغلالها خلال موسم الاصطياف المتوفرة لسنتي 2014/2013

جدول رقم(12): إحصائيات موسمي الاصطياف 2014/2013

	موسم الاصطياف 2013	2014 موسم الاصطياف
العدد الإجمالي للشواطئ	576	576
عدد الشواطئ المسموحة للسباحة	370	381
عدد الشواطئ الممنوعة عن السباحة	206	206
التوافد على الشواطئ	76.740.701	107.987.394
إيرادات استغلال الشواطئ (دج)	87.405.960	76.564.866

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**، 2014، ص:13.

من الجدول أعلاه نسجل ازدياد عدد الشواطئ المسموحة للسياحة خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 (بزيادة 11 شاطئا)، إضافة إلى ارتفاع ملحوظ في معدل ارتياد الشواطئ غير أن هذا الارتفاع لم تقابله زيادة في إيرادات استغلال الشواطئ.

كما تشير الإحصائيات السابقة إلى تزايد التوافد على الشواطئ الغربية على حساب الشرقية التي كانت تحتل الصدارة في سنوات سابقة، وربما يعزى هذا التزايد إلى توفر المرافق السياحية وجودتها خاصة بالنسبة للمدن الكبرى مثل وهران. وبشكل عام تشير الأعداد الكبيرة لمرتادي الشواطئ إلى حجم الضغوط الكبيرة التي تعاني منها الشواطئ التي تشهد الأعداد الأكبر من التوافد في موسم الاصطياف، والتي تتسبب في تدهور لا يهددها فقط بيئيا، وإنما يهدد مستقبلها كموقع سياحي.

* يتم اعتبار كل يوم من أيام ارتياد الشاطئ بمثابة تردد. يتم احتساب نفس الشخص الذي يذهب 10 مرات خلال شهر إلى الشاطئ 10 أشخاص.

[1] **130 مليون شخص توافدوا على شواطئ الجزائر خلال هذا الصيف**، TSAعربي:
https://www.tsa-algerie.com/ar/130(تاريخ ووقت الاطلاع 2017/10/12، 10سا.00د)

4- مناطق التوسع والمواقع السياحية ZEST:

تعتبر مناطق التوسع والمواقع السياحية **ZEST** (Zone d'Expansion et Site Touristique) أي منطقة أو إقليم ذي صفات أو خصائص طبيعية أو ثقافية أو إنسانية أو إبداعية مناسبة لإقامة أو تطوير السياحة.[1] وإلى غاية سنة 2010 تم استحداث 205 منطقة توسع وموقع سياحي على مستوى الوطن، تقع 160 منها على ساحل البحر بمساحة تقدر 37006,6 هكتار. من بين مجمل مواقع ومناطق التوسع السياحي حددت 22 ZEST ذات أولوية، تقع 19 منها في الولايات الساحلية بمساحة تقدر بـ 6092,56 هكتار تهدف إلى توفير طاقة استقبال تقدر بـ915 52 سريرا موزعة على كافة أنواع هياكل الإيواء. وتضم ولاية تيبازة أكبر عدد من ZEST بـ 22 موقعا، تليها جيجل بـ 19 موقعا، ثم مستغانم بـ 16 ZEST. وأما من ناحية المساحة فتأتي الطارف أولاً بأكثر من 5010 هكتار محصورة في 05 مواقع ZEST. [2]

الفرع الخامس: قطاع الصيد والموارد الصيدية

تحتوي أعماق السواحل الجزائرية على ثروة سمكية معتبرة ومتنوعة قابلة للاستغلال، مع ذلك ظلت القدرات الصيدية وتربية المائيات في الجزائر لسنوات عديدة مستغلة بطريقة سيئة على حد تعبير "التقرير الوطني لحالة ومستقبل البيئة لسنة 2007"[3]، بالرغم من توفر الظروف الطبيعية الملائمة. من جهة أخرى، فإن الكمية الصيدية المستخرجة لا تغطي بعد الطلب المعبر عنه، ناهيك عن الأسعار المرتفعة .

1- الكتلة الحيوية والموارد التي يمكن استغلالها في المياه البحرية الجزائرية:

لا يزال حجم الموارد السمكية بالسواحل الجزائرية غير دقيق، حيث كانت هذه الأخيرة موضوع خمس حملات تقييم متفرقة لسنوات 1974/1981/1982/2004 /2012.[4] ويوضح الشكل الموالي تطورات الكتلة الحيوية للموارد السمكية حتى سنة 2004 (نظرا لعدم توفر الإحصائيات حول حملة التقييم لسنة 2012):

شكل رقم (45): تقييم الموارد الصيدية في الأعماق الجزائرية خلال سنوات (1974/1979/1982/2004)

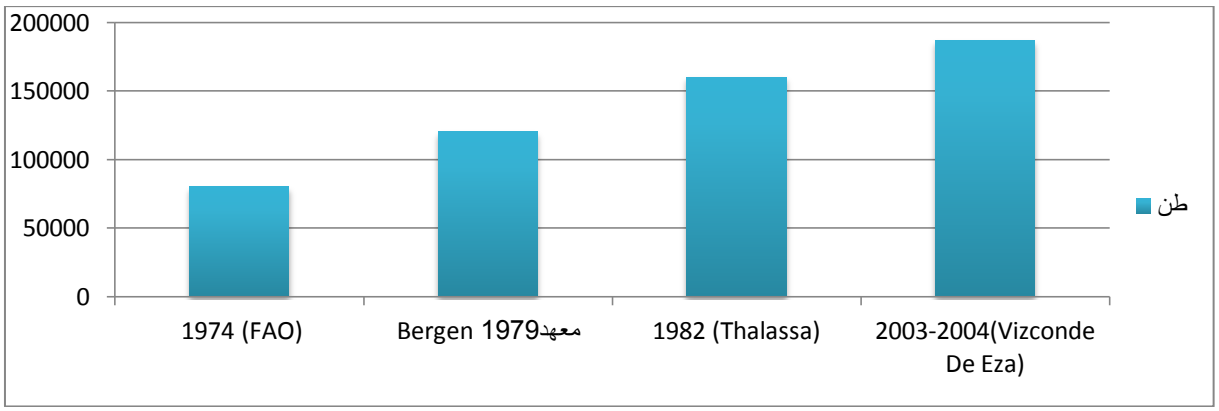

المصدر: Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville(MATEV), **STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02, , op-cit, p :94**.

[1] المادة 02، القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17: المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم11، السنة الأربعون، الصادرة بتاريخ 18 ذو الحجة عام1423هـ الموافق لـ19 فيفري سنة م2003.

[2] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**, **op-cit**,p,p :90,91.

[3] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:458.

[4] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 01**, op-cit, p :94.

ويوضح الشكل رقم (45) زيادة الكتلة الحيوية للموارد السمكية المعروفة المتوفرة للاستغلال في المياه الجزائرية عبر السنوات، انطلاقا من أول تقييم سنة 1974 والذي بلغت فيه الكتلة الحيوية السمكية 80000 طن، إلى أن وصلت إلى 187000 طن سنة 2004. وترجع الزيادة المضطردة لحجم الكتلة الحيوية إلى تطور التقنيات والتكنولوجيات المستخدمة، وتغطية المزيد من الأعماق والمناطق في الدراسات الحديثة.

2- تطور إنتاج الموارد السمكية:

وفقا لتقارير وزارة الصيد والموارد الصيدية، تتكون الكميات المصطادة أساسا من أسماك السطح وبنسب ضعيفة من أسماك الأعماق والرخويات، وتتمثل أهم الأنواع المصطادة في الأوقيانوسيات الصغيرة مثل السردين، الأنشونات، البوقا، وأنواع أخرى مثل mellant , rouget والقشريات والإسبادون.[1] وشهد حجم الإنتاج نموا ملحوظا بين عامي 1999 و2009 حيث انتقل من 89818 طن إلى 130120 طن، وقدر متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج خلال هذه الفترة الزمنية بحوالي 5٪، ومن ثم شهدت مستويات الإنتاج نسبا متذبذبة حسب ما يوضحه الشكل التالي: (المعلومات المتحصل عليها توقفت سنة 2015)

شكل رقم (46): تطور حجم إنتاج الموارد السمكية في الفترة (2009-2015)

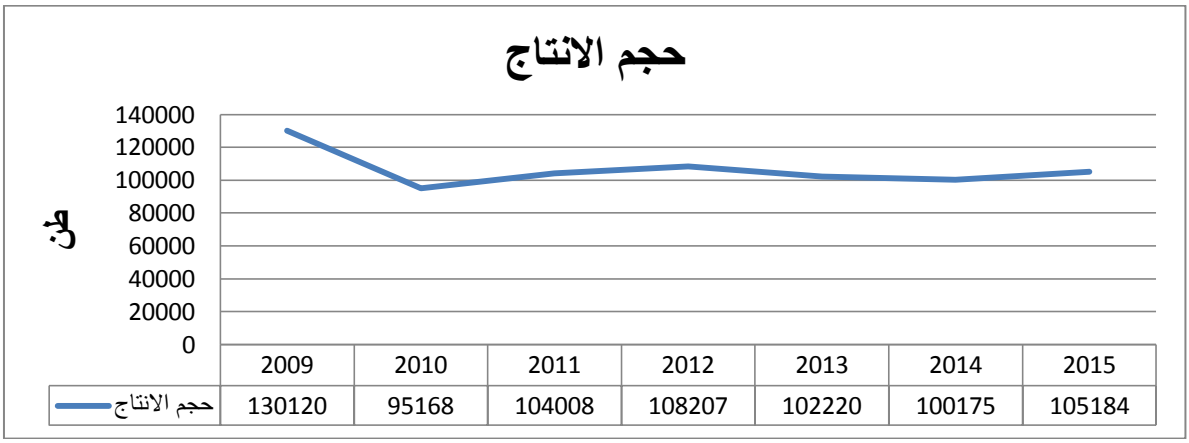

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Ministère de la pêche et de ressources halieutiques, **LES PRINCIPAUX INDICATEURS DU SECTEUR DE LA PECHE (2014 et 2015), p :02.**

شهد إنتاج الأسماك إنخفاضا محسوسا سنة 2010 بنسبة 26,86٪، ليعاود الارتفاع بشكل متذبذب إلى غاية سنة 2015، حيث بلغ حوالي 105184 طن. وسجلت الكميات الأكبر في ذات السنة على مستوى المنطقة الغربية بنسبة تجاوزت نصف الكمية الإجمالية المصطادة في مجمل سواحل البلاد بلغت 53,8٪، بينما سجلت المنطقة الشرقية نسبة 25٪، في حين سجلت المنطقة الوسطى نسبة 21.2 ٪.

3- تطور أسطول الصيد:

بلغ حجم أسطول الصيد الوطني 5034 وحدة سنة 2015 من بينها 42.3٪ غير نشطة.[2] وتتكون وحداته بدرجة رئيسية من سفن الحرف الصغيرة بنسبة 62.8٪ (petits métiers)، ثم من سفن صيد السردين بنسبة 25.7٪ (les sardiniers)، وسفن الصيد بنسبة 11.5٪ (les chalutiers) .

[1] Ministère de la pêche et de ressources halieutiques, **LES PRINCIPAUX INDICATEURS DU SECTEUR DE LA PECHE (2014 et 2015), p :02.**

[2] **IBID,** p :01.

وتعزى النسبة الكبيرة للوحدات غير النشطة إلى قدم عمره، ونقص آليات الدعم والترميم حيث انتقل متوسط عمر الأسطول الوطني إلى 12 سنة عام 2009، في حين كان متوسط عمره سنة 2000، 20 سنة.[1]

4- تربية الأحياء المائية:

جعلت وزارة الصيد والموارد الصيدية من تطوير تربية الأحياء المائية خيارا استراتيجيا لإيجاد حلول جزئية لتراجع الإنتاج السمكي، وترتكز استراتيجية القطاع على مزاوجة تربية الأحياء المائية مع الأنشطة الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى استغلال المزارع السمكية في تثمين الموارد المائية ذات الملوحة العالية.

وتضمنت استراتيجية تنمية القطاع (2010) العديد من مجالات تربية الأحياء المائية، من أهمها: تربية الأسماك البحرية، تربية المحار، تربية الأحياء المائية بالمناطق القارية، والاستزراع السمكي بالصحراء.[2] ويوضح الشكل رقم (47) تطور إنتاج الأحياء المائية بين سنتي 2005 و2015.

شكل رقم (47) :تطور إنتاج الأحياء المائية بين سنتي 2005 و2015

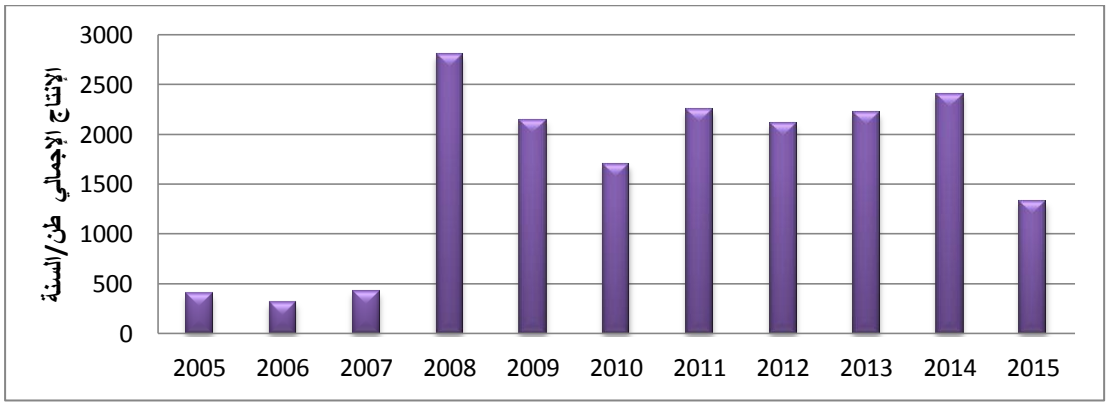

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Ministère de la pêche et de ressources halieutiques, **LES PRINCIPAUX INDICATEURS DU SECTEUR DE LA PECHE (2014 et 2015), p :02**

شهد إنتاج تربية الأحياء المائية نموا متذبذا بين عامي 2005 و2007، ليقفز حجم الانتاج سنة 2008 إلى 2780 طن، ثم عرف هذا الأخير انخفاضا متتاليا سنة 2009 (2163 طن) وسنة 2010 (1759 طن)، ثم عاد ليسجل نموا متذبذبا لم يقل عن (2000 طن) إلى غاية سنة 2014، لتشهد سنة 2015 انخفاضا محسوسا بنسبة 45% حيث لم تسجل سوى (1327 طن) .

الفرع السادس: تقييم مساهمة الولايات الساحلية في الناتج الداخلي الخام

في إحدى محاولات تقييم الناتج الداخلي الخام PIB للولايات الساحلية التي أجريت حسب معطيات سنة 2006،[3] تم حساب الناتج الداخلي الخام لجهة الساحل بالاعتماد على أسلوب التقسيم حسب قطاعات الانتاج المفصلة،[*] حيث أسفرت النتائج أن PIB للولايات الساحلية شكل حوالي 19,3% من الناتج الداخلي الخام.

---

[1] MATE, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1:** PECHE, BIODIVERSITE MARINE & CONSERVATION DES HABITATS COTIERS REMARQUABLES**,** Rapport N°1, **op-cit** ,p :99.

[2] وازرة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات: المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 003-2007**، الجزائر، 2003، ص-ص:12-14.

[3] MATEV**, S N DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02, , op-cit, p : 108.**

[*] وأيضا نظرا لعدم وجود معلومات عن تنقل اليد العاملة لتقدير دخل المنطقة، وكذلك هيكل الإيرادات ، لا يمكن تقدير الناتج الداخلي الخام حسب المناطق باستخدام أسلوبي الدخل والإنفاق.

حسبما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): الناتج الداخلي الخام حسب القطاع وحسب المنطقة

قطاع النشاط	الساحل	باقي المناطق
01 . الزراعة	258 301,42	381 336,38
02 . المياه والطاقة	20 111,30	68 614,10
03 . المحروقات	261 662,15	3 620 565,65
04 . الخدمات والأشغال العامة البترولية	10 078,39	54 187,11
05 . المناجم والمحاجر	891,47	7 075,43
06.صناعات الحديد والصلب والميكانكية والمعدنية والكهربائية	16 451,41	27 870,19
07 . مواد البناء	20 163,84	23 215,66
08 . البناء، الأشغال العمومية والري	155 662,29	454 408,91
09 . الكيمياء، المطاط والبلاستيك	7 790,73	18 443,37
10 . الصناعات الغذائية	42 327,37	92 576,93
11 . النسيج والحياكة	4 505,88	9 096,15
12 . الجلود والأحذية	797,42	1 770,98
13 . الخشب، الفلين والورق	3 075,82	13 081,28
14 . صناعات متنوعة	17 170,83	30 990,37
15 . النقل والمواصلات	308 127,81	457 105,09
16 . التجارة	169 276,31	548 702,99
17 . الفنادق، المقاهي والمطاعم	27 477,50	47 376,60
18 . الخدمات المقدمة للشركات	11 933,49	50 434,61
19 . الخدمات المقدمة للأسر	29 275,72	54 405,98
المجموع الفرعي (01)	1 365 081,16	5 961 257,76
الرسوم الجمركية	36 868,85	70 840,15
الضريبة على القيمة المضافة TVA	98 368,95	118 108,34
الإنتاج المحلي الإجمالي	1 500 318,96	6 150 206,26
%	19,3%	79,0%

المصدر :.MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02 , op-cit, p : 108**

وتعزى هذه النسبة التي تبدو محتشمة مقارنة بالتحليل السابق الذي يوضح وزن الولايات الساحلية في مختلف النشاطات الاقتصادية، إلى كون الناتج الداخلي الخام في الجزائر متكون بنسبة رئيسية من البيتروكيماويات والطاقويات والتي يتركز إنتاجها في الجنوب الصحرواي. إضافة إلى كون الولايات الساحلية تقدر بـ14 ولاية من بين 48 ولاية في البلاد، أي ما نسبته 29.16% من ولايات الوطن.

المبحث الثالث :الضغوط والتهديدات في الساحل الجزائري

تتنوع التهديدات التي تحيط بالساحل الجزائري وتتكون أساسا من التلوث وضغوط الأنشطة البشرية الاقتصادية(سياحة، صناعة،) والعمرانية والسكانية؛ والكوارث الطبيعية (زلازل، فيضانات، حرائق..الخ).

المطلب الأول : التلوث والنفايات

تم تخصيص هذا المطلب لتشخيص واقع، وتقييم درجات مختلف أنواع التلوث على مستوى الساحل الجزائري (سائل، صلب، بحري..الخ).

الفرع الأول: النفايات السائلة والصرف الصحي

1- شبكات الصرف الصحي ومحطات التصفية:

وصل طول الشبكة الوطنية للصرف الصحي نهاية سنة 2016 إلى 47000كم، أما متوسط حجم المياه العادمة السنوي فيصل في المتوسط إلى 1.200 هكتو متر مكعب/سنة .[1]

ويمتد خط شبكة الصرف الصحي للولايات الساحلية بطول 16902 كم، بما يمثل حوالي 35% من الإجمالي الوطني بينما شكل حجم مياه الصرف الصحي للولايات الساحلية حوالي 43% من الإجمالي الوطني سنة 2012،[2] موزعة على الولايات الساحلية الأربعة عشر حسب ما هو موضح في الشكل رقم (48) المعد وفقا لتقارير مديرية الصرف الصحي وحماية البيئة بوزارة الموارد المائية لسنة 2012.

شكل رقم (48): توزيع حجم مياه الصرف حسب الولاية الساحلية لسنة 2012

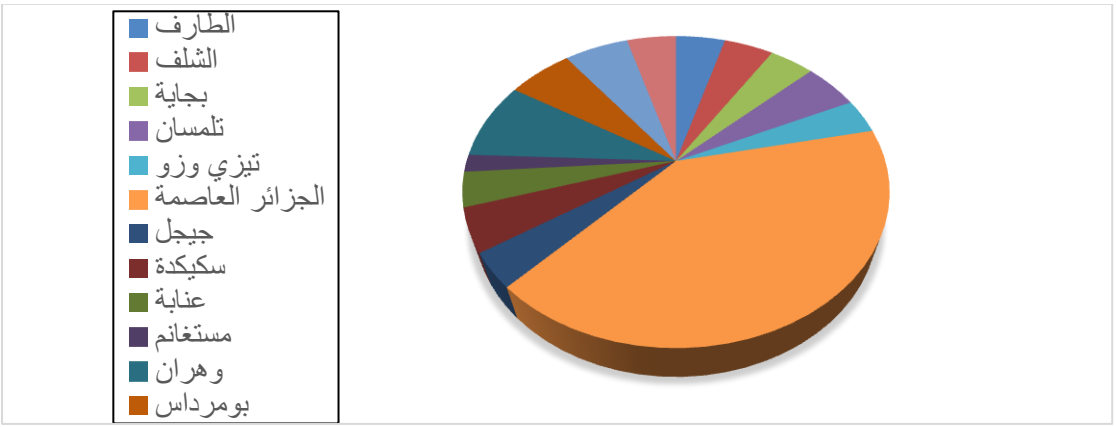

المصدر: مديرية الصرف الصحي وحماية البيئة، وزارة الموارد المائية، **تقرير غير منشور**، 2012.

ويوضح الشكل أعلاه أن الجزائر العاصمة تحوز على أعلى كمية من مياه الصرف الصحي بنسبة تفوق 40%، تليها ولاية وهران بنسبة تفوق 8%، بينما تتوزع النسب الباقية على باقي الولايات بنسب متقاربة لا تتجاوز 6%. ويرجع هذا التفاوت الكبير إلى بنية شبكة الصرف الصحي التي تم تطويرها وتجديدها بالعاصمة التي تضم أكبر عدد من السكان يفوق 3ملايين ونصف، في حين لا تزال بنية شبكة الصرف الصحي قاصرة في أغلب الولايات وحتى الكبرى منها. وفي هذا السياق نشير إلى انطلاق مشروع إعادة تهيئة شبكات الصرف الصحي في معظم الولايات.

[1] مديرية الصرف الصحي وحماية البيئة، وزارة الموارد المائية، **تقرير غير منشور**، 2016.

[2] مديرية الصرف الصحي وحماية البيئة، وزارة الموارد المائية، **تقرير غير منشور**، 2012.

في هذا السياق، تم إنجاز 13 محطة لمعالجة المياه العادمة. كما تم وضع برنامج لإنجاز 66 محطة جديدة لمعالجة المياه العادمة، حيث ستتحصل 119 بلدية ساحلية على محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي خاصة بها. [1] وذلك لكون معدل تنقية مياه الصرف الصحي لم يتجاوز 15% حتى سنة 2016، رغم أن المعدل الوطني للربط بقنوات الصرف الصحي وصل إلى حوالي 87٪.[2] ورغم نسب الربط التي تبدو مرضية، إلا أن تطوير شبكة الصرف الصحي دون تطوير محطات التصفية سيؤدي إلى تمركز التدفقات المياه المستعملة الحضرية والصناعية في الأودية ويزيد من خطورة تلوث المياه. ناهيك عن تدهور شبكات التطهير (الصرف)، بسبب غياب سياسة بهذا الخصوص، وعدم تحديد المسؤوليات بين البلديات والمؤسسات المكلفة بتسيير هذه الشبكات وعدم وضوح الصلاحيات؛ فالبلديات بصفة عامة تتولى عملية تسيير شبكات التطهير، غير أنها لا تملك الإمكانيات البشرية، التقنية والمالية الكافية لاستغلالها وصيانتها، لكون عائدات إتاوات التطهير تظل بسيطة.

ويؤكد التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007، أنه لم يتم إنجاز شبكات التطهير في إطار سياسة شاملة ومنسجمة، وذات أهداف نوعية محددة للوسط المستقبل، ووسائل تكنولوجية وإدارية كافية ومستدامة. ونفس الشأن بالنسبة لمحطات التصفية، فسبب عدم تشغيلها هو غياب الاستغلال والصيانة ملائمة وكذا غياب الموارد المالية والتقنية.[3]

2- تلوث مصادر المياه (الوديان والسدود):

زاد التسيير غير الكافي للتطهير وغياب المعالجة، من خطورة تلوث الوسط وخاصة الموارد المائية. حيث تصب المياه المنزلية المستعملة وكذا الصناعية في حالتها الخام، في الوسط الطبيعي وتتسبب في التلوث الخطير أكثر فأكثر على الموارد المائية والصحة العمومية. وذلك يتجلى في عدة مظاهر أهمها:

- مردود محطات التصفية الضعيف، وتوقف العديد منها.
- سوء تسيير النفايات الصلبة، والمفارغ العشوائية التي تمثل مصدرا خطيرا لتلوث المياه السطحية والجوفية.
- مخلفات التدفقات الصناعية: يتوقف التفريغ في الوسط المتلقي على إقامة تجهيزات مسبقة لمحطة تطهير وعلى رخصة، غير أن هذه الترتيبات القانونية غير مطبقة، إذ تلقي أغلب الوحدات الصناعية بتدفقاتها بدون معالجة.
- إلقاء مياه غسيل التربة التي تحتوي على مواد فلاحية كيميائية في الأودية، وتضمن أيضا مصدرا للتلوث وخاصة بالنسبة للسدود، حيث تشكل خطرا بفعل تجمع البقايا العضوية العفنة.

وقد تحولت الأودية إلى مجمع طبيعي للمخلفات الحضرية والصناعية المحملة بالعناصر الكيميائية والسامة، مما قلص طاقتها في التطهير الذاتي شيئا فشيئا؛ وخاصة في فترة هبوط المياه إلى أدنى مستوياتها حيث لا يكون هناك تحلل. وتظهر المعطيات المتوفرة حول نوعية المياه أن جزءا كبيرا من موارد الماء ملوثة

[1] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**,p :117.

[2] مديرية الصرف الصحي وحماية البيئة، وزارة الموارد المائية، **تقرير غير منشور**، 2016.

[3] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:.343.

بواسطة النفايات غير المراقبة. فأجزاء هامة من الوديان مثل: الحراش، التافنا، ماكثا، الشلف، الصومام، السيبوس، والكبير ملوثة بصفة كاملة بالمياه الحضرية المستعملة.[1] وقد أنجزت أنظمة للتصفية بالنسبة لبعض هذه الأحواض غير أنها لا تعمل في مجملها. ولا يزال حوض وادي الشلف حيث يقطن أكثر من مليوني ساكن عرضة للتلوث الناجم عن المياه المنزلية المستعملة.

إضافة إلى تدهور نوعية مياه السدود الذي يعود أساسا لمخلفات المدن، والصناعات الواقعة بمحاذاتها وتمثل السدود الجد ملوثة 22% من مجموع السدود المستغلة، في حين تمثل السدود الملوثة 45%.

3- تلوث المياه الجوفية:

إن استخدام المفرط الأسمدة والمواد الكيمياوية في المساحات المزروعة لزيادة الإنتاج يتسبب في تدهور نوعية المياه السطحية والجوفية بواسطة الجريان والتسرب مما يجعلها آجلا غير صالحة للاستهلاك.

يعتبر التلوث الأكثر تهديدا للمياه الجوفية ذا طبيعة فلاحية حسب التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007. حيث يقف تحرير القطاع الفلاحي وراء تسهيل استخدام الفلاحين للأسمدة والمواد الكيماوية في معالجة المزروعات لزيادة الإنتاج وخاصة التحفيزات المالية التي جاءت بها برامج التنمية الفلاحية .

وعلى سبيل المثال، تم تسجيل كثافة من النيترات تفوق المعايير المحددة، من طرف منظمة الصحة العالمية في العديد من المناطق وخاصة: طبقة المتيجة بمقادير تفوق 100 ملغ في اللتر في منطقة الرغاية. وتحتوي حاليا عدة طبقات على مياه محملة بالنترات في حدود الصلاحية للاستعمال. من جهة أخرى عرفت عدة طبقات تلوثا عرضيا يصعب التحكم فيه مثل: تلوث طبقة المتيجة سنة 1985م بالمحروقات على إثر عطب أحد الأنابيب، وتلوث طبقة تلمسان من جراء تسرب البنزين من أحد الخزانات.[2]

الفرع الثاني: النفايات الصلبة

1- النفايات الصلبة المنزلية:

تتدهور الوضعية في الميدان النظافة العمومية بشكل خطير رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة. وتعود هذه الوضعية في جزء كبير منها إلى النقائص الملحوظة في تسيير النفايات البلدية. فحسب الإحصائيات الرسمية للوكالة الوطنية للنفايات أكثر من 13 مليون طن من النفايات المنزلية تنتج سنويا في المتوسط بينها 6 ملاين طن (أي ما يعادل 45٪) يمكن إعادة تدويرها. ويتم توليد الجزء الأكبر من هذه النفايات في الولايات الساحلية، وتتكون بشكل أساسي من الورق والكرتون والبلاستيك والمعادن الزجاجية.

ويهدد خطر التلوث جزء كبيرا من المناطق الساحلية إذ أن 70٪ من البلديات الساحلية تقوم بتفريغ النفايات في مصبات عشوائية. ولا تحتوي 14 ولاية ساحلية سوى على 18 مركزا لطمر النفايات(CET) خاصة بالنفايات المنزلية، و7 مقالب قمامة مراقبة، ولا تزال 6 مراكز للفرز قيد الإنجاز. ومن بين 136 بلدية ساحلية، فقط 39 بلدية تقوم بتفريغ نفاياتها في مراكز طمر النفايات ومقالب القمامة المراقبة، وهو ما يعني وجود ما لا يقل عن 94 مفرغة بلدية ضارة بالقرب من الساحل دون حساب مدافن النفايات العشوائية[3].

[1] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 01**,p :34.
[2] **Ibid**,p : 35.
[3] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**,p :119.

2- النفايات الصناعية:

تخزن النفايات الصناعية بالوحدات الصناعية التي أنتجتها، ومن ثم يتم إزالتها غالبا إما بتحويلها إلى مفارغ عمومية غير قانونية أو إلى مواقع مهيئة ضمن الوحدات الصناعية في ظل غياب وسائل المراقبة. فالتخزين غير الملائم للنفايات الصناعية يعرضها إلى التفحم ويؤدي إلى تمرير المواد السامة بالغة الخطورة.

ويمنح المخطط الوطني لتسير النفايات الخاصة خيارات عدة تتعلق بكيفيات معالجة مختلف أنواع وفئات النفايات مثل: حبس (النفايات الزئبقية)، حرق (المواد الصيدلانية الفاقدة لصلاحيتها)، الحرق المشترك وكذا التثمين للزيوت المستعملة تثمين (الرصاص، النحاس، الزنك...)، دفن (النفايات المتبقية)..إلخ. [1] لكن مدى الالتزام بطرق المعالجة القانونية يظل في مستويات غير مقبولة.

3-النفايات الشاطئية:

يتم تنظيف الشواطئ عادة عند اقتراب موسم الإصطياف، وتختلف حالة النظافة من شاطئ إلى آخر تبعا للإمكانيات المحشودة من قبل الجهات المعنية: البلديات، جمعيات البيئة، مديريات:(البيئة، المياه، السياحة، الأشغال العامة، الغابات)، والمستغلين الخواص؛ إضافة إلى مستوى تحضر مرتادي الشواطئ.

وحسب القانون رقم 03-02 المؤرخ في 2003/02/17: يحدد القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ، تقع مسؤولية نظافة الشواطئ بالدرجة الأولى على البلديات والمستغلين الخواص الحاصلين على امتيازات استغلال الشواطئ.[2] ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة للنفايات الشاطئية غير أن الوضعية المزرية للكثير من الشواطئ لا تخفى على أحد، خاصة مع نقص الوعي لدى المصطافين حيث لا تكفي جهود البلديات أو مديريات السياحة، أو المستغلين الخواص في الحد من هذه الظاهرة كونها تنبع أساسا من تصرفات الفرد البسيط الذي يرتاد الشاطئ، والراجعة إلى ثقافته وتكوينه الشخصي.

وضمن المبادرات الإيجابية في هذا الجانب أنشأت ولاية الجزائر العاصمة مؤسسة عامة محلية، وهي وكالة لتعزيز وحماية السواحل (l'Agence de Promotion et de Protection du Littoral, APPL) تضطلع بمهمة التوعية لرفع مستوى التحضر والمواطنة لدى المصطافين، كما تقوم باستخدام المكانس الميكانيكية للرمال.[3]

4-نفايات قطاع البناء والأشغال العامة (النفايات الخاملة):

رغم عدم وجود دراسات على فئة النفايات الخاملة (ركام البناء والأشغال العامة) لكن معدل إنتاجها وطنيا حسب مديرية السياسات البيئية الحضرية التابعة لوزارة البيئة يقدر بـ11 مليون طن/سنة. ولا يتواجد على مستوى الوطن سوى مركزان لإيداع النفايات الخاملة بكل من العاصمة وسكيكدة. [4]

وكثيرا ما يتم التخلص من هذه النفايات على مشارف الطرق والمفرغات العشوائية المتكاثرة التي تشوه المنظر، لاسيما في المناطق المجاورة للساحل وأحيانا حتى على الشاطئ والمنحدرات المطلة على البحر.

---

[1] المخطط الوطني لتسير النفايات الخاصة، **تقرير غير منشور**،2012.

[2] المادة 31 و33، **القانون رقم 03-02 المؤرخ في 2003/02/17: يحدد القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، السنة الأربعون، المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423هـ، الموافق لـ17 فيفري 2003.

[3] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**,p :121

[4] مديرية السياسات البيئية الحضرية، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، **تقرير غير منشور**، 2016.

ويلاحظ أيضا عدم وجود خيار لتثمين مخلفات البناء ضمن منشآت لرسكلة هذه النفايات وإنتاج مواد مثل الحصى؛ الرمال؛ المعادن؛ الخشب؛ والزجاج ..الخ، على الرغم من ندرة هذه المواد وتكلفتها العالية.

الفرع الثالث: التلوث البحري

1- جودة مياه السباحة:

يؤثر التلوث البحري في المقام الأول على مياه السباحة، فالتدهور المستمر لنوعية مياه السباحة التي تمثل مؤشرا ممتازا عن التلوث داخل البلاد قد يؤدي إلى فرملة التنمية السياحية الساحلية. خاصة أن التقديرات تشير إلى ما يقارب 70 إلى 80مليون سباحة في موسم الصيف بالشواطئ المسموحة في الجزائر.[1]

وتخضع مراقبة نوعية مياه السباحة على مستوى 14 ولاية ساحلية إلى المرسوم المرسوم التنفيذي 93-160 المؤرخ في 1993/07/10 المتعلق بتنظيم النفايات السائلة الصناعية، وتسمح المعالجة المعلوماتية للمعلومات المتلقاة على مستوى هذه الولايات بتثمين فعلي للنوعية البيكتريولوجية لمياه السباحة المراقبة.

وحسب التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007، فإن أكثر من ربع شواطئ الجزائر ملوثة بالجراثيم، ويعزى ذلك إلى تعدد مصادر التلوث خاصة مياه الصرف الصحي، النفايات الصناعية السائلة، ونفايات الشواطئ. وتصل مستويات تلوث الشواطئ بالجزائر العاصمة إلى نسب مرتفعة جدا تقدر بحوالي 62% من الشواطئ ذات نوعية جرثومية سيئة؛ كما عرفت بعض الولايات التي لها أقطاب صناعية هامة تدهور نوعية مياه السباحة من ناحية السموم الكيميائية مثل: عنابة، سكيكدة، وهران، مستغانم.[2]

وأسفرت نتائج التحاليل التي أجراها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة سنة 2009، حول 545 شاطئا في 14 ولاية ساحلية عن وجود: 347 شاطئا مسموحا للسباحة 175 شاطئا ممنوعا، و23 شاطئا غير مفتوح. خضع منها 292 شاطئا لتحليل ميكروبيولوجي جاءت نتائجه الموضحة في الشكل رقم (49) كالتالي:

- 214 شاطئ ذا نوعية جيدة (التركيزات أقل من القيم المرجعية).
- 42 مناطق ذات نوعية ميكروبيولوجية مقبولة (تركيزات ما بين القيم المرجعية و القيم الحدودية).
- 36 شاطئ ذا نوعية رديئة(تركيزات أعلى من القيم الحدية).

شكل رقم (49): الوضعية الميكرو بيولوجية، والفزيوكيميائية للشواطئ سنة2009

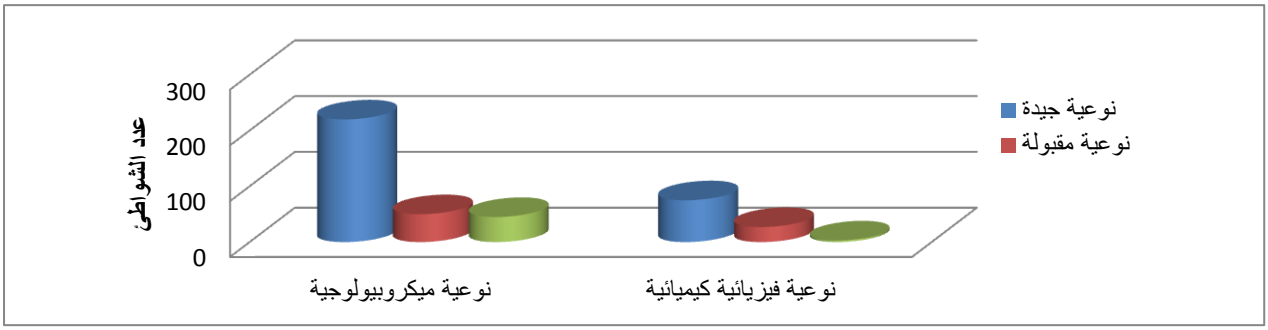

المصدر:, Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville(MATEV)

STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02,p :167.

[1] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**,p :167..

[2] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:132.

كما يؤكد ذات التحليل أنه حتى على مستوى الولايات حيث أغلبية الشواطئ ذات نوعية بكتيريولوجية جيدة مثل الطارف وجيجل. فإن العينات لا تؤخذ من مجمل الشواطئ موضوع الجرد، حيث أنه من الضروري بالنسبة للشاطئ الواحد القيام بعشرة اقتطاعات متواصلة في الزمن، ومن أماكن مختلفة حسب المعايير التقنية قصد التمكن من تحديد نوعية مياه هذا الشاطئ.[1] ومن الجدير بالذكر أن معظم الشواطئ الملوثة تقع بمحاذاة المدن والمناطق الحضرية (العاصمة تحديدا)، مما يزيد من خطورة الأمر وتأثيراته السلبية.

وتتسبب مياه السباحة الملوثة في العديد من الانعكاسات السلبية على الصحة العمومية، ورغم أنه لا توجد في الجزائر دراسات حول الآثار السلبية على الصحة للتلوث الجرثومي، إلا أن مياه الشواطئ الملوثة تسببت في الإصابة بأمراض خطيرة مثل: الأمراض الجلدية، أمراض العيون، المفاصل، حمى التيفوئيد وشبه التيفوئيد، الكوليرا، التهاب الكبد الفيروسي، إلتهاب الأمعاء، الفطريات، أمراض الجهاز التنفسي ...الخ.

إضافة إلى التراجع الكبير للنشاط السياحي بالمناطق ذات الشواطئ الملوثة؛ والانعكاس السلبي على قطاع الصيد بسبب تراجع الانتاج والمبيعات، وخاصة ثمار البحر التي تستهلك طازجة.

2- حوادث التلوث بالنفط:

تم تسجيل العديد من الأحداث المختلفة المتصلة بانسكاب النفط في عرض البحر، وغرق السفن أثناء العواصف البحرية مصحوبا بتسرب الهيدروكربونات على الساحل الجزائري، نذكر منها:[2]

- غرق سفينة البضائع «Cougar» قرب سواحل تيبازة سنة 2003، مسببة انسكاب 250 ألف طن من زيت الوقود الثقيل، و39 طن من زيت الغاز، و4 طن من الديزل الذي سبب تلوث 12 كم من الساحل.
- جنوح 03 سفن ناقلة للنفط على شواطئ سكيكدة سنة 2003، تسبب في تلوث 5 كم من الشواطئ، بسبب تسرب 16200 طن من مصفاة النفط الخام، وتسرب 600 م3 من أنابيب وقود الديزل.

3- آثار التلوث على الأحياء البحرية:

كشف تحليل الأحياء البحرية العمقية(peuplements benthiques) حول ميناء الجزائر العاصمة (المعلومة الوحيدة المتوفر عليها)، عن تعقيد وتغير تركيبة الأنواع الحية بالإضافة إلى تآكل التنوع البيولوجي البحري في ظل ظروف التلوث الناشئ عن المخلفات السائلة التي تحملها الوديان والانسكاب في البحر، وكذا الملوثات الصلبة والسائلة، وأيضا بسبب تسرب المبيدات المستخدمة في الزراعة ومياه الأمطار في المناطق الحضرية. وقد وجدت أحياء بحرية مختنقة بسبب كتلة النفايات التي تترسب في قاع البحر، حيث تظل الأسماك محاصرة في النفايات الكبيرة أو تخطأ بابتلاعها.[3] مما يعود بانعكاسات اقتصادية سلبية منها انخفاض الدخل للسكان المحليين، وتراجع النشاطات ذات الصلة بالصيد بسبب انخفاض مخزونات الأسماك.

الفرع الرابع: التلوث الجوي

تنجم المشاكل الرئيسية للتلوث الجوي من الأنشطة الإنسانية و بعبارة أخرى من: السيارات، التجهيزات

[1] المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، **تحليل جودة مياه الشواطئ**، 2009، تقرير غير منشور.

[2] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02, op-cit,** p :169.

[3] MATE, **Biodiversité des cotes algériennes**, op-cit, p:34 .

الصناعية، وبدرجة أقل من أجهزة التسخين المنزلية. وفي الجزائر، يشكل الحرق في الهواء الطلق للنفايات الحضرية في المفرغات غير المراقبة أيضا مصدرا لا يستهان به للتلوث الجوي.

ويتعرض سكان المناطق الحضرية والذين يقطنون بجوار مصادر انبعاث الدخان الصناعي أو الناجم عن الحرق لمختلف أنواع المخلفات التي تنتشر في الجو، مما يتسبب في الكثير من الأمراض وخاصة التنفسية. ويتسبب هذا التلوث في إلحاق أضرار بالبنايات، وبالإنتاج الفلاحي والحيواني، والبيئة بصفة عامة.

ومن بين الولايات الساحلية الأكثر تضررا من التلوث الجوي نجد:[1]

- **الجزائر العاصمة:** وخاصة المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت، المحطة الكهربائية ، مصنع الاسمنت الخ.
- **ولاية عنابة:** وخاصة مصنع الحديد والصلب بالحجار، مصنع الأسمدة (أسميدال).
- **ولاية وهران:** خاصة المنطقة الصناعية أرزيو التي تضم: مصفاة للنفط، مصنعا للآجر، وعدة محاجر.

المطلب الثاني: الضغوط والتهديدات حسب قطاعات النشاط في الساحل الجزائري

الفرع الأول: سياسة عمرانية متسامحة

حسب التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007، تم إنجاز 70% من النسبة الكلية لتعمير الجزائر (التوسع العمراني) بعد الاستقلال وإلى حد سنة 1985 وبالضبط في الفترة من 1974-1985، تحت سلطة الأمر المتضمن الاحتياطات العقارية بسنة 1974، وبهذا تم إنجاز العديد من المشاريع السكنية والصناعية فوق مساحات واسعة وحساسة، دون الحصول على رخص البناء ودون احترام البيئة.[2]

وابتداءا من سنة 1990، أطلقت سلسلة من القوانين مهدت للتغيير الجذري في تسيير العمران، وخاصة قانون التوجيه العقاري الذي وضع حدا لاحتكار البلدية للصفقات العقارية، والقانون رقم 90-29: المتعلق بالتهيئة والعمران، الذي عوض مخطط التعمير بمخطط التنمية والتهيئة العمرانية، وخصص إجراءات للفضاءات ذات الخاصيات الطبيعية والثقافية المميزة، والمناطق الفلاحية، والسواحل.

لكن لم تبلغ هذه التغييرات أهدافها التي اعترضتها وضعية سياسية وأمنية خاصة في تلك الفترة أضعفت بقوة سلطة ممثلي الدولة في مهمتهم الرقابية. وبالتالي استمرت الفوضى العمرانية المتسارعة حيث بلغت بعض المدن درجة التشبع، ومع ذلك ظلت تواصل توسعها بطريقة مشوهة للبيئة وللشكل الحضري للمدن، ومتعدية على المناطق الفلاحية والسياحية، ناهيك عن البناء بالقرب من مجاري الأودية وفي المناطق ذات المخاطر الزلزالية العالية، وحتى فوق أنابيب المحروقات.[3]

وحسب تقرير للحماية المدنية، يوجد في الوطن حتى سنة 2007:

- أزيد من 120.000 بناية موزعة على 37 ولاية تقع في مناطق عرضة للفيضانات.
- أزيد من 25.000 بناية موزعة على 27 ولاية، مقامة فوق أنابيب المحروقات.

---

[1] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:270.

[2] **نفس المرجع**، ص:222.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **تقرير غير منشور للحماية المدنية**، 2007.

ونظرا للنقائص الواضحة في القانون 90-29، وتضارب الصلاحيات بين الوزارات والهيئات، تم تعديل القانون وتكمليه بالقانون رقم 04-05 المؤرخ في 2004/08/14: المتعلق بالتهيئة والعمران. ورغم ذلك، لا تزال الوضعية العمرانية في المناطق الساحلية والبلاد ككل، تعاني من نقائص جلية خاصة إذا علمنا أن ما يقارب نصف البناءات الهشة مسجلة على مستوى منطقة الساحل.

وتصل مستويات تحول المناطق الساحلية من شكل طبيعي إلى شكل حضري صناعي تام (artificialisation)، في بعض الحالات، إلى عتبات تهدد النظام البيئي للساحل؛ وخاصة بالولايات الثلاث الكبرى (العاصمة، وهران، وعنابة). حسب ماهو موضح في الشكل التالي. [1]

الشكل رقم(50): مدى تحول المناطق الساحلية إلى شكل غير طبيعي (artificialisation)

المصدر:

Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville**, STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02,** ALGERIE , 2013, p :170.

حيث سجلت العاصمة لوحدها نسبة 30,66%، بمساحة تقدر بـ 64 كم^2، بينما يتجاوز مستويات تحول الأرضي في معظم البلديات الرئيسية بالعاصمة 50% ويقل هذا المعدل في باقي الولايات الساحلية الأخرى غير أن نسب البلديات الكبرى تظل مرتفعة، خاصة أن انخفاض المساحات التي تعاني من التحولات الحضرية الصناعية، ليس راجعا للتحكم في هذه الظاهرة؛ وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلى التضاريس الصعبة وبعد هذه المناطق التي غالبا ماتعد نائية، وضعف عوامل التنمية، والوضعية الأمنية في العشرية السابقة التي تسببت في نزوح السكان عن أغلبها.

الفرع الثاني: التنمية السياحية غير المستدامة

ترتكز عملية التنمية السياحية على التطوير المتسارع الذي قد لا يحترم قواعد الاستدامة في كثير من الأحيان، مما يؤدي إلى تخريب توازن النظام البيئي، وتدهور المناظر الطبيعية الساحلية ذات القيمة البصرية العالية، وتلوث النظم الإيكولوجية البحرية الحساسة مما يتسبب في الحد من جاذبية الأقاليم السياحية.

[1] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 01, op-cit,** p :35.

ومن نتائج التخطيط السياحي غير المستدام برمجة بعض مناطق التوسع والمواقع السياحية (ZEST) على السهول الساحلية التي تتميز بالأراضي الزراعية الخصبة والمروية، والغابات العذراء، وبالتالي فإن إنجاز المشاريع السياحية يؤدي تلقائيا إلى فقدان وتفكيك هذه الأراضي الزراعية، وتدهور نوعية التربة.

1- تقلص مناطق التوسع والمواقع السياحية (ZEST):

تعرضت الكثير من حدود ومساحات مناطق التوسع والمواقع السياحية إلى التقلص بسبب تحويل أراضيها لأنواع أخرى من الاستثمار بشكل غير قانوني (حسبما يوضحه الشكل رقم (51))، رغم كونها مناطق محمية بموجب القانون ومحجوزة للتنمية السياحية. حيث فقدت مناطق ZEST في الولايات الساحلية 6000 هكتار مابين سنتي 1988 و2014 أي ما يقارب 20% من مساحتها الإجمالية.[1]

الشكل رقم (51): معدل الاستيلاء على مواقع ومناطق التوسع السياحي لصالح نشاطات غير سياحية في الولايات الساحلية

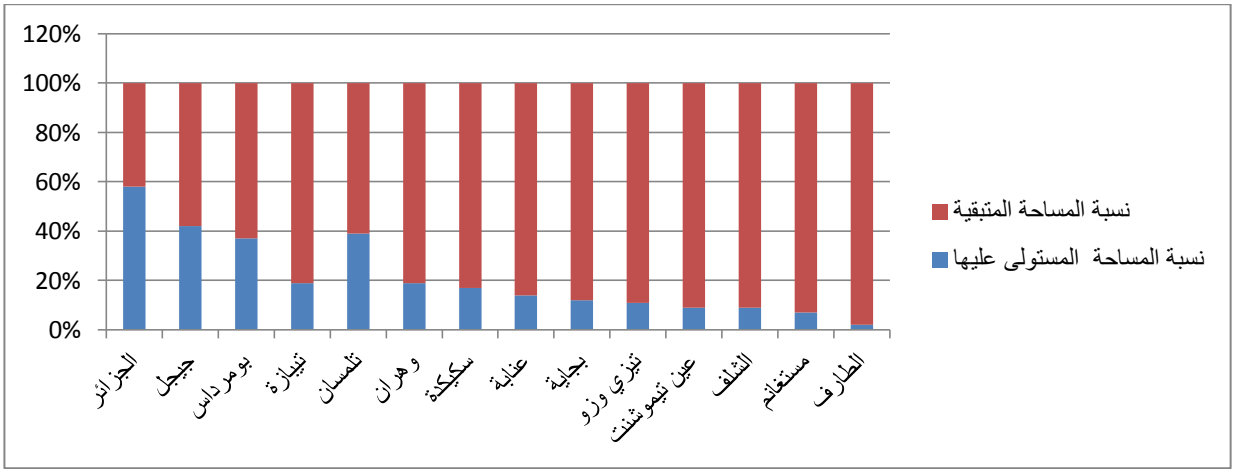

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **تقرير غير منشور**، 2014.

يتضح أن ولاية الجزائر العاصمة فقدت أكبر مساحة من أراضيها السياحية بنسبة 58٪، كما ترتفع نسب ضياع مساحات مواقع ZEST إلى أكثر من الثلث في كل من: جيجل، وتلمسان وبومرداس؛ الأمر الذي يفسر بظاهرة الانفجار الديموغرافي، والتمدد الحضري، ونقص الأوعية العقارية من جهة، ومن جهة أخرى بضعف الرقابة، وضعف جدية السلطات في التعامل مع هذه المواقع، والصراع بين القطاعات، وسوء اختيار مواقع ومناطق التوسع. بينما سجلت أضعف نسب الاستيلاء على مواقع ZEST بولاية الطارف حيث لم تتجاوز نسبة 2%، الأمر الذي يمكن أن يعزى إلى محدودية الأنشطة التنموية، وتوفر الأوعية العقارية .

2- التأثيرات على موارد المياه:

تعتمد صناعة السياحة بشكل عام على استهلاك كميات كبيرة من المياه: (استهلاك المياه للفنادق وحمامات السباحة، واستهلاك المياه من السياح أنفسهم..إلخ). فكمية المياه المستهلكة من قبل السياح يمكن أن تصل إلى 350 لتر يوميا، أي ضعف استهلاك الفرد جزائري.[2] ما يتسبب في انخفاض الاحتياطي وزيادة إنتاج المياه العادمة، خاصة بالنسبة لبلد مثل الجزائر تعاني من ضغط كبير على المواد المائية.

[1] وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **تقرير غير منشور**، 2014.

[2] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02, op-cit,** p :130.

الفرع الثالث: الضغوط الصناعية والفلاحية في المناطق الساحلية

1- التهديدات الناجمة عن قطاع الصناعة:

تستحوذ الصناعة على مساحة هامة من العقار، خاصة بالمناطق الكبرى ذات الطابع الصناعي والعمراني. وفي عمق 8 كم داخل المناطق الساحلية تحتل تهئية المواقع الموجهة للصناعة والأنشطة الملحقة مساحة تقدر بحوالي 19387 هكتار. وتشكل صناعات: البترول والغاز؛ الطاقة الكهربائية؛ الأدوية والأسمدة؛ المبيدات الحشرية؛ البلاستيك؛ والميكانيك، مصدرا رئيسيا لخطر حوادث انسكاب وتسرب مواد خطيرة. [1]

كما أظهر السجل الوطني للنفايات الخاصة الخطيرة لسنة 2002، أن أكثر من نصف الصناعات ذات المخاطر الكبرى تقع في المنطقة الساحلية، وأهم المولدات الرئيسية الإثني عشر للنفايات الخاصة الخطرة موجودة في البلديات الساحلية (الجزائر ، بجاية ، سكيكدة ، عنابة ، الغزوات ، أرزيو ، وهران).[2]

الضغوط على قطاع الفلاحة في المناطق الساحلية:

يعتبر تراجع المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة نتيجة مباشرة للتعمير الفوضوي ومنافسة باقي القطاعات في جميع الاتجاهات لمنطقة الساحل؛ وأكثر تحديدا في الفضاءات الكبرى أو الصناعية الحضرية (الجزائر– وهران– عنابة – مستغانم – سكيكدة). حيث تسبب البحث عن تكاليف أقل، وبالتالي عن أراضي قرب المناطق الحضرية ذات المظهر الطوبوغرافي الملائم لبناء وتوسيع المنشآت في تشجيع التموقع في المناطق السفلى والخصبة من الساحل.

وتعتبر خسارة هذه الأراضي الفلاحية الخصبة محسوسة على الخصوص في السهول ذات القدرات الفلاحية العالية (المتيجة, السيبوس)، إذ ساهمت هذه الظاهرة بنسبة كبيرة في تقليص المساحة المفيدة لكل فرد، وهي مساحة ضعيفة على المستوى الوطني قدرت بمعدل 0.25 هكتار سنة 1997، وأضعف أكثر في منطقة الساحل حيث تبلغ حصة 0.16/ للفرد، ولا تمثل هذه النسبة إلا 0.007 هكتار للفرد في البلديات ذات الواجهة البحرية. [3]

وخلال العشرينيات الأولى للتخطيط(1967.1985) استهلكت البرامج الصناعية التي أطلقت حول المدن والمنشآت القائمة في الساحل حوالي 18.500 هكتارا من أفضل الأراضي. وأدت الضغوط الصناعية الحضرية بالمشرع في فجر عشرية الثمانينيات (1980) إلى تكريس مفهوم حماية الأراضي ذات الطابع الفلاحي، غير أن هذه الترتيبات القانونية اعترضتها عراقيل مرتبطة بنقائص وغياب صرامة أدوات تسيير الفضاء الإقليمي. حيث استمر الاستهلاك العشوائي والمتسارع والتعسفي في أغلب الأحيان للعقار الفلاحي، مما أدى إلى بتر أكثر من 83 ألف هكتار من موارد الساحل من التربة ذات النوعية الفلاحية العالية.

وحسب تقديرات مصالح وزارة الداخلية بناء على تحقيقات حول ضياع الأراضي الفلاحية بفعل النمو الصناعي والحضري؛ فإن أكثر من 150000 هكتار تم التنازل عنها من طرف الفلاحة منذ الاستقلال،

---

[1] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:262.

[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville**, résultats du Cadastre National des Déchets Spéciaux, 2002.**

[3] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ص:121.

وتحتل المناطق الساحلية حصة الأسد في نسبة التراجع للأراضي الصالحة بمعدل أكثر من 55% من الأراضي الضائعة على المستوى الوطني. وتقدر المساحة التي انتزعت من الفلاحة في العشر سنوات بين (1995 و2005) في الولايات الساحلية الكبرى الثلاث بـ: 3833هـ في الجزائر العاصمة، 2318هـ في وهران، و950هـ في عنابة.[1]

ونشير أيضا إلى أن تقلص المساحات الصالحة للزراعة، كان له أثر سلبي على هذه المساحات بالتحديد، وذلك بسبب بروز اتجاهات نحو تكثيف الزراعات من خلال الاستعمال المفرط للأسمدة الكيماوية الأمر الذي ترتب عنها أضرار عديدة للتربة والبيئة (التدهور، التلوث، تجمع البقايا العضوية العفنة...إلخ). وعلى الرغم من أن الجزائر لا تستهلك كميات كبيرة من الأسمدة مقارنة بالبلدان المجاورة إلا أن استخدام هذه المواد الخطيرة يتطلب ترشيدا وتقنينا. وتعتبر ولاية تيبازة أكبر مستهلك للأسمدة بمعدل48% على مستوى الولايات الساحلية حيث تستخدم أكثر من 600 كغ/ هكتار؛ بينما تختلف المعدلات في الولايات الأخرى.[2]

الفرع الرابع: الضغوط على قطاع الصيد البحري

رغم وجود القاعدة القانونية الردعية للمخالفات في قطاع الصيد البحري "إلا أنها لا تجد طريقا للتطبيق"حسب تصريحات اللجنة الوطنية للصيد البحري سنة 2017[3]، إذ أن التجاوزات الخطيرة المسجلة في حق الثروة السمكية والبيئة حسب ذات المصدر ستتسبب في نفوق الموارد والكائنات البحرية في غضون الـ 20 سنة القادمة. زيادة على وجود 11 نوع من الأسماك المتواجدة في الساحل الوطني في طريقها حاليا إلى الانقراض خاصة وأن الصيد بالديناميت (الممنوع قطعا) لا يزال مستمرا والتعدي على الثروة البحرية قائما.

واستنادا إلى تحاليل ذوي الخبرة والمختصين في المجال فإن مخزون الثروة السمكية يتعرض للانتهاك نتيجة عدم احترام بعض الصيادين لفترة الراحة البيولوجية وإقدامهم على صيد حبات السمك الأزرق (السردين) خلال الراحة وفي المنطقة الأولى (من 0 إلى 3000 متر) علما أن كل حبة سردين ذات الـ11 سم تحمل في جوفها قرابة الـ 1 مليون و500 بيضة.

وتتعرض أسماك ذات الخمس 5 سنتمترات فأقل إلى الصيد الجائر مقابل تهرب الصيادين من المسؤولية بحجة "الجهل" بحجمها وهي تحت الماء، مع أن التقنيات العلمية والخبرة تجعل الصياد يعرف حجم الأسماك من الفقاعات الناتجة عن عملية تنفسها وهي ما تزال تحت الماء.

كما يستعمل بعض المخالفين أنواعا من الشباك المحرمة دوليا في عمليات الصيد على غرار الشباك ذات الأربعة أيادي والشباك المرئية وشباك الجر القاعي وشباك الجرف العائمة والبنادق البحرية لصيد الكائنات البحرية ومختلف شباك الصيد المصنوعة من البلاستيك بأنواعها الأحادية والثلاثية وقد يصل مدى بعض هذه الشباك إلى 10 كلم وعمق 1500 م ما ينجم عنه سحب الكائنات البحرية الصغيرة.

---

[1] **المرجع السابق**، ص:122.

[2] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02, op-cit,** p :149.

[3] المركز الوطني للبحث و التنمية في الصيد و تربية المائيات، على الرابط: http://www.cnrdpa.dz/doc/Oct%202017.pdf

ناهيك عن أزمة التلوث سيما المخلفات الصناعية والكيميائية، ومخلفات السفن حيث تعبر السواحل الجزائرية 25 ألف باخرة سنويا تزيد من حدة التلوث في البيئة البحرية نتيجة مخلفاتها من الغازات والنفايات الصناعية. كل هذه الملوثات تؤثر سلبا على مختلف الأحياء البحرية خاصة منها فواكه البحر والأسماك الصغيرة والمرجان والجمبري والطحالب (الطبية والتجميلية والغذائية). إضافة إلى ظاهرة رمي الشباك القديمة في البحر والتي لا تتحلل بمرور الوقت وتتسبب في تلويث البيئة البحرية وغرق بعض سفن الصيد الصغيرة، وكذا عدم احترام المدة الفاصلة بين عمليات رمي الشباك في البحر والمقدرة بـ48 ساعة بين الرمية والأخرى.

من جهة أخرى يرجع تراجع مخزونات الثروة السمكية إلى عوامل عديدة أخرى تتمثل في نهب رمال الشواطئ، وعدم احترام شبكة التسويق، وعدم سن قانون أساسي يتضمن واجبات وحقوق الصياد. وانتقلت الثروة السمكية بفعل هذه العوامل من 320 ألف طن/السنة خلال الثمانينات إلى 72 ألف طن/السنة سنة 2017 مقابل 400 ألف طن/السنة من الأسماك المستوردة و250 ألف طن/السنة من الأسماك المجمدة.

المطلب الثالث: فقدان الموارد الطبيعية والثقافية في الساحل الجزائري

الفرع الأول: تآكل السواحل وفقدان الشواطئ

1- تآكل السواحل وتراجع خطوط الشواطئ الرملية:

تحدث ظاهرة تراجع خطوط الشواطئ الرملية جراء تدمير الكثبان المحاذية للشواطئ، وخاصة في الشواطئ القريبة من المناطق الحضرية؛ واختفاء الأشرطة الرملية الساحلية التي تحمي المناطق الشاطئية السفلى من الغزو البحري، ناهيك عن الاستخراج والاقتطاع المفرط وخاصة بالنسبة للرمل.

وتتلخص الأسباب الرئيسية لظاهرتي تآكل السواحل وتراجع الشواطئ الرملية في التأثيرات الطبيعية للأمواج والمد والجزر، والرياح، وتفاعلات مياه البحر من جهة؛ وإلى أسباب بشرية من جهة أخرى أهمها: الارتياد المفرط للشواطئ، والزحف العمراني والحضري، والظواهر السلبية من أهمها نهب الرمال.

وحسب التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007، يتراوح المعدل السنوي لتراجع الشواطئ الرملية بين 0.30 متر و10.4 متر وخاصة في شواطئ الواقعة في المناطق الحضرية، أو التي تستخرج منها الرمال. وتعرف 80% إلى 85% من بين 250 كم إلى 300 كم من المواقع الرملية المراقبة، وضعية هزال وحوالي 10 %، فقط في حالة استقرار.[1]

أما بالنسبة لتآكل السواحل، فتسجل أهم النسب على مستوى ولايات: الجزائر العاصمة، جيجل، وبجاية.[2] في ولاية جيجل تتباين تطورات خط الساحل بين المناطق، تميل بعضها إلى التآكل مع تراجع مستمر لخط الساحل بمعدل 1.78 م/سنة (يصل في إلى مستويات خطيرة أحيانا بـ30م). من جهة أخرى شهدت بعض المناطق تراكما سنويا مساوياً لـ2.14 م/السنة).

بالنسبة لولاية بجاية (منذ عام 1973 إلى عام 2001) تسبب تآكل المنطقة الساحلية في تخفيض مساحة الشواطئ بشكل حاد والتي أصبحت أكثر عرضة لارتفاع مستوى البحر. حيث يتميز تطور الساحل

[1] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحة، **مرجع سبق ذكره**، ص:135.

[2] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02, op-cit,** p :143.

في الجزء الغربي من خليج بجاية بالتآكل الشديد يتجلى في التراجع الكبير الذي بلغ ذروته خلال الفترة بين عامي 2001 و 2005 بـ14.53 متر/سنة مما تسبب مع مرور الوقت في غمر بعض الشواطئ بالكامل.

بالنسبة لولاية الجزائر العاصمة أوضح تطور موقع الخط الساحلي بين عامي 1959 و1999، باستخدام الصور الجوية العمودية المصححة، أن خط الساحل في ولاية الجزائر شهد تقريبا تآكلًا متوسطا وعامّا. حيث بلغت قيم متوسط المعدل الصافي الذي تم الحصول عليه −0.036 م/ سنة لساحل خليج وسط الجزائر العاصمة و−0.199 م/سنة للساحل الغربي.

2- الارتياد المفرط للشواطئ:

تتمثل هذه الظاهرة في الكتلة البشرية الزائدة التي ترتاد بعض مناطق الاستحمام، حيث تشير الدراسات أن الساحل الجزائري كان يتيح 3128م^2 كمنطقة استحمام لـ1000 ساكن، ثم تقلصت هذه النسبة على التوالي إلى 468م^2 و338 م^2 في سنتي 1992 و1997. [1]

ويوضح الجدول التالي تراجع طول الشاطئ المفترض لكل فرد بالأمتار بين سنتي 1977و1993، [*]

الجدول رقم(14): طول الشاطئ لكل فرد بالأمتار

السنة	الوطن	الولاية الساحلية	البلدية الساحلية
1977	0.073	0.163	0.315
1987	0.052	0.125	0.256
1993	0.043	0.109	0.207

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحة، التقرير الوطني حول حالة البيئة والتنمية المستدامة2007، الجزائر،2007، ص:128.

تظهر النتائج الموضحة في الجدول السابق انخفاضا ملحوظا في شكل الاستعدادات الفعلية لفضاءات السباحة بالنسبة للفرد الواحد، على مستوى الوطن وكذا على مستوى الولايات الساحلية والبلديات الساحلية، وتفسر هذه النتائج بالآثار المزدوجة للنمو الديموغرافي وخاصة في المناطق الساحلية، وكذا تزايد الطلب الاجتماعي على الاستجمام بالشواطئ بسبب ارتفاع ثقافة سياحة الترفيه.

3- تدهور وفقدان الكثبان الرملية:

يرافق تآكل السواحل تلقائيا تدهور واختفاء جزئي أو كلي للكثبان الرملية الموجودة في المناطق المعرضة للتآكل. ومن الأمثلة على ذلك الكثبان الرملية للشاطئ الشرقي لسيدي فرج وزرالدة بالجزائر العاصمة التي تقريبا اختفت تماما تحت تأثير مزيج من تآكل السواحل، وتهيئة السواحل وخاصة بسبب الدوس المفرط لمركبات السياح الذين يرتادون هذا الشاطئ، مما يطرح مشكلة إدارة تدفقات المصطافين وخصوصا مواقف السيارات في الشواطئ.[2]

[1] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحة، **مرجع سبق ذكره**، ، ص:128.

[*] يحسب انطلاقا من مقارنة طول الشواطئ المسموحة عبر البلاد وعدد السكان.

[2] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 01, op-cit,** p :37.

الفرع الثاني: فقدان المجالات المحمية والتنوع الحيوي

1-فقدان التنوع الحيوي:

حسب التقرير الوطني لحالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2007، يتضمن التنوع البيولوجي الطبيعي والفلاحي 16000 صنف غير أن الاقتصاد الجزائري لا يستخدم إلا أقل من 1%.[1] ورغم هذا الاستخدام المحدود للتنوع البيولوجي في عمليات التنمية، إلا أن مختلف الأنظمة البيئية معرضة إلى العديد من عوامل التدهور نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): الأنظمة البيئية الطبيعية وأهم عوامل تدهورها

الأنظمة البيئية	الاتجاهات العامة للتنوع البيولوجي	أهم عوامل التدهور
البحري العميق	تقلص محتمل	التلوث (الكيميائي، العضوي، البكتيري، النفايات الصلبة)/بعض طرق الصيد
الساحلي	تراجع مخزونات الأسماك	مختلف أنواع التلوث (المخلفات الصناعية والحضرية)، البناءات (التعمير)، الصيد المفرط، السياحة الفوضوية، (الاستخراج العشوائي للرمل)، تدمير الكثبان، الرعي المفرط
الغابات	تراجع	حرائق الصيف، تنظيف الغابات، غياب تسيير غابي، غياب الوقاية الصحية (الأمراض والطفيليات)، الرعي المفرط، الإنجراف، الصيد المحظور، قلع الغابات، السياحة، تدهور متعدد الأشكال.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والبيئة، **التقرير الوطني حول حالة البيئة والتنمية المستدامة 2007**، الجزائر، 2007، ص:144.

2-فقدان المواقع المحمية:

تعرضت الحظيرة الوطنية للقالة المصنفة عالميا، إلى اقتطاع 17 كيلومترا منها، تحت غطاء إنجاز الطريق السيار شرق- غرب، وذلك رغم إخطار الشركة اليابانية "جاكول" المشرفة على إنجاز المشروع في مقطعه المحدد آنفا للسلطات العمومية، بداية بوزارة البيئة سنة 2008، مقترحة تجنب المساس بالحظيرة من خلال إنجاز الجزء الذي يمسها على شكل انحراف، دون أن تلقى فكرتها أي ترحيب. كما لم تفلح اللجنة الوطنية للدفاع عن الحظيرة، آنذاك، في إقناع وزارة الأشغال العمومية بضرورة تجنب المساس بالحظيرة، حيث تم رفض الاقتراح تحت تبرير أن طرقا سريعة تمر بمحميات في بعض دول العالم، مثل البرازيل، رغم عدم تشابه الحالات المستشهد بها، والتي لا تشهد نفس الدرجة من الهشاشة التي تتميز بها حظيرة القالة.[2]

كما تعرضت المناطق الرطبة في الجزائر إلى أخطار متعددة تمثلت أهمها في:

- **التجفيف:** من أجل تهيئتها زراعيا وغيرها من أساليب التهيئة.
- **التلوث والعامل البشري:** المياه المنزلية والصناعية؛ نشاطات العمران، السياحة، الأشغال العمومية..الخ

---

[1] وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والبيئة، **مرجع سبق ذكره**، ص:143.

[2] شريفة ع، **الإفراج عن قانون حماية المحميات الطبيعية بعد بتر 17 كلم من حظيرة القالة**، مقال منشور في جريدة الفجر بتاريخ 10-10-2010: (تاريخ ووقت الاطلاع، 2016/08/18، 17سا.45د)
http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=163046?print

- **الصيد المحظور:** الذي يقضي على حيوانات المناطق الرطبة.
- **الرعي المفرط والرفس:** الذي تتسب فيه القطعان في هذه المناطق الحساسة.

وفقدت بعض المواقع الرطبة إلى الأبد مثل حالة بحيرة هلولة بسهل المتيجة (أكثر من 10 آلاف هكتار)، وبحيرة رأس السوطة بالعاصمة. وقد استعادت بعض المواقع التي عرفت عمليات تجفيف خاصيتها كمواقع طبيعية كليا مثل حالة بحيرة طونقة بالقرب من القالة، وأخرى جزئيا مثل حالة بحيرة فتزارة بالقرب عنابة، كما يهدد السبخات الكبرى بوهران وبحيرات مكادة بالطارف وكذا فتزارة بعنابة خطر التجفيف.[1]

الفرع الثالث: انتهاكات التراث الأثري في المناطق الساحلية

لا يزال تقييم انتهاكات التراث الأثري والتاريخي للمناطق الساحلية محدودا، ففي غياب أي دراسات علمية، يعتمد التقييم المختصر على المعاينة المباشرة، وعلى مختلف التقارير المعدة من طرف مديريات التراث والحظائر الوطنية.[2] ويتشارك تأثير الإنسان والطبيعة بدرجات متفاوتة في تدهور التراث التاريخي.

1-الأضرار الطبيعية على التراث الأثري:

يؤثر العامل المناخي مباشرة على التراث في المنطقة الساحلية من خلال الآثار الميكانيكية للمطر والعواصف، حيث تتسرب مياه الأمطار في الجدران المنحوتة التي تتكون في الغالب من خليط من الجير والطين، ويترجم هذا بعد سنوات في انهيار كامل لجوانب الجدران الداخلية.

إضافة إلى نمو بعض النباتات بين الشقوق وعلى السطوح التي تتسبب أيضا في تفكك البقايا الأثرية. رغم أن اتخاذ تدابير ملموسة وبسيطة، مثل إزالة الأعشاب الضارة والتنظيف المنتظم للشقوق والسطوح، يمكن أن يعطي نتائج إيجابية واضحة. كما تتعرض العديد من المواقع التاريخية التي تقع على شاطئ البحر لتدهور كبير بسبب رذاذ الأمواج وتفاعل أملاح البحر. حيث ينخر ملح البحر أحجار النصب التاريخية (تيبازة، شرشال، هيبون)، وكذالك هياكل الرخام أو النحاس (شرشال, عنابة).[3] وتأتي الزلازل والهزات الأرضية القوية لتدمر ما بقي من مواقع الآثار التاريخية مثل ما حدث في آثار(تيبازة، شرشال، جيجل).

2-الانتهاكات البشرية على التراث الأثري:

يشكل العامل الإنساني، العامل الأساسي لتدهور التراث التاريخي والأثري في الجزائر، حيث تتواجد الشواهد الأثرية غالبا في قلب المدن الساحلية، منها: الجزائر، تيبازة، بجاية، عنابة، وهران، تلمسان. والتي تعاني من التوسع الحضري على حسابها، فهناك نماذج ساحلية بلغت حدة التوسع الحضري بها مستويات خطيرة مثل: البناء في المحيط الأثري للمنصورة (تلمسان)، توسع مدينة تيبازة على حساب الآثار التاريخية.

كما يشكل نهب الأحجار المنحوتة تهديدا جديا للبقايا الأثرية، مثلما هو الشأن بالنسبة للصخور الحاملة للنقوش والرسومات التي تحولت إلى حصى لبناء الطرق أو المدرجات. إضافة إلى تعرض المواقع والشواهد المفتوحة للجمهور إلى إتلافات متكررة تتراوح بين الخربشات العادية وتصل حتى التخريب.

---

[1] وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والبيئة، **مرجع سبق ذكره**، ص:166.

[2] **نفس المرجع**، ص:325.

[3] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 01, op-cit,** p,p :43,44.

ومن الجدير بالذكر أن أحد الأسباب الرئيسية لوضعية التراث الثقافي المؤسفة، هو اعتباره كفرامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالطريق السيار شرق–غرب الذي يمر على عدة مناطق تاريخية، لم يتم الإبلاغ عن إتلافه لأي عنصر من عناصر التراث! [1] هذا المثال يبرز بشكل واضح المسؤولية الجماعية للسلطات والمؤسسات الاقتصادية والمجتمعات المحلية في الإهمال والأضرار التي لحقت بتراث البلاد.

ولهذا كانت المبادرات الداعية لإدماج التراث في بناء البنية التحتية العمرانية الجديدة قليلة. بينما على العكس عند دمج التراث التاريخي في عمليات التنمية، فإنه يمكن أن يكون عاملا مساهما لكلا القطاعين الثقافي والاقتصادي لإنتاج الثروة والرخاء للمجتمعات المحلية.

وقد شكلت مسألة تمويل عمليات ترميم المواقع الأثرية عائقا أمام الحفاظ على التراث التاريخي وتثمينه، وإلى غاية سنة 1990، تم القيام بهذا النشاط في إطار مخططات التنمية ووفقا لميزانية وزارة الثقافة والبطاقات التقنية المعدة من طرف الوكالة الوطنية للآثار.[2] إلا أن ضعف طاقات المؤسسات الجزائرية المختصة في ترميم الآثار أدى إلى إهمال عدة إجراءات، وعدم استهلاك الميزانيات المرصودة، وإلى عدم إنجاز العمليات المبرمجة: لقلعة الجزائر، قصبة بجاية، قلعة المشور بتلمسان, قصور الداي بوهران.

ومن أمثلة الإهمال البشري التي يتعرض لها التراث نخص بالذكر حالتي قلعة الجزائر وقصبة الجزائر:[3]

أ- **قلعة الجزائر:** تقع قلعة الجزائر ضمن موقع القصبة لكنها منفصلة عنه؛ تتميز بطراز معماري فريد وموقع مطل على خليج الجزائر، وقيمة تاريخية ورمزية وسياحية إلا أنها في حالة تهديد خطير. إذ تم الشروع في ترميمها، ومن ثم توقفت الأشغال في أوجها، وزادت الأشغال غير التامة من زيادة تدهور هياكل القلعة؛ وإن لم تستأنف الأعمال في أقرب الآجال، فإن أجزاء كاملة من هذا المعلم التاريخي قد تختفي للأبد.

ب-**قصبة الجزائر:** صنفت قصبة الجزائر العاصمة بكاملها ضمن قائمة التراث الوطني منذ سنة 1991 وحولت إلى قطاع محمي سنة 2005. وتطرح حالة قصبة الجزائر مشكلا حقيقيا، فمنذ السبعينيات حاولت هيئتان على الأقل اقتراح مخططات ترميم وإعادة الاعتبار لقصبة الجزائر، غير أن المشاريع لم تعتمد إطلاقا، كما تتفاقم مشكلة القصبة في غياب هيكل رسمي مكلف بتسييرها والتكفل بقضية تجديدها.

المطلب الرابع: الكوارث الطبيعية في الساحل الجزائري

تتعرض السواحل الجزائرية إلى العديد من المخاطر الطبيعية التي قد تتسبب في مجموعة من الكوارث الطبيعية من بينها: الفياضانات، الزلازل، والحرائق.

الفرع الأول: مخاطر الفيضانات

وفقا للتعداد الذي قامت به خدمات الحماية المدنية، ثلث البلديات الساحلية من المرجح أن تغمر بالمياه كليا أو جزئيا. كما بين جرد الفيضانات التي عمت البلاد للفترة 1969–2008 أنه لا توجد مناطق محصنة ضد هذا الخطر، ناهيك أن هده الأحداث لا يمكن التنبؤ بها في الزمان والمكان.

---

[1] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02, op-cit,** p :173.

[2] وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والبيئة، **مرجع سبق ذكره**، ص:326.

[3] **نفس المرجع** ، ص– ص:328–330.

وتأثرت الجزائر العاصمة والمناطق المحيطة بها من الفيضانات، التي كان بعضها كارثيا. أحدثها فيضان باب الواد (09-10 نوفمبر 2001)، الذي أثر على الجزء الغربي من الجزائر العاصمة الذي يقطن به حوالي(450.000 نسمة). تسببت هذه الفيضانات الغزيرة في أضرار واسعة النطاق، بشرية (بـ780 قتيلا و 350 مفقود)، ومادية (بتدمر حوالي 3721 مبنى، وتضرر البنية التحتية)، حيث بلغت التكلفة المالية لخسائر هذه الفيضانات بأكثر من 5 مليارات دينار.[1]

وقد أثارت هذه الكارثة الطبيعية مسألة إدارة الحيز الحضري الفوضوي، وغير المتضمن على معايير السلامة والوقاية ضد الأخطار الطبيعية، وهي مسألة تطرح على مستوى جل مناطق البلاد، وخاصة الساحلية منها التي تتميز بمعدلات تساقط كبيرة إضافة إلى هشاشة بنيتها الطبيعية، ومحاذاتها للبحر.

الفرع الثاني: مخاطر الزلازل

مقارنة ببلدان أخرى، تعتبر الجزائر بلدا زلزاليا مؤكدا لكن بدرجة معتدلة. وبفعل موقع الزلازل في مناطق شديدة العمران, فان انعكاسات الهزات الأرضية كثيرا ما كانت كارثية مثلما يدل عليه الجدول التالي :

جدول (16): توزيع الزلالزل والهزات الأرضية في الجزائر

الولاية	السنة	القوة	عدد القتلى	البنايات المهدمة
بومرداس	2003	6.8	2200	**13300**
عين تموشنت	1999	5.5	25	**600**
معسكر	1994	5.6	171	**751**
تيبازة	1989	6.1	35	**4116**
الشلف	1980	7.3	2633	**20000**
الشلف	1954	6.7	1243	**20000**
جيجل	1856	07	/	/
البليدة	1825	07	7000	**80%من المدينة**
وهران	1790	07	3000	**80%من المدينة**
الجزائر العاصمة	1716	07	20000	**80%من المدينة**

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والبيئة، **التقرير الوطني حول حالة البيئة والتنمية المستدامة 2007، الجزائر، 2007، ص:303.**

ويقع هذا الخطر في الجزء الشمالي من البلاد حيث يتمركز بالضبط الجزء الأكبر من السكان، والتجهيزات الاجتماعية الاقتصادية. وتظهر مختلف الدراسات الجيولوجية والزلزالية أن 70% من الجزء الشمالي عرضة للنشاط الزلزالي، إضافة إلى كون أغلب مصادر الزلازل سطحية، مما يعطيها قدرة تدميرية كبيرة.[2] حيث توجد مصادر الزلزالية الأكثر نشاطا في السلاسل الساحلية (حسب ما يوضحه الشكل رقم(52)؛ وتتوافق مع المواقع الحضرية الكبرى مثل: الجزائر، عين تموشنت، وهران، الشلف، جيجل.

[1] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02, op-cit,** p :133.

[2] وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والبيئة، **مرجع سبق ذكره**، ص:304.

شكل رقم(52): خريطة النشاط الزلزالي في شمال الجزائر

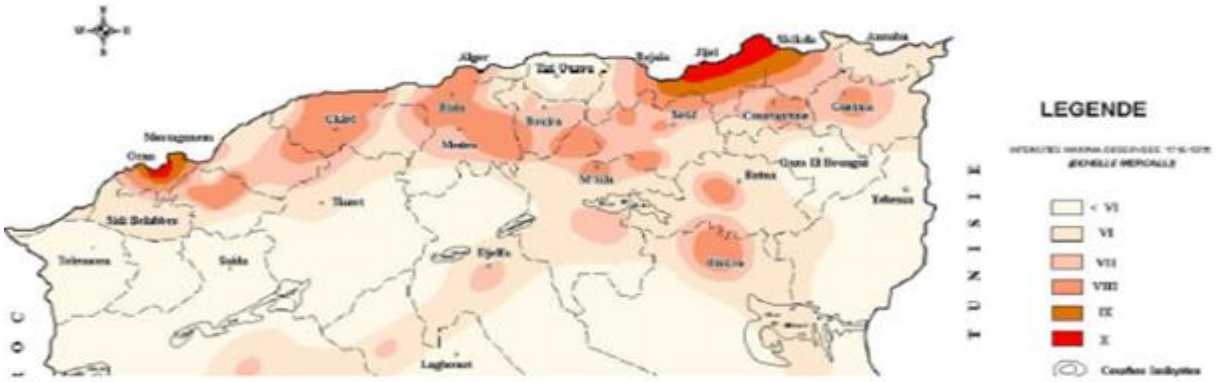

المصدر:

MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02, op-cit,** p :143.

ويأتي الزلزال الذي ضرب منطقة بومرداس ومحيطها يوم 21 ماي 2003 في المراتب الأولى بين الزلازل الأكثر تدميرا بالجزائر في السنوات الأخيرة. بلغت شدته 6.8 على مقياش ريشتر، وأسفر عن 2200 قتيل وحوالي 11000 جريح, وألحق أضرارا بـ 100 عمارة و 343 مسكن فردي، ما يمثل 128000 سكن من بينها 13300 دمرت تماما.[1] ويعد أكبر كارثة طبيعية من حيث الخسائر المادية التي فاقت 5 مليار دولار.[2]

وتضاعف البنايات والمنشآت غير المضادة للزلازل من أخطار وتأثيرات الزلازل، إذ لم تنطلق القواعد المضادة للزلازل في الجزائر إلا ابتداء من 1981، وحسب إحصاء سنة 1987 لم تكن نسبة 74% من العمارات و المنشآت بالجزائر مضادة للزلازل، مما يوضح حجم الخطر الذي يتهدد بالبلاد.[3]

وكرس القانون رقم 04-05 المؤرخ في 2004/08/14 المعدل والمتمم للقانون رقم 29/90: المتعلق بالتهيئة والعمران، أحكاما مبدئية تتعلق بالتعريف والتصنيف وتحديد أو منع البناء على أراض معرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية؛ غير أن تنفيذ هذه الأحكام والقواعد على أرض الميدان لا يزال محدودا.[4]

الفرع الثالث: حرائق الغابات

تعرضت حوالي 000 100 هكتار من الغابات الساحلية للحرائق خلال الفترة (2001-2011). وهو ما يقارب نصف الغابات التي تأثرت بالحرائق خلال نفس الفترة في البلاد ككل.[5] والملاحظ أنه على الرغم من الظروف المناخية المواتية وطبيعة الغطاء النباتي، إلا أن تقريبا كل حرائق الغابات هي من أصل إنساني.

❖ في ختام هذا العرض الوصفي لحالة للمناطق الساحلية الجزائرية، نخلص إلى أن الوضعية التنموية لهذه المناطق غير مقبولة وتعرف حالة من التراجع المستمر على جل الأصعدة والقطاعات(فلاحة، سياحة، عمران، صيد،..الخ) ترافقها مستويات متزايدة من التلوث وفقدان النظم البيئية والتراثية؛ مما يدعم صحة فرضية البحث الأولى التي تفترض أن السياسات التنموية لم تتمكن من كبح التدهور المستمر لهذه المناطق.

[1] **المرجع السابق**، ص:304.

[2] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02, op-cit,** p :143.

[3] وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والبيئة، **مرجع سبق ذكره**، ص:304.

[4] **نفس المرجع**، ص:306.

[5] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02, op-cit,** p :142.

خلاصة:

من أجل تحديد دقيق للمشكلة التي تعاني منها المناطق الساحلية الجزائرية وإيجاد الحلول اللازمة، تم في هذا الفصل القيام بتحليل مقوماتها المتنوعة وضغوطها المتعددة. حيث يمتد ساحل الجزائر على طول 1622كم بمساحة ضيقة لا تتجاوز1,9% (45000كم^2) من مساحة البلاد، ويضم 14 ولاية و136 بلدية، يقطنها أزيد من 36% من سكان البلاد بكثافة سكانية مرتفعة تقدر بـ274(نسمة/كم^2).

ويتميز هذا الفضاء الحساس بأنظمة بيئية برية وبحرية ذات قيم تمثيلية هامة على مستوى البحر المتوسط، ويحتوي على مناطق رطبة ومحمية متعددة ذات ثروة طبيعية غنية، إضافة إلى موارد صيدية معتبرة. ناهيك عن، مناخه الملائم، ومؤهلات أراضيه ذات القيمة الزراعية المعتبرة، فضلا عن الهياكل القاعدية المتوفرة، والإمكانيات السياحية والصناعية الكبيرة. وكذا تركز اتجاهات الاستثمارات والتعمير في الجزائر نحو السواحل حيث يستقطب أزيد من 36% من الوحدات الاقتصادية في البلاد، وأزيد من 43% من حظيرة السكن في البلاد.

أما فيما يتعلق بالنواحي التشريعية، تتواجد ترسانة قانونية كمية تعنى بالساحل غير أنها تتزايد وتعدل عدة مرات، وتنفذ بشكل فردي حسب القطاع المعني. ويعتبر "القانون رقم 02-02 المؤرخ في05 فبراير 2002: المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الأداة التشريعية الرئيسية المختصة بالساحل.

ورغم المقومات الهائلة التي تتمتع بها السواحل الجزائرية، إلا أن التحليل الذي تم إجراءه في هذا الجزء من البحث يوضح أن هذه المناطق في الواقع تمر بحالة تذبذب من الناحية التنموية، وتصطدم بتحديات عديدة؛ حيث ترتفع مستويات التلوث بأنواعه إلى حدود خطيرة، ويستمر تفاقم تدهور الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وتنامى تراجع الأراضي الفلاحية، وتزايد فقدان العقار السياحي، واستمرت الموارد الصيدية في التراجع، ولم يسلم التراث الأثري والتاريخي الساحلي هو الآخر من التدهور والإهمال. زيادة على تهديدات الكوارث الطبيعية التي تشتد وطأتها على السواحل الجزائرية، مثل الفيضانات والزلازل والحرائق، وخاصة في ظل غياب السياسات والاجراءات الوقائية.

الفصـل الرابــع:

تحليل الإشكاليات التنموية للمناطق الساحلية الجزائرية

تمهيد

المبحث الأول: تحليل التنظيم الإداري الجزائري وسياساته في المناطق الساحلية الجزائرية

المبحث الثاني: تحليل النظام التشريعي ومساهمة مختلف الأطراف ذات العلاقة في المناطق الساحلية الجزائرية

المبحث الثالث: استخدام أسلوبي المؤشرات وتحليل سووت (SWOT) لتحليل الإمكانيات التنموية المستدامة للمناطق الساحلية الجزائرية

خلاصة

الفصل الرابع: تحليل الإشكاليات التنموية للمناطق الساحلية الجزائرية

تمهيد:

بعد أن قمنا بتحديد المنطقة المستهدفة في دراستنا وتشخيص أهم مزاياها، وضبط أهم مشاكلها؛ تأتي مرحلة تحديد القضايا الرئيسية، وهي المرحلة التي تلعب دورا حاسما في إيجاد الحلول فالتشخيص السليم هو أساس العلاج السليم. ويتم ذلك من خلال تحديد أسباب معاناة المناطق الساحلية الجزائرية من هذه المشاكل والضغوط (التدهور البيئي، التلوث المتعدد المصادر، فقدان المقومات السياحية والصيدية والفلاحية..الخ)، وضبط مصادرها بدقة، وتحديد الأطراف المتسببة فيها، وتقييم حالتها التنموية؛ خاصة بعد أن علمنا أن المنطقة الساحلية الجزائرية غنية بالمقومات والموارد المتنوعة البشرية والمادية والطبيعية والتشريعية والمؤسساتية التي من المفترض أن تمنع حدوث تلك العوائق.

وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، قمنا بتخصيص الأول لتحليل الهياكل العمومية المركزية والمحلية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بقضايا الساحل، من أجل التعرف على مدى فعاليتها ونجاعة سياساتها. أما المبحث الثاني فتم فيه تحليل النظام التشريعي ذي الصلة الرئيسية والثانوية بالساحل بغية ضبط إيجابياته ونقائصه؛ ومن ثم اتجهنا إلى تحليل أدوار باقي الأطراف الفاعلة من جمعيات ومجتمعات محلية وباحثين وفاعلين اقتصاديين في المنطقة الساحلية، لنختم بالمبحث الثالث الذي خصص لتقييم الحالة التنموية للسواحل الجزائرية وفقا لأسلوب مؤشرات التنمية المستدامة من جهة، ووفقا لأسلوب تحليل سووت SWOT من جهة أخرى. وقد جاءت مباحث الفصل مرتبة كالتالي:

المبحث الأول: تحليل التنظيم الإداري الجزائري وسياساته في المناطق الساحلية الجزائرية

المبحث الثاني: تحليل النظام التشريعي ومساهمة مختلف الأطراف ذات العلاقة في المناطق الساحلية الجزائرية

المبحث الثالث: استخدام أسلوبي المؤشرات وتحليل سووت (SWOT) لتحليل الإمكانيات التنموية المستدامة للمناطق الساحلية الجزائرية

المبحث الأول: تحليل التنظيم الإداري الجزائري وسياساته في المناطق الساحلية

رأينا في الفصل السابق أن المنطقة الساحلية في الجزائر تتمتع بمقومات هائلة، وتعاني من ضغوط كبيرة. وللاستفادة مما تم التوصل إليه في الفصل السابق وتثمينه، وبغية ضبط الأسباب الحقيقية الكامنة وراء المشاكل التي تعاني منها المناطق الساحلية رغم أهمية مقوماتها، سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل الهياكل التنظيمية الإدارية، إضافة إلى تحليل أهم السياسات والمخططات ذات العلاقة بالمناطق الساحلية.

المطلب الأول :تحليل النظام الإداري المركزي ذي الصلة بالساحل (الهيئات الفاعلة الرئيسية)

إن تنظيم قضايا الأقاليم الساحلية يتطلب أجهزة مؤسساتية فعالة تتحكم في القضايا البيئية والتنموية عن طريق ما يمنحه لها المشرع من صلاحيات. وفي هذا الإطار، تقع مسؤولية تنظيم الأنشطة الساحلية المختلفة، وحماية المناطق الساحلية وتنميتها المستدامة في الجزائر على عاتق العديد من الجهات الفاعلة والهيئات والهياكل القطاعية من جهة؛ وعلى التنسيق بين هذه الهيئات على المستويين المحلي والوطني من جهة أخرى. ولذلك تحتاج هذه الهيئات والأجهزة الإدارية إلى تشخيص، وتحليل وتقييم لنجاعة القدرات المؤسساتية ونقاط ضعفها وقوتها.

الفرع الأول: الهيئات المركزية ذات الصلة المباشرة بإدارة وتنمية الساحل

1- الوزارة المكلفة بالبيئة:

إلى غاية سنة 1979، لم تقم الدولة الجزائرية بتضمين مجال البيئة في أية وزارة، بل إنها لم تستحدث أية هيئة تعنى بقطاع البيئة نهائيا حتى سنة 1974، ومن ثم أوكلت مهمة حماية البيئة لعدة مؤسسات حكومية على فترات قصيرة، تراوحت بين وزارات، كتابات دولة، ومديريات. ولم يبرز مصطلح مسمى البيئة في تسمية الوزارات إلا سنة 1979، وسنة 1984، وبقيت متضمنة في وزارات تتشابه في الاختصاص تنوعت مسمياتها بين الري والغابات واستصلاح الأراضي، بل حتى أنها ألحقت بوزارة التعليم العالي، وكذا وزارة التربية، ووزارة الداخلية.[1] مما يوحي بضعف فهم هذا القطاع ومحدودية الاهتمام به في تلك الفترة.

وانطلاقا من سنة 1999، وإلى غاية ماي 2015 تم تخصيص وزارة واحدة تعنى بثنائية البيئة وتهيئة الإقليم بالدرجة الأولى غير أن اختصاصات هذه الوزارة ظلت تتغير عبر السنوات حيث تضم إليها قطاعات معينة ثم تنفصل مثل (السياحة، العمران، المدينة)، مما أربك صلاحياتها وشتتها. وبعد التعديل الوزاري لسنة 2015 فصل قسما الوزارة تماما، إذ جمع قسم البيئة مع الموارد المائية ضمن وزارة البيئة والموارد المائية، بينما جمع قسم تهيئة الإقليم إلى جانب السياحة. ومرة أخرى، فصلت البيئة عن الموارد المائية، وجمعت مع الطاقات المتجددة في وزارة واحدة حسب تعديل سنة 2017، أما وزارة تهيئة الإقليم فألحقت بوزارة الداخلية. وتمثل الوزارة المكلفة بالبيئة على المستوى المحلي مديرية تحمل نفس المسمى بكل ولاية.

وتعتبر الحماية والتنمية الساحلية جزءًا مهمًا من مهام هذه الوزارة، فهي المسؤولة عن تطبيق القانون الساحلي، ومراقبة دراسة مخططات التهيئة، والحفاظ على المناطق الطبيعية الساحلية ومكافحة التلوث

[1] أنظر الجرائد الرسمية المتعلقة بالتعديلات الوزارية لسنوات 1974، 1979، 1984.

العرضي في البيئة البحرية. ويوكل اختصاص الساحل في الوزارة بالتحديد إلى القسم الفرعي المعني بالمحافظة على الساحل والوسط البحري والمناطق الرطبة، المندرج تحت المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة. ويحدد المرسوم 01-09 المؤرخ في 7 يناير 2001 مهام هذه الوزارة ولا سيما المهام التالية بإسقاطها على المجال الساحلي:[1]

- الانطلاق في تصميم واقتراح القواعد والتدابير المتعلقة بالحماية والتنمية الساحلية، بالاتصال مع القطاعات المعنية.
- تصميم وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل بالاتصال مع القطاعات المعنية فيما يتعلق بالمشاكل العالمية للبيئة الساحلية.
- رصد ومراقبة حالة البيئة الساحلية.
- المساهمة واقتراح تصنيف المواقع البحرية الساحلية والمناطق ذات الأهمية الطبيعية أو الثقافية أو العلمية.

ورغم ما تنص عليه أحكام المرسوم من حتمية الاتصال والتنسيق بين القطاع المكلف بالبيئة وباقي القطاعات نظرا للتداخل الكبير في مهام الحماية مع الوزارات الأخرى- وذلك في سبيل وضع استراتيجيات فعالة وناجعة-، إلا أن نص المرسوم لم يحدد بدقة طبيعة الاتصال أو الموضوعات محل التنسيق التي تقع في مجال اختصاصات الوزارات الأخرى، خاصة وأن وزارة البيئة لا تتمتع بمركز أسمى تسمح لها بالتنسيق والإشراف والرقابة عن باقي الوزارات الأخرى ذات العلاقة.[2] وبالتالي فإن المقصود بالاتصال والتشارك يبقى مرهونا بتأويل المسؤولين عن القطاعات في ظل عدم وجود ما يضبط آلياته.

من جهة أخرى، فإن هذه التغيرات المستمرة في الوزارات الوصية التي يتبعها قطاع البيئة وعدم الاستقرار المؤسساتي، تنبئ بتشتت وتخبط السلطات الجزائرية في تنظيم الاهتمام بهذا القطاع المتشعب والذي تتقاطع صلاحيته مع كثير من القطاعات. أضف إلى ذلك محدودية ممارسة صلاحية القوة العمومية من طرف الوزارة المكلفة بالبيئة، والتي تخول لها حق التدخل في عمل الوزارات الأخرى في المجال البيئي، مما جعل تأثير الوزارة ثانويا في عديد المجالات.

كل ما سبق من تشتت وتداخل، ألقى بآثاره السلبية على نجاعة القرارات والاستراتيجيات المتخذة، وزاد من تفاقم التداخل في الصلاحيات؛ مما تسبب في استمرار التدهور البيئي وضعف مردودية مبادرات حماية البيئة ككل، وعلى الخصوص الساحل الذي يعنى به بحثنا. والذي انعكس أيضا على البيانات والمعطيات التي تمكنا من الحصول عليها بسبب تغير مقر الوزارة وعدم نقل الملفات وتغير المسؤولين والموظفين، وتشتت الصلاحيات وتداخلها بين الوزارات السابقة واللاحقة التي ضمت قطاع البيئة.

---

[1] المادة 02، **المرسوم التنفيذي رقم 01-09 يمؤرخ في 12 شوال عام 1421 الموافق 7 يناير سنة 2011 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 04، الصادرة بتاريخ 19 شوال 1421هـ الموافق لـ14 يناير 2011.

[2] محمود الأبرش، **السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات العالمية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص:124.

ونعتقد حسب رؤيتنا، أن دمج البيئة وتهيئة الإقليم في وزارة واحدة هو الأمر الأنسب نظرا لارتباط المجالين وتشابك تخصصاتهما؛ أو كبديل ثان (مع ترجيح الخيار الأول) من الممكن تخصيص وزارة مستقلة للبيئة تعنى بمختلف مجالات صلاحيتها، ووزارة أخرى مستقلة لتهيئة الإقليم وتنميته (غير مرتبطة بالداخلية أو أي مجال آخر)، على شرط حتمية العمل المزدوج والمتناسق والمندمج بين الوزارتين.

فالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم لا يمكن أن تكون ناجعة إلا إذا كانت البيئة أحد ركائزها، كما لا يمكن الاقتصار على حماية البيئة دون ضمان الحد الأمثل من التنمية. فالتنمية الراشدة والمستدامة للأقاليم وتوجهاتها التي تهدف إلى استغلال سليم ومتوازن للأقاليم، وإلى تحقيق العدالة في التنمية بين مختلف أقاليم البلاد، لا يمكن أن تؤتي نتائجها المرغوب في منأى عن القواعد البيئية المستدامة. وبالإسقاط على موضوع بحثنا وهو المنطقة الساحلية، فإنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة حقيقية إذا لم يكن هناك اندماج وتناسق تام بين السياسات البيئية والسياسة العامة لتنمية الإقليم.

2- الهيئات الحكومية المستقلة:

استحدث المشرع هيئات إدارية مستقلة تسهر على تسيير وتنظيم قضايا المناطق الساحلية،وذلك في إطار استحداث أجهزة إدارية مستقلة تعنى بمجالات بيئية معينة بهدف تخفيف الضغط على السلطة الوصية، ومن أهم هذه الهيئات التي تعنى بالساحل، نجد:

أ- المجلس الأعلى للبحر (Haut Conseil De La Mer):

أنشئ المجلس الأعلى للبحر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-232 المؤرخ بتاريخ 1998/07/18، ويرأسه الوزير الأول. يركز هذا المجلس على المجال البحري دون الساحلي من الناحية القانونية بالدرجة الأولى والحمائية بالدرجة الثانية، ويتمثل أهم ما يناط به حسب نص المادة الثانية من ذات المرسوم في:[1]

- تولي مهام تحديد الخيارات الكبرى للسياسة البحرية الوطنية وضبطها.
- تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبحر ويقرر التدابير المناسبة.
- تحديد مجموع الوسائل الضرورية لحفظ أمن الملاحة البحرية وحماية الأرواح البشرية في البحر ووقاية الوسط البحري.
- تحديد التدابير اللازمة والوسائل الواجب وضعها من أجل تسيير مندمج ودائم للمجالات البحرية الخاضعة لاختصاص القضاء الوطني والساحل.

غير أن دور هذا المجلس ظل غير مفعل على أرض الواقع، بسبب التغييب التام لهذه الهيئة، حيث لم يتم إلى حد اللحظة تنصيبه ولا منحه السلطة اللازمة لتنفيذ صلاحياته. وربما يعود هذا التغييب لعدم تحديث القانون البحري الصادر منذ سنة 1976، إضافة إلى إصدار القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، والذي تجلى فيه توجيه المشرع الجزائري تركيزه إلى الساحل كنظام متكامل (بحر/يابسة).

[1] المادة 02، **المرسوم الرئاسي رقم 98-232 يتضمن إحداث مجلس أعلى للبحر ويحدد مهامه وتنظيمه وعمله**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 52، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الأول عام 1419هـ الموافق لـ18 يوليو 1998.

ب-المحافظة الوطنية للساحل (Commissariat National du littoral):

تمت الإشارة إلى المحافظة الوطنية للساحل كأحد أدوات التسيير التي استحدثها القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه بشكل عرضي في الفصل السابق، غير أننا هنا نتناول مهامها ببعض التفصيل، لكونها الجهاز العمومي الرئيسي المستقل الذي يعنى بأمور الساحل:

إن المحافظة الوطنية للساحل هي هيئة إدارية مركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة البيئة. دخلت حيز العمل منذ سنة 2006 بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 يناير الذي 2006 يتضمن تنظيمها الإداري، تسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه على العموم والمنطقة الشاطئية على الخصوص. يسير هذه الهيئة مجلس توجيه يديرها مدير عام، وتزود بمجلس علمي، ويشمل التنظيم الإداري للمحافظة الساحل دوائر ومحطات ولائية، منها دائرة الحماية والتنمية المستدامة للساحل. وبشكل عام تضطلع المحافظة الوطنية للساحل بالمهام التالية: [1]

- إعداد نظام إعلامي شامل يستند إلى مقاييس تقييمية تسمح بمتابعة تطور الساحل متابعة دائمة.
- إنجاز خريطة للمناطق الشاطئية (تتضمن خريطة بيئية وخريطة عقارية).
- تقديم المساعدة في ميادين تدخلها للجماعات المحلية، وتحضير تقارير وضعية الساحل تنشر كل سنتين.
- إجراء تحاليل دورية لمياه الاستحمام، وإعلام المستعملين لها بنتائج التحاليل.
- صيانة وترميم وإعادة تأهيل الفضاءات البرية والبحرية الفذة والضرورية للمحافظة على التوازنات الطبيعية.
- ترقية برامج تحسيس الجمهور بالمحافظة على الفضاءات الساحلية واستعمالها الدائم وتنوعها البيولوجي.

وبالتالي فإن للمحافظة دورا مزدوجا فهي تعد بمثابة المسؤول عن تنفيذ سياسة حماية الساحل وتثمينه، وهي أيضا مراقبة لكل خطر يهدد البيئة البحرية والمناطق الساحلية.[2]

غير أنه من الجدير بالإشارة، أن صلاحيات ومهام المحافظة الوطنية للساحل، حسبما نص عليها التشريع، تظل مهاما تقنية، تنفيذية، لا ترقى لتأطير سياسات تثمين الساحل وحمايته، فمابالك بتنميته. فباستثناء تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ما يخص شؤون الساحل البيئية، لا تملك هذه الهيئة الصلاحيات اللازمة للتأثير على باقي الأطراف ذات العلاقة المتدخلة على مستوى المنطقة الساحلية، كما أن مهامها تتمركز حول الجانب البيئي الحمائي، مع إغفال شبه تام للجوانب الاقتصادية والاجتماعية الساحلية.

من جهة أخرى فإن تعدد مهام هذه المحافظة أكبر من قدراتها بكثير، فهي في الواقع حسبما وقفنا عليه فعليا لدى زيارتنا لمقر المحافظة الرئيسي بالعاصمة -الذي أول ما لاحظنا عليه تواجده على مستوى بلدية القبة التي تعد بلدية غير ساحلية!- مجرد جهاز إداري صغير لا يتوفر على الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة، والمتناسبة مع حجم مهامها والأدوار المنتظرة منها، ولا يتماشى مع وزن وأهمية واتساع وتنوع المنطقة التي تشرف عليها والتي تمتد على طول سواحل البلاد شاملة 14 ولاية.

---

[1] المادة 05، **قانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، مرجع سبق ذكره.**

[2] سعيدان علي، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ، الجزائر،2008، ص:229.

ج- **مجلس التنسيق الشاطئي(Conseil de coordination côtière):**

تمت الإشارة إلى مجلس التنسيق الشاطئي كأحد أدوات التدخل التي استحدثها القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، والذي دخل حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-424 الممضي في 22 نوفمبر 2006 المتعلق بتحديد تشكيلة مجلس التنسيق الشاطئي وسيره. ويتمحور دوره الرئيسي حسب نص المادة 34 من القانون 02-02 في حشد مختلف الأدوات والوسائل الضرورية لحماية المناطق الشاطئية أو الساحلية الحساسة أو المعرضة لمخاطر بيئية خاصة، التي يتم حصرها وضبطها من طرف وزارة البيئة ومن ثم يصادق عليها الوالي، وذلك على مستوى كل الولايات الساحلية.

ويفهم من تسمية هذا المجلس أن دوره لا يتعدى نطاق تعبئة الوسائل دون أن يكون له دور في التدخل من أجل الوقاية من هذه الأخطار البيئة الخاصة.[1] يضاف إلى ذلك أن النصوص القانونية المتعلقة بهذا المجلس تحدد حيز تدخله بالمنطقة الشاطئية، أو الساحلية الحساسة، وهذا ما يفسر ترجمته بمصطلح الشاطئي بدلا من الساحلي. الأمر الذي يطرح تساؤلا عن الفرق بين المنطقة الساحلية، والمنطقة الشاطئية خاصة أن ذات القانون لا يعطي مفهوما واضحا للمصطلحين، عدا كونه يشير إلى المنطقة الشاطئية بكونها منطقة ذات حماية من نوع خاص والمتكونة من الشاطئ الطبيعي والجزر والجزيرات، والمياه البحرية الداخلية وسطح البحر الإقليمي وباطنه. وهذه إحدى الأمثلة عن غموض المصطلحات، وعدم وضوح الصلاحيات ومجالات التدخل في التشريعات المنظمة لقضايا الساحل.

د- **لجان تل بحر:**

تم إنشاء لجان تل بحر على المستوى المركزي، الجهوي والمحلي بغية الاستعداد المسبق لحدوث التلوث الطارئ في البحر والتدخل المستعجل للتحكم فيه وتقليل من أعراضه، والإدارة وتنسيق العمل القطاعي المشترك، ودراسة المخاطر وإعداد سيناريوهات التدخل، وتنظيف السواحل الملوثة نتيجة تسرب النفط والمواد الخطيرة.[2] وتضم هذه اللجان ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية ويرأسها وزير البيئة أو ممثله، وتكلَّف بتنسيق أعمال مختلف الدوائر الحكومية والهيئات المعنية على المستوى الوطني، أو الجهوي، أو الولائي.

الفرع الثاني: الهيئات المركزية ذات الصلة الجزئية بالساحل (ذات العلاقة غير المباشرة)

1- الإدارات المركزية للقطاعات الناشطة بالمناطق الساحلية(الوزارات):

تنشط بإقليم الساحل كغيره من باقي أقاليم البلاد مختلف قطاعات النشاط، تستغل موارده، وتساهم في تنميته. ولذلك، سنركز في هذا العنصر على أهم الإدارات المركزية (الوزارات) ذات العلاقة الكبيرة والتأثير الأهم على المناطق الساحلية، باختصار في الجدول التالي:

---

[1] بن صالح محمد الحاج عيسي، **الآليات القانونية المقررة لحماية الساحل من التلوث في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2015-2016، ص:120.

[2] المادة 03، **المرسوم التنفيذي رقم 264-14 المؤرخ 27 ذي القعدة عام 1435هـ الموافق لـ في 22 سبتمبر 2014 يتعلق بتنظيم مكافحة التلوثات البحرية وإحداث مخططات استعجالية لذلك**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الواحدة والخمسون، العدد58،.الصادرة بتاريخ 07 ذي الحجة عام 1435هـ الموافق لـ01/ أكتوبر 2014.

جدول رقم (17): مهام أهم الوزارات ذات الصلة بالمناطق الساحلية

الوزارة	صلاحيتها في المنطقة الساحلية
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	– تحديد وتوجيه وتفعيل جميع الإجراءات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستوى الوطني، من خلال مديرياتها في الولايات الساحلية الأربعة عشر. كما يكمن دورها في تصميم وتنفيذ سياسات استغلال الموارد البحرية وصياغة قوانين وأنظمة جديدة تتعلق بتطوير أنشطتها ورفع مداخيلها.
وزارة الموارد المائية	–انجاز مشاريع تهيئة مدمجة ذات طابع هيكلي للبنى التحتية للمياه قصد معالجة أحواض المياه المتدفقة وذلك من خلال محطات التطهير بهدف توسيع امدادات المياه الصالحة للشرب والري. –أصلاح البنى التحتية، وإعادة تأهيل وتجديد شبكات التزويد بالمياه الشروب والتطهير والري.
وزارة الصحة	تضمن وزارة الصحة صحة سكان الولايات الساحلية من خلال ضمان المراقبة الدائمة للسلامة العامة من آثار التلوث، وإجراء فحوصات منتظمة لجودة مياه الاستحمام.
وزارة النقل	–تسعى إلى تطوير قطاع النقل بالموازاة مع تقليل انعكاساته السلبية على البيئة والمجتمع ككل، كما تهدف في مجال النقل البحري إلى تطوير وتنفيذ سياسة النقل البحري الوطنية، بالاعتماد على المخططات التوجيهية لتنمية الموانئ وعصرنتها وصيانتها، كما تسهر على الحفاظ على نظافة محيط الموانئ بريا وبحريا، وكذا الاهتمام بسلامة الملاحة البحرية والوقاية من التلوث البحري والمينائي.
وزارة الدفاع	–تحت إشراف وزارة الدفاع، تتولى الدائرة الوطنية لخفر السواحل مسؤولية تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالصيد البحري والجمارك وفقاً للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر. كما تشارك في المساعدة والإنقاذ في البحر، وتساهم في الوقاية من التلوث النفطي للبحر في ظل جهاز تل البحر، بالتعاون مع الحماية المدنية.
وزارة العمران والإسكان	–تهدف إلى تنظيم وتجسيد البرامج المتعلقة بالسكن والعمران، ومحاربة التعمير غير المتوازن من خلال مراعاة الخصائص الطبيعية والاجتماعية للمساحات المراد تعميرها. –في المناطق الساحلية، توعز لإداراتها المختصة بإعداد أدوات التخطيط الحضري والعمراني بما يتماشى مع خصوصية المناطق الساحلية الحساسة وتبعا لما تمليه أحكام التشريعات.
وزارة الثقافة	–تهدف إلى الحماية القانونية للممتلكات الثقافية وتثمين التراث الثقافي والأثري وحفظه وترميمه، وإدماج التنمية المستدامة من خلال تعزيز الإمكانات الثقافية للمناطق عن طريق الحفاظ على الهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي، وذلك في جميع أقاليم الوطن.
وزارة السياحة	– تطوير السياحة كأحد محركات التنمية المستدامة الداعمة للنمو الاقتصادي. من خلال تثمين الوجهة السياحية للجزائر؛ وتطوير وتأهيل العرض السياحي والاستثمار في الأقطاب السياحية المتميزة؛ – تشجيع السياحة المستدامة، من خلال إنشاء مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية. –الاهتمام بتطوير السياحة الساحلية المستدامة بالتوازي مع مراعاة هشاشة هذه المناطق، والحرص على نظافة الشواطئ ونشر الوعي في أوساط السياح.
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	–تسعى إلى تنمية القطاع الفلاحي في كافة ربوع الوطن وفقا لخصائص كل إقليم، تحسين العرض الوطني من المنتجات الغذائية، توفير الأمن الغذائي، تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، إعادة تنظيم وتأهيل النشاط الزراعي، وخلق الفرص الاستثمارية لتشجيع زراعة منتجة وحديثة. – الإشراف على الفضاءات المحمية في مختلف ربوع الوطن من بينها الحظائر الوطنية والمناطق الرطبة والمحميات الطبيعية المتواجدة على الساحل.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نصوص المراسيم التنفيذية المحددة لأدوار ومهام الوزارات المذكورة.

تتضمن المراسيم التنفيذية المحددة لمهام هذه الوزارات على ضرورة التنسيق، التشاور والاتصال مع مختلف القطاعات المعنية، ولكن دون توضيح كيفيات ذلك التنسيق أو توضيح للأولويات في حالة الصراعات. الأمر الذي نتج عنه تدخلات أحادية لمختلف الوزارات كل حسب ما يهمها ويخص مصالحها الخاصة في الإقليم الساحلي (والبلاد ككل)، مما تسبب في عدة انعكاسات غير مرغوبة كما تم توضيحه سابقا على غرار الاعتداء على الأراضي الزراعية، وتراجع مساحات مناطق ومواقع التوسع السياحي، وتلويث وتدمير النظم البيئية بفعل مختلف المنشآت السياحية والصناعية والعمرانية ...الخ.

2- الهيئات المركزية المستقلة ذات العلاقة غير المباشرة بالساحل:

أ- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة:

هو هيئة عمومية مستقلة، تم إنشاؤه منذ سنة 1994، وله عدة أهداف استراتيجية، أهمها:[1]

- اتخاذ قرار بشأن الخيارات الاستراتيجية الوطنية الرئيسية لحماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة.
- تقييم منتظم لتنفيذ الأحكام التشريعية والتنظيمية، واتخاذ قرار بشأن التدابير الواجب اتخاذها.
- تقييم منتظم لتطور حالة البيئة، وتقديم تقرير سنوي إلى الرئيس عن حالة البيئة وتقييم تنفيذ قراراتها.

ورغم الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي يرمي إليها هذا المجلس لكنه لا يزال خارج الخدمة نظرا لعدم تنصيبه إلى حد اليوم، وقد يرجع ذلك إلى عدم الواقعية في ضبط المهام الكبرى التي أنيطت به، إضافة إلى ما يتطلبه من حشد لمختلف الوسائل المالية والمادية ولخبرات مختلف القطاعات.

ب-المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:

بغية تعزيز السياسات البيئية تم إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة سنة 2002، وهو عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة البيئة، ويتفرع عنه عدة مخابر جهوية ومحطات مراقبة، ويكلف بـ:[2]

- وضع وتسيير شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية.
- جمع المعطيات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة ومعالجتها لإعداد أدوات الإعلام ونشر المعلومة البيئية
- المبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط والضغوط الممارسة على تلك الأوساط.

ويساهم هذا المرصد في قياس التلوث وتحسين المعرفة البيئية لمختلف الأوساط بما فيها الوسط الساحلي.

ج-المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية :

في إطار تجسيد مبادئ و بنود الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي في الجزائر أنشئ مركز تنمية الموارد البيولوجية سنة 2002، و أصبح وطنيا سنة 2004. يعتني المركز بقضايا التنوع البيولوجي البري والبحري على حد سواء. وتتمثل أهم مهامه في:

- تجميع مجمل قوائم جرد الأنواع الحيوانية والأنواع النباتية، والبيئات، والأنظمة البيئية.

---

[1] سعيدان علي، **مرجع سبق ذكره**، ص:116.

[2] الموقع الالكتروني وزارة الموارد المائية والبيئة، **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:**

(تاريخ ووقت الاطلاع، 2017/05/30، 18سا.00د) http://www.mree.gov.dz/presentation-de-lonedd/?lang=ar

– المساهمة، بالتشاور مع القطاعات المعنية، في إعداد مخططات تثمين الموارد البيولوجية.
– اقتراح حفظ الموارد البيولوجية الوطنية، باشتراك القطاعات المعنية، وحسب الكيفيات المحددة في التنظيم .
– تفعيل برامج تحسيس المجتمع المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام.

وفي إطار التحسيس والتعريف بالتنوع البيولوجي البحري في الجزائر، وضرورة صونه واستعماله المستدام، أصدر المركز سنة 2013 فيلما وثائقيا متميزا بإخراج قصير وآخر مطول باللغات الثلاث: العربية، الفرنسية، والانجليزية. يعرض خصوصية البيئة الساحلية الجزائرية الثرية بالأصناف الحيوانية والنباتية ضمن عدد هائل من الشواطئ، والخلجان وكذا بعض الجزر، مع التركيز على "جزر حبيباس" لمميزاتها البيئية.[1]

د– الوكالة الوطنية للنفايات:

هي مؤسسة تنفيذية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالاستقلالية المعنوية والمالية، تحت وصاية وزارة البيئة، لدعم الأحكام التنظيمية الخاصة بالنفايات. تتمركز أهم مهامها حول تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات، ومعالجة المعطيات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحيينه، وإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية فيما يخص نشاطات فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها.

هـ– الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع باستقلالية الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. تعمل تحت وصاية وزارة تهيئة الإقليم (التهيئة العمرانية)، وتضم ممثلين عن مختلف الوزارات. تتمثل أدوارها الأساسية في:

–جمع العناصر التقنية لإعداد الأدوات والبرامج والسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتقييمه.
–المساهمة بكل دراسة مستقبلية وتقييمية من أجل تحديد أعمال تستخدم إقليميا من أجل ترقية جاذبية وتنافسية الأقاليم الناجمة عن مختلف أدوات التهيئة.
–المساهمة في تنسيق تنفيذ السياسات القطاعية وتحديد الإجراءات الخاصة بها استنادا لتعليمات وتوجيهات مختلف أدوات التهيئة.

الفرع الثالث: الإدارات المحلية ومجالات تدخلها في قضايا الساحل(الجماعات المحلية)

إن مسألة حماية البيئة الساحلية هي قضية محلية أكثر منها قضية مركزية، نظرا لقرب الهيئات المحلية من الواقع البيئي الساحلي ومعرفتها بجل مشاكله وخصوصياته التي تختلف من ولاية أو بلدية ساحلية إلى أخرى.[2] غير أن المشرع الجزائري أدرج مكونات الساحل ضمن الأملاك الوطنية التي تعود ملكيتها ومسؤوليتها للدولة، وبالتالي فإن حماية الأنظمة البيئية أو تنظيم كيفيات شغل الأراضي الساحلية تظل اختصاصات ذات طابع مركزي. وبناء عليه، منحت للجماعات المحلية صلاحيات محدودة ومجالات تدخل

[1] الموقع الالكتروني وزارة الموارد المائية والبيئة، **المركز الوطني لتنمية المواد البيولوجية:**
(تاريخ ووقت الاطلاع، 2017/05/30، 18سا.00د) http://www.mree.gov.dz/presentation-de-cndrb/?lang=ar

[2] حسينة غواس، **الحماية المستدامة للساحل في ظل القانون الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلد ب، ديسمبر 2016، ص: 525.

معينة تتماشى مع قدراتها التقنية والمالية والبشرية، بحيث يكون التدخل مزدوجا ومشتركا بينها وبين الدولة من خلال تنسيق الجهود ضمن مجالات معينة، ويكون التدخل منفردا للمجاعات المحلية في مجالات أخرى.[1]

وتتدخل الإدارة المحلية بصفة انفرادية من خلال صلاحيات الضبط الإداري ومنح رخص الاستغلال، أو من خلال عقود اتفاقية تبرم بين الإدارة المحلية والمتدخلين على البيئة الساحلية كالمصانع والشركات التي تمارس نشاطات مضرة بالبيئة. حيث تقدم المجالس البلدية رأيها قبل إقامة أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية لاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير على البيئة، كما يقرر المجلس بقبول أو رفض أي مشروع يحتمل الإضرار بالبيئة والصحة العمومية باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية.[2]

أما الولاية فتساهم بالتنسيق مع الدولة في إدارة وتهيئة الاقليم والبيئة من خلال إنشاء لجان دائمة تسهر على متابعة المجالين. ويقوم المجلس الشعبي الولائي بإنجاز مخططات للتنمية على المدى المتوسط يحدد فيه المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها، كما يمتلك صلاحية إنجاز أشغال التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه، ويقوم بالتنسيق مع المصالح المعنية فيما يتعلق بتنمية وحماية الأملاك والتشجير وحماية التربة.[3]

وحسب قانون الساحل ينحصر مجال تدخل الجماعات المحلية في التنسيق مع أجهزة الدولة أثناء إعداد أدوات التهيئة والتعمير من خلال دمج مجموعة من الأولويات متمثلة في ضرورة توجيه توسع المراكز الحضرية، والعمل على تحويل المنشآت الصناعية المضرة إلى مناطق أبعد عن الساحل، ومنع البناء ضمن المواقع ذات الطابع البيئي أو الثقافي أو السياحي.[4] وهو دور محدود جدا، خاصة إذا علمنا أن النصوص التنفيذية المتعلقة بهذه الأحكام لم تصدر إلى حد اللحظة.

أما من ناحية حماية الشواطئ فنجد أن المشرع منحها سلطات واسعة بحكم تسييرها المباشر وغير المباشر للشواطئ، ما يجعل منها الجهة المعنية مباشرة بتطبيق تدابير الحماية المتعلقة به.[5] كما نجد أن القانون رقم 03-02 المحدد القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ، منح للبلدية صلاحيات تتعلق بحماية الشواطئ والفضاءات المخصصة للأنشطة السياحية كضبط أنشطة الاستحمام والرياضات البحرية والتخييم بما يحافظ على سلامة الشواطئ والفضاءات، كما طالبها بتوفير محطات لتصفية المياه القذرة التي تصب في البحر بالنسبة لأي تجمع سكاني يقع على الساحل. إضافة إلى الحرص على نظافة الشواطئ خاصة في موسم الاصطياف من النفايات بمختلف أنواعها والتشديد على منع رميها في الشاطئ وبمحاذاته.[6]

---

[1] بن صالح محمد الحاج عيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص: 129، 130.

[2] المادتان 109و114، **القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 هـ الموافق لـ2011/06/22 يتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثامنة والأربعون، العدد37، الصادرة بتاريخ 1 شعبان 1432هـ، الموافق لـ03 يوليو 2011.

[3] بن صالح محمد الحاج عيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 134.

[4] المادتان03 و04، القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، **مرجع سبق ذكره**.

[5] سعيدان علي، **مرجع سبق ذكره**، ص:264.

[6] المادة 12، **القانون رقم 03-02 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423هالموافق 2003/02/17: يحدد القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الأربعون، العدد11، الصادرة بتاريخ 16 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ19 فبراير 2003.

المطلب الثاني: السياسات والمخططات القطاعية ذات التأثير على المنطقة الساحلية

الفرع الأول: الاستراتيجية الوطنية للبيئة

في مواجهة مختلف التحديات، قررت الحكومة الجزائرية إعداد استراتيجية تقويم تتمحور حول التآزر المفيد بين العودة الضرورية للنمو وتقليص الفقر، والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها بمخطط وطني للبيئة والتنمية المستدامة.[1] بنيت هذه الإستراتيجية الوطنية للبيئة على 15 نصا قانونيا يعنى بحماية البيئة والتنمية المستدامة، وتم اعتماد عدة برامج قطاعية محددة، ولا سيما بشأن التصحر، وإدارة النفايات، وحماية المناطق الساحلية والبحرية. بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات حديثة بهدف تأطير السياسة البيئية منها الوكالة الوطنية للنفايات والمحافظة الوطنية للتدريب البيئي، والوكالة الوطنية للتغيرات المناخية. كما تم وضع آليات اقتصادية ومالية لتحفيز النشاط الصديق للبيئة، إضافة إلى فرض غرامات مالية على المنتجات والأنشطة الاقتصادية الملوثة.

وتستند هذه الاستراتيجية الوطنية للبيئة على نهج يرتكز على التشاور والاتصال ومشاركة جميع القطاعات وجميع الجهات الفاعلة الخاصة والجمعوية وذلك بالتنسيق مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وتهدف هذه الاستراتيجية باختصار إلى:[2]

- تطوير سياسات عامة فعّالة تهدف إلى ضبط العوامل الخارجية للبيئة بتنمية متصلة بنشاطات متزايدة تدريجياً من طرف القطاع الخاص.
- دمج الاستدامة البيئية في استراتيجية تطور البلاد (تحفيز التنمية المستدامة والحد من الفقر).

وقد عملت السلطات البيئية في إطار هذه الاستراتيجية على إصدار تقرير شامل حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ينشر كل سنتين، غير أن هذا التقرير لم تنشر منه سوى ثلاث نسخ سنوات (2000،2005،2007). وقد احتوت هذه النسخ على معلومات جمة وهائلة، شملت كل المناحي البيئية والتنموية للبلاد، وعالجت مختلف المجالات والأنشطة وعلى كل المستويات، وفي كل الأقاليم، ومن بينها الإقليم الساحلي. حيث تجلى فيها الوعي الواضح بوضعية هذه الأقاليم المتميزة ومقوماتها، والرغبة الجادة في إيجاد حلول لعوائقها والسعي المستمر لتنميتها باستدامة. لكن توقف هذا التقرير تسبب في عدم تحديث المعلومات التي بقيت متوقفة عند تلك السنة، وعدم وضوح تطورات وتغيرات الاستراتيجية البيئية الوطنية ككل والساحلية على الخصوص.

وقد نتج عن هذه الاستراتيجية تصنيف المناطق الساحلية كمناطق حساسة تحتاج إلى معالجة منفردة، وعليه تم خصها بمجموعة من التشريعات والهيئات التي سيتم التطرق إليها في المبحث الموالي.

---

[1] وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **مرجع سبق ذكره**، ، ص:31.

[2] الموقع الإلكتروني لوزارة الموارد المائية والبيئة، **السياسة القطاعية:** (تاريخ ووقت الإطلاع:2016/12/1، 18.30) http://www.mre.gov.dz/planification-et-developpement/?lang=ar

الفرع الثاني: السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 (SNAT 2030)

تهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم التي جاء بها قانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/15 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إلى ضمان المساواة الاجتماعية والإقليمية بين أقاليم البلاد، غير أن هذه السياسة انطلقت فعليا عند إصدار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(SNAT)، أي بعد حوالي تسع سنوات بموجب القانون رقم 10-02 المؤرخ في 2010/06/29 والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وقد حدد لها مجال زمني مقدر بـ20 سنة (حتى سنة 2030).

ويعتبر هذا المخطط الأداة الأساسية والمرجعية لتهيئة الإقليم حسب المشرع الجزائري، فهو يعتبر من جهة كوسيلة دعم رئيسية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،[1] ومن جهة أخرى كوثيقة توجيهية للتخطيط الإقليمي وآلية للتسيير المجالي. وهو مخطط عام توجيهي ذو منظور مستقبلي مشترك بين الأقاليم والجبهات وذو بعد وطني، يتم تسييره مركزيا بالإتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاص كلّ منها، وبالتشاور مع الأعوان الإقتصاديين والإجتماعيين للتنمية، وحسب خصائص ومؤهّلات كل فضاء جهوي، وذلك رميًا إلى ضمان:[2]

- تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني، وتنميته وإعماره بشكل متوازن.
- تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الإجتماعيين في الأرياف والمدن على حدّ سواء.
- دعم الأنشطة الإقتصادية حسب أماكن تواجدها، وضمان توزيعها، وتدعيمها في كافة التراب الوطني.

ويعتمد في البرنامج الممتد حتى سنة 2030، على أربعة محاور رئيسية تتمثل في: ديمومة الثروات الطبيعية الاستراتيجية، ضمان توازن الساحل، خيار الهضاب العليا، خيار تنمية الجنوب. وقد أولى المخطط أهمية كبرى لإعادة التوازن بين الأقاليم حيث اهتم بتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الإقليم الوطني ككل، والساحلي على الخصوص الذي اعتبره من الفضاءات الحساسة التي يجب أن تحدد من أجلها أعمال تكاملية، كما حدد كيفيات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية وحمايتها وتثمينها من خلال: احترام شروط تمدن وشغل المناطق الساحلية ووقايتها من التلوث، تنمية أنشطة الصيد البحري والأنشطة الأخرى، وحماية المناطق الرطبة، والتراث الساحلي.

كما خصصت أحكامه للمناطق الساحلية مخططا فرعيا وهو **المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل** (SDAL)، يتم إعداده كأداة تترجم بالنسبة للمناطق الساحلية الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة وتثمينها، صيغت هذه الأحكام في شكل مبادئ توجيهية تذكر أن محتوى المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل سيتضمن على:

---

[1] المادتان 07 و08، **قانون رقم 01- 20 مؤرخ في 15/ 12 /2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد77، الصادرة بتاريخ 30 رمضان عام 1422هـ الموافق لـ15 ديسمبر 2001.

[2] المادة 04، **نفس القانون**.

1- ترسيم حدود المنطقة الساحلية.

2- رسم الخرائط وإنشاء نظام المعلومات الجغرافية (SIG) للمنطقة الساحلية.

3- تدابير وترتيبات التنفيذ.

4- ترتيبات لمراقبة وتقييم تجسيد المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم إطلاق وتجسيد المخطط التوجيهي للساحل !

الفرع الثالث: المخططات القطاعية التنموية

تعتمد السلطات الجزائرية على التخطيط الاستراتيجي كأداة رئيسية لتنظيم سير مختلف القطاعات، بحيث تشترط دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها. وقد تم إعداد ترسانة من المخططات التوجيهية في جميع المجالات، وسنخص بالذكر باختصار أهم المخططات التي تعنى بالمناطق الساحلية في جزئيات منها:

1- المخططات المتعلقة بالتهيئة والتعمير:

بعد أن أطلق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، خُصص لكل مستوى جغرافي مخطط خاص به. حيث نجد المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم على المستوى الجهوي، وعلى مستوى الأقطاب الحضرية الكبرى نجد المخططات التوجيهية لتهيئة الحواضر الكبرى، أما على مستوى كل ولاية فنجد المخططات الولائية، وعلى مستوى البلديات نجد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الذي يتفرع عنه مخطط شغل الأراضي. ويوضح الشكل الموالي مستويات التخطيط المكاني والأدوات المستخدمة في كل مستوى المعتمدة في الجزائر.

شكل رقم (53): مستويات وأدوات التخطيط المكاني في الجزائر

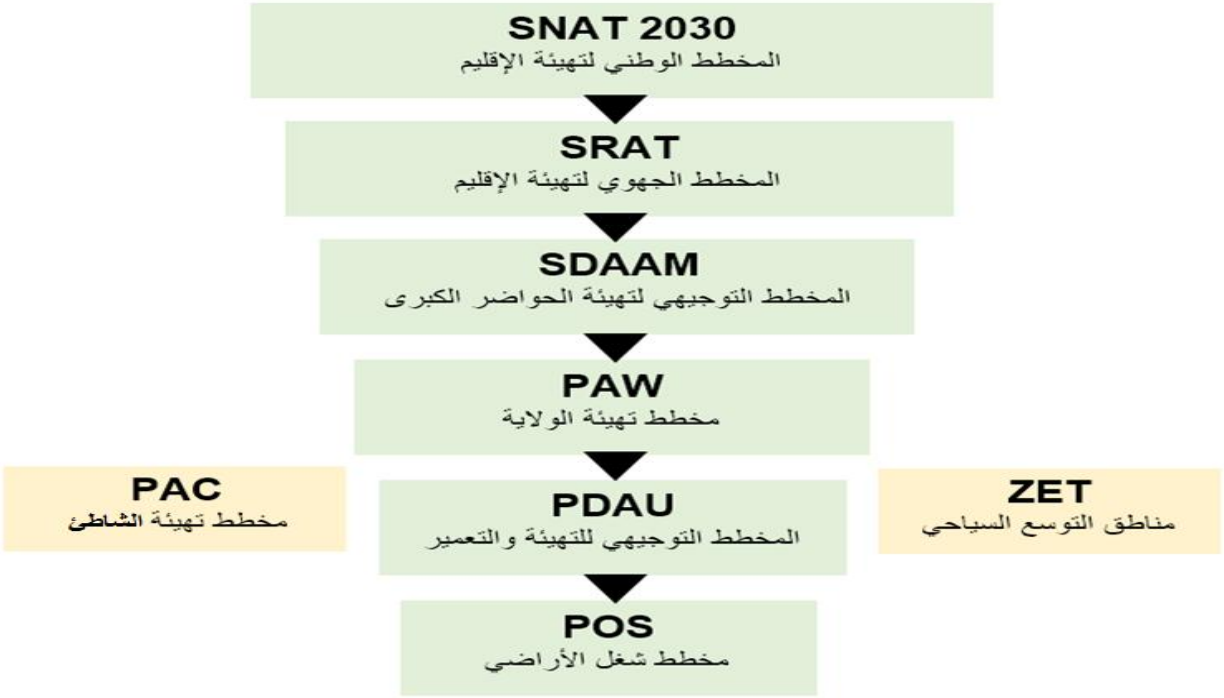

المصدر:

MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02, ALGERIE,2013.** p :240.

وتعد مخططات التهيئة والتعمير من أدوات التخطيط المكاني السباقة التي نص عليها المشرع الجزائري منذ قانون التهيئة والتعمير 29-90 الصادر سنة 1990، وهي أدوات تخطيطية مساعدة على اتخاذ القرار في مجال التنظيم والتسيير المستدام للفضاء العمراني على مستوى البلديات، وهي نوعان: **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي.**

إذ يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة لتخطيط وتسيير المجال الحضري، تحدد فيه التوجهات الأساسية للسياسات العمرانية وضبط التوقعات المستقبلية للتعمير في إطار ترشيد استعمال الأراضي، مع الأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية.[1]

وتأخذ المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير في المناطق الساحلية بعين الاعتبار مبادئ الاستغلال المستدام للأراضي، من خلال تقسيم الإقليم إلى قطاعات صالحة للتعمير (في آجال 10 سنوات)، وقطاعات قابلة للتعمير (في آجال 20 سنة)، وقطاعات غير قابلة للتعمير بتاتا.[2] بحيث تحدد نوعية الأراضي وطبيعة النشاطات الممنوعة أو الخاضعة إلى إجراءات خاصة لا سيما المقررة في مخطط تهيئة الشاطئ، ومساحات لحماية المناطق المعرضة للأخطار الكبرى، والحد من الأخطار الطبيعية والصناعية، مع ضرورة تكفل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بكل الإجراءات المقررة في قانون الساحل. أما مخطط شغل الأراضي فيحدد بالتفصيل قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وبالتالي فهو يعتبر مخططا مكملا له ومفصلا لأحكامه. [3]

2- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT):

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أحد المخططات القطاعية التي أسس لها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. يقوم على خمس ديناميكيات تشكل الطريق السريع لإنعاش السياحة في الجزائر ودعم عودتها إلى الساحة الدولية، من خلال تثمين وجهة الجزائر بغية مضاعفة جاذبيتها وإنشاء أقطاب الامتياز السياحية وتطبيق مخطط الجودة السياحية بهدف ضمان تميز العرض السياحي الوطني؛ بالإضافة إلى تكوين مهني عالي الجودة، والانفتاح على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتموقع في خانة سياحية جديدة تتواكب مع التوجهات العالمية، ودعم المستثمرين ومرافقتهم لإنعاش قطاع السياحة.[4]

وأولى هذا المخطط اهتماما كبيرا لتنمية الفروع والمنتجات السياحية، ومن بينها السياحة الساحلية التي تعد النوع السياحي الأكثر انتشارا وتوليدا للتدفقات السياحية الداخلية وخاصة في موسم الاصطياف.

---

[1] المادة 16، **قانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة السابعة والعشرون، العدد 52، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الأولى عام 1411هـ الموافق لـ1 ديسمبر 1990.

[2] Malika Kacemi MEGHFOUR, **des recommandations pour l'integration des spécificités du littoral dans les instrument d'urbanisme en Algérie,** Revue Sciences & Technologie, **N°28**, Décembre (2008), p :25

[3] **ملخص مواد المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 مايو 1991، الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثانية والأربعون، العدد 62، الصادرة بتاريخ 7 شعبان1426 هـ الموافق لـ11. سبتمبر 2005.

[4] برنو نور الهدى، **استراتيجية التسويق كحتمية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "2025"**، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2016، ص:45.

3- المخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة:

انطلق العمل عليه سنة 2015، يهدف إلى تحديد النشاطات البيئية ذات الأولوية، والوسائل البشرية والمادية من أجل ضبط تكاليف التدهور البيئية، بغية تقليلها وبحث سبل معالجتها. ويعول على هذا المخطط التحسيس بالتكاليف الكبيرة التي تتكبدها الدولة نتيجة تدهور النظم البيئية وخاصة الهشة منها في الساحل.

4- مخططات تسيير النفايات:

يساهم المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها في تنظيم عمليات تسيير وتثمين النفايات الحضرية الصلبة من المنبع وصولا لمركز المعالجة. ويساهم المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة في تنظيم عمليات تسيير وتثمين النفايات الخاصة والخطرة الناتجة من عمليات التصنيع أو استعمال مواد كميائية خطرة. ويعول على هذه المخططات لعب دور محوري هام في محاربة التلوث بمختلف أشكاله في المناطق الساحلية إذا تم تفعيلها على الوجه الصحيح.

المطلب الثالث: تحليل فعالية الأجهزة الإدارية المركزية ذات العلاقة بقضايا المنطقة الساحلية

إضافة إلى ما أشرنا إليه من ملاحظات عند تعداد واستعراض أهم الأجهزة الحكومية التي تعمل في الساحل، وبعد التعرف على وضعياتها وأدوارها، وكذا أهم السياسات والمخططات القطاعية ومجالات تدخلها في المنطقة الساحلية، نخلص في تحليلنا المبسط إلى مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات، والتي سيتم تثمينها وتدعيمها بتحليل مؤسساتي وتنظيمي قامت به الجهات الرسمية.

الفرع الأول: نقد وتحليل إمكانيات التنسيق بين الهيئات ذات العلاقة بالساحل:

1- غموض في فهم مغزى استقلالية الهيئات المكلفة بالساحل عن الوزارة المكلفة بالبيئة:

إن استقلالية الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية للأجهزة المكلفة بالساحل عن الوزارة المكلفة بالبيئة، لا يعني أن تعمل كل منها على حدى؛ فالمواضيع التي تعالجها هذه الهيئات تصب كلها في نفس السياق الكلي للوزارة الذي يتمحور حول حماية المناطق الساحلية وتنميتها بشكل سليم. إلا أن ما لمسناه في الواقع مختلف عن ذلك، فالاتصال والتنسيق بين المحافظة الوطنية للساحل من جهة والوزارة المكلفة بالبيئة ضعيف جدا، ولا يعدو عن كونه اقتساما للصلاحيات، وتنفيذا لبعض التعليمات العامة إضافة إلى حضور ممثلين عن الوزارة في مجلس التوجيه للمحافظة. ويبدو الأمر أسوأ من ذلك على المستوى المحلي، ففروع المحافظة الوطنية للساحل في ظل استقلاليتها التامة لا تقوم بالتنسيق مع مديريات البيئة، وهذا ما لمسناه شخصيا من خلال زيارتنا الميدانية للهيئتين على مستوى ولاية جيجل، حيث نفى المسؤولان عن الهيئتين وجود تنسيق أو تكامل بينهما، مبررين ذلك بوضوح صلاحيات ومهام كل هيئة على حدى !

2- أجهزة إدارية ظلت حبيسة القوانين النظرية:

على عكس بعض الأجهزة الفعالة على أرض الواقع مثل المرصد الوطني للتنمية المستدامة، وزيادة على الغموض الذي أشرنا إليه سابقا في تحديد مجالات تدخل مجلس التنسيق الشاطئي، فإننا لم نجد له أثرا على أرض الواقع، مما جعلنا نتساءل هل كان مصيره مثل المجلس الأعلى للبحر، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة اللذين لم يتم تنصيبهما إلى حد اللحظة؟. من جهة أخرى فإن معظم الأجهزة الإدارية

المستقلة سواء المكلفة بالبيئة عموما أو الساحل خصوصا كلفت بمهام أكبر من قدراتها المالية والبشرية والتقنية، ولم تمنح لها السلطات اللازمة، ما جعل فعاليتها على أرض الواقع محدودة.

3- تنظيم داخلي للهيئات المستقلة العمومية لا يسمح بإمكانيات التنسيق:

إن المؤسسات المستقلة الثلاث المهتمة بقضايا المناطق الساحلية، وهي: "**المجلس الأعلى للبحر**"، "**المحافظة الوطنية للساحل**"، و"**مجلس التنسيق الشاطئي**"، تنتمي إلى إدارات مختلفة تتدخل حسب اختصاصها ومتباينة الأوضاع القانونية، مما يعيق عملية التنسيق وتكامل المهام بينها. فمن المفارقات الملاحظة في ضعف التنسيق بين هذه الهئيات، أن النظام الأساسي للمجلس الأعلى للبحر الذي يتطلب هيئة مؤلفة من ممثلي الوزارات لا يتضمن ممثلا عن المحافظة الوطنية للساحل! ونفس الأمر بالنسبة للمحافظة الوطنية للساحل التي تشترط مجلس توجيه يجمع ممثلي عدد من الدوائر الحكومية، ولكن لا تضم ممثلا عن المجلس الأعلى للبحر رغم أنه أنشئ قبل المحافظة الوطنية الساحل !

4- التقاطع العشوائي وغير المنسق ما بين القطاعات والهيئات:

تعد تعددية وتنوع أصحاب المصلحة في المنطقة الساحلية الجزائرية عوامل تجعل من الصعب ضبط المسؤوليات عن نقص الفعالية التنموية في هذا الفضاء، وذلك في ظل توفر السياسات القطاعية والمخططات التنموية التي تنطلق كلها نظريا من دمج مبادئ الاستدامة. ورغم ذلك، تشارك مختلف الوزارات والإدارات المركزية كل حسب ما يهمها ويخصها في المنطقة الساحلية، وذلك بسبب عدم توضيح كيفيات التنسيق والتشارك المنصوص عليها في التشريع.

بل إننا نتساءل كيف نتحدث عن ضعف التنسيق والتشاور بين مختلف الهيئات العمومية ذات العلاقة إذا كانت السلطات حائرة أساسا في ضبط الجهاز الوزاري الذي تنسب إليه قطاع البيئة؟ !. ناهيك عن عدم منح الوزارة السلطة اللازمة التي تجعلها اليد العليا في اتخاذ القرار بخصوص المشروعات القطاعية ذات التأثير الأكبر على البيئة، وإذا كان من غير الممكن جعل البيئة في مرتبة أعلى من باقي الوزارات لماذا لا تتولى الحكومة مهمة الفصل والتحكيم مباشرة في مثل هذه القرارات بدلا من تركها مفتوحة تحت مسمى التنسيق والتشارك غير الواضح الكيفيات؟

بالإضافة إلى التفاعلات بين القرارات المتخذة على المستوى المركزي، تؤدي التقاطعات العشوائية والمتعددة المصالح بين الفاعلين على المستوى المحلي في بعض الحالات إلى آثار غير مرغوبة، لا سيما من حيث استدامة المنطقة الساحلية. ولتوضيح هذه النقطة، سنتناول حالة الأنشطة المتعلقة بموانئ الصيد: [1]

1- تخضع موانئ الصيد لإشراف وزارة النقل.

2- إدارتها المباشرة تقع تحت مسؤولية شركات إدارة الموانئ.

3- يتم استغلالها من قبل الصيادين.

4- سلطة مراقبتها تقع على عاتق خفر السواحل.

[1] Grimes samir**, biodiversité, habitats côtiers remarquables, pêche et aquaculture,** bilan et diagnostic, Phase 1, Rapport N°1 du Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Algérie, Juillet 2012, p :14

5- يتم التخطيط لها وإنجاز مشاريعها من قبل وزارة الأشغال العمومية.

6- يعتمد تثمينها على سياسات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.

7- إضافة إلى الفاعلين المباشرين المذكورين أعلاه، نجد جهات فاعلة أخرى أقل نفوذاً ولكن لديها مصالح متعلقة بموانئ الصيد مثل البلدية، الولاية، التجّار، والمواطنين.

كل هؤلاء الفاعلين المعنيين بتسيير واستغلال جزئية مصغرة فقط من أنشطة وموارد المنطقة الساحلية يوضح حجم التفاعلات الضخمة وحجم الصراعات المتعددة، التي بالتأكيد تتطلب توضيحا لمجالات التدخل وربما إعادة هيكلة لها، كما تقتضي بالضرورة مستويات عالية وواضحة من التنسيق والتشاور.

5- دور محدود للجماعات المحلية:

بشكل عام تتميز معالجة قضايا البيئة والساحل على الخصوص في الجزائر بالمركزية، رغم اختلاف الأقاليم الساحلية في خصائصها ومقوماتها التي تجعل من الجماعات المحلية الأدرى بأهم قضاياها واحتياجاتها. ومع ذلك، لا يعدو دور الجماعات المحلية في التشارك والتنسيق مع الدولة وتنفيذ القرارات المكزية غالبا. من جهة أخرى فإنه قبل توسيع صلاحيات الجماعات المحلية يجب بالضرورة توسيع إمكانياتها المالية والمادية وتزويدها بالكفاءات البشرية المتناسبة مع حجم الصلاحيات والملائمة لخصائص الإقليم الساحلي الذي تشرف عليه. إضافة إلى ضرورة توضيح كيفيات التدخل بدقة بحيث لا تلقى أية مشاكل أثناء تجسيده خاصة في ظل المسائل الحساسة التي ينتظر منها تأطيرها مثل تنظيم تعمير وشغل الأراضي الساحلية، وحماية الشواطئ من التدهور ووقايتها من التلوث.

الفرع الثاني:نموذج التحليل المؤسساتي والمنظماتي(Analyse Institutionnelle Et Organisationnelle)

يهتم أسلوب التحليل المؤسساتي التنظيمي بنمذجة السياسات في شكل علاقات بين المنظمات. ولفهم رؤية هذا النهج يجب أن نوضح أن المقصود بالمنظمات حسبه هي الجهات الفاعلة أو مجموعات الجهات الفاعلة (العامة أو الخاصة)، في حين تخضع العلاقات بين هذه المنظمات إلى القواعد التي وضعتها المؤسسات –التي نعني بها مؤسسات الدولة والمؤسسات التشريعية– سواء القواعد الرسمية (أمثلة: الاتفاقيات الدولية، القوانين ...)، أو أقل رسمية (الاتفاقيات بين الوزارات، العقود..الخ).[1]

يستخدم التحليل المؤسساتي والمنظماتي عادة لتحليل سياسات التنمية. ويجب تكييفه لتطبيقه على المنطقة الساحلية نظرا لكون المؤسسات والمنظمات المعنية ذات خصوصية، إضافة إلى تعدد مستويات التفاعل (جغرافية (برية وبحرية)، مركزية ومحلية، قطاعية..الخ).

ويقوم التحليل المؤسساتي المنظماتي على ضرورة تعاون المنظمات مع بعضها البعض اتباعا للقواعد التي وضعتها المؤسسات التنفيذية والتشريعية للسعي وراء تحقيق الأهداف المشتركة، ويشكل مجموع هذه التفاعلات سياسة كلية متكاملة. وتسمح هذه العملية بفهم الهياكل والمؤسسات وطرق وكيفيات تفاعلها، من

[1]Projet Politique maritime intégrée pour la Méditerranée (IMP-MED), **Analyse institutionnelle et organisationnelle**, Projet de transport régional EuroMed,2011 :
http://51.255.195.60/En/image.php?id=65 (02/06/2016, 21.00 تاريخ ووقت الاطلاع)

أجل تقييم أدائها حسب الأهداف المحددة، بغية تعديلها وإعادة تنظيم نشاطها، وتحديد المشاريع اللازمة لذلك. كما تهدف هذه العملية إلى تقدير مستوى التكامل بين السياسات وإجراءات اتخاذ القرار المتعلقة بالمناطق الساحلية لتحديد نقاط القوة والضعف فيها بغية الوصول لتكامل أفضل.[1]

ويعد تنفيذ هذا التحليل في المنطقة الساحلية مسألة معقدة جدا نظرا لتعدد الأطراف والتفاعلات، وبالتالي فهي عمليا صعبة التطبيق. ولذلك فإن التجارب السابقة لتنفيذ عملية التحليل في المناطق الساحلية محدودة، منها تجربة مشروع النقل الإقليمي الأورو–متوسطي المتعلقة بتحليل السياسة البحرية المتكاملة للبحر المتوسط (IMP-MED) التي سمحت بتطوير استخدام هذا المنهج في المناطق الساحلية والبحرية. *

واعتمادا على هذا المرجع قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بتنفيذ تحليل مؤسساتي منظماتي للمناطق الساحلية الجزائرية، وتلتقي نتائج هذا التحليل مع النتائج التي توصلنا إليها في العناصر السابقة. ولذلك، ارتأينا تضمينه تدعيما للملاحظات والاستنتاجات المتوصل إليها، وتبيانا لاهتمام السلطات الجزائرية باتباع طرق منهجية علمية في محاولة معالجة قضية التنمية المستدامة للمناطق الساحلية. وتتمثل أهم مخرجات التحليل المؤسساتي التنظيمي على الصعيدين الدولي والوطني في النتائج التالية:[2]

1– على المستوى الدولي:

- صادقت الجزائر ونفذت معظم الاتفاقات الدولية والإقليمية وبروتوكولاتها الرئيسية.
- تمتلك تمثيلا دائما في الاتفاقيات الرئيسية ومشاركة جيدة في اللجان التقنية العلمية (مثل اتفاقية برشلونة).
- الجزائر عضو في الاتحاد من أجل المغرب العربي (UMA)، والذي يمكن أن يسهم في تطوير التعاون الإقليمي حول القضايا الساحلية والبحرية، على الرغم من تردد الأطراف المشتركة.
- تعمل على إنشاء مرصد البحر المتوسط للتنمية المستدامة (في ولاية وهران).

2– على المستوى الوطني:

أ– من ناحية التنظيم :

–الجزائر دولة مركزية: أغلب القضايا الساحلية تتم معالجتها حصرا من قبل مؤسسات الدولة.

– عدم وجود لجنة برلمانية مخصصة للقضايا الساحلية والبحرية.

–التنظيم العام نسبيا مؤطر ومنظم، ولكن التحركات على المستوى المحلي تأخذ طابعا قطاعيا.

– لا وجود لتنفيذ واقعي للامركزية الحقيقية (التنسيق المحلي على مستوى الولايات من قبل السلطات المحلية يخضع مباشرة لسيطرة السلطة المركزية).

---

[1] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02**, **op-cit,** p :233.

[*] EuroMed Regional Transport Project Integrated Maritime Policy for the Mediterranean مشروع متوسطي يقدم المساعدة التقنية على المستويات الاقليمية والوطنية لتغطية القطاعات البحرية والساحلية: النقل البحري، سياحة، الأمن البحري. http://51.255.195.60//En/imp–med_9_page

[2] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02**, **op-cit,** p,p :234, 235.

ب-من حيث آليات الحوكمة:

-لا يوجد تنسيق حقيقي داخل الدولة والإدارات الوطنية حول الشؤون البحرية والساحلية: فالمجلس الأعلى للبحر لا يزال غير نشط، مع أن دوره أن يكون هيكل التنسيق القوي بين المؤسسات في القرارات التقاطعية.

- لا مشاورات رسمية أو غير رسمية للأطراف غير الحكومية في صياغة السياسات الساحلية.

- بعض القطاعات مثل الطاقة محتكرة مركزيا ومغلقة على الحوكمة والتنسيق بين القطاعات، وبالتالي فإن العمل على الانفتاح على الحوار والتشاور ضروري في هذا الصدد.

جـ- من حيث السياسات:

- اهتمام ملحوظ بتطوير سياسات القطاعات التقليدية فقط مثل (النقل، الصيد البحري، والبيئة، السياحة..الخ)، في كثير من الأحيان من خلال أساليب مكانية قطاعية محدودة، مع تأخر في الاهتمام بالتنسيق القطاعي والمؤسساتي أدى إلى تفاقم الآثار السلبية.

- لا توجد رؤية واضحة حول سياسة البحوث في المناطق الساحلية والبحرية ولكن العمل على تطوريها قائم.

المبحث الثاني: تحليل التنظيم التشريعي الجزائري ومساهمة مختلف الأطراف ذات العلاقة في المناطق الساحلية الجزائرية

بعد أن تعرفنا في المبحث الأول على أهم الهيئات والأطراف الفاعلة في المنطقة الساحلية، وأهم السياسات والمخططات التي تنظم عملها؛ سيتم في هذا العنصر تحليل مختلف التشريعات ذات الصلة بقضايا الساحل، إضافة إلى تحليل أدوار الأطراف الفاعلة الأخرى (جمعيات، خبراء، مجتمعات محلية، مؤسسات اقتصادية).

المطلب الأول:تحليل النظام التشريعي ذي الصلة بالساحل

الفرع الأول: تطور النظام التشريعي ذي الصلة بالساحل

اتسم تطور النظام التشريعي والتنظيمي المتعلق بالنظام البيئ البحري والساحلي في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين: مرحلة قبل سنة 2000، التي تميزت بفقدان مفهوم واضح للسواحل، وبالاهتمام بالاعتبارات البحرية العامة وإهمال الساحلية؛ ومرحلة ما بعد سنة 2000 عندما تم الاعتراف بهذا هذا الفضاء وظهوره بشكل واضح في التشريعات الوطنية.

1-المرحلة الأولى: منذ الاستقلال وإلى غاية ما قبل سنة 2000

غداة الاستقلال توجه اهتمام الجزائر (على غرار الاهتمام الدولي الشائع في ذلك الوقت) إلى البيئة البحرية البحتة، دون التطرق إلى البيئة البرية المحاذية للساحل. ونتيجة لذلك، بادرت الجزائر إلى المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية الرامية إلى حماية البحر من التلوث، وحماية المجال البحري وأوساطه الطبيعية (أهمها اتفاقية حماية البحر المتوسط برشلونة 1976 التي تم التطرق إليها في الفصل الأول). تلاها صدور أول قانون يتعلق بحماية البيئة وهو القانون 83-03، والذي تطرق بصفة عرضية للمياه الساحلية

والأضـرار اللاحقة بالبحر (مطلقا عليه لفظ الساحل) نتيجة الحوادث بالمياه الاقليمية من خلال المواد 43،46،56،51 منه.[1] وجسد المشرع الجزائري في تلك الفترة نمط الحماية المجالية السائد في تلك الفترة بحيث تم سن تشريعات متفرقة تتطرق إلى مشكل التلوث البحري فقط ومن زوايا مختلفة تعالج كل منها الموضوع من وجهة نظر قطاعية أحادية.[2]

ومع بداية وعي المجتمع الدولي بكيان المناطق الساحلية بشقيها البري والبحري، بدأ إدراك الجزائر لهذا الموضوع يتجلى في أحكام القوانين الصادرة، وخاصة قانون التهيئة العمرانية 87-03 الذي اعتبر الساحل لأول مرة منطقة الربط بين البحر والبر؛ والذي اهتم في المادة 14 منه،[3] بشروط تعمير المناطق الساحلية وشغلها، وتأطير النشاطات الاقتصادية ضمنه لاسيما نشاطات الصيد البحري.

تلاه القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الذي يعد أول قانون تناول مفهوم الساحل بوضوح في القسم الأول من الفصل الرابع منه المتعلق بالأحكام الخاصة المطبقة على بعض الأجزاء من التراب الوطني.[4] حيث سطر بوضوح قواعد وكيفيات استغلال الأراضي الساحلية، التي اعتبرها جزء من الأقاليم الهشة التي تخضع لأحكام خاصة في مجال التعمير بهدف حمايتها والسيطرة على التعمير المكثف له.

وباختصار تميزت النصوص القانونية في هذه المرحلة بالعمومية والتركيز على الجانب البحري، ولم تتعلق بالساحل ككيان موحد بشكل خاص؛ لذلك اتسمت مبادرات حمايته بالتشتت والتبعثر، وعدم التنظيم والأحادية القطاعية، مما أضعف نجاعتها وفعاليتها، وأدى إلى تفاقم مشاكل هذا الفضاء الهش خلال عقود طويلة من الزمن، استمرت انعكاساتها إلى الوقت الحاضر، ما جعل من الصعب معالجتها وتداركها.

2- المرحلة الثانية بعد سنة 2000:

أ- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة:

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، جاء القانون 01-20 ليحدّد التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وذلك لضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي. [5]

وبادر القانون رقم 01-20، إلى إبراز إقليم الساحل كجزء متميز من التراب الوطني، يحتاج إلى الحماية والتثمين وتنظيم كيفيات تنظيم النشاطات داخله. حيث ورد في المادة 13 منه ":يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كيفيات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية والجرف القاري وحمايتها وتثمينها والمرتبطة باحترام شروط تمدن المناطق الساحلية وشغلها، تنمية أنشطة الصيد البحري والأنشطة الأخرى،

---

[1] المواد46،43،51،56، **القانون رقم 83-03 مؤرخ في 5 فبراير 1983 يتعلق بحماية البيئة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة العشرون، العدد 6، الصادرة بتاريخ 22 ربيع الثاني عام 1403هـ الموافق لـ5 فبراير 1983.

[2] بن صالح محمد الحاج عيسي، **مرجع سبق ذكرة**، ص:24.

[3] المادة 14، **قانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 يناير 1987**، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الرابعة والعشرون، العدد 05، الصادرة بتاريخ 26 جمادى الأولى عام 1407هـ الموافق لـ27 يناير 1987.

[4] **قانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير، مرجع سبق ذكره.**

[5] المادة 04، **القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره.**

حماية المناطق الساحلية والجرف القاري ومياه البحر من أخطار التلوث، حماية المناطق الرطبة، حماية التراث الأثري المائي".[1] كما خصص القانون 01-20 المواد التالية لموضوع الساحل:

1- المادة 04: تنص على أن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة تهدف إلى تخفيف الضغوط السكانية والعمرانية على الساحل، وحماية الفضاءات والمجموعات الهشة بيئيا وتثمينها.

2- المادة 07: تحدد المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل (SDAL) كأداة من أدوات تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) في السواحل.

3- المادة 22: تنص على إنشاء مخطط توجيهي لتنمية الصيد والموارد الصيدية.

4- المادة 44: تؤكد أن المناطق الساحلية هي موضوع مخطط توجيهي(SDAL)، يعد مستقبلا بناء على توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

ورغم الاهتمام الملحوظ بالمنطقة الساحلية في هذا القانون، إلا أن هذا الاهتمام يظل قاصرا جدا مقارنة بمكانة ووزن هذه المناطق، ناهيك عن أن الأدوات المخصصة للساحل عُلّقت على المستقبل المفتوح مثل المخططات التوجيهية الساحلية، ولذلك كان لزاما التحرك لبلورة نص تشريعي موجه خصيصا للساحل.

ب-القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه:

تطرقنا في المبحث الأول من الفصل السابق إلى القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمنيه، الذي جاء بعد محاولات متفرقة للاهتمام بشكل عرضي بموضوع الساحل، ليكون أول قانون يعنى بشكل بحت بمواضيع الساحل. وذلك من خلال إدراج أنشطة التنمية الساحلية المستدامة ضمن النهج الوطني لتهيئة الإقليم والبيئة، وضرورة التنسيق بين الفاعلين من أجل ذلك؛ فضلا عن تكريس العمل على توجيه توسع ونمو المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل، وتشجيع تحويل المنشآت الصناعية القائمة التي يعد نشاطها مضرا بالبيئة الساحلية إلى مواقع ملائمة.

غير أننا سنحاول في هذا العنصر إلقاء الضوء على بعض نقائص هذا القانون:

- رغم محاولة هذا القانون ضبط بعض المصطلحات، إلا أن التعريفات الواردة في الجزء الأول منه لا تزال في مجملها غامضة إلى حد كبير. ويشير هنوني نصر الدين في كتابه: " الحماية الراشدة للساحل في القانون الجزائري" أن كلا المنطقتين البرية والبحرية غير محدد بدقة في هذا القانون، لكون نقطة التقاء المياه البحرية باليابسة «l'interface» ليست في نفس المتوى على طول الساحل بفعل التضاريس، لذلك فإن قياس حدوده بالمعايير الفزيائية بريا أو بحريا يتميز بعدم الدقة، وتعترضه صعوبات حقيقية مما ينعكس على وسائل وآليات حماية الساحل.[2]
- نشر القانون رقم 02-02 بعد القانون البحري (1998)، غير أنه لا يذكر هذا الأخير في أحكامه نهائيا. علاوة على ذلك، لم يقم بضبط مصطلحات مهمة مثل "المياه البحرية"، "البحر الإقليمي".[3]

---

[1] المادة 13، **نفس القانون السابق**.

[2] هنوني نصر الدين، **الحماية الراشدة للساحل في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص:21.

[3] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02**, **op-cit,** p :18.

- تحتوي مواد هذا القانون في أحيان كثيرة على أحكام عامة جدا ذات صياغة غير دقيقة، مثل المادة 19 التي تنص على منح سلطة تقديرية واسعة للسلطات الإدارية المختلفة المعنية، وفي الوقت نفسه تترك الباب مفتوحا لتفسيرات متضاربة يمكن أن تؤدي إلى صراعات جديدة، وتضعف من مبادرات التنسيق.
- يفتقد هذا القانون إلى دمج بُعد حماية البيئة ضمن سياق التنمية المستدامة، حيث فصلت أحكامه بين المبدأين؛ رغم أن السنة الموالية شهدت صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مما يوحي باستقلالية إعداد هذه القوانين وإهمال تكامل أحكامها.

جـ- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/20 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

سعى القانون 03-10 إلى ضبط أطر حماية البيئة ككل في ظل مبادئ التنمية المستدامة، حيث تركزت أهم أهدافه حسب المادة الثالثة منه في: [1] "تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة، ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيش سليم، الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، إصلاح الأوساط المتضررة، ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء، تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة".

ورغم أن هذا القانون يخص كل أنواع البيئات بمختلف مكوناتها، وتنطبق أهدافه ومبادئه وعمومياته على كل البيئات، إلا أن هذا القانون لم يتناول موضوع الساحل بشكل خاص حتى أنه لم يذكر لا مصطلح "الساحل" ولا حتى "المناطق الساحلية"، كما لم يشر إلى القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، رغم صدور القانون 02-02 قبله بسنة؛ ورغم أنه تطبيقا لما جاء في الفصل الأول من القانون 02-02، كل نشاط أو عمل على الساحل أوفي المناطق الساحلية يجب أن يحترم ويستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وحماية البيئة التي جاء القانون 03-10 خصيصا لتفصيلها وتوضيحها.

ويقتصر القانون 03-10 على بعض المواد الموجهة لحماية البحر في الفرع الثاني (المواد من 52 إلى 58) من الفصل الثالث منه المخصص لحماية المياه والأوساط المائية، والتي تنحصر في نقطتين هما: منع كل أشكال غمر وترميد النفايات الضارة في أعماق البحر، وحوادث التلوث البحري الناتجة عن انسكاب النفط أو المواد الملوثة.

د- قوانين أخرى ذات الصلة:

نلخص في الجدول الموالي مجموعة من أهم القوانين التي تهم المناطق الساحلية، سواء بشكل عام، أو تشير إليها بشكل صريح في بعض أحكامها:

[1] **المادة 03، القانون** *03-10* **المؤرخ في 2003/07/20:** *المتعلق بحماية البيئة* **في إطار** *التنمية المستدامة*، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الأربعون، العدد43، الصادرة بتاريخ 20 جمادى الأولى عام 1424هـ الوافق لـ20 جويلية 2003.

جدول رقم (18): أهم القوانين ذات الصلة بالمناطق الساحلية

القطاع	القوانين	إسقاط المحتوى العام على الساحل
إدارة الموارد المائية	– قانون رقم 05-12 مؤرخ في 04 أوت 2005 يتعلق بالمياه. – قانون رقم 08-03 مؤرّخ في 23 يناير 2008 يعدل ويتمم القانون رقم 05-12.	لم يخصص أحكاما معينة للساحل، ولكنها تصب في صالح الساحل وجميع المناطق: – يكرس حق الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع. – يحدد المبادئ المعتمدة لاستخدام والإدارة والمستدامة للمياه، واستغلال المياه الجوفية. – القضاء على الآثار السلبية للصرف الصحي والملوثات السائلة.
الصيد البحري	–قانون رقم 01-11 مؤرخ في 3يوليو 2011 يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات	–خصص لتسيير وتنمية وتنظيم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بطريقة مستدامة، وتوضيح العقوبات المتعلقة بمخالفته.
المناطق المحمية والتنوع البيولوجي	–القانون رقم 11-02 المؤرخ في 2011/02/17: المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.	–يهدف إلى تصنيف المجالات المحمية البرية أو البحرية أو الساحلية وتحديد كيفيات تسييرها وحمايتها في إطار التنمية المستدامة وفقا للمبادئ التشريعية المعمول بها في مجال حماية البيئة.
إدارة النفايات والتحكم فيها والتخلص منها	– قانون رقم 01-19 ممضي في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.	– لم يتطرق إلى المشاكل التي تثيرها النفايات في المناطق الساحلية، لكن أحكامه العامة واجبة التطبيق في كل المناطق وخاصة المتعلقة منها في المعالجة السليمة بيئيا للنفايات، نظرا لمستويات التلوث العالية التي تعاني منها المناطق الساحلية.
	مراسيم تنفيذية مكملة تحكم مختلف أنواع النفايات (المنزلية، التغليف، النفايات الخطرة، النفايات الطبية..الخ)	–تحدد المبادئ الأساسية التي تؤدي إلى الإدارة المتكاملة للنفايات، والمسائل الكفيلة بالتقليل من الآثار السلبية للنفايات بمختلف أنواعها.
الأخطار الكبرى	قانون رقم 04-20 مؤرخ في25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة	– صنف هذا القانون التلوث بأنواعه على أنه خطر رئيسي كبير. –خصص لمنع ومكافحة التلوث العرضي في البحر نظاما وطنيا بمكوناته القانونية والمؤسسية أطلق عليه نظام "**تل بحر**".
	مرسوم تنفيذي رقم 14-264 مؤرخ في 22 سبتمبر 2014يتعلق بتنظيم مكافحة التلوثات البحرية وإحداث مخططات استعجالية لذلك.	– نصب المرسوم التنفيذي لجانا تل بحر لتنظيم مكافحة التلوث (ولائية، جهوية، وطنية) تسهر على إعداد مخططات تل بحر وتنفيذها.
حماية التراث الثقافي	–القانون رقم 98-04 المؤرخ في 1998/06/15، يتعلق بحماية التراث الثقافي	–خصص القانون98-04 بشكل عام لتنظيم حماية التراث الثقافي، يطبق بالتوازي مع قانون الساحل الذي اعتبر " المناظر الثقافية أو التاريخية" كمجموعة من المعايير الواجب مراعاتها، والمواقع ذات القيمة الثقافية والتاريخية كجزء من المناطق المحمية في الساحل.
السياحة	–القانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17: المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.	–يسعى إلى خلق محيط سياحي ملائم ومحفز للمساهمة في الجذب السياحي والحفاظ على البيئة، وتحسين المعيشة وتعزيز الإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية. –يخضع تطوير الأنشطة السياحية لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والإمكانات الثقافية والتاريخية، وهذا للحفاظ على أصالة هذه المنتجات وضمان تنافسيتها واستدامتها. –حتمية دمج ترويج السياحة في السياسات القطاعية للإدارات العامة للدولة والسلطات المحلية في إطار اختصاصات كل منها.
	–القانون رقم 03-02 المؤرخ في 2003/02/17 يحدد قواعد الاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ	–ركز على حماية وتثمين الشواطئ وتنميتها بشكل منسجم ومتوازن وتوفير شروط النظافة، والصحة والأمن وحماية البيئة، والتسلية والترفيه بما لا يتسبب في إتلافها أو تلويثها.
	–القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17: المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية	–يهدف إلى تحديد كيفيات ترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية من خلال الاستعمال العقلاني للفضاءات والموارد السياحية بشكل مستدام، ومحاربة الشغل اللامشروع والتوسع العمراني غير المرخص. وأشار إلى تنفيذ كل ذلك ضمن مضمون قانون الساحل
التهيئة العمرانية	قانون رقم 08-15 المؤرخ في 1 ديسمبر 2008، يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها	–القضاء على التعمير الفوضوي وتسوية البناءات غير المكتملة. – يشير إلى كون البناءات الموجودة بالمناطق الساحلية والهشة والسياحية الممنوعة من التعمير وفقا للقوانين السابقة (02-03/02-03/10-01)غير قابلة أصلا للمطابقة، ويهدم كل بناء عليها، إضافة إلى ضرورة تسوية باقي البنايات بمحاذاة هذه المناطق.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نصوص مختلف القوانين المذكورة

الفرع الثاني: ملاحظات وتحليل مبسط للقوانين السابقة ذات الصلة بالساحل

تعد عملية إدارة المناطق الساحلية من الناحية القانونية مسألة ذات بعد أفقي كونها تتعلق بوزارات مختلفة، وذات بعد عمودي لأنها تمس المؤسسات الحكومة المركزية والإدارات المحلية على حد سواء. ولذلك نجد أن النصوص القانونية المتعلقة به متشعبة ومتنوعة؛ وفيما يلي بعض الملاحظات والانتقادات حولها:

1- تأخر الاعتراف بالمنطقة الساحلية ككيان متميز في التشريعات الجزائرية:

وذلك إلى غاية صدور القانون 02-02، أي بعد 40 سنة من الاستقلال، حدث فيها ما حدث من تجاوزات وانعكاسات سلبية مختلفة ومتصاعدة، يصعب تداركها ومعالجتها.

2- تأخر المراسيم التنفيذية المتعلقة بتنفيذ القانون 02-02 في الصدور:

حيث صدر منها 8 مراسيم كان آخرها سنة 2010 (تم ذكرها في المبحث الأول من الفصل الثالث)، ولا تزال أربعة مراسيم أخرى لم تصدر إلى حد اللحظة تتعلق بالمواضيع التالية: شروط وأساليب البناء واستخدام الأراضي المنصوص عليها في المادة 14؛ شروط وإجراءات نقل المنشآت الصناعية المنصوص عليها في المادة 15؛ تنفيذ القواعد المتعلقة بأي شغل للمناطق الطبيعية المتاخمة للشواطئ المنصوص عليها في المادة 17؛ إجراءات تحديد مخططات الاستجابة للطوارئ ومحتواها وإجراءاتها والتنسيق المنصوص عليه في المادة 33. وهي مواضيع عاجلة كان من المفروض أن تحظى مراسيمها بالسرعة في الصدور، مما جعل بعض محتويات القانون 02-02 أشبه بحبر على ورق، نظرا لعدم وجود مراسيم توضح كيفيات تنفيذ أحكامه وتفرضها. ونتيجة لذلك، لا نستغرب استمرار التعمير العشوائي وغير القانوني في المناطق الساحلية المتميزة، إضافة إلى استمرار الصناعات الملوثة والمضرة بالتوطن على السواحل، ناهيك عن ضعف آليات التنسيق طالما لم يوجد ما يفرضها، زيادة على ما انجر عن كل ما سبق من انعكاسات سلبية وتدهور وتلوث..الخ.

3- قصور القانون 02-02 والحاجة إلى تعديله وتكييفه مع المعطيات والمتطلبات الحديثة:

يلاحظ على هذا القانون الكثير من الثغرات، أهمها غموض العديد من مصطلحاته التي يصعب على الأطراف ذات المصلحة فهمها وضبطها، وتميز بعض أحكامه بالعمومية وعدم التحديد، وقصوره عن مجاراة المعايير والأحكام الدولية الحديثة. إضافة إلى عدم توضيح هذا القانون لكيفيات التنسيق بين الأطراف والأنشطة في المناطق الساحلية، وعدم وضع آليات ومؤسسات محددة تمتلك السلطة للتحكيم والاختيار واتخاذ القرار، رغم أن أحكامه تنص على ضرورة الاستغلال المستدام والتنسيق بين الأنشطة المختلفة.

4- تشريعات مجزأة وضعتها السلطات الوزارية كل على حدى:

باستثناء قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وضعت القوانين الأخرى وفقا لموضوعات جزئية (مثل البيئة، الساحل، العمران... الخ)، وليس من حيث التوجهات أو المشاريع الكلية العامة. فحتى لو تم تمرير هذه القوانين على البرلمان وإعطاءها بعدا وطنيا، فقد بلورت في إطار رؤية قطاعية (من قبل وزارة معينة). بحيث لم تراعي التقاطعات مع باقي المجالات، واقتصرت على رؤية أحادية محدودة قائمة على المصلحة الذاتية فقط.

5- كثرة النصوص القانونية وعدم وجود إطار تشريعي موحد ومحدد:

إن كثرة النصوص التي تم تناولها في العناصر السابقة (إضافة إلى التي لم يتم تناولها)، يؤكد وجود ترسانة قانونية كمية تتزايد وتعدل عدة مرات؛ الأمر الذي أدى إلى تطبيق كم هائل من النصوص القانونية المتقاطعة في نفس الوقت على نفس الفضاء، ذات مصطلحات ومفاهيم غامضة ورؤى وتوجهات متفاوتة.

ما نتج عنه، عرقلة التطبيق المنسق لأحكام القوانين المختلفة، إضافة إلى فتح المجال للتنازع بين مختلف المؤسسات والنشاطات في المنطقة الساحلية التي قد تؤدي إلى التنصل من المسؤولية وإلقاءها بين القطاعات على بعضها البعض، أو إلى التدخل الكلي المتراكم وغير المنسق لهذه المؤسسات نفسها.

6- غموض وصعوبة تطبيق القوانين المختلفة:

بسبب ضعف الرقابة وتأخر صدور المراسيم التنفيذية والتنظيمية، تعاني عديد القوانين في الجزائر من محدودية التطبيق على أرض الواقع، وعدم الجدية في تطبيق الجزاءات المترتبة عن الإخلال بأحكامها، ناهيك عن صعوبة تجسيد بعض الأحكام التي صيغت بمنأى عن الواقع وتحت معطيات قديمة بسبب الفجوة بين إعداد القوانين وتنفيذها. وفي هذا السياق، ظلت أحكام القانون رقم 08-15 المتعلق بقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها صعبة للتطبيق سواء على السلطات أو الأفراد، وتستمر آجال المطابة عاما بعد عام، ما نتج عنه استمرار البناء غير القانوني على المساحات الساحلية المحمية والممنوعة.

من جهة أخرى فإن تطبيق مبادئ الاستدامة المنصوص عليها في القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ظل صعبا جدا في ظل عدم وجود حتمية للقيام بالتقييم البيئي لمناطق التوسع والمواقع السياحية لتحديد قدرة احتمالها وصلاحيتها للمشروعات السياحية. كما لم يحدد ذات القانون ميكانيزمات دمج الجماعات المحلية، والمجتمعات المحلية عند اختيار المشاريع السياحية ضمن مقاربة تشاركية، إضافة إلى عدم ضبط الهيئات التي توكل إليها مهمة التحكيم في حالة وجود صراعات استعمال مع الأنشطة الأخرى، وهو ما نتج عنه تراجع للعقار السياحي في مناطق ومواقع التوسع، واحتلاله من طرف أنشطة أخرى، إضافة إلى استمرار الممارسات غير المستدامة للأنشطة السياحية في المناطق الساحلية وما تسببت فيه من أضرار.

- ❖ في نهاية هذا التحليل نخلص إلى أن الساحل الجزائري لا تعوزه النصوص التشريعية بقدر ما يحتاج إلى استحداث وتعديل وتكييف هذه النصوص. فضعف هذه النصوص القانونية، وتقادمها زمنيا، وغموضها وصعوبة تنفيذها على أرض الواقع، وكثرتها، وتضارب توجهاتها وكثرة تقاطع صلاحياتها؛ يعد أحد الأسباب الرئيسية فيما وصلت إليه وضعية الساحل من تدهور وتراجع. فبدلا من توفير المناخ الملائم للتسيير والتنمية المستدامة لإقليم الساحل، ساهم التطبيق المحدود لهذه القوانين في عدم كبح الآثار السلبية الناجمة عن نشاطات القطاعات المختلفة، وفي زيادة صراعات الاستعمال بين هذه النشاطات. ولذلك فإن الحاجة إلى الإسراع في إصدار المراسيم التنفيذية والتنظيمية لهذه القوانين أمر في غاية الاستعجال، إضافة إلى ضرورة تحيين وتعديل وتقييم نجاعة بعض هذه القوانين وتصحيح ثغراتها؛ وخاصة تعديل القانون 02-02 المتعلق بحماية وتثمين الساحل باعتباره التشريع الرئيسي الذي توكل إليه

مهمة التنسيق بين النشاطات الساحلية المختلفة وضبط نقاط التقاطع بينها مع ترك مساحة خاصة للقوانين الأخرى، بحيث توضح فيه بشكل أكبر آليات التنفيذ، وآليات التحكيم والتنسيق بين النشاطات القطاعية المختلفة، ويرفع الغموض عن مصطلحاته، والعمومية في أحكامه، وتكييفه مع المعايير الدولية، والمعطيات المحلية الآنية، من خلال إشراك المجتمعات المحلية ومختلف الأطراف ذات العلاقة عند إعداده.

المطلب الثاني: تحليل مشاركة المجتمع المحلي والمدني والفاعلين التنمويين في قضايا الساحل الجزائري

لا يمكن الاعتماد على تخطيط القضايا التنموية للمنطقة الساحلية مركزيا دون النزول إلى المستوى المحلي. فالمجتمعات المحلية التي تعيش ضمن هذه الأقاليم المتنوعة الخصائص وتمارس فيها نشاطها طيلة حياتها، ذات احتكاك مباشر بها ودراية أكبر بقضاياها. وبالتالي فهي تلعب دورا هاما في تطويرها وتنميتها سواء بشكل غير منظم (فردي)، أو بشكل منظم عن طريق ممثلي المجتمع المدني (الجمعيات) التي تعد صوت المجتمع في مواجهة السلطات، إضافة إلى الدور المحوري للخبراء والباحثين الذين يساهمون بأبحاثهم وخبراتهم في دراسة ومعالجة قضايا هذه المناطق وفقا لأساليب وحقائق علمية، كما لا ننسى المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر من أهم مستغلي موارد هذه المناطق، ومن أكبر المؤثرين عليها سلبا وإيجابا.

الفرع الأول: مساهمة المجتمع المحلي (الجمهور) في قضايا المنطقة الساحلية

تعيش المجتمعات المحلية الساحلية ضمن المناطق الساحلية وتمارس فيها أنشطتها، وبالتالي فهي أول متأثر بقضاياها الإيجابية والسلبية، والأدرى بمواردها وخصائصها وأهم تحدياتها. وتعتبر مشاركة الجمهور تجسيدا للديمقراطية التشاركية التي تفرض فتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في إدارة الشؤون العامة واتخاذ القرارات، في حدود المجالات التي يتيحها لها التنظيم وبالكيفيات والإجراءات المقررة. ويكفل التشريع الجزائري للجماهير وأفراد المجتمعات مجموعة من الحقوق في هذا السياق منها: الحق في الإعلام، والحق في المشاركة.

1- الحق في الإعلام:

يتعين على الإدارة حسب أحكام المرسوم 88-131 المنظم للعلاقات ما بين الإدارة والمواطن إطلاع المواطنين على التنظيمات والتدابير التي تسطرها باستعمال وتطوير أي سند مباشر للنشر والإعلام، مع الالتزام بالرد على التظلمات والطلبات التي يوجهها المواطنون إليها.[1]

وفي ما يتعلق بالحق في الإعلام في مجال المعلومات الساحلية، فقد قرر التشريع (قانون02-02/ قانون 03-10) حق المواطنين في الحصول على المعلومات البيئية بشكل عام وعلى المعلومات حول وضعية الساحل وحالة شواطئه ومياه السباحة فيه، حيث كلف مجموعة من الهيئات بالاضطلاع بالأمر من بينها المحافظة الوطنية للساحل والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، كما تم توضيحه سابقا في مهام هاته الهيئتين. غير أن هذ الحق يبقى مرهونا بتفعيل أدوار الهيئات السابقة حتى تتمكن من القيام بمختلف

[1] المادتان 08 و40، **المرسوم 88-131 المؤرخ في 4 يوليو 1988 ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الخامسة والعشرون، العدد27، الصادرة بتاريخ 22 ذو القعدة 1403هـ الموافق لـ06 يوليو 1988.

المهام المنوطة بها، ومن بينها الإعلام ونشر التقارير. من جهة أخرى حث المشرع الجزائري الأشخاص الطبيعية والمعنوية التي بحوزتها معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية بتقديمها إلى السلطات المحلية أو المكلفة البيئية.[1]

إلا أن ما يؤخذ على المشرع حصره لنوعية المعلومات التي يساهم بها الفرد في المعلومات البيئية التي تأثر على الصحة العمومية فقط،[2] وكأن باقي المعلومات البيئية غير ذات أهمية، ففي الواقع لا توجد معلومة غير مهمة، وخاصة في ظل التراجع المتواصل في وضعية البيئة.

2- الحق في المشاركة:

بعد أن يُمكّن المجتمع المحلي من الحصول على المعلومات التي يكفلها له حق الإعلام حول أهم قضايا منطقته الساحلية، يتعين تمكينه من المشاركة في تخطيط وبرمجة مختلف المبادرات الهادفة إلى حمايتها وتنميتها. وأتاح المشرع الجزائري للشخص بعد تمكينه من الحق في الإعلام والحصول على المعلومة الفرصة لمناقشتها من خلال الحق في المشاركة بتقديم الرأي حولها، والموافقة أو الاعتراض عليها.

وتنص المادة الثالثة من قانون 03-10 على أنه: "من حق كل شخص المشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة". وتأخذ المشاركة بشكل عام شكل الاستشارة القبلية المفروضة كوسيلة لتمكين الأفراد والجمعيات من إبداء آرائهم حول المشروعات المخططة قبل تجسيدها. غير أن هذا الحق يقتصر عموما على المشاريع ذات الآثار السلبية على البيئة، أو برامج نزع الملكية أومخططات التهيئة والتعمير وشغل الأراضي، ومخططات التهيئة السياحية، ومخططات تسيير النفايات المنزلية وغيرها من المخططات، وتكون هذه المشاركة على شكل إبداء للآراء والاعتراضات وتدوينها في سجل مخصص لذلك في إطار ما يسمى بـ"**التحقيق العمومي**".*

وتبقى هذه الآلية قاصرة جدا في تحقيق مبدأ المشاركة الفعالة فمجرد تسجيل الملاحظات المجتمع المحلي ضمن سجل مكتوب لا يعني استيفاء شروط المشاركة، خاصة إذا علمنا أنه هذه الملاحظات تظل مجرد اقتراحات غير ملزمة عند اتخاذ القرار، ناهيك عن أنها توجه إلى موظف مسؤول عن التحقيق (محافظ التحقيق) الذي يتولى تقييمها وتنقيحها وتقديمها للسلطات. وعليه، فإن هذه الآلية في الواقع لا تتيح الاتصال المباشر بين المجتمعات المحلية والسلطات.

الفرع الثاني: مساهمة المجتمع المدني (الجمعيات) في قضايا الساحل

بادرت السلطات الجزائرية بإشراك الجمعيات المهتمة بالقضايا البيئية بشكل عام وقضايا الساحل بشكل خاص، سواء كان تدخلها في شكل وقائي أو علاجي. حيث كفلت لها النصوص القانونية المتعلقة بالساحل

---

[1] المادة 08، **القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره.**

[2] بن صالح محمد الحاج عيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص :147.

*التحقيق العمومي هو إجراء قبلي لبعض العمليات الإدارية، يجري بطريقة النشر والإعلان وذلك من خلال وضع إعلان بمقر الولاية والبلدية المعنيتين بالمشروع؛ والإعلان في يوميتين وطنيتين. يقوم به مندوبو الإدارة للحصول على وجهة نظر الأطراف المعنية والمعلومات الضرورية، كما يهدف إلى إعلام الجمهور والحصول على انطباعاتهم، وتلقي طلباتهم واقتراحاتهم الخاصة.

والبيئة والسياحة والتهيئة والتعمير هذا الحق، إذ تعتبر أن الجمعيات فاعل مهم داخل المجتمع سواء في نشاطاتها التوعوية والتحسيسية والتطوعية، أو في أعمالها التي تباشرها إما بمشاركة الإدارة والتنسيق معها.[1]

وتلعب الجمعيات الناشطة في مجال البيئة بشكل عام وبيئة المناطق الساحلية بشكل خاص، دورا محوريا مزدوجا يتعلق الأول بالمجتمع والثاني بالسلطات، ولذلك يجب أن تتوفر على أطر بشرية مكونة وكافية. فهي تتولى المساهمة في توعية المجتمعات بأهمية البيئة وضرورة حمايتها، وتوضيح منافعها، وغرس السلوكيات البيئية السليمة، والتحسيس بدور الفرد والمجتمع الرئيسي في حماية البيئة الساحلية، وتنمية المنطقة الساحلية باستدامة. ومن جهة أخرى تضطلع الجمعيات بنقل انشغالات وآراء المجتمعات المحلية إلى السلطات، وتقف على الحرص على محاربة التجاوزات ضد البيئة الساحلية سواء من طرف القطاع الخاص أو المشاريع ذات المنفعة العمومية التي تجلب تدهورا كبيرا للبيئة الساحلية؛ حيث يُحسب للمشرع الجزائري أنه سمح للجمعيات بـ:"رفع الدعاوي القضائية عن كل مساس بالبيئة"[2] في المجالات التي تنشط بها.

من بين الجمعيات الساحلية الفعالة نجد "الجمعية الإيكولوجية لولاية بومرداس" التي تعد من أوائل الجمعيات الناشطة في المجال البيئي الساحلي على المستوى الوطني. إذ أشرفت على العديد من حملات التحسيس، والكثير من النشاطات الميدانية الفعالة، على غرار مشروع تثبيت كثبان شاطئ "قورصو" التي كانت مهددة بالاندثار بسبب عوامل طبيعية وإنسانية، الذي أنجزته بدعم من صندوق الأمم المتحدة للتنمية[3].

كما تُعتبر جمعية "home" بولاية تيبازة من بين الجمعيات البيئية الناشطة في مجال حماية البيئة الساحلية، وهي تركز جهودها على تربية النشء ونشر الوعي البيئي في أوساطه. وفي هذا السياق، تشرف الجمعية على تطبيق مشروع "سفراء البحر" الموجه لتلاميذ المدارس في مختلف أطوارها الثلاثة بولاية تيبازة، وهو يهدف إلى تنمية الوعي وإثارة اهتمام التلاميذ بأهمية هذه البيئة الساحلية والمشاكل التي تعاني منها، وهي الدروس التي يتلقونها نظريا في المدارس وتطبيقيا ضمن خرجات ميدانية إلى مختلف الشواطئ.

وفي غرب الساحل، تُعتبر جمعية "بربروس" من أهم الجمعيات البيئية الناشطة في الميدان. وقد ارتبط اسمها لسنوات طويلة بمحمية "جزر حبيباس" بالنظر إلى الدور الكبير الذي لعبته في الحفاظ على الإرث البيئي الذي تزخر به هذه الجزيرة. كما حولت الجمعية اهتمامها مؤخرا نحو جزيرة "لابلان" التي لا تقل أهمية من حيث التنوع البيولوجي عن "جزر حبيباس"، حيث قامت بالعمل مع مصالح ولاية وهران على تصنيف هذه الجزيرة كمحمية بحرية بقرار ولائي، ولكنها ستكون مفتوحة للجمهور العريض خلافا لجزر حبيباس.

---

[1] وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2006-2007، ص: 140.

[2] المادة 36، **القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره.**

[3] **بيئة سليمة من أجل تنمية مستديمة ورفاه عمومي**، مقال منشور في جريدة المساء بتاريخ 30 أوت2017:
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/40775
(تاريخ ووقت الاطلاع: 14/10/30،2017ساو10د)

ورغم العدد الكبير لجمعيات تثمين وحفظ البيئة الناشطة على مستوى الولايات الساحلية، وأدوارها وتأثيرها الهام، إلا أنها لا تتمتع بقدرة حقيقية على تعبئة الرأي العام بسبب الدعم الضعيف لهذه الجمعيات من قبل السلطات العامة، وتهميش آرائها في كثير من الحالات، مثل ما حدث من وقوف الجمعيات البيئية الساحلية ضد اختراق مشروع الطريق السيار شرق–غرب للحظيرة الوطنية للقالة، ولم تثمر مساعيها في إبطال المشروع، وانحصر دورها في نشر مقالات في الإعلام للتنديد بذلك. وهو السبيل الوحيد الذي أصبحت تلجأ إليه الكثير من الجمعيات البيئية للتصدي للإساءات الصارخة في ظل تهميش آرائها.[1]

الفرع الثالث: مساهمة الفاعلين الاقتصاديين في قضايا الساحل

تناولنا في الفصل الثالث معظم مقومات قطاعات النشاط في المناطق الساحلية وكذا تأثيراتها السلبية، حيث عرفنا أن المنطقة الساحلية هي بؤرة تمركز عمراني واقتصادي جذابة ولا تكف عن التوسع. ونتيجة لتعدد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العامة والخاصة الناشطة بالإقليم الساحلي، تتعدد تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، الإيجابية والسلبية عليه.

فمعظم أصناف المؤسسات الصناعية تلقي مياه صرفها غالبًا في البحر مباشرة دون تصفية، أو بتصفية جزئية محدودة مشكوك في نجاعتها على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات البيئية في هذا الاتجاه. أضف إلى ذلك الانبعاثات الغازية الملوثة التي تنبعث منها وخاصة وحدات الصناعات البتروكيماوية المنتشرة أساسا حول قطبي أرزيو (وهران) وسكيكدة، رغم مساعي مؤسسة سوناطراك للمساهمة في مكافحة التلوث البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط وخارجها.

ونظرا للتأثيرات السلبية لهذه الصناعات فإن نشاطها في المناطق الساحلية يجب أن يخضع للمقاييس الدولية، وإلى ضرورة تطبيق التشريعات الرامية إلى ردع ومحاربة التلوث الناجم عنها باستخدام الأدوات المناسبة مثل: الضرائب ورخص التلويث والعقوبات..الخ، إضافة إلى سحب هذه الصناعات إلى أماكن أبعد من الساحل كلما أمكن. ولذلك فإن الفاعلين الصناعيين مدعوون للمشاركة أكثر ضمن السياسات التنموية للمنطقة الساحلية كشريك فعال وليس كعائق لمشاريع التنمية المستدامة.

ورغم كون القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات تضررا من فقدان العقار الفلاحي على حساب الأنشطة الأخرى، إلا أنه يساهم هو الآخر بنصيب كبير في التلوث وخاصة السائل منه بسبب المبيدات. من جهة أخرى فإن الفاعلين الفلاحيين الخواص إلى جانب العموميين مدعوون إلى المطالبة بقوة بحق قطاعهم في استغلال الأراضي الساحلية الخصبة، واستعادة ما أمكن من العقار الفلاحي، بشرط استغلاله باستدامة.

أما بالنسبة لأنشطة الصيد فتعتبر أكثر القطاعات اهتماما باستدامة المناطق الساحلية، نظرا لكونها أحد القطاعات الرئيسية المتضررة من آثار تدهوره، وذلك بسبب تراجع المخزون السمكي وفقدان الطاقات الصيدية. ولذلك غالبا ما تلعب دور الشريك الفعال في مبادرات حمايته، غير أنها مدعوة أكثر لمحاربة الصيد الجائر وغير القانوني، ومختلف الممارسات المضرة والملوثة وخاصة تلك المتعلقة بتربية المائيات.

[1] Malika Kacemi, **Protection et valorisation du littoral en Algérie : législation et instruments : Le cas des communes littorales d'Oran,** revue d'études caribéennes, n20, décembre 2011,p :55.

أما المؤسسات السياحية، فهي تلعب دورا ذا حدين. فهي من جهة، تعتبر أحد المسببات الرئيسية لتدهور المناطق الساحلية، خاصة وأن نشاطات السياحة الساحلية تتطلب القرب المباشر بالساحل. ومن جهة أخرى فإن وعي الفاعلين السياحيين بقضايا المناطق الساحلية يزداد يوما بعد يوم، ويتجلى ذلك في مشاركاتهم في المبادرات التي تخص قضايا الساحل. ولذلك فإنه من المنتظر من الفاعلين لعب دور رئيسي في عمليات الحوكمة والتسيير المستدام للمناطق الساحلية من خلال تقليل الآثار السلبية لقطاعهم والتشاور والتنسيق مع باقي الفاعلين ذوي المصلحة.

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات البحثية والأكاديمية في قضايا الساحل

إن عملية تنمية المناطق الساحلية وحمايتها ليست بالأمر العشوائي، فهي تتطلب مناهج دقيقة قائمة على أسس علمية صحيحة، وهو ما يتطلب إشراك الخبراء والباحثين بشكل ضروري في مختلف مراحلها. وللجامعات والمعاهد والمدارس المتخصصة دور هام في تقريب المناطق الساحلية من مجالات البحث المتنوعة، من خلال الخبرات التي تكونها في مختلف الشعب والتخصصات ذات الصلة.

وتتواجد على المستوى الوطني عدة مؤسسات جامعية ومخابر أبحاث مختلفة متخصصة في المجالات متنوعة التي تمس السواحل بشكل مباشر أو غير مباشر. على رأسها المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل (ENSSMAL) في الجزائر العاصمة، إضافة إلى المؤسسات البحثية التالية:

الجدول رقم (19): أهم المؤسسات البحثية المعنية بقضايا الساحل في الجزائر

المؤسسات البحثية	التسمية
المدارس العليا	– المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل (ENSSMAL) في الجزائر العاصمة. – المدرسة الوطنية العليا للعلوم الزراعية (الجزائر العاصمة). – المدرسة الوطنية العليا للتخطيط والإحصاء (الجزائر العاصمة). – المدرسة الوطنية العليا للهندسة المعمارية والعمران (الجزائر العاصمة). – المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالجزائر(الجزائر العاصمة).
المخابر	– مخبر علم المحيطات والأحياء البحرية التابع لجامعة العلوم والتقنيات هواري بومدين (العاصمة).
أقسام بالجامعات	– قسم البيولوجيا البحرية بجامعة عنابة. – قسم التلوث والمراقبة البحرية بجامعة السانية (وهران). – قسم علوم البحر والموارد الصيدية بجامعة مستغانم. – أقسام علوم البحر بمختلف باقي الجامعات.

المصدر: من إعداد الباحثة

ومن الضروري تثمين البحوث والخبرات الأكاديمية، والاستفادة منها على أرض الواقع، من خلال تقريب الجامعة الجزائرية من السلطات المحلية والمؤسسات الفاعلة. إضافة إلى ضرورة فتح مجال البحث غير الاختصاصات البيولوجية والجيولوجية والحمائية، إلى اختصاصات تهتم بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتنموية بشكل عام للأقاليم الساحلية.

الفرع الخامس: ملاحظات حول فاعلية مساهمة المجتمع المحلي والمدني في قضايا الساحل الجزائري

فيما يخص مساهمة الفاعلين التنمويين الاقتصاديين في قضايا الساحل فقد تم إدراجها في المبحث الأول من هذا الفصل، وزيادة على الملاحظات والتحليل المبسط الذي تضمنه كل عنصر من العناصر السابقة، نوجز الملاحظات الإجمالية التالية:

1- قصور الحق في الإعلام:

تحقق الحق في الإعلام يظل معلقا على شرط تفعيل الهيئات المنوطة به والمسؤولة عن توفير المعلومة الصحيحة بالدرجة الأولى، وخاصة المحافظة الوطنية للساحل. من جهة أخرى يتوجب فتح المجال للمجتمع المحلي للمساهمة بالمعلومات عن خبراته ومعرفته الثمينة في مختلف القضايا ذات الصلة بالساحل (البيئية- الاقتصادية- الثقافية..الخ) وليس مجرد الاقتصار على المعلومات ذات العلاقة بالصحة العامة.

2- محدودية حق المشاركة وضعف آلياته:

إن حق المشاركة حسب ما يكفله التشريع الجزائري يظل محدودا جدا، نظرا للآليات التي تحكمه. فطريقة الإعلان عن إجراء الاستشارة الذي يعلق بالبلدية أو الولاية تظل تقليدية جدا ولا تفي بالغرض، خاصة في ظل الفجوة الموجودة بين المواطن والإدارة وضعف الحس المدني وقلة الاهتمام بالقضايا الإدارية من طرف المواطن. إضافة إلى أن الاقتصار على تسجيل الملاحظات والآراء في سجل مكتوب، لا يعد مشاركة حقيقية للمجتمع، خاصة وأن هذه الملاحظات تنقح من طرف المحافظ المسؤول عن التحقيق أو الاستشارة العمومية، ومن ثم فإنها غير ملزمة للسلطة المتخذة للقرار. وبالتالي فلا يوجد تواصل مباشر بين المواطن والسلطة، ولا توضيح دقيق لوزن رأي المواطن عند اتخاذ القرار.

3- محدودية مشاركة الجمعيات في الهيئات التنظيمية الحالية:

في الواقع، إن مشاركة ممثلي المجتمع المدني ليست مدرجة بشكل فعال في هيئات صنع القرار في كل من المحافظة الوطنية للساحل، والمجلس الأعلى للبحر. إذ تقتصر مشاركة الجمعيات في المحافظة الوطنية للساحل على ممثلي جمعيتين لحماية البيئة الساحلية يتم اختيارهم من طرف الوزير المكلف بالبيئة حسب نص المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المتعلق بـ: تنظيم وتشغيل ومهام المحافظة الوطنية للساحل. أما على مستوى المجلس الأعلى للبحر فلا تضمين لمشاركة ممثلي المجتمع المحلي على الإطلاق. إن هذا التمثيل المحدود لمشاركة الجمعيات إضافة، إلى غموض أسس اختيار الجمعيات الممثلة، ناهيك عن حقيقة أهمية آراء هذه الجمعيات عند اتخاذ القرار، يحد من فعالية دورها.

المبحث الثالث: استخدام أسلوبي مؤشرات التنمية المستدامة وتحليل سووت (SWOT) لتحليل الإمكانيات التنموية المستدامة للمناطق الساحلية الجزائرية

بغرض الاستفادة من نتائج التحليلات المختلفة التي تم إجراؤها في العناصر السابقة وتثمينها بهدف تقييم مبادرات التنمية المستدامة للمنطقة الساحلية الجزائرية، سنقوم باستخدام أسلوب المؤشرات التي وضعها الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، إضافة إلى تحليل سووت (SWOT) لتبيان وتوضيح أهم نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات التي تواجهها.

المطلب الأول: تحليل الامكانيات التنموية الساحلية باستخدام أسلوب المؤشرات

الفرع الأول: تقديم أسلوب المؤشرات لتقييم الحالة التنموية للمنطقة الساحلية

استُخدم أسلوب المؤشرات من طرف مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي لرصد الإدارة الساحلية المستدامة بعد تفاقم التدهور العام للساحل، والتأكد من عدم كفاية ممارسات الإدارة والحوكمة بسبب المعلومات غير الكاملة وغير المناسبة في بعض الأحيان، ونقص الحوار والتبادل بين الجهات الفاعلة في أحيان أخرى. حيث تم تعيين مجموعة عمل مكونة من خيرة الخبراء قامت بضبط مجموعة مؤشرات تسمح بفهم استدامة إدارة إقليم الساحل، تشمل 27 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا يتم تكييفها حسب الخصوصيات والرهانات الخاصة بكل إقليم.[1]

والمؤشر عبارة عن معطى كمي أو نوعي، يسمح تتبعه زمانيا أو مكانيا بتقدير وضع و/أو تطور ظاهرة بطريقة ملخصة؛ وعادة ما يتم اختيار المؤشر بسبب قدرته على تمثيل الظاهرة وشرح معناها. على سبيل المثال، رصد بناء المساكن في البلديات الساحلية يتيح مراقبة تطور الضغط البشري على الساحل. ويساعد المؤشر على تبسيط الإدراك وتحليل الظواهر المقاسة. وهو بذلك، أداة اتصال مهمة.

وتساعد هذه المؤشرات على فهم التفاعلات والتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ولذلك، إرتأينا استخدام هذه المؤشرات لتقييم حالة المناطق الساحلية الجزائرية تنمويا، خاصة بعد أن تعرفنا في العناصر السابقة من هذا الفصل على أساليب وهيئات تسييرها والقوانين التي تنظمها، لنتأكد من مدى نجاعتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها؛ مع الأخذ بعين الإعتبار تكييف هذه المؤشرات حسب الخصائص المحلية الجزائرية وحسب المعطيات المتاحة، والتي تعبر جد محدودة مقارنة بالمعطيات المطلوبة أوروبيا.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن التقييم الحقيقي وفقا لهذا النموذج من المفترض أن يتم على مستوى الهيئات المعنية، من طرف لجنة وطنية عالية المستوى من خبراء متعددي التخصصات توفر لهم كافة الإحصائيات الدقيقة المطلوبة، بحيث يتم إجراء التقييم بشكل دوري ورصد التطورات والاتجاهات وتحليلها، وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه المؤشرات. ويوضح الجدول الموالي مؤشرات التقييم مصنفة حسب الأهداف الرئيسية، إضافة إلى القياسات التي اعتمدت عليها اللجنة الأوروبية في تقييم كل مؤشر:

[1] L'Observatoire du littoral **, La gestion intégrée du littoral et ses indicateurs de suivi,** Dossier réalisé dans le cadre du programme européen Interreg Deduce (développement durable des côtes européennes) http://www.onml.fr/uploads/media/la_gestion_integree_du_littoral_et_ses_indicateurs_de_suivi.pdf (تاريخ ووقت الاطلاع 2017/06/17، 23ساو30د)

جدول رقم (20) : المؤشرات السبع والعشرون لرصد حالة التنمية المستدامة للمناطق الساحلية

الأهداف	المؤشرات	القياسات
التحكم بأقصى درجة في التطور المستقبلي للمناطق الساحلية	1 الطلب على ملكية الأراضي في المنطقة الساحلية	حجم وكثافة وتركيبة السكان في المنطقة الساحلية
		قيمة العقارات في المنطقة الساحلية
	2 مساحة الأرض المبنية	النسبة المئوية للأراضي المبنية على الساحل حسب المسافة من البحر
	3 معدل تحول الأراضي غير المبنية إلى شكل اصطناعي	تحول الأراضي غير المبنية إلى أراضي مبنية
	4 الطلب على شبكة الطرق الساحلية	متوسط عدد المركبات على الطرق السريعة والطرق الرئيسية الساحلية
	5 الضغط على الاستجمام الساحلي والبحري	عدد المراسي الخاصة بالقوارب
	6 الأراضي المتأثرة بالزراعة المكثفة	نسبة الأراضي تحت الزراعة المكثفة
حماية، تطوير وتثمين التنوع الطبيعي والثقافي	7 كمية الموائل شبه الطبيعية	مناطق الموائل شبه الطبيعية
	8 المساحة البرية والبحرية المحمية بالقانون	المناطق المحمية للحفاظ على الطبيعة أو المناظر الطبيعية أو التراث
	9 الإدارة الفعالة للمواقع المحمية	معدل فقد أو ضرر المناطق المحمية
	10 التغيير الكبير في الأنواع الساحلية والبحرية الهامة	– حالة واتجاه الأنواع والموائل. –عدد الأنواع حسب نوع الموئل. –عدد الأنواع الساحلية الموجودة في القوائم الحمراء(الأنواع المهددة)
	11 فقدان التنوع الثقافي	عدد وقيمة المنتجات المحلية التي تحمل علامات الجودة الإقليمية
تعزيز ودعم اقتصاد ساحلي ديناميكي ومستدام	12 أنماط العمالة القطاعية	بدوام كامل ، بدوام جزئي والعمالة الموسمية لكل قطاع
	13 الأهمية الاقتصادية للموانئ	–عدد الركاب القادمين والمغادرين لكل ميناء –حجم البضائع المتداولة لكل ميناء نسبة السلع التي تنقلها الطرق البحرية القصيرة
	14 أهمية السياحة	–عدد المبيتات في السكن السياحي. – معدل إشغال أماكن المبيت
	15 السياحة المستدامة	عدد المساكن السياحية التي تحمل العلامة البيئية عدد الليالي لكل مقيم
التأكد من أن الشواطئ نظيفة وأن المياه الساحلية غير ملوثة	16 جودة مياه السباحة	نسبة مياه الاستحمام المتوافقة مع القيمة التوجيهية لتوجيهات مياه الاستحمام
	17 كمية النفايات الشاطئية البحرية	عدد مواد القمامة المجمعة لكل كيلومتر من الشاطئ
	18 تركيز العناصر الغذائية في المياه الساحلية	متوسط تركيز النترات والفوسفات في المياه الساحلية
	19 مستوى التلوث النفطي	–عدد البقع النفطية المرصودة بالمراقبة الجوية. –حجم تسربات النفط العرضية
الحد من الإقصاء الاجتماعي وتعزيز التماسك الاجتماعي	20 درجة التماسك الاجتماعي	مؤشرات الحرمان حسب المنطقة البطالة
	21 ازدهار الأسر	– متوسط دخل الأسرة – النسبة المئوية للسكان ذوي التعليم العالي
	22 المساكن الثانوية وبيوت العطل	النسبة المئوية للبيوت الثانوية وبيوت العطل
استخدام الموارد الطبيعية بحكمة	23 تراجع مخزون الموارد السمكية	–حالة الأرصدة السمكية الرئيسية حسب الأنواع ومنطقة الصيد – الكتلة الحيوية حسب الأنواع – تراجع وموت الأسماك حسب الأنواع –قيمة الانخفاض حسب الميناء وحسب النوع
	24 الطاقة المتجددة من الموارد الساحلية	سعة تجهيزات الطاقة المتجددة من الموارد الساحلية
الاعتراف بالتهديد الذي تتعرض له المناطق الساحلية وضمان الحماية الملائمة والمسؤولة بيئيا	25 زيادة مستوى سطح البحر والظروف الجوية القاسية	– مستوى عدد أيام العاصفة – ارتفاع مستوى سطح البحر
	26 التآكل والتراكم الساحلي	– طول الخط الساحلي الاصطناعي – طول الساحل الديناميكي – مساحة وحجم الرواسب التي جلبت لإعادة بناء الشواطئ
	27 الأصول الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي في حالة الخطر	– عدد الأشخاص الذين يعيشون في "منطقة الخطر" – منطقة المواقع المحمية داخل "منطقة الخطر" – قيمة الأصول الاقتصادية داخل "منطقة الخطر"

المصدر: من ترجمة الباحثة بالاعتماد على:

L'Observatoire du littoral **, La gestion intégrée du littoral et ses indicateurs de suivi,** Dossier réalisé dans le cadre du programme européen Interreg Deduce (développement durable des côtes européennes)
http://www.onml.fr/uploads/media/la_gestion_integree_du_littoral_et_ses_indicateurs_de_suivi.pdf

الفرع الثاني: استخدام أسلوب المؤشرات لتقييم الحالة التنموية للمنطقة الساحلية الجزائرية

قبل التطرق إلى المؤشرات المتعلقة بالساحل الجزائري، نشير إلى عدم توفر الإحصائيات اللازمة لبعض المؤشرات وهي: المؤشر السابع كمية الموائل شبه الطبيعية، المؤشر الثاني عشر: أنماط العمالة القطاعية، المؤشر الثامن عشر: متوسط تركيز النترات والفوسفات في المياه الساحلية، المؤشر العشرون: درجة التماسك الاجتماعي، المؤشر الواحد والعشرون: إزدهار الأسر، المؤشر الثاني والعشرون: السكن الثاني وبيوت العطلات، المؤشر الرابع والعشرون الطاقة المتجددة من الموارد الساحلية، المؤشر السابع والعشرون: الأصول الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي في حالة الخطر.

زيادة على ذلك، فإن المعلومات المتوفرة حول باقي المؤشرات هي معلومات تقريبية وغالبا عامة دون التقيد بالقياسات المقترحة. وذلك لعدم قدرتنا على الحصول على مثل هذه الإحصائيات الدقيقة على المستوى الوطني، وأحيانا بسبب عدم توافرها أساسا. وعليه، اكتفينا بالمعلومات المتوفرة لتقييم حالة المؤشر بشكل عام.

1- مؤشرات الهدف الأول: التحكم بأقصى درجة في التطور المستقبلي للمناطق الساحلية

المؤشر الأول: الطلب على ملكية الأراضي في المنطقة الساحلية

أ- كثافة السكان وتركيبتهم العمرية:

تقيس كثافة السكان الضغوط على الأراضي الساحلية الناتجة عن تمركز السكان، ومتطلباتهم المترتبة عن ذلك (السكن، العمل، الخدمات العامة، النقل..الخ). وهي معلومات ضرورية لعمليات التخطيط المستقبلي والتي يجب أن تكون مستدامة قدر الإمكان، بحيث يتم التركيز على تخفيف الضغط عن المناطق عالية الكثافة السكانية، والحرص على التهيئة المتوازنة للمناطق الأقل ضغطا لتفادي وقوعها في نفس المشاكل.

أما بالنسبة لتركيبة السكان العمرية، فهي عامل مهم لفهم ديناميكيات أي اقتصاد، وكذا بنية أي مجتمع مدروس؛ وهي تمنح أبعادا إضافية للمعلومات حول الطلب على السواحل مثل: ضبط الفئات العمرية الأكثر طلبا للتمركز بالسواحل.

في المنطقة الساحلية الجزائرية، حسب المعلومات المتحصل عليها في الفصل الثالث بلغت الكثافة السكانية في المنطقة الساحلية 274نسمة/كم^2 ما يمثل أكثر من 19 ضعفا عن المستوى الوطني للكثافة، وأكثر بحوالي أربعة أضعاف عن الكثافة السكانية للمنطقة التلية والهضبية. أما بالنسبة للتركيبة العمرية للسكان في المنطقة الساحلية، فلم تتوفر لدينا معلومات سوى حول متوسط العمر الذي بلغ 29.83 سنة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008، في حين سجلت النسب الوطنية حسب إحصائيات سنة 2016: نسبة فئة السكان دون الخامسة من العمر 8,11%، نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 29,3%، نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15-59 سنة) 61,8% ، نسبة فئة السكان البالغين 60 سنة 9,8%. ومن المؤكد أن النسب في المناطق الساحلية لا تختلف كثيرا عن النسب الوطنية، كما نتوقع ارتفاع نسبة السكان في سن النشاط في المنطقة الساحلية نظرا لاستمرار استقطاب هذه المنطقة للسكان بسبب توفر مناصب العمل في الولايات الكبرى، وكذا ملائمة المناخ وظروف الحياة.

ب-قيمة العقارات في المنطقة الساحلية:

توضح قيمة العقارات في المنطقة الساحلية، مقدار الطلب على هذه المنطقة سواء من الناحية الاقتصادية أو الإسكانية، كما توضح بشكل ضمني مدى توفر الأوعية العقارية ونوعيتها ونوعية طالبيها.

في الجزائر يتميز سعر العقار بشكل عام بارتفاع مستمر رغم تقلبات سوق العقار الدولية، وخاصة في الولايات الكبرى. ولكن لم تتوفر لدينا إحصائيات حقيقية عن قيمة العقارات في الولايات الساحلية مقارنة بغيرها من الولايات، غير أن المعلومات المتوفرة من الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء تؤكد أن سعر العقار (شراء وكراء) في الجزائر العاصمة أغلى حتى من بعض الدول الأوروبية.[1] ولا يختلف الأمر في مركز ولاية وهران، تليهما ولاية عنابة، ومن ثم تأتي الولايات المحيطة بالولايات الكبرى: تيبازة، بومرداس، بجاية، سكيكدة، مستغانم، تلمسان، وبدرجات أقل في كل من جيجل، تيزي وزو، الطارف، الشلف، عين تيموشنت. وتتفاوت أسعار العقارات حسب درجة القرب من مركز الولاية، وكذا تبعا للقرب من السواحل.

المؤشر الثاني: مساحة الأرض المبنية

توضح معدلات البناء في الساحل على مدار السنوات، درجة الضغط على الساحل واحتمالية حدوث تغيرات فيه مستقبلا. حيث تساعد مراقبة مساحة الأراضي المبنية حسب درجة القرب من الساحل على توضيح نمط التنمية العمرانية السائدة، إذا ما كانت تتركز بدرجة كبيرة على ضفاف السواحل أم تنسحب بشكل أكبر نحو الداخل.

في الساحل الجزائري، تشير الإحصائيات المذكورة سابقا إلى أن 43% من إجمالي حظيرة السكن الوطنية متواجدة بالولايات الساحلية بمعدل يقارب 50 مسكنا في الكيلومتر المربع الواحد بينما لا يتجاوز المعدل الوطني مسكنا واحدا في الكيلومتر المربع. حيث تصل مستويات التعمير في المتوسط في عموم المنطقة الساحلية إلى حوالي 60%. وتتسم اتجاهات التعمير بشكل عام في معظم الولايات الساحلية الجزائرية بالتوسع الطولي على ضفاف السواحل، ويقل فيها الاستقطاب نحو الداخل.

المؤشر الثالث: معدل تحول الأراضي غير المبينة إلى شكل غير طبيعي (اصطناعي)

تقيس معدلات تحول الأراضي من شكلها الطبيعي إلى شكل حضري مبني، درجة التدهور التي تحصل للموارد الساحلية، وخاصة تلك التي لا يمكن استرجاعها ويستحيل عودتها إلى طبيعتها.

في السواحل الجزائرية، سجلت معدلات هذه التحولات نسبا كبيرة خاصة في البلديات الساحلية، كما عرفت الولايات الكبرى (العاصمة، وهران، وعنابة) أعلى النسب، حيث سجلت العاصمة لوحدها حتى سنة 2012 نسبة 30.66% كما تجاوزت ذات النسبة 50% في بلدياتها الكبرى.

المؤشر الرابع: الطلب على شبكة الطرق الساحلية

من النتائج الهامة للتطور على الساحل زيادة الطلب على استخدام الطرق مما يؤدي إلى الضغط على مساحة الطرق الموجودة والبحث عن بنية تحتية جديدة للنقل وبالتالي توجيه استخدام العديد من الأراضي

[1] **حظيرة السكن في الجزائر، مقال منشور في الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء**
2017/http://www.ons.dz/-55-4-l (تاريخ ووقت الاطلاع، 2017/11/8، 7سا.30د)

لمشاريع الطرق وما يترتب عنها من انعكاسات إيجابية وسلبية. ويوضح قياس الطلب على شبكة الطرق الساحلية الوتيرة التي يتسم بها (زيادة–انخفاض–استقرار)، والطرق والفترات الأكثر طلبا.

في المنطقة الساحلية الجزائرية يزداد الطلب على الطرق الساحلية بالدرجة الأولى في موسم الاصطياف حيث تصل مستويات الازدحام المروي إلى أقصى مستوياتها، حيث تتجلى مشكلة ضعف البنية التحتية للطرقات وعجزها عن التعامل مع مستويات الطلب المرتفعة.

المؤشر الخامس: الضغط على مناطق الاستجمام الساحلي والبحري

عدد المراسي ونوادي اليخوت هو مقياس للضغوط التي تمارس على المياه الساحلية عن طريق القوارب الترفيهية، وذلك لأن المراسي تتطلب مساحة وموارد وبنية تحتية إضافية. وتتسبب في مجموعة من الآثار على النظم البيئية من حيث التلوث الكيميائي والضوضاء واضطرابات الرواسب والكائنات القاعية، وكذا تآكل الشواطئ الأمامية.

تعد الموانئ الترفيهية في الجزائر قليلة مقارنة بالطول الكلي للساحل ومقارنة بمعظم الدول الساحلية، ويرجع ذلك لانخفاض ازدهار القطاع السياحي بشكل عام. وحسب الموقع الالكتروني لوزارة الأشغال العمومية بلغ عدد موانئ الترفيه حتى سنة 2012 تسعة موانئ، بمعدل ميناء في كل ولاية من الولايات التالية ماعدا العاصمة بميناءين:[1] بومرداس، سكيكدة، جيجل، تلمسان، تيزي وزو، بجاية، تيبازة، الجزائر العاصمة.

المؤشر السادس: الأراضي المتأثرة بالزراعة المكثفة

يسمح التكثيف الزراعي بإنتاج كميات أكبر من الغذاء ضمن نفس المساحة من الأرض باستخدام الحراثة الآلية، والأسمدة الكيميائية، ومبيدات الآفات مما يؤدي إلى زيادة جوهرية في الإنتاج، ولكنها أيضًا تتسبب في زيادة التلوث البيئي بشكلٍ حاد بسبب زيادة التعرية وتسمم الماء بالمواد الكيميائية الزراعية.

لم تتوفر لدينا معلومات حول نسبة الأراضي الساحلية المزروعة بشكل مكثف في الجزائر، ما عدا معدلات استخدام الأسمدة في الوطن التي تشير إلى معدل منخفض جدا مقارنة (12 كغ/هكتار) بالمعدل العالمي (208 كغ/هكتار)، إلا أن بعض الولايات الساحلية سجلت معدلات عالية على رأسها ولاية تيبازة بـ (600 كغ/هكتار) تليها ولايات الجزائر العاصمة، الطارف،عنابة، سكيكدة، مستغانم بمستويات لا تتجاوز (120 كغ/هكتار) بينما سجلت باقي الولايات الساحلية نسبا منخفضة جدا. من جهة أخرى جاءت ولايات الشلف، العاصمة، وهران، وسكيكدة على رأس الولايات التي تستخدم المبيدات الحشرية بأضعاف مضاعفة عن باقي الولايات.[2]

2– مؤشرات الهدف الثاني: حماية، تطوير وتثمين التنوع الطبيعي والثقافي

المؤشر الثامن: المساحة البرية والبحرية المحمية بالقانون

توفر المحميات والحظائر الحماية القانونية والصيانة اللازمة للأنواع والموائل الهامة، حيث تمنح

[1] **الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:** (تاريخ ووقت الاطلاع، 2017/11/11، 9سا.05د) **/http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar**

[2] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**, op-cit, p-p :149-152.

بعض الضمانات ضد التغييرات غير المرغوب فيها عند استخدام الأراضي أو الأنشطة البشرية التي يمكن أن تقلل من القيمة الطبيعية أو الثقافية. ويساعد معرفة عدد ومساحة هذه المساحات المحمية في قياس الدور النسبي للمنطقة الساحلية في تحقيق أغراض حفظ الموائل والأنواع البيئية.

في الجزائر، تتضمن المنطقة الساحلية على 05 حظائر وطنية، ومحميتين طبيعيتين بمساحة إجمالية تقدر بـ137946 هكتار. غير أنها لا تتوفر لحد الان سوى على محمية بحرية وحيدة مصنفة وهي: جزر حبيباس (وهران) كما يتم التخطيط لإنشاء عشرة مناطق محمية ساحلية وبحرية مستقبلا.

المؤشر التاسع: الإدارة الفعالة للمواقع المحمية

إن مساحة المناطق المحمية لوحدها لا تكفي للدلالة على أنه قد تم حماية هذه المناطق بالفعل إذا لم تحظى بإدارة فعالة، خاصة في ظل حساسية الأنظمة التي تحتوي عليها من جهة، ومن جهة أخرى في ظل إشكالية التعارض بين أهداف الحماية البيئية البحتة، وأهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية البحتة.

في الجزائر، لم نتمكن من الحصول على إحصائيات دقيقة حول معدل فقد المواقع المحمية إلا أن الحالة الوحيدة التي تم التصريح بتسجيلها هي حالة فقدان 17كم من حظيرة القالة بسبب أشغال الطريق السيار شرق–غرب. أما بخصوص المناطق الرطبة فقد تم تسجيل ضعف في نتائج إدارتها متجلية في العديد من الانتهاكات التي عانت منها مثل: التجفيف، التلوث، الصيد المحظور، الرعي المفرط، ناهيك عن الاعتداءات بالبناء وأشغال التهيئة. مما أدى إلى فقدان بعض البحيرات والسبخات إلى الأبد (مثل حالة بحيرة هلولة بسهل المتيجة، وبحيرة رأس السوطة بالجزائر العاصمة) والبعض الآخر مؤقتا.

المؤشر العاشر: التغيير الكبير في الأنواع الساحلية والبحرية الهامة

يعتبر عدد الأنواع الساحلية والبحرية المتواجدة سمة من سمات الموائل الساحلية الحيوية، كما أنها مؤشرات للصحة العامة لمواقع تكاثرها تغذيتها. بينما يمكن أن تساعد القوائم الحمراء على ضبط الأنواع المعرضة لخطر الاختفاء، كما تساعد على تحديد الأولويات لتنفيذ تدابير الحفظ وأنظمة المراقبة. إضافة إلى كونها وسيلة لتعزيز البحث والمساعدة في لفت انتباه الجمهور إلى الخسارة التدريجية للتنوع البيولوجي.

في الجزائر لم نستطع الحصول على إحصائيات دقيقة حول تراجع الأنواع البيولوجية الساحلية والبحرية، ومع ذلك يشير تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2007، إلى أن الاتجاهات العامة للتنوع البيولوجي في الجزائر هي في تراجع أكيد بالنسبة للأنواع الساحلية السطحية (11نوعا من الأسماك في طريق الانقراض)، وفي تراجع محتمل بالنسبة للأنواع البحرية العميقة. كما توفرت المعلومات عن حالة وحيدة متمثلة في انخفاض رهيب لأعداد حيوان الفقمة بالسواحل الجزائرية (فقمة الراهب المتوسطية) والتي كان عددها 102 فقمة سنة 1978 إلى غاية الفقدان التام والانقراض في فترة لم تتجاوز اثنين وعشرين سنة (إلى غاية سنة 2000).[1]

[1] MATE**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : PECHE, BIODIVERSITE MARINE & CONSERVATION DES HABITATS COTIERS REMARQUABLES,op-cit**, p :43.

المؤشر الحادي عشر: فقدان التنوع الثقافي

في ظل تشابه الطبيعة الجغرافية للمناطق الساحلية بشكل عام بين بر وبحر، يكون من الضروري الاحتفاظ بالتميز في الهوية والثقافة المحلية لتعزيز الاختلاف والتمايز بين هذه المناطق حتى داخل البلد الواحد. ومع كثرة التهديدات الثقافية التي تحيط بالمناطق الساحلية على وجه الخصوص(تأثير السياحة الجماعية، المنازل الثانية، الامتداد العمراني). ينبغي تثمين الموارد والمنتجات الثقافية المحلية والحرص على حمايتها وترميمها، وإدماجها ضمن مسارات التنمية.

في الجزائر، لا يزال تقييم الانتهاكات الحاصلة للتراث الثقافي والتاريخي للمناطق الساحلية محدودا، إلا أنه تم تسجيل العديد منها، حيث تتنوع أسبابها بين العامل الطبيعي والبشري بالدرجة الأولى والذي يتمثل أساسا في التوسع العمراني على حساب المواقع التاريخية، عمليات النهب والتخريب، والإهمال.

أما موضوع عدد المنتجات المحلية التي تحمل علامات الجودة فهو لايزال بعيدا تماما عن واقع التراث الثقافي في الجزائر، مما يوضح درجة الإهمال ومحدودية النظرة إلى الموارد الثقافية.

3- مؤشرات الهدف الثالث: تعزيز ودعم اقتصاد ساحلي ديناميكي ومستدام

المؤشر الثالث عشر: الأهمية الاقتصادية للموانئ

تشكل الموانئ نشاطًا اقتصاديًا مهمًا في المناطق الساحلية. فهي تدعم تفعيل العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها لأنها تعمل كصلة حاسمة بين البحر والبر، وبين المحلي والدولي. كما تعد موردا للوظائف المباشرة وغير المباشرة. من جهة أخرى يعتبر النقل البحري أحد المصادر الرئيسية لأكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت وغازات الاحتباس الحراري التي تسبب تلوث الهواء الذي يمكن أن يلحق ضررا بالغا بالأنظمة البيئية والعامة.

في الجزائر، تتجلى الأهمية الاستراتيجية للموانئ التجارية العشرة المتواجدة بها في كون حوالي 96% من العلاقات التجارية التي تربطها ببقية العالم تتم عن طريق النقل البحري، ومع ذلك تظل نسبة المبادلات التجارية الخارجية البحرية ضعيفة حسب إحصائيات اتفاقية الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية[1] حيث لا تتجاوز 0.2٪ من حجم المبادلات الدولية في العالم بالنسبة للصادرات رغم ارتفاع معدل نمو صادرات البضائع في عام 2017 بـ 17.2٪ بمبلغ إجمالي قدر بـ35191 مليون دولار، أما الواردات فسجلت في ذات السنة 51702 مليون دولار. هذه المؤشرات تشير إلى ضرورة تطوير وتفعيل قطاع النقل البحري للبضائع في الجزائر خاصة إذا علمنا أن غلاء وجهة الجزائر* مقارنة بجيرانها هو أحد أسباب محدودية التعاملات التجارية البحرية معها التي ترتكز أساسا على صادرات المحروقات التي توجه غالبا إلى نفس الدول (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل).

[1] Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, **PROFIL MARITIME :ALGERIE :** http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/MaritimeProfile/fr-FR/012/index.html

(تاريخ ووقت الاطلاع، 2017/11/13، 11سا.20د)

* الجزائر هي أغلى وجهة في منطقة جنوب المتوسط وفقًا لتقرير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 المعد من طرف البنك الدولي، إذ أن متوسط تكلفة حاوية الاستيراد هو 858 دولارًا في تونس و 950 دولار في المغرب ، تصل إلى 1318 دولار في حالة الجزائر.

أما بالنسبة للنقل البحري للمسافرين فيتسم بالمحدودية مقارنة بطول السواحل، وذلك لتوفر 04 سفن فقط على مستوى الوطن، وتقتصر الخطوط المربوطة بها على فرنسا وإسبانيا فقط.

المؤشر الرابع عشر: أهمية السياحة

يمكن للسياحة أن تشكل محركا هاما ورئيسيا في الاقتصاديات الساحلية، ولذلك من الضروري الحرص على تطوير هذا القطاع، وتساعد معرفة مؤشرات عدد الليالي في الإيواء السياحي على تقدير الأثر الاقتصادي للسياحة في الولايات والبلديات الساحلية.

ويوفر مؤشر إشغال هياكل الإيواء دليلا على درجة وجود البنية التحتية القادرة على الاستجابة للطلب الفعلي، كما يسمح بمعرفة مدى موسمية السياحة في المناطق الساحلية، ويساعد على معرفة استغلال البنية التحتية والخدمات الموفرة بكفاءة، إضافة إلى أن ارتفاع معدل الإشغال خلال السنة يشير إلى ارتفاع عدد الوظائف الدائمة المرتبطة بخدمات السياحة.

تشكل نسبة السياح الوافدين إلى الولايات الساحلية الجزائرية نسبة مرتفعة على المستوى الوطني إذ بلغت حسب إحصائيات الوزارة المعنية سنة 2014 نسبة 53.21% من إجمالي عدد الوافدين إلى الجزائر ككل، كما بلغت نسبة الليالي السياحية في المناطق الساحلية 50% من إجمالي عدد الليالي السياحية في الجزائر سنة 2014%، وهو ما يوضح وزن الولايات الساحلية والسياحة الساحلية بشكل عام ضمن السياحة الوطنية، والتي تفتح مجالات عديدة للاستثمار في هذا النوع من السياحة. مع ذلك، لا يزال النقص مسجلا وواضحا في هياكل الإيواء اللازمة لاستيعاب هذا العدد من الليالي والتوافد وخاصة بالنسبة للفنادق المصنفة.

المؤشر الخامس عشر: السياحة المستدامة

من المعروف أن تطور قطاع السياحة يصاحبه تزايد الضغوط السلبية على البيئة الساحلية، فبقدر ما يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية للسكان المحليين بقدر ما يتسبب في المزيد من التدهور للمناطق الساحلية. ولذلك تم اللجوء إلى السياحة المستدامة التي تراعي البيئة في كل خدماتها كبديل للسياحة المعتادة، بالاعتماد على الاستخدام المستدام للموارد البيئية، وترويج علامات الجودة البيئية، ومراعاة الثقافة المحلية...الخ.

توجهت الجزائر هي الأخرى إلى السعي نحو الترويج للسياحة المستدامة، بغية تفادي الآثار السلبية للسياحة المكثفة الشائعة في السواحل على الخصوص(سياحة الجماهير tourisme de masse). لكن ذلك لم يتوج بآثار جلية حقيقية، أو بإحصائيات دقيقة تفيدنا في تقييم التوجهات المستدامة للسياحة المستدامة. وبشكل عام ومقارنة مع غيرها، لا تزال التجربة الجزائرية في مجال الاستدامة حديثة ومحتشمة رغم المساعي الرسمية، وربما يعزى ذلك إلى كون القطاع السياحي لازال يعد قطاعا ناشئا في طور الازدهار.

4-مؤشرات الهدف الرابع: التأكد من أن الشواطئ نظيفة وأن المياه الساحلية غير ملوثة

المؤشر السادس عشر: جودة مياه السباحة

تتسبب مياه السباحة الملوثة في الإصابة بأمراض خطيرة مثل: الكوليرا، إلتهاب الكبد الفيروسي، الأمراض الجلدية، أمراض العيون، التيفوئيد، أمراض الجهاز التنفسي ...إلخ. إضافة إلى الآثار السلبية على قطاعي السياحة والصيد البحري.

حسب التقارير الرسمية[1] تمثل الشواطئ الملوثة تماما حوالي 12% من عدد الشواطئ الإجمالي في البلاد، وما نسبته 14% من الشواطئ قريبة من القيم الحدودية للتلوث. ورغم المستويات المنخفضة لتلوث مياه الشواطئ في البلاد بشكل عام إلا أن أسباب التلوث لا تزال مستمرة (الصرف الصحي، النفايات السائلة الصناعية، نفايات الشواطئ) وآثارها السلبية جلية وخاصة الأمراض الناجمة عنها، وبالخصوص في المدن الكبرى حيث سجلت بالعاصمة أعلى النسب، فحوالي 62% من شواطئها ذات نوعية جرثومية سيئة.

المؤشر السابع عشر : كمية النفايات البحرية والشاطئية

تتسبب النفايات الشاطئية والبحرية في العديد من الأضرار على النظم والكائنات البيئية، زيادة على الأخطار الصحية الناجمة عنها، أضف إلى ذلك التكاليف المالية التي تتطلبها إزالتها ومعالجة آثارها، ناهيك عن تشوية الشواطئ والإضرار بجاذبية الوجهات السياحية.

رغم عدم توفر إحصائيات عن كمية النفايات المجمعة لكل كيلومتر من الشواطئ، إلا أنه إذا تم اعتبار الملاحظة المباشرة من الأساليب العلمية لجمع المعلومات، فإنه مما لا شك فيه أن كمية النفايات المولدة على مستوى شواطئ الوطن كبيرة وتزداد باستمرار سواء تلك المركومة فوق الرمال أو التي تقذفها مياه البحر، خاصة مع نظام الجمع والفرز الضعيف والمنعدم أحيانا ونقص الوعي وثقافة النظافة لدى المرتادين، مما ولد لنا شواطئ كارثية ومناظر يندى لها الجبين شوهت جمالية الطبيعة. وعلى سبيل المثال سجل بالعاصمة الجزائر سنة 2016 حوالي 9000 طن من النفايات الشاطئية والبحرية سجلت على مستوى 17 بلدية ساحلية ممتدة على مسافة 97كم، أي بمعدل 92.78 طن للكيلومتر الواحد.

المؤشر التاسع عشر: كمية التلوث النفطي

يعد التلوث النفطي من أخطر أنواع التلوث التي تهدد الحياة البيئية البحرية وحتى الطيور، وهو من الكوارث التي يصعب علاجها وقد تمتد آثارها إلى فترات طويلة.

في الجزائر، تمر أكثر من 300 باخرة نفطية عبر السواحل الجزائرية أي حركة نفطية تعادل 400 مليون طن سنويا. في حين يتم شحن 80 مليون طن في السنة من الموانئ الوطنية، ويقدر الحجم الضائع من هذه المحروقات خلال عملية الشحن بنحو 10 آلاف طن في السنة، وحجم ما تصبه كبريات الناقلات في عرض البحر من مياه التوازن ومخلفات عمليات التنظيف بنحو 12 ألف طن في السنة والموانئ الجزائرية ضعيفة التجهيزات حاليا من حيث محطات إزالة هذه الملوثات، هذا ما يثير قلقا متزايدا من تلوث محتمل جراء تسرب المواد النفطية بما يهدد أمن الشريط الساحلي الجزائري. كما تم تسجيل ما لا يقل عن 15 حالة تلوث ناتج عن الحوادث على مستوى السواحل الوطنية بين سنتي 2003 و2007، ما بين العاصمة، سكيكدة، جيجل وأرزيو، كان أهمها تلوث 17 كم من شواطئ ولاية سكيكدة سنة 2003 [2].

[1] MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase1 BILAN ET DIAGNOSTIC Version 02**, op-cit, p :167.

[2] آمال رحمان ومحمد التهامي طواهر، **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل –حالة الجزائر–**، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 12، ورقلة، 2013، على الرابط:(تاريخ ووقت الاطلاع، 2017/11/14، 11سا.20د)
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-12-2013/1489-the-environmental-impact-of-oil-during-the-transport-phase-the-case-of-algeria-3

5-مؤشرات الهدف الخامس: الحد من الإقصاء الاجتماعي والترويج لتماسك المجتمعات الساحلية

رغم أننا لم نتمكن من الحصول على إحصائيات حول المؤشرات الثلاث لهذا الهدف، إلا أننا إرتأينا توضيح أهميتها ودلالتها في التقييم، نظرا لكون البعد الاجتماعي أحد دعائم التنمية المستدامة، فهو يركز على تدعيم المساواة والعدالة من خلال تقليل التفاوت في المستويات الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي. ولقياس درجة المساواة أو عدمها يتم استخدام مؤشر"الإقصاء الإجتماعي" الذي قد يعبر عنه بقلة عدد الوظائف، و/أو معدلات البطالة المرتفعة، و/أو الدخل المنخفض ولكن الأسباب الأساسية قد تختلف من مكان لآخر. كما قد تظهر عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الاستبعاد الاجتماعي هي: عدد السكان المسنين، نسبة السكان المعالين إلى العاملين بأجر، مؤشرات اعتلال الصحة، الحرمان البيئي بما في ذلك ظروف السكن..الخ .

أما ارتفاع عدد المساكن الثانوية وبيوت العطل، فتؤثر على المجتمعات الساحلية من خلال ارتفاع قيمة العقارات، وتخصيصها للعطلات مما يشكل نقصا في السكن الموجه للإقامة، ويزيد من أزمة السكن. كما قد يصل الأمر إلى تغيير محركات الاقتصاد المحلي والتأثير على الهوية المحلية، بسبب تخصيص مساحات ساحلية عديدة للبيوت الثانية وبيوت العطلات وإضطرار السكان الأصليين للإنسحاب، وبالتالي احتلال تلك المناطق من طرف السياح وسماسرة العقار، مما يهدد بفقدان الهوية الثقافية لتلك المناطق.

ونشير إلى أن نسبة البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء بلغت 11.7% سنة 2017، غير أننا لم نتمكن من الحصول على معدلات البطالة في الولايات الساحلية ومقارنتها بغيرها من الولايات بغية قياس مستويات الإقصاء الإجتماعي، كما لم نتمكن من الحصول على عدد المساكن الثانوية وبيوت العطل، ونفس الأمر بالنسبة لمتوسط دخل الأسرة في الولايات الساحلية (للإشارة قدر الناتج الوطني الخام للفرد بالدولار الأمريكي حسب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2016 بـ 867,7 3 دولار).

6-مؤشرات الهدف السادس: استخدام الموارد الطبيعية بحكمة

المؤشر الثالث والعشرون: مخزونات الموارد السمكية

يلعب الصيد البحري دورا محوريا في اقتصاديات المجتمعات الساحلية، غير أن الإفراط في جهد الصيد بهدف تحقيق عائدات اقتصادية أكبر إضافة إلى نهب رمال الشواطئ وعدم احترام فترات الراحة البيولوجية وغيرها من الأسباب تؤدي إلى آثار سلبية على السلسلة الغذائية للموارد السمكية وبالتالي تنخفض مخزوناتها.

في الجزائر انتقلت الثروة السمكية بفعل هذه العوامل من 320 ألف طن/ السنة خلال الثمانينات إلى 72 ألف طن فقط سنة 2017، ناهيك عن وجود 11 نوعا من الأسماك المتواجدة في الساحل الوطني في طريقها حاليا إلى الانقراض حسب إحصائيات اللجنة الوطنية للصيد البحري سنة 2017.[1]

[1] **Centre National de Recherche et de Développement de la Pêche et de, l'Aquaculture** :
http: // www.cnrdpa.dz/doc/Oct%202017.pdf
(تاريخ ووقت الاطلاع، 2017/11/14، 11سا.20د)

7- مؤشرات الهدف السابع: الاعتراف بالتهديد الذي تتعرض له المناطق الساحلية وضمان الحماية الملائمة والمسؤولة بيئيا

المؤشر الخامس والعشرون: زيادة مستوى سطح البحر والظروف الجوية القاسية

من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى ارتفاع في مستوى سطح البحر في العالم، بسبب التمدد الحراري لمياه المحيطات وذوبان الصفائح الجليدية. فالمناطق الساحلية قد تواجه مخاطر تدمير المناطق ذات المناسيب المنخفضة، ازدياد هشاشة المناطق الساحلية، إنجراف الساحل وغَمْر وتدمير المناطق الساحلية جراء الفياضانات والعواصف، هذا بالإضافة إلى التغير في تداخل المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية العذبة المحاذية، وتَشَكُّلِ الأمطار الحامضية وخسارة الموائل البيئية وهجرة الأنواع والتغير في التركيب النوعي والتبدلات السكانية..الخ.

على المستوى الوطني، تشير الدراسات المتعددة لمنطقة غرب المتوسط والمعتمدة على سجلات المد والجزر، مع الأخذ بالحسبان التأثيرات الجوية إلى أن ارتفاع منسوب مياه البحر يبلغ حوالي 1,3 – 0,4 ملم/سنة، وتعتبر هذه المعدلات متوسطة وليست عالية.[1]

أما بالنسبة للعواصف الكبرى والكوارث الناجمة عنها فوفقا لتقارير الحماية المدنية[2]، ثلث البلديات الساحلية من الوارد أن تغمر بالمياه كليا أو جزئيا، كما لا توجد مناطق محصنة ضد خطر الفيضانات التي لا يمكن التنبؤ بها في الزمان والمكان. ومع ذلك لم يكن السبب الرئيسي للفيضانات المشهودة هو شدتها فحسب، وإنما قلة الاستعداد لمثل هذه الظواهر الطبيعية.

المؤشر السادس والعشرون: التآكل والتراكم الساحلي

ينتج عن التآكل الساحلي فقدان الأراضي ذات القيمة الاقتصادية أو البيئية، تدمير الدفاعات الطبيعية للبحر(الكثبان الساحلية) وتقويض الدفاعات البحرية الاصطناعية وبالتالي زيادة مخاطر الفيضانات الساحلية. ولذلك فإن رصد تطور تآكل السواحل يحظى بأهمية بالغة لتطوير سياسات إدارة سواحل كافية وملائمة، وتقييم مناسب للمخاطر المحلية.

في الجزائر، فإن السواحل المنخفضة التراكم هي الأكثر تضرراً من التآكل. بداية من الستينيات، ومنذ أوائل السبعينيات، ازداد التآكل الساحلي، وتضررت العديد من الشواطئ الرملية بشكل خطير. إذ أظهرت الأبحاث في هذا المجال أن الديناميكيات الحالية للساحل الجزائري تميل نحو التآكل. وفي غياب الدراسات المنهجية للتآكل الساحلي على طول الساحل الجزائري بأكملـه، اقتصرت دراسة هذه الظاهرة على ثلاثـة

[1] **ارتفاع منسوب البحر الأبيض المتوسط**، موقع greenarea التابع للشركة اللبنانية للاعلام والدراسات:
http://greenarea.me/ar/ ارتفاع-منسوب-البحر-الأبيض-المتوسط
(تاريخ ووقت الاطلاع، 2017/11/14، 14سا.03د)

[2] **الفيضانات**، موقع الحماية المدينة الجزائرية:
http://www.protectioncivile.dz/arabe/55-65-54
(تاريخ ووقت الاطلاع، 2017/11/16، 01سا.20د)

قطاعات ساحلية هي: ساحل ولاية جيجل (معدل التآكل السنوي 1.78- م/سنة، معدل التراكم السنوي لـ+2.14 م/السنة) ، ساحل ولاية بجاية الغربي (بلغ التآكل الساحلي ذروته خلال الفترة بين عامي 2001 و 2005 بـ14.53- متر/سنة) وساحل الجزائر العاصمة (معدل التآكل السنوي-0.036 م/ سنة لساحل خليج الجزائر العاصمة و-0.199 م/سنة للساحل الغربي).

الفرع الثالث: تلخيص تقييم الحالة التنموية للمنطقة الساحلية الجزائرية

نظرا لمحدودية المعلومات المتوفرة خاصة وأن الدراسة خصت السواحل الجزائرية بمجملها، وما نتج عنها من نقص نتائج التقييم، فضلنا منح إشارة الموجب أو السالب لتقييم كل مؤشر تمت دراسته. فالإشارة الموجبة تعني أن معطيات المؤشر إيجابية بشكل عام وتتجه نحو التحسن، أما الإشارة السالبة فتعني أن حالة المؤشر سلبية بشكل عام وتستمر في الاتجاهات السلبية، أما عند استخدام كلا الإشارتين فنقصد به أن حالة المؤشر سلبية في بعض الحالات وإيجابية في حالات أخرى. وذلك حسبما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (21): حالة مؤشرات التنمية المستدامة للمناطق الساحلية الجزائرية

الأهداف	المؤشرات	الحالة	الإشارة
التحكم بأقصى درجة في التطور المستقبلي للمناطق الساحلية	1 الطلب على ملكية الأراضي في المنطقة الساحلية	كثافة السكان مرتفعة جدا على السواحل ومستمرة في الارتفاع قيمة العقارات في المنطقة الساحلية مرتفعة ومستمرة في الارتفاع	-
	2 مساحة الأرض المبنية	مستويات التعمير مستمرة في التزايد	-
	3 معدل تحول الأراضي غير المبنية إلى شكل اصطناعي	معدل تحول الأراضي غير المبنية إلى أراضي مبنية مرتفع في البلديات الساحلية مقارنة بغير الساحلية	-
	4 الطلب على شبكة الطرق الساحلية	الطلب على شبكة الطرق الساحلية يتميز بالموسمية (مرتبط بموسم الاصطياف) ومع ذلك لا تستوعب الطرق حجم التوافد	-
	5 الضغط على الاستجمام الساحلي والبحري	عدد المراسي الخاصة بالقوارب محدود نتيجة لنقص تجهيزات التسلية والترفيه من هذا النوع، ولكن باستخدام مؤشرات أخرى مثل التوافد على الشواطئ يكون الضغط على الاستجمام مرتفعا	+ / -
	6 الأراضي المتأثرة بالزراعة المكثفة	نسبة الأراضي تحت الزراعة المكثفة قليلة	+
تقييم الهدف الأول		هدف التحكم بأقصى درجة في التطور المستقبلي للمناطق الساحلية غير محقق نظرا لكون مؤشراته سالبة في معظمها مع اتجاهات سالبة	5(-) 2(+)
حماية، تطوير وتثمين التنوع الطبيعي والثقافي	8 المساحة البرية والبحرية المحمية بالقانون	مساحة المناطق المحمية للحفاظ على الطبيعة أو المناظر الطبيعية أو التراث معتبرة، وجهود مستمرة لزيادتها	+
	9 الإدارة الفعالة للمواقع المحمية	معدل فقد أو ضرر المناطق الرطبة مرتفع ومنخفض بالنسبة للمناطق الأخرى	- +
	10 التغيير الكبير في الأنواع الساحلية والبحرية الهامة	الاتجاهات تشير إلى تراجع تدريجي في بعض الأنواع الساحلية والبحرية الهامة	+/-
	11 فقدان التنوع الثقافي	إهمال ونقص متواصل في الاهتمام بالموروث الثقافي بشكل عام	-
تقييم الهدف الثاني		هدف حماية، تطوير وتثمين التنوع الطبيعي والثقافي يشهد اتجاهات تطور ايجابية وخاصة في مجال جهود حماية الموروث الطبيعي رغم عديد التهديدات التي يتوجب معالجتها عاجلا	3(-) 3(+)

تعزيز ودعم اقتصاد ساحلي ديناميكي ومستدام	13 الأهمية الاقتصادية للموانئ	للموانئ الجزائرية الدور الأكبر في تفعيل حركة التجارة الخارجية ومع ذلك فهي بحاجة إلى المزيد من التطوير	+/−
	14 أهمية السياحة	تشكل السياحة الساحلية أحد أهم أنواع السياحة الداخلية في البلاد غير أن التجهيزات لا تكفي لاستيعاب التوافد	−
	15 السياحة المستدامة	عموما لا تزال السياحة في السواحل الجزائرية بعيدة عن مفهوم الاستدامة	−
تقييم الهدف الثالث		هدف تعزيز ودعم اقتصاد ساحلي ديناميكي ومستدام غير محقق لكون قطاع السياحة لا يزال بعيدا عن دفع عجلة التنمية ناهيك عن انعكاساته السلبية، أما بالنسبة للموانئ فتحتاج إلى تجهيزات وطرق تسيير أحدث	(−)3 (+)1
التأكد من أن الشواطئ نظيفة وأن المياه الساحلية غير ملوثة	16 جودة مياه السباحة	عدد الشواطئ الملوثة على المستوى الوطني قليل ولكن مياه سواحل بعض المدن الكبرى مستويات تلوثها خطيرة	+ −
	17 كمية النفايات الشاطئية	كمية النفايات الشاطئية والبحرية في تزايد مستمر	−
	19 مستوى التلوث النفطي	عدد وحجم التسربات النفطية الكبرى محدود إلا أن الاتجاهات العامة للتلوث النفطي مستمرة	+ −
تقييم الهدف الرابع		هدف التأكد من أن الشواطئ نظيفة وأن المياه الساحلية غير ملوثة غير محقق تماما ولكن التلوث لم يصل إلى مستويات خطيرة ولم يشمل جميع سواحل البلاد	(−)3 (+)2
لم نتمكن من تقييم الهدف الخامس نظرا لعدم توفر المعلومات اللازمة			
استخدام الموارد الطبيعية بحكمة	23 تراجع مخزونات الموارد السمكية	تراجع مستمر في إنتاج الأسماك	−
تقييم الهدف السادس		هدف استخدام الموارد الطبيعية بحكمة بشكل عام بالاعتماد على مؤشر إنتاج الموارد السمكية الذي أظهر اتجاهات سلبية	(−)1
التهديدات في المناطق الساحلية وضمان الحماية المسؤولة بيئيا	25 زيادة مستوى سطح البحر وظروف الجو القاسية	معدل ارتفاع مستوى سطح البحر متوسط والعواصف المدمرة محدودة لكن التجهيز لها منخفض	+ −
	26 التآكل والتراكم الساحلي	تآكل ساحلي مستمر وخطير في بعض السواحل وتراكم جيد واستعادة لطبيعة بعض الشواطئ	− +
تقييم الهدف السابع		هدف الاعتراف بالتهديد الذي تتعرض له المناطق الساحلية وضمان الحماية الملائمة والمسؤولة إيكولوجياً محقق في بعض النواحي وغير محقق في الأخرى	(−)2 (+)2
التقييم الكلي		حالة تنموية غير مستدامة وغير مقبولة مع اتجاهات تطور غير مطمئنة 17 مؤشرا ذي قيم سالبة، و10 مؤشرات ذات قيم موجبة	(−)17 (+)10

المصدر: من إعداد الباحثة

تكشف حالة مؤشرات التنمية المستدامة للمنطقة الساحلية الجزائرية المحصل عليها عن قيم واتجاهات سلبية بالدرجة الأولى، ومتذبذبة بالدرجة الثانية بعضها ذو اتجاه سلبي والآخر ذو اتجاه إيجابي، بينما سجلت قيم موجبة بالنسبة لبعض المؤشرات، وخاصة تلك التي تخص مجالات لم يتم استغلالها بشكل أكبر.

ويلقي هذا التحليل المختصر الضوء على الحالة المستعجلة للسواحل الجزائرية، والتي تتطلب تحركات عاجلة وحلولا جذرية قبل الوصول إلى مرحلة لا يفيد معها العلاج. كما توضح نتائج هذا التحليل من جهة أخرى أنه رغم المساعي السياسية والترسانة القانونية المتوفرة والأجهزة السياسية والإدارية المرصودة والتي تم توضيحها بشيء من التفصيل في المبحثين السابقين من هذا الفصل، إلا أن حالة التدهور مستمرة في التفاقم في السواحل الجزائرية، مما يشكك في نجاعة هذه المساعي والأساليب، ويطرح بجدية ضرورة معالجة أوجه القصور المتسببة في هذه الحالة السيئة للمنطقة، وذلك من خلال استحداث حلول وطنية حقيقية عاجلة. وبناء على كل ما سبق، فإن فرضية البحث الأولى التي تفترض أن "السياسات التنموية لم تتمكن من كبح التدهور المستمر للمناطق الساحلية الجزائرية" صحيحة ومثبتة.

المطلب الثاني: تحليل الامكانيات التنموية الساحلية باستخدام أسلوب سووت (SWOT)

بعد أن وضحنا جليا من خلال التحليلات التي تم تناولها سابقا أن المناطق الساحلية الجزائرية تمر بحالة تذبذب من الناحية التنموية، ففي الوقت الذي تشهد فيه استقطابا تنمويا كبيرا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وجهودا متزايدة لحماية المجال البيئي، لا تزال بعيدة عن المستويات الحقيقية للتنمية المستدامة؛ سواء من ناحية التطور الاقتصادي أو العدالة الاجتماعية أو الحماية البيئية.

وبغرض تثمين مما تم التوصل إليه، نستخدم أسلوب تحليل سووت (SWOT) لتبيان وتوضيح أهم نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات التي تواجهها التنمية المستدامة للمناطق الساحلية.

ويستخدم تحليل SWOT* على نطاق واسع كأحد أهم أساليب التخطيط الاستراتيجي فيما يتعلق بتقييم العوامل الداخلية (من قوة وضعف)، العوامل الخارجية (من فرص وتهديدات) والاستفادة القصوى منها. ويتميز تحليل SWOT بالبساطة والسهولة، مع فاعليته العالية "إذا تم استخدامه بطريقة سليمة، احترافية"".[1]

ويعد تحليل **SWOT** أسلوبا تحليليا يتم استخدامه بالمؤسسات لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة. غير أن استخدامه لم يقتصر على المؤسسات فقط، حيث أصبح يستخدم على مختلف المستويات وفي كل المجالات. إن أسلوب تحليل **SWOT** يسمح لنا بتنظيم المعلومات المتحصل عليها من عمليات التحليل المتعددة بشكل واضح ومختصر، وذلك بغية توضيح مكمن الخلل الذي تسبب في الوضعية التي وصلت إليها المناطق الساحلية الجزائرية رغم ما تتوفر عليه من مقومات، والتعرف على سبل معالجة هذه الاختلالات. ويوضح الجدول (21) نتيجة استخدام تحليل**SWOT** لإمكانات التنمية المستدامة للمناطق الساحلية الجزائرية:

---

*SWOT هي اختصار لـ 4 كلمات انجليزية هي (**S**trengths, **W**eaknesses, **O**pportunities, and **T**hreats) أي القوة، الضعف، الفرص، والمخاطر.

[1] بيتر عوض، **كيف تستخدم تحليل SWOT بأكثر بساطة واحترافية، موقع كل قائد:**

(تاريخ ووقت الإطلاع 2016/09/02، 22سا.10د) http://everyleader.net/node

جدول رقم (22): تحليل إمكانيات التنمية المستدامة للمناطق الساحلية الجزائرية اعتمادا على أسلوب تحليل SWOT

نقاط القوة	نقاط الضعف
– شريط ساحلي طويل على امتداد 1622 كم ذي حدود إدارية مضبوطة، ومتنوع الإمكانيات والخصائص الجيومورفولجية والبيئية والثقافية والاقتصادية. – تشريع ساحلي مفصل لمختلف عمليات الحماية والتثمين. – تنوع كبير في النظم البيئية ذات القيمة على المستوى المتوسطي. – توفر الموارد الطبيعية الغنية، والموارد المائية المعتبرة. – مناطق محمية مصنفة، ومنتشرة على طول الساحل(حظائر وطنية، مناطق رطبة، محميات طبيعية) – أراضي زراعية خصبة، ومناخ ملائم. – شبكة كثيفة من البنى التحتية المتنوعة (المرافق العمومية، الاتصالات، الموانئ، المطارات، الطرق السريعة والسكك) – إمكانيات اقتصادية كبيرة (صناعية، خدماتية تجارية..الخ) – مقومات سياحية ملائمة بامتياز لتطوير السياحة الساحلية.	– تدهور كبير للنظم البيئية عالية الحساسية والهشة (تآكل الساحل، تراجع خط الساحل، تراجع الأنواع البيولوجية) – تلوث من كل الأنواع (سائل، صلب، غازي)، ومبادرات ضعيفة لمواجهته (نقص محطات التصفية، نقص مراكز الطمر الصحي) –تنمية حضرية عشوائية وضغط ديموغرافي مرتفع، وتباين كبير بين مدن الساحل من حيث التجهيزات والبنى التحتية والأنشطة التنموية. –تمدد حضري وعمراني على حساب الموارد الطبيعية وعلى حساب العقار الفلاحي والسياحي. – قطاع سياحي محدود الفعالية، وغير مستدام. – أنشطة الصيد قاصرة وأضعف من الإمكانيات الحقيقية. – مناطق معرضة بشكل عال للمخاطر الكبرى(زلازل، فيضانات، حرائق)، وضعف في أنظمة رصد هذه الأخطار.
الفرص	**التهديدات**
– الإرادة السياسية الجلية لحماية المناطق الساحلية (السياسات البيئية، سياسة تهيئة الإقليم، توفير التشريعات والمؤسسات) – توفر التشريعات واللوائح التنظيمية القطاعية المتخصصة (قوانين الساحل، البيئة وتهيئة الإقليم والعمران والسياحة..الخ) – المصادقة على الاتفاقيات القانونية الإقليمية والدولية المهمة للمنطقة الساحلية (اتفاقية برشلونة، الأراضي الرطبة ..الخ) – توفر سياسات قطاعية واعدة ومخططات تنمية قطاعية ممنهجة (الصيد البحري، السياحة، التهيئة العمرانية، المياه..) – تشريعات وسياسات مؤكدة لضرورة دمج البعد البيئي، ومشجعة على التنسيق والتكامل بين القطاعات. – توفر المؤسسات المتخصصة (المحافظة الوطنية للساحل، المرصد الوطني للتنمية المستدامة..الخ) – تشجيع مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة ذات العلاقة (جمعيات، مجتمعات محلية، خبراء وباحثون) – أجزاء كبيرة من المناطق الساحلية لا تزال عذراء، وتشكل فرصا للتنمية المستدامة المستقبلية. – فرص لازدهار حواضر كبرى على المستوى المتوسطي جالبة للاستثمارات والسياح.	– وزارات غير مستقرة تتفكك باستمرار، وتشتت في تسيير وتنظيم القطاع البيئي بالدرجة الأولى. – مركزية كبيرة في اتخاذ القرارات الساحلية، وصلاحيات محدودة للجماعات المحلية. –نصوص تشريعية غير محدثة، غامضة، معطلة وغير مفعلة في انتظار صدور المراسيم التنفيذية. – نقص التنسيق القطاعي وجهود قطاعية متعددة الاتجاهات ومتفرقة، ومصالح متداخلة. – مؤسسات متخصصة غير مفعلة (المجلس الأعلى للبحر كمثال)، وأخرى ذات مهام أكبر من قدرتها. – محدودية مشاركة وتمثيل المجتمع المدني، العلماء والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات الساحلية، وتهميش أدوارها. – نقص الوعي حول القضايا البيئية والقيم غير النقدية للنظم البيئية.

المصدر: من إعداد الباحثة

خلاصة:

كختام لما سبق في هذا الفصل من تحليل نخلص إلى أن أهم عوائق التنمية المستدامة في المنطقة الساحلية، لا تتمثل في ضعف الإرادة السياسية، أو نقص التشريعات ذات الصلة، أو عدم الرغبة في إشراك مختلف الأطراف ذات المصلحة؛ بل تتمحور حول تشتت هذه الإرادة السياسية ومحدودية الأجهزة الإدارية المطالبة بترجمتها على أرض الواقع، وغموض آليات الاتصال والمشاركة التي تنظم مصالحها، إضافة إلى قصور التشريعات ذات الصلة بسبب عدم تحديثها، وغموض نصوصها، وصياغتها ضمن توجهات أحادية قطاعية، وتأخر نصوص تجسيدها، ناهيك عن عدم ضبط وتوضيح آليات التكامل والمشاركة فيها؛ زيادة على محدودية أدوار مختلف الأطراف ذات المصلحة عند تخطيط الاستراتيجيات والمشاريع التنموية.

وما يؤكد محدودية نجاعة الأجهزة التشريعية والسياسية، هي الوضعية التنموية غير المقبولة التي تتموقع فيها المنطقة الساحلية الجزائرية الأمر الذي أكده التحليل باستخدام أسلوب مؤشرات التنمية المستدامة الذي جاءت نتائجه غير مرغوبة ومدعمة لضرورة إيجاد وتبني الحلول الناجعة عاجلا.

إن تحليل النقائص التي تعاني منها مختلف الأطر السياسية والتشريعية والمجتمعية، والتي تسببت بشكل واضح في الوضعية التي آلت إليها المناطق الساحلية الجزائرية، يكشف أن القاسم المشترك بينها هو التشتت وقلة التنسيق والعمل وفق منهج أحادي مستقل، ووفق رؤى قطاعية قاصرة ومحدودة. وعليه، لابد من إيجاد إطار وطني موحد يكفل عمليات التنسيق والتنظيم والمشاركة. ويلخص الشكل الموالي أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل.

الشكل رقم (54): شكل توضيحي للإشكاليات التنموية في المناطق الساحلية الجزائرية

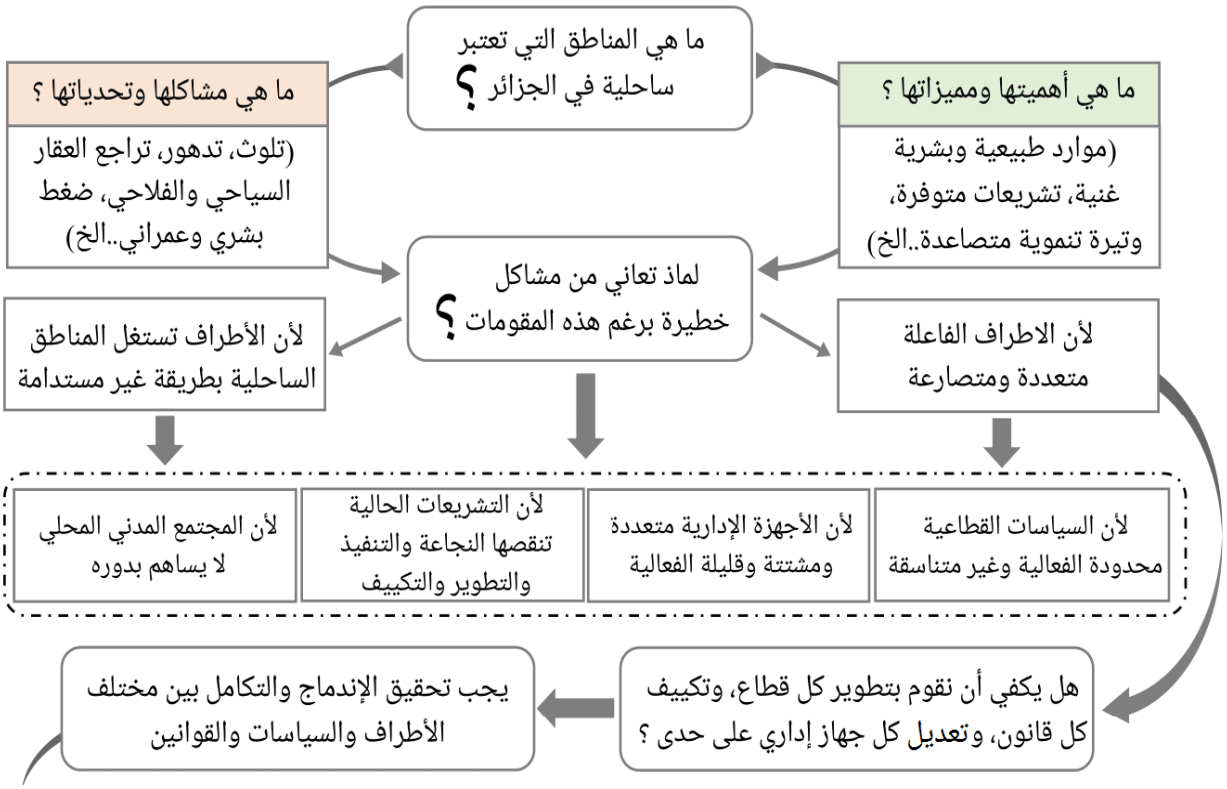

المصدر: من إعداد الباحثة

الفصـل الخامس:

الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر: عرض وتحليل

تمهيد

المبحث الأول: تبني مقاربة التسيير المندمج لمعالجة القضايا التنموية للمناطق الساحلية الجزائرية

المبحث الثاني: وسائل وأدوات تجسيد توجيهات الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

المبحث الثالث: التوجيهات الاستراتيجية حول تفعيل الحوكمة، وتعزيز الأطر التنظيمية وسبل استدامة قطاعات النشاط

خلاصة

الفصل الخامس: الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر: عرض وتحليل

تمهيد:

انطلاقا من التصريحات الرسمية للسلطات الجزائرية بكون الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية هي الوسيلة الأنجع لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الساحلية، ارتأينا تخصيص هذا الفصل لتحليل وتوضيح المضامين المتنوعة لهذه الاستراتيجية، من أجل الاطلاع على المحاور الكبرى التي ستسير عليها المناطق الجزائرية في طريق تحقيق مبادئ الاستدامة، وكذا تمحيصها ونقدها بناء على مقارنتها بما تم ملاحظته في الواقع ورؤيتنا الشخصية.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منها للتعرف على مسار تبني مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر، وأهم تجاربها الأولية؛ ومن ثم تم التطرق إلى الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمنطقة الساحلية التي تبنتها الجزائر بهدف الرد على الاختلالات التنموية للمناطق الساحلية مبرزين أهم أساسياتها ومتطلباتها.

وأما المبحث الثاني فتم تخصيصه لمختلف سبل وأدوات تجسيد توجيهات الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية في حيث تم التطرق في المبحث الثالث إلى الإجراءات الاستراتيجية الرامية إلى تفعيل الحوكمة وتعزيز النظم التشريعية وكذا استدامة قطاعات النشاط في المناطق الساحلية. وقد جاءت هذه المباحث معنونة كالتالي:

المبحث الأول: تبني مقاربة التسيير المندمج لمعالجة القضايا التنموية للمناطق الساحلية الجزائرية

المبحث الثاني: وسائل وأدوات تجسيد توجيهات الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

المبحث الثالث: التوجيهات الاستراتيجية حول تفعيل الحوكمة، وتعزيز الأطر التنظيمية وسبل استدامة قطاعات النشاط

المبحث الأول: تبني مقاربة التسيير المندمج لمعالجة القضايا التنموية للمناطق الساحلية الجزايرية

توضح النتائج المتوصل إليها من العناصر السابقة أن أهم العوائق التي تواجهها قضية التنمية المستدامة للمناطق الساحلية في الجزائر تتمثل بشكل عام في غياب آليات لتوحيد المصالح المتضاربة وتفعيل الجهود الأحادية المشتتة، وغموض آليات التنسيق والمشاركة، ومحدودية إدماج مختلف الأطراف الفاعلة في المسار التنموي. وبناء عليه، اتجهت الدولة الجزائرية إلى انتهاج مقاربة التسيير المندمج التي تم توضيحها في الجزء النظري من الدراسة، كمقاربة وأسلوب علمي وعملي لتخطيط استراتيجيات التنمية المستدامة وتنفيذها، مرتكزا على مراعاة خصوصية المنطقة الساحلية، وقائما على التكامل والاندماج بين مختلف الأطراف ذات المصلحة.

المطلب الأول: المبادرات الأولية لتبني مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر

أدركت السلطات الجزائرية أن الاستراتيجيات العامة والكبرى للبيئة وتهيئة الإقليم غير قادرة على معالجة قضايا المناطق الساحلية بشكل فعال نظرا لخصوصية هذا الفضاء ووزنه الكبير على مستوى الوطن. ولذلك، برزت الحاجة إلى فصل هذا الفضاء المتميز ومنحه الاهتمام المنفرد. وجاءت أولى مبادرات الاهتمام بمواضيع المناطق الساحلية سنة 2002 عند إصدار القانون المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، والتي اعتبرت نقطة الانطلاق في سياسة ورؤية جديدة للمناطق الساحلية حيث تضمن أول نص صريح على ضرورة العمل المنسق بين الدولة والجماعات المحلية والمنظمات والجمعيات.

ومن ثم انطلقت المساعي والمبادرات المتتالية التي كانت كلها وليدة التعاون الدولي على مستوى إقليم البحر المتوسط، في إطار "خطة العمل من أجل المتوسط". إذ كان للمنظمات والمشاريع المتوسطية الفضل في توجيه السلطات الجزائرية نحو تبني المقاربات الدولية الحديثة والمعتمدة في معالجة قضايا الساحل، وبالتحديد مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية التي اعتمدت انطلاقا من جدول أعمال القرن الواحد والعشرين سنة 1992 كأسلوب دولي موحد يتم تبنيه بغية تحقيق تنميته المستدامة.

كما يمكن اعتبار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(2030 SNAT) إحدى الخطوات الممهدة لسياسة تنمية وتعزيز الساحل كونه يهدف إلى محاربة اختلالات تمركز السكان والأنشطة في هذا الإقليم، فهو أداة تعكس وتشكل التوجيهات الاستراتيجية للتنمية المستدامة للإقليم عن طريق ضمان التوازن الثلاثي بين الإنصاف الاجتماعي، والفعالية الاقتصادية، والحماية البيئية، وكذا ضمان التكامل والتناسق بين التوجهات الاستراتيجة الوطنية والسياسات والمخططات القطاعية والإقليمية.

وبشكل عام، شهدت الجزائر أربعة تجارب أولية رئيسية تتدرج في إطار تبني مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية، تمثلت في: برنامج تهيئة ساحل ولاية الجزائر العاصمة، مشروع مخطط التهيئة المندمجة لولاية الجزائر العاصمة، مشروع دعم تطوير المحافظة الوطنية للساحل، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة (وجهة تيبازة). وهي مرتبة تصاعديا حسب تاريخ إطلاقها.

الفرع الأول: برنامج تهيئة ساحل ولاية الجزائر العاصمة (Le programme d'aménagement Côtier)

يعتبر برنامج تهيئة الساحل أول مشروع عملي رسمي لـGIZC في الجزائر، وهو ثمرة تعاون دولي في إطار مبادرات مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية (CAR/PAP)* التابع لـ "خطة العمل من أجل المتوسط(PAM)". ويعد ممارسة مبتكرة ومعقدة، تهدف إلى إعداد خارطة طريق لكل ولاية ساحلية شاملة لكل الميادين والقطاعات، قائمة على المنهجية المندمجة التي تتطلب إشراك مختلف الفاعلين وأصحاب المصلحة التي تتعارض مصالحهم في المنطقة الساحلية. [1]

انطلقت المراحل التشاورية الأولية لإعداد أول برنامج للتهيئة الساحلية منذ سنة 1995، لكن الانطلاق في مرحلة تجسيد البرنامج لم يبدأ فعليا سوى سنة 2002، وتم الانتهاء منه وإطلاقه رسميا نهاية سنة 2005، وهو متعلق بالحاضرة الكبرى للجزائر العاصمة. استند هذا المشروع على أبحاث مطولة ومعمقة لشتى القطاعات، واعتمد على نقل خبرات برنامج العمل من أجل المتوسط ومختلف البرامج الدولية الحديثة ذات الصلة، من خلال إدخال المنهجيات والتقنيات والأدوات ذات الصلة، والتدريب والتكوين الميداني.

وتمثل هدفه الرئيسي في بعث التنمية المستدامة في منطقة العاصمة، من خلال تحقيق:

- التنمية الاجتماعية ورفاه السكان.
- مواصلة تطوير الأنشطة الاقتصادية موازاة مع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية للمنطقة.
- وقف تدهور النظم البيئية الطبيعية، ومنع العمليات ذات التأثيرات السلبية على البيئة.

وتمثلت مهام هذا المشروع من ناحية، في تحديد المشاكل البيئية الأولوية القائمة، ضبط أسبابها واقتراح التدابير الواجب اتخاذها. ومن ناحية أخرى، في تحديد و اقتراح معايير للإدارة ووضع المسارات الأمثل للتنمية الديناميكية والمستدامة للمنطقة الساحلية.

الفرع الثاني: مشروع مخطط التهيئة المندمجة لولاية الجزائر العاصمة(AMIS SMAP III)[2]

صمم مشروع مخطط التهيئة المندمجة لولاية الجزائر العاصمة في إطار مبادرة " إدارة الساحل الجزائري من خلال التكامل والاستدامة" من طرف برنامج العمل البيئي القصير والمتوسط الأجل لبلدان المتوسط (AMIS SMAP III)* في الفترة الممتدة على مدى 26 شهرا بين سنتي (2006-2008).

---

* Priority Actions Programme/Regional Activity Centre/Centre d'Activités Régionales pour le Programme d'Actions Prioritaires مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية

يُعنى المركز بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بغية التخفيف من حدّة المشكلات الإنمائية في المناطق الساحلية. ويوفِّر المركز المساعدة التقنية، وينسِّق برامج إدارة المناطق الساحلية التي تشتمل عادة على مشاركة العديد من الهيئات المحلية.

[1] **PAC Algérois 2002-2005 (MATEV-CAR/PAP-PAM).**

[2] MATEV**, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02**, **op-cit**, p : 178.

* The Short and Medium-term Environmental Action Programme (SMAP III)

برنامج العمل البيئي قصير ومتوسط الأجل لبلدان المتوسط، يهدف إلى دعم البلدان المتوسطية الشريكة في جهودها لمنع التدهور البيئي وإدماج الاعتبارات البيئية في سياساتها. يتكون من ثلاث مراحل أخرها برنامج العمل البيئي (SMAP III) الذي تمحور حول تشجيع التسيير المندمج للمناطق الساحلية المتوسطية على البحر المتوسط.

سعى المشروع لتحسين تخطيط وتهيئة ساحل ولاية الجزائر العاصمة، وتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات الجزائرية ذات الصلة لتحديث وإثراء الأطر القانونية المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية، وتعميم تطبيق نهج التسيير المندمج للمناطق الساحلية في سياسات التنمية المحلية والإقليمية. مع الأخذ في الاعتبار العلاقات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية على امتداد ساحل الجزائر العاصمة (إستخراج المعادن، صناعة البتروكيماويات والتعدين، الزراعة، العمران)، والعمليات البيئية (التعرية وتآكل السواحل) وتأثيرها على النظم البيئية. تم تنفيذ المشروع من قبل مجموعة تتكون من:

-معهد البحوث الإيطالي CIRSA كمستفيد.

-الوكالة الجزائرية لحماية ساحل ولاية الجزائر العاصمة (APPL) كشريك في المشروع .

- الوزارة الإيطالية للبيئة البرية والبحرية، كشريك.

ومن أجل ذلك، تم تنظيم عشر دورات تكوينية في الجزائر وفي إيطاليا لتدريب أفراد الوكالة الجزائرية لحماية ساحل ولاية الجزائر العاصمة (APPL) (وبعض الموظفين من الجامعات والهيئات العاملة في القضايا البيئية) على استخدام برامج الكمبيوتر لتسجيل البيانات البيئية، ونظام المعلومات الجغرافية (GIS)، وتحليل عينات بيولوجية، ومسوحات ميدانية، وعلى مبادئ وأدوات GIZC. وتميز المشروع بميزة تقنية قوية، حيث تم شراء معدات عالية الأداء وبرامج حديثة، وتوفير صور أقمار صناعية عالية الوضوح لدراسة التطور الساحلي وتم تدريب الشركاء على تفسيرها. ونتج عن المشروع مجموعة من الإجراءات والعمليات تمثلت في:

- تركيب شبكات: الرصد، شبكة البيانات الطبوغرافية وقياس الأعماق لرصد تطور الخط الساحلي، شبكة المسح لرصد تمدد نباتات البوزيدونيا البحرية.
- إجراء دراسات من أجل تحليل سمات البيئات في الماضي والحاضر وتحديد السيناريوهات المستقبلية المحتملة (على سبيل المثال، تطور خط الساحل ومنطقة، والتطور العمراني).
- وضع مبادئ توجيهية لإدارة مندمجة للمنطقة الساحلية للمواقع التجريبية لبلديتي الرغاية وهراوة بالعاصمة.
- إجراء دراسة تخطيط للمناطق الحضرية في الجزء الشرقي من ولاية الجزائر.
- تشكيل نظام معلومات شامل، ونمذجة البيانات المتعلقة المنطقة الساحلية لولاية الجزائر.

تميز هذا المشروع بتركيزه على الجانب التقني، إذ انحصرت أهداف أنشطته في حماية المناطق الساحلية من تآكل السواحل وتراجعها بالدرجة الأولى، وحمايتها من التوسع العمراني غير المستدام بالدرجة الثانية، من خلال التركيز على نقل الخبرة الإيطالية والمتوسطية إلى الفاعليين المحليين بالعاصمة، ووجهت نشاطاته في الأساس لبلديتي الرغاية وهراوة (شرق العاصمة)، ومجمل ساحل العاصمة في بعض الأنشطة.

كما يعتبر هذا المشروع تجربة ميدانية رائدة استفاد منها العديد من الفاعلين المحليين في الولاية ككل والبلديتين على الخصوص نذكر منهم: بلديات ولاية الجزائر العاصمة، مديرية البيئة لولاية الجزائر العاصمة، مديرية السياحة لولاية الجزائر العاصمة، مرصد البيئة والتنمية المستدامة، مركز الصيد لبلدية الرغاية، جمعية شباب اكتشاف الطبيعة، ومجموعة من الجامعات والمعاهد: المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، المدارس العليا للأساتذة.

الفرع الثالث: مشروع دعم تطوير المحافظة الوطنية للساحل [1]

يهدف هذا المشروع المنجز في إطار تعاون جزائري– فرنسي، والذي استمر من سنة 2006 إلى غاية سنة 2012، إلى بناء خبرة المحافظة الوطنية للساحل وتطوير أدائها حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها كأداة مؤسساتية فعالة لترجمة السياسة الوطنية لتعزيز الساحل وتنميته المستدامة من خلال اعتماد أسلوب التجربة الميدانية على موقعين معروفين بالتنوع البيولوجي والنظم البيئية ذات القيمة، ومؤهلين للتصنيف كمحميات بحرية ساحلية، وهما: موقع كوالي–جبل شنوة (بولاية تيبازة)، وجزر حبيباس (بولاية وهران).

وسعى المشروع إلى دعم المحافظة للقيام بممارسة إدارية نشطة للمواقع المعقدة ذات القيم التراثية المتعددة، وبناء خبرتها الفنية في مجالات إدارة التنوع البيولوجي والموائل اللافتة للنظر، والممارسات المشتركة بين الإدارات والوزارات المتعددة، والإدارة المنسقة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بالساحل، ولا سيما مع المجتمعات المحلية، ودمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في حماية الثروة البيئية.

الفرع الرابع: مشروع استدامة التنمية السياحية "وجهة تيبازة"[2]

يندرج هذا المشروع ضمن مبادرة الوجهات (DESTINATIONS) المتعلقة بتطوير استراتيجيات للسياحة المستدامة في مناطق البحر المتوسط التي أطلقها مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية (CAR/PAP) سنتي 2008 و2009 في كل من تونس والمغرب والجزائر (ولاية تيبازة تحديدا). واعتمد المشروع على الأبحاث المتوسطية التي حددت مجموعة من المؤشرات حول السياحة المستدامة في ضوء مقاربة GIZC سمحت بقياس درجة استدامة القطاع السياحي بولاية تيبازة، والتعرف على أهم عوائقه وآفاقه.

ومر المشروع بمجموعة من المراحل تتمثل الأولى في تبادل المعرفة المتوفرة مع مختلف الجهات الفاعلة؛ وفي خطوة ثانية، شرع فريق المشروع في مبادرة لإشراك الجهات الفاعلة الأكثر صلة في تحديث البيانات والمعلومات الأساسية اللازمة لاحتساب المؤشرات وكذلك اقتراح وتصحيح سيناريوهات التنمية. وتم الانتهاء من هذه العملية بتطوير استراتيجية التنمية السياحية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الاستخدام والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية (خاصة المياه)، فضلاً عن حماية المنطقة الساحلية بولاية تيبازة والحفاظ على سلامة النظم البيئية.

الفرع الخامس: ملاحظات حول التجارب الأولية لتبني مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية

إن أول ما يلاحظ على هذه المشاريع أنها مشاريع خارجية وليست محلية، إذ جاءت معظمها بمبادرة من المنظمات الدولية المتوسطية. وقد استفادت الجزائر بشكل جلي من انضمامها إلى هذه المنظمات ومشاركتها في مشاريعها التنموية، سواء من ناحية نقل الخبرات، أو التمويل، أو المتابعة على فترات زمنية مطولة سمحت لها فيما بعد بتكييف هذه الخبرات مع المعطيات المحلية عند صياغة استراتيجيتها الوطنية.

كما اتسمت معظم هذه المشاريع بالطابع الجزئي حيث عالجت موضوعات محددة ضمن مساحة جغرافية محددة انحصرت معظمها بالحاضرة الكبرى للجزائر العاصمة، وبالتالي فإن مبادرات GIZC في

[1] **Ibid**,p :179.
[2] Ibid, p :177.

الجزائر انطلقت من الجزء قبل الكل، ومن المحلي قبل الوطني. علاوة على تركيز معظم هذه التجارب على الجانب الحمائي، والتقني أكثر من الجوانب التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

من جانب آخر، انحصرت أغلب هذه المشاريع في حاضرة الجزائر العاصمة (كما تبرزه الخريطة الموالية):

الشكل رقم (55): التوزيع الجغرافي للمشاريع التعاونية المتوسطية الرئيسية في المنطقة الساحلية الجزائرية في العقد الأول من القرن 21

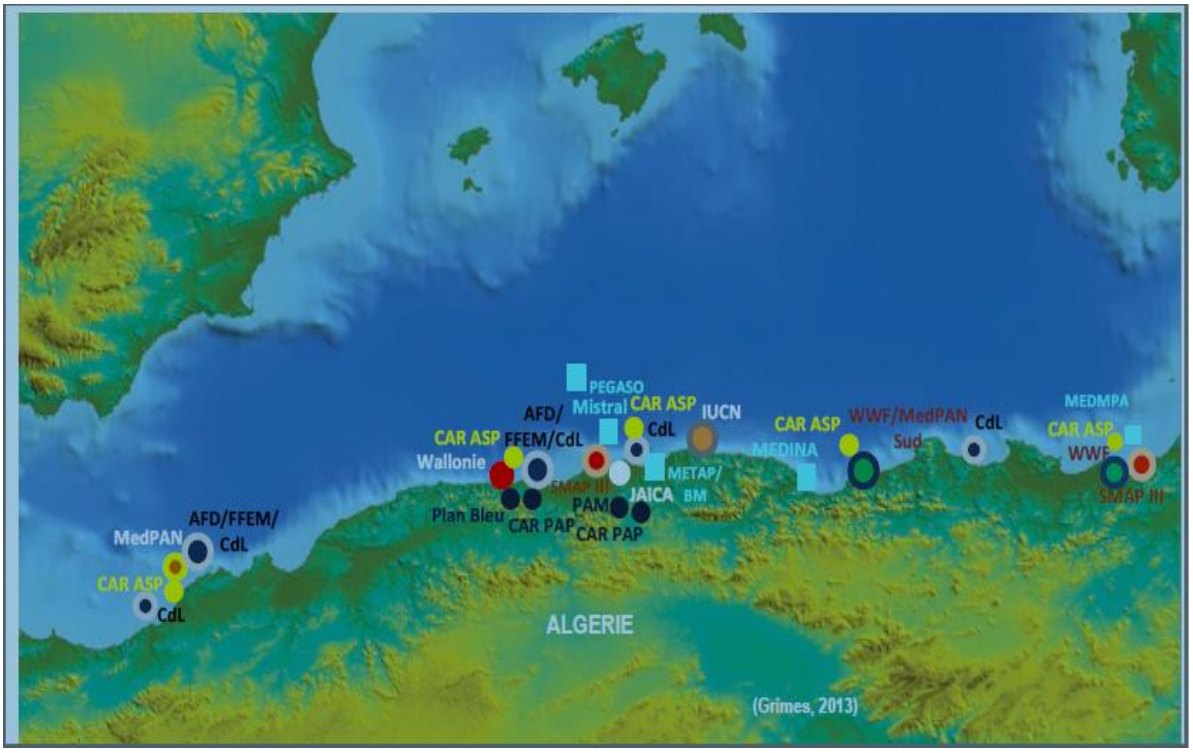

المصدر:

Ministère des ressources en eau et de l'environnement MREE-PAP RAC/PAM**, Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière pour l'Algérie,** Algérie (Appui PAM-MedPartnership, UNESCO), 2015, p : 84.

ولا يستغرب تركز المشاريع ذات الدعم المتوسطي في بداياتها على الجزائر العاصمة والمناطق المحيطة بها، لكون مختلف المؤسسات الرائدة ومجمل الإدارات المركزية متواجدة بها؛ علاوة على أن المبادرات الأجنبية تهتم بالمناطق التي تتوفر فيها المعلومات والكفاءات، وهو ما كان متوفرا في بداية الأمر في العاصمة فحسب، لتتوزع في ما بعد المبادرات الدولية والمتوسطية في الجزائر على طول الساحل الجزائري وخاصة على مستوى الحظائر الوطنية.

ويلخص الجدول الموالي المعلومات الرئيسية حول هذه المبادرات وأنشطتها وأهم نتائجها.

جدول رقم (23): ملخص للمبادرات الأولية الأربعة حول التسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر

المشروع	الفترة	المستوى المكاني	الشركاء	الأنشطة الرئيسية	النتائج الرئيسية
مخطط تهيئة الساحل (PAC)	2002-2005	-ساحل حاضرة الجزائر العاصمة (أربع ولايات: الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس، البليدة)	CAR/PAP, PAM, وزارة تهيئة الاقليم والبيئة (MATE)	-الأنشطة المواضيعية 1.التحكم في الزحف العمراني والاقتصادي. 2. مكافحة التلوث السائل والصلب 3- حماية المواقع الحساسة الطبيعية والثقافية. 4. التسيير المندمج للمناطق الساحلية وللموارد المائية. - الأنشطة المشتركة بين القطاعات 1.تنسيق أنشطة المشاريع وتكاملها. 2. تطوير نظام المعلومات. 3. إجراء تحليل الاستدامة. 4.إنشاء برنامج للتدريب والمشاركة. 5. تطوير استراتيجية للتمويل.	1. تطوير النهج التشاركي في التخطيط المكاني للمنطقة الساحلية. 2. اعتماد المشروع كأساس منهجي لإعداد مخططي عنابة ووهران. 3. تحديد لوحة قيادة للمتابعة (المؤشرات) 4. تطوير النهج التشاركي عند بلورة SNAT 2030 (الاجتماعات الإقليمية الشمالية الوسطى والشمالية الغربية والشمالية الشرقية) 5. خطة العمل للموقعين الرئيسين ببلديتي الرغاية وهراوة
مشروع مخطط التهيئة المندمجة لولاية الجزائر العاصمة(AMIS SMAP III)	2006-2008	- ساحل ولاية الجزائر العاصمة	-ولاية الجزائر العاصمة. - معهد البحوث الايطاليCIRSA -الوكالة الجزائرية لحماية ساحل الجزائر العاصمة(APPL) . - الوزارة الإيطالية للبيئة. -الاتحاد الأروبي	1- التسيير المندمج للمناطق الساحلية 2- التكوين 3- التحسيس ونشر الوعي 4- المشاركة في شبكات الرصد البيئي	1-إنجاز المراقبة البيئية حول: أعشاب البوزيدونيا، التآكل الساحلي، نظم المعلومات الجغرافية، النفايات، العوالق النباتية السامة، المؤشرات الحيوية. 2-اقتراح لخطة عمل ذات أولوية (استخدامات) لمنطقتي الرغاية - وهراوة وتعزيز توصيات PAC الجزائر العاصمة
مشروع دعم المحافظة الوطنية للساحل	2006-2012	موقع كوالي-قمة شنوة (بولاية تيبازة)، وجزر حبيباس (بولاية وهران).	-وزارة تهيئة الاقليم والبيئة -الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM)	1. التدريب والتنظيم 3. إنشاء المحميات البحرية والساحلية 4. تطوير خطة الإدارة للمناطق الطبيعية الحساسة 5. الرصد العلمي للمواقع الساحلية الحساسة. 6. المشاركة والوعي	1. تعزيز تقنيات بناء القدرات 2. وضع الإجراءات اللازمة 3. تحسين التبادل مع المؤسسات الساحلية 4. تنفيذ شراكات فعالة مع المنظمات غير الحكومية والجامعات 5. وضع خطط الإدارة للموقعين.
استراتيجية التنمية السياحية المستدامة "وجهة تيبازة"	2008-2009	ساحل ولاية تيبازة	-وزارة تهيئة الاقليم والبيئة —PAP/RAC,PAM الوكالة الوطنية لتطوير السياحة	1.العملية التشاركية 2. التوعية 3. مؤشرات السياحة المستدامة (وفقا للخطة الزرقاء)	1.وضع تقييم بيئي للسياحة في موقع رائد ناشئ 2.ممارسة أداة المشاركة (التحليل المستقبلي) 3. وضع استراتيجية للتنمية المستدامة للسياحة الساحلية

المصدر: من ترجمة الباحثة، بالاعتماد على:

MATEV, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02, op-cit, p :175.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر(2015-2030)

بدت المساعي الأولية لتبني مقاربة التسيير المندمج قاصرة ومحدودة جغرافيا، ومنفصلة عن بعضها البعض، وتابعة لجهات مختلفة. علاوة على أن مساعي تحقيق الاستدامة على مدى عقود من الزمن لم تؤتي نتائجها المرجوة، والمشاريع الموجهة هنا وهناك بقي تأثيرها محدودا. من هذا المنطلق، برزت الحاجة إلى الجدية في تناول المواضيع الساحلية من خلال توفير إطار قوي ومنظم ينطلق من الإرادة الوطنية ولا يعتمد على المبادرات الأجنبية، ويمتلك السلطة اللازمة لاتخاذ القرار وفرضه، وتوعية مختلف الأطراف الفاعلة ولعب دور الحكم بين المتنازعة منها، إضافة إلى توفير التمويل اللازم. ولذلك، كان لزاما على الدولة أن تتولى مسؤولية تبني مقاربة التسيير المندمج وتنظيمها وتأطيرها ضمن استراتيجية وطنية ملزمة وواضحة.

الفرع الأول: رؤية الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية:

بعد صدور بروتوكول التسيير المندمج للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008، الذي دخل حيز التنفيذ انطلاقا من 23 مارس 2011، واتباعا لأحكام المادة 18 منه التي تنص على: "أنه يجب على كل طرف تعزيز أو تطوير استراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة* للمناطق الساحلية، وبرامج وخطط تنفيذ تتماشى مع الإطار الإقليمي المشترك، ومع أهداف ومبادئ الإدارة المتكاملة المدرجة في هذا البروتوكول"؛[1] تفطنت السلطات الجزائرية، أنه لا يمكن معالجة القضايا التنموية للساحل عشوائيا بدون تخطيط وتنظيم.

حيث بادرت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة مباشرة انطلاقا من سنة 2012 بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية اعتمادا على أسس منهجية مشتركة للدول المتوسطية وضعها مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية (CAR/PAP) التابع لـ "خطة العمل من أجل المتوسط (PAM)"، وذلك بهدف وضع حوكمة مكيفة وفقا لتعقيدات المنطقة الساحلية الجزائرية والقضايا الراهنة والمستقبلية التي تنشأ في هذه المنطقة.

وتميز إعداد هذه الاستراتيجية بالحرص على مجموعة من المتطلبات والشروط الرئيسية، تمحورت حول:[2] الموافقة عليها من أعلى هرم السلطة، والتنسيق بين الوزارات لبلورتها، والتشديد أثناء إعدادها على المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة ومن ثم خلال تنفيذها، وكذا الاهتمام الخاص بتلاؤمها مع الخطط والسياسات التنموية والقطاعية الأخرى، مع التركيز على مشاريع وبرامج التنفيذ على أرض الواقع لإنتاج نتائج ملموسة وفعالة، إضافة إلى إدراج سياسات لدعم الاتصال والتمويل وبناء القدرات اللازمة، دون إهمال مراجعتها بشكل دوري وبانتظام والتحديث المستمر لتفادي النقائص والاختلالات وتصحيحها آنيا، مع الأخذ في الاعتبار التوجهات المستحدثة والمختلفة، مع الإحاطة بكامل المجال الجغرافي للمنطقة الساحلية بمياهها الإقليمية وأجزائها البرية والبحرية.

---

* يعتمد البروتوكول في نسخته الرسمية الصادرة باللغة العربية مصطلح الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بدلا من مصطلح التسيير المندمج الذي تستخدمه السطات الجزائرية.

[1] المادة 16، **بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008 ، مرجع سبق ذكره**، ص:61.

[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement(MATE), **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière**, Algérie, 01 décembre 2014, p :02.

وتم إصدار نسخة أولية غير منقحة من النص النهائي لهذه الاستراتيجية سنة 2015، بعد أن استمر العمل عليها على مدار أكثر من سنتين،[1] حسبما صرحت به وزيرة تهيئة الإقليم والبيئة آنذاك، خلال فعاليات الندوة الختامية للإستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية المنعقدة بولاية وهران شهر مارس 2015. ويوضح الشكل الموالي التسلسل الزمني لإعداد هذه الاستراتيجية الوطنية.

الشكل رقم(56):التسلسل الزمني لإجراءات إعداد الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

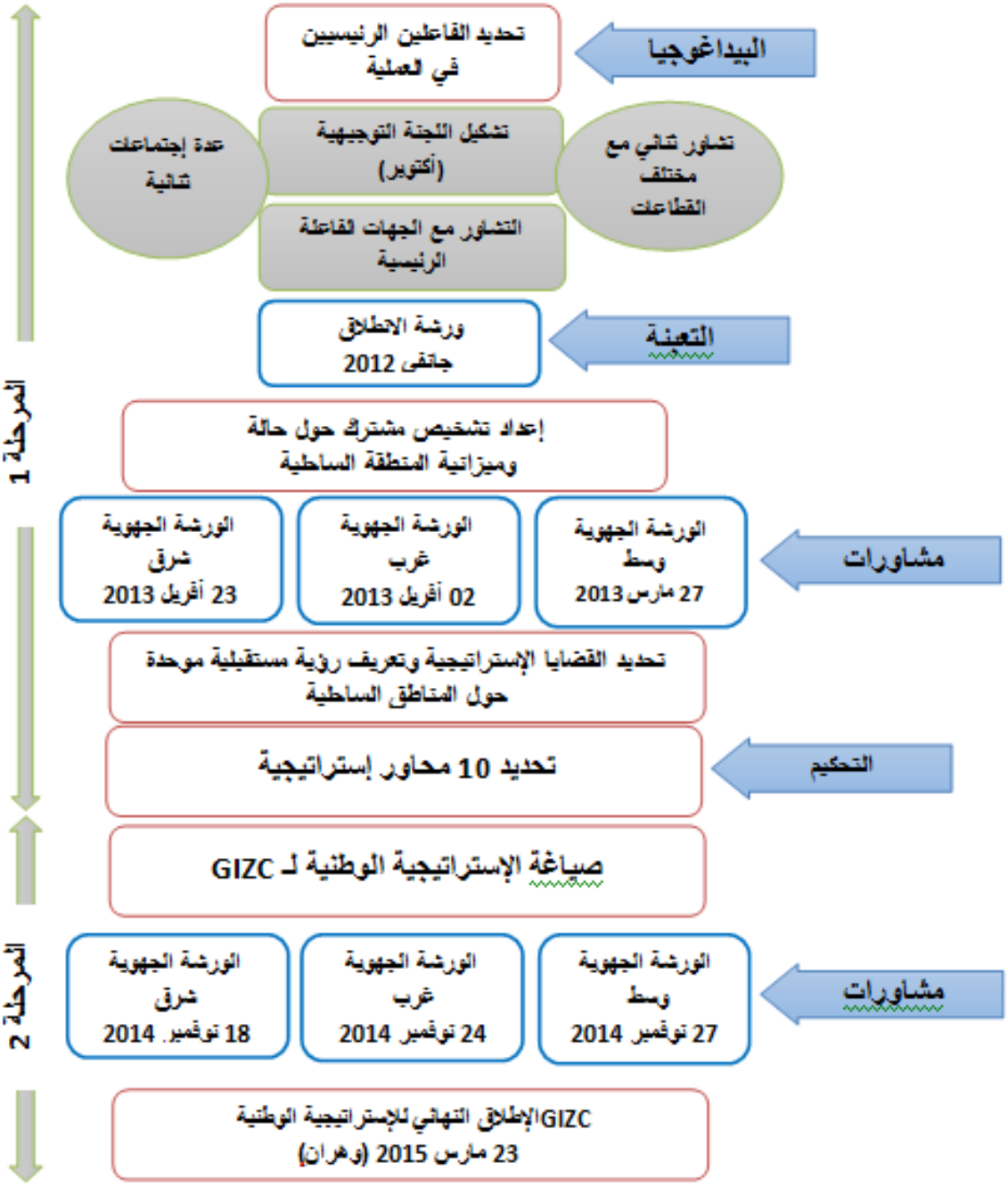

المصدر: من ترجمة الباحثة اعتمادا على:

Ministère des ressources en eau et de l'environnement MREE-PAP RAC/PAM**, Stratégie Nationale de Gestion Intégrée des Zones Côtières pour l'Algérie,** Algérie (Appui PAM-MedPartnership, UNESCO), 2015, p : 19.

[1] مونية شنوف، **هدم العقارات القريبة من الشواطئ**، مقال منشور في موقع جريدة الشروق الإلكتروني، بتاريخ 2015/03/23: (تاريخ ووقت الاطلاع: 2016/12/25: 8ساو30د) https://www.echoroukonline.com/#/هدم-العقارات-القريبة-من-الشواطئ

تم خلال هذه الفترة تنظيم ستة ورشات جهوية، وتجنيد 1400 شخص شاركوا في إنجازها من مختلف القطاعات التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الإستراتيجية وكذا الوكالات والهيئات التقنية المتخصصة والجامعات وجمعيات حماية البيئة. وذلك اعترافا من السلطات بكون قضايا الساحل مسألة استراتيجية على حد تعبير الوزيرة، وهو ما دفع الحكومة إلى تنظيم إطارها التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي لرفع التحديات التي تهدف إلى الحفاظ على الثروات الطبيعية والبحرية والساحلية

وتعبر الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لـGIZC عن رؤية وطنية مشتركة، توافقية واضحة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الساحلية، تشمل في إطار من المسؤولية الجماعية والمشتركة جل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين (الإدارة المركزية، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المعاهد والجامعات). وتقوم هذه الإستراتيجية على حوكمة تهدف إلى تحقيق تكامل واندماج المصالح المتعددة، وتحديد القضايا والأولويات ومن ثم ضبط آليات وطرق ووسائل تحقيق التنمية المستدامة للساحل.[1]

وفي هذا السياق، جاءت الاستراتيجية الوطنية لـGIZC لمواجهة مجموعة من التحديات عن طريق استحداث مجموعة من الأساليب والأدوات كحلول:[2]

- **لمواجهة تحدي التنمية المتوازنة للمناطق الساحلية والتوفيق من جهة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبين الحماية البيئية من جهة أخرى:** تبرز حتمية تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية الساحلية، وتعويضها بأنماط مستدامة.
- **لمواجهة تحدي الحوكمة الذي يتطلب تقوية وتطوير القاعدة المؤسساتية والتشريعية، وزيادة مشاركة المستويات المحلية في تخطيط التنمية المحلية، وكذا البحث عن مصادر تمويل متنوعة ومبتكرة ومستدامة:** يجب إحداث تغيير عميق للأساليب الإدارية وكذا تحميل المستوى المحلي المسؤولية؛ وتحسين الكفاءة التنظيمية والضريبية؛ والوصول إلى أعلى وأفضل مستوى لإشراك وإدماج مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.
- **لمواجهة تحدي الانطلاق من قاعدة علمية ومعرفية كأساس لاتخاذ القرار، وتوجيه التكوين والبحوث لمجال الاستدامة في المناطق الساحلية:** يُطلب تأسيس روابط وعلاقات تنفيذية عملية مستدامة ومتوازنة بين قطاع البحث العلمي وعمليات مقاربة GIZC.
- **لمواجهة تحدي المخاطر الناشئة وتغير المناخ، ودمجها كعامل رئيسي في عملية التخطيط السياسيات العامة ومشاريع الاستثمار:** فيستلزم إنشاء وتوفير رقابة دائمة، والعمل على إدماج التخطيط البحري المكاني في إطار سياسة بحرية مندمجة.

من جهة أخرى ضبطت الاستراتجية الوطنية لـGIZC مجموعة من الأهداف الأساسية التي حاولت في مجملها الموازنة بين ركائز التنمية الثلاثة؛ إضافة إلى تحديد مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تضبط

[1]Ministère des ressources en eau et de l'environnement MREE-PAP RAC/PAM, **Stratégie Nationale de Gestion Intégrée des Zones Côtières pour l'Algérie,** Algérie (Appui PAM-MedPartnership, UNESCO), 2015, p :02.
[2]**Ibid** , p: 02.

تجسيدها والقائمة أساسا على مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة، زيادة على تحديد المنافع المتوقعة من تجسيدها، والتي تتنوع بين الأرباح الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، واستعادة وحماية النظم والموارد البيئية. ويلخص الشكل الموالي مجموع أهداف، مبادئ ومنافع الاستراتيجية الوطنية لـGIZC.

الشكل رقم (57): أهم مبادئ وأهداف ومنافع الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

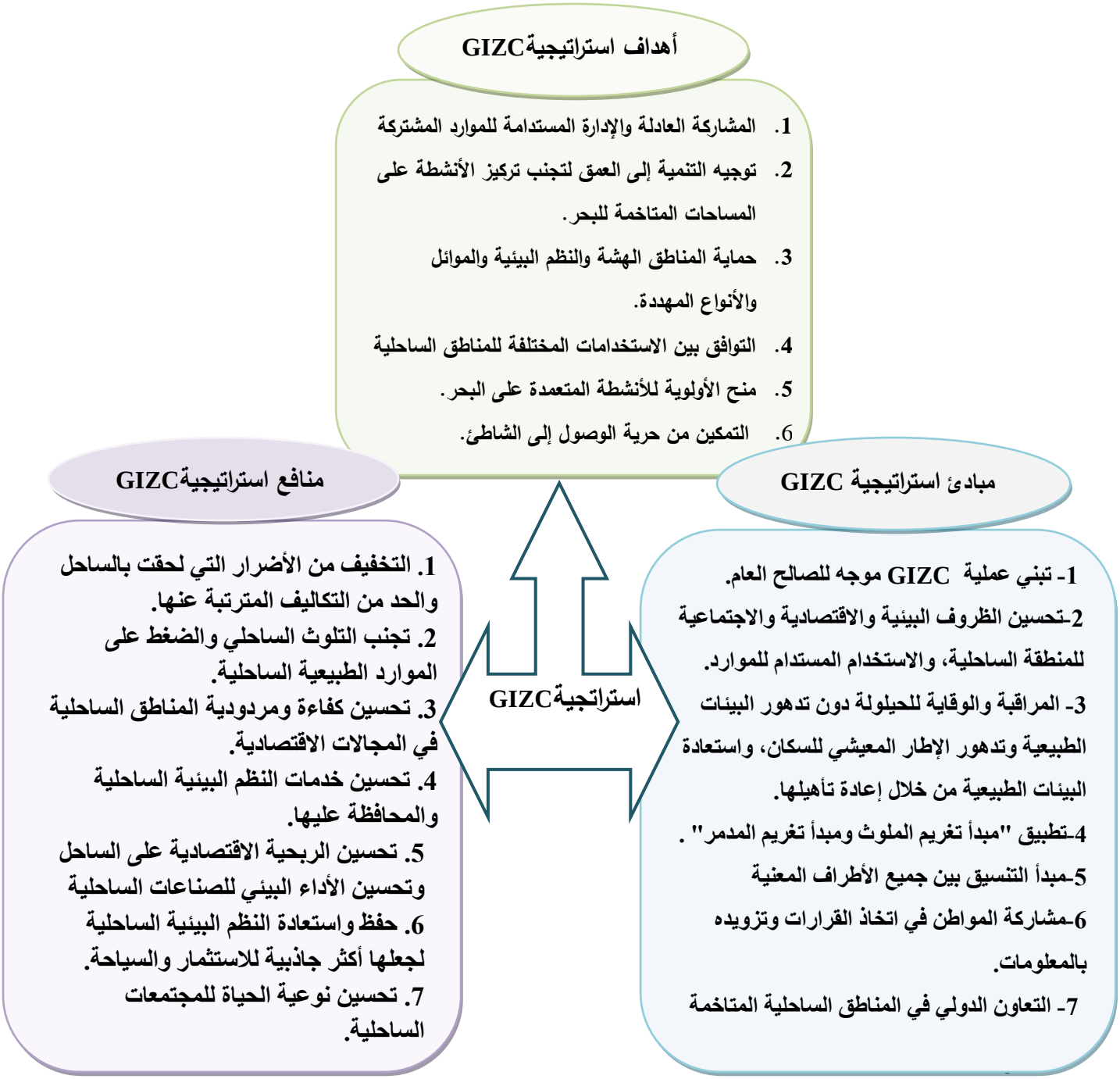

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement(MATE), **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière, Algérie,** 01 décembre 2014, p :02.

الفرع الثاني: النطاق المكاني والزماني للإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:

إن التحكم في النطاق المكاني لإستراتيجية GIZC الوطنية هو أحد مفاتيح نجاحها، وذلك لضبط إشكالية أبعاد المشروعات التابعة لـGIZC وخاصةً التعبئة المالية اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع. ولذلك، تم اختيار الحدود الإدارية للولايات الساحلية كمجال بري لتنفيذ هذه المقاربة، والمياه الإقليمية كمجال بحري (حسبما حدد في قانون حماية وتثمين الساحل 02-02). فبالإضافة إلى كون خيار حدود التقسيم الإداري خيارا عمليًا، يتمتع هذا الخيار بالعديد من المزايا من بينها: ضبط الحدود والفاعلين بوضوح، سهولة مراقبة تنفيذ العمليات، تسهيل عملية إعداد ميزانيات التمويل، وضبط المسؤوليات وصلاحيات الجهات الفاعلة (الولايات، البلديات..الخ).

أما فيما يتعلق بالمجال الزمني للاستراتيجية الوطنية، فقد تم ضبطه بالموازاة مع الأطر الزمنية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم أي في آفاق سنة 2030، مع مواعيد وسيطية سنتي 2020، و2025 بهدف إدخال التعديلات والتقييمات اللازمة،[1] وذلك لكون هذه الاستراتيجية ليست إجراء منعزلا بل هي جزء من الإطار العام الذي وضعته السلطات لضمان التنمية المتوازنة والعادلة لأقاليم البلاد. كما أنها عملية شاملة لا تقع على عاتق وزارة البيئة وتهيئة الإقليم (سابقا) فقط، بل تشمل جميع القطاعات والأطراف الفاعلة ضمن 14 ولاية ساحلية وهو الأمر الذي يتطلب مجالا زمنيا طويلا.

أما من ناحية إعدادها فقد مرت الاستراتيجية الوطنية بثلاثة مراحل زمنية رئيسية، هي على التوالي:

- **المرحلة الأولى (تشخيص وجرد شامل للوضع القائم):** ركزت هذه المرحلة على تحديد وترتيب الأولويات والتحديات، وفهم القوى المحركة في المنطقة الساحلية الوطنية، وتسليط الضوء على التهديدات الرئيسية والاختلالات القطاعية.
- **المرحلة الثانية (تحديد الآليات التنفيذية):** تم في هذه المرحلة ضبط الآليات التنفيذية، وتحديد الشراكات والتدابير اللازمة لتعزيز منهج التسيير المندمج، وكذا تحديد الأساس القانوني وضبطه وتكييفه، وتطوير الأدوات المؤسسية ومصادر التمويل المستدامة.
- **المرحلة الثالثة (ضبط مستويات التنفيذ):** في هذه المرحلة تم تحديد مستويات التنفيذ بدقة والمتمثلة في:
- **المستوى الأول:** وهو المستوى الإداري متمثلا في الولايات والبلديات الساحلية التي تشكل مستويات تنفيذ برامج التنمية العامة والتثمين والحفاظ على الموارد.
- **المستوى الثاني:** هو المجال الساحلي الذي يتعلق بمستويات تنفيذ أحكام القانون الساحلي.
- **المستوى الثالث:** هو المستوى الموضوعي الذي يعنى بالموضوع وليس المكان، حيث يكون التقسيم على أساس الأنشطة القطاعية وليس على أساس التقسيم الجغرافي.

وبعد الانتهاء من إعداد مختلف الجوانب اللازمة، تمت الصياغة النهائية للوثيقة الرسمية لنص الاستراتيجية الوطنية الذي يعتمد عليه مباشرة للتنفيذ العملي وذلك بنسختين مختصرة في شهر مارس 2015، ومفصلة في شهر أكتوبر 2015.

[1] Ministère des ressources en eau et de l'environnement MREE-PAP RAC/PAM**, op-cit**, p : 20.

الفرع الثالث: التوجيهات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

إن البحث عن التوازن بين الاستغلال المستدام والمتوازن للموارد الطبيعية البحرية والساحلية وصيانة العمليات الطبيعية في هذه المناطق الساحلية يطرح العديد من التحديات، ولا سيما استخدام هذه الاستراتيجية الجديدة كفرصة لتحقيق التقدم المنسق والمشترك في مجالات التنمية البشرية والاقتصادية.

وترتبط شروط نجاح الاستراتيجية الوطنية لـGIZC بالرغبة الجادة في توزيع أفضل للفوائد والخدمات الساحلية من خلال تعزيز وتكييف الإطار التشريعي، وتعزيز آليات الشراكة العملية على مستويات مختلفة من الأقاليم الساحلية، وعلى وجه الخصوص على المستوى المحلي، وتحسين الحوار المؤسسي والاتصالات، وكذا والربط والتنسيق الجيد مع مخططات تهيئة الإقليم، إضافة إلى تعزيز القدرات الوطنية للمراقبة والتقييم البيئي، وكذا تحسين التمويل العام وتطوير الأنشطة المتوافقة مع استدامة المنطقة الساحلية. وهي المواضيع الرئيسية التي تمحورت حولها التوجيهات الاستراتجية العشرة التي تمثل المحاور الكبرى لتجسيد هذه الاستراتيجية على أرض الواقع. وهي ممثلة في الشكل التالي:

شكل رقم (58): التوجيهات العشرة المحورية للاستراتيجية الوطنية لـGIZC

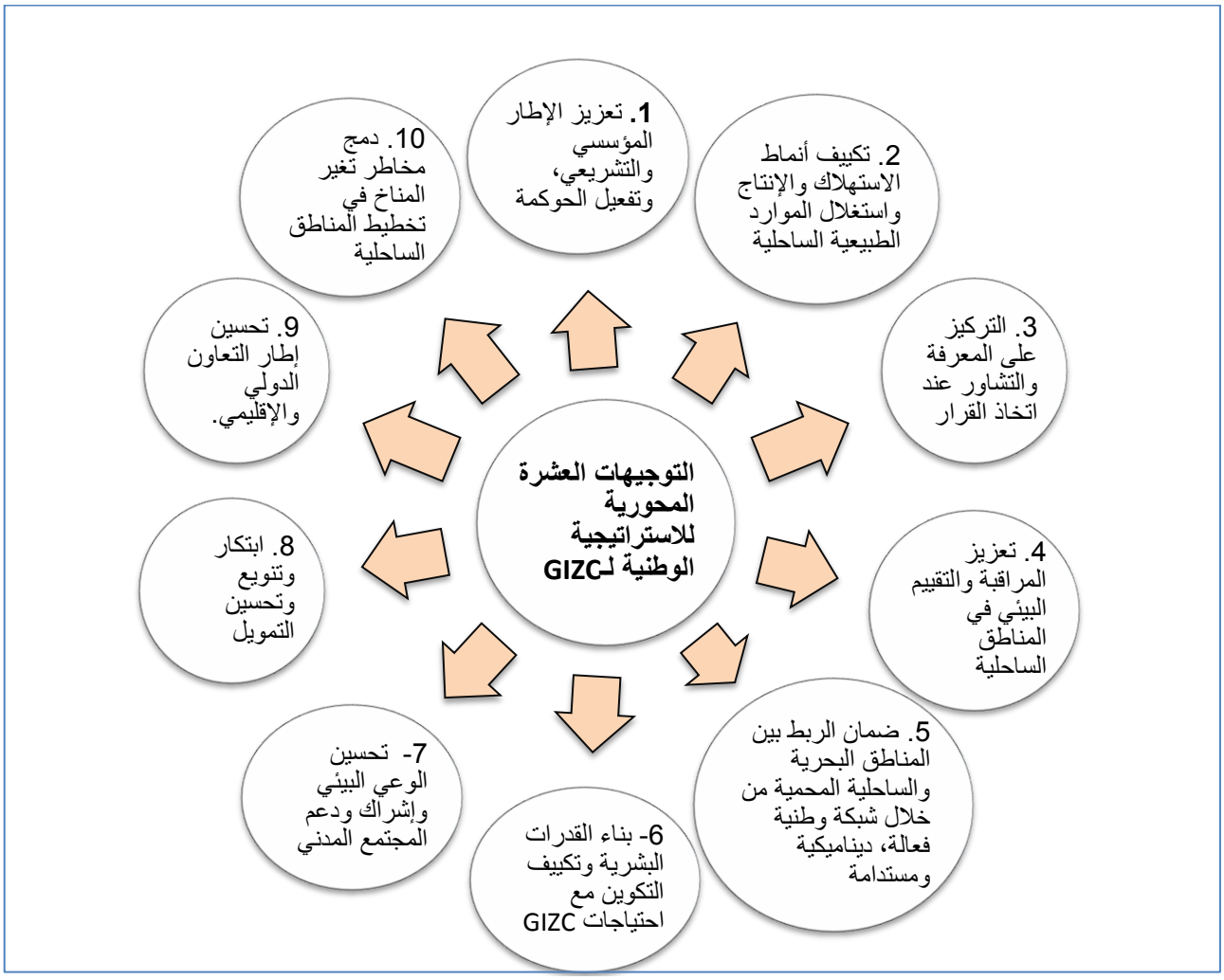

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère des ressources en eau et de l'environnement MREE-PAP RAC/PAM**, Stratégie Nationale de Gestion Intégrée des Zones Côtières pour l'Algérie,** Algérie (Appui PAM-MedPartnership, UNESCO), 2015, p : 21.

المطلب الثالث: المتطلبات البشرية والمالية لتجسيد الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

حتى تتمكن الاستراتيجية الوطنية لـGIZC من تجسيد توجيهاتها الرئيسية على أرض الواقع بفعالية، تحتاج إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية. وسنركز في هذا العنصر على ضرورة توفير الموارد البشرية الكفؤة، وحتمية توفير التمويل الاستدام.

الفرع الأول: توفير الكوادر البشرية ذات الكفاءة العالية

يعتمد تنفيذ مقاربة GIZC في جزء كبير منه على الموارد البشرية المعنية بتخطيط ودعم عملياتها ومشاريعها على مستوى مختلف المؤسسات المعنية والمجتمع المدني وضمن جل مستويات اتخاذ القرار، وهذا ما تفتقر إليه الجزائر حاليا. إذ لا تزال عملية صنع القرار في الجزائر تواجه صعوبة في استخدام المعرفة العلمية والتقنية الحديثة بشكل منهجي؛ وهذا ما كان له تأثيرات، أحيانًا غير مرغوب فيها، على جودة القرارات ذات العلاقة باستدامة المناطق الساحلية.

إن دمج "منتجي المعرفة" في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية على السواء، هو ضرورة حتمية حسب رؤية الاستراتيجية الوطنية لـGIZC، لكونه سيسمح بتحسين آليات صنع القرار من خلال حسن استخدام العلم والمعرفة ووضعها في الوقت المناسب في خدمة القرار. [1]

نتيجة لذلك، دعت الاستراتجية الوطنية لـGIZC لوضع مخطط مكثف وعاجل لتعزيز القدرات البشرية من خلال إنشاء قاعدة وطنية للخبراء والمختصين في علوم البحر وعلوم المناطق الساحلية تعتمد على تقوية قدرات الفهم المعمق لتحديات المناطق الساحلية الحالية وسيناريوهاتها المستقبلية، وسبل تطوير الحوكمة وحد نزاعات الاستعمال، أكثر من مجرد الاهتمام بالمهارات التقنية والفنية.

وفي هذا السياق، تشترط الاستراتيجية الوطنية لـGIZC مجموعة متطلبات، تتمثل في:

1- تحديد محاور البحث العلمي ذات الأولوية: (تكييف التعليم العالي والأبحاث الأكاديمية مع احتياجات GIZC)

تستدعي القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة المرتبطة بالسواحل ومواردها البحرية والبرية، إعادة ضبط وتعريف القضايا الوطنية للبحث العلمي إنطلاقا من التحديات الحالية والمستقبلية. ولذلك، يجب أن يستند هذا الإجراء على:

- التنسيق الشبكي لتقاسم أفضل للموارد البشرية والمادية والمالية والتحول من المهارات الفردية إلى الجماعية.
- إنشاء نظام مرجعي وطني يتيح رصد وتقييم تراث التنوع البيولوجي البحري والساحلي.
- مشاركة أكبر وأكثر تنوعا للقطاع الخاص في المشاريع ذات الصلة، وخاصة المتعلقة بحماية وتثمين التنوع البيولوجي البحري والساحلي.
- تحسين التعاون الثنائي/والمتعدد الأطراف، الوطني/والدولي في الجزائر.
- التواصل بين التجارب والمعارف والخبرات المحلية في إطار التعاون جنوب–الجنوب، شمال–شمال.

[1] MATE, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière, op-cit,** p,p : 46,47.

– تحديد أقطاب البحث حسب الموضوع على أساس طبيعة الساحل للولايات الساحلية المختلفة وقضاياها المحددة. ويمكن في هذا الإطار اقتراح ثلاث خيارات:

أ– **قطب الأراضي الرطبة:** يضم المحمية الوطنية الرطبة للقالة المتداخل مع جزء من ولاية عنابة.

ب–**قطب الجزر**: يضم مجموع الجزر في الجزء الغربي من الساحل، وخاصة جزر حبيباس (وهران) وجزيرة رشقون (عين تموشنت).

ج–**قطب التفاعلات عمران–تنوع بيولوجي:** يضم منطقة التفاعلات الكبرى بين التنمية العمرانية الحضرية والتنمية البيئية المتمثلة في قطب الجزائر العاصمة (الجزائر، تيبازة، بومرداس).

2– **إقامة جسور عملية بين الجهات العلمية الفاعلة (الجامعات والمعاهد) ومؤسسات الحماية والتنمية المستدامة للمنطقة الساحلية:** في هذا السياق، شهدت المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل عديد الملتقيات، حول مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية، كما انطلقت مؤخرا بدعم من مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية، دورات تكوينية إلكترونية حول GIZC يقدمها مجموعة من خيرة إطارات هذه المدرسة العليا.[1]

3– إنشاء مجموعات العلماء والخبراء حول القضايا الساحلية الهامة:

إن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لـGIZC يتطلب تكوين مجموعات الخبراء على اختلاف تخصصاتهم (اقتصاد، عمران، بيئة، بيولوجيا، جغرافيا، اجتماع...الخ)، حول بعض القضايا المحددة التي تتطلب المهارات العلمية الخاصة التي قد لا تتوفر على مستوى الإدارات المركزية أو المحلية، من بينها على سبيل المثال: المناطق الاقتصادية الخالصة، التخطيط المكاني البحري والتخطيط المكاني المندمج، الفضاءات ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية الهامة، تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي، ضبط مؤشرات الاستدامة والمتابعة، تقدير وتقييم التلوث الحاصل والمحتمل..الخ.

4– تفعيل اللجان والمجالس العلمية لتحسين المشورة العلمية:

تتضمن المؤسسات ذات الاختصاص الساحلي/البحري على لجان علمية. غير أن هذه اللجان نادرا ما تستشار فعلا عند إعداد استراتيجيات هذه المؤسسات التي تتحمل جزء من مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية. ولهذا، سيكون من الضروري تفعيل خدمات هذه اللجان العلمية لتشكل دعما لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والوطنية من النواحي التقنية والعلمية. بحيث لا يكون استخدامها مجرد استجابة لإلتزام قانوني، ولكن بالأحرى استجابة منظمة لحاجة حقيقية للدعم العلمي الفعال للاستراتيجية الوطنية لـGIZC. ولا سيما تفعيل مشاركتها على مستوى القضايا المحلية الدقيقة، خاصة العمليات المتعلقة بحماية أو استعادة المناطق ذات النظم البيئية الحساسة والمتميزة، ومختلف العمليات المتعلقة بالمواقع المحمية، وعند دراسة تقييم الآثار المحتملة للمشروعات المخططة، وعند تقييم المشاريع المنفذة.

[1]Samir Grimes, **Synthèse du Conférence internationale sur la Gestion Intégrée des Zones Côtières (GIZC) et la Planification de l'Espace Maritime (PEM),** à L'Ecole Nationale Supérieure des Sciences de la Mer et de l'Aménagement du Littoral**,** Campus Universitaire de Dely Brahim, Alger (Algérie), 8 mai 2018.

5- **تعزيز الوظائف والمهن الساحلية والخضراء (الموجهة لحماية البيئة):** سواء التقليدية منها كالصيد البحري، والرصد البيئي، أو الحديثة منها مثل: الهندسة الساحلية، الإدارة المستدامة للموارد المائية، إدارة وتقييم النفايات الصلبة، تقييم مياه الصرف الصحي، إدارة وصيانة المواقع الطبيعية الحساسة، مهن السياحة الساحلية...الخ.

6- **الحصول على دعم الدولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** من أجل إدراج المؤسسات المصغرة للمهن الساحلية والبيئية بشكل عام ضمن المشاريع القابلة للتمويل والحاصلة على الدعم الكامل والمرافقة. كما يقترح لهذا الغرض، منح المكافآت لمؤسسات الشباب التي تظهر خلال السنوات الثلاث الأولى من نشاطها الأثر البيئي الإيجابي على المنطقة الساحلية (والبيئة ككل).

الفرع الثاني: ابتكار وتنويع وتحسين التمويل

يعتمد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لـGIZC على تعبئة التمويل المستدام والكافي لسد احتياجاتها المتعددة. ويجب أن يكون التمويل مركزيا بالدرجة الأولى من قبل الوزارة المعنية بالبيئة، علاوة على مصادر متنوعة من القطاعات المختلفة المعنية.

1- مصادر تمويل الاستراتيجية الوطنية لـGIZC: [1]

تعتمد خطة التمويل للاستراتيجية الوطنية لـGIZC على المصادر التالية:

- ميزانية التجهيز للوزارة المكلفة بالبيئة، والميزانية التشغيلية للمحافظة الوطنية للساحل، والتي هي مكرسة تماما لبرامج الاستراتيجية الوطنية لـGIZC.

- جزء من الميزانية التشغيلية للمؤسسات الأخرى تحت إشراف الوزارة المكلفة بالبيئة التي تضطلع بجزء من المهام: المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية (CNDRB)، الوكالة الوطنية للنفايات (AND)، المركز الوطني للتكنولوجيات الأنظف(CNTPP)، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم (ANAAT)، المركز الوطني للتكوين البيئي (CNFE) ، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD) ، الوكالة الوطنية لتغيرات المناخ (ANCC).

- ميزانية الإدارات الوزارية الأخرى المعنية جزئيا (وزارات المالية، العمل، الموارد المائية، الصيد البحري، والداخلية والجماعات المحلية، الصناعة، الخدمات العامة، السياحة والصناعات التقليدية، الفلاحة والتنمية الريفية، الطاقة، النقل، والتعليم العالي والبحث العلمي).

- الميزانية التشغيلية للمؤسسات الخاضعة لوصاية وزارة البيئة ذات الاختصاصات الساحلية والبحرية.

- الصناديق الائتمانية الخاصة (الصندوق الوطني للبيئة والساحل ، الصندوق الوطني للبحوث العلمية).

وقد قدرت الاستراتجية الوطنية احتياجاتها المالية في الرباعي الأول (2015-2019) بـ11297.07 مليون دينار جزائري تتحصل عليها من التمويل الداخلي، و11 مليون أورو تتحصل عليها من مصادر التمويل الدولي[2]، موجهة لتمويل عدة برامج متنوعة متعلقة بإنجاز المخططات المكانية، وبرامج التهيئة

[1] MREE-PAP RAC/PAM**, op-cit**, p : 73.
[2] Ibid, p :83.

الساحلية، ودعم الحوكمة، وحماية التنوع البيولوجي، وتطوير أنشطة الصيد المستدام، دعم المشاريع المقدمة من الجمعيات وبرامج التحسيس والتوعية، ..الخ.

1- دور الصندوق الوطني للبيئة والساحل:

وعيا منها بالدور الاستراتيجي الذي تلعبه المناطق الساحلية أجرت السلطات الجزائرية تعديلا في مسمى الصندوق الوطني للبيئة، ليصبح تحت مسمى الصندوق الوطني للبيئة والساحل (بدلا من الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث)، وذلك حتى تتوجه نفقاته بشكل أكبر إلى الفضاء الساحلي. وقد تم اعتماد هذا الصندوق وتحديد طرق تسييره بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-170 مؤرخ في 25 شعبان عام 1438 الموافق 22 مايو سنة 2017 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065 - 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة والساحل".

وقد كانت الاستراتيجية الوطنية لـGIZC سباقة للدعوة إلى تحديث وتعديل هذا الصندوق. وبالتالي، فإن صدور هذا التعديل بعد سنتين من صدور الاستراتيجية يعتبرا دليلا على سيرها في طريق تحقيق أحد أهدافها. ويعد هذا الصندوق حسب الاستراتيجية أداة مناسبة لتمويل نشاطاتها، شريطة أن يتم تقسيم التوجيهات الاستراتيجية العشرة إلى إجراءات واضحة يمكن التحكم فيها. ويوضح الجدول الموالي عناصر نفقات وإيرادات هذا الصندوق:

جدول رقم (24): نفقات وإيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل

النفقات	الإيرادات
- تشجيع مشاريع الاستثمار التي تدمج التكنولوجيات النظيفة، ومساعدة النشاطات المعتمدة على تحويل المنشآت الموجودة نحو هذه التكنولوجيات. - تمويل نشاطات مراقبة التلوث وحالة البيئة. -تمويل دراسات الخبرات المسبقة لإعادة تهيئة المواقع المنجزة من طرف هيئات التعليم العالي أو مكاتب دراسات وطنية أو أجنبية. -الدراسات وبرامج البحث التطبيقية الموجهة لحماية المناطق الساحلية. -نشاطات تنظيف حماية وتثمين الساحل والمناطق الساحلية. - التدخلات المستعجلة في حالة التلوث الغير مقصود بشكل عام والتلوث البحري بشكل خاص. - عمليات الإعلام التوعية والترويج لمسائل البيئة التي تقوم بها الهيئات الوطنية أو الجمعيات الناشطة في مجال البيئة. -التمويلات الموجهة للنشاطات المتعلقة بمنشآت التنظيف. -تمويلات ترقية نشاطات الفرز وتثمين النفايات والمساهمة المالية في مراكز الردم التقنية لمدة ثلاث سنوات بدءا من تاريخ دخولها حيز الخدمة.	-الرسوم المحصلة من النشاطات الملوثة الخطيرة على البيئة. - رسوم نوعية يحددها قانون المالية. - الغرامات المحصلة من مخالفات التشريع المتعلقة بحماية البيئة والساحل. - الهبات والوصايا الوطنية والدولية. -التخصيصات المحتملة لميزانية الدولة. -التعويضات بعنوان النفقات لإزالة التلوث العرضي الناجم عن تفريغ المواد الكيماوية الخطيرة في البحر، وفي مجال الري والطبقات المائية الباطنية، وفي الجو. -كل المساهمات أو الموارد الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المادة 03، **المرسوم التنفيذي رقم 17-170 مؤرخ في 25 شعبان 1438 الموافق 22 مايو2017 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة والساحل،** الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الرابعة والخمسون، العدد31، الصادرة بتاريخ 2رمضان عام 1438 هـ الموافق لـ 28 مايو سنة 2017.

ومن الجدير بالذكر أن عناصر نفقات وإيرادات هذه الصندوق لم تتغير مع تغير تسميته، ولذلك يجب تقسيم التوجيهات الاستراتيجية الى نشاطات فرعية تتماشى مع مجالات نفقات هذا الصندوق حتى تتمكن من الحصول على أغلفة مالية مخصصة لها بالتحديد.

2- استحداث إيرادات جديدة لتمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل:

اقترحت الاستراتجية الوطنية لـGIZC تنويع مصادر التمويل واستحداث أخرى جديدة، مثل تضمين الرسم على النفايات المنزلية في فاتورة الكهرباء بناء على تكوين الأسرة (عدد الأشخاص) ونوع المسكن، مما يعزز تمويل الجماعات المحلية لمحاربة التلوث.

إضافة إلى اقتراح استحداث ضرائب ورسوم إضافية لتحسين المركز المالي للصندوق الوطني للبيئة والساحل وهي موضحة في الجدول التالي الذي يقارن بين الإيرادات الحالية، والإيرادات الإضافية المقترحة من خلال الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية.

جدول رقم (25): مقارنة بن الإيرادات المقترحة والحالية للصندوق الوطني للبيئة والساحل

الإيرادات الحالية	مقترحات جديدة
-الرسوم المحصلة من النشاطات الملوثة الخطيرة. رسوم نوعية يحددها قانون المالية. - الغرامات المحصلة من مخالفات التشريع المتعلقة بحماية البيئة والساحل. -الهبات والوصايا الوطنية والدولية. -التخصيصات المحتملة لميزانية الدولة. -التعويضات بعنوان النفقات لإزالة التلوث العرضي الناجم عن تفريغ المواد الكيماوية الخطيرة في البحر، وفي مجال الري وطبقات المياه الجوفية، وفي الجو. -كل المساهمات أو الموارد الأخرى	- الضرائب على الأنشطة الصناعية التي تتطلب قرب البحر. - ضريبة على المرافق السياحية الموجودة في شريط الـ300 م - ضريبة متباينة على المساكن في نطاق 100 م، 300 م و800 م. - ضريبة على مواقف السيارات في النطاقات 100 و300 م - التعويض عن الأضرار والتدهور في المناطق البحرية والساحلية المحمية. - ضريبة متباينة على جميع الأنشطة الربحية داخل المناطق المحمية البحرية والساحلية.

المصدر:

Ministère des ressources en eau et de l'environnement MREE-PAP RAC/PAM**, Stratégie Nationale de Gestion Intégrée des Zones Côtières pour l'Algérie,** Algérie (Appui PAM-MedPartnership, UNESCO), 2015, p : 75.

تسعى الضرائب المقترحة إلى تجسيد مبدأ الملوث الدافع، فمادام من غير الممكن منع النشاطات بالقرب من السواحل، كما من المستحيل هدم كل المساكن والمنشآت المبنية سابقا في نطاق 300م، فإنه من الواجب تغريم أصحاب هذه المساكن والنشاطات، وذلك لبعث المسؤولية في الجهات الفاعلة، والمستخدمين الساحليين. وكذا التشديد على توقيع العقوبات المالية على المتسببين في ضرر المناطق المحمية والحساسة لردع مثل هذه السلوكيات السلبية.

المبحث الثاني: وسائل وأدوات تجسيد توجيهات الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

حاولت الاستراتيجية الوطنية في توجيهاتها الإلمام بكافة المجالات التنموية التي تحتاج إلى تحسين أو تكييف، ولذلك ركزت على استخدام عدة أدوات وآليات متنوعة للتنفيذ تخص المجالات المختلفة من بينها: أدوات التخطيط المكاني، آليات إدارة قضايا المياه والنفايات والرصد البيئي، وأدوات التهيئة والتنمية الساحلية.

المطلب الأول: التخطيط المكاني المستدام

نتناول ضمن هذا العنصر توجيهات وأدوات الاستراتيجية الوطنية في مجال التنمية المكانية بريا وبحريا، والتي ركزت على تحقيق استدامة وتوازن التنمية العمرانية من جهة، ومن جهة أخرى ركزت على دمج المجال البحري في التخطيط إلى جانب المجال البري باعتبار السواحل نظما متكاملة بحرية وبرية.

الفرع الأول: التحكم في العمران والتنمية العمرانية المتوازنة حسب رؤية الاستراتيجية الوطنية

إن تطوير طرق وأساليب تسيير المناطق الساحلية يتطلب أنواعا جديدة من تدخلات الحكومة لتوحيد السياسة العمرانية، وتعزيز أدوات تخطيط ومراقبة الأراضي. ويجب أن تكون هذه الإجراءات مصحوبة بالحد من الضغط على الموارد الطبيعية وتعزيز برامج الصرف الصحي، وتنفيذ خطط إدارة النفايات، وتطوير الحدائق الحضرية ومكافحة التلوث في المناطق الصناعية الكبيرة. وبشكل عام، يمكن توضيح الوسائل والأساليب الرئيسية للتحكم في التعمير في النقاط الموالية:[1]

1- توجيه ونشر التوسع الحضري بعمق في المناطق الداخلية لإعادة التوازن بين المناطق:

إن إعادة التوازن للمناطق الساحلية مشروط بمدى نشر التوسع العمراني نحو المناطق الداخلية، وذلك يعتمد على تقديم الحوافز والتعويضات لتشجيع إنشاء المشاريع السكنية في مناطق أبعد عن الساحل، وكذا نقل بعض الأنشطة والخدمات وخاصة التي لا تتطلب القرب الضروري من البحر، أو ذات التأثير الضار نحو المناطق الداخلية.

فإذا كانت الأقطاب الحضرية الكبرى (الجزائر، وهران، عنابة) استفادت من مخططات تهيئة لتحسين تنظيم التعمير وتوجيهه إلى مناطق أعمق وأبعد، فإن الولايات الأخرى الساحلية مدعوة للإسراع في إعداد مخططات التهيئة الولائية (PAW) مدعومة بمخططات توجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU) ما بين البلديات.

2- التحكم في تمدد التجمعات الحضرية الساحلية:

يجب على الإدارة الحضرية وإدارة المناطق الساحلية أن تكون على اطلاع بحجم السكان في المناطق الحضرية وعدد المدن الساحلية، لتتمكن من تخطيط التجمعات الحضرية وتوزيعها بشكل متوازن على امتداد مساحات الولايات الساحلية ومنع تركزها قرب الساحل. ويتم ذلك من خلال التشديد على تنفيذ أحكام القانون الساحلي ومخططات التهيئة والتعمير وشغل الأراضي بالتوازي مع برامج التهيئة الساحلية، التي تقضي بكبح التوسع الطولي للمحيط العمراني للمجمعات السكانية الموجودة على الشريط الساحلي على مسافة تزيد عن

[1]-MREE-PAP RAC/PAM**, op-cit,** p-p :38-42.
-MATE, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière, op-cit,** p-p :31-34.

ثلاثة كيلومترات(3كم) من الشريط الساحلي؛ إضافة إلى حظر كل أشكال التمدد على حساب توازن البيئات الساحلية الحساسة مهما كان بعدها عن الساحل.

ومن الضروري أيضا الحفاظ على المساحات الطبيعية بين التجمعات الحضرية الساحلية عن طريق منع التوسع بين المجمعات السكنية المتجاورة على الشريط الساحلي التي تقل المسافة الفاصلة بينها عن خمس كيلومترات (5كم) على الأقل من الشريط الساحلي. مع التشديد على منع أي تجمع عمراني في محيط 300م من الشاطئ، وكذلك منع إنشاء الطرق الموازية للشاطئ من الساحل (800 متر إلى 3 كم) التي تشجع على التوسع العمراني وتولد حركة المرور التي تعوق جودة المواقع والمناظر الطبيعية.

3- كبح امتداد التكتلات في المناطق الزراعية:

وذلك من خلال دمج أفضل لسياسة الحماية الزراعية ضمن مخططات التهيئة والتعمير، وتوجيه تمدد المراكز العمرانية إلى المناطق ذات الأراضي الأقل خصوبة، وتشجيع استخدام الأراضي الساحلية باستدامة وحماية للمساحات البيئية البرية والغابية اللازمة للحفاظ على التوازن طبيعي.

4- تعميم سياسة استحداث المدن الجديدة المحيطة بالمدن الكبرى:

تعتبر المدن الجديدة وسيلة تنظيم وتخفيف من الضغط العمراني والسكاني على المدن الكبرى، وقد تم حتى الآن إنشاء ثماني مدن جديدة ستة منها في محيط القطب العاصمي (بومرداس، تيبازة، العاصمة، البليدة)، وهي مدن: سيدي عبد الله، بوينان، العفرون، سيدي عمار والناصريّة. واثنتان في محيط مدينة وهران، وهي مدينتا: عقاز وعين الترك.

إن بناء مدن جديدة سيسمح بتنظيم المدن الكبرى من خلال تأسيس أقطاب ثانوية متطورة ومنظمة قادرة على دعم تنميتها بنفسها، ومتصلة ببقية المدن الكبرى عن طريق شبكة من تجهيزات النقل والاتصالات، بحيث يتم وضع الأسس الاقتصادية لهذه المدن بما يتماشى مع استراتيجية المدينة الكبرى، كما تساعد في خلق مساحات للبرمجة الإقليمية وتطوير أقطاب الجذب ومناطق التنمية الصناعية المتكاملة.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه المدن الثانوية في تخفيف الضغط عن المدن الكبرى بحيث تقتصر على استقبال السكان القادمين من المدن الساحلية ولا تستقبل السكان القادمين من المناطق الداخلية (يتم توجيههم إلى المدن الجديدة في الهضاب العليا والجنوب). وبالتالي تساهم في الحد من التوسع العشوائي لضواحي المدن الكبرى وتساعد على الحفاظ على الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية ذات القيمة.

5- سياسة التجديد الحضري:

لا بد من تبني سياسة حضرية متعددة القطاعات تدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمدن الساحلية التي تتجاوز 50000 ساكن؛ والتي تتمثل في سياسة "التجديد الحضري" التي يجب أن تُعتمد كأولوية لإعادة تأهيل المدن بسبب وجود النسيج العمراني المتهالك والمتدهور في العديد من المدن الساحلية بما في ذلك الأقطاب الكبرى، مما سيسمح بتحسين صورة المدن الجزائرية والقضاء على المساكن غير المستقرة من خلال استعادة أراضي المباني القديمة، واستغلالها في بنى تحتية متطورة وجذابة، وفي مشاريع الإسكان ذات القيمة المضافة العالية، والتجهيزات الضرورية الناقصة للسكان.

وقد تم بالفعل الانطلاق في تجسيد سياسة التجديد الحضري بشكل جدي على مستوى ولاية الجزائر العاصمة، والتي شهدت تهديم العديد من الأحياء والبناءات القديمة، واستغلال العقار المسترد في مشاريع أكثر تطورا تتماشى مع صورة عاصمة البلاد. وفي هذا السياق توصي الاستراتيجية الوطنية بمراجعة مخططات التهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي لإدماج سياسة التجديد الحضري كأولوية بالتشارك مع أصحاب المصلحة (مديريات البناء والتخطيط العمراني، مكاتب ترقية وتسيير الممتلكات العقارية، المجالس الشعبية البلدية، والمجتمع المدني).

إضافة إلى مجموعة من الإجراءات من بينها محاربة الأحياء القصديرية وغير المستقرة من خلال إعداد جرد نهائي لمواقع الإسكان، مع الحرص على منع أي استيطان غير قانوني جديد في المستقبل..

6- وضع شبكة من الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في مجال تهيئة الاقاليم:

إن إدارة القضايا الإقليمية المعقدة مثل قضايا الساحل، تتطلب مؤسسات تنفيذية تتحكم في الإقليم وتحظى بالاستقلال الإداري واتخاذ القرار فيما يتعلق بتجسيد نشاطات GIZC. وعليه، تنص توجيهات الاستراتيجية على أنه من الضروري إعداد قاعدة بيانات خاصة بالساحل، وتحديد الترتيبات العملية للمشاركة بين مختلف القطاعات والمؤسسات، وكذا القيام بإنشاء الهيئات التالية على النطاق الجهوي:

- وكالة تنمية لكل واحدة من الأقطاب الحضرية الكبرى (الجزائر، وهران وعنابة) من أجل تنفيذ توجيهات المخططات التوجيهية للحواضر الكبرى.

- وكالة جهوية لكل منطقة من المناطق المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لتنفيذ مخططات فضاءات البرمجة الإقليمية (Schémas de l'espace de programmation territoriale (SEPT))، ولا سيما تلك المتعلقة بالساحل (شمال شرق-شمال وسط-شمال جنوب)؛ وذلك لتوفير الشروط اللازمة (القانونية، الموارد الفنية والمالية والبشرية) لتنفيذ الإجراءات المحددة في مختلف أدوات التخطيط والتهيئة الإقليمية..

7- تنسيق وتكامل أدوات التخطيط العمراني وأدوات تهيئة الاقليم:

نظرا لخصوصية المنطقة الساحلية وحساسيتها، تبدو أدوات تنفيذ التخطيط الحضري الحالية غير كافية، نظرا للمنهج القطاعي في إدارة هذا المجال. ولهذا تشترط الاستراتيجية تكييف هذه الأدوات مع المشكلة الساحلية، وجعلها متماسكة مع الأدوات الأخرى القطاعية في الساحل (البيئة، السياحة، ...الخ). كما ترى أنه سيكون مناسبا ربط، أو حتى اشتراط موافقة المحافظة الوطنية الساحلية على مختلف أدوات التخطيط العمراني. وفي هذا السياق يجب الاسراع في إعداد وتجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة الساحلية (SDAL) ليشكل مخططًا مدمجًا وموحدًا لجميع الأدوات التي تدير الساحل.

الفرع الثاني: اعتماد أسلوب التخطيط المكاني البحري لتدعيم أساليب التخطيط

يعد التخطيط المكاني البحري مجالا جديد للبحث، سواء من الناحية النظرية أو العملية، ظهر في السنوات الأخيرة (بداية القرن 21). ولذلك فإن مجمل الأبحاث التي أجريت عليه، تبدو مجزأة بشكل عام وليست موجهة نحو طبيعته بالكامل، إضافة إلى ندرة في البحوث التي تتناول الروابط مع مناهج الإدارة والتخطيط القائمة الأخرى.

وتعرف منظمة اليونسكو في تقريرها عن تغير البحر، التخطيط المكاني البحري بكونه: "أسلوب عملي لإنشاء تنظيم أكثر عقلانية لاستخدامات الفضاء البحري والتفاعلات بين الاستخدامات البحرية، لتحقيق التوازن بين الطلب على التنمية واحتياجات الحماية للنظم البيئية البحرية، بغية تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بطريقة منفتحة (بشفافية) ومخططة. فهو عملية عامة تسمح بتحليل وتحديد التوزيع المكاني والزمني للأنشطة البشرية في الفضاء البحري لتحقيق أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية يتم تحديدها عادة من خلال العمليات السياسية." [1]

ويتميز التخطيط المكاني(الفضائي) البحري بمجموعة من الخصائص الرئيسية حسب ذات المنظمة تتمثل في اعتباره منهجا متكاملا، مكانيا (قائم على المكان)، تكيفيا، استراتيجيا وتوقعيا، قائما على المشاركة، ومبنيا على مقاربة النظم البيئية (الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي). وعلى مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية (GIZC).

1- التخطيط البحري المكاني والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم: [2]

تميز النهج الوطني للتخطيط المكاني بكونه أرضياً (بريا) بالدرجة الأولى حتى الآن، كما يتضح من الأحكام القانونية المتعددة المتعلقة بالتهيئة والتخطيط العمراني الحضري، حيث تتعدد أدوات التخطيط البري (مخططات وبرامج التهيئة الإقليمية (SNAT) والعمرانية (PDAU)، الساحلية (PACs)..الخ) مع غياب تام لتخطيط الجزء البحري.

إن عدم وجود رؤية بحرية ملاحظ بشكل واضح في التنظيم الوظيفي للأقاليم، حيث لم يتم حتى ذكر المناطق البحرية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (SNAT). فرغم كون إقليم الوطن يشمل الجزء البحري أيضا، ورغم أن المخطط يهدف إلى استعادة توازن المناطق الساحلية، إلا أن المخطط لا يأخذ في الاعتبار المناطق البحرية بالرغم من أهميتها في الديناميكية المحلية والوطنية وخاصة في مجالات الطاقة والنقل والصيد البحري. ولذلك، أصبح من الواجب تنظيم الاهتمام بمجال التخطيط الفضائي البحري.

تحقيقا لهذه الغاية، قد تكون فكرة إنشاء مخطط وطني آخر مخصص للمناطق البحرية فقط غير فعالة وتستهلك وقتا طويلا، ويصعب العمل عليها بالموازاة مع المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، ناهيك عن الوحدة الإقليمية بين الأرض والبحر، مما قد يؤثر على السياسات الوطنية التي تم الالتزام بها بالفعل.

وبناء على ذلك، ترى الاستراتيجية الوطنية لـ لـGIZC أن الأداة الوطنية الأكثر ملاءمة للتخطيط الساحلي والبحري هي في الوقت الراهن: "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم". بحيث يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار القضايا الساحلية والبحرية من خلال دمج عنصر 'مكون' بحري جديد، وربطه في سياق التسيير المندمج للمناطق الساحلية، عن طريق مخطط توجيهي بحري "يتضمن الاختلافات المحتملة في الواجهة البحرية بين الولايات والبلديات، ويعالج بعض الثغرات المواضيعية مثل بعض أوجه القصور في القانون

[1] UNESCO, **rapport sur le changement des mers et océans**, 2006,p :30.
[2] MATEV, SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02, op-cit, p-p :180-184.

البحري والساحلي". ويمكن دمج المخطط البحري المقترح عند إعداد المخطط التوجيهي للساحل(SDAL)، لتشكيل مخطط ساحلي بحري شامل ومتكامل.

2- التخطيط المكاني البحري وفق رؤية الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية:

تسعى الاستراتيجية الوطنية للاهتمام بكافة جوانب المنطقة الساحلية بريا وبحريا، ولذلك فهي تولي أهمية كبيرة لتطوير التخطيط المكاني البحري الذي يعتبر أحد القضايا الناشئة التي تنوي الجزائر دمجها في عمليات التخطيط الاستراتيجي؛ وخاصة في ضوء التغيرات في الممارسات والتحديات الخاصة بالمنطقة والمؤثرة على تخطيط الفضاءات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، والتي تفرض تبنّي كل السبل العلمية والعملية للدفاع عن المصالح الإستراتيجية للمجال البحري الوطني، ووضع تحليلات أكثر دقة للنزاعات المتعلقة بالنشاطات البحرية، بصيغة أكثر توسعا من مجرد مقاربة بيئية بحتة، لحماية الفضاء البحري الوطني واستحداث أدوات وتشريعات داعمة له، من خلال عملية تخطيط بحري مندمج تطورها بمشاركة جميع القطاعات، وبالتماشي مع مبادئ التوجيه المتوسطي من أجل التنسيق الإقليمي، وكذا تبادل الخبرات المتاحة.

وفي هذا السياق، يجب أن تسير إجراءات تخطيط الفضاءات البحرية بشكل متناسق مع تخطيط الأقاليم؛ ذلك أن المصادر الرئيسية للتأثيرات على البيئة البحرية غالبا ما تكون برّية. فيجب أن يقوم الاتساق بين التخطيط البري والساحلي والبحري على مبدأ وحدة وتجاور الأراضي الساحلية والبحرية على المستوى الوطني والمحلي بحيث نحصل على أدوات استراتيجية تخطيطية متكاملة (ضمان التناسق بين GIZC، تخطيط الأقاليم، والتخطيط المكاني البحري) كل في مجالها المكاني المناسب كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (59): تكامل التخطيط المكاني البري والبحري حسب منهج الاستراتيجية الوطنية لـGIZC

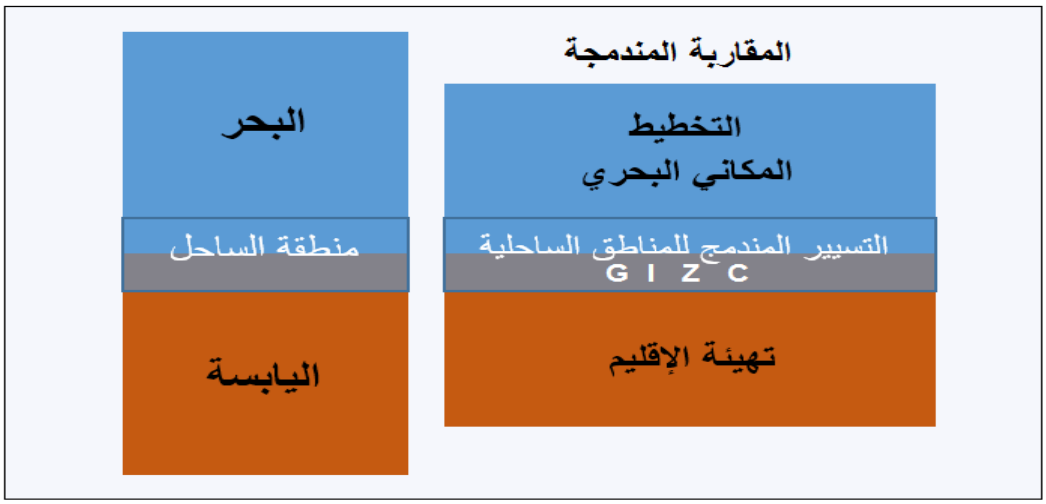

المصدر: من ترجمة الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville(MATEV), **STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02**, Algérie, 2013,p :181.

إذ تخضع المناطق غير الساحلية وغير البحرية لمبادئ المخطط الوطني للإقليم، بينما تخضع المناطق الساحلية والبحرية القريبة لمبادئ التسيير المندمج، أما المناطق البحرية المتسعة فتخضع للتخطيط المكاني البحري، كل هذا ضمن مقاربة وطنية مندمجة متناسقة تهدف إلى تنمية الإقليم الوطني كوحدة واحدة.

كما يجب الإشارة إلى أن تفعيل المجلس الأعلى للبحر وتوضيح صلاحياته ووسائل عمله، أصبح ضرورة حتمية لوجوب اضطلاعه بمسؤولية عمليات التخطيط المكاني البحري على المستوى المركزي، وحل خلافات الاستغلال المحتملة بين القطاعات، وترجمة علاقات الاستغلال المحتملة في المجال البحري إلى خرائط تفاعلية محددة تسمح بتحديد المكان والزمان، وخاصة ضبط المنطقة الاقتصادية الحصرية الجزائرية* وضمان سيادة كاملة للدولة على المجال البحري تتجاوز مجرد مجال الصيد.

❖ **ملاحظات حول التخطيط المكاني المستدام حسب رؤية الاستراتيجية الوطنية** لـGIZC:

جاءت توجيهات الإستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج المتعلقة بمجال التخطيط العمراني والحضري، مدركة لكافة النقائص التي يجب معالجتها، فأولت الاهتمام الكافي للجزء البحري الذي تم إهماله سابقا حيث اقترحت دمجه ضمن المخطط الوطني لتهئية الإقليم، كما قدمت مجموعة من الإقتراحات الثمينة بإنشاء مجموعة من الهيئات الجهوية، وكذا تحديث أدوات التخطيط الحضري مع منح صلاحيات للمحافظة الوطنية للساحل للتأكد من ادماج هذه الأدوات لمبادئ GIZC. ناهيك عن التركيز على الإجراءات العلاجية اللازمة مثل سياسة التجديد الحضري، وسياسة خلق المدن الجديدة، وكبح توسع التجمعات الحضرية..الخ.

غير أن أغلب هذه الإجراءات الردعية نصت عليها التشريعات من قبل وخاصة قانون الساحل 02-02، ولكن معظمها لم يتم تنفيذه أو التعامل معه بشكل جدي. فالمشكلة الحقيقية ليست في نقص الأفكار العلاجية فقط بل مشكلة تجسيد على أرض الواقع. فالنصوص النظرية للاستراتيجية لوحدها لا تكفي، ويجب تدعيمها بسلطة حقيقية لتحويل مقترحاتها لتعليمات إلزامية تسمح بمراقبة التنفيذ وتصحيح الاختلالات وتوقيع العقوبات.

المطلب الثاني: آليات التسيير المستدام للمياه والنفايات والرصد البيئي

تحتل مشاكل توفير المياه، تسيير الصرف الصحي، تثمين النفايات ومشكلة المتابعة والتقييم البيئي مكانة كبيرة في صلب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC ولذلك تم خصها بالتوجيهات التالية:

الفرع الأول: تطوير آليات التسيير المتكامل والمستدام لموارد المياه

يفرض البعد الاستراتيجي لقضية المياه في الجزائر (نظرا لاعتبارها موردا نادرا) سياسة الحد الأقصى من التعبئة والاستغلال الرشيد لهذا المورد. في هذا الإطار يجب بذل المزيد من الجهود لتدعيم وتنظيم شبكات إمدادات المياه، وشبكات الصرف الصحي، والسعي لتطوير وتوحيد الأنشطة المتعلقة بالبحث عن تقنيات بديلة للمحافظة عليها. وتشمل هذه الأنشطة حسبما تفترضه الاستراتيجية الوطنية لـGIZC: استخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة؛ التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية؛ تطوير نشاط تحلية مياه البحر؛ تحسين أداء البنية التحتية، تطوير نظام الري الموفر للمياه، وتوسيع صلاحيات البلديات. وذلك كالتالي:

- **استخدام تقنيات الري الحديثة:** التي سوف تسمح بخفض الطلب بنسبة 30٪.

*هي منطقة بحرية تمارس عليها الدولة حقوقاً خاصة في الاستغلال واستخدام مواردها البحرية، تمتد إلى مسافة 200 ميل بحري مقيسة من خطوط الأساس الذي يبدأ منها قياس البحر الإقليمي. وبالنسبة للدول المتقابلة أو المتجاورة يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة عن طريق الاتفاق استناداً إلى القانون الدولي، وبإمكان الدولة المشاطئة إقامة جزر صناعية ومنشآت إلى جانب الاستفادة من خيرات تلك المياه، لكن بشرط أن تعلن عن مشاريعها للدول الأخرى وتسمح لها بممارسة حق الاستغلال في الصيد والبحث العلمي وحفظ الموارد الحية.

- **إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة بأقل تكلفة، خاصة للأغراض الزراعية:** من خلال استرداد حوالي 40٪ من المياه العادمة التي تصل إلى 750 هكتومتر مكعب في السنة، ما يعادل طاقة ستة سدود بسعة 60 هكم^3. بالإضافة إلى الاستفادة من 567 هكم^3/ سنوياً عند الانتهاء من إنجاز 41 محطة معالجة وتصفية، لتبلغ مجموع محطات التصفية 176 محطة (135 منجزة +41 قيد الإنجاز) بحلول عام 2030.
- **تطوير نشاطات تحلية مياه البحر:** وهي خيار استراتيجي لتأمين إمدادات مياه الشرب، فالولايات الساحلية بها 17 محطة تحلية تعمل بطاقة 847500م^3/يوم، ريثما يتم الانتهاء من 8 محطات أخرى تتراوح سعتها بين 100 و500 ألف م^3/يوم، وهذا ما سيوفر حوالي 2367500 م^3/ اليوم بحلول 2030.
- **الإدارة الأفضل لشبكات التوزيع:** من خلال كشف وإصلاح التسربات وتجديد شبكات التوزيع التي انطلق العمل عليها في كافة الولايات، لتفادي خسائر التسربات التي تقدر بنسبة 40٪ من حجم التوزيع.
- **تثمين طبقات المياه الجوفية الساحلية:** وتوفير الحماية اللازمة لها باعتبارها جزء من الملك العام للدولة وحمايتها من تسرب الملوثات وتسرب مياه البحر، ومن ثم التفكير في إعادة تعبئتها اصطناعيا.
- **حتمية توسيع صلاحيات البلديات في مجال إدارة والتحكم في المياه:** إذ لا يوجد أي ممثل لوزارة المياه والموارد المائية في البلديات، رغم أن صلاحيات البلدية في مجال الموارد المائية محددة في قانون البلدية بكونها تساهم في حماية التربة والموارد المائية وضمان استخدامها الأمثل.

الفرع الثاني: تحسين الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة

يتطلب تعزيز الإدارة المندمجة للنفايات الصلبة تدابير تنظيمية ومؤسساتية إضافية من أجل التعامل مع حجم النفايات المتزايد، وخاصة على مستوى البلديات والولايات الساحلية.

ووفقا للاستراتيجية الوطنية لـGIZC، يجب تكييف التشريعات المتعلقة بإدارة النفايات، مع خصوصيات المناطق الساحلية والمناطق المحمية، ومراجعة النظام الأساسي للنفايات، بحيث تصبح إدارة النفايات استثمارا تجاريا صناعيا بدلا من مجرد خدمة عامة محلية مهمشة. وذلك من خلال إجراءات على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني، وأخرى على كلا المستويين:

- **على المستوى المركزي:** تزويد الوكالة الوطنية للنفايات (AND) بصلاحيات تنسيق ما بين القطاعات (أفقيا) من أجل رصد وتقييم تنفيذ السياسات القطاعية في مجال النفايات، ومشاركة الخبرات مع الشركات والسلطات المحلية وعامة الناس، تطوير أدوات ووسائل ملائمة للقضايا القطاعية ودعم تمويل المشروعات.
- **على المستوى المحلي:** فتح الاستثمار في مجال إدارة النفايات، وتعميم المؤسسات العامة ذات الطبيعة الصناعية والتجارية (EPIC) المسؤولة عن مدافن النفايات (CET) في مختلف البلديات والولايات الساحلية.
- **على المستويين المركزي والمحلي:** التركيز على خيار "**تثمين النفايات والاستفادة منها**" عن طريق تعزيز الاستثمار في أنشطة إدارة النفايات وإعادة تدويرها، وتسهيل أحكام الحصول على امتياز خدمة الإدارة العامة النفايات مع احترام المعايير البيئية لمراكز الردم التقني، والحد من تأثيراتها السلبية على البيئة،

ويوضح الجدول الموالي مقترحات الاستراتيجية الوطنية لـGIZC المتعلقة بتثمين ومعالجة كل نوع من أنواع النفايات:

جدول رقم (26): مقترحات الاستراتيجية الوطنية لـGIZC حول معالجة أنواع النفايات

النفايات المنزلية	–تدوير النفايات سيسمح بتوظيف الآلاف من جامعي النفايات (رسميا وبشكل غير رسمي) على مستوى مواقع دفن النفايات أو من عند المنتجين (الصناعيين والحرفيين والتجار). –تنفيذ مخططات إدارة النفايات المنزلية وما شابهها (SGDMA) في البلديات الساحلية، والعمل بشكل جاد للقضاء على مواقع دفن النفايات العشوائية وإعادة تأهيل المنظمة منها وتحسينها.
النفايات الخطرة الصناعية	–فرزها حسب طبيعتها من أجل تجنب أي تفاعل. –تسهيل تخزينها أو التخلص منها في المراكز المتخصصة. –على وزارة الصناعة إعادة تعريف مهام الهيئات الإدارية في المناطق الصناعية لإدارة النفايات الخطرة. –على وزارة الصناعة تقديم التحفيزات لإنشاء شركات متخصصة في النفايات الخطرة مع ضمان سلامة الموظفين، وتدريب المديرين والمنظمين.
النفايات الصحية	–على وزارة الصحة الحرص على تنفيذ ومراعاة إجراءات المناولة والتحرك والتعبئة. –جمع ونقل النفايات الصحية إلى مواقع التخلص منها من طرف كل من يتسبب فيها (الممارسات الطبية، المستشفيات، الصيدليات والمختبرات). –استبدال بناء المحارق داخل المستشفيات لمفاقمته لمشكلة التلوث، وتوفير مرافق إقليمية وقنوات أكثر ملائمة للتخلص منها، والاستعانة بمصادر خارجية على المدى المتوسط لإزالة ونقل النفايات خارج موقع الإنتاج.
نفايات البناء والأشغال العامة	–يتعين على المؤسسات ضمان تنظيم المشاريع التي تحافظ على البيئة والصحة، عن طريق الفرز في الموقع. –تسليم النفايات المنتجة (مثل الزجاج والخشب والبلاستيك الورق المقوى والمعادن والإطارات المستعملة) إلى جامعي النفايات لإعادة تدويرها، واستخدام بعض هذه النفايات كوقود في قمائن الأسمنت (الحرق المشترك). –على وزارة الأشغال العامة البحث عن آليات لتحفيز شركات البناء للاستثمار في تثمين نفايات البناء من سحق الأنقاض والرمل والركام.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Ministère des ressources en eau et de l'environnement MREE-PAP RAC/PAM**, Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière pour l'Algérie,** Algérie(Appui PAM-MedPartnership, UNESCO), 2015, p-p : 47-49.

الفرع الثالث: تعزيز المراقبة التنبيه والتقييم البيئي في المناطق الساحلية

لا يمكن التخطيط لتطوير المناطق الساحلية دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لهذه المناطق، ولذلك تبرز الحاجة لتعزيز المراقبة التنبيه والمتابعة والتقييم البيئي في المناطق الساحلية.

إن تحسين نظم المتابعة والمراقبة والإنذار فيما يتعلق بالمخاطر الساحلية حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC يتطلب معرفة دقيقة ومستمرة للخصائص الرئيسية ومكونات النظام البيئي الساحلي الوطني؛ فضلا عن التقييم المستمر للضغوط والتهديدات. وهي مهمة معقدة تستدعي تضافر العديد من الجهات الفاعلة، وتجميع موارد كل منها لضبط وتحديد رؤية واضحة فيما يتعلق بالأولويات والتحديات البيئية، قبل التفكير في كيفيات متابعتها. وعليه، تقترح الاستراتيجية الوطنية مجموعة من الإجراءات:

1- تعزيز قدرات الولايات الساحلية لمواجهة المخاطر الطبيعية:

تتطلب إدارة القضايا والمخاطر البيئية تعزيز قدرات الولايات الساحلية حول الاستعداد لمواجهة الأحداث

والظواهر وتوقع ومنع مخاطر الكوارث الطبيعية. يستدعي هذا الهدف العام أربعة إجراءات محددة:

أ–تقييم وترتيب وتصنيف مستويات ضعف وهشاشة المناطق الساحلية في الجزائر التي تواجهها مختلف المخاطر بحلول سنة 2030.

ب–تطوير خطط العمل لتحسين مرونة هذه المناطق، وصياغة مبادئ توجيهية لتعزيز تنفيذ خطط العمل.

جـ– اقتراح نهج يسهل تنفيذ الخطط العملية من طرف الجهات الفاعلة المحلية ولا سيما الهيئات التقنية.

د–زيادة الوعي بين الجهات الفاعلة والمجتمع المدني حول الآثار والانعكاسات الناجمة عن عدم التحرك.

2– إنشاء نظام الرصد الوطني للمناطق الساحلية:

ترى الاستراتيجية الوطنية لـGIZC ضرورة تهيئة ظروف التكامل بين المحافظة الوطنية للساحل (CNL)، والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD) لإنجاز مهمة مرصد ساحلي، بالاعتماد على شبكة وطنية مكثفة من منتجي البيانات البحرية والساحلية (الجامعات ومراكز البحث المتخصصة، المعاهد الأخرى تحت الوصاية، والجمعيات).

إن دور المرصد الذي سيلعبه كل من (CNL) و(ONEDD) جنبا إلى جنب، يتطلب النص على آليات للترابط والتنسيق بين الأجهزة الحالية المختلفة، وتعزيز الصلاحيات وامتداد المهمات بحر–بر، وتطوير التنظيم الداخلي، وتوفير الموارد المالية الكافية والموارد البشرية المؤهلة لنمذجة القضايا، ووسائل الرصد.

وستضطلع المحافظة الوطنية للساحل بدور محوري في هذه المهمات، إذ يجب عليها جمع ومقارنة البيانات الأساسية المقدمة من مختلف منتجي هذه البيانات، وتطوير مؤشرات دالة، وإنتاج معلومات شاملة عن حالة المنطقة الساحلية يتم نشرها على نطاق واسع؛ بحيث تلعب دور وسيط بين الجهات المولدة للبيانات الساحلية والبحرية، وبين مراكز صنع القرار ومستخدمي المعلومات.

وفي هذا السياق تقترح الاستراتيجية الوطنية خمسة مفاتيح رئيسية لنجاح وفعالية نظام المتابعة والتنبيه الساحلي، متمثلة في:

أ– إنشاء إطار منظم للتبادل والمشاركة والنشر والوصول إلى البيانات لتمكين مختلف الجهات الفاعلة (المؤسساتية وغير المؤسساتية) من مشاركة البيانات. مما سيسمح بتخفيض الإنفاق العام ويوفر مصدرا للمعلومات اللازمة لصنع القرار على مستويات مختلفة من الأقاليم.

ب– توحيد الأشكال وتنسيق البيانات لمواءمة وتوحيد أساليب الإدارة ومقارنة أداء المديرين تجاه قضايا التسيير المندمج المختلفة، وأيضا لقياس التقدم ونواحي القصور في الحوكمة وتعديلها.

جـ– وضع معايير للمؤشرات الرئيسية لـGIZC (العتبات المقبولة أو الحرجة) من أجل إنجاز لوحة قيادة للمتابعة، والتحقق من أداء الإدارة تجاه جودة البيئة والحفاظ على المناطق الساحلية.

د– الاتصال بين مختلف نظم المعلومات الجغرافية التي تتعامل مع القضايا الساحلية، والمتوفرة في مختلف الوزارات أو المؤسسات التقنية (البيئة، الموارد المائية، الصيد وتربية الأحياء المائية، السياحة، الزراعة، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النقل والملاحة، الطاقة، العمران وتهيئة الإقليم..الخ).

هـ– التدريب المستمر للموظفين المسؤولين عن رصد لوحة النتائج والرصد البيئي والاجتماعي–الاقتصادي.

3- إنشاء مرصد للمخاطر الساحلية ووضع خطة عمل متكاملة للحد منها:

يعد التكيف مع المخاطر الساحلية واحدا من أكثر التحديات التي تواجه الجزائر، حيث توضح التقارير المختلفة أنه لا توجد مناطق آمنة ضد الكوارث الطبيعة على طول الساحل الجزائري، وأن هذه الكوارث لا يمكن التنبؤ بها في الزمان والمكان. لذلك، من الضروري حسب رؤية الاستراتيجية الوطنية لـGIZC دمج عوامل الكوارث البيئية عند وضع الخطط التنموية الشاملة وخطط التنمية القطاعية مثل: تآكل السواحل، الإجهاد المائي، الإنزلاقات الأرضية، الزلازل، التسونامي، الفيضانات، آثار التغيرات المناخية (موجات الحرارة والبرودة)، ارتفاع مستوى سطح البحر..الخ. كما يجب اتباع الاجراءات التالية لمواجهة المخاطر المحتملة:

- إنجاز خطة عمل متكاملة وعاجلة للحد من المخاطر الساحلية بغية تحسين فهم المخاطر الساحلية، ومراقبة حدوثها وإجراء دراسات مستقبلية وتوقع السيناريوهات حولها، وتطوير خرائط للمناطق الأكثر تهديدا من المخاطر الساحلية، واقتراح تدابير للقضاء عليها أو تقليلها.
- إنشاء مرصد للمخاطر الساحلية (متعدد القطاعات) يسمح بمتابعة الظواهر الساحلية بالاعتماد على الملاحظات الموقعية أكثر من مجرد محاكاة الأخطار الساحلية، قائم على التفكير التشاركي.

❖ ملاحظات حول تحسين آليات الإدارة المستدامة للمياه والنفايات والرصد البيئي:

تعد توجيهات الاستراتيجية الوطنية لـGIZC في مجالات تسيير النفايات، والمياه، والرصد البيئي، توجيهات واعدة متماشية مع مناهج التسيير الحديث المستدام، في محاولة لتغطية النقائص وإيجاد حلول لمعظم العوائق. إلا أننا نلاحظ عدم الإشارة إلى ضرورة التنسيق والتعاون بين هذه القطاعات المترابطة والحساسة. فالنماذج على ضرورة التعاون العاجل بين قطاعي النفايات والمياه عديدة، فعلى سبيل المثال تشهد عدة شواطئ بلدية بوسماعيل في ولاية تيبازة وضعية خطيرة، ففي نفس الشاطئ الذي أنجزت به محطة تحلية المياه، تتواجد أنابيب تصريف المياه العادمة المليئة بالسموم الكيماوية القادمة من المنطقة الصناعية! (صورة في الملحق رقم 05).

ورغم إشارة الاستراتيجية الوطنية إلى ضرورة وجود ممثلين عن وزارة المياه على مستوى البلديات، فإن قضية التنسيق أكبر من ذلك، حيث تطرح وجود تداخل متناقض بين ما هو محلي وما هو مركزي، فإذا تم توفير ممثلين محليين عن قطاع المياه في البلديات(ونفس الأمر بالنسبة للقطاعات التي تعتمد التسيير المركزي) فلمن ستكون صلاحية اتخاذ القرار؟ وكيف ستكون سبل التنسيق والتسيير؟ وهل ستكون القرارات مركزية أم محلية خاصة إذا علمنا أن تسيير قطاع المياه مركزي؟. ولذلك، نعتقد أن الأولى الانطلاق من حل مسألة التضارب بين المركزية واللامركزية قبل التفكير في الحلول الإجرائية والتقنية المنفردة لكل قطاع، وإلا ستظل مشاريع التسيير المندمج للمناطق الساحلية على المستويات المحلية حبيسة صراعات الصلاحيات.

أما فيما يخص مهام الرصد والمتابعة فقد أسندت الاستراتيجية مهاما ضخمة للمحافظة الوطنية للساحل تفوق إمكانياتها المالية والتقنية والمعرفية مما يجعل المجال الزمني المحدد للاستراتيجية بـ15 سنة غير كاف لإنجاز هذه الأهداف الضخمة، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعانيها البلاد في السنوات الأخيرة. كما أن إنشاء مرصد وطني ساحلي بالشكل المقترح يتطلب إصدار نص رسمي، حتى يتم وضعه موضع التنفيذ.

المطلب الثالث : برامج التهيئة الساحلية

يجب التفريق أولا بين **مخطط تهيئة الشاطئ**، من جهة، الذي نص عليه القانون 02-02، والذي لم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2009، بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-114 ممضي في 07 أبريل 2009: يحدد شروط إعداد مخطط تهيئة الشاطئ ومحتواه وكيفيات تنفيذه؛ وهو يخص البلديات ذات الواجهة البحرية فقط، كما يعتبر مخططا تقنيا بالدرجة الأولى؛ وبين **برنامج تهيئة الساحل**، من جهة أخرى، الذي يعتبر خطة تنموية شاملة تعد على مستوى ولاية ساحلية أو عدة ولايات ساحلية، وهو يشكل الأداة الرئيسية لتنفيذ مقاربة التسيير المندمج على أرض الواقع حسب التوصيات الدولية والمتوسطية على الخصوص.

كما يجب التفريق بين برنامج تهيئة الساحل وبين المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل(SDAL) الذي جاء به المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سنة2010، وهو مخطط توجيهي ذو طابع إقليمي يشمل كل إقليم الساحل، مهمته ترجمة الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة وتثمينها بالمناطق الساحلية، غير أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلى غاية اليوم. ويوضح الشكل التالي تسلسل مستويات استخدام هذه الأدوات.

شكل رقم(60): تسلسل مستويات استخدام أدوات تخطيط وإدارة المناطق الساحلية في الجزائر

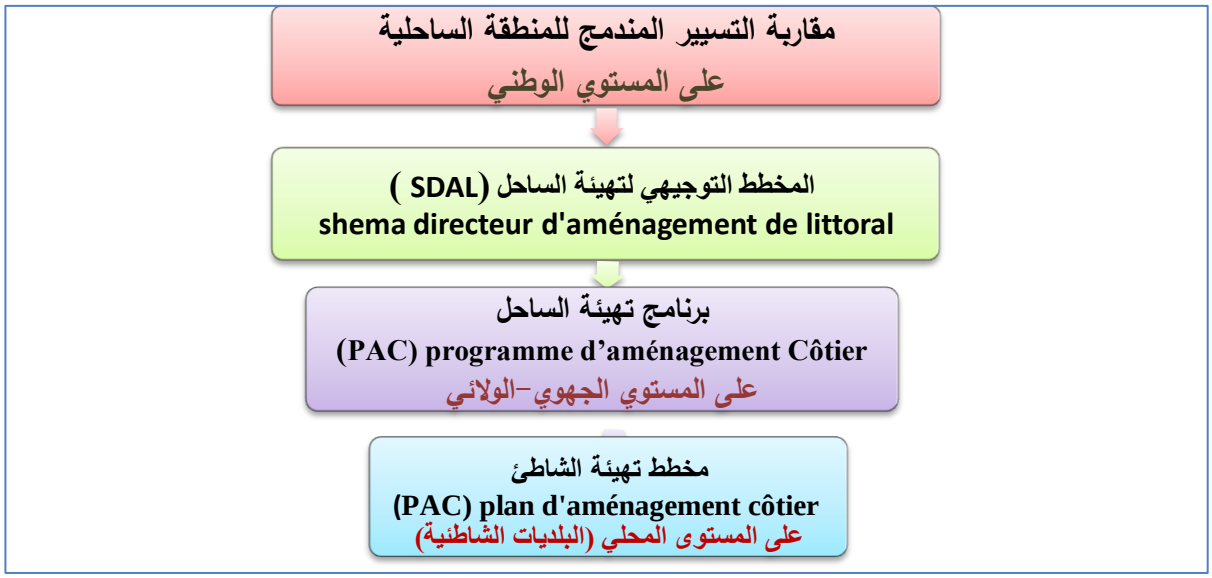

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفرع الأول: تقديم برنامج تهيئة الساحل

يعد برنامج تهيئة الساحل أول أداة رسمية معتمدة لإرساء مقاربة GIZC. في الجزائر، وذلك نتيجة تعاون دولي ضمن مبادرات مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال المتوسطية ذات الأولوية(CAR/PAP).

حيث تكفل المركز بدعم ومرافقة السلطات الجزائرية عند إعداد اول برنامج تهيئة ساحلي المتعلق بقطب الجزائر العاصمة والذي تضمن ولايات: الجزائر العاصمة، تيبازة وبومرداس الساحلية إضافة على بلديات من ولاية البليدة المحاذية للعاصمة جنوبا. تلاه برنامجان تم إعدادهما دون دعم دولي لكل من حاضرة وهران (تضم 4 ولايات هي تلمسان، عين تموشنت، وهران ومستغانم بخط ساحلي يمثل 37٪ من الساحل الوطني)، وحاضرة عنابة (تضم ولايتي عنابة والطارف بخط ساحلي يمثل 19٪ من الساحل الوطني)، كما أن الأبحاث قائمة بمختلف الولايات الساحلية المتبقية لإنجاز برامجها في أقرب وقت.

الفرع الثاني: برنامج تهيئة ساحل حاضرة الجزائر العاصمة

من أجل بعث التنمية المستدامة في منطقة الحاضرة الكبرى للعاصمة، تمثلت مهام هذا المشروع في تحديد المشاكل البيئية الأولوية القائمة، وضبط أسبابها واقتراح التدابير الواجب اتخاذها؛ وكذا تحديد واقتراح معايير للتسيير ووضع المسارات الأمثل للتنمية الديناميكية للمنطقة. وعليه، تمت بلورة المشروع انطلاقا من فكرتين رئيسيتين: تحديد المجالات الحرجة حيث تجب التدخلات العلاجية الضرورية؛ وضبط التدابير الوقائية اللازمة لحماية الساحل من منظور مستدام (التشريعات واللوائح، التدخلات، وتنظيم المشاركة ..الخ).[1]

1- الإطار المؤسساتي للمشروع:

تولت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم تنظيم وتنسيق مشاركة السلطات الوطنية في المشروع (السلطات المحلية، الزراعة، الغابات، الصيد البحري، الصناعة، السياحة، ..الخ)، من خلال تشكيل إطار مؤسساتي معدّل، تضمن على المستوى المركزي لجنة مراقبة مشتركة بين الوزارات؛ وعلى المستوى الولائي، لجانا مشتركة بين القطاعات. كما تلقت الوزارة الدعم العلمي والتقني والمالي من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الدراسات المتوسطية والمساعدة الفنية (METAP)، والبنك الدولي، وصندوق البيئة العالمي.

2- مميزات منطقة الدراسة: يغطي المشروع المنطقة العاصمية التي ضبطت حدودها الجغرافية كالتالي:

- خط ساحلي يمتد على مسافة 212 كلم، ومساحة كلية للجزء البري والبحري بحوالي 5271,73 كم^2.
- جزء بري ساحلي: يمتد في العمق نحو تلال البليدة بحيث تبعد أبعد نقطة حوالي 60 كيلومترا عن خط الساحل على مساحة تبلغ 447173 هكتار.

- جزء بحري ساحلي يغطي الجرف القاري، لا يتجاوز عمقه 100 م، وتصل مساحته إلى 80.000 هكتار.
- يضم مشروع PAC العاصمي 125 بلدية وهي كل بلديات ولايتي الجزائر العاصمة والبليدة، 24 بلدية من ولاية بومرداس (من أصل 32)، 18 بلدية من ولاية تيبازة (من أصل 42).
- بلغت ساكنة منطقة الدراسة حسب التعداد السكاني الوطني لسنة 1998 حوالي 4.267.727 نسمة، من بينها 2.562.430 نسمة تقطن في الجزائر العاصمة لوحدها.

3- سيرورة مشروع البرنامج:[2]

أ- المرحلة الأولى: دراسة وصفية لمنطقة المشروع

اعتنت بإنجاز وصف دقيق لوضع المنطقة بشكل مفصل وبإحصائيات دقيقة، أبرزت أن منطقة الدراسة:

-**منطقة متشبعة سكانيا:** 15٪من إجمالي سكان البلاد في منطقة جغرافية تمثل فقط 3٪ من مساحة البلاد.

- **منطقة متشبعة عمرانيا:**تصل مستويات التعمير بها إلى نسبة 80٪ وهي أعلى نسبة مسجلة في البلاد.
- **موارد طبيعية تحت الضغط:** على سبيل المثال: فقدان 000 15 هكتار من الأراضي الزراعية عالية الخصوبة، 54% من الخط الساحلي فقد شكله الطبيعي (سنة 2000).

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (MATE), Programme d'Actions Prioritaires, Centre d'Activités Régionales(CAR/PAP-PAM)**: Programme d'Aménagement Côtier (PAC) "Zone côtière algéroise": RAPPORT FINAL INTEGRE, Algérie,** 2005, p :07**.**

[2] **Ibid, p,p :15-35.**

ب-المرحلة الثانية: ضبط السيناريو المتوقع وفقا لاتجهات التطوارات

كشفت نتائج المرحلة الأولى أن استمرار الاتجاهات التي لوحظت خلال العقدين (1982-2002) سيكون لها عواقب وخيمة على المنطقة الساحلية من مختلف النواحي. ولهذا يعتبر هذا السيناريو غير مقبول.

ج- المرحلة الثالثة: ضبط السيناريو البديل

بعد تحديد اتجاهات التطور المتوقعة غير المرغوبة بدت الحاجة إلى تحديد سيناريو بديل مرغوب للوصول إلى التوازنات قائم على دراسة وتحليل دقيق، وإجراءات مقترحة لمجموعة خيارات موضحة كالتالي:

جدول قم(27): خيارات السيناريو البديل لبرنامج تهيئة ساحل حاضرة الجزائر العاصمة

الخيارات	الإجراءات
خيار كبح ظاهرة التسحيل وإعادة توزيع التنمية الحضرية	-حماية الأراضي المتاخمة للبحر وذات الإمكانات الزراعية العالية (سهل متيجة والسهول الساحلية) ضد انتشار التعمير، وضبط القطاعات الحضرية (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) في مخططات التنمية العمرانية PDAUs للبلديات الساحلية. -كبح نمو الجزائر العاصمة وإعادة هيكلة بنيتها العمرانية (العاصمة يجب أن تنمو في العاصمة فقط). - نقل مليون شخص إلى الهضاب العليا، من أصل 03 ملايين المخطط نقلهم كجزء من الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الاقليم. -سيتم التكفل بحجم السكان المتبقي من العبء الديموغرافي في إطار المدن الجديدة في منطقة العاصمة (سيدي عبد الله، بوينان، العفرون، الناصرية)، إضافة إلى التجمعات الأخرى في التلال والساحل.
ترشيد استهلاك الموارد المائية	-يعكس السيناريو البديل الأهداف المعلنة للسياسة المائية الوطنية. -بالنسبة لسيناريو الاتجاه، فإن المعدلات الوحدوية المتوقع استهلاكها هي 125 لتر/ يوم للساكن الواحد من سكان الحضر و120 لتر/ يوم للساكن الواحد من سكان الريف. ولكن يمكن لتطبيق التسعير المناسب تقليل هذه المعدلات إلى (100 لتر/يوم) وبالتالي يصبح مجموع احتياجات مياه الشرب في السيناريو البديل 468.4 هكم3 في السنة. -بالنسبة للري: يمكن تخفيض الاحتياجات المائية بنسبة 15٪، (من 414 م3 إلى 350 مليون م3)، وذلك باستخدام تقنيات الري الحديثة والرشيدة.
ضبط الصرف الصحي	-لحساب معدلات السيناريو البديل تم الاستناد إلى على فرضية الإنجاز الفعلي للبرامج المتوقعة لا سيما تلك المتعلقة بمحطات براقي وبني مسوس. إضافة إلى افتراض أن محطات العلاج القائمة أو المزمع إنجازها سيكون لهاة كفاءة معالجة مقبولة. تحقيق هذه البرامج سيرفع القدرة على معالجة مياه الصرف المعالجة سنويا لتصل بحلول عام 2025 ستبلغ حوالي 250 مليون متر مكعب.
حماية الأراضي الزراعية	-إذا تم التحكم في التنمية العمرانية في المنطقة، يمكن أن تنخفض الأراضي الزراعية المتوقع فقدانها في السيناريو البديل إلى 15000 هكتار بدلا من 24000 هكتار في السيناريو المتوقع .
آثار إيجابية على التراث الثقافي	-يركز السيناريو البديل على التنمية المتكاملة للتراث الثقافي من منظور التنمية المحلية المستدامة، وبالتالي توفير الشروط التنفيذية اللازمة لتحقيق ذلك انطلاقا من اعتبار التراث والممتلكات الثقافية كمورد محتمل للتنمية المحلية، لكون المورد الثقافي قادرا على جذب الزوار إلى منطقة معينة؛ ومن ثم الزوار يقومون بالإنفاق وبالتالي يتم تحويل هذه النفقات إلى دخل ورأس مال يعزز التنمية المحلية.
آثار إيجابية على البيئة البحرية	يرتبط تحسين وضع البيئة البحرية بجميع التحسينات التي سيتم إجراؤها للعناصر الأخرى(استخدام الأراضي، معالجة المياه، نقل الصناعات الملوثة، استخدام تقنيات الإنتاج النظيف، التطبيق الصارم للقوانين..الخ). مما سينعكس إيجابا على البيئة البحرية ويسمح بالحفاظ على العمليات الرسوبية والبيولوجية في حالاتها الأصلية الممكنة، وحماية الموارد البحرية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية على جودة مياه السباحة.
تحسين نظام تسيير النفايات الصلبة	-**جمع النفايات المنزلية:** تحسين جمع النفايات عن طريق تعميم طريقة الجمع المحكم لتحقيق معدل تغطية بـ80٪ من الانتاج السنوي في المناطق الحضرية (الإنتاج السنوي للنفايات المنزلية للمنطقة سنة2025 حسب السيناريو البديل سيبلغ حوالي 2.5 مليون طن/ سنة). - **الجمع الانتقائي للنفايات:** سوف يتم تعميم الجمع الانتقائي تدريجيا من خلال إنجاز مشاريع ريادية، بهدف تحقيق معدل استرجاع ما بين 15٪ إلى 20٪ أي 300000 إلى 400000 طن/سنة في2025. - **النفايات الصناعية الخاصة:** إنجاز مركز الردم التقني خاص بالنفايات الخاصة سيقضي على أكثر من مليون طن بحلول عام 2025 . - **نفايات الرعاية الصحية:** سيقارب حجمها 10000 طن/سنة عام 2025 يتطلب التخلص منها بناء أربعة محارق جماعية. - **النفايات الخاملة:** إمكانية استعادة المعادن والخشب من خلال الاستثمار في وحدات التكسير، كما سيتم إنشاء مدافن النفايات في كل ولاية .

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (MATE), Programme d'Actions Prioritaires, Centre d'Activités Régionales(CAR/PAP-PAM): **Programme d'Aménagement Côtier (PAC) "Zone côtière algéroise": RAPPORT FINAL INTEGRE, Algérie,** 2005, p,p :37-39.

د-المرحلة الرابعة:تحليل الاستدامة النظامية والاستشرافية L'Analyse de Durabilité Systémique et Prospective

تم الاعتماد على أسلوب تحليل الاستدامة النظامية والمستقبلية **(ADSP)** للمنطقة العاصمية من خلال تحليل مجموع الأنشطة المواضيعية ذات الأولوية، وذلك بغية إنجاز لوحة قيادة لقياس ومراقبة تقدم المنطقة نحو التنمية المستدامة، من خلال المؤشرات الرئيسية التي تصف أداء السياسات المتبعة.

ويسعى هذا التحليل الاستشرافي للعمليات التنموية وأصحاب المصلحة إلى تحديد وضبط التحديات الرئيسية وعوامل التغيير. ولذلك تم اختيار 128 مؤشرًا من طرف الخبراء في ورش العمل المختلفة بشكل جماعي (طريقة تشاركية)، وقد تم حصر نطاقات التوازن لكل مؤشر بين قيم دنيا وقيم عليا من أجل تقييم الاستدامة الحالية للمنطقة الساحلية الجزائرية وتحديد الاتجاهات المحتملة وكذا تحديد صورة "المستقبل المرغوب فيه" (أفق 2025). من بين هذه المجموعة من المؤشرات، تم اختيار 21 مؤشرا رئيسيا حول مواضيع: التلوث، المواقع الحساسة، التنمية الحضرية، والموارد المائية. وتمت عملية تحليل الاستدامة النظامية والاستشرافية للمنطقة على ثلاث مراحل (لمزيد من التفصيل أنظر الملحق رقم 04):

- **تحليل الاستدامة خلال الفترة التي جرى فيها المشروع (سنة 2003):** جاءت نتائجه مبينة عدم استدامة النظام الاجتماعي/البيئي للمنطقة العاصمية. إذ تقع جميع قيم المؤشرات تقريبًا خارج نطاق التوازن.
- **تحليل الاستدامة لسنة 2015 حسب السيناريو المتوقع:** كشف عن قيم سلبية لجميع المؤشرات مما يبين الوضعية غير المستدامة الحادة التي ستعاني منها المنطقة العاصمية، والتي ستستمر في التفاقم في السنوات المقبلة (حسب البرنامج)، إذا لم يتم اتخاذ إجراءات تنظيمية عميقة في أسرع وقت.
- **تحليل الاستدامة حسب السيناريو البديل لسنة 2015:** كشف هذا التحليل عن إمكانية الوصول بـ 13 مؤشرا رئيسيا إلى نطاق التوازن. وذلك بافتراض اتخاذ إجراءات عاجلة وخاصة في المجالات ذات الأولوية، مثل: إعادة نشر السكان والأنشطة في العمق وخارج منطقة PAC، مكافحة ومعالجة مختلف أشكال التلوث، مكافحة تآكل الشاطئ، تعزيز إجراءات التنمية في المناطق الريفية، حماية المواقع الطبيعية الحساسة (التنوع البيولوجي البحري والبري).

هـ-المرحلة الخامسة: اقتراح إستراتيجية وإجراءات بديلة للتحرك نحو "مستقبل مرغوب فيه"

انطلاقا من التحليل المستقبلي لاستدامة التنمية في المنطقة الساحلية العاصمية تم رسم المسارات المطلوبة لتحقيق هدف تحويل الوضع غير المستدام إلى وضع مستدام على المدى الطويل (آفاق 2025). وجاءت هذه المقترحات الاستراتجية مفصلة ودقيقة وفقا لخصائص منطقة المشروع، حيث اختتم المشروع (مع بداية سنة 2006) بتوصيات مشددة على الانطلاق في تجسيدها على عجالة.

4- آفاق مشروع برنامج تهيئة ساحل العاصمة:

نتيجة لكونه أول تجربة متكاملة للتحليل العلمي المعمق والدقيق، تدعمها السلطات الوطنية وتحشد من أجلها كافة الخبراء وأصحاب المصلحة، شكل برنامج تهيئة ساحل الجزائر العاصمة الدعامة الرئيسية التي تم الاستناد عليها فيما بعد عند إعداد الاستراتيجية الوطنية الرسمية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية، حيث

تعتبر الجزائر "البلد الوحيد على المستوى الإفريقي الذي قام بإعداد "الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية".[1]

وبعد الانتهاء من إنجاز برنامج التهيئة الساحلية للعاصمة (2002-2005)، جاءت مرحلة التجسيد على أرض الواقع. ورغم التأخر في الدخول في مرحلة الإنجاز وبالتالي عدم تحقق السيناريو البديل لآفاق 2015، إلا أن المنطقة ككل والجزائر العاصمة على الخصوص دخلت في سلسلة تحولات تنموية عميقة توجت بإطلاق "المخطط الاستراتيجي لتطوير وتهيئة العاصمة الممتد إلى غاية 2035"، الذي تم فيه تمديد الآجال إلى غاية 2030 حيث يهدف إلى ترقية العاصمة إلى مصاف عواصم الدول الأورومتوسطية. وقد تم إطلاق عدة مشاريع تعود بالفائدة على الجوانب البيئية وكذا الاقتصادية، والتي من شأنها تشجيع النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل لفائدة الشباب العاطل عن العمل، نذكر منها:

أ- مشروع تهيئة خليج الجزائر العاصمة:

تم تسليم أجزاء هامة منه لاسيما مساحات خضراء وفضاءات للترفيه ببلديات رايس حميدو، باب الواد، القصبة وأجزاء من منتزه "الصابلات" إلى غاية شاطئ "الجزائر" بتامنفوست و"ديكا" بعين طاية.

ب-مشروع حماية الواجهة البحرية للعاصمة:

يضم البرنامج الذي هو في طور الإنجاز 20 مشروعا تجسيدا لبرنامج حماية الواجهة البحرية الممتد من وادي مزفران إلى غاية بلدية الرغاية على طول 76 كلم، من بينه مشروع تهيئة وتطهير وادي الحراش الذي يمتد على طول 18 كلم، حيث تجاوز نسبة الأ شغال به 80% وسيسلم مع نهاية سنة 2019 . سمح هذا المشروع بتطهير أحد منابع التلوث بالعاصمة حيث تم به تنصيب نظام الكشف الآلي عن الفيضانات؛ إذ يسمح هذا النظام بالتبليغ عن مستويات الفيضان ومراقبة نوعية المياه في الوادي، مما سيسمح بمعالجة التلوث نهائيا على طول خط الوادي. زيادة على تهيئة فضاءات عديدة بشكل يتلائم مع حماية النظام البيئي وتزود سكان المنطقة بمواقع للتنزه ومساحات خضراء وترفيهية وملاعب للاستراحة وممارسة الرياضة.

ج- مشاريع تهيئة وحماية الشواطئ:[2]

تم الانطلاق في سلسلة مشاريع لتهيئة وحماية مختلف شواطئ العاصمة من التعرية، من بينها:

- أشغال حماية شاطئ "باليدو" ببلدية المحمدية، الذي يشهد تهيئة وتجميلا للسطح على مساحة تفوق ثلاثة (03) هكتارات.

---

[1] **مشاريع التهيئة الشاطئية بالعاصمة**، الموقع الالكتروني لوزارة البيئة والطاقات المتجددة:
http://www.meer.gov.dz/a/?cat=444 (**تاريخ ووقت الاطلاع: 2018/12/1، 20سا.40د**)

[2] **العاصمة تخطو نحو آفاق تنموية جديدة**، الموقع الإلكتروني لجريدة صوت الأحرار:
http://www.sawtalahrar.net/index.php/component/k2/item/5412 (تاريخ ووقت الاطلاع: 2018/11/30، 10سا.20د)

- المشروع الخاص بحماية شاطئ عين طاية.
- تم استرجاع عدد من الشواطئ بفضل محطات معالجة المياه المستعملة المنجزة.
- مشروع تهيئة ساحل شاطئ النخيل ببلدية زرالدة، مع حماية الضفة البحرية. ويتمثل المشروع الذي تبلغ تكلفته 850 مليون دج في تهيئة وحماية الضفة على طول 20 كلم و تهيئة الميناء. كما يضم المشروع التعبئة الاصطناعية بالرمل على مسافة 20 مترا.
- إنشاء مناطق محمية مثل "زموري، مزفران، رغاية، جزيرة أغلي" بالجزائر العاصمة إضافة إلى اتحضير لتصنيف محمية "قمة شنوة، وجبل كوالي" بتيبازة.

د- مشاريع التنمية العمرانية:

- **إعداد المخطط التوجيهي الجديد للتهيئة والتعمير (PDAU) لولاية الجزائر العاصمة:**

الذي تكفل بالتخطيط للحد من انتشار التكتل على المناطق الحدودية (المتيجة وسهول الساحل). وتحديث المركز الحضري من خلال إعادة هيكلة تجمع الجزائر العاصمة، وإعادة بعث المشروع الحضري الكبير مع تخصيص مواقع للأنشطة الثالثة (الهندسة والمكاتب.الخ)، ومواقع مخصصة للمرافق الكبرى، وكذلك مواقع للمساحات الترفيهية.

- **تطوير المساحات الخضراء والحدائق الحضرية:**

حيث تم بعث المنتزهات الخضراء على قواعد الأراضي التي تم تطهيرها من البناء الفوضوي، وتفعيل الغابات التي تشكل الحزام الأخضر لتجمع الجزائر العاصمة من بينها: غابات سيدي فرج وزرالدة، بوشاوي، بارادو، بوزريعة..الخ.

- **عمليات إسكان واسعة نحو الداخل:**[1]

عرفت ولاية الجزائر العاصمة عمليات إسكان واسعة، حيث استفادت من أزيد من 414 ألف وحدة سكنية (منذ 1999 إلى غاية 2018)، أنجزت معظمها في البلديات التي لا تتضمن على شريط ساحلي. كما تم خلالها القيام عمليات الترحيل للقضاء على البناء الفوضوي والأحياء القصديرية، حيث سمحت عمليات الترحيل من القضاء على أكبر الاحياء القصديرية، (على غرار حي الرملي، عين المالحة وقرية الشوك بجسر قسطينة، حي الكروش بالرغاية وموقع الحفرة بوادي السمار)، وهي العملية التي أشادت بها هيئة الأمم المتحدة واعتبرت تجربة الجزائر في إعادة الاسكان مميزة ومكسب إفريقي ناجح. كما مكنت مختلف عمليات إعادة الإسكان من تحرير أوعية عقارية قدرت بـ550 هكتار.

[1] **معالجة المياه المستعملة بالجزائر العاصمة**، الموقع الالكتروني لوزارة الموارد المائية:
(تاريخ ووقت الاطلاع: 2018/11/30، 10سا.20د)http://www.mre.gov.d544//8/

-إنجاز محطات تطهير المياه المستعملة:[1]

-انجاز مجمع (collecteur) ببلدية رايس حميدو، ويقوم هذا النظام الذي تبلغ قدرة معالجته للمياه المستعملة 5.000 لتر في الثانية بجمع اجمالي ما يلفظ من المياه المستعملة التي تصب بخليج الجزائر العاصمة. حيث يصفي هذا المجمع في مرحلة أولى المياه المستعملة المتأتية من بلدية باب الوادي قبل تحويلها إلى محطة التصفية ببراقي (الجنوب الشرقي) دون المرور على وادي الحراش ولا سواحل العاصمة ما يسمح بالقضاء على التلوث تدريجيا في المناطق الساحلية والمحافظة على الثروة النباتية والحيوانية البحرية.

- إنجاز مجمع التفريغ بوادي أوشايح لمعالجة المياه المستعملة لبلديات باش جراح والمقارية.
-إنشاء محطة تطهير جديدة ببلدية زرالدة (شمال غرب العاصمة) إضافة إلى مشروع انجاز محطة أخرى مماثلة تقع في بلدية المعالمة.

-عقد اتفاق مع شركة المياه والتطهير بالجزائر العاصمة (سيال) من أجل انجاز خزانات في البلديات التي تعاني من نقص فيها، وهذا بهدف معالجة مشكل تذبذب التزويد بالمياه الشروب.

❖ ملاحظات حول برنامج تهيئة الساحل:

إن برنامج التهيئة الساحلية للجزائر العاصمة من ناحية المضمون مصاغ بدقة عالية، حيث تتجلى المجهودات الكبيرة التي سخرت لإعداده. كما حظي بتقييم مقبول إلى جيد من طرف برنامج العمل من أجل المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة*. إلا أن أهم ما يلاحظ عليه عدم وجود هيكلة زمنية منظمة في فترة الإنجاز التي تأخر إنطلاقها كثيرا إلى أن تم إعادة هيكلة أهداف هذا المشروع ضمن مشاريع أخرى ذات مجال زمني أكبر، إضافة إلى عدم اعتماد تجسيد ممنهج ومنظم يرتكز على الاستمرارية في الرصد والمتابعة أثناء مرحلة التنفيذ من أجل عمليات التقييم ومقارنة السيناريوهات المتحققة مع السيناريوهات البديلة المخطط لها، ومن ثم تصحيح الاختلالات، وتعديل المسارات.

من جهة أخرى فإن أغلب المشاريع المنجزة لا تشمل الحاضرة الكبرى للجزائر العاصمة بل تقتصر في أغلبها على ولاية الجزائر العاصمة، ناهيك عن كون المعلومات حول برنامجي حاضرتي وهران وعنابة تكاد تكون منعدمة، وبالتالي يصعب معرفة محتوى البرنامجين وتقييم نتائجهما، أضف إلى ذلك عدم إنجاز البرامج التهيئة لباقي الولايات الساحلية إلى حد الآن.

* لمزيد من الانطلاع: أنظر منشور برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون بـ"" Evaluation des projets PAC ، على الرابط https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/9386/retrieve

المبحث الثالث: التوجيهات الاستراتيجية حول تفعيل الحوكمة، وتعزيز الأطر التنظيمية وسبل استدامة قطاعات النشاط

من أجل تفعيل التسيير المندمج، تفرض الاستراتجية الوطنية لـGIZC على الجهات الفاعلة في المناطق الساحلية تبني أسس الحوكمة التشاركية القائمة على التعاون وتقاسم المسؤوليات، ومن جهة أخرى تفرض تطوير الأطر التنظيمية المضطلعة بضمان هذه الحوكمة وعلى رأسها المحافظة الوطنية للساحل، كما تشدد على ضرورة استدامة النشاطات التنموية الساحلية، وهذا ما سيتم توضحيه في هذا المبحث.

المطلب الأول: آليات التنسيق والحوكمة حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC

إن مسألة العمل المشترك بين القطاعات حسب رؤية الاستراتيجية الوطنية لـGIZC مرتبطة مباشرة بوجود بنية مؤسسية متناسقة ومنتظمة عموديا. فإذا كانت التشريعات الوطنية تغطي الجوانب الفنية المتعلقة بالبيئة، وخاصة إدارة المياه والنفايات، فإن الضعف في إجراءات تنسيق النشاطات على وجه الخصوص على المستوى المحلي يضعف إلى حد كبير التكامل بين النشاطات القطاعية. ولذلك، وضعت الاستراتيجية الوطنية لـGIZC مجموعة من الإجراءات الواجب تجسيدها، والمتمثلة في:[1]

الفرع الأول: التعاون ما بين البلديات كأساس لنجاعة التسيير المندمج للمناطق الساحلية محليا

تعتبر الأملاك الطبيعية عمومية ولا يمكن اقتسامها (شلال، منطقة محمية، غابة، شاطئ...الخ)، فهي ملك للمجتمع الوطني. فمن الواجب القيام بإجراءات محددة لإتاحة الدخول إليها والانتفاع بخدماتها، ومن أهم هذه الإجراءات ترسيخ التعاون ما بين البلديات من أجل تسيير مشترك ومتقاطع يعود بمنفعة اقتصادية مشتركة ويسمح بتقليل التكاليف وخاصة في مجالات، مثل: توزيع الماء الشروب، إدارة الصرف الصحي، معالجة النفايات، النقل وحماية الموائل الحساسة؛ خاصة وأن طبيعة حياة السكان تتميز بالحركية، فقد يقيم الشخص في بلدية ويعمل في بلدية أخرى وربما يقضي أغلب وقته في بلدية ما.

ويسمح قانون البلدية في الجزائر بالتعاون ما بين البلديات من خلال اتفاقيات أو عقود،[2] ولكن لم يتضمن تفصيل الكيفيات والإجراءات، مما يتطلب خلق أشكال قانونية جديدة من أجل تجسيد هذا التضامن. وفي هذا الشأن تقترح الاستراتيجية الوطنية لـGIZC مجموعة من الإجراءات:

1- تسيير النفايات في إطار التعاون ما بين البلديات في المناطق الساحلية:

في ميدان تسيير النفايات، تدعو الاستراتيجية الوطنية لـGIZC لبعث مؤسسات عمومية ذات أهداف صناعية وتجارية، توضع تحت وصاية مجموعة من البلديات (المؤسسات الموجودة حاليا قليلة وذات طابع مركزي ووضعت تحت وصاية بعض الولايات الكبرى). وحتى وإن لم يتم تأسيس هذه المؤسسات من طرف البلديات نفسها فإنه من الواجب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال، بحيث تضطلع هذه

[1] -MREE-PAP RAC/PAM**, op-cit**, p : 32-34.
- MATE, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière, op-cit,** p-p :20-27.

[2] طبقا للقانون رقم 11 -10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية (من المادة 215 إلى المادة 217)، يسمح التنظيم ما بين بلديتين أو أكثر، ذات حدود مشتركة وتابعة لولاية واحدة أو لولايات مختلفة، بالإتحاد وتعاضد الوسائل من أجل تطوير أقاليمهم و/أو تسيير وضمان الخدمات العمومية الجوارية عن طريق اتفاقيات أو عقود تبرم بعد مداولات كل مجلس شعبي بلدي عضو .

المؤسسات بمعالجة النفايات المنزلية نيابة عن البلديات التابعة لها مع ضرورة اقتسام السلطات والمسؤوليات.
إن التعزيز القانوني للتعاون بين البلديات في هذا المجال يرمي إلى:
– تخفيف العبء عن البلديات، والتقليل من مركزية الخدمة العامة، وتكريس التضامن بين البلديات.
– إعفاء البلديات من مهمة صعبة أصبحت تقنية أكثر فأكثر، واستفادة البلديات الصغيرة من كفاءات المؤسسات المجهزة بمعدات تسيير عصرية، مع ضمان استقلالية التسيير.
– تخفيض التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم، وتحسين جمع وتثمين النفايات وتسيير الشواطئ.
ويمكن إنشاء هذا النوع من المؤسسات في شكل تسيير مشترك مع التعاونيات الجماعية للشباب في البلديات المعنية في إطار عقود مثل عقود الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

2- التعاون ما بين البلديات للتزويد بالماء الشروب:

إن تعدد الأطراف المتدخلة في قطاع المياه (الجماعات المحلية، البيئة، الإسكان، الصناعة، الزراعة، السياحة...الخ) يتطلب تنسيقا من أجل تحقيق أهداف تنمية واستدامة المناطق الساحلية. فالأهداف الطموحة لبرنامج 2010-2030 فيما يخص محطات التطهير لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التنسيق والتعاون بين مجمل الأطراف، وذلك عبر:
– إتاحة المعرفة الكاملة لسلطات البلديات حول برامج التنمية المعتمدة من طرف مختلف القطاعات، لا سيما قطاع السياحة بغية التحكم في أحجام المياه التي يجب تصريفها ومعالجتها في المدن الساحلية.
– التنسيق المثالي على مستوى البلديات بين ثلاث وزارات رئيسية: وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة والمناجم للتحكم في التخلص من المياه العكرة الصناعية .
– التعاون الفعلي على مستوى البلديات بين وزارات الموارد المائية، والفلاحة والصحة في مجال استعمال المياه العادمة المعالجة.

3- التعاون ما بين البلديات من أجل التحكم في العمران :

فيما يخص التنمية العمرانية، فإن تطوير التعاون ما بين البلديات سيسمح بتطوير استراتيجيات عمرانية مندمجة، وتخطيط عمراني متعدد البلديات (مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات) بغرض ضمان تناسق المخططات العمرانية وتجنب التعمير المتفرق، ومواجهة الضغط على الأوعية العقارية بغية الحفاظ على الموارد الحساسة للساحل.

الفرع الثاني: إشراك ودعم المجتمع المحلي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لـGIZC

يتطلب تجسيد مقاربة التسيير المندمج بنجاح تبنيها من المجتمعات المحلية التي ستنفذ عليها. ولذلك تركز الاستراتيجية الوطنية لـGIZC على أهمية دمج المجتمعات المحلية في تجسيد مبادئ المقاربة، من خلال الاهتمام بالاتصال والتوعية وبناء مجتمعات واعية مساهمة في التنمية المستدامة بدلا من أن تشكل عائقا أمام نجاحها، وفقا للإجراءات التالية:[1]

[1] - MATE, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière, op-cit,** p-p :56-62.
- MREE-PAP RAC/PAM**, op-cit**, p-p : 63-72.

1- سياسة اتصال موسعة، شاملة، مبتكرة ومتكاملة:

إن مستوى التعقيد العالي للإستراتيجية الوطنية لـGIZC يجعل تنفيذها الفعال متوقفا على قدرة حامليها على جعلها ذات قيمة ومفهومة وقابلة للترجمة على أرض الواقع، من خلال جهود منظمة ومستمرة لنقل رسائل الاستراتيجية لأصحاب المصلحة الساحلية عن طريق منهج اتصال متنوع قائم على أساس علمي، بالاستناد على بعض الدعائم الرمزية لسكان المناطق الساحلية. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (28): إجراءات دعم سياسة اتصال وتوعية شاملة ومبتكرة

الإجراء	مضمون الإجراء
تثمين المناطق الساحلية لأعظم استفادة منها	وجود سواحل مدعومة ومتطورة بشكل جيد هو مصدر فخر للسكان المحليين لكي يميزوا منطقتهم بمميزات جذابة مختلفة عن الولايات الأخرى، أو عن السياح الذين يترددون على سواحلهم.
إتاحة المعرفة حسب الحاجة والاختصاص	إتاحة جزء من المعرفة التي تهم مختلف الفاعلين بشكل مباشر، والتي يمكن أن تحفزهم لتقديم مزيد من الجهود، إذ من الأسهل تعبئة الفاعلين إذا كانوا يعرفون قيمة تراثهم الساحلي والبحري.
التواصل بعدة لغات	تتم أغلب سبل الاتصال باللغة الفرنسية، رغم أنه من الواجب أن تكون باللغة العربية للوصول إلى أكبر فئات من المجتمع. إضافة إلى ضرورة إعداد قاموس صغير حول المناطق الساحلية وتسييرها المندمج ليتم إتاحته للجهات الفاعلة
اعتماد مواد الاتصال وفقا للسياق والمنطقة	إن الخصائص المحلية وتاريخ الولاية يجب أن تكون مصدر إلهام ودعم لمحتوى الرسالة التي تهدف إلى توعية الجهات الفاعلة بشأن الحفاظ على المناطق الساحلية وعلى تسييرها المندمج.
المساجد كوسلية لنشر الوعي	وذلك بتخصيص بعض خطب الجمعة لأهمية وضرورة الحفاظ على موارد المناطق الساحلية للأجيال القادمة، واستغلالها بعقلانية.
مشاركة ضرورية لوسائل لإعلام في التوعية	تخصيص البرامج التلفزيونية والإذاعية، والمقالات في الجرائد والمجلات للمناطق الساحلية وقضاياها وآفاقها، وخاصة عملية تسييرها المندمج وفوائدها المنتظرة، لتسهيل لعملية الاتصال ونشر الوعي وتقريب الفرد من قضايا إقليمه، ومرافقة تنفيذ كافة مراحل الاستراتيجية الوطنية.
جعل المدرسة في قلب GIZC	تنظيم ورشات عمل بالتعاون بين وزارة التربية الوطنية ووزارة بالبيئة لتدريب الأساتذة على مبادئ **GIZC**، وقضاياها وأدواتها؛ إنطلاقا من دمج الموروث البيئي في المناهج المدرسية، لاسيما التاريخ والعلوم الطبيعية. وتقريب المدارس من المواقع البيئية والأثرية من خلال الرحلات الميدانية المخصصة للبيئة، وحصص التربية المدنية.
مشاركة الجهات الفاعلة في التوعية والاتصال	لا يكفي حمل رسالة **GIZC** بواسطة المديريات المكلفة بالبيئة والمكاتب الولائية للمحافظة الوطنية للساحل على المستوى المحلي فقط، ولكن يجب أن يتم أيضا من قبل المجتمع المدني من خلال جمعيات حماية البيئة، وكذا تعيين سفراء للساحل من بين الشخصيات الوطنية التاريخية والرياضية والثقافية.
المناطق المحمية البحرية والساحلية دعامة للاتصال والتوعية	توفر المناطق المحمية مساحة للتواصل ونشر الوعي، وفضاءات للمفاضلة بين الأنشطة التي قد تكون متناقضة أو متضاربة في المناطق البحرية والساحلية. وهي لا تزال تعد تجربة حديثة في المجتمع الجزائري فإن تعزيزها ودمجها هو وسيلة ممتازة للترويج لمقاربة GIZC.
اغتنام مواسم الاصطياف	استغلال تواجد الأعداد الهائلة من مرتادي الشواطئ والسياح خلال موسم الصيف لنقل رسائل الاستراتجية الوطنية لـGIZC التعريفية والتوعوية. كما بالإمكان الاستعانة بضباط الحماية المدنية الموجودين بالشواطئ في حملات التوعية بأهمية المناطق الساحلية، وإمضاء عقود مع الجمعيات الترفيهية ونوادي الغوص للقيام بنشاطات تحسيسية.
الاحتفال بالأيام الدولية	وهي فرص للتواصل والتوعية نظرا للنشاطات والفعاليات التي تتخللها منها: يوم البيئة العالمي (05 جوان)، اليوم العالمي للمحيطات (08 جوان)، اليوم العالمي للتنوع البيولوجي (22 ماي)، يوم الساحل الخاص بالدول المتوسطية (25 سبتمبر)، إلى جانب المواضيع التي يقررها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة العمل من أجل المتوسط سنويا.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

MATE**, Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière en Algérie,** Algérie, 01 décembre 2014, p-p :56-62.

2- تسريع عملية إنشاء متاحف الساحل كأداة لرفع الوعي والتعليم والتواصل:

يعتزم إنشاء متاحف الساحل مستقبلا (بيوت الساحل) في ولايات وهران، تيبازة والجزائر العاصمة بدعم من شبكة بيوت البيئة، لتكون مساحات تعليمية هدفها تسليط الضوء على الشريط الساحلي، والمياه الوطنية والبحرية وتراثها الحي وغير الحي. كما أنه من خلال المتاحف (البيوت) الساحلية والبيئية، سوف يتم تنظيم ورشات عمل لإعلام وإشراك المستخدمين الساحليين وأصحاب المصلحة الآخرين، وكذا استخدام التقنيات والطرق الترويجية التفاعلية مثل المواقع الإلكترونية والنشرات والوثائق، والعروض والمقاطع المختلفة والأفلام الوثائقية وغيرها من المنتجات السمعية البصرية.

3- تفعيل دور المجتمع المدني في عمليات الاتصال والتوعية

بهدف الاستفادة من الاتصال المباشر بين أطراف المجتمع المدني الموجودة بشكل مستمر في الميدان والمجتمع المحلي، وبغية العمل على إضفاء الصفة الاجتماعية على المعرفة البيئية، تم تسطير برنامج طموح من طرف الاستراتيجية الوطنية لـGIZC قائم على مجموعة من الأهداف الأساسية وحشد أطياف المجتمع المدني، من خلال مجموعة من الإجراءات التنفيذية التي تعتمد على الطابع اللامركزي غير الرسمي، عن طريق ربط الجمعيات والمجتمع المدني مباشرة بالسكان المحليين، كما يلخصه الشكل التالي:

شكل رقم (61): برنامج ربط المجتمع المدني بالسكان المحليين حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC

الأهداف الرئيسية المرجوة	تحسيس أفراد المجتمع بمخاطر تدهور السواحل، وتوعيتهم بضرورة تنفيذ تدابير الحماية وإعادة التأهيل، مع ضمان الحصول على نصيبهم الكافي من التنمية.
	المساهمة في زيادة فهم المواطنين لصلتهم بالساحل الذي ينتمون إليه ويعتمدون عليه.
	تحقيق وعي وطني بالخدمات والفوائد الناتجة عن المنطقة الساحلية، والتكاليف التي ستنعكس سلبا على المجتمع ككل في حالة فقدها أو تخفيضها.
	التوعية بأن الحفاظ على المنطقة الساحلية هو منهج جماعي يتطلب جميع أوجه التآزر وتوحيد المهارات والخبرات، بما في ذلك تلك الخاصة بالمستعملين الرئيسيين والسكان
الأطراف المعنية	**الجمعيات**: جمعيات حماية البيئة والساحل ، التربوية ،الثقافية ، الدينية، ... الخ
	الرابطات الاجتماعية والمهنية: غرفة الصيد البحري، أصحاب امتيازات الشواطئ...الخ
	شبكة بيوت الشباب ومراكز الشباب والمخيمات
	الاتحادات الرياضية: التي تعتمد أنشطتها على البحر والساحل (الغوص، التجديف،
	الكشافة الإسلامية الجزائرية: توعية فئة الأطفال والمراهقين (من 6 إلى 15 سنة).
الإجراءات المطلوبة	تعريف الجمعيات المعنية بالإستراتيجية الوطنية ومشاريعها.
	برامج تدريبية ودعم لجمعيات حماية البيئة بشكل عام والمناطق الساحلية بشكل خاص.
	فرض دفاتر شروط مستحدثة للمستفيدين من امتيازات استغلال الشواطئ.
	تسهيل استفادة الجمعيات من أموال صندوق المناطق الساحلية
	إنشاء برنامج معلومات بالأنشطة الساحلية موجه لأجهزة دعم تشغيل الشباب.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: MATE, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière en Algérie,** Algérie, 01 décembre 2014, p :57.

4- إقامة الأحياء البيئية في البلديات الساحلية

تسعى الاستراتيجية الوطنية لـGIZC إلى اعتماد مشروع مستقبلي طموح جدا متمثل في مفهوم الأحياء أو القرى الإيكولوجية (Éco-quartier) كأقرب وسيلة للوصول إلى المستخدمين الساحليين. وسيتم إطلاق هذه التجربة في شكل مشاريع تجريبية في الأحياء المجاورة الساحل، قبل تمديدها إلى كامل أراضي البلدية. ويعد مفهوم القرية أو الحي البيئي كمبادرة محلية تهدف إلى تعبئة المواطنين حول الأهداف البيئية، والحث على تغييرات المواقف والسلوكيات، وتحفيز مشاركة المواطنين في العمل لتحسين نوعية حياتهم. ويرتكز تنظيم برنامج الجوار البيئي (الحي/القرية)، على أساس الإجراءات التالية:

أ-إشراك كافة أطياف المجتمع:

- إنشاء إطار للتشاور والإجراءات في البلديات بمشاركة ممثلي الجمعيات والأعيان والشخصيات المؤثرة المحلية، وجمعهم بانتظام لبدء إجراءات ملموسة.
- إشراك الأئمة والمعلمين والأخصائيين الرياضيين في الأعمال التعليمية. كل خلال أداء واجباته.
- إشراك وسائل الإعلام المحلية (وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعة).
- استخدام المواقع والشبكات الاجتماعية للتعريف بعمل البلديات الساحلية والهيئات الأخرى ذات الصلة.

ب- تحديد ممارسات الاتصال المفضلة في كل مجموعة مستهدفة:

تنفيذ ممارسات الاتصال حسب خصائص الجماعة المستهدفة خاصة أثناء الأحداث والمناسبات. على سبيل المثال استخدام الحكايات الشعبية في المناطق الريفية، أو استخدام تقليد شفوي مثل "البراح" لتقريب المواضيع البيئية، أو الاستعانة براوي القصص أو ممثل كوميدي محلي أو فنان معروف محليا.

ج- إنجاز نشاطات عملية متنوعة:

- تنظيم الاجتماعات مع السكان في وقت توزيع صناديق القمامة لشرح استخدامها، والحاجة إلى إغلاقها، والحفاظ عليها عن طريق غسلها بانتظام وحمايتها من السرقة أو التخريب.
- تنظيم أعمال "من الباب إلى الباب" مع ربات البيوت لشرح قواعد السلوك في إدارة نفايات منازلهن، وعلى وجه الخصوص تخفيض حجمها، والفرز إن أمكن، والتأكيد على جداول الجمع واحترامها.
- تنظيم الإجراءات التطوعية لتنظيف الشوارع والشواطئ، وزراعة الأشجار وتثمين المناظر الطبيعية.
- دعم الجمعيات المحلية لأنشطة التوعية على مستوى رياض الأطفال والمدارس على أساس برنامج منسق يضم جمعيات أولياء التلاميذ.
-تعزيز تطوير الفصول الخضراء في كل مدرسة بمساعدة بيوت البيئة ودور وبيوت الشباب.
- تنظيم الرحلات البيئية لاكتشاف ثروات المنطقة والشواطئ والغابات والجبال، والمناطق المحيطة بها.
- تنظيم نشاطات ما بين البلديات مع البلديات المجاورة، وعقد الاجتماعات العلمية والتقنيات بمساعدة المحافظة الوطنية للساحل، والمديريات البيئية، ومراكز البحث البيئية.
- إطلاق نداء إلى المستثمرين الاقتصاديين الناشطين في الولاية أو البلديات لرعاية وتمويل الأعمال البيئية.

❖ **ملاحظات حول آليات التنسيق والحوكمة وفقا للاستراتيجية الوطنية لـGIZC:**

إن توجيهات الاستراتيجية الوطنية لـGIZC فيما يخص التعاون بين البلديات في مجال النفايات والمياه والعمران، من الصعب تجسيدها دون تغييرات كبيرة في مهام البلديات التي تعد محدودة حاليا، خاصة في ظل النظام المركزي المعتمد في التسيير، وتأخر تعديل قانون البلديات. ولذلك، يجب أن تمنح للبلديات الصلاحيات الكاملة لتنظيم نشاطات مختلف القطاعات على أراضيها والحوكمة بينها، فلا يعقل أن تقف سلطات البلديات موقف المتفرج من المشاريع المتضاربة والمعطلة داخل حدود إقليمها.

من جانب آخر، اهتمت الاستراتيجية الوطنية لـGIZC بشكل جلي بسبل دمج المجتمعات المحلية ضمن مشروع التسيير المندمج لأقاليمها الساحلية، من خلال سياسة اتصال وتوعية موسعة شملت معظم هياكل المجتمع (المدارس، المساجد، الجمعيات، الجهات الفنية ..الخ)، وباستخدام مختلف وسائل الاعلام، واستغلال المواسم والثقافة المحلية. كما جاءت بأفكار حديثة مثل: الحي البيئي، المتحف الساحلي...الخ.

ويحتاج تجسيد هذه المقترحات الهامة على أرض الواقع إلى مجهودات متضافرة والتفاف شعبي، وهو ما افتقده إطلاق الاستراتيجية الوطنية الذي كان ينقصه الكثير من الإعلام والنشر.

المطلب الثاني: تعزيز وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC

وعيا بالثغرات والنقائص التي يعاني منها الإطار التشريعي والتنظيمي الجزائري، تفرض الاستراتيجية الوطنية ضرورة تعديل كل منهما وتكييفه وفقا للعناصر التالية.

الفرع الأول: إعادة النظر في القانون "الساحلي" وتكييفه مع نهج التسيير المندمج للمناطق الساحلية:

رغم التنفيذ الجزئي لبعض نصوص قانون حماية وتثمين الساحل 02-02 مما سمح بـ: إنشاء المحافظة الوطنية للساحل، وإنطلاق بعض مخططات التهيئة الساحلية، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لـGIZC 2015-2030؛ إلا أنه لم يتمكن من السيطرة أو وقف تدهور المناطق الساحلية. بغية معالجة هذه المشكلة، نصت الإستراتيجية الوطنية لـGIZC على العديد من التعديلات المحورية المطلوبة على القانون الساحلي، تحقيقا لغاية الإندماج والتكامل على المستوى المكاني والإداري والقطاعي، من خلال ما يلي:[1]

1- **الضبط الدقيق لحدود المناطق الساحلية:** وذلك عن طريق: ترسيم الحدود، رسم الخرائط القانونية، رسم الخرائط البيئية، ضبط ملكية الأراضي الساحلية. بحيث يتم استخدام حدود الملك العام للأراضي الساحلية كأساس ومنطلق للسلطات العامة المختصة في نزع الملكية، لأسباب تتعلق بالمنافع العامة للمناطق ذات القيمة العالية البيئية أو المناظر الطبيعية، أو المناطق التي تتضمن أنواع الموائل المحمية.

2- **تضمين نصوص القانون لأسس GIZC** : يجب أن تعزز نصوص القانون 02-02 الحماية والاستخدام المستدام للمناطق الساحلية ومواردها بشكل جاد عن طريق تنظيم أنشطة الاستغلال القطاعية ووضع القواعد العامة لضبطها في مختلف المجالات (الزراعة، الصناعة، السياحة، الرياضة والأنشطة

[1] **IBID**, p-p :23-25.

الترفيهية، البنى التحتية، الموانئ والهياكل البحرية)، بالإضافة إلى رفع الوعي، التدريب والبحث العلمي. كما يجب أن تسمح مراجعة القانون "الساحلي" بتعزيز المؤسسات، والاستخدام الكامل لأدوات **GIZC**.

3- **تعزيز التكامل مع قانون حماية المناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة:** وذلك لتعزيز حماية النظم البيئية والتراث الثقافي (الأراضي الرطبة، الجزر، مناطق المياه الجوفية، والكثبان الرملية، الحظائر الساحلية، مناطق التراث الثقافي الهش...الخ). وتقوية التدابير المتعلقة بمحاربة تآكل الساحل وتراجع الخط الساحلي ونهب الرمال، فضلا عن التمكين لحق حرية الدخول إلى الساحل (الوصول إلى الشواطئ والسواحل، الممرات، امتياز استخدام الشواطئ، تنقل المركبات، والرحلات).

4- **توضيح الأحكام المتعلقة بمكافحة التلوث والوقاية من الكوارث الطبيعية:** وخاصة فيما يتعلق بالصرف الصحي، ومحطات تنظيف الشواطئ، ومراقبة نوعية المياه ومياه الاستحمام، ومحاربة الكوارث الطبيعية.

5- **تعزيز الأحكام المالية:** من خلال فرض تدابير جديدة من الحوافز الاقتصادية والضريبية المتنوعة، وتطوير استخدام التكنولوجيات النظيفة وإدخال التكاليف البيئية، فضلا عن مراجعة الأحكام الجنائية.

6- **إنشاء قائمة بالأنشطة المسموح بها والمقننة في المناطق الساحلية وتلك التي تتطلب القرب من البحر:** من خلال منح الأولوية للأنشطة الإقتصادية التي تتطلب القرب المباشر من البحر بشرط استخدام الحد المقبول من الموارد الطبيعية، وكذا تكييف الاقتصاد الساحلي والبحري مع الطبيعة الهشة للمناطق الساحلية بحيث يفرض ترخيص إداري مسبق ومتطلبات مشددة على كل الأنشطة المحتمل أن يكون لها تأثير ضار على الجزئين البري والبحري من الساحل.

ملاحظات حول تكييف القانون الساحلي:
ما يلاحظ على هذه التعديلات كونها كثيرة، وتتطلب وقتا كبيرا علما أن قانون الساحل قد تجاوز 15 سنة منذ صدوره، وإلى حد الآن لم يتم إصدار بعض المراسيم التنفيذية له. ومع حجم هذه التعديلات ستتأخر مراسيمه التنفيذية أكثر وأكثر، لهذا نعتقد أنه من الأولى التركيز على المحاور الأساسية عند التعديل، ومن ثم إصدرا مراسيم تنفيذية متفرقة حول المواضيع المتعددة بحيث يتم العمل عليها في لجان مستقلة بالتوازي حتى تصدر في أقرب وقت ممكن.

الفرع الثاني: إعادة تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وتعزيز صلاحياتها

إن التنظيم الحالي للمحافظة الوطنية للساحل لا يتيح لها القيام بدور فعال في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج، فجزء كبير من مهامها ما زالت تخطط وتنفذ من قبل الوزارة الوصية. فهي لا تمتلك الصلاحيات الكافية التي تمكنها من تنسيق الإجراءات العمومية لحماية وتثمين المنطقة الساحلية، ولا من القيام بعمليات التحكيم، إذ ليس هناك ما يشير في مهماتها أنها مسؤولة عن القيام بالتحكيم المؤسسي والتقني عندما يتعلق الأمر بصراعات الاستخدام أو التخطيط في المناطق الساحلية والبحرية.

ولذلك توجب الاستراتيجية الوطنية تعزيز أدائها لا سيما من حيث تحسين مهارات التنسيق، انطلاقا من إعادة تحديد موقعها بالنسبة للفاعلين الآخرين، وبالخصوص السلطات المركزية (وزارة البيئة)، والهيئات

المحلية ذات السلطات المماثلة (مديريات البيئة) والمجتمع المدني. من جهة أخرى، فإن تعديل وإعادة هيكلة تنظيم وأدوار المحافظة الوطنية للساحل يغني عن إستحداث هيئة جديدة تضطلع بتجسيد الاستراتيجية الوطنية ويتيح ميزة الاستفادة من الهياكل المؤسساتية الحالية، وكذا عدم تعطيل المشهد المؤسساتي الحالي ويمنع حدوث منافسات وتضارب غير ضروري ضمنه. وتتمثل هذه الإجراءات التحسينية المقترحة في:[1]

1- إعادة تنظيم العلاقة مع المديريات الولائية المكلفة بالبيئة:

تبرز الحاجة العاجلة إلى توضيح العلاقات بين مديريات البيئة المتواجدة على مستوى الولايات الساحلية، وبين الفروع الولائية للمحافظة؛ والتي لطالما شكلت غموضا في المركز المؤسساتي والتشغيلي لموظفي المحافظة بسبب عدم إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع المديريات البيئية الولائية (وهذا ما لاحظناه ميدانيا وأشرنا إليه سابقا)، والتي تتضمن أصلا مكاتب تعنى بالمجال الساحلي تقوم بأداء مهام مماثلة لمهام فروع المحافظة، وذلك دون أي تنسيق أو اتصال رسمي أو اقتسام صلاحيات أو حتى تعاون بين الهيئيتن. ولمعالجة هذا الوضع، توصي الاستراتيجية بإعادة توجيه الموظفين المكلفين بقضايا الساحل في مديريات البيئة إلى مهمات أخرى، مع تكليف موظف واحد من المديرية يضمن التنسيق الوثيق والدائم مع فرع المحافظة الوطنية للساحل؛ مع ضمان إشراك مديريات البيئة لممثلي المحافظة في اللجان الفنية. كما توصي بضرورة قيام المديريات البيئية بإرسال جميع طلبات الترخيص، وتقييم المشاريع والأنشطة المبرمجة في المنطقة الساحلية لرأي رسمي من المحافظة الوطنية للساحل.

2- إنشاء فرقة مفتشي الساحليين (شرطة الساحل):

إن المحطات (الفروع) الولائية للمحافظة التي ينبغي أن تضمن تنفيذ القانون الساحلي، غير مجهزة بالسلطة العامة التي تسمح لها بالشروع في الإجراءات القانونية ضد الجرائم ومخالفات عدم الإمتثال لأحكام القانون الساحلي. ولذلك يجب ضم جهاز جديد تحت وصايتها متمثل في مفتشي(شرطة) الساحل الذين تمنح لهم صلاحيات تفتيش المنشآت الصناعية، ومراقبة الأنشطة التي تنفذ في المنطقة الساحلية لضمان توافقها مع أحكام القانون الساحلي، ومتابعة المؤسسات المرخص لها حول امتثالها لمعايير عدم تصريف مياه الصرف الصحي ومختلف الملوثات في بيئات الاستقبال الساحلية (الوديان، البحيرات، البحر، الأراضي الرطبة...الخ). علاوة على تسجيل أي مخالفة للقانون والشروع في الإجراءات القضائية.

3- تقديم خدمة حل النزاعات:

على الرغم من أن الهيكل التنظيمي للمحافظة الوطنية للساحل لا يوفر مصلحة أو قسم "التقاضي"، فإنه من الضروري لهذه المؤسسة نظرا لرسالتها أن تتوفر على مثل هذه الخدمة من أجل معالجة الصراعات المكانية المرتبطة بالأنشطة البشرية في المنطقة الساحلية، وإدارة التقاضي ولعب دور الحكم بغية مساعدة الجماعات المحلية في حل صراعات الاستخدام في المواقع التي تشرف عليها المحافظة، والحرص على الامتثال للقانون الساحلي وقانون المناطق المحمية.

[1]MATE, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière, op-cit,** p-p :8-12.

4- تعديل الصلاحيات وتكييفها مع متطلبات التسيير المندمج للمناطق الساحلية:

ينطلق أساس مختلف التعديلات المطلوبة على الاستناد إلى منظور مقاربة التسيير المندمج عند تحديد الأهداف والإجراءات اللازمة. ويفترض أن يدمج التنظيم الجديد مجموعة من اللجان الولائية، على وجه الخصوص، تلك التي تتعامل مع المشاريع الاستثمارية ولجان التخطيط العمراني. كما تشمل المهام الجديدة المقترحة للمحافظة منح الصلاحيات لإبداء الآراء وتقديم المقترحات عند صياغة النصوص التنظيمية المتعلقة بالمنطقة الساحلية والبحرية.

إضافة لما سبق، سوف يتيح تنقيح ومراجعة المرسوم التنفيذي المتعلق بتنظيم ودور المحافظة الوطنية للساحل مجموعة من الصلاحيات، وتوفير الوسائل والأجهزة التي تنقصها، أهمها:

- ضمان دمج البعد البيئي ونهج التسيير المندمج للمناطق الساحلية ضمن السياسات القطاعية (السياحة، الصناعة، الزراعة، النقل، الطاقة،...إلخ)، من خلال مشاركة ممثلي المحافظة الوطنية عند إعداد هذه السياسات والبرامج وخاصة على المستوى المحلي.
- ضمان التنسيق بين الهيئات المحلية المعنية بحماية وتعزيز الساحل.
- تقييم دراسات التأثير البيئي المتعلقة بمشاريع المناطق الساحلية.
- رصد الجرائم المتعلقة بالمجال البحري العام.
- بناء وتطوير قاعدة بيانات لمتابعة عمليات التسيير المندمج بالتنسيق مع القطاعات الأخرى.
- تعزيز جودة الموارد البشرية وتنويع اختصاصاتها.

الفرع الثالث: تفعيل المجالس المعطلة:

1- تفعيل المجلس الأعلى للبحر:

من المفترض أن يكون المجلس الأعلى للبحر هو الجهاز الأساسي في السياسة البحرية المدمجة للبلاد. لكن عدم تفعيل هذا المجلس تسبب في الحرمان من جهاز استشاري وتخطيطي داعم لمبادرات الاستراتيجية الوطنية لـGIZC في الجزء البحري.

2-تنصيب مجالس للتنسيق الشاطئي:

يجب التأكيد على تنصيب مجالس التنسيق على مستوى جل الولايات الساحلية، بحيث تشكل إطار استشارة وتنسيق وطيد على المستوى التشغيلي المحلي لكونها تجمع ممثلين عن مختلف المجالات ذات الصلة في الولاية الواحدة، كما يمكن أن تشمل أكثر من ولاية ساحلية. ولذلك، فإن هذه المجالس يجب أن تشكل دعامة رئيسية لأنشطة الاندماج والتكامل على المستويات المحلية الساحلية.

❖ **ملاحظات حول إعادة تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وتفعيل المجالس المعطلة:**

تعترف الاستراتيجية بما أشرنا إليه في الفصل السابق بكون المهام المنتظرة من المحافظة الوطنية للساحل ضخمة جدا، ومتوسعة ومتشعبة وتكاد توازي مهام وزارة قائمة بذاتها؛ وهو ما لا يتماشى نهائيا مع التنظيم الحالي المحدود جدا للمحافظة، وهذا ما اطلعنا عليه خلال زيارتنا لمقرها وخلال مقابلتنا مع مسؤوليها، الذين أكدوا على محدودية هيكلها الإداري والبشري وقلة الموارد المالية، وضعف الصلاحيات التي بحوزتهم. ولذلك فإن تجسيد هذه المقترحات الجمة يتطلب تعديل هيكلي جذري للمحافظة من خلال تعديل مرسومها التنفيذي وبالتحديد توضيح صلاحيتها وتموقعها مقارنة بالوزارة المكلفة بالبيئة.

وفي هذا الشأن، نقترح تضمينها تحت لواء الوزارة الوصية ضمن القسم المسؤول عن الساحل حتى تتحصل على الدعم والصلاحيات المطلوبة لتنفيذ المهام الاستراتيجية المنتظرة منها، مع الاحتفاظ بالاستقلالية اللازمة بخصوص شؤون الساحل، وذلك لتفادى الصراعات وتضارب الصلاحيات وتشتت المهام. وكاقتراح آخر، بالإمكان إعادة تحديد محاور إستراتيجية معقولة لمهام المحافظة الوطنية للساحل تتماشى مع قدراتها المالية والمادية والبشرية، وإسناد بعض هذه المهام إلى الوزارة المعنية.

كما لا نتفق في رؤيتنا مع الاستراتيجية الوطنية على إلغاء قسم الساحل من المديريات الولائية، وخاصة في ظل الوضعية الحالية للمحافظة والتي لا تحتوي سوى على مكتب صغير بموارد جد محدودة، فباعتقادنا أن اللجوء إلى مثل هذه الخطوة الكبيرة لا يجب أن يتم إلا بعد النجاح الفعلي في تطوير وتكييف صلاحيات المحافظة الوطنية للساحل، وضمان أنها قادرة على الاهتمام بكل ما يخص الساحل. وبناء عليه، نرى أنه من الأنجع حاليا تقسيم المهام بدقة بين الأقسام المختصة في الساحل وفروع المحافظة الولائية، مع تشكيل خلية تنسيق مستمر واضحة الصلاحيات، تسند رئاستها إلى الوزارة أو المحافظة حسب الاتفاق.

من جهة أخرى ركزت الاستراتيجية الوطنية لـGIZC على ضرورة تفعيل المجلس الأعلى للبحر ومجالس التنسيق الشاطئية، لتسند لكليهما مهما الحوكمة والتنسيق. غير أنه وحتى المراحل الأخيرة من إعداد هذا البحث فإنه لم يتم النجاح في تفعيل الهيئتين. الأمر الذي يطرح مدى جدية السلطات في تناول توجيهات الاستراتيجية الوطنية، ويرهن نجاعة تجسيد توجيهات ومقترحات الاستراتيجية تتطلب تفعيل هذين الجهازين.

المطلب الثالث: سبل استدامة قطاعات النشاط حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC

يتناول هذا العنصر سبل التحكم في أساليب ونشاطات استغلال الموارد الساحلية الطبيعية وتكييفها وتعديلها حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC بهدف تجنب المساس باستدامة هذه الموارد والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تستطيع توليدها.

الفرع الأول: التأسيس لسياحة ساحلية مستدامة

إن دمج تطوير الأنشطة السياحية ضمن سياق التسيير المندمج للمناطق الساحلية يتطلب تناغم خيارات السياحة، وخطط تطوير المواقع السياحية ومواقع التوسع السياحي (ZEST)، وكذلك تنظيم الأنشطة السياحية مع خصائصها الطبيعية المتميزة والهشة، ومقوماتها الثقافية المتنوعة على طول الساحل الجزائري. ولا سيما إعداد إدارة وقائية لصراعات الاستخدام ذات المصدر السياحي في المناطق الساحلية من خلال

إشراك جميع الجهات الفاعلة المؤثرة، مما يؤدي إلى تطوير مشاريع جماعية مشتركة ومناسبة للجميع. وفي هذا السياق توصي حسب رؤية الاستراتيجية الوطنية لـGIZC بمجموعة من الإجراءات:[1]

1- تنفيذ العقود البرامجية لتطوير مواقع ومناطق التوسع السياحي (ZEST):

يجب أن تعتمد سياسة تنمية مواقع ومناطق التوسع السياحي على طريقة إبرام عقود البرامج، والتي تسمح بتحديد المسؤول عن إدارة الأماكن العامة والمشتركة داخل (ZEST) (الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، الوكالات المحلية، المجتمع المدني، والقطاعات ...إلخ) عن طريق إبرام عقود متعلقة ببرامج محددة الزمان والمكان والمهام، وخاصة في المناطق الأكثر حساسية (الأراضي الرطبة، الغابات، الكثبان الرملية، المساحات الخضراء ...إلخ).

2- مراجعة آليات وأنماط التحكيم بشأن السياحة الساحلية:

تقترح الاستراتيجية الوطنية لـGIZC ضبط بيان مفصل لجميع المشاريع القطاعية المخططة على مستوى (ZEST)، من أجل توقع الآثار السلبية المحتملة لهذه المشاريع، وتسليط الضوء على آثار التسارع العمراني ذي الطابع السياحي، وخاصة انتشار المنازل الثانية (لاستغلالها في السياحة)، بغية تمكين وزارة السياحة من تعديل برامج تطوير (ZEST) المختلفة في الوقت المناسب، بهدف توفير أفضل تعايش محتمل للاستخدامات المتنوعة على الساحل.

وقد شهدت المواقع السياحية ومناطق التوسع السياحي بالعاصمة مبادرة تكامل بين مجموعة من الهيئات في إطار تسيير المساحات الهشة داخل (ZEST)، تمثلت في الوكالة الوطنية للسياحة (ANDT) كهيئة مشرفة ومؤطرة، الصندوق الوطني للبيئة والساحل كممول، مؤسسة (NETCOM) كمسؤولة عن تسيير النفايات، المحافظة الوطنية للساحل (CNL) والوكالة الجزائرية لحماية ساحل الجزائر العاصمة (APPL) لإعادة تأهيل الكثبان الرملية. مثل هذه المبادرات يجب تعميمها وتوسيع أطرافها.

3- التسمية ووضع العلامات البيئية (Labellisation et éco-labellisation):

إن توجيه المؤسسات السياحية والفندقية لتكون "صديقة للبيئة" وتتحصل على علامات تسويقية بيئية (éco-label)، وإصدار شهادات الامتياز والترخيصات للمنشآت الفندقية والسياحية سيكون له عدة آثار إيجابية من حيث تحسين الموارد المالية وقدرات الموارد البشرية وتحسين الكفاءة الطاقوية والبيئية، وتماشي تطوير النشاط السياحي مع صيانة المواقع الطبيعية، فضلا عن تحسين الجاذبية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

4- تكييف الإطار التشريعي للسياحة مع متطلبات GIZC:

يشكل القانون المتعلق بالساحل إطارا مرجعيا لحماية وتعزيز الساحل الجزائري، ومع ذلك، غير أنه يضيق على القطاعات الاقتصادية الأخرى بما في ذلك السياحة والعمران، دون إعطاء بدائل. ولذلك يجب تحديد آليات التنفيذ الأكثر مرونة بحيث تساعد على تدعيم النشاط السياحي وحماية البيئة الساحلية في نفس الوقت، وذلك من خلال تكييف مستويات تنفيذ أحكام القانون الساحلي مع طبيعة المنطقة. فالفضاءات

[1] - MATE, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière, op-cit,** p-p :35-37.
- MREE-PAP RAC/PAM**, op-cit**, p-p : 42-43.
-MATEV, **SN DE GIZC EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC 02**, **op-cit**, p-p :216-220.

الحضرية يفضل أن يكون فيها التنفيذ مرنا، أما الفضاءات التي لا تزال في حالة طبيعية فيتم فيها التنفيذ الصارم، وأما الفضاءات الطبيعية الهشة بمحاذاة المدن الكبرى والعواصم التي تمر بضغط كبير(التعمير، السياحة ...)، فيجب أن تحظى بأنظمة وأحكام خاصة جدا حسب كل حالة.

وللتغلب على أوجه القصور، يجب أن يتكيف الإطار القانوني للسياحة مع متطلبات GIZC، من خلال نصوص تنفيذية أكثر وضوحا وتبسيطا، يتم فيها:

- **تحديد توجه كل منطقة سياحية:** (السياحة الثقافية، السياحة الريفية، السياحة البيئية ...).
- **تحديد المناطق القابلة للتهيئة (aménageables) والقابلة للتعمير(constructibles):** من خلال تقييم نسبة الاحتفاظ بالحالة الطبيعية في مناطق (ZEST)، ومن ثم ضبط عدد الأسرة في الهكتار الواحد بالتماشي مع الحالة البيئية لكل منطقة، بحيث تحدد كثافة الاستثمارات السياحية بالمقارنة بطاقة تحمل كل إقليم.
- **توضيح الإجراءات الخاصة بالمناطق التي تم تعميرها بالفعل داخل (ZEST):** خاصة وأن أكثر من 20٪ من مساحة هذه الأخيرة على مستوى الوطن قد أصبحت مساحات عمرانية، ولذلك على قطاعي السياحة والتخطيط العمراني التنسيق والتشاور للبحث عن حلول عاجلة لهذه الوضعية.
- **التنظيم القانوني لإجراءات الموافقة على مخططات التهيئة السياحية:** من خلال إشراك أكبر للمجتمع المدني، والسلطات والمجتمعات المحلية لضمان ملائمة وتبني المخططات محليا.
- **إصدار نصوص قانوية تحدد إجراءات تنظيم إدارة المناطق المشتركة داخل (ZEST).**
- **توضيح آليات تسيير ورعاية المواقع التاريخية والأثرية، والمناطق المحمية:** مثل الغابات داخل (ZEST).

الفرع الثاني: تطوير وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات

يعتبر الصيد البحري وتربية الأحياء المائية من قطاعات النشاط التي تقع في قلب التسيير المندمج للمناطق الساحلية، وذلك لانعكاساتها البيئية، والفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها. في الوقت نفسه، تتطلب هذه الأنشطة حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC حوكمة مستمرة ومنظمة فيما يتعلق بالاستخدامات وتقنيات الصيد ومستويات الاستغلال والمدى المكاني للنشاطين أرضا وبحرا، وذلك من خلال:

1- نحو تنمية مستدامة للصيد البحري:

تنطلق رؤية الاستراتيجية الوطنية لـGIZC تجاه قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية من المبادئ الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لتنمية أنشطة الصيد وتربية المائيات 2007 الرامية إلى تحقيق التوازن بين الموارد والإمكانيات المتاحة والاستغلال المسؤول والمستدام لكل الثروات الصيدية، في ظل التطور المستمر لأسطول الصيد الوطني وجهود الصيد المتزايدة مقابل كتلة حيوية ثابتة (وربما متناقصة). وبشكل عام تتمثل الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لتنمية أنشطة الصيد تربية المائيات في:[1] زيادة الإنتاج وتنويعه، إحداث مناصب شغل، التنظيم والرقابة لضمان سهولة الحصول على الإنتاج لأغلبية السكان، التنمية الريفية والتوازن الجهوي، المحافظة على المورد البيولوجي، ترقية الاستثمارات، وتشجيع الصادرات.

[1] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات: المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 2003-2007، مرجع سبق ذكره**، ص:18.

2- تنمية الاستزراع المائي البحري والقاري:

تدعم الاستراتيجية الوطنية خارطة الطريق التي وضعتها الوزارة الوصية لتعزيز وتطوير تربية الأحياء المائية في المياه البحرية والمياه العذبة عن طريق تحفيز نهج متكامل ومستدام يقوم على مجموعة من الأهداف، أهمها:[1]

-استغلال عقلاني للموارد الطبيعية لتربية المائيات، وكذا تثمينها مع الحرص على حماية البيئة.

- التخطيط لمشاريع تربية المائيات، باتباع تقنية بسيطة، وخاصة في المنطقة الساحلية، حيث تتمحور هذه المشاريع خاصة حول تربية الأصداف.

-تثمين المسطحات المائية الطبيعية و الاصطناعية، بالاعتماد على برنامج وطني للتعمير وإعادة التعمير، من شأنه إقامة وحدات اقتصادية.

-تنمية المشاريع الصناعية لتربية المائيات بالقرب من المراكز الترمو-كهربائية من أجل تربية الأسماك البحرية، و في فروع الأودية من أجل تربة القشريات؛ وذلك بالاعتماد على الشراكة الأجنبية.

-التخطيط لمشاريع صناعة تربية المائيات، والمكونة من مفرخات ومصانع للأغذية ووحدات لتكييف منتجات تربية المائيات وورشات لتحضير مواقع لتربية بلح البحر، وكذا سلال التخزين.

إن هذه الأهداف تتطلب التآزر على مستويات مختلفة على أساس النهج التشاركي الذي يشمل التشاور مع أصحاب المصلحة والشراكة مع جميع القطاعات المعنية. لهذا الغرض قامت الوزارة الوصية بالتشاور مع مختلف صانعي القرار والمستخدمين والأطراف المعنية (المديرين الفنيين للقطاع، الباحثين والخبراء والمدربين، المهنيين، المصرفيين، وغيرهم) من أجل تطوير برنامج التنمية بحلول عام 2030، فمجال تربية المائيات زيادة على تثمين الموارد المائية، يسمح بتأسيس أقطاب اجتماعية اقتصادية في المناطق التي ينشأ فيها. وبما أن نشاط تربية المائيات في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى، فإن تطويره يستلزم إنجاز مشاريع نموذجية و أنشطة إرشادية.

3- التعاون مع باقي القطاعات:

لا يمكن لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات العمل في منأى عن مجموعة القطاعات بالتحديد، ولذلك هناك حاجة ملحة للتعاون والتكامل بينها وخاصة في المجالات التالية:[2]

أ-قطاعات الموارد المائية، تهيئة الإقليم والبيئة:

إن المسطحات المائية الاصطناعية (السدود) التي تعتبر ضرورية لإقامة المشاريع المائية تستدعي تفضيل التشاور والتعاون من أجل تسهيل الوصول إلى هذه البنى، خاصة واستعمال الموارد المائية. وفي الواقع فإن الماء يعتبر عنصرا مشجعا للتربية، غير أن الأسماك يمكن أن تلعب فيه دور المؤشر البيولوجي بكفاءة عن الملوثات المحتملة.

[1] MATE, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière, op-cit,** p:40.

[2] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات: المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 2003-2007، مرجع سبق ذكره،** ص:18.

من جهة أخرى وفيما يخص البحيرات الطبيعية والحواجز المرتبطة بالسلطة المكلفة بالبيئة ستحتاج إلى تسيير شامل أخذا بعين الاعتبار الجوانب البيئية ،حيث تعد هذه الأوساط مناسبة جدا لتنمية تربية المائيات بالنظر لتنوعها وثرائها البيولوجي.

ب-قطاع المالية (أملاك الدولة)، قطاع الأشغال العمومية(المجال البحري) وقطاع النقل(الفضاءات الموانئية):

علاوة على استعمال نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات للمياه باعتبارها وسطا مشجعا للتربية، فإنها تحتاج كذلك إلى مواقع ترابية- أرضية -لإقامة البنى القاعدية والموانئ لدعم الإنتاج، ولذلك من الضروري التنسيق التام مع وزارة النقل لتنظيم استخدامات مناطق الرسو بين الموانئ التجارية والصيدية وموانئ النقل. كما أنه من الضروري تسهيل شروط الامتياز على الملكية البحرية العامة سواء القارية أو الساحلية، لتسهيل وتشجيع مشاريع الصيد القاري وفي أعالي البحار التي تعاني من التأخر. من جهة أخرى، يجب مراجعة قانون الملكية العامة بالنظر إلى الطبيعة العرضية والإلغائية للمنشآت العقارية.

ج-قطاع الفلاحة والتنمية الريفية:

إن إدماج تربية المائيات في نشاطات الفلاحة والتنمية الريفية قد تم تكريسه كهدف يرجى تحقيقه في برنامج الحكومة. وسيستفيد هذان النشاطان الذين يمكن أن يكونا في الواقع مكملين لتربية المائيات من معرفة أحسن الأطر والتكفل بالوسائل المحفزة على خلق الشغل خاصة والثروة بصفة أكيدة في المناطق الريفية.

الفرع الثالث: تنمية مستدامة للقطاعين الزراعي والثقافي في المناطق الساحلية

1-نحو زراعة ساحلية مستدامة:

تشكل الزراعة الساحلية قطاعا رئيسيا في مقاربة GIZC لكونها نشاطا قياديا في عملية تنمية المناطق الساحلية. وفي سبيل ذلك، تكلف مديريات الفلاحة في الولايات الساحلية الأربعة عشر حسب رؤية الاستراتيجية الوطنية لـGIZC بمهمة تنفيذ مبادئ المقاربة ضمن القطاع الفلاحي، والممثلة في الشكل التالي:

شكل رقم (62): مرتكزات الزراعة الساحلية حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC

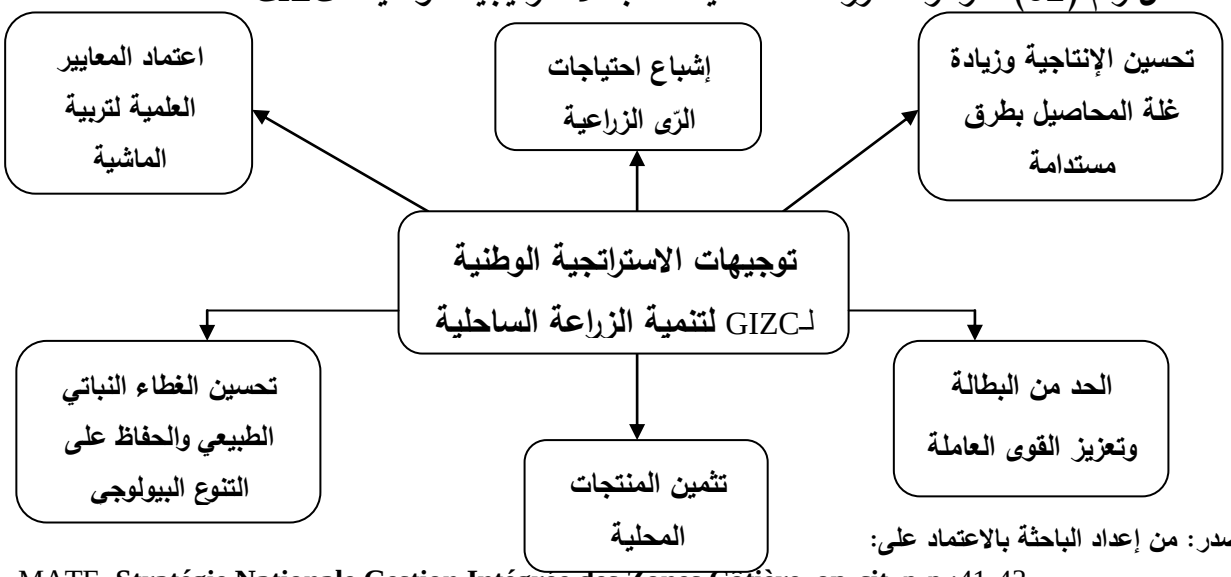

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

MATE, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière, op-cit,** p-p :41-43.
- MREE-PAP RAC/PAM**, op-cit**, p,p : 46,47.

ويمكن تلخيص التوجيهات الممثلة في الشكل السابق كالتالي:[1]

أ- تحسين الإنتاجية وزيادة غلة المحاصيل بطرق مستدامة:

إن تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة غلة المحاصيل يتوقف على تجديد شباب البساتين القديمة وإصلاح الأراضي الزراعية من خلال اختيار نوعية المزروعات التي تناسب نوعية الأرض الزراعية وباستخدام الممارسات الزراعية الإيكولوجية مثل أسلوبي التناوب (assolement) والدورات (rotations)*. إضافة إلى تحويل الأراضي المنحدرة التي تحتلها المحاصيل العشبية إلى مزارع للفاكهة أو الكروم.

ويجب أن تكون هذه الإجراءات مدعومة بالحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، وتحليل التربة قبل استخدام منتجات الصحة النباتية والأسمدة، وخاصة التوجه نحو استخدام السماد الطبيعي الذي يكون أقل ضررا على البيئة وأكثر اقتصادا، والمنتجات العضوية الطبيعية (الروث، السماد الأخضر). علاوة على استخدام تقنيات المكافحة المتكاملة ضد آفات المحاصيل، والحد من التآكل بسبب المياه من خلال الحرث وفقا لأسلوب خطوط الكونتور**، وإذا لزم الأمر، القيام بالتجفيف الفعال للأراضي المروية من أجل تجنب تملح الأرض وتعزيز استدامتها.

ب-تثمين المنتجات المحلية:

تدعو الاستراتيجية الوطنية لوضع علامات تسويقية محلية (label du terroir) على بعض منتجات الأقاليم الساحلية ذات القيمة المضافة العالية، وإنشاء وحدات صغيرة للتحويل والتخزين تحمل علامة محلية.

جـ- إدخال معايير تربية الماشية:

من الضروري تطوير ممارسات لتربية المواشي تحترم الشروط الزراعية البيئية لمختلف مناطق البلاد، مثل تربية الأبقار في المنطقة الشرقية وفي الوسطى، والتركيز في المنطقة الغربية على تربية الأغنام نظرا لمحدودية توافر المياه بها.

د- الحد من البطالة وتعزيز القوى العاملة الماهرة:

نظرا نقص العمالة الفلاحية المتخصصة تبرز ضرورة تدريب الشباب وتنظيم شبكات لجمع المنتجات الزراعية وكذا إنتاج الحليب، بغية الحد من البطالة.

هـ- تحسين الغطاء النباتي الطبيعي والحفاظ على التنوع البيولوجي:

تم تحقيق هدف تحسين الغطاء النباتي الطبيعي بنسبة 20٪ في شرق البلاد، لذا سيكون من المهم الحفاظ على هذه المورد عن طريق محاربة حرائق الغابات والقطع العشوائي. أما في الوسط والغرب فمعدل التغطية الغابية منخفض، وبالتالي فإن هناك حاجة لإعادة تشجير متعددة الأنواع.

---

[1] - MATE, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière, op-cit,** p-p :41-43.
- MREE-PAP RAC/PAM**, op-cit**, p,p : 46,47.

*عدم تكرار زراعة نفس المحصول، يجب أن تتبع الزراعات المنهكة بالزراعات التحسينية، الزراعات التي تساعد على التنظيف يجب أن تلي المزروعات ذات الطابع الفوضوي.

**تقوم الزراعة الكونتورية على حرث الأرض وزراعتها وحصادها بطريقة تتوافق مع انحدار الأرض خاصة إذا كانت متموجة أو تلية، وبالتالي تقليل كمية التربة المفقودة بواسطة التعرية وتسهيل تجمع المياه في الأخاديد الصغيرة التي يتركها المحراث .

كما يجب العمل على تجديد شباب الغابات، واعتماد خطط زراعة أشجار ذات جودة عالية قادرة على ضمان الإنتاج مع الحفاظ على البيئة، وكذلك تثمين الخشب والمنتجات الغابية غير الخشبية (الفلين، النباتات العطرية والطبية، الفطر، والعسل). ويتطلب الحفاظ على التنوع البيولوجي أيضا زيادة مساحة الغابات، لاسيما في الوسط والغرب، فضلا عن إنشاء مناطق محمية جديدة. كما يجب تجسيد مخططات إدارة الغابات الساحلية لحمايتها من حرائق الغابات وغيرها من أشكال التدهور.

و- إشباع احتياجات الري الزراعية:

من الضروري تسيير وتوفير المياه بشكل مستدام من خلال بناء سدود متوسطة الحجم وحماية مستجمعات المياه ضد التآكل، ومنع ترسب الطمي في السدود وترسب الأودية وكذلك الفيضانات. زيادة على تطوير إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة لمواجهة العجز المتفاقم في المياه بسبب تغير المناخ، وتوفير الري التكميلي لمحاصيل الحبوب والعلف على الساحل.

2- تحسين نظام حماية التراث الثقافي:

توصي الاستراتيجية الوطنية لـGIZC بمجموعة من الإجراءات والعمليات المتكاملة والمندمجة التي ستساهم في تحسين أداء أجهزة حماية وتثمين إدارة التراث الثقافي؛ وذلك من خلال توسيع صلاحيات لجان حماية الممتلكات الثقافية الولائية لتولي مسؤولية الآثار الثقافية والتاريخية على المستوى المحلي، بدلا من أن يظل العمل مركزيا منحصرا على اللجنة الوطنية المتواجدة على مستوى وزارة الثقافة كما هو الأمر حاليا. إذ سيمكن التسيير اللامركزي اللجان الولائية من تأكيد مهاراتها خاصة في مجال البحث وتوفير الأموال محليا، والتعاون الوثيق مع الهيئات الثقافية المحلية والمركزية ذات العلاقة. كما توصي من جهة أخرى بتعاون ولاة الولايات الساحلية بالتعاون مع وزارة الثقافة لتخصيص ميزانية لحماية وترميم التراث الثاقفي، والسهر على ضمان التنسيق بين أصحاب المصلحة في دائرة الوالي الانتخابية باستخدام الأطر القانونية (القانون الساحلي، وقانون حماية التراث) لتحسين إدارة التراث الثقافي الساحلي.

في سياق آخر، ونتيجة لتخفيض حدود منطقة منع البناء حول الآثار المصنفة من 500م إلى 200م (وهي في كثير من الحالات مسافة غير كافية)، توصي الاستراتيجية الوطنية لـGIZC بأن يأخذ تحديد المنطقة الممنوعة من البناء بعين الاعتبار حالة الموقع الثقافي التاريخي، وطبيعة العوامل الطبيعية والبشرية المؤدية إلى تدهوره أو حمايته، وغيرها من العوامل التي يحددها المتخصصون في مجال الثقافة والعمران، وذلك لكل موقع على حدى، بحيث يمكن إعادة بعث مسافة 500م، مع إمكانية تخفيضها إلى 200م كحد أقصى، بعد تقييم المخاطر التي قد تلحق الضرر بها.

❖ ملاحظات حول سبل استدامة قطاعات النشاط حسب الاستراتيجية الوطنية لـGIZC:

حاولت التوجيهات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لـGIZC فيما يتعلق بقطاعات السياحة؛ الصيد البحري وتربية المائيات؛ الفلاحة؛ والثقافة، أن تؤسس لأساليب وأدوات مستدامة ومتكيفة مع مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية.

في المقابل، تم إغفال قطاعات الصناعة والطاقة والنقل. فأما القطاع الصناعي فتم الاقتصار فقط على الإشارة إليه في مجالات النفايات والمياه. وقد يكون ذلك راجعا لكون مقاربة التسيير المندمج تفضل سحب القطاع الصناعي نحو المناطق الداخلية، إلا أن قيام صناعات متعددة على الساحل تعد حتمية وواقعا مفروضا ولذلك كان لزاما تخصيص هذا القطاع بتوجيهات استراتيجية.

وأما قطاع النقل فكان من المستغرب إغفاله وبالتحديد النقل البحري لارتباطه التام بالمناطق الساحلية، خاصة في ظل الوضعية غير المرضية التي تعيشها الموانئ الجزائرية والتي تتطلب إصلاحات فعالة.

من جهة أخرى، وحتى تحظى المقترحات الاستراتيجية المتعلقة بقطاعات النشاط المذكورة بالتجسيد الجاد على أرض الواقع، يجب أن تصدر في شكل قرارات وتوجيهات من السلطات العليا للبلاد، فالكثير من هذه التوجيهات من الناحية النظرية متواجدة في مخططات وأجندات تلك القطاعات، ولكن ينقصها التنفيذ. وفي هذا الشأن، نشير إلى أن أهم ملاحظة على الاستراتيجية الوطنية أنها لم تحظى بالصلاحيات التنفيذية الكافية حيث لم يتم إصدارها في شكل رسمي قانوني ولم تتم المصادقة عليها في البرلمان كما كان الأمر بالنسبة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010 سابقا.

- ✓ في ختام هذا العرض والتحليل لمضامين الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية نخلص إلى أن هذه الاستراتيجية جاءت بحلول ومعالجات لكثير من التحديات وأوجه القصور التي أشرنا إليها في الفصلين الثالث والرابع؛ مرتكزة في ذلك على حتمية توفر التنسيق والعمل المندمج في جميع المجالات والقطاعات التنموية، وعلى كافة المستويات المركزية والمحلية، وبين كافة الأطراف ذات المصلحة. وهذا ما يتوافق مع **فرضية البحث الثانية** ويدعم صحة مضمونها بأن: "التنسيق والاندماج بين مختلف الفاعلين المركزيين والمحليين والأطراف ذات المصلحة سيسمح بتحسين فعالية السياسات التنموية". من جانب آخر أوضحت نتائج هذا التحليل أن الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية رغم توجيهاتها القيمة والناجعة لتصحيح وتفعيل المسارات التنموية، إلا أنها تتخللها بعض أوجه القصور وتعاني من مجموعة من النقائص والثغرات التي تحد من فعالية تجسيدها؛ ولذلك يجب تحسين وتعديل نقائصها والحرص على التجسيد الفعلي والواقعي لمضامينها، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الثالثة للبحث بأن تحسين وتجسيد مضامين هذه الاستراتيجية الوطنية يساهم في تفعيل التنمية المستدامة بالمناطق الساحلية.

خلاصة:

بعد مجموعة من المبادرات الأولية في إطار تبني الجزائر لمقاربة التسيير المندمج لتنمية وتسيير سواحلها، جاءت الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لـGIZC لتهيكل مختلف هذه الجهود وتدمجها مع الخبرات الدولية ومع الخصائص والمتطلبات المحلية، لتشكل في النهاية نصا رسميا ممنهجا وشاملا ومضبوطا من ناحية التوجيهات والنشاطات المطلوب إنجازها. فبعد استعراض محتويات هذه الاستراتيجية وتحليلها ونقدها، نخلص إلى أن هذه الاستراتيجية الوطنية قوية جدا من الناحية الموضوعية والنظرية، فهي تستند على المبادىء الدولية للمقاربة، كما يتجلى فيها الاستفادة الواضحة من الخبرات الأجنبية السابقة في هذا المجال.

إذ تضمنت الاستراتيجية مجموعة من الوسائل والآليات المختلفة من بينها التخطيط المكاني البري والبحري، حيث دعت إلى الاندماج والترابط بين السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ومقاربة "GIZC" على المستوى الساحلي، والتخطيط المكاني البحري على المستوى البحري. كما اهتمت بتطوير آليات التسيير المستدام للنفايات وترشيد استهلاك الموارد المائية، إضافة إلى تعزيز عمليات التقييم البيئي القائم على أسس علمية. كما ارتكزت الاستراتيجية في انطلاقتها على برامج التهيئة الساحلية وخاصة المتعلق بقطب الجزائر العاصمة، هذا الأخير شكل قاعدة أساسية انطلقت منها معظم مبادرات التنمية المستدامة بهذه المنطقة.

كما اهتمت الاستراتجية في مضامينها بضرورة تفعيل الحوكمة وتعزيز التعاون بين البلديات تجسيدا لمبادئ اللامركزية، إضافة إلى تفعيل سبل مشاركة المجتمعات المحلية والخبراء في صنع القرارات الساحلية، وضرورة بعث الوعي لدى مختلف الأطراف. من جهة أخرى ركزت الاستراتيجية على ضرورة تعديل الإطار التشريعي وتكييفه مع متطلبات المقاربة، واقتراح إصدار تشريع بحت خاص بها؛ كما أولت للمحافظة الوطنية للساحل أهمية كبرى من خلال إناطتها بالمسؤولية الرئيسية في تجسيد هذه المقاربة على المستوى الوطني، وفي سبيل ذلك ضرورة توسعة صلاحيات المحافظة وتوضيح موقعها تجاه الوزارة الوصية، وكذا تعزيز مختلف مواردها. أما بالنسبة السياسات القطاعية التنموية، فقد أولت لها الاستراتيجية نصيبا كبيرا من الأهمية حيث بينت سبل وإجراءات استدامتها وخاصة قطاعات الصيد البحري، والسياحة، والعمران والزراعة والثقافة.

كل ما ذكر سابقا لا يمنع وجود العديد من النقائص التي تم تسجيلها، إذ نلاحظ أن متطلبات الاستراتيجية تجاه المحافظة الوطنية للساحل كبيرة جدا، وتفوق صلاحياتها وقدراتها بكثير؛ ولذلك من الأفضل في المراحل الأولى العمل على تعزيز الروابط واقتسام المهام بين المحافظة والوزارة في انتظار تدعيم المحافظة واكتسابها للخبرات اللازمة. كما أن الكثير من توجيهات الاستراتيجية تتطلب تجسيد نصوص تشريعية موجودة بالفعل، فالمشكل في التجسيد أكثر مما هو في التنظير. ناهيك عن أن بعض المتطلبات للتنسيق سواء على المستويات المحلية أو بين القطاعات تتطلب حلا من أعلى هرم السلطة لإعادة هيكلة توزيع الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية وكذا توضيح آليات التنسيق بين أطراف المصلحة.

ونشير إلى أن أهم ملاحظة على الاستراتيجية الوطنية أنها لم تحظى بالصلاحيات التنفيذية الكافية حيث لم يتم إصدارها في شكل نص تشريعي رسمين ولم تتم المصادقة عليها في البرلمان كما كان الأمر بالنسبة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010 سابقا.

الفصـل السادس:

دراسة ميدانية حول الاستراتيجية الوطنية لـGIZC ونماذج مشاريع مندمجة في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: مشاريع مندمجة في الحظائر الوطنية الجزائرية الساحلية: الحظيرة الوطنية لتازة نموذجا

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية حول الاستراتيجية الوطنية لـGIZC

خلاصة

الفصل السادس: دراسة ميدانية حول الاستراتيجية الوطنية لـGIZC ونماذج مشاريع مندمجة في الجزائر

تمهيد

تدعيما لما سبق من مضامين هذا البحث، جاء هذا الفصل ليركز على بعض الجوانب الميدانية التي تعنى بواقع تجسيد مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية على أرض الواقع في الجزائر. ولذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في الأول منه بعض التجارب الحية لتجسيد مقاربة التسيير المندمج في الحظائر الوطنية الساحلية، لكونها النواة الأولى لمثل هذا النوع من التجارب في الجزائر، وبالتحديد نموذج الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل.

أما المبحث الثاني فخصص لدراسة ميدانية مصغرة حول الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية ترتكز على تحليل مدى إدراك الفاعلين الرئيسيين لمضامينها ومبادئها، ومدى وعيهم بالأدوار الرئيسية المنوطة بهم في سبيل تجسيدها، وكذا تقييم مدى إدماجهم خلال إعدادها. وذلك من أجل بحث وتشخيص مدى الاستعداد لتنفيذ محتواها، واستشراف آفاقها المستقبلية.

وقد جاءت هذه المباحث معنونة كالتالي:

المبحث الأول: مشاريع مندمجة في الحظائر الوطنية الجزائرية الساحلية: الحظيرة الوطنية لتازة نموذجا

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية حول الاستراتيجية الوطنية لـGIZC

المبحث الأول: مشاريع مندمجة في الحظائر الوطنية الجزائرية الساحلية: الحظيرة الوطنية لتازة نموذجا

تشكل المناطق المحمية الساحلية والبحرية إحدى الفضاءات المخصصة لتجسيد مبادئ مقاربة التسيير المندمج بشكل فعال، فهي تمثل تتويجا لعملية طويلة من التشاور والتفاوض بين مختلف الجهات الفاعلة، حيث تعتبرها الاستراتيجية الوطنية لـGIZC الأداة الأوضح لتجسيد مقاربة التسيير المندمج. بناء على ذلك، تم اختيار الحظيرة الوطنية لتازة كنموذج ممثل لتجربة الجزائر في مجال المحميات البحرية والساحلية.

المطلب الأول: المناطق البحرية والساحلية المحمية بالجزائر وتوجيهات الاستراتيجية الوطنية لـGIZC حولها

الفرع الأول: المناطق المحمية البحرية والساحلية في الجزائر

يهدف تصنيف المواقع في شكل مناطق محمية إلى الحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة تحترم البيئة وتثمن القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة، وكذلك الأنواع الحيوانية و/أو النباتات المهددة.

في الجزائر، تصنف المجالات المحمية حسب القانون رقم11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة على أساس واقعها الإيكولوجي، والأهداف البيئية الموكلة لها، أساسا إلى سبعة أصناف:* حظيرة وطنية، حظيرة طبيعية، محمية طبيعية كاملة، محمية طبيعية، محمية تسيير المواطن والأنواع، موقع طبيعي، رواق بيولوجي[1]."

وتعد الحظائر الوطنية أهم هذه المجالات المحمية الـوطنية، فهي عبارة عن تجمع عـدة مناطق خاصة بأوساط أرضية أو ساحلية مثالية، بحيث أنّ الهيئات السياسية تعترف بأهميتها من ناحية الكفاءة التقنية والقيم البشرية التي تسمح بوضع إستراتيجية لنمو حسن ومتواصل، وكل حظيرة وطنية تخضع لإستراتيجية عمل محكمة تتماشى مع النظام البيئي الخاص بها وذلك مع جعلها مفتوحة أمام الجمهور للتربية والترفيه.[2] ومن

---

* حسب القانون رقم11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة:

– الحظيرة الطبيعية هي مجال يرمي إلى الحمـايـة والمحـافـظـة والـتـسـيـيـر المسـتـدام لـلأوسـاط الطبيعية والحيوان والنبات والأنظمة البيئية والمناظر التي تمثل و/أو تميّز المنطقة. (مادة 06)

–المحمية الطبيعية الكاملة هي مجال ينشأ لضمان الحماية الكلية للأنظمة البيئية أو عينات حية نادرة للحيوان أو النبات التي تستحق الحماية التامة .ويمكن أن تتـواجـد داخل المجالات المحـمـيـة الأخرى حيث تشكل منطقة مركزية. (مادة 07)

–المحمية الطبيعية هي مجال يـنـشـأ لغايات الحـفـاظ عـلـى الأنـواع الحيوانية والنباتية والأنظمة البيئية والمواطن وحمايتها و/أو تجديدها.. (مادة 10)

–مـحـمـيـة تـسـيـيـر الـمواطن والأنـواع" هي مـجـال يـهدف لـضـمـان المحـافـظـة على الأنـواع ومواطـنـها والإبقاء على ظروف الموطن الضرورية للمحافظة على التنوع البيولوجي وحمايته . (مادة 11)

يوصف بالموقع الطبيعي في مفهوم هذا القانون كل مجال يضم عنصرا أو عدة عناصر طبيعية ذات أهـمـيـة بـيـئـيـة ولاسـيـمـا مـنـهـا شلالات المـيـاه والفوهات والكثبان الرملية . (مادة 12)

– يوصف بـالرواق البـيولوجي كل مـجـال يـضـمن الـربط بالأنـظـمـة الـبـيـئـيـة أو بالمواطن المختلفة لـنـوع أو لمجموعة أنـواع مـتـرابـطـة ويـسـمح بانتشارها وهجرتها. (مادة 13).

[1] مادة 04، **قانون رقم11-02 المؤرخ في 2011/02/17: المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره**

[2] وناس يحي، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2003، ص:103.

أجل ذلك، فقد تم اعتبار الحظائر الوطنية مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.[1]

وتتضمن الولايات الساحلية في الجزائر على 05 حظائر وطنية، وهي: القالة (الطارف)، قوراية (بجاية)، تازة (جيجل)، جرجرة (تيزي وزو)، تلمسان. من بينها 03 فقط تحتوي على واجهة بحرية وهي تازة قوراية، والقالة؛ وعلى مستوى هذه الحظائر الثلاث يتم التحضير لتصنيف 03 مناطق محمية ساحلية وبحرية دولية، إلى جانب منطقتين أخرتين قيد التصنيف وهما: جزيرة رشقون(عين تيموشنت)، قمة شنوة وجبل كوالي(تيبازة)، بينما لا تتواجد حاليا سوى محمية بحرية وحيدة مصنفة وهي: جزر حبيباس (وهران).

كما يجري التخطيط لإنشاء عشرة مناطق محمية ساحلية وبحرية مستقبلا.[**] وهي موضحة في الشكل رقم (63) إضافة إلى مشروع تصنيف موقعين من نوع المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط (SPAMI) وهما: المحمية البحرية بنك القبائل (la Réserve marine du Banc des Kabyle) (ولاية جيجل) ومحمية جزر حبيباس البحرية (ولاية وهران) .

شكل رقم(63): المناطق المحمية الساحلية والبحرية الموجودة والتي في قيد الإنجاز والمخطط لإنجازها

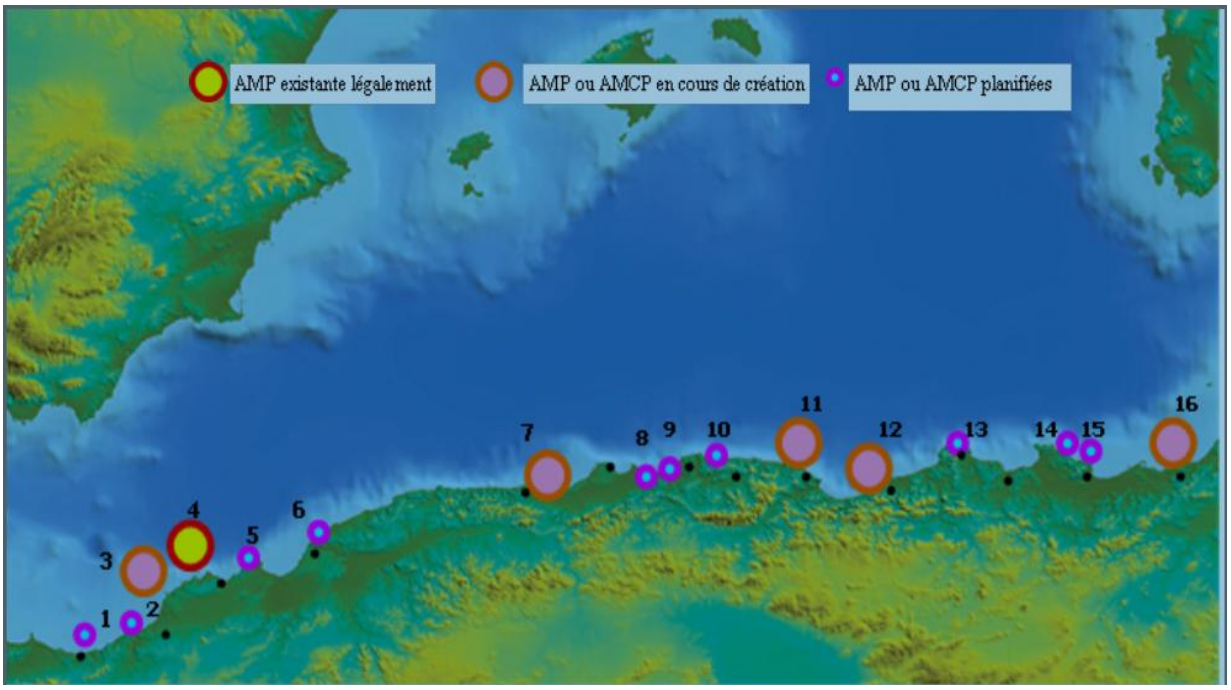

المصدر:

Ministère des ressources en eau et de l'environnement MREE-PAP RAC/PAM**, Stratégie Nationale de Gestion Intégrée des Zones Côtières pour l'Algérie,** Algérie (Appui PAM-MedPartnership, UNESCO), 2015, p : 58.

[1] المادة 02، **المرسوم التنفيذي13-374، يحدد القانون الأساسي للحظائر الوطنية التابعة للوزارة المكلفة بالغابات.**

[**] **AMP et AMPC en cours de mise en place pour lesquelles un financement a été mobilisé، المناطق المحمية البحرية**

والمناطق المحمية الساحلية والبحرية التي م تخصيص تمويل لها تتمثل في:

(Aires marines des îles Aguelli-île Sandja (Alger), de Cap Djinet à Cap Bengut (Boumerdès), de Ras Taizirt à Fazzout El Marsa (Tipasa), de Kef Kharrouba à Oued Chlef (Mostaganem), de Ras Aiguille à Ras Carbon (Oran), de Ras Chennaïria à l'ile Ronde (Aïn Témouchent), de Ras El Oureye à Ras Kela (Tlemcen), de cap de Garde (Ras el Hamra à Pain de sucre (Annaba), de Cap Tekkouche à Cap Axin (Annaba) et de Mefragh (El Tarf).

الفرع الثاني: توجيهات الإستراتيجية الوطنية لـGIZC حول المواقع المحمية الساحلية والبحرية

تتطلب عملية إنشاء المناطق البحرية والساحلية المحمية المعرفة العلمية للموقع وتصنيف القضايا المختلفة المرتبطة به، وكذا إطارا مؤسسيا وتنظيميا ملائما، وإرادة مختلف الأطراف المقتنعة بالفوائد التي يمكن أن تستمد منها. ولذلك توصي الإستراتيجية لـGIZC الوطنية بمجموعة من التوجيهات تتمحور حول:[1]

1- التكامل والإندماج لتفعيل أدوار المناطق المحمية البحرية والساحلية:

تنطلق الإدارة الفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية الحساسة بيئيا والمهمة اقتصاديا من ضرورة مشاركة وتعاون مختلف الجهات الفاعلة المؤسساتية على اختلاف اختصاصاتها (المحافظة الوطنية للساحل، المجتمعات المحلية، محافظة الغابات، الحظائر الساحلية الوطنية، مراكز البحوث المتخصصة، جمعيات حماية الطبيعة، ...الخ). بحيث يجب أن ينطوي هذا التعاون على تنظيم محدد وواضح للتكامل بين الجهات الفاعلة فيما يتعلق بمصالحها (الدولة، السلطات المحلية، الفاعلون الاقتصاديون، الجمعيات، والمواطنين).

كما تقترح الاستراتيجية الوطنية لـGIZC في هذا السياق ما يلي:

- تخصيص امتياز وتنازل عن النظم البيئية عالية الحساسية داخل المحميات لصالح المحافظة الوطنية للساحل لفترة طويلة (50 سنة أو 99 سنة) بغية التأكد من حمايتها من التدهور والحفاظ عليها من الاستخدامات غير المستدامة.

- تنقيح دفتر شروط منح الامتيازات لإستغلال الشواطئ التابعة للمحميات.

- وضع آليات التنسيق بين البلديات الساحلية، مديريات السياحة، والبيئة لتغطية الجوانب المتعلقة بمعايير منح هذه الامتيازات وشروط تنفيذها؛ متابعتها في الميدان وتقييمها الدوري.

2- إنشاء شبكة وطنية فعالة، ديناميكية ومستدامة للربط بين المناطق المحمية البحرية والساحلية:

يسهل الربط الشبكي بين المواقع المحمية تنفيذ خطة العمل الوطنية للمناطق البحرية والساحلية بطريقة أفضل وأمثل من أجل الحفاظ على التواصل البيئي والبيولوجي لهذه المواقع من خلال التنسيق والتبادلات الدائمة والمنظمة. كما أن الربط بالشبكات سوف يسمح أيضا بتجمع الوسائل وتحسين الموارد البشرية وتطوير شراكات قوية ودائمة؛ مما يتطلب تموضعا قويا للمحافظة الوطنية للساحل في المشهد المؤسسي الجزائري كمؤسسة مشرفة على المواقع المحمية البحرية والساحلية، والتي سوف تعطي المزيد من التقريب والتوضيح للسياسة الوطنية لتنمية وحماية المناطق الساحلية.

ومع ذلك، بالنظر إلى التنظيم الحالي للمحافظة الوطنية للساحل، ومواردها المادية والبشرية المحدودة، من الصعب للغاية ضمان الإدارة الفعالة لهذه المساحات إذا تم تصنيفها في السنوات المقبلة. هذه الفترة قد تكون غير كافية لتجهيز المحافظة لتولي مسؤولية إدارة ورصد هذه المجالات المحمية الممتدة من شرق الساحل الوطني إلى غربه. ناهيك عن المشاريع المخططة لإنشاء محميات أخرى.

[1] MREE-PAP RAC/PAM**, op-cit**, p-p : 57-59.

المطلب الثاني: مشروع المنطقة المحمية البحرية (AMP) في الحظيرة الوطنية لتازة– جيجل

تم اختيار الحظيرة الوطنية لتازة لتجربتها السباقة والرائدة في مجال المحميات البحرية والساحلية على مستوى الجزائر، حيث شهدت الحظيرة على مر السنوات مشاريع عديدة وتجارب مستمرة سمحت بتكوين خبرات محلية لا يستهان بها في هذا المجال.

الفرع الأول: تقديم الحظيرة الوطنية لتازة

تعتبر الحظيرة الوطنية لتازة إحدى أهم المواقع الطبيعية في ولاية جيجل وذلك للميزات الخاصة والمنفردة لبعض الموارد الطبيعية فيها، مما أكسبها مكانة هامة تحظى بها على المستوى الوطني.

أنشأت الحظيرة الوطنية لتازة لأول مرة سنة (1923) بمساحة تقدر بـ 230 هكتار،[1] تم توسيعها إلى 3807 هكتار طبقا للمرسوم رقم 328/84 المؤرخ في 03 نوفمبر (1984) لحماية غابات الزان ومختلف الثروات الطبيعية التي تضمها، كما بدأت الحظيرة سنة 2009 عملية توسعة لتشمل المناطق البحرية المحاذية لها والتي تبلغ مساحتها 9603 هكتار. تأوي هذه الحظيرة 151 نوع من الطيور منها 40 صنفا محميا، و10 أصناف من الثدييات من بينها 11 صنف محميا.

– الموقع الجغرافي للحظيرة الوطنية لتازة: [2]

تقع الحظيرة الوطنية لتازة في الشمال الشرقي للجزائر. تبدأ حدودها الجغرافية من قبيلة بابور، تطل على البحر الأبيض المتوسط بخليج بجاية بساحل يمتد على 32 كلم. تنحصر حدودها بولاية جيجل في المنطقة المعروفة بالكورنيش الجيجلي، تضم ثلاثة بلديات هي: العوانة، زيامة منصورية، وسلمى بن زيادة. وتوضح الخريطة الموالية حدود حظيرة تازة الوطنية:

شكل رقم (64): حدود موقع الحظيرة الوطنية لتازة في ولاية جيجل

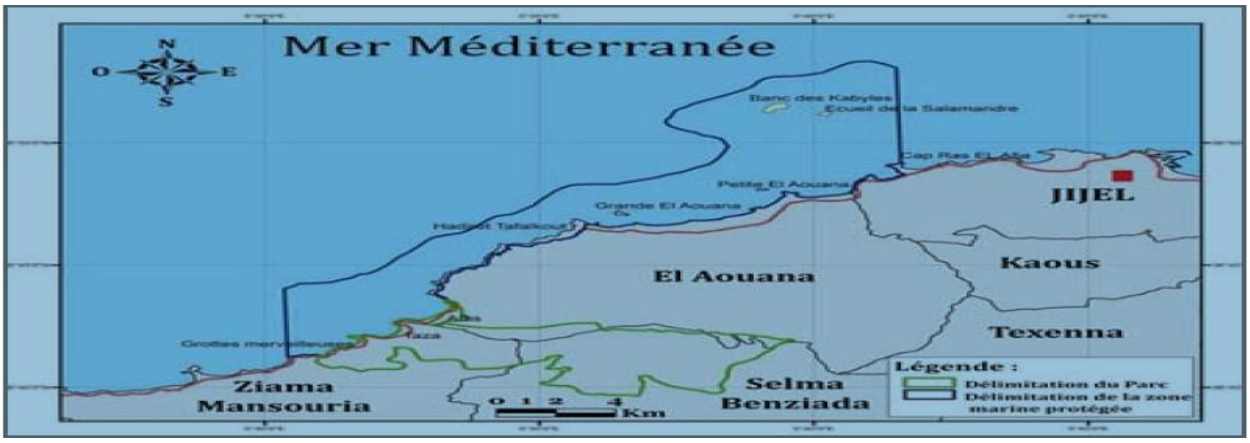

المصدر: مخطط التسيير 3 (2010–2014)، وثائق الحظيرة الوطنية لتازة، ص: 06.

وتتميز بكونها منطقة جبلية ذات مرتفعات عالية وانحدارات متضرسة صخرية على مستوى موازي لسطح البحر وموجهة على شكل حلقات من الشرق إلى الغرب. تقع على بعد 30 كلم غرب عاصمة الولاية، 60 كلم شرق بجاية، و100كلم شمال شرق سطيف، تستحوذ الجبال على 80% من مساحتها البرية بـ3051هـ.

[1] مرسوم رئاسي رقم 84–328 المؤرخ في 23 أوت 1923 المتعلق بإنشاء الحظيرة الوطنية لتازة.

[2] مخطط التسيير 2 (2006–2010)، وثائق الحظيرة الوطنية لتازة، ص 5.

الفرع الثاني: تقديم المشروع النموذجي للمنطقة المحمية البحرية (AMP) في الحظيرة الوطنية لتازة:

يندرج هذا المشروع ضمن مشروع شبكة التسيير المتوسطية للمحميات البحرية (MEDPAN- SUD): الممتد من سنة 2008 إلى سنة 2012، وهو مشروع نموذجي للتعاون والتكامل الاستراتيجي يهدف لتحسين نجاعة تسيير المساحات البحرية المحمية (AMP) للمتوسط، وحماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي. موله الصندوق الدولي لحماية الطبيعة (WWF-MEDPO)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) والبنك العالمي، واستفادت منه 11 دولة من جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، لبنان، سوريا، ألبانيا، البوسنة، كرواتيا، الجبل الأسود.

تم اختيار الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل لتكون منطقة المشروع بالجزائر، تحت إشراف المديرية العامة للغابات بالشراكة مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة الممثل بالمكتب (WWF.MED.PO) في روما.

1-أهداف المشروع:

شبكة التسيير المتوسطية للمحميات البحرية (MED PAN- SUD) للحظيرة الوطنية لتازة هي دعامة من أجل تصنيف المنطقة البحرية الغربية لولاية جيجل كمحمية بحرية (من شاطئ المنار الكبير إلى غاية حدود ولاية بجاية). وقدرت التكلفة الأولية لهذا المشروع بـ500000 أورو لكنها انخفضت إلى 207000 أورو لتوفر بعض التجهيزات والبنى التحتية، ويعد هذا المشروع بمثابة اتفاقية نوعية للشراكة المبرمجة بين الصندوق العالمي لحماية الطبيعة والجزائر(الحظيرة الوطنية لتازة) ممثلة بالمديرية العامة للغابات. ويعمل هذا المشروع النموذجي على إكمال الدراسات حول الظواهر الطبيعية، الاجتماعية والاقتصادية؛ تحديد التقسيم الجغرافي للمنطقة، وأخيرا وضع مخطط التسيير الذي يكون بمثابة خارطة طريق لهذه المساحة في حالة تصنيفها.[1] ويمكن التمييز بن الأهداف الإقليمية والمحلية للمشروع كالتالي:[2]

شكل رقم (65): الأهداف الإقليمية والمحلية للمشروع النموذجي للمنطقة المحمية البحرية في حظيرة تازة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: WWF,2011, Rapport projet MedPAN Sud.

[1] PNT, Témoignage sur la zone marine ouest de la wilaya de Jijel, Projet pilote Med Pan Sud, Janvier2011, p:1.
[2] WWF,2011, Rapport projet MedPAN Sud.

الفرع الثالث: نتائج المشروع (تقسيم المنطقة المحمية البحرية للحظيرة الوطنية لتازة)

بناء على نتائج المشروع تم الاتفاق على إنشاء منطقة محمية بحرية في الحدود البحرية المتاخمة للحظيرة مستقبلا، وكذا الاتفاق على تقسيم مستقبلي للمحمية البحرية إلى ثلاث مناطق رئيسية، تسمح باحترام الأبعاد التنموية المستدامة، وتسمح بابتكار نشاطات بديلة ومستدامة، وهي موضحة في الخريطة الموالية:

شكل رقم (66): تقسيمات مناطق المحمية البحرية المستقبلية للحظيرة الوطنية لتازة

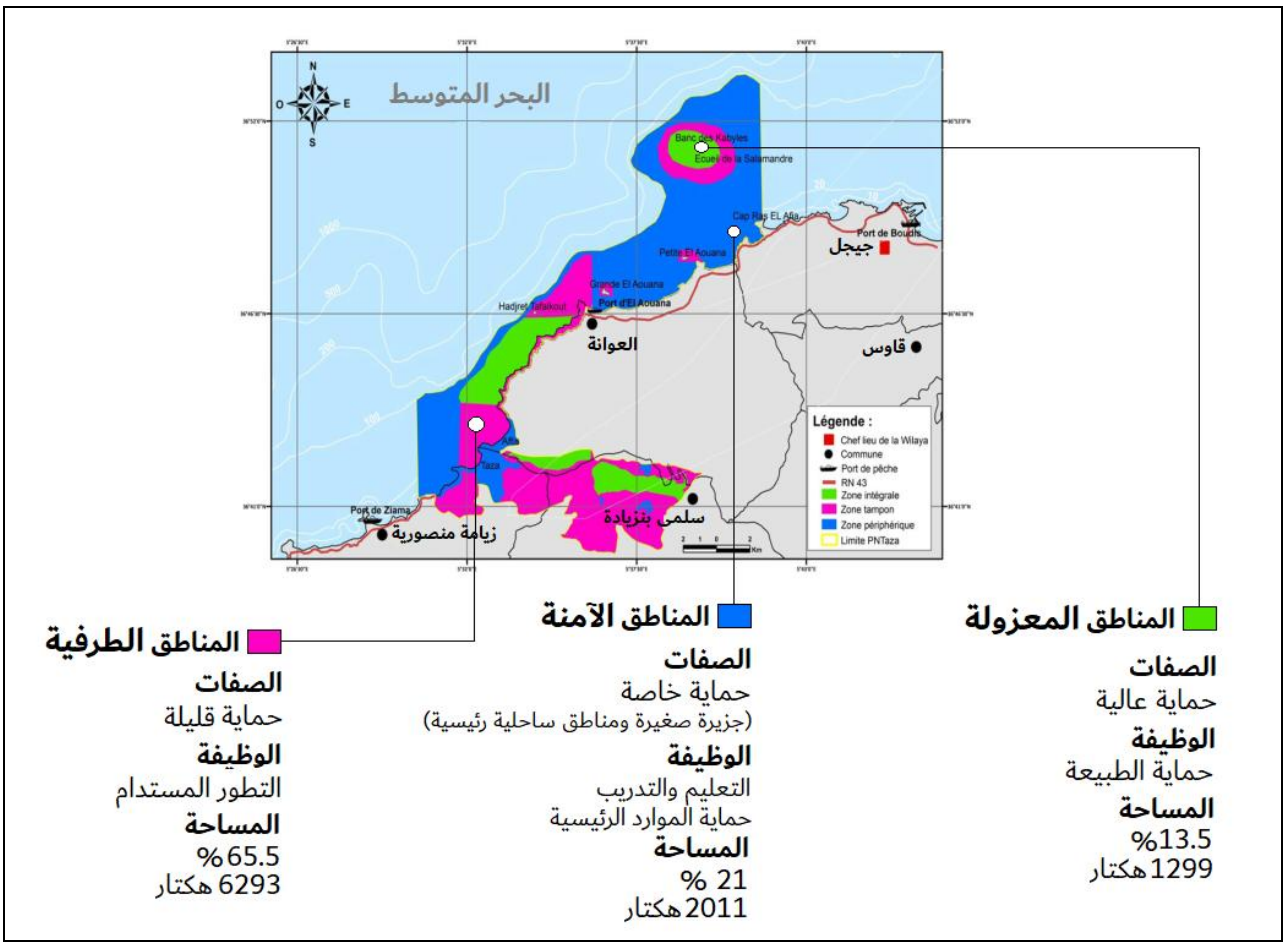

المصدر: مارينا غوماي وجويسيبي دي كارلو، **جعل المحميات البحرية تعمل–الدروس المستفادة في البحر الأبيض المتوسط**، الصندوق العالمي للطبيعة(WWF)، 2012، ص:31.

من الخريطة أعلاه تتمثل المناطق الثلاث في:

- **منطقة الحماية الكلية (المعزولة Intégrale)**: وهي أصغر المناطق مساحة، خصصت للحماية البيئية البحتة ولإجراء البحوث العلمية لذلك يمنع دخول العامة إليها.
- **المنطقة الآمنة (Tampon)**: تحظى بحماية أقل، تتضمن مجموعة من النشاطات تكون مراقبة ومحددة وفق مخطط التسيير الخاص بالمحمية مثل: منع الصيد الجماعي واستعمال بعض الوسائل المؤذية للأحياء البحرية كشبكة الصيد التقليدية، تحديد الكميات المسموح اصطيادها ومنع بيعها والمتاجرة بها، إضافة إلى ضرورة الحصول على رخصة للقيام بممارسة الصيد والغوص، وغيرها في هذه المنطقة.
- **المنطقة الطرفية (المفتوحة للجمهور Périphérique)**: وهي أكبر المناطق مساحة، موجهة لتطوير الأنشطة التنموية المسموح بها في القانون (زراعة، سياحة، صيد..الخ) بطريقة مستدامة.

الفرع الرابع: الدروس المستخلصة من المشروع النموذجي للمنطقة المحمية البحرية (AMP) في الحظيرة الوطنية لتازة

في ظل عدم فعالية معظم المحميات البحرية والساحلية في العالم، ونظرا للتجربة الرائدة للحظيرة الوطنية لتازة في التحضير لإنشاء محمية بحرية فعالة وفق أسس علمية صحيحة وحديثة، استخلص الصندوق العالمي للطبيعة في منشوره المعنون بـ" **جعل المحميات البحرية تعمل-الدروس المستفادة في البحر الأبيض المتوسط**" مجموعة من الأسس العملية للنجاح والدروس المستفادة من تجربة الحظيرة الوطنية لتازة، والملخصة إجمالا كالتالي: [1]

1- تطوير خطة لرسم الحدود الداخلية للمناطق البحرية المحمية:

ساهمت الحظيرة الوطنية لتازة في إنشاء أول خطة لتقسيم وضبط حدود منطقة بحرية محمية في الجزائر، وذلك وعيا بكون تقسيم المناطق البحرية المحمية أداة قيمة في تنظيم الإستخدامات والنشاطات البشرية في البحر، وتقليل الصراعات بين المستخدمين، وإبراز أهداف الحماية في المحميات البحرية. وقد استند هذا التقسيم على أسس علمية حيث تم حشد مختلف المختصين من الجامعات الوطنية ومديرية الصيد البحري، وحراس السواحل. بالإضافة إلى الدعم من خبراء تصميم المحميات البحرية للبحر الأبيض المتوسط.

2- المقاربة التشاركية المندمجة من خلال اللجنة التوجيهية للحظيرة:

حسب تقييم شبكة مدراء المحميات البحرية الجنوبية في البحر الأبيض المتوسط، فإن مشروع توسعة الحظيرة لتشمل المناطق البحرية المحاذية لها، هو مثال ممتاز للحوكمة الجيدة وتفعيل المقاربة التشاركية، وتجسيد مبادئ مقاربة التسيير المندمج على أرض الواقع، والتي تحققت في بداية المراحل الأولية، حيث نجح موظفوا الحظيرة في إشراك ممثلين من كافة أصحاب المصلحة المحليين والسلطات عند تطوير الخطة الإدارية لمستقبل المحمية البحرية خلال مرحلة التخطيط وذلك من خلال اللجنة التوجيهية، التي مهدت الطريق لإلتزام طويل الأمد خلال مرحلة التنفيذ للمحمية البحرية.

ويتضمن أعضاء اللجنة التوجيهية ممثلين على مستوى رفيع من قطاعات مختلفة من الولاية (الوالي، المدير العام للغابات، حراس السواحل، مديرية البيئة، مديرية السياحة، مديرية الثقافة، مديرية الصيد البحري، مديرية الأشغال العامة، مديرية الموارد المائية، الجامعات، المحافظة الوطنية للساحل، رؤساء ثلاثة بلديات المتضمنة للحظيرة (زيامة منصورية، العوانة، سلمى بن زيادة)، غرفة الصيد البحري، جمعيات الصيادين، الجمعيات الثقافية المحلية، إتحاد النشاطات تحت الماء). وقد ترأس والي الولاية اللجنة التوجيهية مما وفر إلتزاما قويا من قبل الأعضاء. كما تم الإتفاق على دور اللجنة التوجيهية في الإتفاقية الموقعة من قبل كافة الاعضاء عند بداية المشروع. حيث كانت مسؤولية اللجنة التوجيهية تتضمن الإشراف على وتسهيل عملية تنفيذ المشروع، وتوفير التوجيه الفني والدعم لفريق التخطيط في المراحل المختلفة لعملية التنفيذ.

[1] مارينا غوماي وجويسيبي دي كارلو، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص:10-31.

3- التركيز على استشارة ومشاركة المجتمعات المحلية:

بإعتبار أن الإقتصاد المحلي في الحظيرة يعتمد بشكل رئيسي على الحرف الصيدية، فقد عمل فريق التخطيط في الحظيرة على تطوير مخطط تقسيم للمنطقة البحرية المحمية ذي استخدامات متعددة ليحقق كلا من حماية الموائل الحساسة وإنشاء مناطق خاصة للتنمية المستدامة. ومع ذلك فإن اقتراح خطة تخصيص مناطق معزولة تلقت معارضة قوية من صيادي الأسماك المحليين لكون عملهم وسبل معيشتهم ستتعرض للخطر. ولذلك دخل فريق الحظيرة في عملية استشارية طويلة الأمد مع الصيادين ودعوتهم لاقتراح الحلول من أجل القوانين المستقبلية. حيث تلقى الصيادون كافة المعلومات حول حقوقهم، وحول الإحتمالات الممكنة لزيادة نسبة صيد الأسماك في حال تأسيس المحمية البحرية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أطلقت الحظيرة مبادرة بالتوازي من أجل تطوير نشاطات سياحة بيئية في المنطقة لزيادة المدخول المالي المستقبلي للسكان الذين قد يتأثرون سلبا بتعليمات صيد الأسماك الجديدة.

4- النشاطات الابداعية وتنمية الوعي البيئي:

دأبت الحظيرة الوطنية لتازة على تنظيم مسابقة سنوية للأفلام القصيرة والتصوير تحت الماء في ساحل جيجل، والتي تعتبر من أوائل أمثلة الإتصال الإبداعي مع الجمهور في الجزائر، لتبيان أهمية وجمال البيئة البحرية وترويج الممارسات المسؤولة للغوص في المنطقة. وقد وظفت الحظيرة إيجابيات هذه الفعالية للترويج للمحميات البحرية كأداة لتطوير السياحة البيئية، وفتح حوار مع أصحاب المصلحة المحليين حول المستقبل القريب لتأسيس المحمية البحرية. وقد ساهمت شعبية هذه الفعالية وجودة الصورة التي تم تقديمها في تعزيز دعم السكان المحليين لتأسيس المحمية البحرية، كما استخدمت صورها كلافتات خارجية بالإضافة إلى منشورات تتضمن معلومات حول الإرث البحري لحظيرة تازة متاحة للسياح.

هذه المبادرة هي مثال جيد حول التعاون بين إدارة المحمية البحرية ومشغلي نشاطات الغوص تحت الماء وقد ساعدت على تغيير الإنطباع لكل من المقيمين المحليين والسياح حول المحمية البحرية الجديدة في المنطقة ومصداقية موظفي المحمية البحرية. كما تعتبر هذه المبادرة مثالا متميزا وسباقا في مجال الجهود الإبداعية الضرورية من أجل إشراك المجتمعات المحلية. حيث يميل السكان المحليون إلى التركيز على الإحتياجات قصيرة الأمد وعدم الثقة بالسلطات، وفي هذه الحالة يجب أن يكون الإتصال بسيطا ويتضمن كافة اهتمامات الناس، وبطرق إبداعية تسهل اندماجهم، خاصة مع مساهمة الجمعيات المحلية التي تعتبر بمثابة وسيط بين المجتمعات ومسؤولي الحظيرة.

من جهة أخرى، تركز الحظيرة الوطنية لتازة على التربية البيئية كوسيلة لخلق إدراك واضح للعلاقة بين البيئة والإنسان وتنمية الوعي البيئي لديه وحس المسؤولية والمشاركة في حماية البيئة الطبيعية، إذ تولي اهتماما خاصا بفئة الأطفال باعتبارهم الأكثر استيعابا وتقبلا للأفكار البيئية المسؤولة، وهذا من خلال تنظيم المسابقات التحسيسية، والحصص الخضراء (البيئية) لفائدة المؤسسات التربوية بالتنسيق مع مديرية التربية.

6-بناء المعرفة المحلية من خلال مشاركة العلماء والخبراء، واتباع المناهج العلمية:

يمتلك موظفو الحظيرة الوطنية لتازة خبرة قوية في التنوع البيولوجي البري، ولكن تنقصهم الخبرة في تقييم التنوع البيولوجي البحري. ولحل هذه المشكلة المتعلقة بضعف الخبرة، قام فريق الحظيرة بتأسيس تعاون مع ثلاثة جامعات وطنية ومع باحثين دوليين. وقد أثمرت سنوات التعاون الثلاث عن مجموعات البيانات التالية:

1- حالة وتوزيع الأنواع والموائل ذات الأهمية.

2- الحالة الإجتماعية والإقتصادية لقطاع الصيد البحري.

3- معدل الزيارات للشاطئ خلال موسم السياحة.

4- نوعية الماء الفيزيائية والكيميائية خلال الموسم السياحي.

وقد تم جمع البيانات في قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية وإنشاء خرائط موضوعية لتعريف التأثير على توزيع التنوع البيولوجي. ومن ثم استخدمت هذه المعلومات في استشارة أصحاب المصلحة المحليين من أجل تصميم تشريعات مستقبلية للمحمية البحرية وخطة تحديد المناطق.

وتعتبر الحظيرة الوطنية من المجالات المحمية الرائدة في العالم التي سارعت إلى التفطن إلى أن المقاربة أحادية أو ثنائية التخصص المتمثلة في المقاربة البيولوجية و/أو البيئية غير ناجعة، ولا تساهم في تفعيل الدور الحقيقي للمحميات.[1] ولذلك عمل فريق الحظيرة الوطنية على إدماج مقاربات متعددة التخصصات وخاصة المقاربة السوسيو اقتصادية في دراسة كافة الجوانب التنموية المتعلقة بالحظيرة. إذ من الضروري إدراج دراسة اقتصادية واجتماعية للمنطقة، من خلال إعداد وصف شامل لمختلف القطاعات، ومن ثم تقييمها بغية التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الإقليم، بهدف محاولة استغلال القدرات الكامنة لهذا الأخير في الرفع من اقتصاد المنطقة والعمل على تحقيق تنمية مستدامة مبنية على أسس صحيحة، ونابعة من الإمكانات والقدرات المحلية.

ويعتمد هذا النوع من المقاربات على الدراسات الميدانية من أجل التقرب أكثر فأكثر من العنصر البشري؛ كونه العنصر الفعال الذي يتوقف عليه قبول مشروع من مثل هذه المشاريع.[2] وقد تم إيلاء أهمية كبيرة لبناء خبرة محلية متينة على مستوى الحظيرة في مجال الصيد البحري، والتقييم الإجتماعي والإقتصادي، والقدرة الإستيعابية للسياحة، وبناء مشاريع سياحية مسؤولة؛ إضافة إلى مشاريع مدمجة مخططة مستقبلا.

[1] سعيد شوقي شكور، **مرجع سبق ذكره**، ص:6.

[2] **نفس المرجع**، ص- ص:5-7.

المطلب الثالث: المشروع النموذجي (SEA-Med) في الحظيرة الوطنية لتازة

استكمالا لمشروع شبكة التسيير المتوسطية للمحميات البحرية (MEDPAN-SUD)، تم طرح مشروع (SEA-Med) لدعم المناطق البحرية المحميّة سنة 2014 أطلقته المنظمة العالمية لحماية الطبيعة في منطقة المتوسط (WWF-Med). حيث سنتناول في هذا العنصر محتويات هذا المشروع ونتائجه.

الفرع الأول: تقديم المشروع النموذجي (SEA-Med)

يهدف المشروع النموذجي (SEA-Med) في الجزائر إلى تطوير نشاطات اقتصاديّة مستدامة في المنطقة المحميّة البحريّة المتاخمة للحظيرة الوطنيّة لتازة، وخاصة في مجال السياحة البيئية، وإدارة مصايد الأسماك، من خلال مقاربة مشاركاتية تسمح بتسيير عقلاني للموارد البحرية، وابتكار نشاطات جديدة مدرة للدخل، وكذا الإسهام في خلق نماذج مثالية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية.[1] دامت مدّة إنجازه (37) سبعا وثلاثين شهرا (من 01 أفريل 2014 إلى 30 أفريل2017). موله الصندوق الفرنسي العالمي للبيئة، والمفوضية الأوروبية، بتكلفة إجمالية بلغت 269.958 أورو، 174.296 أورو منها مسيرة من طرف الحظيرة الوطنية لتازة، والباقي مسير من طرف المنظمة العالمية لحماية الطبيعة في منطقة المتوسط.

1-أهداف المشروع:[2] في سبيل تفعيل التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية لتازة، جاءت الأهداف الرئيسية للمشروع كالآتي:

- تطوير نشاطات بديلة مستدامة مدرة للعوائد الاقتصادية من خلال تطوير السياحة البيئية.
- تسيير السياحة الجماهيرية والتحكم في التردد المفرط على الشواطئ والجزر.
- ضبط الأهداف ذات الأولوية لملف تصنيف المنطقة المحمية البحرية.
- الحفاظ على الموائل بهدف تحسين الأرصدة السمكية لضمان استدامة المصايد المحلية.

وسعيا لتحقيق هذه الأهداف الرئيسية تمّ إعداد مخطط عملي يتضمن مشاريع جزئية لتطوير السّياحة المستدامة في الحظيرة الوطنية لتازة في الفترة (2014-2017)، نجملها في الشكل التالي:

شكل رقم(67): مخطط العمل لتنمية السياحة البيئية في الحظيرة الوطنية لتازة 2014-2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Parc National de Taza – Jijel, **Projet Pilote SEA-Med PNTaza 2014-2017**, communication présentée au séminaire de clôture de projet pilote SEA-Med, Jijel, 22 et 23 mars 2017, p : 05.

[1] Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche, Parc National de Taza – Jijel**, Présentation du Projet SEA-Med (Sustainable Economic Activities in Mediterranean MPAs),** Jijel, Décembre 2015, p :01**.**

[2] Parc National de Taza – Jijel, **Projet Pilote SEA-Med PNTaza 2014-2017**, communication présentée au séminaire de clôture de projet pilote SEA-Med, Jijel, 22 et 23 mars 2017, p :04.

2-الأطراف المشاركة في المشروع:

اهتمت الفرقة المكلفة بالمشروع جنبا إلى جنب مع اللجنة التوجيهية الولائية (التي تم تجديدها عند بداية المشروع) بضمان الاتصال والمشاركة مع: ممثلين عن المجتمع المحلي، مديرية السياحة، مديرية الصيد البحري، مديرية البيئة. إضافة إلى إمضاء اتفاقيات ما بين إطارات وتقنيي الصندوق العالمي للبيئة لمنطقة المتوسط ومديرية الغابات من جهة، والحظيرة الوطنية لتازة من جهة أخرى.

الفرع الثاني: نتائج المشروع

1-مشروع التطوير البيئي لمشتى الشريعة:

مشتى الشريعة هو منطقة جبلية بأعالي بلدية زيامة المنصورية، يهدف مشروع التطوير البيئي لهذه المنطقة إلى بعث التنمية المحلية المستدامة بها وفك العزلة عنها، من خلال إبتكار نشاطات سياحية مستدامة تتماشى مع الطابع البيئي الغني للمنطقة، وتراعي الثقافة المحلية لسكانها، وتسمح بتوفير مصادر دخل جديدة وبديلة لهم. تحقيقا لهذه الغايات اعتمد المشروع على مجموعة من الاجراءات العملية ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (29): نشاطات مشروع التطوير البيئي لمشتى الشريعة

الإجراءات الأولية (التمهيدية)	تنظيم ورشة لتقديم مشروع التطوير البيئي بشتى الشريعة.
	تحديد حاملي المشروع (القائمين عليه).
	تنظيم دورات تكوينية لفائدة حاملي المشروع تم توسيعها إلى باقي السّكّان المحليين الذين يمسهم المشروع.
إنشاء جمعية إشراق للشريعة	تمّ اختيار إسمها من قبل السّكّان المحليين، تهدف إلى المشاركة في تطوير وترقية السّياحة البيئية في المشتى.
ترقية وترويج المنتوج المحلي	تنظيم تظاهرة لعرض وبيع المنتجات المحلّيّة للمنطقة، بمقر بلدية زيامة منصورية.
إنشاء المسلك الغابي للشريعة (sentier pédestre)	وهو ممشى مخصص للتنزه والمشي لمسافات طويلة وسط غابات منطقة الشريعة، بهدف الاستكشاف، الرياضة، الخرجات العلمية، الترويح عن النفس...الخ
إعداد الملف الفني لـ" دار التّراث المحلّي"	دار التراث المحلي هي شبه متحف مصغر يتم فيه عرض المنتجات المحلية المنتجة بالمنطقة، والتي تعبر عن هويتها وأصالتها، بهدف الترويج للثقافة المحلية، والاستفادة من التراث والمنتجات المحلية في خلق القيمة الاقتصادية المضافة، وتشجيع السياحة المسؤولة. حيث تم اختيار مبنى مهجور ليعاد ترميمه مع مراعاة الطابع المعماري الجبلي المحلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche, Parc National de Taza – Jijel**, Présentation du Projet SEA-Med (Sustainable Economic Activities in Mediterranean MPAs),** Jijel, Décembre 2015, p-p :03-05**.**

1-1 مرتكزات المشروع:

أ- الحوكمة ومشاركة أصحاب المصلحة:

انطلاقا من مبادئ الحوكمة والتسيير المندمج، ارتكز المشروع في أولى خطواته على تفعيل المقاربة المشاركاتية، وضمان دعم ومساندة كافة أصحاب المصلحة. فمثل هذه المشاريع المحلية المصغرة، لا يمكن أن تنجح إذا لم يتم تبنيها من طرف من تخصهم وتنعكس آثارها عليهم بالدرجة الأولى. وفي هذا السياق، انطلق المشروع من العمل على التفاف الأطراف التالية:

- **ممثلين عموميين:** ممثلين عن بلدية زيامة منصورية، مديريات البيئة، التجارة، الفلاحة والسياحة، غرفتي التجارة، والصناعات التقليدية.
- **الجمعيات والنوادي السياحية:** النادي السياحي الجزائري، سياحة وأسفار الجزائر.
- **خبراء محليون وأجانب.**
- **متعاملون اقتصاديون عامون وخواص.**
- **المجتمع المحلي وبالتحديد سكان المشتى.**

من خلال التركيز على احتضانه وتبنيه للمشروع، انطلاقا من مشاورته وإشراكه منذ المراحل الأولى للتخطيط للمشروع، والاستثمار في معارفه المحلية من خلال التكوين والتواصل المستمر، حيث تم إنشاء جمعية محلية مهمتها ترقية السياحة البيئية وضمان الارتباط الوثيق والمستمر بين السكان المحليين والمشروع على المدى البعيد. حظي أطراف هذه الجمعية على الخصوص والسكان المحليون لمنطقة الشريعة بشكل عام بعدة دورات تكوينية في النشاطات الرائجة في المنطقة أشرفت عليها مختلف المديريات والمؤسسات ذات الصلة، تمثلت مواضيعها في: التسيير الجمعوي، محاصيل الخضر (نظري وعملي)، زراعة الزيتون (نظري وعملي)، تربية النحل (نظري وعملي)، أنشطة الإقليم الجديدة (activités du terroirs)، والأنشطة الغابية وغيرها، وشروط النظافة للمنتجات الاستهلاكية ووضع العلامات والتعبئة وجميع الجوانب التجارية.

ب-احترام أبعاد الاستدامة عند التخطيط لتفاصيل وعناصر المشروع:

انطلاقا من كون السياحة البيئية، نوعا سياحيا انتقائيا لا يقوم على الجماهير والأعداد الكثيفة، وتماشيا مع الموروث البيئي الغني للمنطقة، تم ضبط الطاقة الاستيعابية لمشتى الشريعة في حدود القدرة الاحتمالية المثلى للموقع التي تحقق غاية الحماية وغاية الترفيه والعوائد الاقتصادية في نفس الوقت. من هذا المنطلق، تضمن المشروع مساحات محددة بدقة يسمح فيها استقطاب أعداد معتبرة من السياح، ومساحات أخرى تقل فيها الأعداد المسموحة، وأماكن مخصصة للتظاهرات الثقافية والسياحية المحلية.

ويتجلى ذلك في مشروع الممشى الغابي الذي دام التخطيط له عدة أشهر من خلال اقتراح عدة سيناريوهات ومسارات، توجت باختيار المسلك المبين في الخريطة التالية:

شكل رقم (68): خريطة الممشى الغابي بمنطقة الشريعة

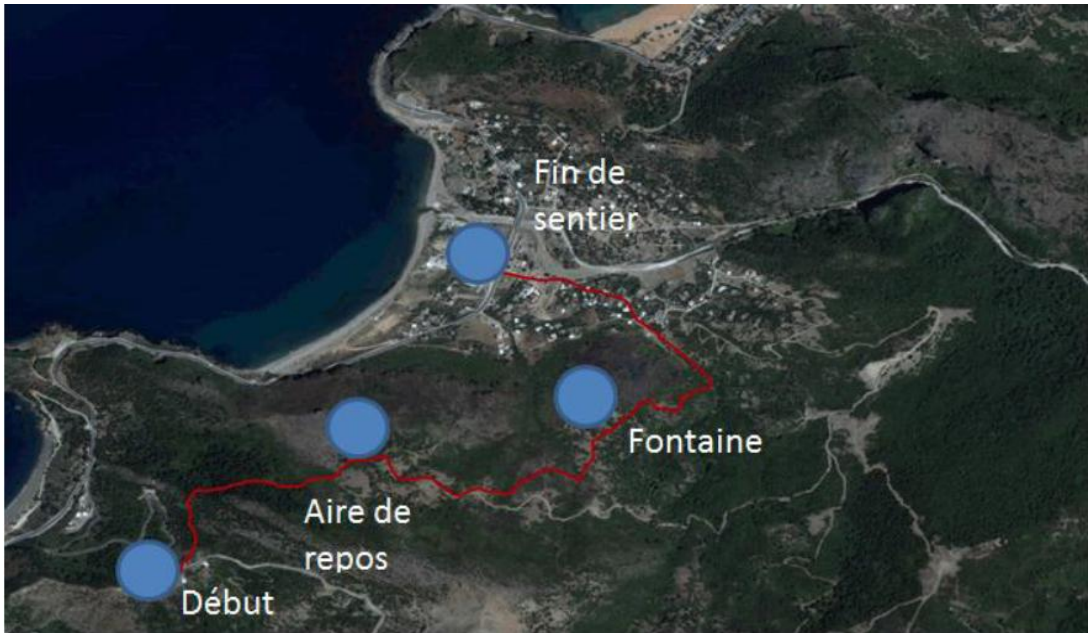

المصدر: وثائق الحظيرة الوطنية لتازة، 2016.

ينطلق الممشى من وسط المشتى، مرورا بمنطقة للراحة في المكان المسمى فضاء الفراشات، ومن ثم المرور على نبع مائي يسمى عين البحرية، وأخيرا الوصول إلى منطقة تازة نهاية المسلك.

تم إعادة تهيئة كل هذه المواقع وتجهيزها بمواد غير ملوثة حيث اعتمدت على مواد أولية محلية، يد عاملة محلية، ووسائل لا تستهلك الطاقة وغير ملوثة ولا تستلزم الصيانة انطلاقا من مبدأ الأصفار الثلاث (TRIPLE ZERO) (صفر كيلومترات، صفر كربون، صفر نفايات).[1] كما تضمن المسلك عوائق لمنع دخول السيارات للموقع، إضافة إلى وضع لافتات إرشادية تبين الأمور المسموح ممارستها والممنوعة، وكذا تم إنجاز طاولة توجيه في أعلى قمة تبلغ 360م توفر نظرة عن مختلف المواقع التي يمكن زيارتها في الحظيرة الوطنية لتازة (الكهوف العجيبة، الشواطئ، الجبال والغابات..الخ).

ج- الانطلاق من تثمين البعد المحلي في الترويج السياحي:

يركز المشروع على ترقية المنتجات المحلية وتثمينها، مثل الحرف التقليدية والطبخ المحلي، واستخدام النباتات المحلية النادرة والثمينة في إنتاج منتجات محلية مبتكرة ذات مكونات طبيعية لتكون علامة خاصة بالمنطقة (ECO-LABEL). لذلك، تم تكوين السكان المحليين بالاستعانة بخبراء في كيفيات قطف النباتات، وكيفية تحويل بعض المنتجات الغابية لاستخدامها في صناعة بعض المواد كالشموع الصابون، والعطور.

[1] نسرين عروس، **السياحة البيئية ودورها في تسويق الجزائر كمقصد سياحي مستدام-دراسة ميدانية لمحمية تازة بولاية جيجل**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2017/2016، ص: 163.

2- مشروع بعث الصيد البحري السياحي (PESCATOURISME) في الحظيرة الوطنية لتازة:

في سياق البحث عن مصادر دخل بديلة ومستدامة، وانطلاقا من قناعة العاملين على الحظيرة بضرورة تفعيل الجوانب الاقتصادية المحسنة لرفاهية السكان جنبا إلى جانب مع الجوانب البيئية، وذلك لتفادي الأخطاء التي تقع فيها الهيئات التسييرية للمحميات بشكل عام والتي جعلت أغلب المحميات لا تعمل. كان لا بد من تثمين النشاطات الاقتصادية المحلية الأساسية بالمنطقة من خلال البحث عن نشاطات اقتصادية مبتكرة تكفل احترام مبادئ الاستدامة على السواء. من هنا جاء خبراء الحظيرة بفكرة تبني نشاط جديد يدمج بين قطاعي السياحة والصيد، أطلق عليه اصطلاحا: الصيد البحري السياحي، أو البيسكا سياحة.

2-1 مفهوم البيسكا سياحة:

يعد مفهوم الصيد البحري السياحي مفهوما حديث النشأة، ظهر لأول مرة في إيطاليا منذ الثمانينات لكنه اعتمد بشكل واضح بعد سنة 1998، ومن ثم بدأ ينتشر بوتيرة بطيئة تدريجيا، فهو لا يزال في طور التبلور والتطور، ولذلك قد تختلف تعريفاته بين الباحثين. كما تختلف المصطلحات المطلقة عليه في اللغة العربية وتتنوع بين: سياحة الصيد البحري، الصيد البحري السياحي، السياحية الصيدية. وبغية المحافظة على الصورة الأصلية لمفهوم هذا النشاط ولتفادي التداخل بين المصطلحات المشابهة، اقترح خبراء الحظيرة وعلى رأسهم رئيس المجلس العلمي للحظيرة الأستاذ الدكتور سعيد شوقي شكور المحافظة على الشق الأول من الكلمة بيسكا "pesca" دون ترجمة، خاصة وأنه تم الاحتفاظ به في باقي اللغات الأجنبية دون ترجمة. وعليه، درج الاصطلاح على هذا النشاط بـ" البيسكا سياحة" على مستوى الحظيرة الوطنية لتازة بشكل عام.

ويتكون مصطلح البيسكاسياحة من شقين، الشق الأول: بيسكا "pesca" وهي كلمة إيطالية يقصد بها صيد السمك؛ والشق الثاني، كلمة سياحة. وبالتالي يمكن ترجمة هذا المصطلح إلى اللغة العربية بـ"سياحة الصيد البحري"، والتي يطلق عليها أحيانا اختصارا السياحة الصيدية، والتي يقصد بها هنا الصيد البحري وليس كل أنواع الصيد.

ويعرف نشاط البيسكاسياحة بكونه: "نشاطا يسمح للصيادين المهنيين باستقبال عدد من السياح داخل قواربهم خلال وقت معين (صباحا، أو خلال اليوم) لاكتشاف عالم الصيد البحري المهني وتجربته، بحيث بإمكان الصياد تقديم خدمة الاطعام اعتمادا على ما تم اصطياده في الرحلة، وكذا امكانية تقديم خدمة المبيت للسائح داخل القوارب المجهزة"[1]. كما يعرف على أنه: "شكل جديد من النشاط السياحي يخدم التنمية المستدامة المحلية البحرية. يسمح للصيادين باستقبال السياح على متن قواربهم لمساعدتهم على استكشاف حقائق مهنتهم. وبهذه الطريقة ينوع الصياد نشاطه، ويعرف بوظيفته للجمهور عن قرب".[2]

---

[1] Remi Bellia, **Le pescatourisme: une solution pour la pêche durable au Nord et au Sud de la Méditerranée ? Une expérience conduite dans le Parc National de Taza, Algérie,** SEA-MED PROJECT TECHNICAL SERIES, Commandée par WWF Mediterranean, ALGERIE, 2016, p : 8.

[2] L'Union Européenne, LE PROJET PESCATOURISME 83, **LE PESCATOURISME ET LE DEVELOPPEMENT LOCAL MARITIME DURABLE BILAN DU PROJET 2009-2011,** publication du Marco Polo Échanger Autrement, France, 2012, p : 05.

يتضح من التعريفين أعلاه أن سياحة الصيد البحري تعتمد بالدرجة الأولى على نشاط الصيد التقليدي، وترحيب الصيادين بالسياح ونقلهم على متن قواربهم وإشراكهم في النشاط المهني للصيد البحري وتثقيفهم حوله بشكل مباشر وعملي من خلال المشاركة والاستمتاع والتعلم في نفس الوقت. وهو بذلك يعود بالفائدة على كلا الطرفين، على الصيادين من خلال زيادة وتنويع مصادر دخلهم وتقريب مهنتهم من الجمهور، وعلى السياح من خلال تجربة نشاط سياحي مبتكر وممتع، كل ذلك في إطار إحترام أبعاد الاستدامة والتعريف بالثروة البيئية البحرية وضرورة المحافظة عليها. وبالتالي، فإن نشاط سياحة الصيد البحري تقوم على دمج نشاطي السياحة والصيد الحرفي ضمن إطار بيئي مسؤول ومستدام.

2-2 دواعي وعوائد المشروع:

أ- استرجاع المخزون السمكي:

بعد التراجع الملحوظ والمستمر للكميات المصطادة، الموضح في الشكل رقم (69) سعت الحظيرة الوطنية لتازة بشكل خاص والولاية بشكل عام حسب تصريحات مديرة الصيد البحري حاليا (مديرة الحظيرة الوطنية لتازة سابقا" "نادية رمضان" إلى "محاولة استرجاع المخزون الصيدي وخاصة من الأنواع المستغلة بشكل مفرط مثل الأسماك الصغيرة والقشريات، وكذا إلى حماية أماكن التفريخ والحضانة للأنواع ذات القيمة التجارية والبيئية، وكذا تحسين النشاط الصيدي في كافة المناطق البحرية المحمية عن طريق تسيير تواجد تلك الأنواع والتوزيع الجيد للكتلة الحيوية بهدف حمايتها".[1]

شكل رقم(69): تطور انتاج الموارد الصيدية لولاية جيجل (2011-2016)

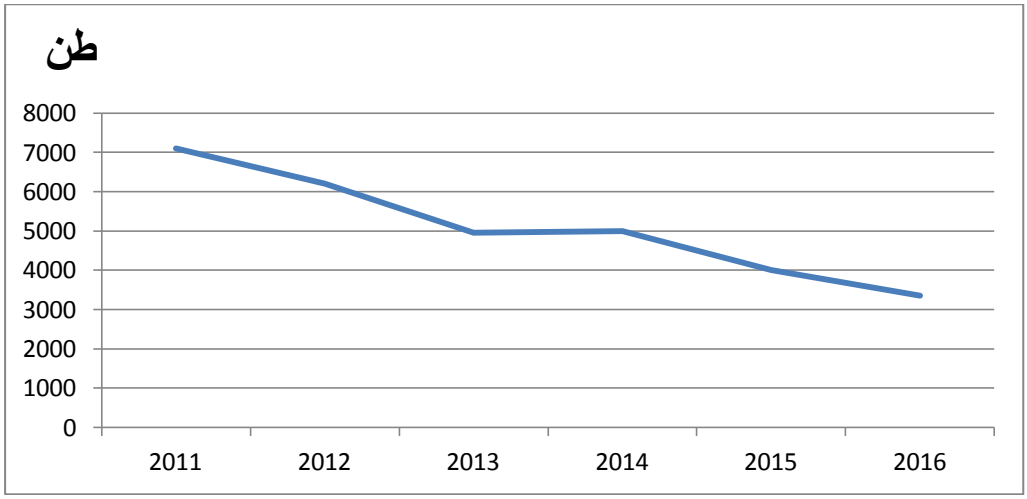

المصدر: Ramdane Nadia, AMP W Jijel : processus de consultation et de concertation du Parc national de Taza Wilaya de Jijel pour la mise en fonctionnement du PESCA Tourisme, communication présentée au séminaire de clôture de projet pilote SEA-Med- PNTaza 2014-2017, Jijel, 22 et 23 mars 2017.

كما تسعى إلى تشجيع طرق الصيد المستدام، وترقية قطاع الصيد التقليدي ورفع جاذبيته، وزيادة مردوديته الاقتصادية ورفع مساهمته في التنمية المحلية. ويسعى نشاط البيسكا سياحة إلى تحقيق كافة هذه الأهداف من خلال التعريف بنشاط الصيد التقليدي والترويج له، ورفع مردوديته الاقتصادية عن طريق

[1] Ramdane Nadia, AMP W Jijel : processus de consultation et de concertation du Parc national de Taza Wilaya de Jijel pour la mise en fonctionnement du PESCA Tourisme, communication présentée au séminaire de clôture de projet pilote SEA-Med- PNTaza 2014-2017, Jijel, 22 et 23 mars 2017.

الاستفادة من نقل السياح، دون الحاجة إلى زيادة جهد الصيد، وبالتالي يساعد على رفع فترات الراحة المساعدة على تجدد المخزون السمكي، والحد من جهد الصيد المفرط، ومن جهة أخرى يعمل على ضمان طرق صيد مسؤولة ومستدامة.

ب-التأسيس لنشاطات سياحية مستدامة مبتكرة:

نظرا لأن المبدأ الرئيسي لقيام الحظائر والمحميات الوطنية، هو تجسيد أبعاد الاستدامة على أرض الواقع، وجبت ضرورة خلق بدائل سياحية جذابة ومسؤولة، في محاولة للتقليل من توجهات السياح للاقتصار على السياحة الشاطئية فقط والتي تتميز بكثافة التوافد خاصة في ظل الأعداد الكبيرة التي تستقطبها ولاية جيجل من المصطافين كل صائفة والتي تقارب 10 ملايين مصطاف، والذين يفضل قسم كبير منهم الشواطئ الغربية للولاية والتابعة للحظيرة. حيث يتسبب هذا النوع من السياحة الجماهيرية في آثار سلبية لا حصر لها على البيئة البحرية والساحلية وحتى على المجتمعات المحلية. ولذلك فإن محاولة تقليل هذه الآثار السلبية يستلزم إلى جانب التوعية محاولة جذب السياح إلى نشاطات أخرى متنوعة جذابة وجديدة، وفي نفس الوقت محترمة للبيئة الطبيعية.

ج- عوائد المشروع المغرية اقتصاديا وبيئيا حسب التجارب السابقة في إيطاليا وفرنسا:[1]

تبين دراسة أجريت ضمن مشروع "pescatourisme83" في فرنسا في منطقة "Var" في مقاطعة الألب ساحل الأزور(.Provence-Alpes-Côte d'Azur)، أن متوسط رقم أعمال يصل صياد قائد بين 30.000 أورو و70.000 أورو، كما ينتج الصيد البحري السياحي 60 أورو كحد أدنى يوميا. يمكن أن تقدر نسبة عوائد الصيد السياحي كالتالي:

-من 50% إلى 60% من متوسط رقم الأعمال اليومي الذي يبلغ 30.000 أورو، بالنسبة للقوارب الصغيرة التي تتضمن على صياد قائد فقط.

- من 21% إلى 26% من متوسط رقم الأعمال اليومي الذي يبلغ 70.000 أورو، بالنسبة للقوارب التي تضم فردين من الطاقم.

والملاحظ من هذه الأرقام أنه كلما كان قارب الصيد أصغر زادت العوائد، لانخفاض تكاليف الطاقة المستهلكة ورواتب الطاقم، صيانة القارب، ومعدات الصيد الأصغر...الخ.

كما تبين دراسة أخرى في إيطاليا أشرفت عليها المنظمة الوطنية لتعاونيات الصيد والأنشطة ذات الصلة، أن تقديم وجبة الأكل على متن القارب، يرفع من مردودية هذا النشاط، بحيث أن يوما واحدا من الصيد السياحي البحري ينتج عنه ربح صافي بحوالي 360 أورو لطاقم من شخصين خلال 11 ساعة عمل مع تكاليف تسيير تقدر بـ10% من رقم الأعمال الإجمالي بينما تبلغ عوائد يوم واحد من الصيد التقليدي حوالي 350 أورو من الأرباح الصافية لطاقم مكون من شخصين خلال 13 ساعة عمل مع تكاليف تسيير بحوالي 30% من رقم الأعمال.

[1] Remi Bellia, **op-cit**, p,p : 11,12.

كما تبين ذات المنظمة في إحدى دراساتها، أن الصيد البحري السياحي يساعد على تقليل جهد الصيد وبالتالي المحافظة على الموارد الصيدية، بحيث أنه خلال يوم صيد عادي يمكن الحصول على 25 كغ من السمك، أما خلال يوم من نشاط البيسكاسياحة فإن الكمية المصطادة والتي تكفي لإعداد وجبات الطعام عادة تتراوح بين 2 إلى 5 كغ.

كما دعمت هذه الدراسة، بنتائج دراسة أخرى أجريت خلال سنتي 2001 و2012 لتقدير الكميات المصطادة من أحد القوارب والتي بلغت 5 أطنان خلال 203 يوم من الصيد منها 157 يوما للصيد التقليدي و46 يوما للصيد البحري السياحي، بحيث تم تقدير الكميات المصطادة في حالة تم استغلال كامل الفترة في نشاطات الصيد التقليدي بـ6 أطنان، أي بارتفاع طن واحد ما يعادل 15% من الكمية المصطادة الكلية لقارب واحد، وقس على ذلك بالنسبة لباقي القوارب المشابهة.

إن هذه العوائد الاقتصادية والبيئية الملموسة لكلتا التجربتين الفرنسية والإيطالية حفزت القائمين على الحظيرة في المضي قدما في التأسيس لهذا النشاط الأول من نوعه في الجزائر.

د- عوائد المشروع المتوقعة محليا:

في إطار دراسة العوائد المرجو تحقيقها جراء مشروع البيسكاسياحة في الحظيرة الوطنية لتازة انطلقت مجموعة من الأبحاث من طرف الحظيرة، ومن طرف المؤسسات البحثية والخبراء. من بينها أبحاث البروفيسور سعيد شوقي شكور [*] من جامعة جيجل، الذي يعد من أهم الداعمين لهذا المشروع علميا من خلال إشرافه على عديد الأبحاث التي تعلقت بالجوانب السوسيواقتصادية وحتى البيئية للحظيرة الوطنية لتازة في جامعة جيجل، ومن أهمها أطروحة دكتوراه للدكتور قدري صلاح الدين التي تناولت دراسة مشروع البيسكاسياحة من مختلف جوانبه السوسيو اقتصادية، والتي حاولت تقدير عوائد المشروع على الصيادين والحظيرة نبرزها كما يلي:

د-1 تأثر رقم أعمال الصيادين بنشاط البيسكاسياحة:

أوضحت نتائج الدراسة (المعتمدة على نموذج اقتصادي تم بلورته) أن نشاط البيسكاسياحة يساهم باعتباره نشاطا تكميليا لنشاط الصيد التقليدي في رفع رقم الأعمال السنوي بالنسبة للصيادين، وذلك انطلاقا من الفرضيات التالية:[1]

- الكميات المصطادة خلال خرجة بيسكا سياحة تمثل 20% من الكميات المصطادة خلال خرجة صيد تقليدي، مما يسمح بتخفيض الضغط على الموارد الصيدية في كل خرجة سياحة بنسبة 80%.
- تقام خرجتان بيسكاسياحة في اليوم مع 05 سياح في المتوسط لكل خرجة.
- في المنطقة محل الدراسة يتغير رقم أعمال وحدات الصيد بين 20.000دج و30.000دج، حسب نوع القارب وعدد أفراد الطاقم،

[*] للاطلاع على أهم أبحاث البروفيسور سعيد شوقي شكور: https://www.researchgate.net/profile/Said_Chaouki_Chakour

[1] قدري صلاح الدين، **التنمية المستدامة لقطاعي السياحة والصيد البحري في الجزائر، مقاربة مدمجة-دراسة حالة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2017/2016، ص:325.

- تقدر متوسط خرجات الصيد الحرفي بـ 125 خرجة في السنة.
- افتراض مبلغ 3000دج لكل خرجة بيسكا سائح.

حيث تم اثبات أن اعتماد نشاط البيسكاسياحة كنشاط مدمج بين قطاعي السياحة والصيد البحري يساهم في تخفيض الضغط على الموارد الصيدية بحيث تزداد قدرتها على التجدد، مما يرفع من المخزون الصيدي تدريجيا، وبالتالي ترتفع مداخيل الصيادين من كلا الجانبين، الصيد التقليدي والبيسكاسياحة. كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (70): تقدير رقم أعمال الصيادين الحرفيين كدالة لحصة نشاط البيسكاسياحة وكدالة للزمن

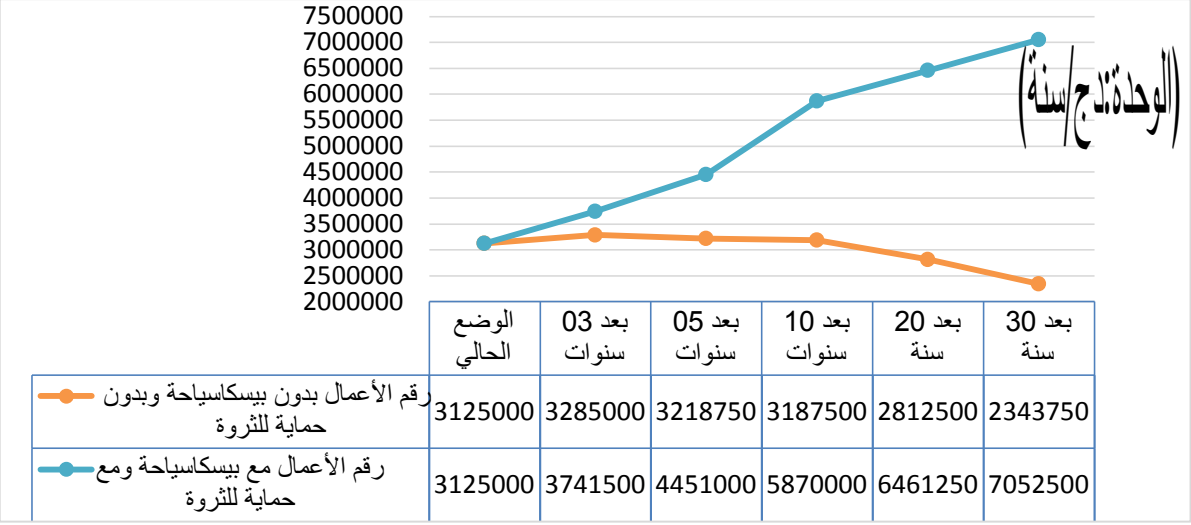

	الوضع الحالي	بعد 03 سنوات	بعد 05 سنوات	بعد 10 سنوات	بعد 20 سنة	بعد 30 سنة
رقم الأعمال بدون بيسكاسياحة وبدون حماية للثروة	3125000	3285000	3218750	3187500	2812500	2343750
رقم الأعمال مع بيسكاسياحة ومع حماية للثروة	3125000	3741500	4451000	5870000	6461250	7052500

المصدر: قدري صلاح الدين، **التنمية المستدامة لقطاعي السياحة والصيد البحري في الجزائر، مقاربة مدمجة-دراسة حالة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتنمية الأقاليم، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2017/2016، ص:334.

يتبين من الشكل السابق ارتفاع رقم الأعمال طرديا عند تجسيد مشروع البيسكاسياحة وحماية الثروة الصيدية في نفس الوقت، ويزداد هذا الاثر عبر الزمن مع زيادة تجدد الموارد الصيدية حيث يتضاعف رقم الأعمال على بعد 20 سنة كما تصل الزيادة بعد 30 سنة إلى حوالي 126% ، بينما عندما لا يتم اعتماد نشاط البيسكا سياحة وبدون حماية جادة للثروة الصيدية فإن رقم الأعمال يستمر بالانخفاض بسبب تراجع المخزون الصيدي وعدم وجود مصادر دخل مكملة، إذ تصل نسبة الانخفاض إلى 25% بعد "30 سنة".

د-2 تأثر فعالية المحمية البحرية لتازة بنشاط البيسكاسياحة:

إن إنشاء المحمية البحرية لتازة، سيؤدي إلى تخفيض أرقام عمل الصيادين في السنوات الأولى (خاصة السنوات الثلاث الأولى) بسبب إجبارية تخفيض جهد الصيد ومختلف القيود التي ستفرض على نشاط الصيد التقليدي غير المسؤول، إضافة إلى تخصيص مساحة يمنع فيها الصيد تماما. غير أن تدعيم الصيد التقليدي بنشاط تكميلي مثل البيسكاسياحة سيسمح بتجنب الانخفاض في رقم أعمال الصيادين في السنوات الأولى للمحمية كما يساعد على ارتفاعه بوتيرة أسرع في سنوات أبعد. ويوضح الشكل الموالي دور البيسكا سياحة في دعم فعالية المحميات البحرية.

شكل رقم (71): دور البيسكا سياحة في دعم فعالية المحميات البحرية

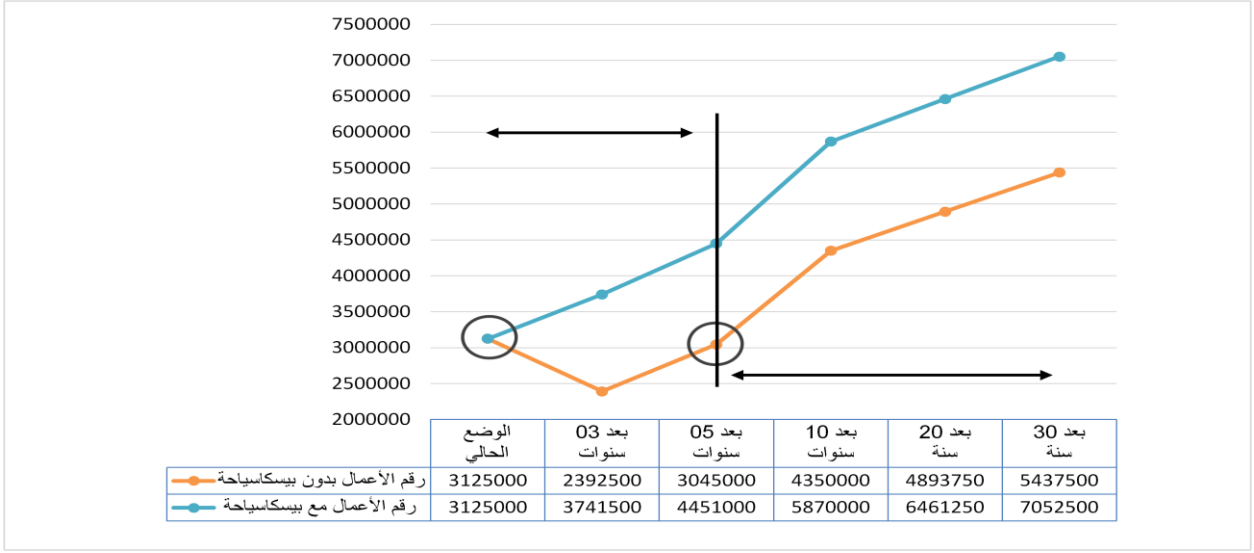

	الوضع الحالي	بعد 03 سنوات	بعد 05 سنوات	بعد 10 سنوات	بعد 20 سنة	بعد 30 سنة
رقم الأعمال بدون بيسكاسياحة	3125000	2392500	3045000	4350000	4893750	5437500
رقم الأعمال مع بيسكاسياحة	3125000	3741500	4451000	5870000	6461250	7052500

الوحدة (دج/سنة)

المصدر: قدري صلاح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص:334.

وبالتالي فإن نشاط البيسكاسياحة سيزيد من قبول الصيادين لفكرة المحمية البحرية، ويزيد من فعالية البحرية في أداء مهامها مما سيرفع من جاذبيتها وتأثيرها الإيجابي على المجتمع المحلي والولاية ككل، بحيث سيسمح تطوير هذا النشاط الحديث برفع الجاذبية السياحية للولاية ككل باعتباره نشاطا حديثا جدا على مستوى الوطن.

3-2 مراحل إجراءات سير المشروع:

يوضح الشكل رقم (72) مختلف المراحل التي مر عليها مشروع بعث البيسكا سياحة بحظيرة تازة:

شكل رقم(72): مراحل سير مشروع الصيد السياحي البحري في الحظيرة الوطنية لتازة

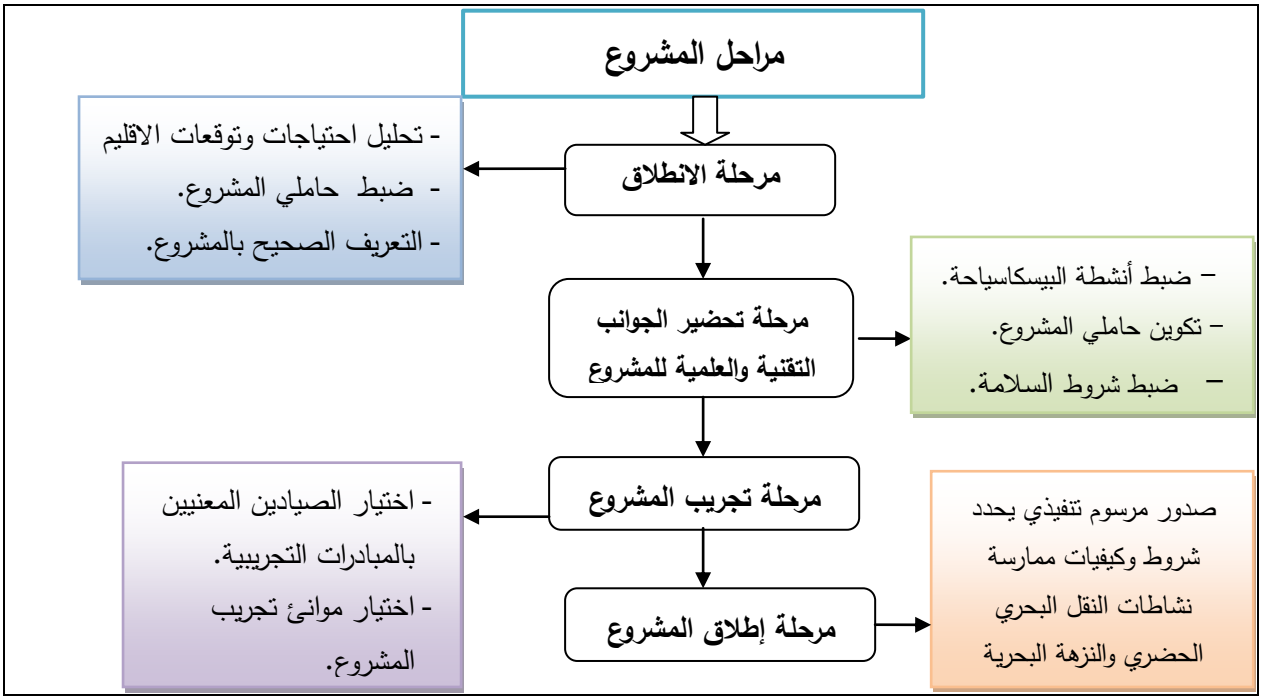

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق الحظيرة الوطنية لتازة،2017

وفيما يلي محاولة لترتيب وتوضيح مختلف مراحل وإجراءات تجسيد المشروع:

أ- **مرحلة الانطلاق:** تم خلالها:

أ-1 تحليل احتياجات وتوقعات الإقليم:

من خلال التقرب من الأطراف المعنية بالمشروع (محترفي الصيد بالدرجة الأولى، المختصين في السياحة، ممثلي بلديات: زيامة، ججيل والعوانة، ممثلي المجتمع المحلي)، واستشارتهم، والتعرف على اقتراحاتهم بخصوص أنشطة مسؤولة ومبتكرة في قطاعي الصيد والسياحة، ورغباتهم، وتوقعاتهم.

أ-2 تشكيل خلية بهدف ضبط حاملي المشروع:

دأبت الحظيرة الوطنية لتازة على بعث تواصل مستمر مع فئة الصيادين، منذ المراحل الأولى لمشروع تصنيف المحمية البحرية، حيث تمت موافقة الصيادين بصعوبة على المشروع كما ذكرنا سابقا بعد الاقتناع بعوائده المستقبلية، وبعد الوعود بابتكار نشاطات بديلة. ولذلك كانت نقطة الانطلاق في تجسيد مشروع البيسكاسياحة هي اتصال وتنسيق اللجنة التوجيهية للحظيرة وفرقة تجسيد المشروع مع فئة الصيادين الحرفيين من خلال اختيار مجموعة عمل أساسية تتكون من عينة من الصيادين، تقوم بالعمل جنبا إلى جنب مع فريق الحظيرة، وتقدم تقارير حول التقدم المحرز في المشروع والتوجهات والنتائج التي يتم الحصول عليها.

أ-3 التعريف الصحيح بالمشروع:

إن موضوع المشروع ليس مجرد نسخ تجربة أجريت في شمال البحر الأبيض المتوسط، بل تنفيذ مشروع تنموي محلي يتكيف مع إمكانيات واحتياجات أصحاب المصلحة في الإقليم. ويعتمد نجاح مثل هذه المشاريع الدقيقة على الفهم الصحيح لها، وقد أبرزت مرحلة الاتصال أن مجموعة من الصيادين على علم مسبق بهذا النشاط، وأن البعض منهم على مستوى بلدية العوانة، يقدمون مثل هذه الخدمات بشكل "غير رسمية" كل صيف للسياح، من قبل مالكي القوارب الصغيرة البالغ طولها 4م و80.

فبعد اختيار حاملي المشروع تم توضيح محتوى المشروع لهم ودواعيه، وعوائده المستقبلية عليهم وعلى المنطقة ككل وعلى قطاعي الصيد البحري والسياحة على الخصوص.

ب-مرحلة تحضير الجوانب التقنية والعلمية للمشروع: وقد تضمنت الإجراءات العملية التالية:

- ضبط أنشطة البيسكاسياحة الممكن تجسيدها على مستوى الحظيرة.
- تكوين قادة وحاملي المشروع من خلال دورات تكوينية محلية، وبكل من إيطاليا وفرنسا للتعرف عن كثب على تجربتي هذين البلدين الرائدين في مجال البيسكاسياحة والاستفادة من نتائج وخبرات تجاربهم.
- تحديد القوارب وكافة الوسائل التي سيتم استخدامها.
- ضبط شروط السلامة على متن القوارب المختارة، من حيث الترتيبات التقنية (مقعد ثابت للمسافرين في حيز مخصص لهذا الغرض ضمن القارب ومنفصل عن حيز العمل، حواجز السلامة..الخ)، ومعدات سلامة الركاب الضرورية والإلزامية (صدريات النجاة، أطواق النجاة، الراديو البحري ذي الترددات العالية...الخ)، وتجهيزات راحة الركاب (حاجز الأمان، دورات المياه، قمرة قيادة كبيرة بإمكانها استيعاب جميع الركاب عند الضرورة، مياه الشرب...الخ).

ج-مرحلة تجريب المشروع:

تضمنت هذه المرحلة إطلاق مبادرات تجريبية للمشروع مع مرحلة تقييم:

- طلب التراخيص المؤقتة اللازمة للقيام بعملية الاختبار وتجربة أفكار هذا المشروع.

3- اختيار الصيادين المعنيين بالمبادرات التجريبية: والتي مرت عبر المراحل التالية:

✓ طلب صيادون ذوي قوارب يقل طولها عن 12 متراً وأكثر من 12 متراً متخصصة في الصيد بشباك الجر (chalutiers) وصيد السردين(sardiniers) تطبيق تجربة البيسكاسياحة على متن قواربهم. ولكن، بسبب صعوبة توضيح أساليب الصيد في مثل هذه القوارب، إضافة إلى خطورة استخدام معدات الصيد بها، تم حظر ممارسة نشاط البيسكا سياحة على متن هذا النوع من السفن في كل من فرنسا وايطاليا. غير أن بعض ربابنة سفن الصيد بالشباك وصيد السردين في ميناء جيجل الذين يمتلكون سفنا حديثة تلبي جميع معايير السلامة اقترحوا استخدام قواربهم، خلال فترة حظر الصيد ضمن نطاق 6 أميال، للقيام برحلات بحرية وحتى تقديم وجبات الطعام على متن القارب من الأسماك التي يصيدونها بأنفسهم. خاصة وأن لديهم طوابق عليا منفصلة عن منطقة العمل التي يمكن أن تضمن سلامة الركاب. بحيث يمكن ترتيب هذه المساحة بسهولة لهذا الغرض.

✓ تم استبعاد القوارب الصغيرة ذات طول 4م و80 من ممارسة نشاط البيسكاسياحة على المدى القصير. لكونها لا تضمن جميع شروط السلامة، وتتسبب في تدهور البيئة.

✓ في نهاية المرحلة تم الاتفاق على تفضيل الصيادين المحترفين والأكثر مهنية كممارسين للنشاط.

- **اختيار موانئ التجريب:** تم اختيار موانئ جيجل وزيامة لاحتضان التجارب الأولية:

✓ **ميناء جيجل:** يتم ضمن هذا الميناء اختبار النشاط على مستوى قاربين يزيد طولهما عن 12 مترا، بحيث:

- تم اختيار قارب صيد بالشباك وقارب صيد السردين بطول يقارب 17 مترا، مع سطح علوي منفصل عن منطقة العمل من أجل استقبال السياح، بحيث يتم منعهم من مغادرة هذه المساحة.

4- لا يتجاوز عدد الأفراد ضمن القارب الواحد من 6 إلى 8 أشخاص.

5- تقديم بعض الرحلات البحرية لاكتشاف الصيد في تواريخ ثابتة خلال الصيف بمشاركة أفراد من الحظيرة.

✓ **ميناء زيامة منصورية:** يتم اختبار نشاط البيسكاسياحة على متن سفينتين أقل من 12 مترا، بحيث:

6- من شهر جويلية إلى بداية سبتمبر، تقترح رحلات إلى البحر تمتد من ساعتين إلى أربع ساعات لاكتشاف ممارسات الصيد التقليدية، مرة أو مرتين في أيام محددة خلال الأسبوع.

7- ضبط الحد الأقصى للركاب بـ4 أشخاص مع فردين من طاقم السفينة.

8- اقتراح نشاطات تذوق الأسماك المصطادة في مطاعم الميناء على المدى الطويل، وكذا إيواء السياح لدى الصيادين.

د- مرحلة إطلاق المشروع:

بعد استكمال جميع التحضيرات اللازمة لإطلاق المشروع برزت مجموعة من العوائق :

9- غياب النصوص القانونية المنظمة لهذا النشاط، وهو العقبة الرئيسية للتنفيذ في الجزائر.

10- استبعاد السفن الصغيرة (4م و80) التي لا تضمن جميع الظروف السلامة، والتي تعد مصدر الدخل الوحيد للعديد من الصيادين، مما قد يغضب هذه الفئة.

11- افتقاد معايير السلامة في معظم القوارب المحلية (عدم وجود قوارب صيد حديثة وبطابقين يسهل فيها فصل الركاب في الطابق الثاني، ويسهل تجهيزها بمعدات الإطعام والايواء).

وعليه تم العمل على إيجاد حلول عملية لهذه العوائق من خلال صياغة مسودة النصوص التنظيمية وملف التقنية والسلامة لنشاط البيسكاسياحة في الجزائر.

2-4 تتويج المشروع بصدور مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية:

بعد أشغال تحضيرية بين مديرية الصيد البحري لولاية جيجل والحظيرة الوطنية لتازة، حراس السواحل، ومديرية السياحة؛ أودع أول ملف يخص نشاط البيسكاسياحة في الجزائر لدى الوزارات المعنية للدراسة من خلال طلب السيد والي ولاية جيجل في شهر سبتمبر سنة 2015. زيادة على كون نشاط سياحة الصيد البحري من مطالب الصيادين أنفسهم بولاية جيجل سنة 2012 مند المصادقة على مشروع إنشاء أول محمية بحرية وخلق نشاطات بديلة لحماية التنوع البيولوجي البحري.

وقد توجت هذه الجهود المبذولة بصدور مرسوم تنفيذي يقنن نشاط البيسكاسياحة، وهو المرسوم التنفيذي رقم 16-203 مؤرخ في 20 شوال عام 1437 الموافق لـ 25 يوليو سنة 2016 يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية. بحيث تدخل ضمن مجال تطبيق هذا المرسوم نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية في المادة الثانية، والمتمثلة في: [1]"

أ- النقل البحري الحضري

ب-الصيد البحري السياحي

ج- التنزه في البحر

د- الباخرة- المطعم

هـ-النزهة على آليات بحرية ذات محرك"

وضمن المادة الثالثة من ذات المرسوم يعرف الصيد البحري السياحي، وهو المصطلح الذي ارتأى المشرع الجزائري إطلاقه على هذا النشاط، على أنه: "عملية إركاب المسافرين على متن سفن مجهزة للقيام بالصيد البحري أو السفن المائية باعتبارها نشاطا تكميليا للنزهة، من أجل اكتشاف مهنة البحار الصياد أو مربي المائيات وكذا الوسط البحري".[2]

[1] المادة الثانية، **المرسوم التنفيذي رقم 16-203 مؤرخ في 20 شوال عام 1437 الموافق لـ 25 يوليو سنة 2016 يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، السنة الثالثة والخمسون، ص:05.

[2] المادة الثالثة، **المرسوم السابق**، ص:05.

وبإطلاق هذا المرسوم أصبحت الجزائر أول بلد إفريقي وثالث بلد متوسطي وأول بلد جنوب متوسطي يتبنى مراسيم تنفيذية تقنن وتنظم نشاطات سياحة الصيد البحري، بعد إيطاليا وفرنسا.[1]

كما تلى صدور المرسوم 16-203، صدور المرسوم التنفيذي رقم 16-259 مؤرخ في 11 محرم 1437 الموافق لـ 13 أكتوبر 2016 يحدد تشكيلة اللجنة الوطنية واللجان الولائية للمجالات المحمية وكيفيات تنظيمها وسيرها، وهو تتويج آخر خصيصا لجهود الحظيرة الوطنية لتازة إلى جانب باقي الحظائر الوطنية، في تقنين المجالات المحمية، وتوضيح الفروق بينها، وخاصة ضبط أساليب تسييرها وتنظيم النشاطات داخلها المحميات البحرية والساحلية.

بعد صدور هذين المرسومين، أصبحت ممارسة نشاط البيسكاسياحة مرهونة من جهة بالحصول على رخصة رسمية، والمتوقفة على مدى مطابقة الصيادين وقواربهم للشروط المفروضة؛ ومن جهة أخرى على رغبتهم واقتناعهم بعوائد المشروع.

إن النتائج البارزة لمشروع بعث نشاط البيسكاسياحة بالحظيرة الوطنية لتازة الأول من نوعه في الجزائر، والذي جعلها رائدة في هذا المجال، أهلها لنقل خبرات تجربتها إلى الحظائر الوطنية الأخرى. كما يعد النجاح في إقناع السلطات بتقنين هذا النشاط الحديث ذلك أبرز دليل على نجاح جهود الحظيرة الوطنية لتازة من خلال سعيها الجاد على إنجاح مشاريعها، والمضي قدما لتفعيل التنمية المحلية المستدامة .

3- المشاريع الجزئية الأخرى للمشروع النموذجي (SEA-Med):

بالنسبة للمشاريع الأخرى المخططة ضمن مشروع (SEA-Med)، فقد تم العمل على إنجاز مخطط توعوي وتحسيسي، إضافة إلى النشاطات التالية في كل من المسالك تحت المائية وتسيير الأوساط الجزرية:[2]

3-1 مسلك النزهة تحت المائي بساحل المنار الكبير:

- إجراء تكوينات في الخارج حول إنشاء وتسيير المسالك تحت المائية.
- تم إنجاز وتجهيز وتشغيل المسلك تحت المائي المخطط إنجازه بشاطئ المنار الكبير، إضافة إلى مسلك آخر بالعوانة، بالتعاون مع بلديتي جيجل والعوانة، ورابطة ونادي الغوص "راي مانتا" (la Ligue et le club Raie Manta) ، و نادي الأنشطة البحرية "ناس البحر" (club nautique gens de Mer).
- توقيع اتفاقية بين بلدية جيجل ونادي الغوص راي مانتا لتسيير المسلك تحت المائي للمنار الكبير.

3-2 تسيير الأوساط الجزرية وتسيير التردد المفرط عليها:

- القيام باستقصائين ميدانيين حول تردد السياح على جزيرتي زيامة منصورية والعوانة.
- حملات تنظيف الجزر والشواطئ بمشاركة البلديات المعنية ومديريات والجمعيات والكشافة.
- التنسيق مع جمعية "PIM" لإنجاز مهمة استكشاف الجزيرتين، وإعداد مخطط للتهيئة ولتسيير الحركة داخل مواقع الجزر.

[11] Remi Bellia, **op-cit**, p:27.

[2] Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche, Parc National de Taza**, op-cit**, p-p :05-07**.**

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية حول الاستراتيجية الوطنية لـGIZC

تم تخصيص هذا العنصر للدراسة الميدانية المجراة بهدف تحليل مدى وعي الفاعلين الرئيسيين بالتسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر، وتموقعهم ضمن استراتيجيته الوطنية، ومدى استيعابهم لها وللتحديات التي يفرضها تطبيقها، وللمجهودات والمتطلبات المنتظرة منهم. كل ذلك بغية تحليل آفاق تجسيد الاستراتيجية الوطنية وتشخيص مدى الاستعداد لتنفيذ محتواها، والتي يرتكز نجاحها بالدرجة الأولى على جدية ووعي الفاعلين الرئيسين في تبنيها، والاستعداد للاندماج والتكامل والتخلي عن النظرة الأحادية والمصالح الشخصية في سبيل مشروع وطني موحد.

إن الهدف من هذه الدراسة الميدانية ليس تقييم تجسيد الاستراتيجية الوطنية التي لم يمض سوى سنوات قليلة على إطلاقها، كما تمتد على مدى 15 سنة في مراحلها الأولى حيث تعتبر مشروعا استراتيجيا مستمرا طويل الأمد؛ إضافة إلى تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية التي طالت البلاد ككل والتي تسببت في تقليص الميزانيات وتجميد العديد من المشاريع. ولذلك من غير الممكن الحديث عن تقييم تجسيدها على أرض الواقع. وعليه، وانطلاقا من كون الاستراتيجية الوطنية لا تزال في مرحلتها التمهيدية، فإن توجه بحثنا منصب على دراسة توفر الأسس الرئيسية التي يبنى عليها تجسيدها، والتي تحدد مدى النجاح في ذلك، والتي تتمثل أساسا في وعي الفاعلين الرئيسيين، وجديتهم، واستعداداتهم للتعاون والتنسيق. وهي أساسا الأهداف الرئيسية التي تركز عليها الاستراتيجية الوطنية في سنواتها الأولى.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يتضمن هذا المطلب المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية المصغرة والتي جاءت كتدعيم ميداني للبحث وليس كأساس له. وقد تم الاعتماد على مجموعة من أدوات جمع البيانات تنوعت بين الملاحظة، المقابلة والاستبيان.

الفرع الأول: الاستبيان

إن دراسة وتقييم الاستعدادات الحقيقية لتجسيد الاستراتيجية الوطنية وتبني مبادئ مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر على أرض الواقع تتطلب تناول الموضوع من منظور كلي عام. بناء على ذلك، تم توجيه استبيان إلى عينة محدودة من الفاعلين على مستوى بعض الهيئات المركزية والمؤسسات الوطنية، حيث كان من المقرر الإحاطة بعدد أكبر من الفاعلين ذوي الانتماءات المتنوعة والمختلفة، إلا أن العراقيل الإدارية التي صادفتنا منعت ذلك.

1- مجتمع وعينة الدراسة:

نظرا لطابع الدراسة فقد حصرنا مجتمع الدراسة في الهيئات المركزية وكذا الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين ذوي العلاقة المباشرة بقضايا الساحل؛ وقد تم اختيار عينة متمثلة في 80 مسؤولا من مختلف الهيئات الفاعلة ذات العلاقة بقضايا الساحل، وذلك بهدف الإحاطة بأكبر تنوع ممكن من الفاعلين ذوي العلاقة. وبعد استبعاد الاستبيانات غير الدقيقة تم تقليص العينة إلى 70 مستجوب؛ وهي عينة مصغرة لكونها متكونة من مسؤولين وفاعلين رئيسيين، بحيث يمثل كل منهم توجه الهيئة أو القطاع الذي ينتمي إليه دون الحاجة إلى استجواب جميع المنتمين. وقد حرصنا على أن تتضمن عينة الدراسة أربع فئات رئيسية حسبما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (30):تكوين العينة المستهدفة

الهيئات المعنية	الفاعلون المركزيون الأساسيون		الوزارات الأخرى						فاعلون اجتماعيون	فاعلون اقتصاديون
	وزارة البيئة	المحافظة الوطنية للساحل	السياحة	المياه	الصيد	الصناعة	تهيئة الاقليم	الفلاحة		
عدد الأفراد	15	5	5	5	5	5	5	5	10	10
مجموع الأفراد حسب الانتماء	20		30						10	10
المجموع الكلي	70									

المصدر: من إعداد الباحثة

- تمثلت **الفئة الأولى** في **الفاعلين المركزيين الأساسيين** (صناع القرار الأساسيين) المتمثلين في الهيئتين المكلفتين بالدرجة الأولى بإعداد الاستراتيجية الوطنية، وهما الوزارة المكلفة بالبيئة والمحافظة الوطنية للساحل بمجموع 20 إطارا؛ 15 منهم ينتمون إلى الوزارة وبالتحديد إلى القسم المكلف بالبيئة وشؤونها (باستبعاد الأقسام المعنية بالطاقات المتجددة)، و5 منهم إلى المحافظة الوطنية للساحل، وذلك لصغر الجهاز الإداري والبشري للمحافظة.
- أما **الفئة الثانية** فتمثلت في **صناع القرار في قطاعات النشاط المختلفة** حيث تم اختيار مجموعة من المسؤولين في الوزارات ذات العلاقة (التي تمكننا من توزيع الاستبيان بها)، مع الحرص على اختيار المسؤولين عن الأقسام ذات الصلة الأكبر بقضايا البيئة وتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة بمجموع 5 إطارات في كل هيئة من الهيئات الوزارية التالية: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وزارة الفلاحة

والتنمية الريفية، وزارة الصناعة والمناجم، وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم.

- **الفئة الثالثة** تمثلت في **الفاعلين الاقتصاديين**، والمتمثلين في 10 فاعلين موزعين بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والهيئات المهتمة بتطوير الدراسات والنشاطات الاقتصادية مثل (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني). وذلك للإحاطة بوجهات نظر هذه الفئة الهامة من الفاعلين، ومدى استعدادها لتبني الاستراتيجية.
- **الفئة الرابعة** تمثلت في **الفاعلين الاجتماعيين** بمجموع 10 فاعلين مكونين من بعض الهيئات المهتمة بقضايا المجتمع، وبعض الجمعيات الوطنية التي تنشط في قضايا البيئة والساحل، وبعض الجمعيات الثقافية والتربوية التي تهتم في جزء كبير من نشاطاتها بهذا المجال. وقد تم اعتبار الجمعيات كواجهة للمجتمع المحلي وأفكاره وآرائه، لأن طبيعة الدراسة ونوعية الموضوع المعالج على المستوى المركزي الوطني لا تسمح باستفتاء المجتمعات المحلية لـ14 ولاية ساحلية. زيادة على كوننا لم نتمكن من الوصول إلى عينة من نواب المجلس الشعبي الوطني باعتبارهم ممثلين لمجتمعات الولايات الساحلية.

- ويوضح الشكل الموالي النسب المئوية لكل فئة:

شكل رقم(73): توزيع عينة الدراسة حسب مجال الانتماء

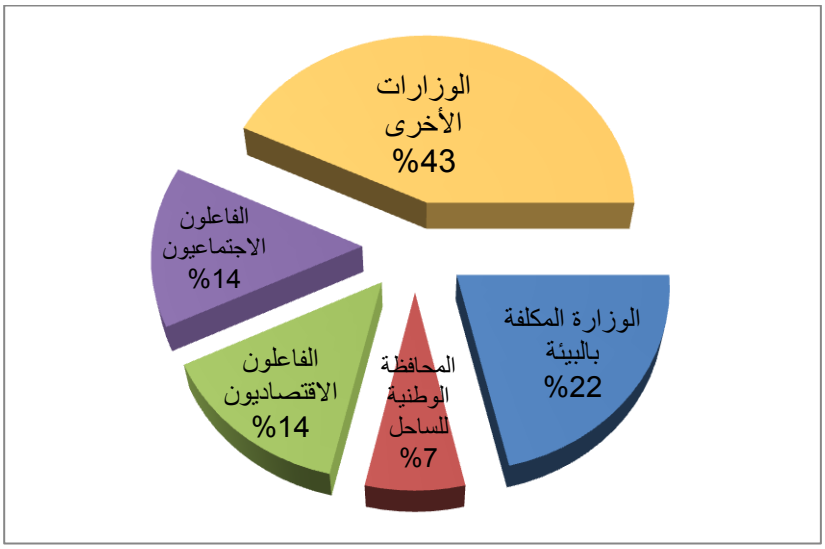

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

يتضح من الشكل أن الوزارات الأخرى تحتل النسبة الأكبر وهذا لكونها تتضمن ستة (06) وزارات تمثل قطاعات النشاط الرئيسية التي تمكنا من الاتصال بها، وهذا لتنوع وتعدد الفاعلين المنتظر منهم حمل وتجسيد الاستراتيجية الوطنية.

2-محتوى الاستبيان من ناحية المضمون:

- **الجزء الأول:** يتمثل في الرسالة التعريفية التي تتضمن معلومات عن الجامعة، الباحثة، والمشرف، موضوع الدراسة، إضافة إلى الأهداف المرجوة من الاستمارة البحثية.
- **الجزء الثاني:** يتعلق بالمتغيرات الشخصية وخصائص عينة الدراسة (الجنس، العمر، هيئة العمل، الوظيفة، مكان السكن).
- **الجزء الثالث:** متعلق بالمنطقة الساحلية بشكل عام؛ خصص لمعرفة مدى إدراك الفاعلين الرئيسيين لتميز هذه المنطقة ومقوماتها وخصائصها الفريدة وتحدياتها الجمة.
- **الجزء الرابع:** متعلق بمقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر؛ خصص للتعرف على مدى اطلاع الفاعلين عليها وفهمهم لها؛ والتعرف على إمكانيات التنسيق والتكامل بين مختلف الفاعلين الموجودة على أرض الواقع.
- **الجزء الخامس:** متعلق بموقع الفاعلين ضمن الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية ومدى مشاركتهم في إعدادها، وكذا استعداداتهم لتبنيها وإدراكهم لأدوارهم ضمنها.

***ويتضمن الملحق رقم (01) النص التفصيلي لمحتويات الاستبيان**

3-طريقة توزيع الاستبيان:

تم التوجه شخصيا خلال شهر ماي 2017 إلى مختلف الهيئات المعنية وتسليم الاستبيان يدويا، إذ تمكنا من الاتصال المباشر مع بعض المسؤولين، بينما حظينا بإجابات لاحقة من البعض الآخر.

الفرع الثاني المقابلات

تدعيما للمعلومات المتحصل عليها من الاستبيان، ارتأينا اللجوء إلى أسلوب المقابلة الموجهة رغبة منا في الحصول على بيانات أدق ومعلومات أوضح من المسؤولين مباشرة؛ فأداة المقابلة، تتيح تواصلا مباشرا، ووقتا أكبر ومجالات أوسع لتبادل البيانات. كما أن الطبيعة الكلية والوطنية لموضوعنا المتعلق باستراتيجية التسيير المندمج الوطنية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية تفرض علينا التقرب من المسؤولين المباشرين المشرفين على هذا الموضوع على مستوى الهيئات المركزية الفاعلة الرئيسية، لكونهم المشاركين الرئيسيين في إعداد الاستراتيجية الوطنية، وبالتالي فهم الأكثر فهما لمضامينها، والأكثر دراية بمحتواها وآفاقها، وسبل تجسيدها على أرض الواقع.

إذ تم خلال شهر جوان 2018، إجراء مقابلات مع المسؤولين المهتمين بقضايا المناطق الساحلية، أو ذوي العلاقة المباشرة بها، على مستوى الإدارات المركزية (الوزارات)، والمتمثلين أساسا في: ممثل عن الوزارة المكلفة بالبيئة وهو في نفس الوقت رئيس اللجنة المختصة بإعداد الاستراتيجية الوطنية (وزارة البيئة والطاقات المتجددة)، وممثل عن المحافظة الوطنية للساحل.

المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بإدراك مكانة المنطقة الساحلية وتحدياتها

قبل الحديث عن مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية وعن الاستراتيجية الوطنية، ارتأينا الانطلاق من بحث منظور عينة الدراسة حول مكانة المنطقة الساحلية وتحدياتها، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا العنصر.

الفرع الأول: المقصود بلفظ المنطقة الساحلية

يعتبر تحديد ماهية المنطقة الساحلية أمرا ضروريا لفهم تفاعلاتها الفريدة ومتطلباتها المتزايدة، ولذلك تم الإنطلاق من التساؤل عن منظور مختلف الفاعلين المستجوبين حول مصطلح المنطقة الساحلية.

شكل رقم (74): إجابات العينة حول المقصود بمصطلح المنطقة الساحلية

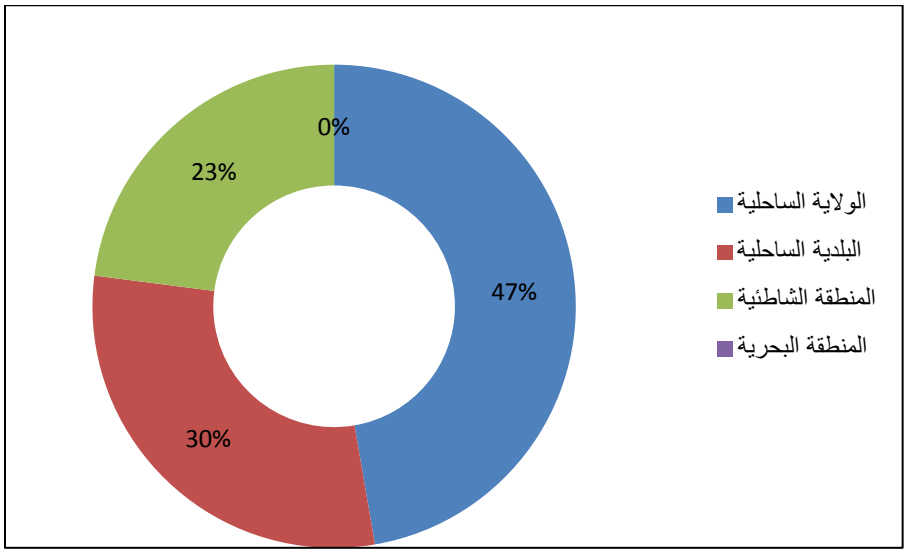

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

يعتقد حوالي 47% من الفاعلين المبحوثين أن المقصود بلفظ المنطقة الساحلية هو الولاية الساحلية، وهم بذلك يتبعون التقسيم الرسمي الإداري المتبع. في حين يرى حوالي 30% منهم أن المنطقة الساحلية هي البلديات الساحلية بالتحديد، أما من يعتبرون أن المنطقة الساحلية هي المنطقة الشاطئية فقد بلغت نسبتهم حوالي 23%، وهم بذلك يحصرون مجال منطقة الساحلية في المجال الضيقة عند التقاء البحر باليابسة. ولم ير أي منهم أن المنطقة البحرية هي التسمية الصحيحة للمنطقة الساحلية.

من جهة أخرى اعتبر جميع أفراد العينة أن المنطقة الساحلية مكونة من شقين بحري وبري.

الفرع الثاني: أهم ما يميز المنطقة الساحلية

يمثل الشكل الموالي (شكل رقم 75) إجابات مختلف الفاعلين عن مميزات المنطقة الساحلية الأكثر أهمية حسب منظورهم:

شكل رقم (75): أهم مميزات المنطقة الساحلية حسب توجهات الفاعلين المبحوثين

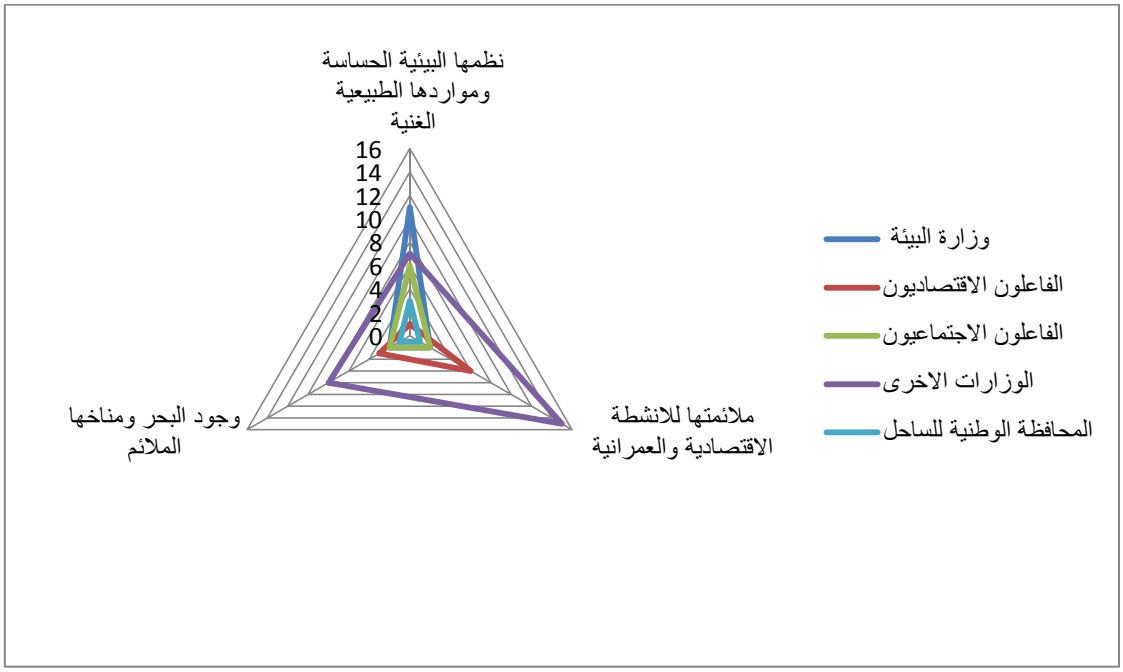

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

يرى معظم الفاعلين في وزارة البيئة والمحافظة الوطنية للساحل أن أهم ما يميز المنطقة الساحلية عن غيرها من الأقاليم هو نظمها البيئية الحساسة ومواردها الطبيعية الغنية، ويمكن تفسير ذلك بالطابع الحمائي الذي تتميز به توجهات هذه الهيئتين؛ بينما يميل الفاعلون الاقتصاديون وقطاعات النشاط الأخرى إلى اعتبار أهمية المنطقة الساحلية نابعة من ملائمتها للأنشطة الاقتصادية والعمرانية، وهذا ما يعكس منظور هؤلاء الفاعلين حول المنطقة الساحلية المتمحور حول تعظيم الاستغلال الاقتصادي. أما الفاعلون الاجتماعيون فيميلون لاعتبار أن النظم البيئية والموارد الطبيعية هي أهم ما يميز المناطق الساحلية، ويمكن أن يعزى ذلك لنشاطهم في مجال حماية البيئة والتوعية البيئية.

الفرع الثالث: المنطقة الساحلية حسب منظور الفاعلين نظام اجتماعي أم اقتصادي أم بيئي أم متكامل؟

محاولة منا لفهم وتحليل أدق لمنظور مختلف الفاعلين حول المنطقة الساحلية، وتدعيما للإجابات السابقة، تم الاستفسار بادئا عن كون المنطقة الساحلية عبارة عن نظام أم لا، وقد كانت الإجابة بإجماع الأغلبية على اعتبار المناطق الساحلية نظما قائما بذاتها. وعليه، تم الانتقال إلى تحديد نوعية هذا النظام بدقة حسب رأي كل مجموعة من الفاعلين على حدى. وقد جاءت إجابات هذا السؤال كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (76): نوعية نظام المنطقة الساحلية حسب توجهات الفاعلين المبحوثين

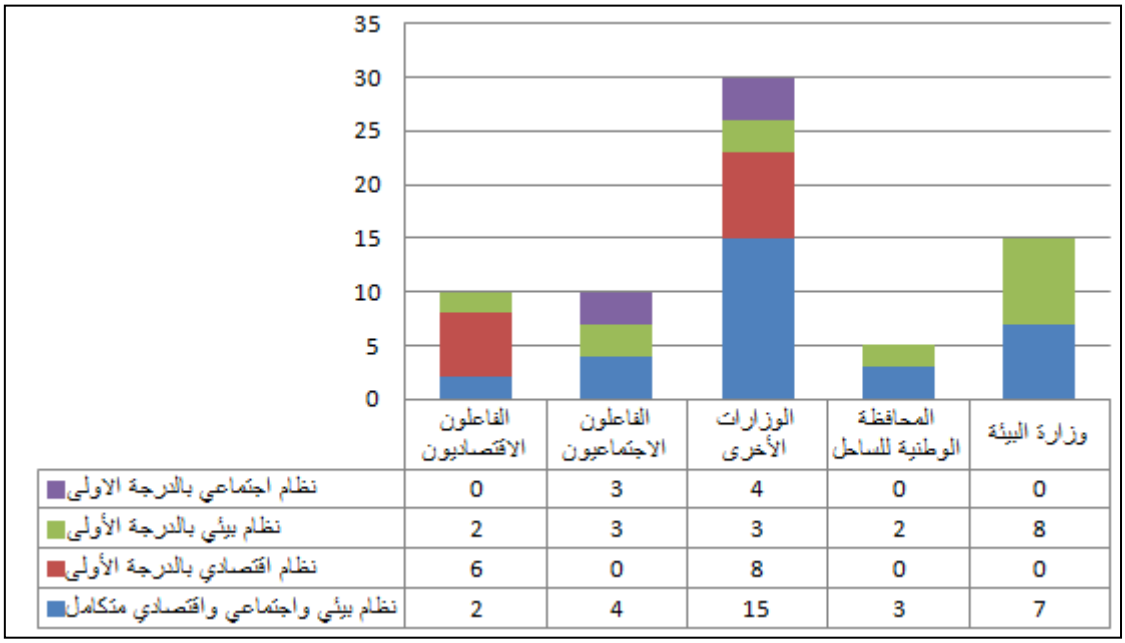

	الفاعلون الاقتصاديون	الفاعلون الاجتماعيون	الوزارات الأخرى	المحافظة الوطنية للساحل	وزارة البيئة
نظام اجتماعي بالدرجة الاولى	0	3	4	0	0
نظام بيئي بالدرجة الأولى	2	3	3	2	8
نظام اقتصادي بالدرجة الأولى	6	0	8	0	0
نظام بيئي واجتماعي واقتصادي متكامل	2	4	15	3	7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

جاءت إجابات الفاعلين متباينة، حيث يرى 44,85% منهم أن المنطقة الساحلية هي نظام متكامل بيئي واقتصادي واجتماعي شامل، وقد كان النصيب الأكبر راجعا للوزارات الأخرى (قطاعات النشاط) وخاصة الفاعلين في وزارات الفلاحة والسياحة وتهيئة الإقليم، بينما رأى الفاعلون في وزارتي الصيد البحري والمياه أن المنطقة الساحلية هي نظام بيئي بالدرجة الأولى وهو أمر غير مستغرب نظرا لأن اهتمام هذين النشاطين يرتكز على الموارد الطبيعية (الأسماك، والمياه) بالدرجة الأولى، أما وزارة الصناعة فقد اعتبر الفاعلون فيها أن المنطقة الساحلية نظام اقتصادي بالدرجة الأولى.

من جهة أخرى ورغم كون وزارة البيئة والمحافظة الوطنية للساحل الهيئيتين المنتظر منهما حمل الاستراتيجة الوطنية للتسيير المندمج، والاضطلاع بالتنمية المستدامة للساحل الجزائري إلا أن توجهات فاعليها انقسمت تقريبا بالتناصف بين اعتبار المنطقة الساحلية نظاما بيئيا من جهة، وبين اعتبارها نظاما متكاملا من جهة أخرى. وهو ما يوضح أن البعد الحمائي البحت لا يزال قويا في منظور الهيئتين على عكس ما ترمي إليه سياساتهما، وعلى النقيض مما هو منتظر منهما.

ولتحليل أكبر فإن الإجابات التي اعتبرت المنطقة الساحلية نظاما بيئيا راجعة إلى مسؤولي أقسام أخرى غير قسم الساحل، وهو ما يشير إلى قصور في الاتصال ومحدودية في إدماج كافة المسؤولين في الوزارة المكلفة بالبيئة حول قضايا الساحل. كما أن إجابات الأعوان في المحافظة الوطنية للساحل جاءت متناصفة أيضا، وهو ما يوضح نقص الفهم وعدم توحيد الرؤية بين مسؤولي المحافظة. ومع ذلك فإن هذا التضارب ليس مستغربا، لكون النشاطات التي مورست على مستوى المحافظة إلى غاية تاريخ الدراسة الميدانية اتخذت الطابع الحمائي بالدرجة الأولى.

أما الفاعلون الاقتصاديون فيرى 50% منهم أن المنطقة الساحلية نظام اقتصادي بالدرجة الأولى، بينما اعتبر 30% منهم أنها نظام متكامل، وهي نتائج متوقعة متماشية مع اهتماماتهم ذات الأولوية الاقتصادية. وأما الفاعلون الاجتماعيون فجاءت نتائجهم منقسمة بالتقارب بين اعتبار المنطقة الساحلية تارة نظاما بيئا، وتارة اجتماعيا وتارة أخرى متكاملا؛ وهو مايعكس الاختلاف في توجهات ونظرة هؤلاء الفاعلين للمنطقة الساحلية. من ناحية أخرى نجد أن الفاعلين الذين يعتبرون المنطقة الساحلية نظام اجتماعيا بالدرجة الأولى لا يشكلون سوى 10% من المجموع الكلي (07 فاعلين)، 04 منهم من قطاعات النشاط (2 من وزارة الداخلية وتهيئة الإقليم 2 من وزارة السياحة) و 03 من الفاعلين الاجتماعيين.

الفرع الرابع: وضعية المنطقة الساحلية من ناحية الانتعاش الاقتصادي والتدهور البيئي

يرى 40% من الفاعلين المبحوثين أن المنطقة الساحلية الجزائرية منتعشة اقتصاديا ومتدهورة بيئيا، الأمر الذي يعكس الإدراك الخفي لحقيقة الارتباط بين الانتعاش الاقتصادي والتدهور البيئي؛ بينما يرى 27% منهم أنها مع محدوديتها اقتصاديا متدهورة بيئيا. أما 20% منهم فيرون أنها محدودة اقتصاديا متوازنة بيئيا ويعزى ذلك لكون درجات الانتعاش الاقتصادي والتوازن البيئي متباينة جدا على طول الساحل الجزائري، وأما 15% منهم فقط فيرون أن المنطقة الساحلية الجزائرية في حالة متوزانة بيئيا ومنتعشة اقتصاديا، وقد تمثلت هذه الفئة الأقل التي لا ترى أن المنطقة الساحلية تعاني من أية نقائص في بعض الفاعلين الاقتصاديين(04)، وبعض مسؤولي قطاعات النشاط(06). ويوضح الشكل الموالي هذه النتائج:

شكل رقم(77): إجابات الفاعلين حول الوضعية البيئية والاقتصادية المنطقة الساحلية

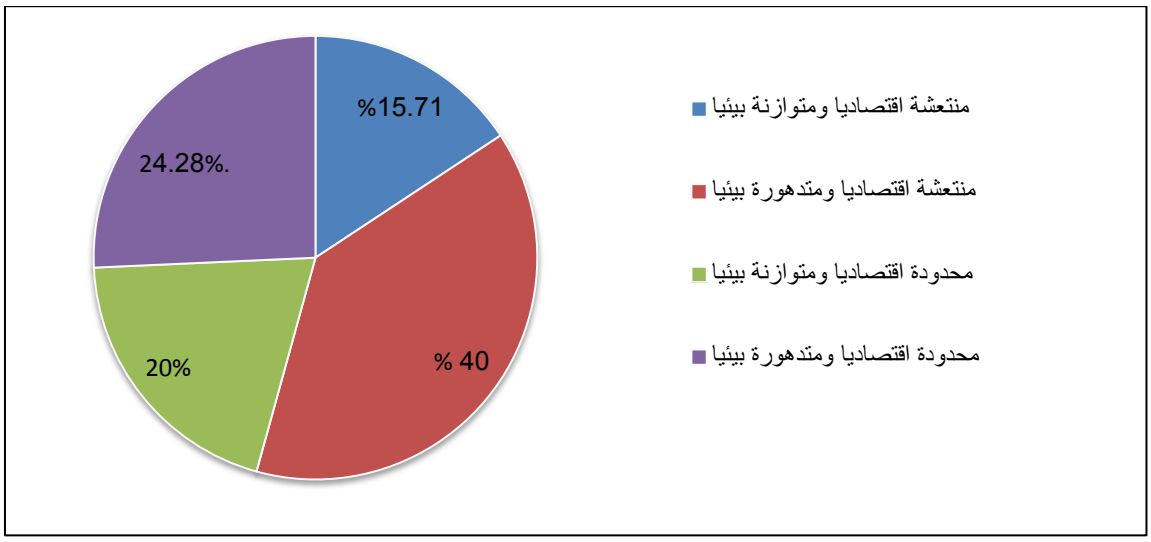

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

الفرع الخامس: مصدر التدهور البيئي

تم سؤال الفاعلين الذين يعتقدون أن المنطقة الساحلية في حالة تدهور بيئي والذين بلغ عددهم 45 فاعلا عن الأسباب الأهم للتدهور البيئي برأيهم وجاءت إجاباتهم كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (78): أسباب تدهور المنطقة الساحلية حسب منظور الفاعلين

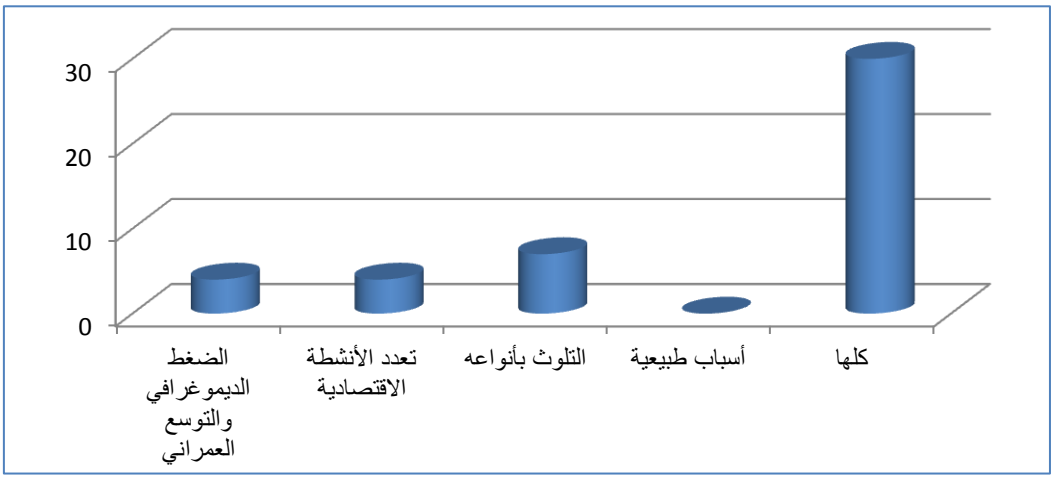

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

حسبما هو موضح في الشكل أعلاه فإن أغلب الفاعلين يرون أن أسباب التدهور البيئي متعددة ومجتمعة، ولا تنحصر في سبب رئيسي واحد. وراجعة بالأساس إلى آثار النشاطات البشرية، حيث لا يرى أي منهم أن أسباب التدهور البيئي ذات مصدر طبيعي.

الفرع السادس: الأنشطة التنموية الأكثر تدميرا للمناطق الساحلية

اعتمد هذا السؤال على منح المجيب الحرية في اختيار 03 إجابات، وذلك لترتيب الأنشطة الأكثر تدميرا للمنطقة الساحلية حسب توجهات الفاعلين الرئيسيين. وجاءت النتائج كالتالي: الأنشطة الصناعية في المرتبة الأولى بنسبة 31%، تليها الأنشطة العمرانية بفارق بسيط بنسبة 28%، وجاءت الأنشطة السياحية في المرتبة الثالثة بنسبة 23%، بينما جاءت الموانئ في المرتبة الرابعة بنسبة 10%، أما الأنشطة الفلاحية والصيدية فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة متساوية قدرت بـ 4%. حسبما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (79): الأنشطة التنموية الأكثر تدميرا للمناطق الساحلية حسب إجابات الفاعلين

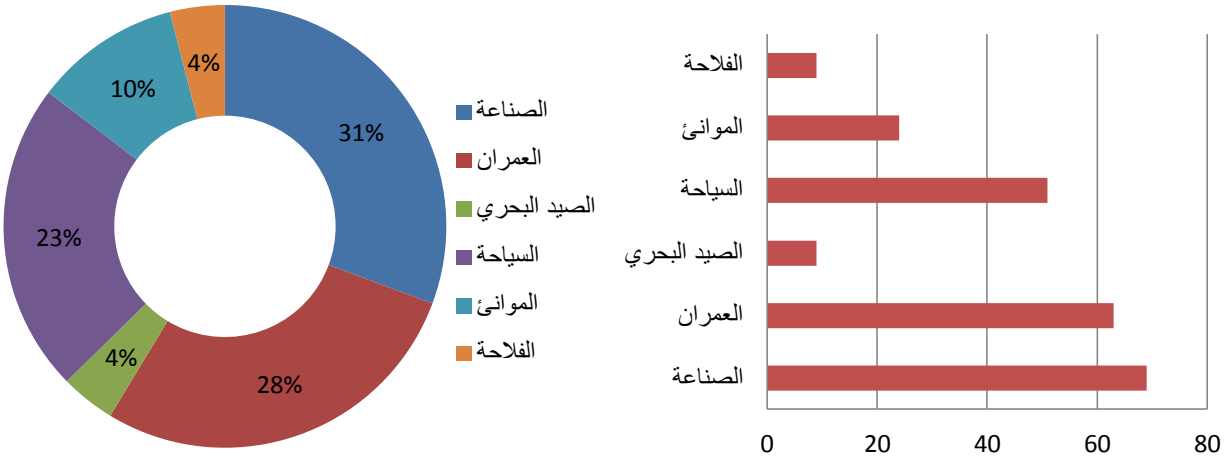

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

توضح هذه الإجابات إدراك مختلف الفاعلين أن الأنشطة الصناعية والعمرانية والسياحية هي أكثر القطاعات المسؤولة عن التدهور البيئي الحاصل في السواحل الجزائرية، بينما نلاحظ محدودية في إدراك

التدهور الناجم عن الموانئ التي حولت شكل الكثير من السواحل الجزائرية إلى شكل اصطناعي. كما يتجلى من إجابات الفاعلين شبه إجماع على أن قطاعي الفلاحة والصيد البحري مسؤولان بالدرجة الأقل عن تدهور السواحل الجزائرية.

المطلب الثالث: تحليل النتائج المتعلقة بإدراك مفهوم التسيير المندمج للمنطقة الساحلية

تم تخصيص هذا المطلب لتقصي إدراك عينة الدراسة للمقصود من مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية من خلال تحليل إجابات الأسئلة المتعلقة بهذا السياق.

الفرع الأول: إمكانيات وكيفيات التنسيق المعتمدة (الاستعدادات للتكامل)

من أجل دراسة مدى توفر قاعدة واستعدادات يبنى عليها تبني مقاربة "GIZC"، ارتأينا الانطلاق من الاستفسار عن سبل التعاون وكيفيات التنسيق المعتمدة فيما بين الهيئات التي ينتمي إليها مختلف الفاعلين محل الدراسة.

1- إمكانيات التنسيق بين الفاعلين على أرض الواقع:

شكل رقم (80): وتيرة اللجوء إلى التنسيق حسب الفاعلين المبحوثين

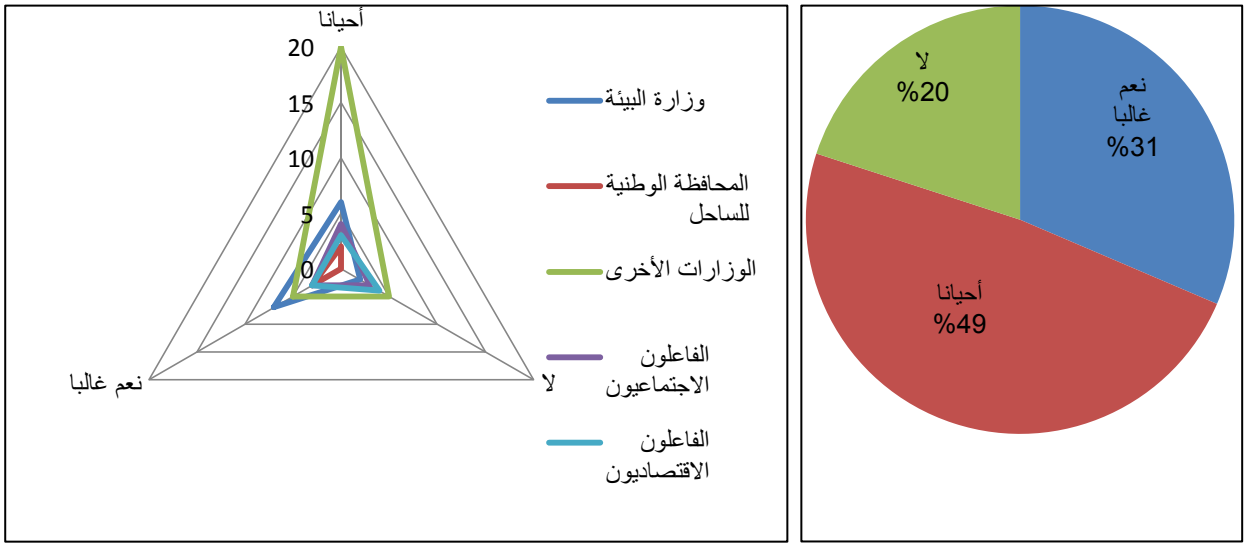

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

حسب الشكل أعلاه فإن حوالي نصف الفاعلين(49%) في الهيئات المختلفة يشيرون إلى أن التنسيق يتم أحيانا، بينما ذكر 31% منهم أن التنسيق يتم غالبا، في حين أشار 20% منهم إلى عدم وجود التنسيق أساسا.

كما يوضح الجزء الثاني من الشكل أن التنسيق عند النسبة الأكبر من الفاعلين المنتمين إلى الوزارات الأخرى مع باقي أصحاب المصالح يكون مقتصرا على بعض الفترات، أما بالنسبة لوزارة البيئة فقد انقسمت أغلب آراء الفاعلين فيها بين غالبا وأحيانا. وأما بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين فقد جاءت إجابتهم متشابهة وتقريبا متساوية بين الخيارات الثلاث مما يوضح اختلاف اللجوء إلى التنسيق بين

فاعل وآخر حتى ضمن المجال الواحد. وأما بالنسبة للمحافظة الوطنية للساحل فهي الهيئة الوحيدة التي لم يشر فيها أي فاعل إلى عدم وجود التنسيق.

2-كيفيات التنسيق المعتمدة:

لمعرفة ماهية وحقيقة التنسيق المقصود، تم استفسار الفئة التي أجابت بـ"نعم غالبا" أو "أحيانا" في السؤال السابق عن كيفيات التنسيق المعتمدة، ويوضح الشكل الموالي الإجابات المحصل عليها:

شكل رقم (81): كيفيات التنسيق المعتمدة من طرف الفاعلين المبحوثين

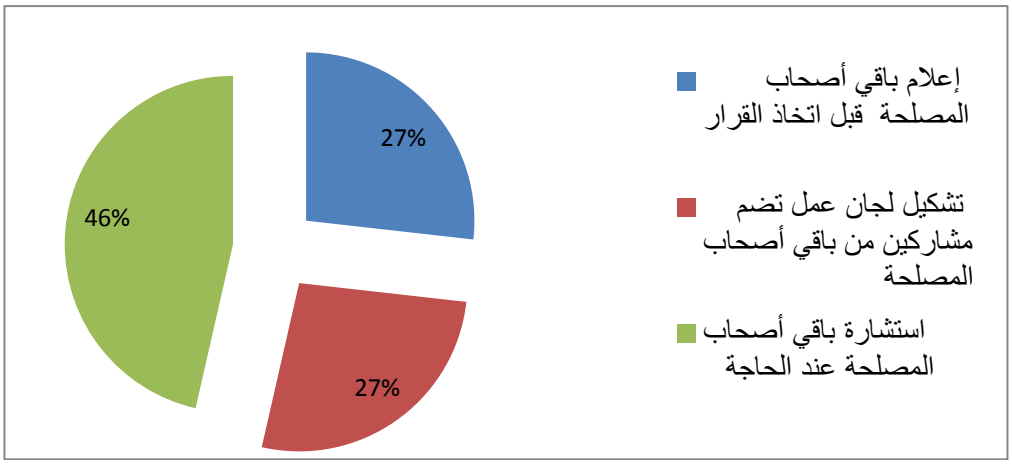

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

أخذ التنسيق المعتمد لدى أغلب الفاعلين شكل الاستشارة عند الحاجة بنسبة 46%، في حين جاءت نسبة تشكيل لجان العمل (27%) متساوية مع نسبة إعلام أصحاب المصلحة قبل اتخاذ القرار. وتشير هذه المعطيات إلى أن المشاركة الحقيقية من خلال لجان العمل تعد محدودة فالاستشارة تعطي طابعا اختياريا عند اتخاذ القرار، كما أن الحاجة إلى الاستشارة تختلف حسب وجهات النظر. ومن خلال التحليل المعمق للإجابات فإن أغلب الفاعلين الذين يعتمدون نظام لجان العمل ينتمون إلى أقسام تعنى بمواضيع متعددة المجالات مثل بعض الأقسام في وزارات البيئة والصيد البحري والمياه. من جهة أخرى نرى أن بعض الفاعلين يعتقدون أن إعلام الأطراف الأخرى قبل اتخاذ قرارات تمسهم هو من باب التنسيق، وهو يعبر عن فهم قاصر ومحدود للتنسيق المرجو. وقد تضمن هذا السؤال خيار أشكال أخرى للتنسيق تم فيها ذكر: اتفاقيات الشراكة الثنائية والتوأمة بين الوزارات في بعض المجالات المتشاركة.

3-أسباب محدودية التنسيق:

من جهة أخرى تم استفسار الفئة التي أجابت بعدم وجود تنسيق وكذا الفئة التي أجابت بكون التنسيق يكون أحيانا، عن أسباب قلة وجود التنسيق أوعدمه .

الشكل رقم(82): أسباب محدودية التنسيق حسب الفاعلين المستجوبين

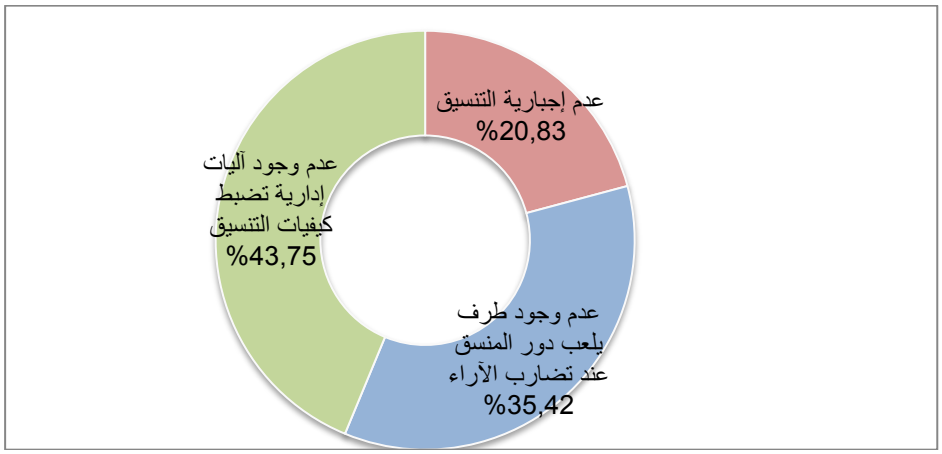

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

ترى النسبة الأكبر من المستجوبين أن أسباب قلة التنسيق تعود إلى عدم وجود آليات إدارية تضبط كيفيات التنسيق، تليها الفئة التي ترى أن الأسباب ترجع إلى عدم وجود أطراف تلعب دور الحكم عند حدوث التضارب بنسبة 35.42%، في حين يرى حوالي 21% أن سبب قلة اللجوء إلى التنسيق يتمثل أساسا في عدم إجباريته. إن هذه المعطيات تبرز اتفاق أغلب الفاعلين أن مشكلة قلة أو عدم التنسيق ليست لكونه غير إجباري بالدرجة الأولى بل تتمثل في عدم وضوح كيفياته وغموض الطرف الذي له الحق في اتخاذ القرار النهائي.

4- مقترحات لكيفيات وآليات التنسيق والاندماج:

تم في هذا العنصر استفسار مختلف عناصر عينة الدراسة عن كيفيات وآليات التنسيق والتكامل التي يقترحون اعتمادها، وقد تحصلنا على الإجابات التالية:

- **الفاعلون في الوزارة المكلفة بالبيئة:** اقتراح لجنة حكومية تهتم بالتحكيم في القضايا المتعددة الأطراف يترأسها الوزير الأول تحت إشراف رئيس الجمهورية.
- **الفاعلون في المحافظة الوطنية للساحل:** توضيح صلاحيات المحافظة مقارنة بالوزارة المكلفة بالبيئة قبل الحديث عن أي آليات وكيفيات للتنسيق.
- **الفاعلون في الوزارات الأخرى:** إصدار القوانين التي توضح كيفيات التنسيق ومتى يكون إجباريا. بالنسبة لفاعلي وزارة السياحة اقترحوا أن يتم منح الأولوية لقطاع السياحة عند البت في الصراعات الحادثة بسبب مواقع ومناطق التوسع السياحي حتى وإن تطلب الأمر إلغاء مشاريع لقطاعات أخرى تم إنجازها فعلا بهذه المواقع.
- **الفاعلون الاجتماعيون:** الاعتراف أكثر بدور المجتمع المحلي وممثليه، وأخذ آرائه على سبيل الجدية وليس مجرد مشاركة أو مشاورة سطحية.
- **الفاعلون الاقتصاديون:** قبل كل شيء تغيير النظرة للفاعلين الاقتصاديين كأطراف محركة وليس معرقلة للمشاريع الهادفة لتنمية المناطق وحماية بيئتها.

الفرع الثاني: تحليل الإجابات المتعلقة بمفهوم التسيير المندمج للمناطق الساحلية

قبل محاولة التعرف على مدى إدراك مختلف الفاعلين لحقيقة مقاربة "GIZC" ، تم التطرق أولا إلى الإطلاع المسبق على مصطلح التسيير المندمج للمناطق الساحلية، حيث جاءت نتائج الإجابة بالإيجاب عن هذا السؤال موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (31): المعرفة المسبقة لعينة الدراسة حول مصطلح التسيير المندمج للمناطق الساحلية

الهيئة	وزارة البيئة	المحافظة الوطنية للساحل	الوزارات الأخرى						فاعلون اجتماعيون	فاعلون اقتصاديون
			السياحة	المياه	الصيد	الصناعة	تهيئة الاقليم	الفلاحة		
عدد الأفراد والنسبة المئوية	10 (66.66%)	5 (100%)	2 (40%)	2 (40%)	5 (100%)	2 (40%)	3 (60%)	2 (40%)	5 (50%)	5 (50%)
المجموع الكلي	41 (58.57%)									

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

كما هو موضح في الجدول أعلاه فإن كل الفاعلين بالمحافظة الوطنية للساحل ووزارة الصيد البحري على معرفة مسبقة بمصطلح التسيير المندمج للمناطق الساحلية وهو أمر متوقع من إطارات الهيئتين لكون نشاطاتهم مرتبطة مباشرة بقضايا المنطقة الساحلية. أما على مستوى الوزارة المكلفة بالبيئة فنجد أن(66.66%) من الفاعلين فقط من كانت إجاباتهم إيجابية، مما يوضح أن هناك نقصا في الاطلاع على السياسات ذات الطابع المتخصص إقليميا على مستوى هذه الهيئة. وأما على مستوى الوزارات الأخرى فقد جاءت نسب الاطلاع متساوية (40%) بمعدل فاعلين من أصل خمس فاعلين ماعدا الوزارة المكلفة بتهيئة الإقليم التي حققت نسبة (60%) رغم أن مقاربة "GIZC" تعتبر أحد المحاور الرئيسية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم. من جهة أخرى بينما حقق الفاعلون الاقتصاديون وكذا الاجتماعيون نسبة إطلاع متوسطة تقدر بـ**(50%)**.

ولمزيد من التدقيق حول مدى فهم مختلف الفاعلين لمضمون ومحتوى مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية، تم الانتقال إلى استجواب الفاعلين الذين أجابوا بالإيجاب عن السؤال السابق من خلال مجموعة من الأسئلة جاءت إجاباتها كما هو موضح في العناصر التالية.

1- التسيير المندمج للمنطقة الساحلية: مقاربة ميدانية أم منهج نظري؟

شكل رقم (83): منظور الفاعلين المبحوثين للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

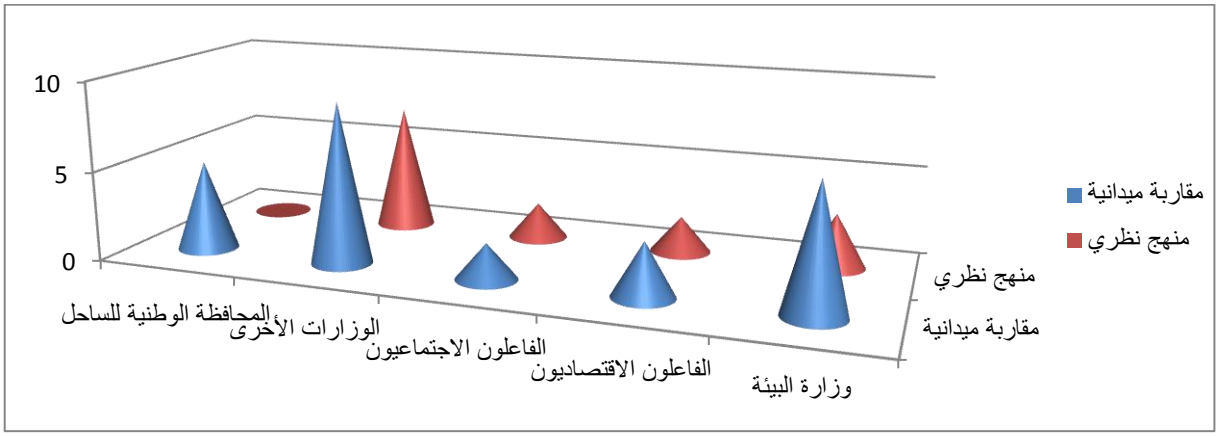

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

من الشكل أعلاه نجد أنه باستثناء المحافظة الوطنية للساحل التي يرى جل المنتمين إليها أن "GIZC" هي مقاربة ميدانية بحتة؛ فإننا نلاحظ انقساما شبه متساو لمنظور معظم الفاعلين حول كون "GIZC" مجرد منهج نظري أو مقاربة ميدانية، وهو ما يشير إلى افتقار الفهم الحقيقي لهذه المقاربة بين المسؤولين عن الهيئات المفترض منها تجسيد منهجها في الميدان.

2- المقصود بالاندماج:

اعتبر الفاعلون في مختلف الوزارات أن المقصود بالاندماج -كما تم توضيحه في الشكل الموالي- هو بالدرجة الأولى اندماج جغرافي مورفولوجي بين المنطقة البرية والبحرية، ثم بالدرجة الثانية اندماج أنشطة القطاعات ذات الصلة بالمنطقة وبالدرجة الثالثة اندماج السلطات والمجتمعات المحلية. أما فيما يخص المحافظة الوطنية للساحل فقد أجمع ممثلوها على أن الاندماج يشمل الأوصاف الثلاث بالتساوي. وأما الفاعلون الاجتماعيون فيرون أن الاندماج بالدرجة الأولى يكون بين السلطات والمجتمعات المحلية ومن ثم بين مختلف القطاعات، يليه الاندماج بين البر والبحر.

شكل رقم (84): المقصود بالاندماج حسب رؤية الفاعلين المستجوبين

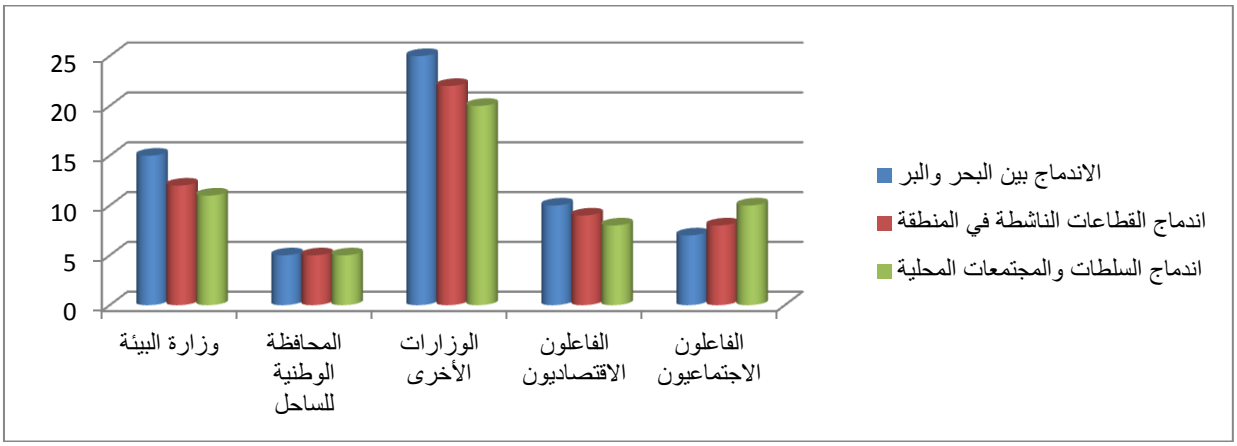

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

تشير هذه النتائج الموضحة في الشكل السابق إلى إدراك مقبول لمختلف الفاعلين المطلعين على مقاربة "GIZC" لضرورة اندماج القطاعات الناشطة، وكذا اندماج السلطات والمجتمعات المحلية.

3- هدف التسيير المندمج للمناطق الساحلية

شكل رقم (85): الهدف الرئيسي للتسيير المندمج للمناطق الساحلية حسب منظور الفاعلين المبحوثين

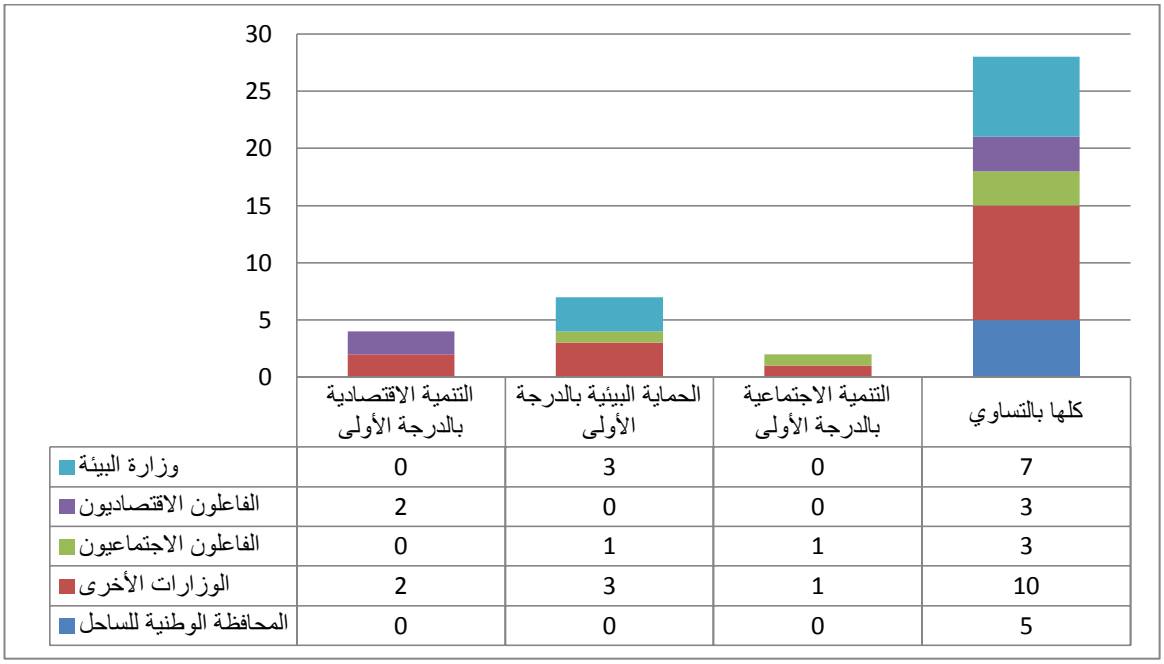

	التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى	الحماية البيئية بالدرجة الأولى	التنمية الاجتماعية بالدرجة الأولى	كلها بالتساوي
وزارة البيئة	0	3	0	7
الفاعلون الاقتصاديون	2	0	0	3
الفاعلون الاجتماعيون	0	1	1	3
الوزارات الأخرى	2	3	1	10
المحافظة الوطنية للساحل	0	0	0	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

شهدت إجابات الفاعلين ذوي الإطلاع المسبق على التسيير المندمج للمناطق الساحلية اتفاقا كبيرا بنسبة (68.29%) على كون هذه المقاربة تهدف إلى التنمية المستدامة من خلال الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا الوقاية البيئية. تلتها أولوية حماية البيئة بنسبة (17.07%) ومن ثم أولوية التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية بنسب بلغت (9.75%) و(4.87%) على التوالي.

ومع ذلك فإن هذه النسب تعتبر حسب وجهة نظرنا غير مرضية، فالفاعلون في المؤسسات المركزية الذين أثبتوا اطلاعا حول مضمون مقاربة "GIZC" من المفروض أن يحظوا بفهم تام ودقيق لمضمونها وأسسها القائمة على مبادئ التنمية المستدامة التي تقتضي عدم تغليب جانب تنموي على آخر؛ خاصة وأنه ينتظر من هؤلاء الفاعلين الحرص على تجسيد هذه المقاربة بشكل صحيح على الميدان، وكذا التوعية بها لدى كافة الأطراف ذات العلاقة.

المطلب الرابع: تحليل النتائج المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية

قمنا بتخصيص هذا العنصر لبحث إشراك وتبني عينة الدراسة للإستراتيجية الوطنية لـ"GIZC" من خلال تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بها وكذا نتائج المقابلة.

الفرع الأول: تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC"

1- الإطلاع المسبق لأفراد العينة على الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC":

اعتمادا على إجابات الفاعلين الذين أجابوا بإطلاعهم المسبق على مقاربة "GIZC"، تم الانتقال إلى استجواب هذه الفئة حول معرفتهم بالاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC"، وقد جاءت نتائج ذلك حسبما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (32): الإطلاع المسبق لعينة الدراسة حول الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC"

الهيئة	وزارة البيئة	المحافظة الوطنية للساحل	الوزارات الأخرى						فاعلون اجتماعيون	فاعلون اقتصاديون
			السياحة	المياه	الصيد	الصناعة	تهيئة الاقليم	الفلاحة		
عدد الأفراد والنسبة المئوية	10 (66.66 %)	5 (100 %)	2 (%40)	2 (%40)	5 (100%)	1 (%20)	3 (60%)	1 (%20)	4 (%40)	4 (26.66 %)
المجموع الكلي	37 (%52.85)									

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

انخفض عدد الفاعلين ذوي الاطلاع على الاستراتيجية الوطنية بنسبة طفيفة (5.7%) عن ذوي الاطلاع على مقاربة التسيير المندمج. غير أن هذا الانخفاض سجل بقطاعات حيوية بكل من وزارتي الصناعة والفلاحة، وكذا الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين. إن محدودية الاطلاع حول الاستراتيجية الوطنية لدى هؤلاء الفاعلين ذوي الوزن الاقتصادي والاجتماعي الهام تنبئ بقصور مشاركة وتواصل هذه الفئات التنموية المحورية ضمن هذا المشروع الوطني.

2- المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية

انطلاقا من أهمية مشاركة مختلف الفئات في إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ "GIZC" باعتبارها خارطة طريق وطنية شاملة لمختلف القطاعات والفاعلين، قمنا بطرح سؤال حول هذا الصدد جاءت إجاباته موضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم (86): مشاركة الفاعلين المبحوثين في إعداد الاستراتيجية الوطنية

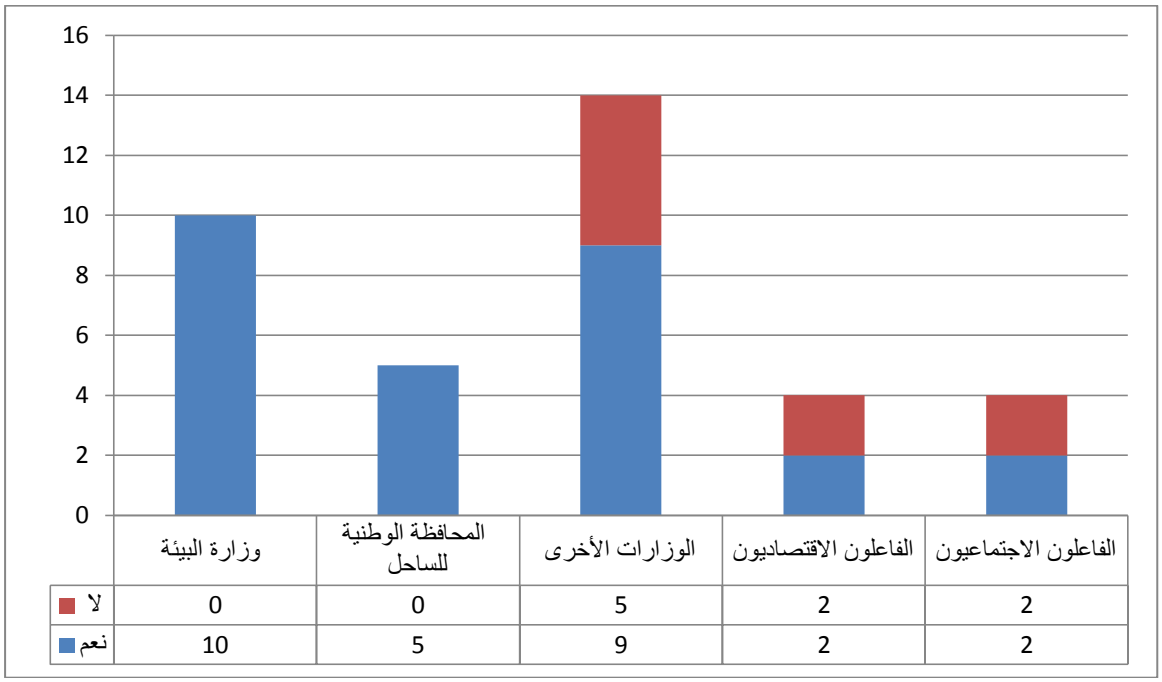

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

تشير المعطيات أعلاه أن عدد المشاركين في إعداد الاستراتيجية بلغ 28 فاعل، أي ما نسبته 75.67% من الفئة المطلعة مسبقا على الاستراتيجية الوطنية، وما نسبته 40% من إجماعي عينة الدراسة. كما يوضح الشكل أعلاه أن جميع الفاعلين الذين على إطلاع بالاستراتيجية الوطنية على مستوى كل من وزارة البيئة والمحافظة الوطنية للساحل شاركوا خلال إعدادها، وينطبق الأمر كذلك على الفاعلين المنتمين إلى وزارات السياحة، المياه، الصناعة والفلاحة. أما بالنسبة لوزارة الصيد فقد شارك ثلاثة فاعلين من أصل خمسة، وأما بالنسبة لوزارة تهيئة الإقليم فقد شارك فاعلان من أصل ثلاثة. وأما بخصوص الفاعلين الاقتصاديين وكذا الاجتماعيين فقد شارك فاعلان من أصل أربعة لكلا الفئتين.

وتشير هذه المعطيات إلى مشاركة متواضعة للجهات الفاعلة الأخرى التي من المفروض أن تعمل إلى جانب وزارة البيئة والمحافظة الوطنية للساحل على إعداد هذا المشروع الوطني الذي يمس كل المجالات ويتطلب كل المعطيات والخبرات المتوفرة من مختلف القطاعات.

3-نوعية المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC":

من أجل معرفة نوعية المشاركة المعتمدة عند إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC"، تم استفسار الفئة التي أجابت بنعم عن كيفيات مشاركتهم حيث سمح هذا السؤال باختيار أكثر من خيار، والإجابات المستخلصة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (33): نوعية المشاركة المعتمدة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC"

	حضور الاجتماعات التحضيرية	تقديم استشارة	إعداد تقارير (موضوعية، إحصائية، وصفية،..الخ)	جميعها	أخرى
وزارة البيئة	9	7	7	7	صياغة مختلف التقارير الأولية، وكذا صياغة النسخة النهائية من الاستراتيجية.
المحافظة الوطنية للساحل	3	3	2	2	/
الوزارات الأخرى	7	4	4	3	/
الفاعلون الاقتصاديون	2	1	1	0	تقديم دراسات اقتصادية، وسوسيو –اقتصادية
الفاعلون الاجتماعيون	2	1	1	0	تقديم دراسات عن التراث الثقافي والتاريخي والأثري.
المجموع	23	16	15	12	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

تبرز هذه النتائج أن الجهة التي كان لها النصيب الأكبر من المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية هي الوزارة المكلفة بالبيئة – وهو أمر منطقي لكونها الجهة المخولة رسميا بإعدادها–، غير أن مشاركة المحافظة الوطنية للساحل جاءت محدودة قياسا إلى كونها الجهاز المعني الأول الذي يتقاسم مسؤولية تجسيد الاستراتيجية الوطنية إلى جانب الوزارة المكلفة بالبيئة، خاصة مع محدودية الطاقم البشري المشرف على المحافظة والذي تعد مشاركته في جميع مراحل إعداد وصياغة الاستراتيجية أمرا بالغ الضرورة. من جهة أخرى نجد أن شكل المشاركة الأكثر تكررا بين مختلف الفاعلين هو حضور الاجتماعات التحضيرية، يليه تقديم الاستشارة وإعداد التقارير بنسب متقاربة. والملاحظ هنا ضعف اعتماد أسلوب التقارير، التي من المفروض أن يتم اللجوء عند إعدادها إلى أصحاب الخبرة والاطلاع على مستوى مختلف الهيئات المعنية.

4– استمرارية المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC":

بهدف بحث استمرارية المشاركة في إعداد الاستراتيجية، تم استفسار الفئات التي أجابت بالإيجاب عن الفترة الزمنية لمشاركتهم، وقد جاءت نتائج الإجابة عنها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (34): الفترة الزمنية للمشاركة خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC"

	خلال المرحلة الأولية (التشخيص والجرد)	خلال المرحلة الثانية (تحديد الآليات التنفيذية)	خلال المرحلة الثالثة (ضبط مستويات التنفيذ)	خلال جميع مراحل الإعداد
وزارة البيئة	10	7	6	5
المحافظة الوطنية للساحل	2	3	2	2
الوزارات الأخرى	8	4	4	4
الفاعلون الاقتصاديون	2	1	0	0
الفاعلون الاجتماعيون	2	0	0	0
المجموع	24	15	12	11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

حسبما يوضحه كل من الجدول رقم (87)، فإن النصيب الأكبر من مشاركة الفاعلين سجل خلال أول مرحلة وهي مرحلة التشخيص والجرد، ومن ثم تناقص حجم المشاركة أكثر في المرحلتين الثانية والثالثة على الترتيب؛ بينما كانت المشاركة في جميع مراحل الإعداد بشكل عام هي الأقل.

شكل رقم (87):الفترة الزمنية للمشاركة خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC"

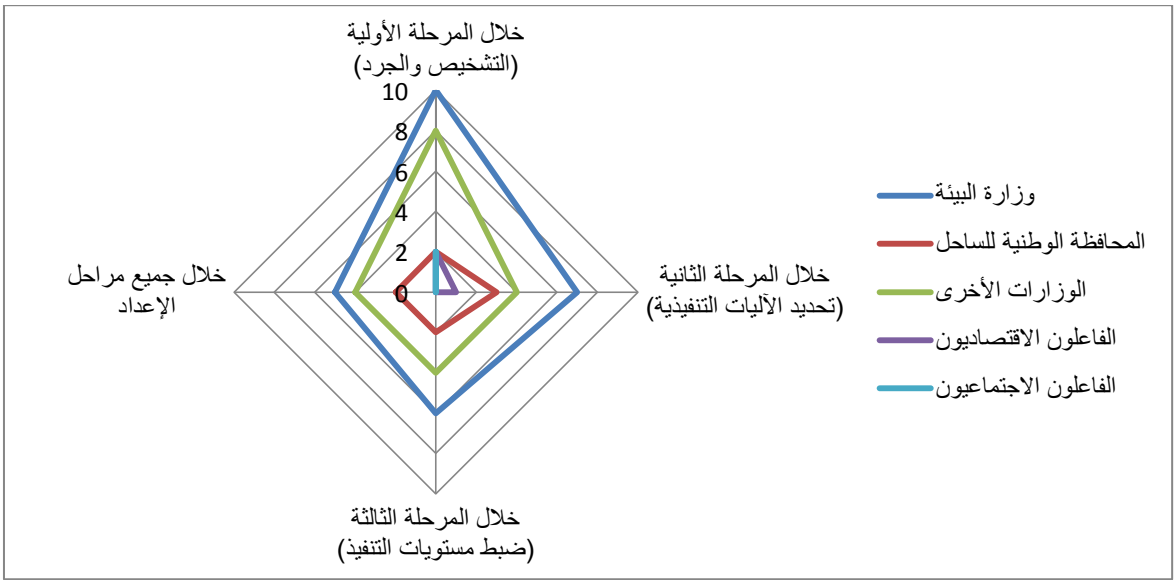

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

ويوضح الشكل أعلاه أن طابع المشاركة في إعداد الاستراتيجية اتسم بالتركيز على جمع البيانات من مختلف الفاعلين في مرحلة التشخيص، في حين تم تقليص مشاركة مختلف الفاعلين في المراحل الأخرى وخاصة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، رغم أن مرحلتي تحديد الآليات التنفيذية وضبط

مستويات التنفيذ تعتبران مراحل جوهرية تم خلالها ضبط التوجهات المحورية للاستراتيجية الوطنية، وكذا الإعداد الحقيقي لمضامينها التي شملت مختلف الميادين والمجالات. إن هذه المشاركة المتواضعة لمختلف الفاعلين تناقض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجية الوطنية من حيث الاندماج والمشاركة المستمرة لأصحاب الشأن.

5-مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC" على أرض الواقع:

بغية دراسة فعالية المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية من جهة، وكذا تقييم الوعي بأهمية تبني تجسيدها من مختلف الفاعلين تم استفسار الفاعلين عن مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC ميدانيا، وقد جاءت إجاباتهم موضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم (88): مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية ميدانيا حسب منظور الفاعلين المبحوثين

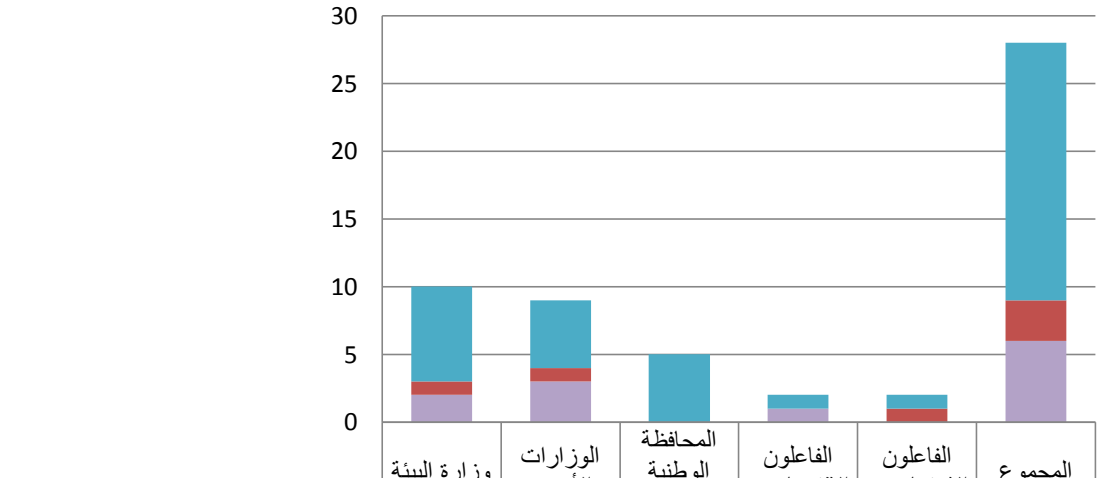

	وزارة البيئة	الوزارات الأخرى	المحافظة الوطنية للساحل	الفاعلون الاقتصاديون	الفاعلون الاجتماعيون	المجموع
جميع الفاعلين بنفس الدرجة	7	5	5	1	1	19
المؤسسات الاقتصادية بالدرجة الأولى	0	0	0	0	0	0
المجتمعات المحلية بالدرجة الأولى	0	0	0	0	0	0
المحافظة الوطنية للساحل بالدرجة الأولى	1	1	0	0	1	3
الوزارة المكلفة بالبيئة بالدرجة الأولي	2	3	0	1	0	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

شهدت الإجابات الموضحة أعلاه شبه إجماع بنسبة 67.85% على كون مسؤولية تنفيذ الاستراتجية الوطنية لـ"GIZC" هي مسؤولية جماعية يتحملها جميع الفاعلين بنفس الدرجة، في حين يرى 21.42% من الفاعلين أنها مسؤولية الوزارة المكلفة بالبيئة بالدرجة الأولى بينما يرى 10.71% منهم أنها مسؤولية المحافظة الوطنية للساحل. من جهة أخرى لا يرى أي من الفاعلين المشاركين أن مسؤوولية تجسيد الاستراتيجية ترجع إلى المجتمعات المحلية أو الهيئات الاقتصادية بالدرجة الأولى.

نستخلص من هذه المعطيات أن حوالي ثلث (09) الفاعلين المشاركين في إعداد الاستراتيجية يخلطون من جهة، بين الإشراف على إعداد الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها، وهو الأمر الذي

اضطلعت به الوزارة المكلفة بالبيئة بالدرجة الأولى ومن ثم المحافظة الوطنية للساحل؛ وبين تجسيد مضامين الاستراتيجية الوطنية في الميدان من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يتطلب من كل قطاع تجسيد المحاور المتعلقة به التي تضمنتها الاستراتيجية، كما يتطلب الاتجاه نحو التنسيق والتكامل مع باقي الفاعلين كمنهج عمل يتم اعتماده انطلاقا من مبادئ هذه الاستراتجية.

الفرع الثاني: تحليل نتائج المقابلات

1-نتائج المقابلة مع رئيس اللجنة المسؤولة عن إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC":

من أجل تدعيم المعطيات المتحصل عليها من الاستبيان تم إجراء مقابلة مع رئيس اللجنة المسؤولة عن إعداد الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC"، والذي يشغل في نفس الوقت مركز مدير قسم الساحل في الوزارة المكلفة بالبيئة، وهو مختص في علوم البحر وأستاذ بالمدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل.

-عن مضامين الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC": يقول رئيس اللجنة أنها مبادرة طموحة وتحسب للجزائر أنها من أوائل الدول تطبيقا لبروتوكول برشلونة 2008، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2011، وبداية من جانفي 2012 باشرت الجزائر في إعداد استراتيجيتها الوطنية. فمقارنة بمسيرة الجزائر الحديثة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة وخاصة قضايا الساحل يعتبر رئيس اللجنة أن وضع استراتيجية وطنية لـ"GIZC" يعد بحد ذاته إنجازا يشاد به، خاصة بالنظر إلى المرتكزات العلمية التي استندت عليها، وكذا تشعب المجالات العديدة التي أحاطت بها، وكذا اهتمامها بالجوانب المحلية والوطنية.

- **عن التناقض الذي بين المعطيات المستقاة من الاستبيان حول محدودية المشاركة مقارنة بالمعطيات المعلنة:** ومنها حشد حوالي 1400 مشارك في إعداد الاستراتيجية الوطنية من جهة، ومقارنة بأسماء الجهات المذكورة في التقارير الرسمية للاستراتيجية الوطنية أجاب رئيس لجنة إعداد الاستراتيجية الوطنية: أن إعداد الاستراتيجية الوطنية تم في وقت يعتبر نوعا ما قصيرا (3سنوات وبضع أشهر) وذلك لوجود زخم من المشاريع الأولية مثل برنامج التهيئة الساحلية التي سهلت منهج إعداد الاستراتيجية؛ ونظرا لضيق الفترة المحددة لإعداد الاستراتيجية تم توكيل المهام الرئيسية لخبراء ومكاتب دراسات محلية وأجنبية خاصة أن مشروع الاستراتيجية جاء بالتعاون ويمكن القول بإشراف مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية (CAR/PAP) التابع لـ "خطة العمل من أجل المتوسط (PAM)"، وبالتالي تكفل المركز بخبرائه الأجانب والجزائريين بجزء كبير من عملية الإعداد. ومع ذلك تم إشراك مختلف الأطراف ذات العلاقة من خلال الاجتماعات الدورية والاستشارات وكذا تم الحرص على إدماج الجوانب المحلية من خلال الورشات الجهوية.
- **عن نقص الوعي بالاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC" الذي لمسناه بين الفاعلين:** يبرر رئيس لجنة الإعداد ذلك بحداثة الاستراتيجية الوطنية من الناحية الزمنية وكونها لا تزال في المراحل الأولى خاصة مع نقص الكوادر البشرية التي لا تزال في طور التكوين، ويضيف أن مبادرات الوعي تزداد يوما بعد يوم من خلال مجهودات الوزارة المكلفة بالبيئة وكذا المحافظة الوطنية للساحل ومؤسسات البحث العلمي والجامعات والجمعيات والبلديات الساحلية من خلال الملتقيات العلمية والنشاطات التعريفية المتنوعة.

- **عن عدم إصدار نص الاستراتيجية الوطنية في شكل تشريعي:** يقر رئيس لجنة الإعداد بهذه الإشكالية، حيث يشير إلى أن الأسباب تعود إلى سلطات ذات صلاحية أعلى، كما أن استراتيجية "**GIZC**" تندرج أساسا ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي تم إطلاقه قبل خمس سنوات من إطلاق الاستراتيجية وبالتالي كان من الصعب اتباع نفس الإجراءات. من جهة أخرى هناك مساع حثيثة لتغيير الأطر التشريعية الضرورية لضمان السير الحسن للاستراتيجية واستحداث البعض منها.
- **عن الوتيرة البطيئة لتجسيد مشاريع الاستراتيجية الوطنية لـ"GIZC":**في هذا السياق يقول رئيس لجنة الإعداد أن توجيهات الاستراتيجية متشعبة المجالات والقطاعات، إذ وضعت الخطوط العريضة وعلى السلطات المختصة في كل مجال تطوير السياسات واستحداث المشاريع اتباعا لها فعلى سبيل المثال وزارة البيئة تسير بشكل جيد في مجال تطوير السياسات المستدامة وبعث المشاريع التي تعنى بتثمين وحماية التنوع البيولوجي والنظم الساحلية على السواحل الجزائرية. من جهة أخرى فإن مشاريع الاستراتيجية تتطلب تمويلا إضافيا كبيرا، وفي ظل الأزمة المالية الراهنة التي دخلت فيها البلاد منذ سنة 2015، فقد تجمدت العديد من مصادر التمويل وتعطلت معها الكثير من المشاريع؛ ناهيك عن أن أهداف الاستراتيجية في الثلث الأول منها تركز على تعزيز الكوادر البشرية وتثمين ونشر الوعي، وتنويع مصادر التمويل.
- **عن أولوية حماية البيئة التي تتجلى في المشاريع المنجزة في ظل تبني الجزائر لمبادئ التنمية المستدامة ومقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية:** يقول رئيس لجنة الإعداد أن الأمر لا يتعلق بإغفال الجوانب الاجتماعية أو البيئية بل بأسبقية معالجة الأوضاع البيئية المتدهورة قبل تفاقمها إلى حدود لا يمكن معها الاسترجاع. إضافة إلى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية حسب قول المتحدث هي أولوية هيئات أخرى في حين أن حماية وتثمين البيئة هو أولوية الوزارة المكلفة بالبيئة، وبالتالي فإن أي قصور في الجوانب الأخرى غير راجع للتركيز على الجوانب البيئية بل راجع لإغفال الأطراف الأخرى لمهامها التنموية في الإطار المستدام.
- **عن العلاقة الشائكة مع المحافظة الوطنية للساحل:** يعترف رئيس لجنة الإعداد بالوضعية الغامضة لصلاحيات المحافظة الوطنية للساحل، إذ أولت لها الاستراتيجية الوطنية أهمية كبيرة من ناحية إصلاح جهازها الهيكلي، وتدريب كوادرها البشرية وتوسيع مواردها المالية ومنحها صلاحيات أكبر. أما بخصوص كون المسؤوليات الكبرى التي ألقتها الاستراتيجية على المحافظة فيشير رئيس اللجنة إلى أن المجال الاستراتيجي للاستراتيجية هو 15 سنة، وخلال هذا الوقت سيتم السعي تدريجيا لتطوير جهاز المحافظة الوطنية للساحل ليتماشى مع ما هو منتظر منه، إضافة إلى توضيح الصلاحيات المتداخلة بينه وبين الوزارة المكلفة بالبيئة.

2- **نتائج المقابلة مع ممثل عن المحافظة الوطنية للساحل:** جاءت أهم نتائج المقابلة المصغرة (نظرا لصعوبة الحصول على فرصة لإجراء مقابلة) مع ممثل المحافظة الوطنية للساحل ملخصة كالتالي:

- **إشراك محدود عند إعداد الاستراتيجية ومسؤوليات ضخمة في المقابل:** تدعيما لملاحظتنا المستخلصة من نتائج الاستبيان يعتبر ممثل المحافظة أن مشاركة الجهاز في إعداد الاستراتيجية الوطنية جد محتشمة بالنظر لكونها أول جهاز مستقل يعنى مباشرة بقضايا الساحل في الجزائر، في المقابل جاءت مضامين الاستراتيجية بتحميل المحافظة أكبر المسؤوليات التي تفوق طاقتها.
- **صلاحيات غير واضحة:** يعتبر ممثل المحافظة أن أكبر عائق أمام المحافظة هو محدودية صلاحيتها وتمركزها في الجوانب التقنية بدل التسييرية والتنظيمية؛ ويرى أن الحل الأمثل هو بالاحتفاظ باستقلالية جهاز المحافظة وتوسيعه وتقسيم المهام بوضوح بينه وبين الوزارة المكلفة بالبيئة بالتوازي مع العمل الثنائي المنسق بين الهيئتين.
- **جهاز محدود ومشاريع مستمرة:** يشير ممثل المحافظة أنه ربما من الصحيح القول أن أكثر جهاز يقوم باتباع وتجسيد توجيهات الاستراتجية الوطنية هو المحافظة الوطنية للساحل، فرغم الإمكانيات المحدودة ورغم تزايد تهديدات المناطق الساحلية إلا أن مشاريع حماية وتهيئة السواحل والبيئات البحرية وكذا الحملات التوعوية مستمرة ومتزايدة على طول السواحل الجزائرية.

✓ في ختام هذا الفصل نخلص إلى أن تجربة الحظيرة الوطنية لتازة تبرز أن اعتماد التسيير المندمج القائم على حوكمة تشاورية ودمج متواصل لكافة الاطراف ذات العلاقة، له عديد المنافع التنموية ذات البعد المستدام والمستمر وهي بذلك تدعم صحة فرضية البحث الثالثة التي تشير إلى أن تحسين تجسيد مضامين الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية يساهم في تفعيل التنمية المستدامة. من جهة أخرى فإن نتائج الدراسة الميدانية جاءت مثبتة لضرورة تجسيد مضامين الاستراتيجية فعليا على أرض الواقع، وضرورة تحسينها وتطويرها وتفصيل كيفيات وسبل وأدوات تجسيدها حتى تصل إلى أكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة، إضافة إلى تنظيم وضبط شروط العمل المنسق والتشاوري بين الأطراف ذات العلاقة مع الحرص على الرقابة المستمرة، وهو ما يتوافق مع مضمون الفرضية الثالثة بأن مضامين الاستراتيجية الوطنية تحتاج إلى تحسين وتجسيد حقيقي من أجل مساهمة ناجعة في تفعيل التنمية المستدامة

خلاصة الفصل:

انطلاقا من اعتبار الاستراتيجية الوطنية لـGIZC للمناطق المحمية الساحلية والبحرية إحدى أفضل أدوات تجسيد مقاربة التسيير المندمج على أرض الواقع، قمنا باختيار الحظيرة الوطنية لتازة كعينة ممثلة للتجارب المندمجة المنجزة في الجزائر. هذه الأخيرة شهدت عدة مبادرات تندرج تحت مشروعين رئيسيين.

تمثل الأول منهما في المشروع النموذجي للمنطقة المحمية البحرية في الحظيرة الوطنية لتازة، والذي سعى لتصنيف المنطقة البحرية الغربية لولاية جيجل كمحمية بحرية. إذ توصل المشروع من خلال اعتماد مقاربة تشاركية بين مختلف أطراف المصلحة وخاصة المجتمع المحلي، قائمة على المبادئ العلمية والخبرات السابقة إلى ضبط ملامح منطقة محمية بحرية مستقبلية في الحدود البحرية المتاخمة للحظيرة، مقسمة إلى ثلاث مناطق رئيسية متمثلة في: **منطقة الحماية الكلية** المخصصة للحماية البيئية البحتة ولإجراء البحوث العلمية ويمنع دخول الجمهور إليها؛ **المنطقة الآمنة** تحظى بحماية أقل، وتتضمن مجموعة من النشاطات التنموية المحددة بشرط احترام الاستدامة واتباع قوانين المحمية؛ **المنطقة الطرفية** وهي أكبر المناطق مساحة، موجهة لتطوير الأنشطة التنموية المسموح بها في القانون بطريقة مستدامة.

وتمثل المشروع الثاني في مشروع (SEA-Med) لدعم المناطق البحرية المحميّة في الجزائر، الذي اهتم بتطوير نشاطات اقتصاديّة مستدامة في المنطقة المحميّة البحريّة لحظيرة تازة مثل: السياحة البيئية، والإدارة المستدامة لمصايد الأسماك. وقد نتج عن المشروع مجموعة من المشاريع الفرعية أهمها:

-مشروع التطوير البيئي لمشتى الشريعة الذي سعى إلى بعث التنمية المحلية المستدامة بها وإبتكار نشاطات سياحية مستدامة تراعي الثقافة المحلية وترتكز على تثمين المنتوج المحلي.

- مشروع بعث الصيد البحري السياحي (PESCATOURISME) بغية تشجيع نشاط جديد يدمج بين قطاعي السياحة والصيد، سعى هذا المشروع إلى استرجاع مخزون الموارد السمكية، وإلى تنويع مصادر الدخل للصيادين، وزيادة عوامل الجذب السياحي، ورفع مداخيل الحظيرة. كما نجح هذا المشروع في إصدار أول مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية في الجزائر.

- إنجاز مسالك النزهة تحت المائية، وإنجاز مشاريع وأبحاث لتسيير الأوساط الجزرية وتنظيم التوافد عليها.

أما نتائج الدراسة الميدانية التي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل فأوضحت تذبذبا في مستوى الوعي بقضايا المنطقة الساحلية من طرف الفاعلين المبحوثين واختلاف توجهات الاهتمام حولها تبعا لاختصاصات كل فاعل. كما سجلنا نقصا محسوسا في استيعاب مفهوم مقاربة التسيير المندمج، ومحدودية في الاطلاع على الاستراتيجية الوطنية، زيادة على قصور في المشاركة خلال إعدادها. مما يعني أن نسبة

من الأطراف ذوي العلاقة الذين وجهت إليهم الاستراتيجية لا يزال كثير منهم غير مطلعين على وجودها، وهو ما يشير إلى عدم كفاية التهيئة والتوعية لتبني هذه الاستراتيجية ومحدودية استراتيجيات الاتصال والإعلام. ناهيك عن بعض المعوقات الرئيسية التي تعيق تنفيذها على مستوى الهيئات الرئيسية التي تبنتها وخاصة مشكلة تضارب الصلاحيات بين الوزارة المكلفة بالبيئة والمحافظة الوطنية للساحل الأمر الذي يتناقض أساسا مع مبادئ الاستراتيجية. كل ما سبق يشير إلى فجوة بين النصوص النظرية للاستراتيجية التي تقوم على المشاركة والتنسيق المتواصل والتوعية المستمرة لكافة الأطراف ذات العلاقة، وبين ما لمسناه في الواقع من نقص في إدماج الأطراف المعنية عند إعداد الاستراتيجية، وقصور في إيصال مضامينها إليهم، ومحدودية مستويات التنسيق والاندماج في الهيئات التي تشرف عليها. بناء على ذلك، فإن العمل المنتظر في المراحل الأولية للإستراتيجية يجب أن ينص على بذل جهود مكثفة لتقريبها من حامليها وتوعيتهم بمضامينها والأدوار المنتظرة منهم في إطارها والعوائد الخاصة والعامة المرجوة من جراء تجسيدها من جهة، ومن جهة أخرى السعي بشكل عاجل إلى تقنينها بشكل كلي، أو إلى إصدار التعديلات والتحديثات التشريعية المقترحة والتي ستساعد على إخراج مضامينها من الأطر النظرية إلى الأطر العملية التنفيذية.

الخاتمة

رغبة منا في تسليط الضوء على قضايا المنطقة الساحلية، والتي تعد توجها بحثيا متناميا على مستوى العالم، جاءت دراستنا هذه لمحاولة بحث الحلول الناجعة للتحديات الكبرى التي تعاني منها المنطقة الساحلية الجزائرية؛ وذلك من خلال الاعتماد على مقاربة التسيير المندمج التي أجمع المجتمع الدولي على تبنيها بغية السير بالمناطق الساحلية في طريق التنمية المستدامة. وفيما يلي نوجز أهم نتائج هذا البحث.

1- نتائج البحث ومناقشة الفرضيات:

أ- نتائج الجانب النظري:

أولت دراستنا أهمية كبيرة للنواحي النظرية من أجل تقريب وضبط المفاهيم والمقاربات المتعلقة بموضوع البحث، والتي لا تزال يكتنفها بعض الغموض وتشكل مجالا حديثا خصبا للبحث، وكذا توضيح مختلف مرتكزاتها ومراحل وكيفيات تجسيدها. ويمكن تلخيص أهم نتائج الجوانب النظرية كما يلي:

1- يتجلى تنامي الوعي الدولي في تبني فلسفة التنمية المستدامة على مختلف المستويات، غير أن أبرز العوائق التي تواجها ذلك هو التنفيذ على أرض الواقع. إذ أن المؤشرات الدولية في مجال التلوث وتدهور الموارد الطبيعية والفقر والفروقات في توزيع الثروة والرفاهية بين المجتمعات والدول، لازالت في مستويات غير مقبولة في أغلب دول العالم. ولهذا تبرز الحاجة إلى ضبط الآليات التنفيذية الواضحة والإجراءات الدقيقة اللازمة لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة مع ضرورة الرقابة المستمرة والتحسين المستمر بغية الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة فعلا من تبني هذه الفلسفة.

2- إن المنطقة الساحلية نظام متكامل قائم بذاته ومنفتح على الأنظمة الأخرى، تتفاعل فيه الأجزاء البحرية والبرية على شكل نظم بيئية معقدة، مؤلفة من عناصر حية وغير حية، تتعايش مع المجتمعات المحلية البشرية فتؤثر بها وتتأثر بمختلف أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية. وهي فضاء متحرك تختلف أبعاده من ناحية الطول والعرض والعمق، سواء من جهة البحر أو من جهة البر وفقا للهدف المنشود من وضع هذه الحدود ووفقا للمشاكل المطروحة بها، سواء كانت حدود قانونية إدارية محلية أو دولية كالتقسيم الإداري الذي تتبعه الدول أو لأهداف اقتصادية.

3- إن الخصائص المتميزة الجغرافية والبيئية والجمالية للمناطق الساحلية ذات القيم العالية والنادرة، والتي جعلتها فضاء لتركز الأنشطة البشرية الاجتماعية والاقتصادية، سمحت بتحويل هذه المناطق إلى نظام ديناميكي ثنائي (بشري/طبيعي) عالي الحساسية وكثير الاستخدامات بين الأطراف والقطاعات الفاعلة. ونتيجة لذلك، برزت العديد من المعوقات والضغوط التي اصطدمت بها هذه المناطق، أهمها تدهور النظم البيئية، وتفاقم ظاهرة التلوث، وارتفاع الضغط العمراني والبشري، وازدياد حدة الصراعات وضعف الحوكمة إضافة إلى محدودية فهم المساهمة الاقتصادية للموارد الساحلية والمبالغة في استغلالها. إن استمرار هذه الوضعية غير الصحية للمناطق الساحلية يهدد بكوارث بيئية وبشرية قد تحول هذه المناطق إلى فضاءات غير مناسبة للعيش لا للإنسان ولا لباقي النظم البيئية الحيوانية والنباتية الساحلية والبحرية.

4- جاءت مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية لتترجم رغبة المجتمع الدولي في تفعيل التنمية المستدامة في المناطق الساحلية. فهي تنطلق من مبدأ توحيد الأهداف بين الأطراف الفاعلة ذات

المصالح المتناقضة، ضمن هدف رئيسي واحد متمثل في استدامة المنطقة الساحلية بنظامها البيئي الهش، ومواردها الغنية، وموروثها الثقافي، ومجتمعاتها المحلية، ونشاطاتها التنموية والمتعددة. تحقيقا لذلك، تسعى هذه المقاربة لبحث سبل التنسيق والتكامل ودمج المصالح المتضاربة أفقيا وعموديا على كافة المستويات الجغرافية، والإدارية، والزمنية، وبين كافة قطاعات النشاط، ومختلف الأطراف ذوي المصلحة(صناع قرار، مجمتعات محلية، المجتمع المدني، المؤسسات الاقتصادية، الخبراء...الخ).

5- يعد التجسيد الفعال لعملية التسيير المندمج على أرض الواقع المرحلة الأصعب التي تستوجب استخدام مجموعة من الأدوات على نطاق شامل. فالأدوات السياسية المتمثلة في الاستراتيجيات والسياسات النابعة من عمق إرادة السلطات، يجب أن تتوج بتعديل التشريعات والتنظيمات وتحديثها. إضافة إلى ضرورة استحداث الأدوات المالية والاقتصادية الملائمة مثل الضرائب والرسوم البيئية، وكذا وسائل الرقابة والتقييم البيئي للمشروعات، ناهيك عن حتمية استعمال الأدوات التقنية والمعلوماتية مثل برنامج المعلومات الجغرافي. كما أن التجسيد الفعال مرهون بتتبع مراحل عملية ممنهجة تنطلق من تحديد المنطقة الساحلية المستهدفة وأهم قضاياها، ومن ثم إعداد البرامج الملائمة وتوفير التمويل اللازم والكفاءات المناسبة مع ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة خلال ذلك، وتوفير الرقابة والدعم السياسي والقانوني اللازم.

6- تعمل مقاربة التسيير المندمج على معالجة تضارب الاستخدامات المختلفة للمناطق الساحلية من خلال التنسيق والحوكمة. وفي هذا الإطار تشترط هذه المقاربة على كل القطاعات المعنية (سياحة، صيد بحري، عمران، بيئة، زراعة، صناعة، فلاحة...الخ) تكييف سياساتها وخططها مع الاستراتيجة الرئيسية لتنمية المناطق الساحلية، وكذا تطبيق مبادئ الاستدامة والتنسيق والتشاور مع باقي القطاعات الأخرى بحيث يتم تغليب المصلحة العامة على الخاصة عند معالجة صراعات الاستغلال، من جهة. إضافة إلى اهتمامها بتحقيق فعالية كل قطاع على حدى بحيث يتمكن من تحقيق الأهداف والمداخيل المرجوة، باستخدام القدر الملائم من الموارد الساحلية، ودون الحاجة إلى التصارع عليها، من جهة أخرى.

ب-**نتائج الجانب الميداني (دراسة حالة المناطق الساحلية الجزائرية):**

نستعرض في ما يلي نتائج الجوانب الميدانية، مرفوقة **بمناقشة الفرضيات** ضمنها:

1- المناطق الساحلية الجزائرية غنية بالثروات الطبيعية، مكتظة سكانيا، جذابة اقتصاديا:

- يمتد ساحل الجزائر على طول 1622 كم، وبمساحة تقارب 45000 كم^2 ما يمثل 1,9% من مساحة البلاد. ويضم أزيد من 36% من سكان البلاد بكثافة سكانية مرتفعة تقدر بـ 274 (نسمة/كم^2). ويتميز بأنظمة بيئية برية وبحرية هامة على مستوى البحر المتوسط؛ ويحتوي بسبب مناخه الملائم على عدة مناطق رطبة ومحمية غنية بالثروات الطبيعية، وكذا موارد صيدية معتبرة، ناهيك عن القيمة الزراعية الهامة لأراضيه.
- تتركز اتجاهات الاستثمارات والتعمير في الجزائر نحو السواحل حيث يستقطب الساحل الوطني أزيد من 43.5% من مجموع الوحدات الاقتصادية في البلاد، وأزيد من 43% من حظيرة السكن في البلاد. فضلا عن الهياكل القاعدية المتوفرة مقارنة بباقي الأقاليم، والإمكانيات الاقتصادية الكبيرة حيث يضم حوالي

44.22% من الوحدات الصناعية الإجمالية، وحوالي 44٪ من قيمة الإنتاج الزراعي الوطني. كما يتركز الجزء الأكبر من التدفقات السياحية على الساحل بنسب قريبة من نصف إجمالي الوافدين إلى البلاد، زيادة على الثروة السمكية المعتبرة والمتنوعة القابلة للاستغلال.

2- إشكاليات تنموية عديدة ومختلفة تواجه المناطق الساحلية الجزائرية:

-تصطدم السواحل الجزائرية حسب ما تبين من خلال دراستنا بتحديات عديدة، حيث ترتفع مستويات التلوث بأنواعه إلى حدود خطيرة، إذ أن 70٪ من البلديات الساحلية تقوم بتفريغ النفايات في مصبات عشوائية، كما أن أكثر من ربع شواطئ الجزائر ملوثة بالجراثيم، وكذا أكثر من نصف الصناعات ذات المخاطر الكبرى تقع في المنطقة الساحلية، إضافة إلى تدهور نوعية مياه السدود حيث تمثل السدود الجد ملوثة 22% من مجموع السدود المستغلة، في حين تمثل السدود الملوثة 45%، ضف إلى ذلك انخفاض الثروة السمكية من 320 ألف طن /السنة خلال الثمانينات إلى 72 ألف طن فقط سنة 2017، ناهيك عن وجود 11 نوعا من الأسماك في طريقها إلى الانقراض؛ وغيرها من مظاهر تفاقم تدهور الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وتنامي تراجع الأراضي الفلاحية، وتزايد فقدان العقار السياحي، وإهمال التراث الأثري والتاريخي. زيادة على تهديدات الكوارث الطبيعية، وخاصة الفيضانات والزلازل والحرائق خاصة في ظل ضعف نظم الإنذار والوقاية. وإجمالا كشف التحليل المفصل في الفصلين الثالث والرابع للحالة التنموية للساحل الجزائري عن مؤشرات ذات قيم واتجاهات سلبية بالدرجة الأولى ومتذبذبة بالدرجة الثانية بعضها ذو اتجاه سلبي والآخر ذو اتجاه إيجابي، بينما سجلت قيم موجبة بالنسبة لبعض المؤشرات وخاصة تلك التي تخص مجالات لم يتم استغلالها بشكل أكبر(17 مؤشرا ذي قيم سالبة، و10 مؤشرات ذات قيم موجبة). وعليه، يمكن القول أن السواحل الجزائرية تشهد حالة تنموية غير مستدامة وغير مقبولة مع اتجاهات تطور غير مطمئنة.

3- أسباب متعددة للوضعية غير المرغوبة للمناطق الساحلية:

تتلخص أهم أسباب الوضعية غير المرغوبة للمناطق الساحلية الجزائرية حسب نتائج بحثنا فيما يلي:

أ-قصور التشريعات ذات الصلة: في الواقع تتواجد ترسانة قانونية معتبرة تعنى بجميع جوانب الساحل إلا أنها تتزايد وتعدل عدة مرات؛ الأمر الذي أدى إلى تطبيق كم هائل من النصوص القانونية المتقاطعة في نفس الوقت على نفس الفضاء، ذات مصطلحات ومفاهيم غامضة ورؤى وتوجهات متفاوتة. ويعتبر "القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002: المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الأداة التشريعية الرئيسية المختصة بالساحل، غير أنه يحتاج إلى بعض التعديل والتطوير. وفي الإجمال تتسم التشريعات ذات الصلة بقصورها، وذلك بسبب محدودية عدم تطبيقها، وعدم تحديث مضامينها، وغموض نصوصها، وصياغتها ضمن توجهات أحادية قطاعية، وتأخر نصوص تجسيدها (مثل تأخر بعض المراسيم التنفيذية المتعلقة بتنفيذ القانون 02-02 في الصدور)، ناهيك عن عدم ضبط وتوضيح آليات التنسيق والمشاركة فيها. كل ما سبق، ساهم في عدم كبح الآثار السلبية الناجمة عن نشاطات القطاعات المختلفة، وساعد على زيادة صراعات الاستعمال بين هذه النشاطات.

ب-ضعف ترجمة الإرادة السياسية على أرض الواقع: أولت الجزائر اهتماما واضحا بمواضيع الساحل، والتنمية المستدامة لكافة الإقليم بشكل عام، إذ أن المشكلة ليست في ضعف الإرادة السياسية، بل تتمحور حول تشتت هذه الإرادة السياسية والذي يتجلى في :

- محدودية الهيئات العمومية ذات الصلة، وغموض آليات الاتصال والمشاركة التي تنظم مصالحها، زيادة على محدودية أدوار مختلف الأطراف ذات المصلحة عند تخطيط الاستراتيجيات والمشاريع التنموية.

-عدم إطلاق عدد من الهيئات التي استحدثت لقضايا الساحل: المجلس الأعلى للبحر، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، إضافة إلى الغموض في تحديد مجالات تدخل مجلس التنسيق الشاطئي.

- معظم الأجهزة الإدارية المستقلة سواء المكلفة بالبيئة عموما أو الساحل خصوصا كلفت بمهام أكبر من قدراتها المالية والبشرية والتقنية، ولم تمنح لها السلطات اللازمة، مما جعل فعاليتها على أرض الواقع محدودة.

ج- تضارب المسؤوليات ومحدودية التنسيق: إن تعددية وتنوع أصحاب المصلحة في الساحل الجزائري عوامل تجعل من الصعب تحديد المسؤوليات عن نقص الفعالية التنموية، وذلك في ظل توفر السياسات القطاعية والمخططات التنموية التي تنطلق كلها نظريا من دمج مبادئ الاستدامة. ورغم ذلك، تشارك مختلف الوزارات والإدارات المركزية كل حسب ما يهمها ويخصها في المنطقة الساحلية، رغم أن معظمها تتوفر على ممثلين لباقي الهيئات والقطاعات، وذلك بسبب عدم توضيح كيفيات التنسيق والتشارك المنصوص. من جهة أخرى يتم الخلط بين الاستقلالية والعمل التشاركي؛ فعلى سبيل المثال فإن الاتصال والتنسيق بين المحافظة الوطنية للساحل من جهة والوزارة المكلفة بالبيئة محدود، ولا يعدو عن كونه اقتساما للصلاحيات، وتنفيذا لبعض التعليمات إضافة إلى حضور ممثلين عن الوزارة في مجلس التوجيه للمحافظة.

كما يتضح تضارب المسؤوليات في إشكالية ضبط الجهاز الوزاري الذي ينسب إليه قطاع البيئة، ناهيك عن عدم منح الوزارة المكلفة بالبيئة السلطة اللازمة التي تجعلها اليد العليا في اتخاذ القرار بخصوص المشروعات القطاعية ذات التأثير الأكبر على البيئة.

د-**محدودية دور الجماعات المحلية:** تتميز معالجة قضايا البيئة والساحل على الخصوص في الجزائر بالمركزية، إذ يقتصر دور الجماعات المحلية في تنفيذ القرارات المكزية غالبا، يرافق ذلك محدودية في إمكانياتها المالية والمادية والكفاءات البشرية، إضافة إلى غموض كيفيات التدخل. كما أن حق المشاركة حسب ما يكفله التشريع الجزائري للمواطنين يظل محدودا جدا، نظرا للآليات التي تحكمه. فطريقة الإعلان عن إجراء الاستشارة الذي يعلق بالبلدية أو الولاية تظل تقليدية جدا ولا تفي بالغرض، خاصة في ظل الفجوة الموجودة بين المواطن والإدارة. وبالتالي فلا يوجد تواصل مباشر بين المواطن والسلطة، ولا توضيح دقيق لوزن رأي المواطن عند اتخاذ القرار.

✓ *وبناء على النتيجتين الثانية والثالثة فإن **الفرضية الأولى** التي تنص على أن: السياسات التنموية لم تتمكن من كبح التدهور المستمر للمناطق الساحلية الجزائرية. **هي فرضية صحيحة** تم إثباتها حسب نتائج الفصلين الثالث والرابع.*

4- الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية أداة لمعالجة مشكلات المنطقة الساحلية:

توجهت السلطات الجزائرية لتبني مبادئ مقاربة التسيير المندمج من أجل معالجة الوضعية غير الملائمة للسواحل منذ السنوات الأولى القرن 21، هذا الوعي المبكر بقضايا الساحل تجسد في مبادرات متفرقة، جزئية، وأغلبها ضمن اتفاقيات ومبادرات أجنبية، ولذلك كانت نتائجه محدودة ومتفرقة. وبعد دخول بروتوكول برشلونة المتعلق بالتسيير المندمج حيز التنفيذ سنة 2011، أصبحت خطوات السلطات الجزائرية ممنهجة وواضحة وشاملة، من خلال الانطلاق في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج. وتعتبر هذه الاستراتيجية الوطنية التي تم إطلاقها سنة 2015 قوية جدا من الناحية النظرية، فهي تستند على المبادئ الدولية لمقاربة التسيير المندمج، وتتضمن مجموعة من الوسائل والتوجيهات المختلفة من أهمها:

- **التخطيط المكاني المستدام:** القائم على الاندماج والترابط بين السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ومقاربة "GIZC" على المستوى الساحلي، والتخطيط المكاني البحري على المستوى البحري. والذي يشترط تطوير وتكييف مخططات التهيئة الحضرية مع المقاربة المندمجة ووضعها حيز التنفيذ في جميع الولايات الساحلية وضمن الولاية الواحدة بين البلديات (مخططات التهيئة الولائية (PAW)، المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU)..الخ). مع التركيز على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها التحكم في تمدد التجمعات الساحلية توجيه التوسع الحضري نحو المناطق الداخلية لإعادة التوازن بين المناطق، كبح الاعتداءات على المناطق الزراعية، وتعميم سياسة استحداث المدن الجديدة المحيطة بالمدن الكبرى.

- **التسيير المتكامل والمستدام للمياه:** أولت الاستراتيجية أهمية جلية لقطاع المياه، حيث اشترطت تسييره بطريقة مندمجة ومتكاملة، واستخدام طرق أفضل لتسيير شبكات التزويد المياه واستحداث أساليب تثمين الموارد المائية، مثل تحلية مياه البحر وتنقية المياه العادمة. كما ركزت على حتمية توسيع صلاحيات البلديات في إدارة المياه، إذ لا يوجد أي ممثل لوزارة المياه والموارد المائية في البلديات، رغم أن صلاحيات البلدية في مجال الموارد المائية محددة في قانون البلدية بحماية الموارد المائية وضمان استخدامها الأمثل.

- **تحسين الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة:** تهدف للاستراتيجية الوطنية لـGIZC إلى تثمين النفايات وجعل إدارتها استثمارا تجاريا صناعيا بدلا من مجرد خدمة عامة محلية مهمشة، من أجل ذلك يجب تكييف التشريعات المتعلقة بإدارة النفايات مع خصوصيات المناطق الساحلية والمناطق المحمية، وتوفير تدابير تنظيمية ومؤسساتية إضافية لمواكبة حجم النفايات المتزايد. كما تترط تزويد الوكالة الوطنية للنفايات (AND) على المستوى المركزي بصلاحيات تنسيق ما بين القطاعات (أفقيا) من أجل رصد وتقييم تنفيذ السياسات القطاعية في مجال النفايات، ومشاركة الخبرات مع الشركات والسلطات المحلية والمجتمعات.

- **تعزيز المراقبة التنبيه والتقييم البيئي:** وذلك من خلال تعزيز قدرات الولايات الساحلية حول الاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية ومنع مخاطرها، ودمج عوامل الكوارث البيئية عند وضع الخطط التنموية الشاملة وخطط التنمية القطاعية، وكذا إنشاء نظام الرصد الوطني للمناطق الساحلية الذي يعد مشروعا مندمجا تتشارك فيه المحافظة الوطنية للساحل والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة مع الجامعات ومراكز

البحث بهدف تطوير مؤشرات مستمرة عن حالة المنطقة الساحلية تتولى المحافظة الوطنية للساحل نشرها وبلورتها، وتلعب دور الوسيط بين الجهات المولدة للبيانات وبين مراكز صنع القرار ومستخدمي المعلومات.

- **إنجاز برامج التهيئة الساحلية (PAC):** وهي ممارسة مبتكرة ومعقدة، تهدف إلى إعداد خارطة طريق لكل ولاية ساحلية شاملة لكل الميادين والقطاعات، قائمة على المنهجية المندمجة التي تتطلب إشراك مختلف الفاعلين وأصحاب المصلحة. ينطلق إعدادها من ضبط المنطقة المستهدفة، ثم دراسة الاتجاهات المتوقعة وفقا للمعطيات الحالية، ومن ثم تحديد سيناريو بديل، ومن ثم تحديد الإجراءات العلاجية والتطويرية لتحقيق هذا السيناريو. ويعتبر برنامج التهيئة الساحلي الأداة الملخصة والموضحة لمضامين الاستراتيجية على المستويات المحلية، حيث يراعي الفروقات بين المناطق الساحلية على المستويات الجزئية. في هذا السياق تشهد حاضرة الجزائر العاصمة سلسلة من المشاريع تندرج تحت إطار توجيهات برنامج تهيئتها الساحلي من بينها مشاريع حماية الواجهة البحرية، وتهيئة الشواطئ، وتوجيه التعمير بعيدا عن الساحل.
- **تعزيز الحوكمة المحلية بين البلديات:** اهتمت الاستراتجية بضرورة تفعيل الحوكمة وتعزيز التعاون بين البلديات تجسيدا لمبادئ اللامركزية، من أجل تسيير مشترك ومتقاطع يعود بمنفعة اقتصادية مشتركة ويسمح بتقليل التكاليف وخاصة في مجالات توزيع الماء الشروب، إدارة الصرف الصحي، معالجة النفايات، التخطيط الحضري، النقل وحماية النظم البيئية.

إشراك وتوعية المجتمع المحلي: تركز الاستراتيجية الوطنية لـGIZC على أهمية دمج المجتمعات المحلية، وبناء مجتمعات واعية مساهمة في التنمية المستدامة من خلال الاتصال والتوعية ودمج كافة أطياف المجتمع(مساجد، جمعيات، بيوت ودور الشباب، رياضيون، فنانون..الخ) كل في مجاله، وكذا استحداث مجموعة من المشاريع مثل متاحف الساحل والأحياء البيئية.

- **تعزيز وتكييف الإطار التشريعي:** إعادة النظر في القانون 02-02 وتكييفه مع نهج التسيير المندمج للمناطق الساحلية عن طريق تنظيم أنشطة الاستغلال القطاعية ووضع القواعد العامة لضبطها في مختلف المجالات (الزراعة، الصناعة، السياحة، الرياضة والأنشطة الترفيهية، البنى التحتية، الموانئ والهياكل البحرية)، وتعزيز التكامل مع قانون حماية المناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة، وتوضيح الأحكام المتعلقة بمكافحة التلوث والوقاية من الكوارث الطبيعية، وكذا تعزيز الأحكام المالية التحفيزية والعقابية.
- **إعادة تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وتعزيز صلاحياتها:** أولت الاستراتيجية الوطنية للمحافظة الوطنية للساحل أهمية كبرى من خلال إناطتها بالمسؤولية الرئيسية في تجسيد هذه المقاربة على المستوى الوطني. وفي سبيل ذلك تشترط ضرورة توسعة صلاحيات المحافظة وتوضيح موقعها تجاه الوزارة الوصية، ومديريات البيئة حيث توصي الاستراتيجية بإعادة توجيه الموظفين المكلفين بقضايا الساحل في مديريات البيئة إلى مهمات أخرى، مع تكليف موظف واحد من المديرية يضمن التنسيق الوثيق والدائم مع فرع المحافظة الوطنية للساحل؛ مع ضمان إشراك مديريات البيئة لممثلي المحافظة في اللجان الفنية. من جهة أخرى ترى الاستراتيجية الوطنية ضرورة توفر قسم يعنى تقديم خدمة حل النزاعات وإدارة التقاضي ولعب دور الحكم بغية مساعدة الجماعات المحلية في حل صراعات الاستخدام في المواقع التي تشرف عليها المحافظة.

- **تفعيل المجالس المعطلـة:** بدءا من المجلس الأعلى للبحر الذي ينتظر منه أن يكون الجهاز الأساسي في السياسة البحرية المدمجة للبلاد، والتأكيد على تنصيب مجالس للتنسيق الشاطئي على مستوى جل الولايات الساحلية، بحيث تشكل إطار استشارة وتنسيق وطيد على المستوى التشغيلي المحلي لكونها تجمع ممثلين عن مختلف المجالات ذات الصلة في الولاية الواحدة، كما يمكن أن تشمل أكثر من ولاية ساحلية.
- **التأسيس لسياحة ساحلية مستدامة:** تطوير الأنشطة السياحية ضمن سياق مقاربة التسيير المندمج للمناطق الساحلية يتطلب تناغم خطط تطوير وتنظيم الأنشطة السياحية مع الخصائص الطبيعية المتميزة والهشة للمناطق الساحلية، ومقوماتها الثقافية المتنوعة. ولا سيما إعداد إدارة وقائية لصراعات الاستخدام ذات المصدر السياحي في من خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة المؤثرة، مما يؤدي إلى تطوير مشاريع جماعية مشتركة ومناسبة للجميع. وفي سبيل ذلك تقترح الاستراتيجية الوطنية تكييف الإطار التشريعي للسياحة مع متطلبات التسيير المندمج، وضبط آليات الحوكمة ضمن مواقع ومناطق التوسع السياحي، وتوجيه المشاريع السياحية للحصول على علامات بيئية.
- **تطوير وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات:** تهدف الاستراتيجية الوطنية لـGIZC في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية إلى تحقيق التوازن بين والإمكانيات المتاحة والاستغلال المسؤول والمستدام لكل الثروات الصيدية، في ظل جهود الصيد المتزايدة مقابل كتلة حيوية ثابتة (وربما متناقصة). وذلك من خلال الموازنة بين الصيد المستدام، وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من هذا القطاع الحيوي (زيادة الإنتاج وتنويعه، إحداث مناصب شغل، المحافظة على المورد البيولوجي، ترقية الاستثمارات، تشجيع الصادرات). كما تدعو لتشجيع وتنمية قطاع تربية المائيات بشكل مستدام، و تشترط ضرورة التعاون والتنسيق مع باقي القطاعات وخاصة قطاع المياه وتهيئة الاقليم، البيئة، الفلاحة، والأشغال العمومية.
- **تحسين الإنتاج الزراعي:** تشترط الاستراتيجية الوطنية تطوير القطاع الزراعي بطرق مستدامة من خلال إصلاح الأراضي الزراعية، واختيار نوعية المزروعات التي تنساب نوعية الأرض الزراعية وباستخدام الممارسات الزراعية الإيكولوجية؛ مع استعمال الحد الأدنى من الأسمدة والمبيدات الحشرية، واستبدالها بالسماد الطبيعي الذي يكون أقل ضررا على البيئة وأكثر اقتصادا. كما تسعى لتثمين المنتجات المحلية، وإدخال المعايير العلمية والبيئية لتربية الماشية، وتحسين الغطاء النباتي الطبيعي والحفاظ على التنوع البيولوجي، وإشباع احتياجات الري الزراعية.
- **تحسين نظام حماية التراث الثقافي:**

توصي الاستراتيجيـــة الوطنيـــة لـGIZC بمجموعة من الإجراءات المتكاملة والمندمجة التي ستساهم في تحسين أداء أجهزة تثمين إدارة التراث الثقافي؛ وذلك من خلال توسيع صلاحيات لجان حماية الممتلكات الثقافية الولائية لتولي مسؤولية الآثار الثقافية والتاريخية على المستوى المحلي، بدلا من أن يظل العمل مركزيا منحصرا على اللجنة الوطنية المتواجدة على مستوى وزارة الثقافة. كما توصي من جهة أخرى بتعاون ولاة الولايات الساحلية بالتعاون مع وزارة الثقافة لتخصيص ميزانية لحماية وترميم التراث الثاقفي، والسهر على

ضمان التنسيق بين أصحاب المصلحة في دائرة الوالي الانتخابية باستخدام الأطر القانونية (القانون الساحلي، وقانون حماية التراث) لتحسين إدارة التراث الثقافي الساحلي.

- **إنشاء المحميات الساحلية والبحرية:**

دعت الاستراتيجية الوطنية إلى إنشاء المناطق المحمية على مستوى الحظائر الوطنية الساحلية باعتبارها الأداة المثالية لتجسيد مقاربة التسيير المندمج عل أرض الواقع، وكذا إلى إطلاق شبكة وطنية للتعاون بين خبرات هذه المحميات وتطويرها.

✓ *إن المقارنة بين نتائج تحليلنا للإشكاليات التنموية للسواحل الجزائرية مع مضامين الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية، توضح أن هذه الاستراتيجية جاءت بحلول ومعالجات لمعظم مواقع الخلل، معتمدة على توفير التنسيق والعمل المندمج في جميع المجالات والقطاعات وعلى كافة المستويات المركزية والمحلية، وبين كافة الأطراف ذات المصلحة. وهذا ما يدعم* ***صحة الفرضية الثانية*** *التي تفرض أن: التنسيق والاندماج بين مختلف الفاعلين المركزيين والمحليين والأطراف ذات المصلحة سيسمح بتحسين فعالية السياسات التنموية.*

6- مشاريع تجسيد مقاربة التسيير المندمج على أرض الواقع (الحظيرة الوطنية لتازة نموذجا):

تشهد الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل مشاريع واعدة تندرج تحت الحوكمة والتسيير المندمج والمستدام. توصلت الحظيرة في إطار هذه المشاريع إلى ضبط ملامح منطقة محمية بحرية مستقبلية في الحدود البحرية المتاخمة للحظيرة، مقسمة إلى ثلاثة مناطق رئيسية متمثلة في: منطقة الحماية الكلية، المنطقة الآمنة، والمنطقة الطرفية؛ وذلك من خلال اعتماد مقاربة تشاركية بين مختلف أطراف المصلحة وخاصة المجتمع المحلي. كما عملت على تطوير نشاطات اقتصاديّة مستدامة في المنطقة المحميّة البحريّة، مثل:

-إبتكار نشاطات سياحية مستدامة تراعي الثقافة المحلية وترتكز على تثمين المنتوج المحلي.

- مشروع بعث الصيد البحري السياحي (PESCATOURISME) الذي يدمج بين قطاعي السياحة والصيد، ويسعى إلى استرجاع مخزون الموارد السمكية، وتنويع مصادر الدخل للصيادين، وزيادة عوامل الجذب السياحي، ورفع مداخيل الحظيرة. كما نجح هذا المشروع في إصدار أول مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية في الجزائر.

- إنجاز مسالك النزهة تحت المائية، وإنجاز مشاريع وأبحاث لتسيير الأوساط الجزرية وتنظيم التوافد عليها.

نلاحظ أن قسما معتبرا من مشاريع الحظيرة الوطنية لتازة متوقف في المراحل الأولية في انتظار مرحلة التنفيذ، إذ لم يتم بعد تصنيف المنطقة المحمية البحرية، كما لم يتم الانطلاق في تطبيق مشروع البيسكاسياحة على أرض الواقع رغم النجاح في تقنينه. وهو ما يطرح من جديد إشكالية التجسيد التي تتوقف عندها أغلب المشاريع.

7- إدراك غير كافي من طرف الفاعلين الرئيسيين لمضامين الاستراتيجية الوطنية:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة معتبرة (حوالي نصف عينة الدراسة) من الأطراف ذوي العلاقة الذين وجهت إليهم الاستراتيجية الوطنية لا يزال كثير منهم غير مطلعين على وجودها أساسا، كما أن الفئات المطلعة على الاستراتيجية لم يتم إشراكها وإدماجها في هذا المشروع الوطني بالشكل المطلوب، وتشهد نوعا من التذبذب في فهم مضامينها. مما يشير إلى عدم كفاية التوعية لتبني هذه الاستراتيجية ومحدودية استراتيجيات الاتصال والإعلام.

من جهة أخرى يتسبب عدم توضيح الصلاحيات بين الوزارة المكلفة بالبيئة والمحافظة الوطنية للساحل، ونقص التنسيق بين الهيئتين في إعاقة عملية إيصال وتجسيد مضامين الاستراتيجية على أعلى المستويات. مما يوضح الفجوة بين النصوص النظرية للاستراتيجية التي تقوم على المشاركة والتنسيق المتواصل والتوعية المستمرة لكافة الأطراف ذات العلاقة، وبين نتائج الدراسة الميدانية التي توضح نقصا في إدماج الأطراف المعنية عند إعداد الاستراتيجية، وقصورا في إيصال مضامينها إليهم، وضعف مستويات التنسيق والاندماج في الهيئات التي تشرف عليها.

8-نقائص الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية:

بما أن الاستراتيجية الوطنية لا تزال في مراحلها الأولى فإنه يصعب الحديث عن تقييم تجسيدها على أرض الواقع، إلا يمكن ملاحظة مجموعة من الثغرات التي تم تسجيلها ضمن توجيهاتها الرئيسية ومراحلها الأولية:

- إن أغلب الإجراءات الردعية والتنظيمية والكثير من التوجيهات من الناحية النظرية متواجدة في مخططات وأجندات القطاعات، وقد نصت عليها التشريعات السابقة، ولكن أغلبها لم يتم تنفيذه والتعامل معها بشكل جدي. فالمشكلة الحقيقية تكمن في التجسيد على أرض الواقع.
- التعديلات المقترحة حول القانون 02-02 كثيرة وتتطلب وقتا كبيرا، علما أنه لم يتم إصدار بعض المراسيم التنفيذية له، ومع حجم هذه التعديلات سيتأخر إصدارها أكثر وأكثر؛ وبالتالي سيتأجل تجسيد مضامينه مما يسمح بحدوث المزيد من الانتهاكات التي يمكن أن تصل إلى آثار لا يمكن معالجتها.
- أسندت الاستراتيجية الوطنية العديد من المهام الضخمة للمحافظة الوطنية للساحل والتي تفوق إمكانياتها المالية والتقنية والمعرفية والبشرية. ولذلك فإن تجسيد هذه المقترحات الجمة يتطلب قبل كل شيء تعديلا هيكليا جذريا لتنظيمها، من خلال تعديل مرسومها التنفيذي وبالتحديد توضيح صلاحيتها وتموقعها مقارنة بالوزارة المكلفة بالبيئة، وضمان كيفيات واضحة للتنسيق والعمل المشترك بين الهيئتين.
- رغم إشارة الاستراتيجية الوطنية إلى ضرورة وجود ممثلين عن وزارة الموارد المائية على مستوى البلديات، فإن قضية التنسيق تظل شائكة، حيث تطرح وجود تداخل متناقض بين ما هو محلي وما هو مركزي، فإذا تم توفير ممثلين محليين عن قطاع المياه في البلديات فلمن ستكون صلاحية اتخاذ القرار؟ وكيف ستكون سبل التنسيق والتسيير؟ وهل ستكون القرارات مركزية أم محلية؟

- من الصعب تجسيد توجيهات الاستراتيجية الوطنية فيما يخص التعاون بين البلديات في مجال النفايات والمياه والعمران دون تغييرات كبيرة في مهام البلديات التي تعد محدودة حاليا، خاصة في ظل النظام المركزي المعتمد في التسيير، وتأخر تعديل قانون البلديات.
- يحتاج إشراك المجتمعات المحلية على أرض الواقع إلى مجهودات متضافرة والتفاف شعبي، وهو ما افتقده إطلاق الاستراتيجية الوطنية الذي تميز بمحدودية الإعلام والنشر.
- أغفلت الاستراتيجية سبل تنمية وتسيير قطاعات الصناعة والطاقة والنقل، وخاصة الموانئ التي تعد أحد المنشآت التي يقتصر وجودها على السواحل.
- مستويات وعي الأطراف ذات المصلحة بالاستراتيجية الوطنية وقضاياها لا تزال غير كافية، وقد تتسبب في تأخر تجسيدها بسبب عدم تهيئة الفاعلين الرئيسيين لحملها.
- إشراك وإدماج الأطراف ذات العلاقة خلال إعداد الاستراتيجية اتسم بالمحدودية على عكس ما تقوم عليه مبادئها، مما يطرح مشكلة الإحاطة الدقيقة بمختلف قضايا هذه الأطراف، زيادة على الفجوة التي تنشأ بسبب ذلك بين السلطة المكلفة بإعداد الاستراتيجية وباقي الأطراف ذات العلاقة، إذ لا ينتظر منهم تبني مقترحات الاستراتيجية بالشكل المطلوب في حين لم يتم إشراكهم بالشكل اللازم أثناء إعدادها.
- لم تحظى الاستراتيجية الوطنية بالصلاحيات التنفيذية الكافية حيث لم يتم إصدارها في شكل رسمي قانوني ولم تتم المصادقة عليها في البرلمان كما كان الأمر بالنسبة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010 سابقا.
- نعتقد أن المجال الزمني المحدد للاستراتيجية بـ15 سنة قد لا يكفي لإنجاز كل تلك الأهداف الكبرى، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد في السنوات الأخيرة.

ختاما، فإنه إذا ما تم من جهة، تنفيذ التوجيهات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية من آليات وسبل للتنسيق والاندماج والتكامل، وتعديل للقوانين والتنظيمات، والسياسات القطاعية المدمجة المستدامة؛ ومن جهة أخرى، تدارك ومعالجة مختلف الثغرات والنقائص التي تعاني منها سواء من حيث المضمون أو من حيث التجسيد على أرض الواقع، فإن ذلك سيؤدي للمساهمة الحقيقية في تفعيل التنمية المستدامة بالمنطقة الساحلية الجزائرية، وهو ما يدعم صحة فرضية البحث الثالثة التي تنص على أن تحسين وتطوير مضامين الاستراتيجية الوطنية وتجسيدها على أرض الواقع يساهم في تفعيل التنمية المستدامة بمناطقها الساحلية.

2- الاقتراحات:

⇦ إن العمل المنتظر في المراحل الأولية للإستراتيجية يجب أن ينص على بذل جهود مكثفة لتقريبها من حامليها وتوعيتهم بمضامينها، والأدوار المنتظرة منهم في إطارها والعوائد الخاصة والعامة المرجوة من جراء تجسيدها، من جهة. ومن جهة، أخرى السعي بشكل عاجل إلى تقنينها بشكل كلي، أو إلى إصدار التعديلات والتحديثات التشريعية المقترحة والتي ستساعد على إخراج مضامينها من الأطر النظرية إلى الأطر العملية التنفيذية.

- ⇦ من الأولى الانطلاق في حل مسألة التضارب بين المركزية واللامركزية وكذا توضيح آليات التنسيق بين أطراف المصلحة قبل التفكير في الحلول الإجرائية والتقنية المنفردة لكل قطاع، وإلا ستظل مشاريع التسيير المندمج للمناطق الساحلية على المستويات المحلية حبيسة صراعات الصلاحيات.
- ⇦ من الأولى التركيز على المحاور الأساسية عند تعديل التشريعات، ومن ثم إصدار مراسيم تنفيذية حول المواضيع المتعددة بحيث يتم العمل عليها في لجان مستقلة بالتوازي حتى تصدر في أقرب وقت ممكن.
- ⇦ حسب تحليلنا، فإنه من الأنجع حاليا تقسيم المهام بدقة بين الأقسام المختصة في الساحل والفروع الولائية للمحافظة الوطنية للساحل، مع تشكيل خلية تنسيق مستمر واضحة الصلاحيات، تسند رئاستها إلى الوزارة أو المحافظة حسب الاتفاق. وذلك بدلا لمقترح الاستراتيجية بإلغاء قسم الساحل من المديريات الولائية، فاللجوء إلى مثل هذه الخطوة الكبيرة لا يجب أن يتم إلا بعد النجاح الفعلي في تطوير وتكييف صلاحيات المحافظة الوطنية للساحل، وضمان أنها قادرة على الاهتمام بكل ما يخص الساحل.
- ⇦ نقترح تضمين المحافظة الوطنية للساحل تحت لواء الوزارة المكلفة بالبيئة ضمن القسم المسؤول عن الساحل حتى تتحصل على الدعم والصلاحيات المطلوبة لتنفيذ المهام الاستراتيجية المنتظرة منها، مع الاحتفاظ بالاستقلالية اللازمة بخصوص شؤون الساحل، وذلك لتفادى الصراعات وتضارب الصلاحيات وتشتت المهام.
- ⇦ إعادة تحديد محاور إستراتيجية معقولة لمهام المحافظة الوطنية للساحل تتماشى مع قدراتها المالية والمادية والبشرية، وإسناد بعض هذه المهام إلى الوزارة الوصية والأطراف ذات العلاقة.
- ⇦ ضرورة تعديل قانون الجماعات المحلية لدعم تجسيد الاستراتيجية ولتحسين أداء البلديات في تحقيق التنمية المحلية بشكل عام؛ بحيث يجب أن تمنح للبلديات الصلاحيات الكاملة لتنظيم نشاطات مختلف القطاعات على أراضيها والحوكمة بينها.
- ⇦ إن النصوص النظرية للاستراتيجية الوطنية لوحدها لا تكفي، ويجب أن تدعم بسلطة حقيقية وبالنصوص التشريعية اللازمة وبالمخطط التوجيهي لتهيئة الساحل، وبضبط الأطر التنظيمية لتتمكن من تحويل مقترحاتها لتعليمات إلزامية، بحيث تتمكن من مراقبة تنفيذها وتصحيح الاختلالات وتوقيع العقوبات. كما نقترح إعادة تبنيها على أعلى المستويات (رئاسة الجمهورية، أو رئاسة الحكومة) ومن ثم تمريرها على البرلمان وإطلاقها في شكل مراسيم تنفيذية واضحة التعلميات وقابلة للتجسيد الملموس بدلا من صيغة التوجيهات الكبرى التي صيغت بها.

3- آفاق البحث:

إن موضوع التسيير المندمج للمناطق الساحلية لا يزال مجالا حديثا للبحث من النواحي النظرية وكذا الميدانية، كما أن الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج تعد مشروعا حديثا نسبيا، وهي مستمرة التجسيد إلى غاية سنة 2030. ولذلك، فإن آفاق البحث في هذا الموضوع مفتوحة في مجالات عديدة ومتنوعة سواء على المستويات الكلية أو الجزئية، الوطنية أو المحلية، وحسب اختلاف الميادين العلمية والتخصصات. كما أن تقييم تجسيد المشاريع القائمة على المقاربة المندمجة سيصبح متاحا أكثر مع مرور سنوات التنفيذ.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1) القرآن الكريم.
2) أحمد عبد الوهاب برانية، **التنمية المستدامة للمصايد البحرية في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية العربية**، منشورات معهد التخطيط القومي، القاهـرة، 2005.
3) أحمد ملحة، **الرهانات البيئية في الجزائر**، مطبعة النجاح، الجزائر العاصمة، 2000.
4) ترجمة محمد عبد الكريم قعدان، سلسلة **الحياة الخضراء: المحيطات والجزر والمناطق القطبية**، دار العبيكان، 2014.
5) جلال البنا، **المعايير الاقتصادية للمشكلات البيئية والقوانين المتعلقة بها**، المكتب العربي للنشر الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.
6) حامد محمد عبد الله، **اقتصاديات الموارد البيئية**، الطبعة الثالثة، دار النشر العلمي والطوابع، الرياض، السعودية،2011.
7) حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض،2007.
8) حمد عبد القادر الفقي، **البيئة :مشاكلها وقضاياها**، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1993.
9) خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
10) دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية (مصر) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والتعاون الايطالي، 2000.
11) سعد الدين خرفان، **تغير المناخ ومستقبل الطاقة – المشاكل والحلول**، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، دمشق، 2008.
12) سعيد عبد العزيز، عثمان شكري رجب العشماوي، **اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2007.
13) سعيدان علي، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2008، ص:229.
14) عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.
15) عصام الحناوي، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة :الموارد الطبيعية والبيئية**، الطبعة الأولى، اليونسكو، بيروت، 2005.
16) عصام الحناوي، **الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم UNESCO EOLSS، 2006.
17) عماد الدين الفاضل عبد الكريم، **محاضرات الاقتصاد البيئي**، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
18) لمياء السيد حنفي، فتحي الشرقاوي، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.
19) مارينا غوماي وجويسيبي دي كارلو، **جعل المحميات البحرية تعمل–الدروس المستفادة في البحر الأبيض المتوسط**، الصندوق العالمي للطبيعة(WWF)، 2012.
20) محمد حسن يوسف، محددات **الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، منشورات بنك الاستثمار القومي، مصر، 2007.

21) محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية**، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
22) محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
23) محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين، مصر، 2000.
24) محمد عبد الكريم ربه، محمد عزت محمد إبراهيم، **اقتصاديات الموارد**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000
25) مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة: تحدياتها وآفاقها المستقبلية**، الطبعة الأولى، دار رسلان للنشر، دمشق، 2014.
26) نهى الخطيب، اقتصاديات **البيئة والتنمية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات واستشارات الإدارة، القاهرة، 2000.
27) هنوني نصر الدين، الحماية **الراشدة للساحل في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
28) يحي إبراهيم وآخرون، **جغرافية البيئة والتنمية**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان– ، 2004.

ب– <u>الأطروحات:</u>

1) بن صالح محمد الحاج عيسى، **الآليات القانونية المقررة لحماية الساحل من التلوث في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2015–2016.
2) حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013/2012.
3) عبير محمد جلال الدين، **نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم الساحلية المصرية من خلال التعدد الاقتصادي لمدنها**، أطروحة دكتوراه في الهندسة المعمارية تخصص التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، جوان 2012.
4) عروس نسرين ، **السياحة البيئية ودورها في تسويق الجزائر كمقصد سياحي مستدام–دراسة ميدانية لمحمية تازة بولاية جيجل–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2017/2016.
5) قدري صلاح الدين، **التنمية المستدامة لقطاعي السياحة والصيد البحري في الجزائر، مقاربة مدمجة–دراسة حالة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2017/2016.
6) محمود الأبرش، **السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات العالمية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، جامعة بسكرة، 2016–2017.
7) وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2006–2007.

ج– <u>المقالات:</u>

1) **الاقتصاد والبيئة صراع المصالح والحقوق**، مقال منشور في مجلة الخط الأخضر، مجلة الكترونية بيئية كويتية.
2)برنو نور الهدى، **استراتيجية التسويق كحتمية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "2025"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.
3)تشينج وان وآخرون، **التلوث:ثلاث خطوات من أجل نقل بحري صديق للبيئة**، مجلة Nature الإلكترونية الطبعة العربية.
4) حسينة غواس، **الحماية المستدامة للساحل في ظل القانون الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلد ب، ديسمبر 2016.

5) سالم حميد سالم وطارق سلمان، **الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة**، مقال منشور المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد (1) عدد (2)، 2009.
6) الطيب بومعزة وهشام لسكع، **دور نظم المعلومات الجغرافية في دراسة وتتبع تطور السواحل البحرية حالة الساحل المتوسطي الشرقي بالمغرب**، مجلة جامعة الحسن الثاني المحمدية، العدد 14، الدار البيضاء، المغرب،2014.
7) علاوة بلحواش، **التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية بين التأييد والمعارضة**، مجلة وادي الرمال، مجلة علوم الأرض والتهيئة، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري–قسنطينة–، العدد رقم 07، جانفي 1999.
8) كيرت فيدرا، **تقنية نظم المعلومات الجغرافية والتحليل المكاني في إدارة المناطق الساحلية**، مجلة بيئة المدن الالكترونية الصادرة عن مركز البيئة للمدن العربية، العدد 14، ماي 2016.
9) مجلة البيئة والتنمية، "**العالم في 2003**"، مجلد خاص، العددان 52–53.
10) محمد يعقوب، **نظام المعلومات الجغرافية ونظام الملاحة العالمي بالأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد لإدارة المناطق الساحلية**، مقال منشور مجلة بيئة المدن الالكترونية الصادرة عن مركز بيئة المدن العربية، العدد 14، ماي 2016.
11) منظمة الأغذية والزراعة العالمية، مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية، مجلة الخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد، العدد رقم 8، روما، 2000.
12) نادين بيطار، **المساحات الخضراء للبيئة الساحلية والمناطق المائية الحضرية التخطيط للقدرة على التكيف**، مركز البيئة للمدن العربية، مجلة بيئة المدن الالكترونية، مركز البيئة لمدن العربية، العدد 14، ماي 2016.
13) ويل ليكسن، **التنوع الحيوي كنز دفين في المحيطات**، مقال منشور بمجلة بيئة المدن الالكترونية الصادرة عن مركز بيئة المدن العربية، العدد 14، ماي 2016.

د– القوانين والاتفاقيات:

1) **اتفاقية كيوتو**، موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ Unfccc.int/kyoto_protocol .
2) الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية AALCO، **قانون البحار**، الهند،2011.
3) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط 1995**، المادة 4، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
4) **بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008.**
5) البند 39، قانون رقم 9 لسنة 2009 الصادر بتعديل بعض أحكام قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994.
6) الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثامنة والأربعون، العدد 13، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الأول عام 1432هـ الموافق لـ 28 فيفري 2011.
7) **القانون 03–10 المؤرخ في 2003/07/20: المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الأربعون، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جمادى الأولى عام 1424هـ الموافق لـ 20 جويلية 2003.
8) **القانون رقم 01–20 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 76، الصادرة بتاريخ 27 رمضان عام 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001.
9) **القانون رقم 02–02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 هجري الموافق لـ 5 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة التاسعة والثلاثون، العدد 10، الصادرة بتاريخ 29 ذو القعدة 1422 الموافق لـ 12 فبراير 2002.
10) **القانون رقم 03–02 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423هـ، الموافق لـ 17 فيفري 2003: يحدد القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، السنة الأربعون.

11) **القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17: المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم11، السنة الأربعون، الصادرة بتاريخ 18 ذو الحجة عام1423هـ الموافق لـ 19 فيفري سنة 2003.

12) **القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 هـ الموافق لـ 2011/06/22 يتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثامنة والأربعون، العدد 37، الصادرة بتاريخ 1 شعبان 1432هـ، الموافق لـ 03 يوليو 2011.

13) **القانون رقم 83-03 مؤرخ في 5 فبراير1983 يتعلق بحماية البيئة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة العشرون، العدد 6، الصادرة بتاريخ 22 ربيع الثاني عام 1403هـ الموافق لـ 5 فبراير 1983.

14) **القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 يناير 1987، المتعلق بالتهيئة العمرانية**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الرابعة والعشرون، العدد 05، الصادرة بتاريخ 26 جمادى الأولى عام 1407هـ الموافق لـ27 يناير 1987.

15) **القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة السابعة والعشرون، العدد 52، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الأولى عام 1411هـ الموافق لـ 1 ديسمبر 1990.

16) **القانون رقم: 09/84 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404الموافق لـ: 1984/02/04 المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الواحدة والعشرون، العدد 06، الصادرة بتاريخ 5 جمادى الأولى عام 1404الموافق لـ: 1984/02/07.

17) **القانون رقم11-02 المؤرخ في 2011/02/17: المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة،**

18) **المرسوم 88-131 المؤرخ في 4 يوليو 1988 ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الخامسة والعشرون، العدد27، الصادرة بتاريخ 22 ذو القعدة 1403هـ الموافق لـ06 يوليو 1988.

19) **المرسوم التنفيذي 13-374**، يحدد القانون الأساسي للحظائر الوطنية التابعة للوزارة المكلفة بالغابات.

20) **المرسوم التنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 12 شوال عام 1421 الموافق 7 يناير سنة 2011 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 04، الصادرة بتاريخ 19 شوال 1421هـ الموافق لـ 14 يناير 2011.

21) **المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 مايو 1991، الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثانية والأربعون، العدد 62، الصادرة بتاريخ 7 شعبان1426 هـ الموافق ل 11 سبتمبر 2005.

22) **المرسوم التنفيذي رقم 16-203 مؤرخ في 20 شوال عام 1437 الموافق لـ 25 يوليو سنة 2016 يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، السنة الثالثة والخمسون.

23) **المرسوم التنفيذي رقم 264-14 المؤرخ 27 ذي القعدة عام 1435هـ الموافق لـ في 22 سبتمبر 2014 يتعلق بتنظيم مكافحة التلوثات البحرية وإحداث مخططات استعجالية لذلك**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الواحدة والخمسون، العدد 58 الصادرة بتاريخ 07 ذي الحجة عام 1435هـ الموافق لـ 01 أكتوبر 2014.

24) **المرسوم التنفيذي رقم 06-424 ممضي في 22 نوفمبر 2006 يحدد تشكيلة مجلس التنسيق الشاطئي وسيره**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثالثة والأربعون، العدد 75، الصادرة بتاريخ 5 ذو القعدة عام 1427 هـ الموافق لـ 22 نوفمبر 2006.

25) **المرسوم الرئاسي رقم 98-232 يتضمن إحداث مجلس أعلى للبحر ويحدد مهامه وتنظيمه وعمله**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 52، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الأول عام 1419هـ الموافق لـ 18 يوليو 1998.

26) **المرسوم الرئاسي رقم 84-328** المؤرخ في 23 أوت 1923 المتعلق بإنشاء الحظيرة الوطنية لتازة.

هـ- الدراسات والملتقيات:

1)ريم عبد ربه، **بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية**، بحث مقدم في: ورشة العمل الوطنية حول: الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي في سورية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، الهيئة العامة لشؤون البيئة، الجمهورية العربية السورية، 2008.

2)سعيد شوقي شكور، **المقاربة الاقتصادية -الاجتماعية وتطبيقاتها على المحميات البحرية**، الصندوق العاملي للطبيعة - منطقة البحر الأبيض المتوسط، جانفي 2003.

3)فائق جمعه المنديل، **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية**، المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان،14-17 يناير 2008.

4)فرقة بحث برئاسة علاوة عنصر، **الماء بين الندرة والوفرة مقاربة علمية عقائدية الجزائر نموذجا(دراسة وصفية، ميدانية، تحليلية)**، الجامعة الإسلامية، قسنطينة، ديسمبر 2007 .

5)المجموعة المشتركة من خبراء المنظمات الدولية والمختصة بالقضايا العلمية لحماية البيئة البحرية GESAMP، **تخطيط وإدارة التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية**، تقارير ودراسات الفريق رقم 68، روما, 2004.

6)محمد صافي يوسف، **مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئية: دراسة في إطار القانون الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 .

و-التقارير:

1)برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية**، تقرير مؤتمر الأطراف في-اتفاقية التنوع البيولوجي، الاجتماع الثامن كوريتيبا، 20 إلى 31 مارس 2006.

2)برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تقرير وكالة البيئة الأوربية، القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط**، 2006.

3)برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **خطة عمل المتوسط، برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في منطقة البحر المتوسط**، 2014.

4)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**.

5)**لجنة الأمم المتحدة لتغيرات المناخ**، التقرير الخامس، 2014.

6)مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة** تقرير المدير التنفيذي، نيروبي، فبراير 2009.

7)**مخطط التسيير2 (2006-2010)**، وثائق الحظيرة الوطنية لتازة.

8)**المخطط الوطني لتسير النفايات الخاصة**، تقرير غير منشور،2012.

9)مديرية السياسات البيئية الحضرية، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، تقرير غير منشور، 2011.

10) مديرية الصرف الصحي وحماية البيئة، وزارة الموارد المائية، تقرير غير منشور، 2016.

11) المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، **تحليل جودة مياه الشواطئ**، 2009، تقرير غير منشور.

12) منظمة الأمم المتحدة: اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، **تقرير مستقبلنا المشترك 1987**، ترجمة: محمد كامل عارف، منشورات عالم المعرفة، المجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

13) منظمة الأمم المتحدة، **المحيطات وقانون البحار: تقرير الأمين العام للجنة التنمية المستدامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون، 2001.

14) منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية والأحياء المائية في العالم**، روما، 2016.

15) الهيئة السعودية العليا للسياحة، **خطة السياحة وإدارة المناطق الساحلية للبحر الأحمر**، المملكة العربية السعودية.

16) وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحية، **التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007**، 2007.

17) وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير غير منشور للحماية المدنية، 2007.
18) وزارة الزراعة والتنمية الريفية، **تقرير حالة القطاع الزراعي في الجزائر** (غير منشور)، الجزائر،2010.
19) وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تقرير غير منشور، 2011.
20) وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات: المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 2003-2007**، الجزائر، 2003.

ز-المواقع الإلكترونية:

1) TSAعربي، **130 مليون شخص توافدوا على شواطئ الجزائر خلال هذا الصيف**، على الموقع:-Tsa algerie.com/ar/
2) أبحاث الاتحاد الأوروبي الساحلي والبحري، **السياحة المستدامة**، على الموقع :Coastlearn.org
3) إبراهيم عبد الجليل، ردم السواحل، موقع البيئة والتنمية:/Afedmag.com/web
4) أحمد عبد الوهاب برانية، **تنمية الاستزراع السمكى في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية**، على الموقع: Kenanaonline.com/
5) الأمم المتحدة، **اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي**، على الموقع: Un.org/ar/events/biodiversityday/convention.shtml
6) الأمم المتحدة، **جدول أعمال القرن 21**، على الموقع: Un.org/arabic/conferences/wssd/basicinfo/agenda21
7) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لاتفاقية برشلونة**، على الموقع: Unepmap.org
8) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **كتيب تدريب تقييم التأثير البيئي**، على الموقع: Unep.ch/etb/publications/EIAman/Arabic/Topic_1_EIA_body.pdf
9) البنك الدولي، إدارة الموارد المائية في ظل مناخ متغير، على الموقع:/Alwasatnews.com
10) البنك الدولي، **السياحة المستدامة يمكن أن تعزز الاقتصاد الأزرق: الاستثمار في صحة المحيطات مرادف لتوليد ثروة المحيطات**، على الموقع : Blogs.worldbank.org
11) بيانكا نوغرادي، **مزايا وعيوب الزحف العمراني على السواحل البحرية**، موقع BBC العربي:/Bbc.com/arabic
12) بيتر عوض، **كيف تستخدم تحليل SWOT بأكثر بساطة واحترافية**، على الموقع: /Everyleader.net
13) تبني الاقتراحات التي قدمتها الجزائر في مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام بنيروبي، الموقع الالكتروني للوكالة الجزائرية للأنباء:/Aps.dz/ar/economie
14) **تدمير المناطق الساحلية ينذر بكارثة بيئية**، موقع الجزيرة.نت : Aljazeera.net
15) تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة لسنة 2008، موقع مستودع وثائق برنامج الأمم المتحدة للبيئة Wedocs.unep.org
16) الحلول المحميات البحرية، موقع السلام الأخضر: **جعل المحميات البحرية تعمل - الدروس المستفادة في البحر الأبيض المتوسط**، على الموقع : /Greenpeace.org/arabic
17) الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: Ons.dz
18) السيد عبدالعليم، **النقل البحري في عالم متغير**، على الموقع:/Alwatan.com
19) الظروف الدولية للمؤتمرات الدولية للتنمية المستدامة، على الموقع: Politics-constantine.yolasite.com.docx
20) العاصمة تخطو نحو آفاق تنموية جديدة، الموقع الإلكتروني لجريدة صوت الأحرار: /Sawtalahrar.net على الموقع: Ecomena.org/climate-change-ecosystem-ar
21) علي جبار عبد الله الجحيشي، **مكونات نظم المعلومات الجغرافية**، محاضرات في الجغرافيا، كلية العلوم الانسانية، جامعة بابل، على الموقع: Uobabylon.edu.iq

22)**ما توصل إليه تقييم النظم البيئية للألفية،** تقرير صادر عن الموقع الالكتروني لتقييم الألفية، على الموقع: Maweb.org

23)مشاريع التهيئة الشاطئية بالعاصمة، الموقع الالكتروني لوزارة البيئة والطاقات المتجددة: /Meer.gov.dz

24)معالجة المياه المستعملة بالجزائر العاصمة، الموقع الالكتروني لوزارة الموارد المائية: Mre.gov

25)منشورات الجغرافيا والعلوم، **نظم المعلومات الجغرافية،** على الموقع: Geosp.net

26)منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الموقع: fao.org

27)منظمة الزراعة والأغذية، **في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية،** على الموقع: Fao.org/fishery/governance/ar

28)موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة Unep.org/Arabic

29)موقع ناتور مينا، **تقييم الأثر البيئي،** ، على الموقع: Naturemena.com

30)مونية شنوف، **هدم العقارات القريبة من الشواطئ،** مقال منشور في جريدة الشروق الإلكتروني، على الموقع: Echoroukonline.com

31)مي الشافعي، **المناخ الأرض تصارع طغيان البحار،** مقال منشور في جريدة الحياة الالكترونية، بتاريخ 6 جوان 2014، على الموقع Alhayat.com

32)نورة عبود، **آثار تغير البشري المنشأ على النظم البيئية المختلفة،**

33)وزارة الموارد المائية والبيئة، **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة،** على الموقع: /Mree.gov.dz

34)يوسف التوني، **معجم المصطلحات الجغرافية،** على الموقع: Digiurbs.blogspot.com

2/ باللغات الأجنبية:

2-1 باللغة الفرنسية:

- Ouvrages :

1) Alain Le Sann, **Les Zones Côtières Du Sud, Un Enjeu Pour Le Développement**, Livre Des Actes Du Colloque : Activités Halieutiques, Aménagement Et Gestion En Zone Côtière, IFREMER, Paris, 2003.
2) Alain Miossec, **Les Littoraux Entre Nature Et Aménagement**, Edition SEDES, Paris, 1998.
3) Beat Burgenmeier, **Economie Du Développement Durable**, Belgique, 2007.
4) Bonnot Yvon, **Pour Une Politique Globale Et Cohérente Du Littoral En France**, La Documentation Française, Paris, 1995.
5) Christien Bardet Et Autres, Histoire, **Géographie Et Géopolitique Du Monde Contemporain**, Pearson Education, 2008, France.
6) DAHOU Tarik et autres, **Pouvoirs, sociétés et nature au sud de la Méditerranée,** édition Karthala, France, 2011.
7) François CABANE, **Lexique D'écologie, D'environnement Et D'aménagement Du Littoral, Documentation Sur l'Environnement Et De l'Aménagement Du Littoral**, Edition Ifremer, Version 24, Avril 2012.
8) François Gourmelon Et Marc Robin, **SIG Et Littoral, Édition LA VOISIER**, PARIS, 2005.
9) Grimes Samir Et Autres, **Biodiversité Marine Et Littorale Algérienne**, Ouvrage Domicilié Au Laboratoire « Réseau De Surveillance Environnementale » De L'université Es-Senia Oran, Publié Par Sonatrach, Algérie, 2003.
10) Jean-Guy Vaillancourt, **Action 21 Et Le Développement Durable: Après 1992 Et Johannesburg 2002, (Les Enjeux Et Les Défis Du Développement Durable, Connaitre, Décider, Agir)**, Presses De l'Université Laval, Canada, 2004.
11) LOUIS BRIGAND, **La Zone Côtière : Définition, Acteurs, Usages Et Enjeux, Livre Des Actes Du Colloque : Activités Halieutiques, Aménagement Et Gestion En Zone Côtière**, IFREMER, Paris, 2003.
12) Ludovic SCHNEIDER, **Développement Durable Territoriale : 100 Questions Pour Comprendre Et Agir**, AFNOR EDITION, Paris, 2009.

13) Micheline Hotyat Et Jean-Paul Amat, **Mondialisation Et Environnement**, Ellipses Edition, Paris, 2009.
14) OCDE, **Gestion Des Zones Côtières**, Politiques Intégrées, 1993.

- **Thèses :**

1) Anne Cadoret, **Conflits d'usage liés à l'environnement et réseaux sociaux : Enjeux d'une gestion intégrée? Le cas du littoral du Languedoc-Roussillon**, These de doctorat de Géographie, Université Paul Valéry - Montpellier III, France, 2006.
2) Anne Fauré, **Le rôle et la place de la conflictualité dans la Gestion intégrée des zones côtières (GIZC) : le cas des Iles-de-la-Madeleine**, Thèse de doctorat présentée à l'École nationale d'administration publique du Québec, Canada, 2006.
3) Ndey Astou Niang, **Dynamique socio-environnementale et développement local des régions côtières de Sénégal**, thèse de doctorat en géographie, université de ROUEN, France, 2009, p :74.
4) Vincent Bawedin, **La Gestion Intégrée des Zones Côtières (GIZC) confrontée aux dynamiques territoriales dans le bassin d'Arcachon et sur la côte picarde,** Thèse de doctorat présentée en Sciences de l'Homme et Société Université, discipline Géographie, Université de Nantes, 2009.

- **Articles :**

1) Bernard Pecqueur, **Le Développement Local. Syros/Alternatives Économiques**, Revue Économie Rurale, Volume 197, Numéro 1, Année 1990.
2) Florence Gourlay, **La gestion intégrée des zones côtières Deux paradigmes pour penser le temps et l'espace : le durable et le local**, revue Annales de Bretagne et des Pays de l'Ouest, numéro 117-3 | 2010: Usages et représentations du temps dans les sociétés littorales, 2010, France.
3) GUESNIER Bernard, **Poids Et Place De L'économie Sociale Et Solidaire Dans Les Activités Economiques, Entre Les Autres Acteurs, Selon Les Echelles Territoriales**, Revue Marché Et Organisations, (N° 11) 2010/1, Publications De L'Harmattan, 2010.
4) Hélène Rey-Valette et Sébastien Roussel **L'évaluation des dimensions territoriale et institutionnelle du développement durable :Le cas des politiques de Gestion Intégrée des Zones Côtières,** revue développement durable et territoire**,** Dossier 8, 2006.
5) Malika Kacemi MEGHFOUR, **des recommandations pour l'intégration des spécificités du littoral dans les instrument d'urbanisme en Algérie,** Revue Sciences & Technologie, **N°28**, Décembre (2008).
6) Malika Kacemi MEGHFOUR, **Protection et valorisation du littoral en Algérie : législation et instruments : Le cas des communes littorales d'Oran**, revue d'études caribéennes, n20, décembre 2011.
7) Martine Antona & Hélène Rey-Valette**, Gouvernance et gestion intégrée du littoral: l'exemple des recherches françaises,** la Revue électronique en science de l'environnement "**VERTIGO**", Volume 9, Numéro 1, mai 2009.
8) Paul Claval, **Le Développement Durable : Stratégies Descendantes Et Stratégies Ascendantes**, Revue: Géographie, Economie, Société 2006/4 (Vol. 8), Université De Paris Sorbonne, 2006.
9) Raouf Hadj Haïssa Et Véronique Evers, **Stratégie Nationale De Gestion Intégrée Des Zones Côtières Pour L'Algérie, Présentation Finale De La Conférence GIZC**, Mars2015.
10) Remi Bellia, **Le PescaTourisme: une solution pour la pêche durable au Nord et au Sud de la Méditerranée ? Une expérience conduite dans le Parc National de Taza, Algérie**, SEA-MED PROJECT TECHNICAL SERIES, Commandée par WWF Mediterranean, Algérie.
11) Saïd-Chaouki Chakour, Boualem Chebira et Tarik Dahou, **Les aires marines protégées, outil global, déclinaisons locales** :**Les dilemmes de la conservation dans le Parc National d'El Kala (Algérie)**,2011.
12) UNESCO, **La Zone Côtière, Aménagement De Systèmes Complexes, Environnement Et Développement**, N°6, 2009.

- **Rapports :**

1) Conseil Français Des Impôts, Un Rapport Sur La Fiscalité Et Environnement, Septembre 2005.
2) Grimes Samir, **Biodiversité, Habitats Côtiers Remarquables, Pêche Et Aquaculture, Bilan Et Diagnostic**, Phase 1, Rapport N°1 Du Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, Algérie, Juillet 2012.

3) L'Union Européenne, **Le Projet PescaTourisme 83, Le PescaTourisme Et Le Developpement Local Maritime Durable Bilan Du Projet 2009-2011**, publication du Marco Polo Échanger Autrement, France, 2012.
4) Ministère De L'aménagement Du Territoire , De L'environnement(Mate), **Biodiversité Des Cotes Algériennes, Centre Nationale De Développement Des Ressources Biologiques**, Numéro Spécial Du Bulletin Du Cndrb, Alger, 2011.
5) Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (MATE), **Programme d'Actions Prioritaires**, Centre d'Activités Régionales(CAR/PAP-PAM): **Programme d'Aménagement Côtier (PAC) "Zone côtière algéroise"**: RAPPORT FINAL INTEGRE, Algérie, 2005.
6) Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement(Mate), **Stratégie Nationale Gestion Intégrée Des Zones Côtière, Algérie**, 01 Décembre 2014.
7) Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement(MATE), **Stratégie Nationale Gestion Intégrée des Zones Côtière**, Algérie, 01 décembre 2014.
8) Ministère De L'aménagement Du Territoire, De L'environnement (Mate), **Stratégie Nationale De Gestion Intégrée Des Zones Côtières En Algérie Phase 1: Pêche, Biodiversité Marine & Conservation Des Habitats Côtiers Remarquables**, Rapport N°1, Algérie, 2012.
9) Ministère De l'Aménagement Du Territoire, De l'Environnement et de La Ville (MATEV), **Stratégie Nationale De Gestion Intégrée Des Zones Côtières En Algérie** Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC version 01, Algérie, 2013.
10) Ministère De L'aménagement Du Territoire, De L'environnement Et De La Ville, Résultats Du Cadastre National Des Déchets Spéciaux, 2002.
11) Ministère De L'aménagement Du Territoire, De L'environnement Et De La Ville (Matev), **Stratégie Nationale De Gestion Intégrée Des Zones Côtières En Algérie** Phase 1 : Bilan Et Diagnostic, version 02, Algérie, 2013.
12) Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche, **Parc National de Taza – Jijel, Présentation du Projet SEA-Med (Sustainable Economic Activities in Mediterranean MPAs),** Jijel, Décembre 2015.
13) Ministère des ressources en eau et de l'environnement MREE-PAP RAC/PAM, **Stratégie Nationale de Gestion Intégrée des Zones Côtières pour l'Algérie**, Algérie (Appui PAM-Med-Partnership, UNESCO), 2015.
14) Ministère Des Ressources En Eau Et De L'environnement, **Stratégie Nationale Gestion Intégrée Des Zones Côtière Pour L'Algérie**, Algérie, 2015.
15) PNT, **Témoignage sur la zone marine ouest de la wilaya de Jijel**, Projet pilote Med Pan Sud, Janvier 2011.
16) Office National des Statistiques, **Statistiques régionales et cartographie, Statistiques sur l'environnement**, Collection de statistiques N°177/2013, Série C, Alger, Février 2015
17) PNUE, **Directives Concernant La Gestion Intégrée Des Régions Littorales Avec Une Référence Particulière Au Bassin Méditerranée, Rapports Et Etudes Des Mers Régionales** No. 161, 1995.
18) Projet Politique Maritime Intégrée Pour La Méditerranée (Imp-Med), **Analyse Institutionnelle Et Organisationnelle**, Projet De Transport Régional Euromed, 2011.
19) UNESCO, **Rapport sur le changement des mers et océans**.
20) WWF, **Rapport projet MedPAN Sud**, 2011.

- **<u>Conférences :</u>**

1) Nakhli. S. Et Ghazi A, **Quel outils pour un développement durable des zones côtières marocaines**, colloque international pluridisciplinaire « le littoral : subir, dire, agir », IFRESI, Lille, France, Janvier 2008.
2) Parc National de Taza – Jijel, **Projet Pilote SEA-Med PNTaza 2014-2017**, communication présentée au séminaire de clôture de projet pilote SEA-Med, Jijel, 22 et 23 mars 2017.
3) Ramdane Nadia, AMP W Jijel : **Processus de consultation et de concertation du Parc national de Taza Wilaya de Jijel pour la mise en fonctionnement du PescaTourisme**, communication présentée au séminaire de clôture de projet pilote SEA-Med- PNTaza 2014-2017, Jijel, 22 et 23 mars 2017.
4) Samir Grimes, **Synthèse du Conférence internationale sur la Gestion Intégrée des Zones Côtières (GIZC) et la Planification de l'Espace Maritime (PEM),** à L'Ecole Nationale Supérieure des Sciences de la Mer et de l'Aménagement du Littoral**,** Campus Universitaire de Dely Brahim, Alger (Algérie), 8 mai 2018.

- **sites électroniques :**

1) Principes de la GIZC **Coastlearn.org**.

2-2 باللغة الانجليزية:

- **Books :**

1) Cicin Sain & Others, **Integrated Coastal And Ocean Management: Concepts And Practices**, ISLAND Press, USA, 1998.
2) David Green & Others, **Integrated Coastal Zone Management**, 2008.
1) International Chamber of Shipping, Shipping and trade: **ics-shipping.org**.
2) Iucn And Unep-Wcmc (2013), The World Database On Protected Areas (Wdpa) Cambridge, Uk: **Protectplanetocean.org**.
3) Kozlowski J & Hill G, **Towards Planning For Sustainable Development- A Guide For The Ultimate Environmental Threshold Method (UET)**, Ashgat Publications, Sydney, 1998.
4) PAUL TETT & Others, **Sustaining Coastal Zone Systems**, DUNEDIN Academic Press, Scotland, 2011.
5) Robert Kay & Jaqueline Alder, **Coastal Planning & Management**, ISLAND Press, USA, 1999.
6) Shahid Ansari & Others, **Measuring And Managing Environmental Costs**, 1st Edition, Mcgraw Hill/Irwin, USA , 1998.
7) **The Blue Plan's Environment And Development Outlook**, 2005, Chapter 6, Coastal Area.
8) Timothy Beately & Others, **An Introduction To Coastal Zone Management**, Second Edition, ISLAND Press, USA, 2002.

- **Articls**:

1) Robert Diaz , Rutger Rosenberg, **Spreading Dead Zones and Consequences for Marine Ecosystems,** article in the Journal Science, VOL 321, American Association for the Advancement of Science, AUGUST 2008, p:926

- **Reports:**

1) Adams, W.M, **The Future of Sustainability: Re-thinking Environment and Development in the Twenty-first Century.** Report of the IUCN Renowned Thinkers Meeting, 29–31 January 2006.
2) IPPC (2007), IPPC Fourth Assessment Report: Implications For Sustainable Development**.**

الملاحق

ملحق رقم (01)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة جيجل

بطاقة استبيان
(إستمارة)

من إعداد الطالبة **تحت إشراف الأستاذ**

وسام يفور أ.د. عبد الفتاح بوخمخم

في إطار إعداد أطروحة الدكتوراه ل.م.د. الموسومة بـ "التسيير المدمج للأقاليم الساحلية والتنمية المستدامة في الجزائر"، تم تصميم الإستبيان الذي بين أيديكم، إذ نرجوا مساهمتكم الجادة في الإجابة على الأسئلة بصراحة تامة وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، أو الإجابة بما ترونه مناسبا في الأماكن المخصصة لذلك، صحة نتائج البحث تعتمد على دقة وصحة المعلومات التي تدلون بها، والتي لن تستخدم إلا لأغراض علمية.

شكرا على تعاونكم

القسم الأول : معلومات عامة

يرجى الإجابة عن الأسئلة بوضع إشارة (X) أمام الخيار الأنسب الوحيد حسب رأيكم، يمكن اختيار أكثر من خيار عندما يطلب ذلك:

1- الجنس :

☐ ذكر ☐ أنثى

2- السن :

- ☐ أقل من 30 سنة، - ☐ من 30 إلى 40 سنة، - ☐ من 40 إلى 50، - ☐ أكثر من 50 سنة

3- إلى أي هيئة تنتمي؟

- وزارة البيئة والطاقات المتجددة ☐
- وزارة الموارد المائية ☐
- وزارة الداخلية وتهيئة الإقليم ☐
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية ☐
- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية ☐
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ☐
- وزارة الصناعة والمناجم ☐
- المحافظة الوطنية للساحل ☐
- هيئة ذات طابع/اهتمام اقتصادي ☐
- هيئة ذات طابع/اهتمام اجتماعي ☐

القسم الثاني : مكانة المنطقة الساحلية وتحدياتها

1- هل تعرف ما هي المنطقة الساحلية؟ نعم ☐ لا ☐

2- التسمية الصحيحة للمنطقة الساحلية في نظرك هي:

- الشريط الساحلي ☐
- المنطقة البحرية ☐
- المنطقة الشاطئية ☐
- البلدية الساحلية ☐
- الولاية الساحلية ☐

3- حدود المنطقة الساحلية في مفهومك هي:

- الجزء البري فقط. ☐ الجزء البحري فقط. ☐ الجزء البري والبحري معا ☐

4- أهم ما يميز المناطق الساحلية في الجزائر في نظرك:

- وجود البحر ومناخها الملائم ☐
- نظمها البيئية الحساسة ومواردها الطبيعية الغنية ☐
- ملائمتها للأنشطة الاقتصادية والعمرانية ☐

5- المنطقة الساحلية هي:

- نظام بيئي بالدرجة الأولى ☐
- نظلم اجتماعي بالدرجة الأولى ☐
- نظام اقتصادي بالدرجة الأولى ☐
- نظام بيئي واجتماعي واقتصادي متكامل ☐

6- برأيك المناطق الساحلية في الجزائر:

- متطورة اقتصاديا ومتوازنة بيئيا ☐
- متطورة اقتصاديا ومتدهورة بيئيا ☐
- محدودة اقتصاديا ومتوازنة بيئيا ☐
- محدودة اقتصاديا ومتدهورة بيئا ☐

7- إذا كانت المنطقة الساحلية الجزائرية حسب إجابتكم في السؤال السابق متدهورة بيئيا، فإلى ماذا يرجع ذلك؟

- الضغط الديموغرافي والتوسع العمراني ☐ - تعدد الأنشطة الاقتصادية ☐
- التلوث بأنواعه ☐ - أسباب طبيعية ☐ -كلها ☐

8- الأنشطة الأكثر تدميرا للمناطق الساحلية هي: (يمكن اختيار 3 خيارات على الأكثر)

- الصناعة ☐ السياحة ☐ الصيد البحري ☐
- العمران ☐ الفلاحة ☐ الموانئ ☐

القسم الثالث: التسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر

أ- إمكانيات التنسيق المعتمدة:

1- هل يتم التنسيق عند إعداد الخطط والبرامج التي قد تمس قطاعات أخرى مع الهيئات الأخرى ذات المصلحة؟

- نعم، غالبا ☐
- أحيانا ☐
- لا ☐

⇦ إن كانت الإجابة بنعم، أو أحيانا، فكيف يتم هذا التنسيق؟:

- حضور الاجتماعات التحضيرية لتقديم الاستشارة. ☐
- تشكيل لجان عمل تضم مشاركين من باقي أصحاب المصلحة. ☐
- إعلام باقي أصحاب المصلحة الآخرين قبل اتخاذ القرار. ☐
- أخرى(حدد): .....

❖ **إن كانت الإجابة بـ: لا، فما هي في رأيكم أسباب عدم التنسيق؟ :**

- عدم وجود آليات إدارية تضبط كيفيات التنسيق ☐
- عدم وجود طرف يلعب دور المنسق عند تضارب الآراء ☐
- عدم إجبارية التنسيق ☐

2- ما هي كيفيات وآليات التنسيق والتكامل التي تقترحون اعتمادها؟:.....

.....

ب- <u>إدراك ماهية التسيير المندمج للمناطق الساحلية:</u>

1 -هل سمعت من قبل عن التسيير المندمج للمناطق الساحلية؟ : نعم ☐ لا ☐

⇦ **2- إذا كنت قد سمعت عنه من قبل فالرجاء الإجابة عن الأسئلة التالية:**

2-1 حسب منظورك ما هو التسيير المندمج للمناطق الساحلية؟

- مقاربة ميدانية ☐
- منهج نظري ☐

2-2 في نظرك مصطلح مندمج يعني: (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- الاندماج بين البحر والبر ☐ اندماج القطاعات الناشطة في المنطقة ☐
- اندماج السلطات والمجتمعات المحلية ☐

2-3 يهدف التسيير المندمج للمناطق الساحلية في رأيك إلى تحقيق:

-التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى ☐ -الحماية البيئية بالدرجة الأولى ☐

- التنمية الاجتماعية بالدرجة الأولى ☐ - كلها بالتساوي ☐

<u>القسم الرابع: الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية:</u>

1- هل سمعت من قبل عن الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية؟: -نعم ☐ -لا ☐

2- هل تم إشراكك (شخصيا/ إشراك هيئتكم) عند إعداد هذه الاستراتيجية؟ : -نعم ☐ -لا ☐

⇦ **إذا كنت قد شاركت في إعدادها فكيف كان نوع هذه المشاركة؟:** (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- حضور الاجتماعات التحضيرية ☐
- تقديم استشارة ☐
- إعداد تقارير (موضوعية، إحصائية، وصفية،...الخ) ☐
- جميعها ☐
- أخرى (حدد):.....

⇦ **إذا كنت قد شاركت في إعدادها فخلال أي مرحلة تمت هذه المشاركة؟:** (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- **خلال المرحلة الأولية (التشخيص والجرد)** ☐
- **خلال المرحلة الثانية (تحديد الآليات التنفيذية)** ☐
- **خلال المرحلة الثالثة (ضبط مستويات التنفيذ)** ☐
- **خلال جميع مراحل الإعداد** ☐

3- من المسؤول عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية في نظرك؟:

-المحافظة الوطنية للساحل بالدرجة الأولى ☐

-الوزارة المكلفة بالبيئة بالدرجة الأولى ☐

-المؤسسات الاقتصادية بالدرجة الأولى ☐

-المجتمعات المحلية ☐

-جميع الفاعلين بنفس الدرجة ☐

الملحق رقم(02) حالة حماية وتصنيف الأصول التاريخية والثقافية في مختلف الولايات الساحلية

Wilaya côtière	PROTECTION ET CLASSEMENT DES BIENS CULTURELS DES ZONES LITTORALES					CONSERVATION ET DE MISE EN VALEUR DES ZONES LITTORALES
	2009-2014			2014-2025		
	Sites préhistoriques	Monuments et sites archéologiques antiques	Monuments et création de secteurs sauvegardés des périodes médiévale et ottomane	Sites préhistoriques	Monuments de la période moderne	
Oran	Abri Alain Ibéromaurusien, Grottes Murdjadjo Néolithique		Fort espagnol Saint Tiago – Les Donjons rouges - Fort espagnol d'El Kazar – Les bains turcs –Rampe de Madrid – Les tunnels - Les arènes – Le théâtre – La cathédrale du Sacré cœur – Le front de mer – L'ancienne synagogue – l'ancien hôpital d'Oran - les deux kiosques à musique		le Conservatoire Ahmed Wahbi – La maison du colon – la Gare ferroviaire – l'hôpital Baudens – La mairie – Le palais de Justice – La grande poste	**SECTEURS SAUVEGARDES** *Inscription et lancement des opérations d'élaboration des Plans Permanents de Sauvegarde et de Mise en Valeur des secteurs sauvegardés suivants :* - la Vieille ville de Bejaïa ; - la vieille ville et l'ancienne médina (Sidi El Houari) d'Oran *Finalisation des Plans Permanents de Sauvegarde et de Mise en Valeur et lancement des travaux d'urgence dans les secteurs sauvegardés suivants :* - le village d'Ait El Kaid (Tizi Ouzou) ;
Mostaganem			Monument de la Zaouia de Mazouna	Le site atérien Kharrouba		
Chlef		Arsenaria - Ruines romaines de la Kalaa des Ouled Andellah		Les sites acheuléens d'Ain Kermann		
Tipasa	Bérard (Ain Tagourait) Atérien		Veille ville de Cherchell en tant que secteur sauvegardé			
Alger	Grottes littorales Néolithique					
Tizi Ouzou					Fort National	
Béjaia	Ali Bacha Ibéromaurusien et Néolithique					
Jijel		Tissillil – Choba – Dar El Batah				
Skikda			Monument de l'hôtel communal			
Annaba	Kef Oum Touiza (Séraidi) Ibéromaurusien		La gare ferroviaire – Le cours de la révolution et ses façades - Le fortin de la Caroube	Le site ibéromaurusien de Demnet Elhassan	Cap de Garde	
El Tarf				Le site ibéromaurusien d'Ain Khiar		

الملحق رقم(03) خريطة المحاصيل الدائمة (Cultures pérennes) بالولايات الساحلية (2009-2010)

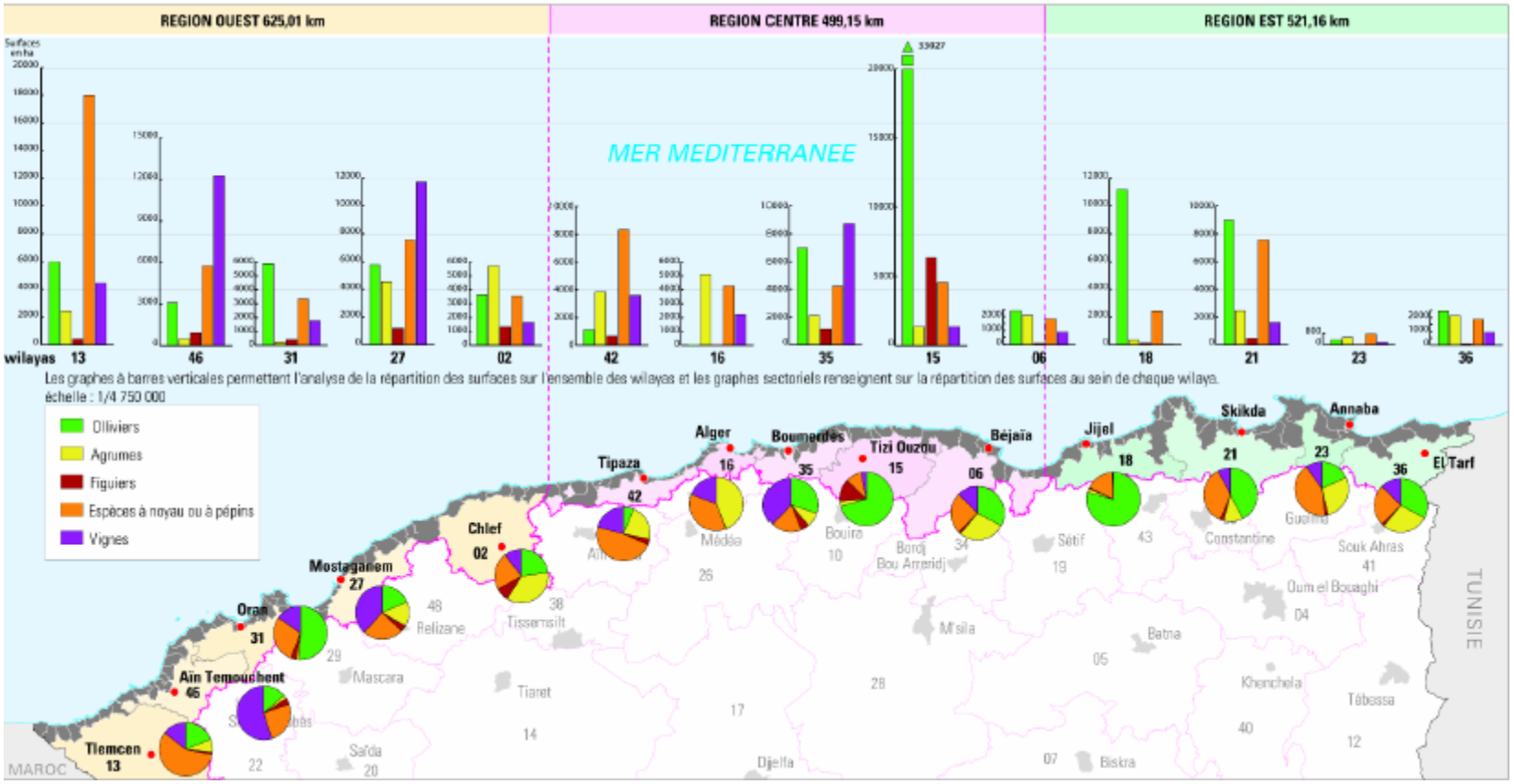

الملحق رقم (04) اتجاهات قيم مؤشرات الاستدامة المتوقعة والبديلة لأفق 2015(حسب بيانات سنة 2003) حسب برنامج التهيئة الساحلي للعاصمة

الرقم	المؤشر	الحد الأعلى	الحد الأدنى	قيمة 2015 المتوقعة	مؤشر الاستدامة	قيمة 2015 المتوقعة	مؤشر الاستدامة
1	الحفاظ على الكثبان الساحلية	هكتار 816	هكتار500	هكتار 50	1	هكتار 550	3
2	الخط الساحلي الرملي الممنوع السباحة فيه	10%	2%	45%	7	5%	4
3	الغطاء النباتي	45%	35%	25%	2	35%	3
4	الإستغلال العقلاني للموارد المائية الجوفية	100%	80%	150%	7	95%	4
5	تسعيرة المياه	100%	50%	35%	2	75%	4
6	التزويد بالماء الصالح للشرب	100%	95%	90%	5	98%	4
7	شبكة الصرف الصحي	100%	95%	85%	6	98%	4
8	معالجة المياه الملوثة	100%	60%	10%	1	80%	4
9	جمع النفايات الصلبة	100%	95%	65%	2	98%	4
10	معدل التعمير	70%	60%	90%	7	78%	5
11	نسبة البطالة	12%	5%	15%	6	10%	4
12	الخط الساحلي المتحول إلى شكل غير طبيعي	30%	10%	60%	7	50%	6
13	المساحات الخضراء الحضرية	12	10	هكتار/ م^2 1,3	1	هكتار/ م^2 6	2
14	حصة وقود السيارات النظيف	80%	50%	12%	1	55%	2
15	محتوى المياه الجوفية من النترات	50	25	لتر/ ملغ 200	7	لتر/ ملغ60	6
16	فقدان المساحات الزراعية بسبب التعمير	50	10	سنة/ هكتار 1.500	7	سنة/ هكتار100	6
17	المناطق الساحلية والبحرية المحمية	100%	90%	0%	1	95%	4
18	تآكل الشواطي الرملية	15	5	سنة/ سم 120	7	سنة/ سم 10	4
19	التنوع البيولوجي البحري	*56	*48	*35	2	*48	4
20	إزالة التلوث الصناعي	100%	90%	25%	1	95%	4
21	عدد الأشخاص لكل مسكن	5	1	مسكن/ شخص 6	6	مسكن/ شخص 4	4

الملحق رقم (05): الكارثة البيئية في أحد شواطئ بلدية بوسماعيل ولاية تيبازة، نفايات، أنابيب الصرف الصحي التي تصب في البحر إلى جانب محطة لتحلية مياه البحر!

ملخص:

على غرار أغلب دول العالم، تعتبر المناطق الساحلية في الجزائر مركزا لأهم النشاطات الاقتصادية والتنموية المتنوعة نظرا لتوفرها على مختلف الموارد الطبيعية اللازمة لذلك، الأمر الذي جعلها أكثر عرضة لمختلف المخاطر والتهديدات التي تسببت في تزايد وتيرة تدهورها.

في هذا الإطار، يهدف هذه البحث إلى دراسة سبل تفعيل المسار التنموي للمناطق الساحلية بالجزائر، باعتبارها أحد أهم الأقطاب التنموية في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تبني أساليب تنموية مستدامة تبتعد عن المقاربات التقليدية القائمة على تنمية وتسيير كل قطاع بشكل مستدام على حدى؛ وترتكز بدلا من ذلك، على دمج وتوحيد أهداف مختلف الفاعلين التنمويين ضمن مشروع وطني موحد يعود بالفائدة العامة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية على الإقليم الساحلي الجزائري ككل، وعلى كل المساهمين فيه. بناء على ذلك، يركز هذا البحث على تحليل *الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج* التي وضعتها السلطات الجزائرية في هذا السياق، من أجل تثمين مواضع قوتها، وتدارك نقائصها وثغراتها، كما يبحث مدى الاستعداد لتجسيدها، وآفاقها المستقبلية.

الكلمات المفتاح: المناطق الساحلية، التنمية المستدامة، التسيير المندمج للأقاليم الساحلية، المقاربة المشاركاتية.

Résumé :

Les régions côtières algériennes, comme le reste du pourtour de la Méditerranée, abrite une intense activité socio-économique qui s'accompagne inévitablement d'interactions avec les composantes d'écosystèmes de plus en plus vulnérables et constamment dégradés.

Conscient des enjeux liés à la durabilité des zones côtières et soucieux d'établir un équilibre entre la nécessité d'améliorer les conditions de vies des populations littorales d'un côté et de maintenir l'équilibre d'un écosystème fragile, cette étude vise à chercher les méthodes les plus convenables de gestion et développement en adoptant les approches d'intégration et de gouvernance participative qui ont pour objectif de réunir autour d'un même projet de développement durable des acteurs aux intérêts divergents. Dans ce contexte, en base sur l'analyse de la stratégie nationale algérienne de gestion intégrée élaborée par les autorités algériennes pour atteindre les objectifs de la durabilité, afin d'évaluer ses points de forces, et de remédier ses insuffisances et lacunes, et d'évaluer la préparation pour sa réalisation, et ses perspectives.

Mots clés : Zones côtières, développement durable, gestion intégrée des zones côtières, approche participative.

Abstract:

Algerian coastal zones, like the rest of the Mediterranean, are home of intense socio-economic activity that inevitably involves interactions with increasingly vulnerable and constantly degraded ecosystems. Aware of the issues related to the sustainability of coastal zones and anxious to find balance between the need to improve the living conditions of coastal populations, and to maintain the balance of a fragile ecosystem, this study aims to seek the most appropriate methods of management and development by adopting integration and participative governance approaches that aim to bring together actors with divergent interests around the same sustainable development project. In this context, we based on the analysis of the Algerian national strategy of integrated coastal zones management developed by the Algerian authorities to achieve the objectives of sustainability, in order to assess its strengths, and remedy its shortcomings and gaps, and evaluate the preparation for its realization, and its prospects.

Keywords : Coastal areas, sustainable development, integrated management of coastal regions, participatory approach.